

الوزير الجزائري أصول و مسارات

ناصر جابي

الوزير الجزائري أصول و مسارات

منشورات الشهاب

© منشورات الشهاب، سبتمبر 2011

9 - 872 - 63 - 9961 - 978

الإيداع القانوني : 2011/2675

I - مفاتيح القراءة

المقابلات

غياب المعطيات العلمية الدقيقة حول النخبة السياسية الجزائرية، جعلنا نختار المقابلات الموجهة المباشرة، كوسيلة أساسية لجمع المعلومات، من أجل إنجاز هذا البحث الذي يعتمد على معطيات تنشر لأول مرة في الجزائر، حول النخبة الوزارية الجزائرية. زيادة بالطبع على ما تمكنا من الحصول عليه من معلومات تاريخية واقتصادية وسوسيولوجية عامة، متوفرة في تلك الدراسات التي تناولت الجزائر، مجتمعا ونظاما سياسيا وحتى نخبا في القليل من الحالات¹. زيادة على ما ظهر من مؤلفات أنجزها الوزراء أنفسهم، للحدّث عن سيرهم الشخصية أو للحدّث عن تجارب سياسية². وهي المراجع التي استعملنا بعض المعطيات التي جاءت فيها، ضمن هذه الدراسة. الوزير(ة) الذي فضلنا تخصيص هذه الدراسة له، قد لا يكون مهما دائما، من حيث سلطة القرار التي يتمتع بها داخل النظام السياسي الجزائري، الذي

1 – يمكن أن نذكر هنا زيادة على ما هو موجود في مراجع هذه المقدمة ما صدر حديثا
Clement Moore Henry, *UGEMA. Union générale des étudiants musulmans algériens*
(1955/62). *Témoignages*, Casbah éditions, Alger, 2010

2 – نحيل إلى المراجع الكلية للتعرف على نوعية هذه الكتب التي يمكن أن نذكر منها في هذا التقديم بعض ما كتبه الوزراء أنفسهم على شكل سير ذاتية ومساهمات جاء البعض منها على شكل مقابلات مطولة مع باحثين وصحفيين. و تضمنت محطات من سيرهم الذاتية. رغم أننا لم

تميز كنظام، بسيطرة واضحة للمؤسسة الأمنية-العسكرية، عندما يتعلق الأمر بالقرارات الهامة و الحاسمة³، بما فيها ذلك التأثير الواضح، عندما يتعلق الأمر بقرار تعيين الأفراد، في المناصب العليا، مع نوع من التفويض للواجهة الإدارية المدنية التي تمثلها الحكومة، عندما يتعلق الأمر بالتسيير اليومي . واقع لم يمنع بعض الوزراء القريبين من رئيس الجمهورية، أو حتى رئيس الحكومة، في بعض الحالات، من التمتع بقدر كبير، من السلطة، ليس داخل القطاعات المكلفين بتسييرها فحسب، بل حتى عندما يتعلق الأمر بقضايا سياسية مهمة تتم، استشارتهم فيها ويؤخذ برأيهم حولها.

وزراء كان من بينهم الذي دام طويلا في منصبه، و من كان مروره داخل

نستعملها كلها لانجاز هذا التقديم.

Sid Ahmed Ghezali, *Question d'Etat*, entretien avec Mohamed Chafik Mesbah, Casbah éditions, Alger 2009.

Abderrahmane Fares, *La cruelle vérité, mémoires politiques 1945/65*, Casbah éditions, Alger 2006.

Ahmed Bencherif, *Parole de baroudeur*, Les éditions Anep, Alger, 2003.

Leila Aslaoui, *Les années rouges*, Casbah éditions, Alger, 2000.

Smail Goumeziane, *Fils de Novembre*, Edif 2000, Alger, 2004.

Mostefa Lacheraf, *Des noms et des lieux*, Casbahs éditions, Alger 1998.

Mahfoud Bennoun, Ali Elkenz, *Le hasard et l' Histoire, entretiens avec Belaïd Abdesslem*, 2 tomes, Enag éditions Alger, 1990.

Ahmed Benbitour, *Radioscopie de la gouvernance algérienne*, Edif 2000, Alger, 2006.

Abderrezak Bouhara, *Les viviers de la Révolution*, Casbah éditions, Alger, 2001.

Ghazi Hidoussi, *Algérie, la libération inachevée*, éditions la Découverte, Paris 1995.

Mohamed Djeraba, *Monologue dialogue, un homme face à l' Histoire (entretiens avec Bachir Rouabhia)*, Les éditions Practicom 2 volumes, Alger 2005.

أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، جزءان. دار القصة للنشر، الجزائر 2006/2008. مذكرات اللواء خالد نزار، منشورات الخبر الجزائر. 1999.

عبد الحميد الإبراهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية 1999/1958، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2001.

3 - جابي عبد الناصر، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية؛ مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير وتنسيق (نفين مسعد) بيروت 2010. الحالة الجزائرية، ص 146/79

مفاتيح القراءة

الهيئة التنفيذية قصيرا، لكن تميز مساره بحضور طويل، في مراكز قرار مهمة أخرى ليست بالضرورة وزارية دائما. من جهة أخرى يمكن أن نلاحظ من خلال هذه البورتريات المقترحة، أننا أمام اختلاف واضح في تقييم التجربة الوزارية، عندما يتعلق الأمر بوزراء الحكومات «الائتلافية» التي عرفها الجزائري بعد النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، من زاوية الصلاحيات الممنوحة لوزراء «أحزاب التحالف الرئاسي»، فعكس التقييم الايجابي الملاحظ لدى وزراء التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الذين يركزون على تلك الصلاحيات الواسعة التي تمتعوا بها داخل القطاعات المكلفين بتسييرها، نلاحظ ذلك الموقف السلبي لدى وزراء حركة مجتمع السلم، الذين يعلنون صراحة أنهم كانوا... من دون صلاحيات فعلية، حتى عندما يتعلق الأمر بتعيينات بسيطة داخل هياكل الوزارة، التي كانت عادة ما ترفض من قبل رئيس الحكومة...

رغم هذا الموقع المتواضع في الغالب، الذي يحتله الوزير داخل النظام السياسي الجزائري، من زاوية سلطته الفعلية في اتخاذ القرار، فإننا قد قررنا تخصيص هذه الدراسة له، كمساهمة منا في التعرف على سوسيولوجية الدولة في الجزائر، بالتركيز على ما يمكن أن يميز أعضاء الهيئة التنفيذية من خصوصيات سوسيولوجية، على مستوى منحدراتهم الاجتماعية ومساراتهم التعليمية والمهنية ومواقفهم من الرجال والمؤسسات في مختلف محطات التجربة السياسية الجزائرية. معطيات، حاولنا أن نضبطها فيما يتعلق بالوزير تحديدا، كجزء من النخبة السياسية في الجزائر، لتجنب السقوط في التعميم، الذي نجده لدى الكثير من الدراسات التي تطرقت إلى موضوع النخبة في الجزائر⁴، على قلتها.

4 - سقطت في هذا التعميم كل الدراسات القليلة المعروفة عن الحالة الجزائرية فتكلمت عن النخبة السياسية بمفهومها الواسع ولم تركز على فئة محددة. كما كان الأمر مع دراسات الأستاذين محفوظ سماتي و محمد لخضر معثال اللذان ركزا على الأبعاد التاريخية.

بالطبع لابد من القيام بتراكم أكبر في هذا النوع من الدراسات، للتعرف بالدقة المطلوبة على الخصائص التي تميز مجمل النخبة السياسية، التي قد تكون عامل تفسير، يمكن أن يساعد المواطن والباحث على فهم النظام السياسي الجزائري، قراراته وأزماته وآليات تسييره وعلاقته بالمجتمع والمواطن. فهذا النوع من الدراسات، الذي يجب توسيعه إلى النخب المختلفة الأخرى، يمكن أن يساهم في فك ألغاز النظام السياسي الجزائري وطرق تسييره. كما قد يساعد المواطن في الوصول إلى نظرة أكثر موضوعية في حكمه، ليس على الأشخاص فقط، بل على المؤسسات وآليات تسييرها، وعلى رأسها الدولة، التي قد يتم السيطرة عليها أكثر كموضوع بحث من الأسفل، أي من قاعدتها الاجتماعية وبوسائل منهجية امبريقية؛ من المواقع الاجتماعية المختلفة التي تجند منها وزراءها وموظفيها وإطاراتها، وليس فقط، من قوانينها ومؤسساتها الشكلية، دون أن يعني بالضرورة أن الدولة هي اختصار فح لموظفيها أو وزرائها كأفراد⁵.

علما بأن المعطيات التي تحصلنا عليها بواسطة المقابلات هي المادة الأساسية لهذا العمل المنجز حول النخبة الوزارية، التي جاءت العينة المدروسة فيها ممثلة إلى حد كبير للعينة الأم. فقد راعينا أن تكون ممثلة لمختلف الأجيال والمراحل السياسية الكبرى، التي عرفتها الجزائر السياسية (مرحلة بن بلة- بومدين، الشاذلي وما بعد التعددية). لهذا نجد داخل العينة المعروضة وزراء من فترة بومدين والشاذلي و وزراء جدد مثلوا الأحزاب بعد انطلاق التعددية

دراسة قديمة أخرى خصصت للنخبة الجزائرية من قبل الباحث الأمريكي وليام كواندت. وقد ترجم الكتاب من قبل مركز الدراسات والأبحاث العسكرية بدمشق، سوريا، ترجمة ركيكة و غير دقيقة تحت عنوان الثورة والقيادة السياسية، الجزائر 1968/54. Quandt William B ;. *Revolution and political leadership :Algeria 1954/68*, Cambridge ; mass :M.I.T Press, 1969.

مفاتيح القراءة

والحكومات الائتلافية، بمن فيهم وزراء التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية و حركة مجتمع السلم. كما ضمت هذه البورتريات أغلبية النساء الوزيرات⁶ المشاركات خلال هذه الحقبة. علما بأننا قد خصصنا قسما خاصا للمرأة الوزيرة ورؤساء الحكومات، سيصدر في القسم الثاني، من الدراسة عن قريب. لذا سوف لن نتكلم عن المرأة الوزيرة خلال هذا التقديم للدراسة، باستثناء ما جاء في البورتريات المخصصة للنساء الوزيرات.

هذه المقابلات التي جرت خلال مدة طويلة نسبيا، حيث انطلقت في سنة 1994 ولم تتوقف إلا في سنة⁷ 2011 لإنشغال الباحث بانجاز بحوث أخرى بموازاة هذا العمل، جزء منها تم نشره خلال هذه المدة⁸. المقابلات التي تمت اعتمادا على استمارة مقابلة تبين للباحث بسرعة، أن أسئلتها كانت طويلة جدا، مما جعله يقلص منها بعد أول مقابلة. وهي التي تمت مع محمد السعيد معزوزي، وزير العمل الأسبق. استمارة مقابلة لم نحاول القيام بتسجيل صوتي لها، بعد أن اكتشفنا، منذ المقابلات الأولى، نفور أعضاء العينة، من التسجيل الصوتي، فاكثفينا بملء الاستمارة وتحرير بعض الملاحظات فوقها. في حين قمنا في نهاية كل يوم مقابلة، بتحرير ملاحظات على ورق الاستمارة، للاستعانة بها في التحرير النهائي للبحث، خوفا من النسيان وعامل الوقت.

6 - من مجموع عشرين وزيرة عرفت التجربة السياسية الجزائرية تمكنا من الاتصال بـ 18 منهن.

7 - يمكن أن يلاحظ القارئ أننا لم نحدد بالضبط تاريخ كل مقابلة. فقد اكتشفنا بعد انجاز الكثير من المقابلات أننا لم نحدد تواريخها سهوا منا. وضع جعلنا نستمر في إهمال تاريخ تحديد المقابلات التي كانت بحوزتنا بعد انتباهنا لهذا السهو.

8 - أصدر الباحث عدة كتب ودراسات منها ما نشر في الجزائر والخارج. مثل كتاب حول الإضرابات العمالية (دار الحكمة 1994) وآخر حول الانتخابات (دار القصة 1999) وثالث حول الدولة والنخب (الشهاب للنشر 2008) ورابع حول تاريخ الحركة النقابية بالجزائر باللغة الفرنسية (الشهاب 2006) وخامس حول الحركات الاجتماعية (المعهد الوطني للعمل 2001)، زيادة على دراسات أخرى حول الطفولة والبرلمان ومكانة المرأة العربية في الفضاء السياسي وأخرى حول الانتخابات وصناعة القرار في النظام السياسي الجزائري وآليات التسيير الداخلي والديمقراطية في الحزب السياسي الجزائري.

جرى الجزء الكبير من المقابلات في منازل الوزراء أنفسهم، أو في مواقع عملهم. في حين فضل بعض الوزراء الانتقال إلى مكتب الباحث بمركز الدراسات التطبيقية CREAD، كما كان الحال مع الأستاذ سعيد شيبان، و محمد ارزقي يسلي، وبثينة شريط، و ليلي الطيب. في حين أن مقابلة واحدة جرت في بيت الباحث مع الأستاذ عبد الرحمان بن حميدة، وزير التربية الأسبق، وكانت من المقابلات التي جرت في بداية البحث (ربيع 1995). مع أن هناك من أعضاء العينة من طلب أن يكون اللقاء في أماكن عامة، كال فنادق، كما كان الحال مع حميد سيدي سعيد، وزير البريد والمواصلات الأسبق.

علما بأن الباحث قد انتقل إلى باريس و وهران للقاء بعض أفراد العينة المتواجدين في هاتين المدينتين. حيث تمت مقابلات، ينطبق عليها ما ينطبق على كل أعضاء العينة. فقد تمت بعض اللقاءات في المقاهي العمومية⁹، كما جرى جزء منها في سكنات الوزراء أنفسهم أو مقرات الأحزاب¹⁰. بالطبع كل المقابلات تمت دون حضور شخص آخر غير الباحث والمبحوث حتى ولو كانت السكنات عامرة بأعضاء الأسرة¹¹.

من المفارقات الهامة التي يجب أن نسجلها، أن المقابلات التي جرت مع الوزيرات والوزراء الجزائريين، لم تتأثر مطلقا بالجو الأمني والسياسي الذي

9 – هذا ما حصل مع محمد لياسين المقيم في باريس أثناء فترة المقابلة في النصف الثاني للتسعينيات.

10 – جرت بعض المقابلات كما كان الحال مع لحسن سوفي وزير العدل الأسبق في مقر حزب الفجر الذي لم يعمر طويلا بعد أن اتهم بالطرح الجهوي.

11 – في بعض الحالات تحضر زوجة الوزير أو احد أفراد أسرته لتقديم مشروبات وحلويات للباحث لتغادر الجلسة بسرعة. إلا في حالة واحدة وهي حالة المقابلة مع العقيد أحمد بن شريف التي تمت في منزله بحيدرا وحضرها ابنه، الأستاذ بجامعة الجزائر وابن عمه الضابط السابق في الدرك الوطني. المقابلة مع العقيد أحمد بن الشريف تمت على مرحلتين. اللقاء الأول تم فيه تقديم الاستمارة وشرح الهدف منها، واللقاء الثاني ناقش خلاله الباحث ودقق مع العقيد الإجابات التي قدمها.

مفاتيح القراءة

كان سائدا في السنوات الأولى لانطلاق البحث. فلم يكن من الصعب اللقاء مع الوزراء الجزائريين، ولا إجراء المقابلات معهم، رغم أن الاتصال الأول معهم كان في بعض الحالات، بآماكن عامة. فقد التقى الباحث مع الدكتور عبد العزيز زيارى، وزير العمل والعلاقات مع البرلمان، ورئيس المجلس الوطنى الشعبى لاحقا، على سبيل المثال، بوكالة للبريد، بحى حيدرة. وهى الفرصة التى استغلها الباحث لتقديم نفسه وطلب تحديد موعد. لقاء تم بسرعة فى مكتب الأستاذ زيارى بالعيادة الطبية العمومية التى كان يشتغل فيها كأستاذ طب ورئيس قسم للطب الداخلى، خلال الفترة التى كان فيها بعيدا عن المسؤوليات السياسية.

اتصالات أولية أخرى بين الباحث وعينة الوزراء تمت بمناسبات عامة أخرى، كتشيع جناز. وهو ما حصل أكثر من مرة فى مقبرة العالية بالعاصمة¹² أو بمناسبة انعقاد ندوات عامة واجتماعات، من بينها الاجتماعات الحزبية. فقد اتصل الباحث، على سبيل المثال، بالسادة محمد شريف مساعدية¹³ ورايح بيطاط وعبد العزيز بوتفليقة بمناسبة أحد اجتماعات اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير، التى تمت بزرالدا وفندق الأوراسى بالعاصمة. لقاءات أولى أخرى تمت مع وزراء سابقين فى أماكن عامة أخرى، مثل المطاعم¹⁴ ومعرض الكتاب الدولى وندوات علمية، وحتى قاعة انتظار مطار الجزائر، بمناسبة زيارات إلى الخارج أو إلى مدن داخلية¹⁵.

12 – حصل أن تمكن الباحث من الاتصال بوزراء كذلك فى مقبرة البلدية بمناسبة تشيع جنازة الوزير الأسبق محمد يزد فى رمضان 2003.

13 – اقترح السيد محمد الشريف مساعدية فى البداية أن يتم اللقاء معه بمقر الحزب ليغير موقفه ويقترح اللقاء بمنزله لعدم توفره على مكتب خاص به بمقر الحزب حينما كان خارج السلطة.

14 – تم اللقاء الأول مع عمار عزوز مثلا فى مطعم بالساحل الغربى للعاصمة. وقد قبل الرجل بسهولة تحديد موعد وإجراء المقابلة التى تمت فى مكتبه بوسط العاصمة.

15 – من العوامل التى تكون قد سهلت إجراء المقابلات أن الباحث قد أصبح معروفا فى السنوات الأخيرة بتدخلاته وكتابات فى وسائل الإعلام الوطنية والدولية.

بعد هذا الاتصال الأولي والموافقة على إجراء المقابلة مع محمد شريف مساعدي و رابح بيطاط، تم الاتصال بالرجلين في منزلتهما، لإجراء المقابلة. اتصال ثان مع السيدة بيطاط (ظريف زهرة) في مكتبها كمحامية، كان ضروريا لتحديد الموعد النهائي، جراء استقالة السيد رابح بيطاط من مسؤولياته كرئيس للمجلس الوطني الشعبي وعدم التمكن من الاتصال به في مكان عمله. لا بد من الإشارة هنا أن الابتعاد المؤقت أو النهائي عن المسؤوليات كان يسهل الاتصال مع الوزراء لتوفر عامل الوقت¹⁶. مع العلم أن اتصالات أخرى تمت مع وزراء أثناء تأدية مهامهم. فقد أجرى الباحث مقابلات معهم في مكاتبهم الوزارية. وهو ما حصل مع رحمانى الشريف عندما كان على رأس وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية (1995) أو مع السيدة سعاد بن جاب الله الوزيرة المنتدبة المكلفة بالبحث العلمي لدى وزير التعليم العالي (2004) أو زميلتها بنفس الحكومة نورة جعفر، الوزيرة المنتدبة المكلفة بالمرأة وقضايا الأسرة.

كل هذه المقابلات جرت في الغالب في حصة واحدة، تراوحت بين ساعتين وساعة واحدة. في المقابل كان لزاما علينا إجراء مقابلتين مطولتين مع عدد معين من الوزراء، تميز مسارهم السياسي بالكثافة، مثل عبد السلام بلعيد أو مولود حمروش أو بشير بومعزة وأحمد أويحي ورضا مالك. شخصيات سياسية تشعب معهم الحديث حول مواضيع تجاوزت أسئلة المقابلة المباشرة للحديث عن النظام السياسي الجزائري ككل، وكل الملابس المتعلقة بتسييره والصعوبات التي عرفها... الخ. في حين أنهى الباحث المقابلة في حدود ساعة

16 - لم يكن عامل الوقت هو المحدد دائما، فقد لاحظ الباحث أن بعض الوزراء المبعدين عن المسؤوليات أثناء إجراء المقابلة، كانوا يتعاملون بإيجابية واضحة مع الباحث ومع طلب إجراء المقابلة الذي يمكن تفسيره كعلامة اهتمام بأشخاصهم بمنحهم الفرصة للحديث حول أنفسهم وحول مسارهم السياسي والشخصي، بعد الإبعاد المؤقت أو النهائي عن المسؤوليات العامة. فالمقابلة مع الباحث، ورغم طابعها العلمي وكونها تجري في مكان مغلق، فإنها تعيد الوزير المبحوث إلى المكانة العمومية التي ابتعد عنها بعد خروجه من الحكومة.

مفاتيح القراءة

واحدة مع وزيرات ووزراء، لم يكونوا من أصحاب التجارب السياسية والسير الذاتية الكثيفة.

اختلاف آخر يظهر بوضوح عند تقديم الوزراء المستجوبين في البورتريات التي خصصت لهم ضمن هذه الدراسة.

إذ على عكس الأغلبية الساحقة من المبحوثين، فضل البعض منهم الإجابة المكتوبة على أسئلة المقابلة، كما كان الحال مع الدكتور عبد المجيد مزيان الذي أرسلت إليه استمارة المقابلة إلى تلمسان لملئها وإعادةتها عن طريق البريد. مما جعل الباحث يتصل به لاحقا عن طريق الهاتف للاستفسار عن بعض الإجابات و زيادة بعض التوضيحات. نفس الحالة تقريبا حصلت مع الأستاذ بوعلام بن حمودة، الذي فضل، هو الآخر، الإجابة كتابيا، بعد الاتصال به بمقر حزب جبهة التحرير. وضع مشابه عشناه أيضا مع أبو جرة سلطاني الذي فضل ملء الاستمارة كتابيا. وهو نفس الشيء تقريبا الذي حصل مع الشيخ بوعمران وزير الثقافة ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى لاحقا، كما كان الحال كذلك مع العقيد أحمد بن شريف الذي فضل أن نترك له نسخة من المقابلة لملئها قبل اللقاء معه مرة ثانية. لقاء تم بحضور ابن عمه الضابط السابق بالدرك الوطني وابنه البكر، الأستاذ الجامعي في منزله بحيدرا، بالجزائر العاصمة.

علما بأن الباحث قد أجرى، في بعض الحالات، مقابلات مع مجموعة من الشخصيات السياسية خارج عينة الوزراء، باعتبارهم مصدر معلومات. لهذا الغرض تمت مقابلة مع العقيد الطاهر زبيري¹⁷ والحاج بن علا¹⁸ رئيس المجلس

17 - العقيد الطاهر زبيري قائد الولاية الأولى، عضو مجلس الثورة وقائد الأركان لغاية محاولته الانقلابية ضد الرئيس بومدين 1967. عين لاحقا كعضو في مجلس الأمة من قبل الرئيس ليامين زروال 1998. جرت المقابلة في منزله بالعاصمة.

18 - الحاج بن علا تولى رئاسة المجلس الوطني التشريعي بعد استقالة رئيسه الأول عباس فرحات (1963/1965) كان من اقرب السياسيين للرئيس بن بلة. وقد جرت المقابلة في منزله بحيدرا بالجزائر العاصمة.

التشريعي (1963/ 1964) ومحي الدين عميمور¹⁹ قبل أن يحتل موقع وزير الإعلام والثقافة وإسماعيل حمداني²⁰ قبل وصوله إلى رئاسة الحكومة (1999/ 2000) .

شخصيات تم الاتصال بها بغرض التعرف أكثر، على آليات تسيير النظام السياسي الجزائري لفترة ما بعد الاستقلال. فقد كانت هذه الشخصيات في علاقة مباشرة، بعضها شخصي، مع الرئيسين أحمد بن بلا وهوارى بومدين، نتيجة مواقعها المهنية في الغالب. المقابلات التي كانت مفتوحة مع هذه الشخصيات مكنت الباحث من مقارنة بعض المعطيات والتحليل وتأكيد بعضها. في المقابل، فإن الباحث كان مفروضا عليه انجاز مقابلات مع أفراد عائلات بعض المتوفين من الوزراء. لهذا الغرض أجرى الباحث مقابلة مع السيدة أنيسة بومدين، أرملة الرئيس هوارى بومدين. وهو نفس الشيء الذي قام به مع السيدة فضيلة شيتور²¹، ابنة الوزير الأسبق، علي بومنجل، ومع ليلي قرياص²²، ابنة نفيسة لاليام حمود، بالإضافة إلى مامية شنتوف صديقة السيدة لاليام، التي حضر لها الباحث محاضرة قدمتها، حول صديقتها نفيسة لاليام، بمقر يومية المجاهد، بمناسبة ذكرى وفاتها (ديسمبر 2006) .

أخيرا الوفاة التي كانت بالمرصاد لعدد من أعضاء العينة المدروسة، بعد وقت متفاوت، من إجراء المقابلات معهم؛ فقد توفي من أعضاء العينة كل من

19 - احتل الدكتور محي الدين عميمور موقع المكلف بالإعلام برئاسة الجمهورية خلال حكم الرئيس بومدين وجزء من حكم الرئيس الشاذلي بن جديد، قبل أن يعين لفترة قصيرة وزيرا للإعلام والثقافة في فترة حكم الرئيس بوتفليقة (2000) . ليعود بعد ذلك إلى مجلس الأمة كعضو معين. وهي المهمة التي كان يقوم بها قبل تعيينه القصير بالحكومة. جرت المقابلة في منزله بحي المرادية بالعاصمة.

20 - إسماعيل حمداني شغل عدة مناصب هامة أثناء فترة حكم الرئيس بومدين منها الأمانة العامة لرئاسة الحكومة بين سنتي 1970/ 1977. عين حمداني كرئيس حكومة بين سنتي 1998/ 2000. جرت المقابلة بالمدرسة الوطنية للإدارة التي كان يدرس بها. كما جرت مقابلة ثانية معه في مكتبه بالعاصمة في 2011.

21 - أستاذة طب وناشطة سياسية.

22 - طبيبة متخصصة في طب العيون.

مفاتيح القراءة

مصطفى لشرف وبشير بومعزة وبلقايد ابوبكر وشريف بلقاسم ومحمود قنر ومحمود عرباوي والعربي بلخير ومحمد مغلاوي وعبد الرحمان بن حميدة رحمهم الله جميعا .

الوزير و أسئلة المقابلة .

كما لم يؤثر الوضع الأمني والسياسي سلبيا، على إجراء المقابلات مع هذه العينة السياسية، لم يجد الباحث صعوبات كبيرة من جانب المبحوثين، في الإجابة عن أسئلة المقابلة . فقد تقبل المبحوثون أسئلة الاستمارة حتى عندما تعلق الأمر بالأسئلة الشخصية المرتبطة بالجانب العائلي والشخصي (عدد الزوجات وعدد الأبناء وطريقة التعرف على الزوجة كأمثلة)، في حين كان مطلوبا من الباحث شرح أسباب طرح مثل هذه الأسئلة المرتبطة ببعض السلوكيات الديموغرافية لدى أعضاء النخبة السياسية، للقضاء على تحفظات، بعض أعضاء العينة التي ظهرت أثناء المقابلة، لكنها سرعان ما اختفت .

علما بأن بعض الأسئلة المتعلقة بالمنحدرات الاجتماعية للوزير، وتحديد المهنيين والجدين والأب وحتى مستوياتهم التعليمية، وجد الباحث بعض الصعوبات في الوصول إلى معلومات دقيقة فيما يخصها . فمع الموت المبكر للجد وفارق السن الكبير بين الحفيد والجد، لم يتمكن لبعض الوزراء، من تحديد مهنيين الجدين . وهو نفس ما حصل، عندما تعلق الأمر بالمستوى التعليمي كذلك .

في بعض الحالات، صادفت الباحث بعض الصعوبات، عندما تعلق الأمر بمهنة محددة، كتلك المرتبطة بالإدارة الفرنسية، خلال المرحلة الاستعمارية . فقد تعامل بحذر واضح، الكثير من أبناء القياد والباشاغات والعسكريين، الذين كانوا عادة ما يقومون بسرد العديد من الملاحظات، قبل وبعد ذكر مهنة الجد أو الأب، القايد أو الباشاغا أو العسكري، كأن يلاحظ المبحوث أن الأب... قد استقال من منصبه في تاريخ معين و عادة ما يكون هذا التاريخ بداية اندلاع الثورة أو سنواتها الأولى أو الاكتفاء بذكر أن الجد أو الأب، كان

موظفا، دون تحديد المهنة بالضبط. كما جاء في أكثر من حالة عند أبناء وبنات العسكريين. حساسية وصلت إلى حد الاتصال تلفونيا بالباحث للفت انتباهه، إلى بعض الحقائق ك... الدور الوطني للعائلة، حتى لو... كان الجد أو الأب قايد أو بشاغا، في فترة ما من تاريخه.

و على العكس تماما، كان البعض غير متحرج من الإعلان عن مهنة الأب أو الجد الباشاغا أو القايد، كما كان الحال مع فاروق طبال الذي كان يبتسم وهو يتحدث عن... الجد الباشاغا، في تجاوز واضح، لهذا التاريخ العائلي، الذي جعل الجد الباشاغا يخلف ابنا طبيبا... قريبا من الحركة الوطنية، أب الوزير، في حين أن البعض جاء في نبرة حديثه، نوع من التباهي، بهذه الأصول الاجتماعية، كما حدث مع أكثر من وزيرة على وجه التحديد. مما قد يكون مؤشرا مهما، عن التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة، في علاقاته بتاريخه ونظرتة إليه.

هذا التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بكل خصوصياته الجزائرية، لم يكن مساعدا دائما على تدقيق بعض القضايا المتعلقة بمهنة الأب والجدين، على وجه الخصوص. فقد وجد الباحث نفسه أمام عدة حالات، احتل فيها الجدان، عدة مواقع مهنية أو جمع فيها الجدان بين عدة مهن، مما صعب من عملية تحديد مواقعهما الاجتماعية وتصنيفها بالدقة العلمية المطلوبة. وقد لجأنا أمام هذه الحالة إلى التذكير بالمهن المختلفة ونحن نقوم بانجاز القسم الأول من الدراسة. في المقابل ركزنا على المهنة الأساسية، عندما تعلق الأمر بتفريغ الاستمارة في القسم الثاني من الدراسة، الذي اعتمدنا فيه على المنهج الإحصائي الكمي..

على عكس الأغلبية الساحقة من الوزراء الذين تم الاتصال بهم وقبلوا بإجراء المقابلة، فإن عددا قليلا منهم رفض بأشكال مختلفة أو تهرب من إجراء المقابلة.

الوزراء الذين رفضوا إجراء المقابلة.

رغم إلحاح الباحث أكثر من مرة، فقد رفض بعض الوزراء إجراء المقابلة معهم. وهو ما كان من الدكتور علي بن محمد، وزير التربية الأسبق، على سبيل المثال، والذي طلب التعرف على أسئلة المقابلة والحصول على نسخة مكتوبة منها ليرفض إجراء المقابلة في الأخير، بحجة أنها... أسئلة استنطاق وليست أسئلة مقابلة. موقف الرفض استمر فيه بن محمد، رغم عدة لقاءات معه، تمت بالصدفة.

محمد الشريف خروبي، وزير التربية الأسبق رفض هو الآخر الإجابة عن أسئلة المقابلة، رغم إلحاح الباحث عليه أكثر من مرة، دون أن يقدم حججا لرفضه. علما بأن الاتصالات تمت مع الرجل أكثر من مرة، وفي أماكن مختلفة، كان أحدها، بمقر جبهة التحرير. الدكتور العربي ولد خليفة كاتب الدولة المكلف بالتعليم الثانوي والتقني والثقافة الشعبية لاحقا، رفض هو الآخر إجراء المقابلة معه، بعد أن قرأ الأسئلة التي قدمها له الباحث أثناء لقاء معه، بمقر جبهة التحرير دائما.

من الذين اعتذروا عن الإجابة دون تقديم حجج، يمكن أن نذكر كذلك عبد الرزاق بوحارة وزير الصحة الأسبق، الذي استقبل الباحث في منزله بحمدور صالح قوجيل، وزير النقل الأسبق. الرجلان اتفقا على رفض الإجابة عن أسئلة الاستمارة، دون أن يقدموا تفسيراً معقولاً للباحث الذي استمرت علاقاته جيدة مع عبد الرزاق بوحارة وزير الصحة الأسبق ونائب رئيس مجلس الأمة لاحقا. كما اعتذر لنا عن الإجابة الحاج يعلا وزير الداخلية والعدل الأسبق، دون تبرير رفضه.

وزير الخارجية الأسبق عبد العزيز بوتفليقة هو الآخر تهرب من الإجابة عن الأسئلة، بعد أن التقى به الباحث، في أحد اجتماعات اللجنة المركزية لجبهة التحرير (ديسمبر 1995) بنزل الأوراسي، وحاول إقناعه بالإجابة عن أسئلة

المقابلة. الرئيس بوتفليقة الذي كان خارج السلطة في تلك الفترة، لم يتمكن الباحث من اللقاء به فيما بعد، رغم اتصالاته التليفونية الكثيرة. علما بأن الرئيس بوتفليقة هو الذي منح رقم تلفون منزله للباحث، في أول اتصال معه بفندق الاوراسي، بمناسبة لقاء حزبي. كمال بوشامة وزير الشباب والرياضة الأسبق، هو الآخر كان من الراضين لإجراء المقابلة، حتى بعد أن حصل من قبل الباحث على نسخة من المقابلة للتعرف عن أسئلتها. اللقاء مع كمال بوشامة تم وهو في موقعه كسفير للجزائر بالعاصمة السورية، دمشق.

معاينة بسيطة لقائمة الوزراء الذين رفضوا إجراء المقابلة معهم، تؤكد أننا أمام عينة غير متجانسة، لا يجمع بينها الكثير من العوامل المشتركة، رغم أن ثلاثة من الوزراء الذين رفضوا التعامل الايجابي مع الدراسة، كانوا في يوم ما على رأس وزارة التربية؛ فقائمة الراضين تضم الشخصية الهامة التي كان لها مستقبل سياسي، كما هو حال عبد العزيز بوتفليقة، لكن فيها كذلك من ابتعد نهائيا عن العمل العام، كما هو وضع الحاج يعلا ومحمد الشريف خروبي. في حين أن أغلبيتهم استمرت في العمل العام في مواقع مختلفة، كما كان الشأن مع صالح قوجيل، الذي استمر كعضو للمكتب السياسي لجبهة التحرير وعبد الرزاق بوحارة، كنائب معين لرئيس مجلس الأمة. نفس الشيء بالنسبة للعربي ولد خليفة الذي عين على رأس المجلس الأعلى للغة العربية بعد تجربة كتابة الدولة. ليبقي الوحيد ضمن هذه القائمة الذي لم يحصل على منصب عام حتى الآن (2011)، رغم صغر سنه نسبيا، هو علي بن محمد، وزير التربية ورئيس المجلس الأعلى للتربية الأسبق، الذي كان من أكثر الوزراء وضوحا في رفض الإجابة عن أسئلة المقابلة²³. أخيرا فإن الرئيس أحمد بن بلة، ورغم إلحاحنا عليه لإجراء المقابلة

23 - عين علي بن محمد سفيرا للجزائر بالقاهرة بعد تجربة وزارة التربية التي انتهت بالنسبة له في وضع غير مريح تماما. فقد استقال الرجل بعد قضية تسرب أسئلة شهادة البكالوريا في صيف 1992، والجزائر تعرف بداية أزمة أمنية وسياسية خطيرة مست الأرواح والممتلكات والمؤسسات.

مفاتيح القراءة

معه خاصة بعد الاستماع إلى المواقف النقدية الموجهة إلى أسلوب تسييره، من قبل عدد كبير نسبيا من الوزراء إلا أنه رفض ذلك، دون تقديم سبب، بينما كان رحب بالفكرة، عندما عرضناها عليه، في احد اللقاءات العامة.

كيف جرت الاتصالات الأولى مع الوزراء ؟

اكتفينا في البداية بتحديد عينة البحث، اعتمادا على مقياس زمني. فقد قررنا الاتصال بكل الوزراء الذين وصلوا إلى هذا الموقع بعد الاستقلال. كان هذا الوصول بعد الإعلان عن التعددية أو في فترة الأحادية. مما يعني أننا سنكون أمام عينة أم واسعة نسبيا. وقد قررنا منذ البداية، عدم التطرق إلى فئة الوزراء الذين كانوا في الحكومة المؤقتة، قبل الاستقلال، رغم أن بعض الحالات من هذه الفئة²⁴ كانت ضمن العينة المدروسة.

العينة الأم الإجمالية للوزراء²⁵ لم نهتم بموضوع تحديدها الإحصائي الدقيق، لصعوبته، رغم البساطة البادية عليه. فقد اكتشفنا ونحن نقوم بالدراسة أن التعرف بدقة على عدد الوزراء، عمل صعب، نظرا للتغيرات الكثيرة التي أدخلت على الحكومات المتعاقبة والاستمرارية الكبيرة التي ميزت الكثير من الوزراء، في أكثر من حكومة، بل وأكثر من فترة تاريخية²⁶. صعوبة تتأكد إذا

24 – عبد الحميد مهري و لمين خان احتلا مواقع وزارية في الحكومة المؤقتة تم ضمهما إلى العينة المدروسة لأنهما احتلا موقع الوزارة كذلك بعد الاستقلال.

25 – من المراجع التي تمنح القارئ صورة عن عدد الوزراء في أغلبية الحكومات التي تعاقبت على الجزائر منذ الاستقلال يمكن الرجوع إلى :

http://fr.wikipedia.org/wiki/Premiers_ministres_d'algerie

رغم ما فيها من أخطاء، فقد جاء على سبيل المثال في هذا الموقع أن السيدة زهرة ظريف كانت وزيرة حقوق الإنسان. في حين أن الوحيد الذي احتل هذا الموقع كان المحامي علي هارون ضمن حكومة سيد أحمد غزالي 1992. في حين أن السيدة زهرة ظريف لم تعين كوزيرة في أي حكومة على الأقل لغاية 2011.

26 – بعض الوزراء احتل موقع الوزارة أكثر من مرة ؛ حيث احتل بوعلام بسايح أربع وزارات مختلفة هي الثقافة والإعلام والسياحة والبريد والمواصلات والخارجية خلال عشر سنوات من الوزارة، ناهيك عن المناصب العليا الأخرى كرئاسة المجلس الدستوري وعدة مناصب على رأس سفارات مختلفة

رفنا أن كل المراجع التي حاولت التطرق إلى الموضوع بأشكال مختلفة لم توفق في حصر العدد الإجمالي للوزراء الجزائريين الذين تعاقبوا داخل الحكومات المختلفة²⁷. فشل قد يكون مرده هذا التوسع الديموغرافي في عدد الوزراء، وحتى نوع من الابتذال الذي لحق بالمنصب.

رغم المجهود الكبير الذي بذله عاشور شرفي²⁸ في دراسته للطبقة السياسية التي قدم من خلالها 700 شخصية، فإنه اكتفى بتقديم عدد محدود من الوزراء، ضمن الدراسة الكلية الأشمل، ووضع قائمة الحكومات المتعاقبة ضمن ملحق دراسته التي تبقى، رغم ذلك، من أدق الدراسات الجزائرية، حول النخبة لاعتماده على معطيات منشورة.

بحث جزائري آخر للباحث رشيد يوب²⁹... لم يكتف بدراسة الوزراء، بل وسع اهتماماه، إلى مجمل النخبة السياسية معتمدا على معطيات قديمة، لدرجة احتفاظ البحث بالتقسيم الإداري القديم، وهو يتحدث عن مكان ولادة الكثير من الوجوه السياسية.

دراسة ثالثة صادرة بفرنسا أنجزت من قبل مجموعة من الباحثين³⁰ الجزائريين والفرنسيين. سقطت، هي الأخرى، في هذا النوع من التعميم عند الحديث عن النخبة. مما جعلها تجمع بين النخب العسكرية والمدنية و الفكرية؛ القديم

للجزائر. نفس الشيء ينطبق على سيد أحمد غزالي الذي عين لأول مرة ككاتب دولة للأشغال العمومية في سنة 1964، ليهتل موقع وزير الري في 1979 ووزير المالية في 1989/1990 ووزير الخارجية في سنة 1991 وأخيرا رئيس حكومة في السنة التي تلتها، ناهيك عن مواقع السفارة في أكثر من بلد أوروبي.

27 – موقع الوزارة الأولى بالجزائر اكتفى بحكومات ما بعد التعددية ولم ينجح دائما في الكتابة الصحيحة لأسماء الوزراء <http://www.cg.gov.dz>

28 – Achour Cheurfi, *La classe politique algérienne*, Casbah éditions, Alger, 2001.

29 – رشيد يوب، دليل الجزائر السياسي المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر، 1999.

30 – Louis Blin, Nourredine Abdi, Ramdane Redjala, Benjamin Stora, *Algérie, 200 – 30 hommes de pouvoir*, Indigo publications, Paris 1992.

مفاتيح القراءة

منها والحديث . زيادة على عدم دقة معطياتها، في أحيان كثيرة، وهي تتحدث عن النخبة الوزارية تحديدا .

مؤسسات إعلامية جزائرية رسمية حاولت هي الأخرى، أن تقوم بتقديم سير ذاتية للوزراء، كما فعل المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام،³¹ اعتمادا دائما على المعلومات الرسمية المنشورة في الصحافة الوطنية، بمناسبة تعيين الوزراء أنفسهم، كما كانت تفعل الجرائد اليومية³² لوقت قريب . سير ذاتية مختصرة، لا تتضمن نفس المعطيات دائما، وعادة ما تكون من تحرير الوزير المعني نفسه .

كل هذه الدراسات، أنجزت اعتمادا، على وثائق يغلب عليها الطابع الرسمي ولم تنجز اعتمادا، على مقابلات شخصية، للتأكد من معطياتها حتى وإن كان البعض منها، قد اعتمد على لقاءات شخصية، في بعض الحالات القليلة، كما كان الشأن مع عاشور شرقي الذي اتصل، ببعض الشخصيات التي قدمها في كتابه، للتأكد من بعض المعطيات، دون أن يرقى هذا الاتصال إلى مكانة المقابلة المقننة، بشروطها المعروفة .

على عكس هذه الدراسات، فإن الباحث قد لجأ إلى المقابلة الموجهة لعينة من الوزراء، توصل إليها اعتمادا على طريقة العينة الثلجية وهي من العينات غير الاحتمالية، كما تصفها أدبيات المنهجية السوسيولوجية . فقد كان الباحث يطلب، من كل حالة يقابلها، أن تساعد، في الحصول، على أرقام هاتف زملائه ومعارفه من الوزراء للاتصال بهم .

بالطبع تبين للباحث بسرعة أن خط سير كرة الثلج هذه، لم يكن بريئا تماما، أو من دون منطق . فقد تبين له مثلا أنه في بعض الحالات، أمام وزراء يملكون شبكة واسعة من العلاقات الاجتماعية، كما كان الحال مع المرحوم

Centre national de documentation de presse et d' information, *Les gouvernements – 31
successifs de l'Algérie* . Alger. 2001.

32 – سير ذاتية كانت تنشر في يومية المجاهد الرسمية، قبل الإعلان عن التعددية الإعلامية .

ابوبكر بلقايد الذي ساعد الباحث في الوصول إلى أكثر من عشرة وزراء، من مختلف مناطق البلاد، وصلوا إلى الحكومات، في فترات تاريخية مختلفة. شبكة علاقات ابوبكر بلقايد التي تظهر من خلال الوجوه الكثيرة التي يمكن أن يلتقي بها الإنسان في صالون منزله والتي تتراوح، بين السياسي والإعلامي والجامعي والنقابي. عكس أبوبكر بلقايد، اكتشف الباحث أن هناك، من الوزراء الذين، لا يملكون، أي علاقات، حتى داخل الحكومة، التي اشتغلوا فيها كوزراء عادة ما كانت لمدة قصيرة، فقد صرح أكثر من وزير أنه... يريد نسيان هذه التجربة ولا يفضل الاتصال بالناس الذين عرفهم، خلال هذه التجربة، باستثناء حالة أو اثنتين، استمرت العلاقة معهم لأسباب ذاتية كأن يكون من نفس الجهة أو من نفس التيار الفكري والسياسي وحتى الجليل في بعض الأحيان.

استفاد البحث إذن من العلاقات بين وزراء داخل نفس الحكومة، لكنه استفاد وربما أكثر من العلاقات الجهوية التي تربط الوزراء، فالجهة تخترق الأجيال والحكومات وحتى الحقب السياسية وهي بالتالي، قد تكون رابطة جيدة، في تنويع المقابلات. الدراسة في نفس الجامعة أو علاقات العمل، ما قبل الوزارة، بينت من خلال هذه الدراسة، مدى قوتها و استمراريتها كذلك، فقد تبين للباحث فيما بعد الدور الكبير لتجربة العمل في مؤسسات مثل سونطراك أو سونلغاز أو القطاع الصناعي ككل، في صقل العلاقات بين الأفراد. تجربة يمكن التأكد من قوة حضورها في تشكيل الحكومات نفسها ونوعية التضامن السائد، بين أفرادها وبينهم وبين رئيسها.

نفس قوة العلاقات التي يمكن أن تلاحظ بين أبناء نفس التجربة السياسية، كما كان الحال بين أبناء الحركة الطلابية الوطنية، الذين جندهم عبد السلام بلعيد، داخل حكومته (1992)، وفي وزارة الصناعة والطاقة قبل ذلك. تجربة وعلاقات استفاد منها الباحث في الوصول إلى عدد كبير من الوزراء. ما قد

مفاتيح القراءة

يكون مهمًا التنويه به هنا، أن الحصول عن طريق هذه العلاقات «المتينة»، يساعد في الحصول بسرعة، على نوعية مقابلة جيدة ومن دون تحفظات كقاعدة عامة. ملاحظة أكدتها نوعية المقابلات التي أجراها الباحث مع حكومات يغلب على أعضائها نوع من التجانس، حتى وأن تعلق الأمر بنواة الحكومة وليس كلها، كما كان مع حكومة مولود حمروش³³.

عكس حالة أبوبكر بلقايد، فقد تبين للباحث أن بعض الوزراء القدماء والذين عادة ما يكونون كبارا في السن، قد فقدوا كل علاقاتهم، داخل النخبة السياسية الرسمية، مما جعل الباحث لا يستفيد منهم في الوصول إلى وزراء آخرين. دون أن يؤثر ذلك على نوعية إجاباتهم. نفس الشيء الملاحظ على الوزراء الذين ابتعدوا عن الحكومة بعد تجربة قصيرة، عادة ما تكون غير ناجحة.

الاتصالات مع الوزارات لم تتميز بأي خصوصية، بالمقارنة مع الوزير الرجل. فقد جرت بعض اللقاءات، في منازل الوزارات، كما حصل مع زهور ونيسي التي كانت أول وزيرة، امرأة، يتم الاتصال معها. زهور ونيسي التي أبدت تجاوبا قويا مع البحث ولم تر مانعا في الإجابة، حتى عن بعض الأسئلة المتعلقة بحياتها العائلية.

نفس اللقاءات التي حصلت في المنزل مع أعضاء العينة، علاب مليكة، سعيدة بن حبيلس، فتيحة منتوري و ليلي عسلاوي. بعض اللقاءات الأخرى تمت مع النساء الوزارات في مكتب الباحث بمركز الدراسات التطبيقية للتنمية، كما كان الحال مع ليلي الطيب وبشينة شريط. في حين كانت أغلبية اللقاءات تتم في مكاتب الوزارات أنفسهن، على غرار اللقاء مع مشرنن ربيعة

33 - ليس رئيس الحكومة هو الذي ساعد الباحث في الوصول إلى وزراء حكومته، بل عادة ما يكون وزير آخر يتمتع بعلاقات واسعة داخل الحكومة وتربطه علاقات حسنة مع رئيسها، كما كان حال محمدي محمد الصالح. بالطبع القيام بمقابلة مع رئيس الحكومة يساعد فيما بعد في الوصول بسرعة إلى الوزراء الباقين.

تم بالمقر الوطني للتجمع الوطني الديمقراطي بآبن عكنون، في حين كان اللقاء مع سعاد بن جبالله في مكتبها بالوزارة المنتدبة المكلفة بالبحث العلمي . وهو نفس حال خليفة تومي التي تم اللقاء معها بمقر وزارة الثقافة بقصر الثقافة بالقبة . نفس الشيء الذي حصل مع أنيسة بن عمر في مكتبها، بمقر المجلس الوطني للاقتصادى والاجتماعى، وزهية منتورى بمكتبها بمستشفى وهران .

«الوزير الناجح وزميله الذي ...» فشل .

تجربة المقابلات المباشرة وما رافقها من اتصالات قبل اللقاء وبعده، في بعض الأحيان، وما فرضته من احتكاك مباشر مع هذه العينة من الوزراء، جعلت الباحث، واعتمادا على المل احظلة المباشرة أثناء هذه اللقاءات، يكتشف أن هذه العينة من الطبقة السياسية تعرف هي الأخرى نوعا من «الصراع الطبقي» بين مكوناتها، بين الأغلبية التي نجحت في تسيير مسارها السياسى لتعود للسلطة أكثر من مرة، مع المجموعات السياسية المختلفة التي حكمت الجزائر في أكثر من موقع . وبين أولئك الذين فشلوا في «تسيير مسارهم» وابتعدوا عن السلطة في مرحلة معينة، بعد تجربة وزارية قد تطول أو تقصر .

نجاح في «تسيير المسار السياسى» يمكن ملاحظته من خلال العودة المتكررة للسلطة في مواقع مختلفة (سفراء، مناصب عليا أخرى على مستوى الهيئة التشريعية، مواقع دبلوماسية .. الخ)، كما يمكن ملاحظته من خلال فخامة السكن، وحتى نوعية تأثيثه . فقد تآمر بعض الوزراء الذين عادوا لمواقع السلطة كسفراء ومسؤولين كبار، من بعض زملائهم الذين ... «سمحوا لأنفسهم بمنح رقم هاتف المنزل، دون استشارة مسبقة مع صاحبه .»

وقد لاحظ الباحث في أكثر من حالة، أن «المغضوب عليهم» عادة ما يكونون من الوزراء المبعدين عن السلطة، منذ زمن بعيد و لا تتوفر لديهم فرص فعلية للعودة لها . إبعاد من السلطة مقرون في بعض الحالات بوضع مادي

مفاتيح القراءة

غير مريح، يمكن تلمسه بسهولة، من حالة المسكن ونوعية تأثيثه. علما بأن السكن في الجزائر، يعد من المؤشرات المهمة لقياس النجاح الفردي. فقد صادفت الباحث حالة وزير من دون سكن، حالته أقرب إلى SDF، قامت إحدى قريباته بإيوائه مؤقتا، حتى وفاته، بعد أن منحته غرفة واحدة ليبيت فيها ويجمع فيها أغراضه الشخصية، بعد مغادرة أبنائه وزوجته الأجنبية الجزائر، خلال فترة الاضطراب الأمني والسياسي، في تسعينيات القرن الماضي..

الوزراء الذين يمكن تقسيمهم إلى ثلاث فئات من حيث سكنهم، فهناك الفئة الأولى من الوزراء الذين يسكنون فيلات فخمة، بنيت خلال الفترة الاستعمارية بالأحياء الراقية كحيدرة والأبيار. فيلات حصلوا عليها في إطار التنازل عن أملاك الدولة بأسعار رمزية في الغالب. وزراء عادة ما يكونون كبارا نسبيا في السن، ووصلوا إلى مواقع السلطة في السنوات الأولى للاستقلال، حتى ولو لم تكن مواقع وزارية بالضرورة.

الفئة الثانية من الوزراء الذين يسكنون فيلات حديثة، قاموا ببنائها بأنفسهم، في إطار التعاونيات العقارية التي استفاد منها إطارات بعض القطاعات الاقتصادية، كما حصل مع قطاع الصناعة ببلدية دالي إبراهيم أو ابن عكنون بالنسبة للوزراء الجدد الذين وصلوا إلى عضوية الهيئة التنفيذية في التسعينيات. في حين اكتفى بعض الوزراء بالسكن في شقق، قد تكون حتى غير مملوكة، كما هو حال عبد السلام بلعيد. شقق عادة ما تتواجد بأحياء راقية هي الأخرى كحيدرة و الأبيار. ملاحظات كثيرة يمكن أن يصنف على أساسها الوزراء، زيادة على نوعية السكن، يمكن أن نذكر من بينها شكل تأثيث السكنات نفسها. فقد لاحظ الباحث أن هناك تفاوتاً قد يكون كبيرا جدا، بين أنواع التأثيث التي تتراوح بين البسيط منها والأكثر جمالية وتعقيدا. الخلاصة التي خرج

بها الباحث أن الوزراء الذين تحصلوا على مواقع دبلوماسية في الخارج كسفراء، كان تأثيث منازلهم أكثر جمالية وأحسن تأثيثا من الوزراء الذين لم يتقلدوا مناصب دبلوماسية في الخارج. وهو ما عبر عنه احد الوزراء... التجربة كسفير سمحت لي باكتشاف أن الوزير مغبون ماليا في الجزائر، فبفضل أجر السفارة استطعت تأثيث منزلي الجديد. فقد سكنت شقة عادية طول بقائي في الحكومة، قبل التمكن من بناء فيلتي في آخر مشواري المهني³⁴. العمل الدبلوماسي بما يوفره من احتكاك بالعالم الخارجي، يمكن أن يفسر التحسن في تأثيث المنزل، ليس على مستوى الذوق فقط، بل كذلك نتيجة القدرة المالية التي يوفرها لصاحبه، بالمقارنة مع دخل الوزير المالي، رسميا على الأقل، والذي اشتكى منه أكثر من وزير، رغم أن الوضع المالي للوزير في الجزائر، لم يكن من اهتمامات الباحث ضمن هذه الدراسة.

عندما يبكي... الوزير .

المقابلات التي تمت مع هذا العدد الكبير نسبيا، من الوزراء، طول هذه المدة الطويلة، سمحت للباحث بربط، نوع من علاقات الصداقة والتعارف مع بعض الوزراء، الذين استمر الاتصال معهم، حتى، بعد الانتهاء، من المقابلات والبحث. عكس الأغلبية الساحقة من أعضاء العينة التي توقفت العلاقة معهم، بمجرد الانتهاء من المقابلة. الباحث الذي قرر في وقت معين التوقف عن إجراء مقابلات إضافية مع وزراء آخرين، بعد أن وصل إلى إجراء عدد معقول من المقابلات، أقنعه بأنه قد وصل إلى مرحلة الإشباع وأن مقابلات جديدة قد لا تكون ذات إضافات نوعية بالنسبة للبحث .

الباحث عاش أثناء بعض المقابلات حالات إنسانية صعبة. فقد صادف أثناء المقابلات أن بكى أمامه أكثر من وزير، وهو يتذكر بعض الذكريات أو الحالات الأليمة ذات الطابع الشخصي العائلي أو المرتبطة بالحياة السياسية، كتجربة

34 -أحمد بن فريجة وزير كاتب دولة ووزير بين 1989/1980 وسفير الجزائر بالنيجر 1992/1990 .

مفاتيح القراءة

السجن، وحتى التعذيب، التي قاسى منها بعض الوزراء في السنوات الأولى للاستقلال. فقد بكى أمام الباحث وأثناء إجراء المقابلة، أحد الوزراء، عندما تذكر ابنته المريضة. علما بأن المقابلة تمت، في فترة أمنية وسياسية صعبة (النصف الأول من التسعينيات)، مست الكثير من الإطارات كنوعية حياة ومشاريع، زيادة على ما حملته من تهديد مباشر لهم كأشخاص ولعائلاتهم. فقد بنى الوزير المعني على سبيل المثال، فيلا فخمة في أحد أحياء شرق العاصمة التي ضربها الإرهاب بقوة...

يتذكر بحسرة، وهو يغالب الدموع ويعتذر للباحث... الجيران اخبروني منذ مدة، أن الرياح فتحت نوافذ الفيلا وكسرتها، لكنني لا استطيع الذهاب هناك، لتفقد أحوال المنزل... كانت عندنا ثقة في الجزائر، فقد بنيت في منطقة بعيدة نسبيا عن العاصمة، ولم أكن أتوقع أن يتدهور الوضع الأمني إلى هذا الحد، مما جعلني أرجع للسكن في شقة ضيقة بوسط العاصمة واطرك كل ما بنيته يضيع...

وزير ثان أكبر سنا وأقدم في احتلاله لموقع الوزارة، بكى هو الآخر، وهو يتذكر ثورة التحرير التي شارك فيها، كما شارك قبلها في الحركة الوطنية كقيادي في حركة انتصار الحريات. محطة التعذيب التي قام بها الجيش الفرنسي ضد الجزائريين والجزائريات، هي التي فجرت دموع الرجل أثناء المقابلة، بعد أن رأى إحدى صوره بالزي العسكري لجيش التحرير مع بعض الشهداء...

في المقابل، تجربة السجن التي عاشها بعض الوزراء بعد الاستقلال، هذه المرة، كانت محطة مهمة، تبين للباحث أثناء المقابلات مع الوزراء الذين تعرضوا لها، كيف لازالت حاضرة بقوة، و جعلت أكثر من وزير، يفشل في مراقبة دموعه، وهو يتحدث عنها، كتجربة سياسية عاشها في السنوات الأولى للاستقلال³⁵.

35 - انظر ضمن العينة الوزراء الذين عاشوا تجربة السجن في السنوات الأولى للاستقلال.

لتبقى المقابلة التي قام بها الباحث مع المرحوم (ع. م) من أقسى المقابلات وأكثرها إنسانية، طول مدة هذا البحث، فقد اتصل الباحث مع الوزير المذكور، ليجد نفسه أمام إنسان في حالة صحية متدهورة، فقد منزله، ليسكن عند خالته في غرفة مع كل ما تبقى له من أغراض شخصية، بعد أن غادرت زوجته الأجنبية وأبنائه الجزائر خلال ذلك الظرف الصعب، الذي ميز سنة 1996. الأولاد الذين فشلوا في دراستهم، لعدم قدرتهم على التكيف مع النظام المدرسي الجزائري، جراء الصعوبات التي لاقوها في علاقاتهم، مع محيطهم الاجتماعي، نتيجة تغيير أماكن السكن أكثر من مرة، بعد طرد العائلة من المسكن العائلي.

الرجل لم ينجح، أكثر من مرة، طول المقابلة التي استمرت حوالي ساعة من الوقت، في مراقبة دموعه، وهو يتحدث، عن تجربته السياسية القاسية أثناء الثورة، وبعد الاستقلال، وإبعاده من السلطة في سنة 1977، وإخراجه من منزله عن طريق القوة العمومية. وعدم الاعتراف به كمجاهد من قبل وزارة المجاهدين... مما جعله يصرح للباحث، وهو يبكي... حقروني... لو حرقت لعلام، لما حصل لي كل هذا...

قد تكون هذه الوضعية الصحية والنفسية التي كان عليها المعني، هي التي جعلته يطلب من الباحث أن يساعده، في كتابة رسالة لرئيس الجمهورية ليامين زروال، بعد الانتهاء من المقابلة يشكوا له حاله وهو ما لم يتمكن الباحث من القيام به لصعوبة الاتصال مرة ثانية، بالمعني، وخوفا من ترسيخ الشعور الذي انتاب الباحث أن المعني بالأمر يكون قد فهم أنه بحث رسمي، وإن الباحث قد تكون له علاقات مع مؤسسات رسمية باعتبار أن البحث منجز في إطار عمل فرقة بحث تابعة لمركز بحث عمومي. شعور بـ «رسمية» الباحث والبحث يكون قد ساعدت عليه الحالة النفسية والصحية للمبحوث التي كانت في وضعية سيئة جدا.

مفاتيح القراءة

هذه العينة من المقابلات الصعبة من الناحية الإنسانية التي تؤكد أن ما جاء في بداية تقديم هذا القسم المنهجي من الدراسة، من أن الظرف السياسي والأمني، الذي عاشته الجزائر في تسعينيات القرن الماضي، لم يؤثر تماما على جو المقابلات، ليس صحيحا تماما، ولا بد بالتالي، من تدقيقه أكثر. فقد لاحظ الباحث أن «الوضع النفسي» لعدد من الوزراء، لم يكن جيدا خلال هذه الفترة من تاريخ الجزائر، التي جرت فيها المقابلات الأولى على الأقل، والتي أنجزت في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، عكس تلك التي تمت بعد ذلك، أي في بداية الألفية الجديدة، حيث تحسن الوضع الأمني بشكل واضح.

أسئلة المقابلة : في بعض الاعتبارات المنهجية.

لم يتم تفرغ كل أسئلة استمارة المقابلة، لإنجاز هذه البورتريات التي تكون القسم الأول من الدراسة. فقد اكتفينا بالأجزاء الأكثر «موضوعية» التي تجيب عنها أسئلة الوقائع *Les faits*، كما يسميها علماء الاجتماع، حلا لإشكال المصادقية الذي يترصد مثل هذه الدراسات، التي تتحدث عن السيرة الشخصية، كما طرحتها أكثر من دراسة³⁶. فكانت في الأول الأسئلة المتعلقة بسن الوزير و مكان مولده ومسيرته التعليمية، في الجزائر والخارج، وصولا إلى الشهادات المتحصل عليها.

بعد ذلك جاءت الأسئلة حول مهنة الجدين والأب ومستوياتهم التعليمية لتحديد المواقع والمنحدرات الاجتماعية والثقافية للعائلة وللوزير. لم نهمل ضمن هذه الأسئلة تلك العلاقات الخاصة التي تقيمها بعض العائلات، كما هو واضح في التقديم، مع بعض المؤسسات الثقافية والدينية كالزوايا والجمعيات والأحزاب، لقيمة هذه المؤسسات من باب التنشئة التي تقوم بها للأفراد والوسط الاجتماعي، وكمجال لربط تحالفات ذات امتداد

Daniel Bertaux, *Les récits de vie*, éditions Nathan Université, Paris 1997. — 36

سياسي أكيد. بالطبع لم نقفز على ما يميز حالة الجزائر من خصوصيات، فطرحنا أسئلة حول لغة التعليم السائدة لدى هذا الوسط العائلي وما تعلمه الوزير نفسه من لغات نتيجة دراسته أو نشاطه المهني لاحقاً. أسئلة أخرى أكثر «نوعية»، ذات علاقة بالرأي والحكم على الأشخاص والمؤسسات والعلاقات بين الأفراد والقوى المؤسساتية، قمنا بتفريغها الجزئي في هذا القسم من الدراسة. و هي مادة سمحت لنا بمعرفة رأي الوزير في الحقب السياسية المختلفة التي عرفتها الجزائر و المؤسسات، كما حصل مع مؤسسات الثورة والاستقلال. في هذا الإطار، تعرفنا مثلاً على رأي الكثير من أفراد العينة، في منصب الوزير والصلاحيات التي يملكها، بالمقارنة مع تجارب مهنية أخرى، كان على رأسها صلاحيات الوالي، التي قال حولها الكثير من الوزراء -الولاة، أنها كانت أكبر وأهم من صلاحيات الوزير. نفس الشيء بالنسبة لمنصب الوزير المنتدب أو نائب الوزير أو حتى كاتب الدولة. المناصب التي قيمها الذين عاشوها من الوزراء تقييماً سلبياً على العموم.

من جهة أخرى، يمكن أن يلاحظ القارئ أن داخل أفراد هذه العينة، من كان «أكثر» من وزير، ليس نتيجة طول المدة التي قضاها على رأس وزارات معينة فقط، بل نتيجة مواقعه داخل نواة السلطة الضيقة، كما كان الحال مع شريف بلقاسم وعبد السلام بلعيد و كذا رضا مالك وأحمد طالب.. الخ، في فترة بومدين، أو وزراء آخرين في علاقاتهم بفترات سياسية أخرى، لدرجة أن موقع الوزير كان «حطاً» من دورهم السياسي الفعال، داخل دوائر السلطة المختلفة. هذا على سبيل المثال، ما توضحه حالة الشريف مساعدية مع تجربة وزارة المجاهدين خلال السنوات الأولى لحكم الرئيس بن جديد، أو بالنسبة للعربي بلخير، كوزير داخلية بحكومة سيد أحمد غزالي، في بداية التسعينيات، رغم أهمية وحساسية الموقع خلال

مفاتيح القراءة

الفترة التي تولى فيها الوزارة³⁷. في حين خرج بعض الوزراء بنظرة غاية في السلبية عن مواقعهم كوزراء وتجربتهم داخل الحكومة، كما هو مبين من حالة وزراء فترة الأزمة في التسعينيات، و الذين انضموا إلى الحكومات في ظروف خاصة ولم يستمروا طويلا داخل هذه الحكومات غير المستقرة. الموقف من الأشخاص وتقييم أدائهم كان حاضرا هو الآخر، في هذا القسم الأول من الدراسة، فقيم الكثير من الوزراء رؤساء الحكومات الذين اشتغلوا معهم. نفس الشيء بالنسبة لرؤساء الجمهورية، وبدرجة اقل، زملاء من الوزراء، ليكون الرئيس بن بلة من أكثر الشخصيات تعرضا للنقد من قبل وزراء وشخصيات سياسية، من مختلف ألوان الطيف السياسي والأجيال. موقف له علاقة بالسلوكات التي قيل أنها انتشرت في سنوات حكم الرجل، كالتعذيب والسجن والنفي الذي تكون قد تعرضت له شخصيات سياسية كثيرة. علما بأننا حاولنا الاتصال مع الرئيس أحمد بن بلة، مباشرة أثناء إحدى الندوات، بنزل الأوراسي منحنا فيه رقم هاتفه، لكن الاتصال لم يحصل حتى بعد أن حاولنا، بشكل غير مباشر معه، عن طريق ناس قريبين منه. محاولات لم تفلح كلها، رغم إصرارنا على الاتصال في أكثر من مرة ولفترة طويلة.

أراء ومواقف نقدية طالت الرئيس الشاذلي وهواري بومدين، بدرجة أقل، كما مست عبد السلام بعليل وإسماعيل حمداني وبقية رؤساء الحكومات تركناها، كما فعلنا، مع كل الآراء الشخصية والأحكام بالشكل الذي جاءت به على لسان أصحابها، محافظين حتى على اللغة التي جاءت فيها. وهو نفس الموقف الذي اتخذناه عندما كنا أمام تعبيرات محددة وبلغية معينة، لم نحاول ترجمتها، حتى لا تفقد صدقيتها المطلوبة، في اللغة التي قيلت بها.

منهجيا دائما، اكتفين، في هذا الجزء من الدراسة، بتقديم الوزراء كفرديات وحالات شخصية وكوسط عائلي، دون الاهتمام بالجانب التحليلي الكلي،

37 - العربي بلخير كان على رأس وزارة الداخلية عندما نظمت الانتخابات التشريعية المغلغة في جانفي 1992.

الذي سيكون مجاله الجزء الثاني من هذه الدراسة. دون أن يعني ذلك غياب أي تحليل في هذا القسم الأول، فالقارئ يمكن أن يلاحظ أننا حاولنا، بالقدر الذي يسمح به حجم تقديم هذه البورتريات، أن نربط بين ما توفره هذه المعطيات المستخلصة من الحالة الواحدة، للقيام، بنوع من الربط مع الاتجاهات العامة، كسيرورات اقتصادية، اجتماعية وثقافية عامة، شملت كل المجتمع الجزائري في مختلف مراحل تاريخه الاجتماعي، الثقافي والسياسي.

فالقارئ يمكن أن يلاحظ، ومن وراء الحالات الفردية دائما، ما أنجزه انتشار التعليم لدى بعض الفئات الاجتماعية القريبة اجتماعيا من المدرسة، نتيجة يسرها المادي أو قربها الجغرافي من المدرسة، جراء إقامتها بالمدن حتى ولو كانت من وسط شعبي في مجتمع مثل المجتمع الجزائري، عاش لمدة طويلة حالة استعمارية استيطانية، تحولت فيها الأمية إلى قاعدة عامة والتعليم إلى استثناء. هذا الاستثناء الذي نجده أكثر انتشارا لدى هذه الفئات المنتجة للوزير الجزائري. وهو ما يتبين بدءا من جيل الجديدين أنفسهم، ليستمر لدى جيل الآباء وحتى الأمهات لدى عدد قليل مما يجعلنا نتوصل إلى نتيجة مفادها أن الوسط الاجتماعي والثقافي الذي أنتج الوزير الجزائري ليس بالضرورة هو الوسط الأكثر حرمانا في مجال تواصله بمنابع العلم، بمختلف مصادره ومؤسساته ولغات تبليغه. دون أن يعني هذا أن الفئات المحرومة والأمية لم تساهم في إنتاج هذه النخبة السياسية التي يغلب عليها عدم التجانس والحراك، كانعكاس لما ميز ولا يزال، المجتمع الجزائري من حركية.

علما بأن حديث الوزير(ة) نفسه عن وسطه الثقافي العائلي، لم يخل دائما، من غموض. فالكلام عن تعليم الجد، عادة ما يتم من خلال... «المستوى» وليس الشهادات، إلا في تلك الحالات المعروفة، التي تحصل فيها أحد الجديدين أو الأب على شهادة محددة، غالبا ما تكون الشهادة الابتدائية أو ما هو أعلى منها بقليل، كما الحال ببعض المهن العاملة، كالطب أو المحاماة

مفاتيح القراءة

أو القضاء. مهن تتطلب شهادات محددة معروفة، حتى في الحالة الجزائرية التي خلقت الظاهرة الاستعمارية داخلها، مهنا وشهادات خاصة بالأهالي³⁸. لتحديد أكثر دقة لما قد يفهم من « مستوى »، حاولنا، قدر الإمكان أن نضبطه بالقدرة على الكتابة والقراءة لدى الجدين، كوسيلة للوصول إلى دقة أكبر للكلام عن مرحلة الخروج من الأمية. علما بأن الكثير من الوزراء تكلم عن حفظ لبعض أجزاء القرآن، من قبل الجدين أو أحدهما، للدلالة على مستوى تعليمي معين، وحتى تمكن من العمليات الحسابية بالنسبة لبعض التجار والمهن الأخرى التي تفترض الإلمام بها.

بالطبع، وكما يمكن تصوره، علاقة الوزير (ة) مع موضوع تعليم الأب والجدين كمعطى موضوعي اختلفت كثيرا، من حالة لأخرى. فالبعض أقر بسهولة، بأمية الجدين أو الأب، في حين حاول البعض إضفاء « هالة » ثقافية و تعليمية على وسطه العائلي، بالتركيز دائما على « المستوى » وعلى « المكانة الثقافية » أو الدينية، التي تحظى بها العائلة، حتى بعد محاولات الباحث، تدقيق الموضوع أكثر. أخيرا فإن فارق السن الكبير، في بعض الأحيان، بين الجد أو وفاته المبكرة، لم يساعد الوزير، الحفيد، على الوصول إلى معلومات دقيقة، عندما تعلق الأمر بالمستوى التعليمي أو حتى مهنته في بعض الأحيان. خاصة عندما نكون أمام حالات عرفت بمزاولة أكثر من نشاط مهني.

نفس الشيء بالنسبة للهجرة التي مست الكثير من الأوساط، كما تبينه الكثير من الحالات الفردية. الهجرة التي تعد مثل التعليم تماما، مفتاحا لا يمكن أن نفهم ما عرفه المجتمع الجزائري من تحولات وما عاشه من تغيير، دون العودة لها. هجرة داخلية من الريف نحو المدينة في الغالب وأخرى نحو فرنسا

38 – الأمر كان أكثر وضوحا في مهن مثل القضاء والمحاماة. التي يصف أول وزير للعدل كيف تعاملت السلطات الجزائرية معها بعد الاستقلال وكيف كانت تشتغل في الحالة الاستعمارية كمهن ومؤسسات.

Amar Bentoumi, *Naissance de la justice algérienne*, Casbah éditions, Alger, 2010 p 13/35.

وبعض البلدان العربية، كالمغرب وتونس، قام بها الجد والأب وحتى الوزير نفسه، للدراسة في الغالب والعمل وبمناسبة النشاط السياسي أثناء الحركة الوطنية أو ثورة التحرير. الهجرة العمالية بدءا من جيل الجدين، التي تبدو أكثر حضورا لدى العائلة القبائلية وبعض الأوساط الفقيرة والريفية والجبيلية، كما تبينه عديد الحالات. لنتتبع من خلال هذه الحالات البوادر الأولى لبروز طبقة عمالية جزائرية في المهجر. تحولت مع الوقت - في جزء منها على الأقل - إلى نواة برجوازية وطنية مستغلة في ذلك هجرتها إلى فرنسا أو حتى هجرتها إلى مناطق بعيدة عن منطقتها الأصلية، ببلاد القبائل، داخل الجزائر هذه المرة³⁹.

حالات النجاح هذه التي لا يجب أن تخفي عنا حالات التدهور التي عرفتتها هذه الأوساط المنتجة للنخبة الوزارية، بعد إفلاس مشاريع الجد أو الأب الاقتصادية، كما ظهر من خلال أكثر من حالة. حالات إفلاس وتدهور لحالة العائلة المالية واليتم الذي عادة ما يكون الإحساس به أكثر حضورا، عند الوزير الذكر، بكر العائلة أكثر من غيره من الإخوة والأخوات، كما جاء، في بعض الحالات المعروضة..

عكس الهجرة القبائلية، ذات الطابع العمالي الواضح، نحو فرنسا، يمكن أن يلاحظ القارئ تلك الهجرة الأكثر «يسرا» التي قامت بها، الكثير من العائلات التلمسانية وتحديدًا إلى المغرب، للدراسة والعمل⁴⁰. عائلات تمتعت بوضعية اقتصادية واجتماعية، متميزة، أوصلت البعض منها إلى القصر العلوي نفسه. ناهيك عن مؤسسات سياسية وقضائية وشركات بترولية، كما كان الحال مع

39 - Peneff Jean, *Industriels Algériens*, éditions du CNRS, Paris 1981

40 - لم تكن الهجرة عائلية دائما كما يتبين ذلك من خلال بعض الحالات. كما لم تكن قديمة دائما كما هو واضح.

مفاتيح القراءة

بعض الوزراء، حتى من خارج فئة أبناء تلمسان بعد انطلاق ثورة التحرير⁴¹. الهجرة كمحطة، التي اكتشفنا بمناسبة هذا البحث، مدى أهميتها القصوى في بناء علاقات واستراتيجيات سياسية مهمة، بين الأفراد أنفسهم، استمرت بعد الاستقلال سلبا وإيجابا. فالعلاقات التي تم نسجها في فرنسا، بين قدماء اتحادية جبهة التحرير، على سبيل المثال، أو تلك التي تمت بالمغرب، بالنسبة لأبناء الولاية الخامسة، أو تلك التي جمعت بعض الطلبة مع القيادات العسكرية على الحدود التونسية والمغربية... الخ، كونت محطة مهمة في فهم التحالفات والصراعات التي عاشها النظام السياسي بعد الاستقلال، ولمدة طويلة، لازالت أثارها حاضرة لحد الساعة، كما يمكن تلمس ذلك من خلال الحالات المعروضة.

المنحدرات الاجتماعية والجغرافية للوزير الجزائري

ركزنا لإنجاز هذه البورتريات، في البداية، على الأصل الاجتماعي للوزير، الذي حاولنا أن ننطلق في ضبطه بدءا من جيل الجدين، ثم الأب. في حين اکتفينا بالتذكير بتعليم أبناء الوزير نفسه وبعض مهنهم، في حالة دخولهم عالم الشغل، كجيل رابع، تم الاهتمام به، ضمن هذه الدراسة، التي ركزت على جيلي الجدين والأب للحديث بالتفصيل عن جيل الوزير نفسه، دون إغفال لجيل الأبناء. الكل لتتبع مسارات إعادة الإنتاج، على الطريقة الجزائرية.

المعطيات المتوصل إليها يمكن أن تساعد القارئ المهتم، على تتبع حالة الحراك الاجتماعي الواسع، الذي عاشته هذه الأوساط الاجتماعية، التي أنتجت النخبة الوزارية في الجزائر، كجزء من كل المجتمع الجزائري خلال هذه الفترة الطويلة المدروسة، والتي تتراوح بين نهاية القرن التاسع عشر، تاريخ مولد الجدين، إلى غاية نهاية القرن العشرين، تاريخ مولد الأحفاد، مروراً بفترة مولد الوزير نفسه التي تمت مع بداية القرن الماضي و نهاية نصفه

41 – الدكتور محمد أمطاط. الجزائريون في المغرب ما بين سنتي 1962/1830، دار أبي رقرق للطباعة

والنشر، الرباط. 2008.

الأول⁴². عدم تجانس هذه الفئات الاجتماعية التي أنتجت النخبة الوزارية، قد يكون إحدى النتائج الهامة، التي يمكن الحديث عنها عند هذا المستوى من التحليل، في انتظار الجزء الثاني من الدراسة، الذي قمنا فيه، بتحليل كمي، اعتمادا على منهج إحصائي، تسمح به أسئلة المقابلة وإجاباتها التي أنجزت مع أعضاء العينة.

عند هذه المرحلة من التحليل لا يجب أن نمنع أنفسنا من اقتراح بعض الاتجاهات العامة، التي ستبقى في حاجة إلى تدقيق أكثر في القسم الثاني، اعتمادا على الحالات المعروضة، ومنها مثلا، أن الفئات الريفية المالكة الكبيرة والمتوسطة، كان لها دور مهم في إنتاج النخبة الوزارية الجزائرية، إذا انطلقنا من المواقع الاجتماعية لجيل الجدين. نتيجة قد تعيد النظر في الأطروحات السائدة حول الطابع « الشعبي » للنظام السياسي في الجزائر. طابع « شعبي »، يكذبه جزئيا على الأقل، ذلك الحضور الواضح لأبناء عائلات البشاعات والقياد وغيرها من الفئات التي تميزت بحضور سياسي وإداري قديم، داخل الحالة الاستعمارية نفسها، والتي ساهمت، منذ جيل الجد، في منح جزائر الاستقلال العديد من وزرائها، في استمرارية تثير الدهشة، مقارنة بما ميز المجتمع الجزائري من حراك وقطيعية في أكثر من محطة، طوال تاريخه الاجتماعي والسياسي.

أطروحة⁴³ الطابع الشعبي للسلطة، في جزائر ما بعد الاستقلال، التي تكون قد وجدت بعض ما تستند عليه، في عدم التجانس الذي يميز القوى الاجتماعية المنتجة للنخبة. فزيادة على هذه القوى المالكة الكبيرة والمتوسطة،

42 - من أكبر الوزراء سنا يمكن أن نذكر، كما هو واضح في البورتريات المعروضة، نفيسة لاليم وأحمد بومنجل وبوعلام باقي والعربي دماغ العتروس والشيخ بوعمران(من مواليد العشرينيات) في حين نلاحظ أن من أصغرهم، عبد المجيد مناصرة وعبد القادر بن قرينة وزهية بن عروس (من مواليد نهاية الخمسينات وبداية ستينيات القرن الماضي).

43 - نحن في الحقيقة أمام خطاب سياسي وإيديولوجي يبرز بعد الاستقلال أكثر من أطروحات أكاديمية وعلمية.

مفاتيح القراءة

يمكن أن يلاحظ المتتبع لهذه الحالات المعروضة، أن القوى الريفية صاحبة الملكية الصغيرة، بمن فيهم أبناء التجار والحرفيين وبعض الأوساط الموظفة الصغيرة بالمدن، كان لها دور مهم في إنتاج هذه النخبة الوزارية. أبناء العائلات التلمسانية الحرفية قد يكون أحسن مثال عن دور هذه الفئات الحرفية الصغيرة في إنتاج النخبة الوزارية بالجزائر، زيادة، بالطبع، على الكثير من القوى الريفية والتجارية في الكثير من مناطق الجزائر الأخرى.

الصورة التي قد تتغير نوعا ما على مستوى جيل الآباء، بعد التغييرات التي عرفها المجتمع الجزائري بشكل لافت، مع بداية القرن الجديد، الذي بدأت تظهر فيه آثار الاستعمار الفرنسي الاستيطاني، فكانت تلك الهجرة إلى المدينة، التي مست الكثير من القوى الريفية المالكة، وحتى تلك التي فقدت ملكيتها. دخول المدينة التي جعلها تستفيد أكثر من التعليم، على مستوى الأجيال الصغيرة في السن، بدءا من جيل الأب والوزير نفسه بالطبع تحولات تؤكد لها ظاهرة الالتحاق بالعمل المأجور، بمختلف أشكاله (وظيفة عمومي، جيش، سكك حديد⁴⁴، تعليم بمختلف أنواعه... الخ) التي برزت كظاهرة على مستوى جيل الأب. لتتحول هذه الفئات إلى منتج رئيسي للنخبة الوزارية، إذا انطلقنا من جيل الآباء وليس من جيل الجدين. انتقال يؤكد، أننا أمام، نوع من «التكديح»، أو على الأقل، فقدان بعض من الاستقلالية المادية، مس الكثير من القوى الاجتماعية الريفية صاحبة الملكية الصغيرة، وحتى، في بعض الأحيان، تلك المالكة الكبيرة والمتوسطة، التي زاوجت بين ملكيتها الزراعية والعمل المأجور الذي وجدته عند دخولها هذه المدن الكولونيالية.

بروز الفئات البيروقراطية الجزائرية، الجديدة في إنتاج النخبة الوزارية الذي لا يلغي تماما دور الفئات الاجتماعية الأخرى في عملية الإنتاج هذه، لنكون

44 - السكك الحديدية كقطاع نشاط مهني مدت الجزائر بشكل لافت للنظر بالكثير من الوزراء والوزيرات. وهو ما سنعود إليه بالتفصيل في القسم الثاني من الدراسة.

أمام فسيفساء اجتماعية ساهمت كلها، بدرجات متفاوتة في منح الجزائر وزراءها، بما فيها القوى الريفية المالكة الصغيرة، التي برز دورها أكثر، وبشكل لافت قد لا يناسب دورها الفعلي، في إنتاج النخبة الوزارية، نتيجة المواقع الخاصة التي احتلها أبناؤها، لتسود تلك الصورة المتداولة عن النخبة السياسية بعد الاستقلال، التي يحتكر تمثيلها هوارى بومدين أو مولود حمروش . . الخ، أبناء الفلاحين الصغار.

علما بأننا صادفنا الكثير من الإشكالات المنهجية التي سنتعرض إليها بالتفصيل في القسم الثاني من الدراسة، عندما تعلق الأمر بتحديد حجم الملكية الزراعية العائلية في مجتمع عرف الكثير من التحولات، في علاقاته بالأرض . نتيجة هذا التاريخ السياسي وما ميزه من صراع على الملكية الزراعية . ملكية تتفاوت قيمتها الاقتصادية من منطقة جغرافية إلى أخرى (ساحل، هضاب عليا، صحراء ومناطق جبلية)، زادت من هذه الصعوبات المنهجية التي لاحظناها أكثر من مرة، عندما طلبنا من أفراد العينة، تحديد حجم الملكية الزراعية للعائلة، التي زادها تعقيدا طابعها العائلي الجماعي، وفقدانها لقيمتها نتيجة التزايد الديمغرافي داخل هذه الأوساط الاجتماعية . حالة لم تساعد الباحث دائما على تحديد الموقع الاقتصادي الاجتماعي للعائلة ومدى يسرها .

أبناء المدينة وأبناء الريف .

ليس من الغريب تماما، في الحالة الجزائرية، القول أن الأصول الاجتماعية والجغرافية الغالبة على النخبة الوزارية، كما تظهر من خلال هذه البورترتات، هي أصول ريفية في الغالب، إذا انطلقنا دائما، من جيل الجدين . معلومة لا بد من تدقيقها والقول إن نفس الأوساط المنتجة للوزير الجزائري، قد عرفت تحولا مهما في حياتها ومواقعها جراء دخولها المدينة، على مستوى جيل الأب في الغالب، وعلى مستوى جيل الجد، في بعض الأحيان، ناهيك عن الأوساط

مفاتيح القراءة

الحضرية الأصل، على قلتها. الوزير الذي لا بد من التنبيه إلى أنه تعرف على المدينة مبكرا حتى ولو كان من وسط ريفي، كما هو مبين في أكثر من حالة. فقد تعرف على المدينة في الجزائر، كما تعرف على باريس وبعض المدن الفرنسية الأخرى وعدد من المدن العربية، كفاس والرباط وتونس والقاهرة، في سعيه التعليمي، الذي قام بجزء كبير منه بعيدا عن العائلة، ابتداء من المرحلة الثانوية، وحتى قبلها، في بعض حالات الوزراء الكبار في السن. ضعف انتشار المؤسسات التعليمية في الجزائر خلال هذه الفترة، يفسر هذه الهجرة المبكرة، التي جعلت البعض، كما قال... لا يعود إلى حضن العائلة و منذ تلك الفترة.

المدينة الجزائرية تبنت الكثير من أبناء الريف، فساد الانتساب لها، كقاعدة عامة، ليصبح الترشح فيها بمناسبة الانتخابات التشريعية المختلفة، قاعدة سلوك سياسي مهم. كما تحولت هذه المدينة، بالتبني، إلى مرتكز انتماء جهوي واضح. كان هذا حال أبناء تلمسان في وهران وأبناء الشرق في علاقاتهم بقسنطينة أو حتى العاصمة، بالنسبة للكثير من أبناء الريف، بمختلف مناطقهم و أبناء منطقة القبائل، على وجه الخصوص.

ونحن نتكلم عن العاصمة، لا بد من التذكير أن إنتاجيتها في مجال النخبة الوزارية، لم تكن متميزة كمدينة كبرى وعاصمة، إذا استثنينا، بعض الحالات التي ظهرت في القصبة تحديدا. حالات اندمجت بسرعة في هذا الحيز الشعبي، حتى وإن لم تولد فيه، أو هاجرت إليه صغيرة في السن، من مختلف مناطق البلاد. لتبقى تلمسان وبعض حواضرها الصغيرة، كندرومة، من الحالات التي تتطلب اهتماما خاصا، لما تميزت به من إنتاجية كبيرة للنخبة الوزارية، اعتمادا على فئات اجتماعية محددة، يأتي على رأسها الوسط الحرفي الذي اشتهرت به المدينة وبعض الفئات البيروقراطية والموظفين، و المعلمين، الذين

يمكن أن نلاحظ ذلك الدور المتميز الذي قاموا به في إنتاج النخبة الوزارية الجزائرية⁴⁵ ..

أخيرا يمكن أن نلاحظ، اعتمادا على هذه الحالات المعروضة، أنه وزيادة على المدن الكبرى التي مدت النظام السياسي بوزرائه كتلمسان وقسنطينة ووهران، وحتى العاصمة جزئيا، فإن المدن الصغرى والمتوسطة، ساهمت، هي الأخرى، في هذه العملية الإنتاجية. دور نافستها فيه القرى الصغيرة والمناطق الريفية. مما يجعلنا أمام ثلاثة مصادر جغرافية كبرى أنتجت الوزير الجزائري بنوع من التساوي؛ المدن الكبرى، تليها المدن الصغرى والمتوسطة وأخيرا القرى والمناطق الريفية. مما يعني أننا من الناحية الجغرافية على الأقل أمام نخبة وطنية أنتجها الريف الجزائري، بكل عمقه البشري والثقافي، كما أنتجتها القرية الصغيرة و المدنية الصغيرة، المتوسطة والكبرى، وهي تعيش مرحلة البناء والتوسع بكل ما ميزها في الحالة الاستعمارية الاستيطانية التي عاشتها الجزائر الأكثر بروزا ضمن هذه الفضاءات العمرانية الجديدة⁴⁶، فهل هذا التساوي بين الفضاءات الجغرافية نجده على المستوى الجهوي ؟ أم أن هذا «العدل» الجغرافي، لا يعكس بالضرورة «عدلا» جهويا، بين أبناء الجزائر في الوصول إلى موقع الوزارة ؟

أبناء الشرق والغرب والقبائل

الحراك الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الجزائري في بداية القرن الماضي، وما أفرزه من ظهور لمهن جديدة تعرف عليها الجزائريون لأول مرة، بعد دخولهم المدينة، بدءا من جيل الأب، كمهن التعليم والإدارة والسكك الحديدية والقضاء... الخ، التي كانت تتطلب في تلك الفترة حراكا جغرافيا وتنقلا،

Gilbert Grand Guillaume, *Nedroma l'évolution d'une médina*, éditions Leiden Brill. 1976. — 45

Marc Cotte, *L'Algérie*, éditions Média Plus, Constantine, 2005. — 46

مفاتيح القراءة

بين عدة جهات من الجزائر، لم تكن عاملاً مساعداً على تحديد مكان مولد الوزير الجزائري للوصول لاحقا، إلى تحديد خارطة الانتماء الجهوي للوزير الجزائري، وبالتالي النظام السياسي، جزئيا على الأقل. فقد اكتشفنا، ونحن نقوم بهذه الدراسة، أن جزءا مهما من الوزراء، لم يولد في المنطقة التي تنسب إليها العائلة في الأصل، كما تبينه الكثير من الحالات المعروضة.

الثانوية والجامعة اللتان التحق بهما الوزير الجزائري، وهو صغير، للدراسة، بعيدا عن المحيط العائلي، ساهمتا هما الآخرين، في هذا الحراك الجغرافي بين عدة مدن، وحتى مناطق مختلفة، الذي كان من نصيب هذا الجيل وهو في مرحلة عمرية صغيرة. رغم هذه المحددات الموضوعية، فقد اكتشف الباحث، وهو يقوم بإنجاز المقابلات، أن اللقاءات التي تمت مع الكثير من الوزراء، تمت في نهاية الأمر على أساس جهوي. فقد حافظ الكثير من الوزراء على علاقات جهوية بين بعضهم البعض، حتى وإن اختلفت في بعض الأحيان مواقفهم السياسية وفترات تجربتهم السياسية داخل الحكومات المختلفة⁴⁷.

إن هذه التجربة لا تعني بتاتا أن الوزير الجزائري «حيوان جهوي» فقط، فقد صادف الباحث الكثير من العلاقات، التي ارتكزت على النشاط المهني في نفس القطاع، وعلى الدراسة في نفس الجامعات والمدارس العليا، وعلى الانتماء إلى نفس الحكومة والحزب والتجربة السياسية. فنحن من هذه الزاوية كذلك أمام علاقات تعتمد على مؤسسات عصرية، لا علاقة لها بالانتماءات التقليدية التي تحيل إليها العلاقة الجهوية.

البورتريرات المعروضة تؤكد هذه الحقيقة، إذا عرفنا مثلا، ما ميز

47 - الحياة السياسية في الجزائر تبين أن الجهة تخترق الانتماءات والمواقف السياسية التي تصبح من دون تأثير أمام قوة الانتماء الجهوي الذي يستطيع بدوره اختراق التقسيم الإداري للجزائر. لنكون في بعض الأحيان أمام علاقات متينة ذات تداعيات سياسية بين أبناء قبيلة واحدة على سبيل المثال، رغم أنهم إداريا ينتسبون من حيث المولد إلى ولايات تبدو بعيدة جغرافيا، إذا كنا أمام أبناء قبائل كبيرة وذات انتشار جغرافي واسع.

العلاقات التي أقامها عبد السلام بلعيد⁴⁸ مع قدماء الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، الذين مروا معه على تجربة وزارة الصناعة والطاقة، قبل الوصول إلى الحكومة. أو تلك العلاقات التي كانت وراءها تجربة المؤسسة الصناعية، كما هو حال مؤسستي سوناطراك وسونلغاز، أو حتى تلك «الشللية» التي طبعت العلاقات بين وزراء بعض الحكومات، التي تجاوزت في بعض الأحيان المعطى الجهوي، وأعادت إنتاجه، في أحيان أخرى⁴⁹. نفس الشيء يمكن قوله حول مولود حمروش مع «مجموعة الإصلاحات» أو أحمد أويحي مع بعض خريجي المدرسة الوطنية للإدارة، الذين التحقوا بحكومته الأولى تحديدا، التي كان فيها ضغط رئيس الجمهورية مع اليامين زروال ضعيفا في تشكيل الحكومات، عكس ما حصل لاحقا مع بوتفليقة..

رغم هذه المعطيات الموضوعية التي تدعو في أحيان كثيرة، إلى التقليل من قيمة الجهوية، كمعطى للتفسير. وفي انتظار التحليل الكمي الذي سيظهر في الجزء الثاني من الدراسة، فإننا يمكن أن نقول إن تحديد خارطة الجهوية داخل الحكومات، يتطلب الحصول على مكان مولد كل الوزراء⁵⁰، الذين عينوا في الحكومات المتعاقبة، لفهم كيف تشتغل الجهوية داخل كل حكومة وكل فترة سياسية. لن يمنعنا هذا العائق من القول إن، كل الحكومات حاولت بدرجات

48 - هذا لم يمنع بعض الوزراء من الحديث عن جهوية كبيرة لدى عبد السلام بلعيد لصالح أبناء منطقته الأصلية القبائل مثلا. انظر ما جاء على لسان مصطفى حراثي على سبيل المثال.

49 - يمكن العودة إلى ما قيل حول حكومة سيد أحمد غزالي التي وصفت ب «سلطنة تلمسان».

50 - لازالت قاعدة إخفاء مكان مولد الوزراء هي الممارسة السائدة عند الإعلان عن تعيينات حكومية جديدة. مما لا يساعد على القيام بهذا العمل اعتمادا على المعطيات الرسمية المنشورة. ويفرض على الباحث الاتصال المباشر مع كل الوزراء المعينين منذ الاستقلال. مما يتطلب جهدا كبيرا تعجز أي دراسة جامعية القيام به في وقت معقول. ليبقى أخيرا حل طلب معلومات من طرف ثان غير المعني بالأمر، من دون صدقية وقد يتحول إلى وسيلة لجمع معلومات مغلوطة حول هذا الموضوع الذي تكثر حوله الشائعات، بين أعضاء نخبة سياسية لا يعرف داخلها الناس بعضهم البعض جيدا، خاصة داخل الحكومات التي ميزت فترة التسعينيات التي عرفت تحويرات كثيرة ودخول وزراء جدد لوقت قصير.

مفاتيح القراءة

متفاوتة من النجاح، أن تحافظ على نوع من التوازن الجهوي، عادة ما كان يميل، في نهاية الأمر، لصالح جهة رئيس الجمهورية الذي استمر حضوره قويا، ليس بالضرورة بكم التعيينات فقط، بل قد يكون ذلك نوعيا، بفعل مواقع السيادة التي يحتلها أبناء منطقة ما. كما هو حاصل هذه السنوات الأخيرة، مع وزراء الرئيس بوتفليقة، من أبناء تلمسان. رغم أننا لم نقم بالاتصال بهذه الفئة، من الوزراء الذين صادف وجودهم في الحكومة فترة انجاز البحث.

لكن ورغم ذلك، فإننا لن نمنع أنفسنا من وضع بعض الفرضيات التي لا بد من انتظار القسم الثاني من الدراسة للتحقق منها. من ذلك مثلا، أن الجهويات في الجزائر، يمكن حصرها في جهويات قوية، كتلك الحاضرة لدى أبناء الشرق وأبناء منطقة القبائل و أبناء المنطقة الغربية. في حين نلاحظ نوعاً من «الخمول الجهوي» لدى أبناء منطقة الوسط وحتى الجنوب، الذي تميز تاريخيا، ولغاية السنوات الأخيرة، بإنتاجية نخبوية ضعيفة. وهي الجهويات التي خسرت المواجهات السياسية والعسكرية التي قادتها في بداية الاستقلال⁵¹ ضد المجموعات التي سيطرت لاحقا، على الحكم في الجزائر. مما جعل هذه الجهات تبعد جزئيا عن مواقع السلطة و تمثل لفترة طويلة، من قبل عدد قليل من الأشخاص، كما هو حال أحمد بن شريف وبوعلام بن حمودة، بالنسبة للولاية الرابعة.

على عكس أبناء الشرق، الذين كانوا أكثر تنوعاً، و من ولايات مختلفة⁵²، بل وحتى من منحدرات اجتماعية غير متجانسة، سيطروا كجهوية قوية⁵³

51 - خسارة الولاية الرابعة التاريخية للمواجهة غير المتكافئة التي قامت بها ضد مجموعة تلمسان وقيادة الأركان أثر سلبا على الحضور السياسي لأبناء هذه المنطقة. نفس الشيء يمكن قوله حول «تمرد» العقيد محمد شعباني الذي أثرب نفس الدرجة تقريبا و سلبا دائما، على حضور أبناء الجنوب وحتى الوسط.

52 - من مجموع مئة وزير نلاحظ أن أبناء الشرق الذين عينوا (39 وزير) كانت أصولهم الجغرافية من 11 ولاية من منطقة الشرق، في حين كان نصيب أبناء ولاية تلمسان وحدها 12 وزيرا من مجموع 19 وزيرا من أبناء المنطقة الغربية عينوا في نفس الفترة. في حين غابت 18 ولاية من أي تمثيل.

53 - السيطرة لا تعني الحكومات فقط بل مراكز قرار أخرى كالجيش والإدارة و الحزب والإعلام.

بعد الاستقلال ولغاية مجيء الرئيس بوتفليقة إلى السلطة في سنة 1999، فإن أبناء المنطقة الغربية الذين عادوا بقوة، بعد هذه الفترة، تميزوا بعدة خصائص، كالانتماء إلى نفس الولاية (تلمسان) وحتى نفس المنحدرات الاجتماعية⁵⁴. زيادة على اشتراكهم في بعض المحطات و المسارات التعليمية والمهنية، كالهجرة إلى المغرب، وحتى المولد فيه بالنسبة للبعض، على الأقل⁵⁵. أبناء الغرب الذين عبر البعض منهم في هذه البورتريات، عن معارضة قوية، للسيطرة التي فرضها أبناء الشرق، لغاية نهاية التسعينيات، والذين مثلهم « الشاوية »، كما جاء على لسان أحد الوزراء، دفعوا هم كذلك فاتورة بعض المحطات السياسية، و إبعاد الرئيس بن بلة من السلطة في 1965⁵⁶، وحتى مصالي الحاج قبله، بالنسبة للجيل الأكبر سنا، الذي مثلت الحركة الوطنية حرب التحرير لاحقا، محطة مهمة في نسج استراتيجياته. وهو ما جعل البعض يعود إلى بعض هذه المحطات بالذات، لتفسير هذا الإبعاد، الذي تعرض له، أبناء المنطقة بعد الاستقلال⁵⁷.

التوازن الجهوي داخل الحكومات، ورغم اختلاله لصالح جهة مسيطرة في الكثير من الأحيان، كان دائما حاضرا هو الآخر لدى الأحزاب السياسية، وهي تقترح مناضليها للحكومات الائتلافية، التي ظهرت بعد النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي. فقد كان هذا حال مجموعة وزراء حزب جبهة التحرير وحركة مجتمع السلم والتجمع الوطني الديمقراطي، الذين دخلوا

54 - أبناء فئات حرفية برجوازية صغيرة اشتهرت بها المدينة كالنسيج ومن أصحاب المهن الإدارية والبيروقراطية الناشئة والمعلمين.

55 - هذا حال بوتفليقة نفسه، شكيب خليل وعبد الحميد تمار من الوزراء على سبيل المثال.

56 - رغم عودة الكثير من الوجوه من أبناء المنطقة الغربية مع مجموعة وجدة.

57 - ليس هناك كتابات جدية حول ظاهرة الجهوية في الميدان السياسي باستثناء ما جاء في كتاب محمد حربي المعروف . جبهة التحرير بين الأسطورة والواقع . فالحديث عن الظاهرة في الجزائر بشكل علني غير مستحب، وكل ما يقال حولها يفضل أن يقال شفها بين أهل ثقة، وفي مجالس خاصة.

مفاتيح القراءة

مختلف الحكومات، بأعداد كبيرة تسمح لنا بتتبع هذه الخلطة الجهوية التي تنجزها الأحزاب، وهي تقدم مناضلها لدخول الهيئة التنفيذية. في حين جاء الاستثناء الذي يؤكد خصوصيات القاعدة الحزبية من التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية الذي مثله في تجربته الحكومية القصيرة وزيران من منطقة القبائل. كما مثل حزب النهضة⁵⁸ وزيران من الجهة الشرقية، كانعكاس لهذا الحضور القوي لأبناء المنطقة في تشكيل الحركة تاريخيا، واستمرار السيطرة داخلها، لوقت قريب.

التعليم... الوزير المدرسي و المفرنس والمغرب.

المقارنة مع الحالة العربية، عندما يتعلق الأمر بالمسارات التعليمية للوزير الجزائري، تؤكد أن الحالة الجزائرية لا تتميز بأي استثناء، لا من حيث المستويات التعليمية للوزير ولا من حيث التخصصات العلمية التي يملكها. نتيجة تؤكد أن عملية انتقاء الوزير الجزائري، تمت داخل أوساط اجتماعية متميزة، استفادت بقوة، من التعليم حتى وإن تعلق الأمر بمجتمع عانى طويلا من الحرمان المعرفي، نتيجة حالة الاستعمار الاستيطاني التي عرفها. فالأغلبية الساحقة من الوزراء حصلوا على تعليم جامعي، وفي تخصصات هي السائدة في الكثير من الحالات العربية، وحتى الدولية، على غرار خريجي الحقوق والهندسة والطب... الخ.

هؤلاء الوزراء من أصحاب التأهيل العالي الذين « قايسوا » تأهيلهم العلمي

58 - مثل حركة النهضة محمد علي بوغازي، ابن ولاية سكيكدة، كوزير للأشغال العمومية، التهيئة العمرانية والبيئة في حكومة أحمد بن بيتور بعد تجربة برلمانية ليستمر كوزير منتدب للبحث العلمي في حكومة علي بن فليس. بوغازي انتقل إلى رئاسة الجمهورية كمستشار بعد التجربة الوزارية. عبد الوهاب دربال (من مواليد عنابة) هو الآخر، مثل الحركة في نفس الحكومتين كوزير مكلف بالعلاقات مع البرلمان قبل الانتقال إلى مؤسسة دولية لتمثيل الجزائر. لم يعرف للرجلين أي نشاط علني داخل النهضة، بعد هذه التجربة السياسية الرسمية. علما بأن الحركة عرفت الكثير من الانشقاقات والضعف بعد ابتعاد مؤسسها عبد الله جاب الله عنها. لمزيد من التفاصيل حول السيرة الذاتية للوزيرين انظر عاشور شرفي ص 117 و 155.

بمواقع وزارية، دون طموح في أن يكون لهم تأثير كبير على القرار السياسي، وحتى من دون إحساس بأنهم مسؤولون عما آلت إليه التجربة السياسية ككل، كما عبر عن ذلك بوضوح أكثر من وزير من هؤلاء الوزراء التكنوقراط⁵⁹، الذين تعاملوا كموظفين des commis de l'Etat، داخل النظام، ينجزون ما هو مطلوب منهم فقط، ولا حق لهم في رفض المناصب الممنوحة لهم، كما لا حق لهم، في المقابل، بالاستقالة منها⁶⁰ لأن الموظف... لا يستقيل، كما يحلوا لبعض القول... فهو يعين في موقع ما ليطلب منك مغادرته في وقت لاحق...

لا تتمتع هذه النتيجة التي يمكن التأكد منها بسهولة بعد استعراض بعض البورتريات المقترحة في هذه الدراسة، من الحديث عن بعض ما ميز هذه المسارات التعليمية للوزراء، كانعكاس لما ميز التاريخ الاجتماعي والثقافي للجزائر. يمكن أن نلاحظ مثلاً، أن أصحاب المستويات التعليمية المتواضعة، هم في الغالب الوزراء السياسيون، الذين كان لهم دور سياسي مهم، انطلقوا فيه من مرحلة الحركة الوطنية وثورة التحرير. كما يمكن أن نستشف، من خلال الكثير من الحالات، أن الوزير الجزائري لم يكمل دراسته، إلا بعد الاستقلال، بعد أن توقف عن الدراسة جراء الإضراب الذي دعت إليه جبهة التحرير في سنة 1956 أو حتى قبل ذلك، بالنسبة لبعض الوجوه التي فضلت العمل السياسي، وحتى الالتحاق بالجلال، على إتمام دراستها الجامعية، كما

59 - انظر ما جاء على لسان البعض منهم كمحمد الياسين ومحمد ارزقي ايسلي ومحمد قرطبي أثناء هذه المقابلات التي جرت معهم في النصف الثاني للتسعينيات أثناء الأزمة الامنية والسياسية والاضطراب الكبير الذي ميز تسيير النظام السياسي الجزائري.

60 - أحسن من عبر عن هذه الرؤية يبقى حتى الآن سيد أحمد غزالي رئيس الحكومة الأسبق الذي وصف هذه الفئة التي يمثلها بأنهم كانوا « حركي النظام » « فقد صرح لجريدة le Quotidien d'Oran يوم 18 أكتوبر 2010 انه لم يكن في أي لحظة من لحظات حياته المهنية جزءا من النظام، فالنظام لم أكن أنا أو الكثير مثلي، فنحن لم نكن نملك سلطة القرار داخل هذا النظام فنحن كنا « حركي النظام » خدمناه بصدق دون أن نشعر أننا كنا إحدى وسائله، لأن النظام ليس ما نعتقد أننا نراه من خارجه.

مفاتيح القراءة

كان الحال مع عبد العزيز زرداني، أو عبد الحميد مهري، و عبد السلام بلعيد، ولمين خان، على سبيل المثال. الوزير الجزائري يمكن بسهولة أن نستشف مواقفه الاجتماعية الشعبية الفقيرة، من خلال مؤشر عدم انتظامه الدراسي أو تأخره في دخول المدرسة، في أحيان أخرى، عكس أبناء الفئات الميسورة التي كانت أكثر انتظاما في دراستها التي قامت بها في مدارس عليا وجامعات معروفة.

أخيرا، فإننا يمكن أن نتابع من خلال الكثير من البورتريات ذلك المرور السريع، الذي قام به الكثير من الطلبة المتخرجين، داخل قواعد جيش التحرير بتونس والمغرب قبيل الاستقلال، للابتعاد عن الحياة العسكرية وتفضيل المسارات المهنية المدنية، عند العودة للدراسة، بعد الاستقلال والحصول على الشهادة الجامعية المطلوبة.

الوزير الجزائري الذي استغل كذلك فترة وجوده في مراكز قرار مهمة، بعد الاستقلال، للحصول على شهادات علمية⁶¹ أو الانتهاء من دراسته التي لم يكملها بسبب الحرب، كما حصل مع الأطباء على سبيل المثال. وهو ما يعني أن هناك وعيا مبكرا لدى هذه الفئات بأهمية التعليم والشهادة في السباق نحو المواقع الجديدة التي يمنحها استقلال الجزائر، الذي كانت من أكثر الفئات استفادة منه.

كما يمكن أن نتلمس بوضوح الدور المتميز الذي قامت به بعض المؤسسات التعليمية، كالمدارس الثلاث⁶² في إنتاج النخبة الوزارية، بدءا، في بعض الحالات، من جيل الآباء -المعلمين الذين ساهموا بقوة في منح الجزائر، نخبتها

61 - عادة ما كان ذلك في الحقوق والعلوم السياسية أو الطب بالنسبة للأطباء الذين لم يكملوا تعليمهم قبل الاستقلال.

62 - مدارس الجزائر، تلمسان و قسنطينة. انظر في هذا الصدد التقديم الذي يقوم به مصطفى لشرف لمدرسة الجزائر وما يحمله لها من إعجاب.

Mostefa Lacheraf, *Des noms et des lieux*, Casbah éditions, Alger 1998, p269/298.

الوزارية. وزيادة على الجامعات الجزائرية التي قامت بنفس الدور، خاصة بالنسبة للوزراء الصغار، في السن الذين انضموا للحكومات التسعينيات. يمكن أن يلاحظ القارئ الدور الذي قامت به الجامعات الغربية والفرنسية تحديداً، مع الضعف الملاحظ على خريجي الجامعات العربية في مد الجزائر، بنخبها الوزارية.

مقابل هذا الضعف الذي ميز إنتاجية الجامعات العربية، يمكن أن نلاحظ الدور الكبير الذي قامت به الجامعات الفرنسية⁶³ في مد الجزائر بنخبها السياسية، ليس كما هو واضح بالنسبة لجيل الحركة الطلابية فقط، بل حتى لاحقاً، مع الأجيال الصغيرة في السن. دور نافست فيه الجامعات الجزائرية لاحقاً بعض المؤسسات التعليمية الكبرى، كما كان الشأن مع بعض المدارس الكبرى والمدرسة الوطنية للإدارة التي كان خريجها أكثر حضوراً داخل حكومات فترة التسعينيات، كما كان الشأن مع حكومة أحمد أويحيى الأولى، على سبيل المثال. نتيجة نستطيع أن نستشف منها ملامح سيطرة المتعلم باللغة الفرنسية، على الهيئة التنفيذية في الجزائر.

أخيراً لا يمكن أن ننهي هذا التقديم القصير دون الالتفات إلى دور بعض الثانويات الكبرى في إنتاج هذه النخبة الوزارية كثانوية ابن عكنون (عمارة رشيد) والأمير عبد القادر (بيجو سابقاً) بالجزائر العاصمة وثانوية حيحي المكي بقسنطينة والبرتيني بسطيف التي درس بها الكثير من أبناء المنطقة الشرقية، من كل الأجيال، قبل انتشار التعليم الثانوي في المدن الصغيرة والمتوسطة، بعد الاستقلال. بالطبع سيكون من المفيد في القسم الثاني من هذه الدراسة التعرف بدقة عن المواقع الوزارية التي احتلها أبناء كل مؤسسة تعليمية وكل تخصص علمي، اعتماداً على الارتباطات التي يمكن أن تنجز

Guy Pervillé, *Les étudiants algériens de l'université française 1880/1962*, Casbah – 63 éditions, Alger, 1997.

مفاتيح القراءة

بين نوعية التعليم ومؤسساته والمواقع الوزارية و داخل كل حكومة، وكل فترة سياسية، وما ميز كل أبناء وبنات مؤسسة من استمرارية ونوعية مواقع. كلمة قصيرة قبل الانتهاء من هذا التقديم. ويتعلق الأمر بتلك العلاقات التي أقامها بعض الوزراء مع مؤسسات ثقافية وتعليمية تقليدية، كما هو حال الزوايا أو حتى جمعية العلماء التي لاحظنا بعض حالات القرب العائلي منها، كما كان الحال مع زهور ونيسي أو محمد الميلي وأحمد طالب الإبراهيمي بدرجة أكبر. الزوايا التي كانت حاضرة هي الأخرى، كمؤسسة تعليمية ودينية في حالات أخرى، كما كان الحال مع خليفة تومي ومليكة علاب وسعيدة بن حبيلس، المرتبطات كوسط عائلي بالزاوية، لكنهن فضلن القيام بدراسات عصرية بعيدة عنها. بنات منطقة القبائل التي اشتهرت تاريخيا، بالدور الكبير الذي لعبته الزوايا فيها، كما كان الحال مع الزاوية - الأم، الرحمانية وتفرعاتها الأخرى، المنتشرة، في مناطق عديدة من الجزائر.

ما ميز ولا يزال جزئيا الحالة الجزائرية دائما، هي بالطبع، المسألة اللغوية بكل ما تحيل إليه من تاريخ ثقافي وتاريخ مؤسسات وما يترتب عنهما من أدوار ومواقع محددة، حتى داخل الحكومات. وضع وصل إلى نوع من «التخصص» اللغوي، في احتلال مواقع وزارية محددة، دون غيرها، اعتمادا على تصنيف لغوي صارم معرب / مفرنس لم يتم تجاوزه إلا في حالات استثنائية. وضع جعل البعض يقلص من مدة بقاءه في المجلس الوطني الشعبي أو يحاول تحسين لغته العربية، بعد وصوله إلى مواقع سياسية مهمة⁶⁴ أو يعيش نوعاً من التذمر حتى داخل اجتماعات مجلس الوزراء، كما تبين حالة العربي دماغ العتروس.

النخبة الوزارية الجزائرية التي يتبين، من هذه البورتريات، أنها غير منفتحة على اللغات الأجنبية، باستثناء اللغة الفرنسية التي كان التحكم فيها، في الكثير من الحالات، على حساب العربية نفسها، خاصة لدى الأجيال الكبيرة

64 - انظر على سبيل المثال البورتريات المخصصة لمحمد نابي وإيسلي محمد ارزقي وعمار عزوز.

في السن . في حين نلاحظ ضعف حضور اللغات الأجنبية الأخرى، كالانجليزية الاسبانية والروسية التي تعلمها الكثير من الوزراء، أصحاب الخلفية العسكرية، عند الدراسة في الاتحاد السوفيتي، بشكل أداتي محدود، لم يسمح لهم بتطويرها بعد انتهاء هذه التجربة .

مسألة اللغة بكل تداعياتها الاجتماعية والسياسية لم ترسخ الانقسامية⁶⁵ التي تعانيها النخبة السياسية الجزائرية وتلك القطاعية التي ميزت أداء وتسيير الدولة الجزائرية فقط، بل منحت الجزائر في الكثير من الأحيان وزراء يكتفون بدور المنفذين لسياسات، تقرر بعيدا عنهم، ولا يحسنون في أحيان كثيرة التواصل المباشر، مع أبناء مجتمعهم، باللغة العربية، بل ويملكون في بعض الأحيان نوعاً من الإحساس، بضعف الشرعية، نتيجة هذا العجز في التواصل بلغة الأغلبية الساحقة من الجزائريين. حالة زادها تعميقاً ما ميز النظام السياسي من تسيير على المستوى الإعلامي للحياة السياسية، لا تحبذ ظهوراً متميزاً، لأي فاعل سياسي مهما كان، ماعدا رئيس الجمهورية نفسه..⁶⁶

الوزير الجزائري... مهن متعددة ومصير واحد

ضمن هذا الجزء من التقديم الذي أردناه، في الأصل، قصيرا و مساعدا على قراءة هذه البورتريات، بالنسبة للقارئ غير الملم بالقدر الكافي، بتفاصيل الحياة السياسية الجزائرية ونخبها الوزارية، سنحاول أن نتعرف على أبعاد أساسية، من هذه السوسيولوجية التي خصصناها للوزير الجزائري. ويتعلق الأمر بمواقع الوزير المهنية الأصلية ومساره المهني قبل دخوله الحكومة. بعد أن تعرفنا على بعض الاتجاهات المرتبطة، بمساره التعليمي، بما فيها لغة تعليمه

65 – عبد الناصر جابي . الجزائر :الدولة والنخب، دار الشهاب، الجزائر 2008.

66 – يتندر الجزائريون بالكثير من النكات التي تحكى حول هفوات بعض الوزراء، عندما يحاولون الحديث في لقاءات عامة، بلغة عربية فصحي لا يحسنونها .

مفاتيح القراءة

ومؤسسات تنشئته الأخرى، كالمدارس الكبرى والجامعات وحتى بعض الزوايا التي كان قريبا منها كوسط عائلي... الخ، بعد أن تعرفنا، على بعض الخطوط العامة والاتجاهات المتعلقة بوسطه الاجتماعي، من خلال مهن الجدين والأب والتحويلات التي مست هذا الوسط، خلال جيلين كاملين.

المعطيات المعروضة في هذه البورتريات تؤكد أن النظام السياسي الجزائري نوع في المواقع المهنية التي جند منها وزراءه، كما كان قد نوع من ناحية المواقع الاجتماعية والمنحدرات. فالنائب البرلماني، الذي يحتل موقعا متميزا داخل اللجان البرلمانية (رئيس لجنة أو مقرر)، لمدة طويلة، يملك حظوظا فعلية، في الوصول إلى عضوية الهيئة التنفيذية، كما هو واضح من خلال أكثر من حالة في فترة الأحادية السياسية.

الموظف السامي هو الآخر، يملك حظوظا كبيرة في الالتحاق بالهيئة التنفيذية، كما بينه عدد الحالات. على رأس هذه الفئة يمكن أن نحدد الأمناء العامين، للوزارات، الذين يصلون، بشكل لافت للنظر، إلى موقع الوزارة، خاصة القدماء منهم، الذين مكثوا طويلا في هذا الموقع، كما حصل مع حكومة قاصدي مباح⁶⁷، التي استعانت بالكثير من الأمناء العامين، الذين تعرف عليهم مباح مباشرة، عندما كان وزيرا على رأس أكثر من قطاع وزاري، وقبلها كمدير للمخابرات وأمين عام لوزارة الدفاع نفسها، قبل الوصول إلى رئاسة الحكومة في الظروف التي يعرفها الجميع (نوفمبر 1988 / سبتمبر 1989). حالة الأمناء العامين التي ترسخ فكرة أن موقع الوزارة ليس إلا ترقية مهنية للموظف السامي في نهاية المطاف.

الولاة الذين سيروا المدن الكبرى، كالجزائر ووهران و عنابة و قسنطينة

67 - سير قاصدي مباح منذ الاستقلال ولغاية 1979 المخابرات العامة للجيش، قبل أن يعين على رأس وزارة الدفاع ف نائب وزير للدفاع مكلف بالصناعات الحربية فوزارة الصناعة والفلاحة والصحة التي كانت آخر منصب له قبل تكليفه بتشكيل الحكومة. لمزيد من التفاصيل حول قاصدي مباح يمكن العودة إلى :

والبليدة، هم كذلك، يملكون حظوظا فعلية في الوصول إلى الحكومة كوزراء، كما تبينه حالات محمد مغلاوي، وسيدي سعيد عبد الحميد، والياس مصلي، ومحمد سراج... الخ.

مؤسسات أخرى جند داخلها النظام السياسي الجزائري وزراره، يمكن أن نذكر منها، السفارات الكبرى التي منحت للحكومات المختلفة عديد الوزراء. علما بأن العادة في النظام السياسي أن الوزير هو الذي يتوجه على رأس السفارة، بعد الانتهاء من خدمته على رأس الوزارة، وليس العكس، إلا في بعض الحالات المعدودة. نفس الشيء بالنسبة للمؤسسات الصناعية الكبرى، مثل سوناطراك و سونلغاز... الخ. التي نافستها في بعض الحالات، مؤسسات صناعية، من قطاعات أخرى كالري والأشغال العمومية والصناعات الخفيفة وحتى النقل فيما بعد. مؤسسات ظهر وزراء كثيرون، منها داخل حكومات محددة، كما كان الحال، مع حكومة عبد السلام بلعيد وسيد أحمد غزالي، فيما يتعلق بمؤسستي سوناطراك و سونلغاز.

حزب جبهة التحرير في ظل الأحادية، ساهم، هو الآخر، في منح وزراء للهيئة التنفيذية ولو بقدر قليل، عكس ما يمكن أن يتوقع الكثير. تجنيد داخل الحزب يستفيد منه في الغالب الموظفون الدائمون للحزب الذين عادة ما كانوا على رأس محافظات الحزب، في عدة ولايات، قبل الوصول إلى عضوية الحكومة. فالحزب في الحالة الجزائرية، المشابهة لكثير من التجارب العربية الأحادية، لا ينتج الكثير من الوزراء، الذين جرت العادة، أن ينخرطوا فيه ويصلوا إلى أعلى مراتب قيادته، بعد تعيينهم في الحكومات وليس قبل⁶⁸.

إذا كان الوصول إلى عضوية الحكومة يعتبر انجازا ايجابيا مهما، بالنسبة

68 - مثال الحالة التونسية في عهد بورقيبة يمكن أن يكون مقاربا للحالة الجزائرية في ظل الأحادية انظر عبد المجيد شرفي، وزراء بورقيبة، دراسة ترسم ملامح الوزير التونسي في عهد الحكم الفردي، مطبعة تونس قرطاج، من دون تاريخ نشر.

مفاتيح القراءة

لمحافظ الحزب والوالي وحتى مدير المؤسسة والسفير بدرجة أقل⁶⁹، فإن دخول العسكري إلى عضوية الحكومة، عادة ما ينظر إليه كنوع من الإبعاد من مواقع مهمة، إلى مواقع أقل أهمية وتأثيرا. كان هذا الحال مع أحمد بن شريف ولحسن صوفي ورشيد بن يلس وغيرهم، الذين تعاملوا مع وصولهم إلى الحكومة، كنوع من الإبعاد، بعد أن ظهرت عليهم علامات «عدم التفاهم» مع الأوضاع السياسية القائمة، بأشكال مختلفة وحسب كل حالة. موقف عبر عنه بشكل واضح المدير العام للأمن الوطني الهادي لخضيري في البورتري المخصص له. كما عبر عنه بعض مديري المؤسسات الكبرى، كما كان الشأن مع عبد المجيد أوشيش، عند مغادرته مؤسسة تعاونيات الجيش الوطني الشعبي DNC نحو وزارة البناء.

الجامعة أمدت النظام السياسي الجزائري بعدد معقول من الوزراء، كما هو مبين، في الحالات المعروضة (الشيخ سليمان، بوعمران الشيخ وعبد المجيد مزيان... الخ). كما هو واضح من تجربة العينة، فإن تسيير جامعة الجزائر، يمهّد الطريق نحو الوزارة. نفس الحال يمكن أن نلاحظه مع معهد الطب بجامعة الجزائر الذي تحول إلى محطة، تعبد الطريق نحو الوزارة، بالنسبة لبعض أساتذة الطب. أخيرا يمكن أن نشير إلى التجنيد الضعيف لأصحاب المهن الحرة والقطاع الخاص، الذي ميز النظام السياسي الجزائري تاريخيا، فلم نلاحظ، نوعاً من الانفتاح المحتشم على ممثلي القطاع الخاص والمهن الحرة، إلا في السنوات الأخيرة، بعد الإعلان عن الانفتاح الاقتصادي بمدة، بواسطة حالات فردية قليلة لم يدم بقاءها طويلا داخل الحكومات التي وصلت إليها في فترة

69 – عادة ما يتم تفضيل السفارة على الوزارة من قبل أعضاء النخبة السياسية الجزائرية خاصة إذا كان الموقع الدبلوماسي في مدينة جميلة وقريبة وذات أهمية بالنسبة للدبلوماسية الجزائرية. تفضيل قد يكون مرتبطا بجوانب مالية. كما أنه مرتبط بكل تأكيد بنوعية الحياة التي تجدها العائلة في الخارج، عكس الجزائر، دون نسيان الاستقرار المهني الذي يلازم العمل لدبلوماسي، عكس الحكومات الأكثر اضطرابا كما ظهر خاصة في العقود الأخيرة.

اضطراب عاشها لنظام السياسي الجزائري بعد أحداث أكتوبر 1988 ولغاية بداية الألفية الجديدة⁷⁰.

تميز واضح يمكن أن نشير إليه عندما يتعلق الأمر بحالة مولود حمروش وطريقة تجنيده، لوزرائه الذين تعرف على جزء هام منهم، قبل تكوينه الحكومة، عندما كان يسير الأمانة العامة للرئاسة، عن طريق ما سمي أفواج الإصلاح، التي ظهرت للوجود للقيام بنوع من الحوصلة للتجربة التنموية، واقتراح بدائل لها في النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي. هذه الأفواج والنقاشات التي شهدتها، كونت مشتلة حقيقية لمولود حمروش الذي عين منها جل وزرائه، باستثناءات قليلة، عندما تعلق الأمر بالوزارات السيادة التي فرضت عليه من خارج هذه المشتلة⁷¹. رغم شروط النجاح التي تمتعت بها حكومة حمروش فإنها لم تستمر طويلا بفعل الظرف الذي انطلقت (فيه حتى وان تمكنت من تمرير الكثير من الإصلاحات في هذا الوقت القصير والمضطرب الذي ميز بقاءها⁷². أخيرا فإن حمروش لم يعين، كما كان حال قاصدي مرباح قبله، نساء في حكومته، رغم قوة حضور المرأة المؤهلة في القطاعات التي كون منها أفواج الإصلاحات.

في الديمغرافيا السياسية : مصاهرات واستراتيجيات

اهتمنا بشكل واضح بزواج الوزير نفسه، ضمن هذا التقديم عن طريق

70 – في مجالات الترشح للانتخابات يمكن أن نلاحظ نفس الظاهرة. انظر عبد الناصر جابي. الانتخابات، الدولة والمجتمع، دار القصة للنشر، الجزائر، 1999.

71 – وزارتا الدفاع والخارجية لم تكونا من اختصاص رئيس الحكومة. فقد عين الوزيران من قبل الرئيس بن جديد بالتشاور مع مؤسسات أخرى. هذا ما يظهر من خلال شهادة الوزيرين المعنيين بالتعيين، سيد أحمد غزالي وخالد نزار في مؤلفين صدرا عنهما للحديث عن جزء من سيرتهما الشخصية. انظر

Sid Ahmed Ghozali, *Question d'Etat, changer ou disparaître*, entretien avec Mohamed Chafik Mesbah, Casbah éditions ; Alger ; 2009.

مذكرات اللواء خالد نزار، منشورات الخبر، الجزائر 1999.

مفاتيح القراءة

البورتریات، لمعرفة مع من اقترن الوزير، وهل تم هذا الاقتران داخل نفس الوسط الاجتماعي، وحتى العائلي والجهوي، أم تم خارج هذه الأطر التقليدية المعروفة. بالطبع سيتبين للقارئ أننا أمام استمرارية، يمكن تلمسها من خلال صمود الزواج الداخلي بين أبناء نفس العائلة والوسط والجهة، في الكثير من الأحيان. صمود لهذه الزيجات الداخلية نجده داخل العائلات الميسورة أكثر، بالمقارنة مع العائلات والأوساط الاجتماعية الفقيرة التي لا تملك نفس النظرة إلى الزواج، كوسيلة مهمة لإعادة إنتاج مواقع اجتماعية ووسيط، لتوريث رأسمال مادي أو رمزي غير موجود أصلا في حالة العسر المادي.

الوزير الجزائري ارتبط عائليا كذلك من داخل المؤسسات العصرية التي مر عليها وعمل داخلها كالمؤسسة الصناعية والجامعة ومكان العمل بشكل عام. وهو ما نلاحظه لدى بعض الوزراء من أصحاب الشهادات والمسار التعليمي الجامعي. محطات سياسية نجدها هي الأخرى وراء هذه الارتباطات التي قام بها بعض الوزراء مع زوجاتهم اللاتي تعرفوا عليهن بمناسبة هذا النشاط السياسي داخل الحركة الوطنية أو حرب التحرير أو حتى الحركة الطلابية والحزب السياسي. محطات لم تلغ العلاقات العائلية تماما، فقد كان الأب أو الأخ حاضرا غير بعيد، ضمن ديكور هذه الصورة العصرية خارج الفضاء العائلي.

بالطبع سيلاحظ القارئ أن اهتمامنا بزواج الوزير لتحديد الوسط الاجتماعي والثقافي، الذي تمت داخله هذه المصاهرات، لم ينسنا ما قد يعتبر الأهم. العائلة التي أنتجت الوزير نفسه. وبالتالي استراتيجية الزواج والمصاهرة لدى جيل الآباء أنفسهم والجدین كوسط اجتماعي واقتصادي و ثقافي.

بعض المعطيات التي تم التوصل إليها ضمن هذه البورتریات، يمكن عدها من المعطيات الأولى في مجال الديموغرافيا السياسية في الجزائر، التي تحيل إلى بعض ما ميز هذه الأوساط الاجتماعية المنتجة للنخب السياسية، كتغير حجم

العائلة من جيل لآخر، بين أبناء الريف والمدينة وظاهرة تعدد الزواج، التي يمكن أن نلاحظ ضعفها، كظاهرة، لدى هذه الأوساط بما فيها جيل الجدين. ليختفي تماما أو يظهر بشكل استثنائي لدى جيل الوزراء أنفسهم، كما تبينه بعض الحالات القليلة. معطيات نتلمس وراءها صورة وسط اجتماعي مستقر من الناحية العائلية.

التحالفات السياسية التي يمكن قراءتها وراء استراتيجيات الزواج والمصاهرة، يمكن أن تكون، هي الأخرى، مجالا للمناقشة والتدبير، لفهم النظام السياسي الجزائري من الداخل هذه المرة، كوسط اجتماعي وسياسي تم بناؤه قبل تكوين الدولة الوطنية نفسها بعد الاستقلال.

المصاهرات التي نكتشف كيف أنها بنيت في الكثير من الأحيان، على قاعدة نفس الوسط المهني والعائلي، وكيف أنها خرقت قاعدة الجهوية في بعض الحالات، ليبقى الأهم بصدها هو ذلك التحالف الذي لاحظناه عند بعض العائلات، وبدءا من جيل الجدين، بين المال والجاه. فقد تبين لنا، في حالات عديدة، كيف قايضت بعض العائلات مواقعها الاقتصادية والاجتماعية الميسورة، التي عادة ما تتوفر عليها في المناطق الريفية والبدوية، مع عائلات أقل يسرا من الناحية المادية، لكنها تتمتع بمكانة دينية وعلمية أكيدة. عائلات عادة ما تكون من وسط حضري للمصاهرة والتحالف معها عن طريق الزواج..

كما يلاحظ القارئ أننا قد لمحنا في البورتريات بشكل كاف للدور الذي لعبته المصاهرات في تفسير بعض القرارات السياسية المرتبطة بتعيينات، بل واستمرارية سياسية كبيرة داخل مواقع مختلفة لأشخاص، لا يمكن فهمها دون العودة إلى هذه الزيجات التي خرقت، في بعض الأحيان، المنطق الجهوي وكرسته مرات أخرى. مستويات ديموغرافية تبقى ضرورية لفهم السيوروات العميقة التي عاشتها النخبة وكل المجتمع الجزائري على المدى

مفاتيح القراءة

الطويل، سنحاول التطرق إليها في القسم الثاني من الدراسة، اعتمادا، هذه المرة، على معطيات كمية وتاريخية، كأن نتعرف على السن التي يعين فيها الوزير(ة) الجزائري، وعلى تطور حجم عائلته من جيل، لآخر و عن سن زواجه وغيرها من المعطيات التي تسمح بها القراءة الكمية.

«طقوس» الدخول والخروج من الحكومة

هذه النظرة السلبية التي عبر عنها الوزير إزاء المؤسسات والرجال في حالات كثيرة، هي التي جعلته يفكر في الاستقالة، أكثر مما يستقيل فعلا من منصبه. الاستقالة التي قام بها بعض الوزراء والوزيرات، بمن فيهم رؤساء حكومات، تعبيرا منهم عن عدم موافقتهم على إجراءات سياسية أو قرارات. من بين الذين استقالوا يمكن أن نذكر أحمد بن بيتور⁷³ كرئيس حكومة ولى عسلاوي⁷⁴ و عبد العزيز رحابي الذي نشر نص استقالته بالجرائد اليومية، في حين كانت «مشاريع الاستقالة» أكثر من أن تحصى، كما هو مبين في البورتريات. لدرجة أن بعض وزراء حكومة عبد السلام، على سبيل المثال (1992)، أحسوا بفرج فعلي عندما أقيمت الحكومة التي كانوا يفكرون جديا في مغادرتها.

في هذه البورتريات نتعرف كذلك على «طقوس» الانضمام إلى الحكومة، وكيف تغيرت مع الوقت، والدور الذي لعبه فيها رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وزعيم الحزب، بعد الإعلان عن التعددية وظهور الحكومات الائتلافية. لنكون أمام اتصال هاتفي يقوم به رئيس الجمهورية وفي حالات أخرى عن طريق الاتصال المباشر لوقت قصير مع المعني، لا يتجاوز بعض الدقائق، يكفي فيه رئيس الجمهورية بإبلاغ المعني بتعيينه كوزير، دون تحديد القطاع في أحيان

73 – انظر نص استقالة أحمد بن بيتور في الكتاب -السيرة الذي أصدره بعد تجربة رئاسة الحكومة ص 159/160.

Ahmed Benbitour, *Radioscopie de la gouvernance algérienne*, Edif 2000, Alger, 2006.

74 – انظر نص استقالة السيدة عسلاوي في كاتبها المذكور أدناه ص 298.

Leila Aslaoui, *Les années rouges*, Casbah éditions, Alger. 2000.

كثيرة. رئيس الجمهورية الذي يمكن أن يفوض إحدى القنوات بإبلاغ الوزير المعني بالأمر، ليكون الاتصال الأول المباشر معه، في أول اجتماع للحكومة. لنكون، في حالات، أمام تعيينات تتم دون إعلام المعني بالأمر مباشرة وبشكل واضح حتى يجد اسمه ضمن قائمة الوزراء، في البلاغات الرسمية التي يبثها التلفزيون الجزائري، في نشرة الثامنة ليلا.

«طقوس» عرفت تغييرات بعد التعددية، التي برز فيها رئيس الحكومة الذي قد يأخذ وقتا طويلا في تشكيل حكومته⁷⁵ بعد اتصالات يقوم بها هو شخصا، على الأقل، عندما يتعلق الأمر بوزراء، خارج قطاعات السيادة المعروفة، المحتكرة من قبل رئيس الجمهورية ومن ورائه، المؤسسة الأمنية. رئيس الحكومة الذي قد يطلب من المعني عدم البوح بهذا التعيين والحفاظ عليه كسر، حتى على أفراد عائلته لغاية الإعلان عنه رسميا في التلفزيون. مرحلة ما قبل الإعلان التي قد تحصل فيها مفاجآت تصل في بعض الأحيان إلى إلغاء التعيين نفسه أو تغيير قطاع التعيين والصلاحيات، كما تبينه بعض الحالات⁷⁶.

مقارنة مع الدخول إلى الحكومة، فإن الخروج منها عن طريق الإبعاد أو الاستقالة أو حتى حل الحكومة عادة ما يكون أكثر عسرا وفي جو أقرب إلى الأزمة المكتومة وغير المعلن عنها⁷⁷. فإذا كانت مكانة الوزير وصلاحياته المحدودة داخل الهيئة التنفيذية تظهر بقوة من طريقة التعيين نفسها التي لا يستشار فيها الوزير المعني ولا يؤخذ رأيه في أحيان كثيرة، ليكتفي بقبول الاقتراح الذي يقدم له، في بعض الدقائق، دون مناقشة، فإن ظروف الإبعاد

75 – كما حصل مع سيد أحمد غزالي على سبيل المثال أو حتى قاصدي مرياح قبله.

76 – انظر ما حصل إلى عزيز درواز أو محمد الصالح منتوري مثلا.

77 – أثناء المرحلة البومدينية كانت الإقالة أو الإبعاد تتم في جو خوف أكبر يعبر عنه الوزير بعدم الخروج من منزله لفترة طويلة وعدم التواصل مع الناس كتأكيد لحسن نواياه إزاء النظام. حتى وإن أبعده من منصبه.

مفاتيح القراءة

أكثر تأكيداً لهذه المكانة المتواضعة التي يحتلها الوزير الجزائري. فكما كان الحال مع التعيين يمكن أن يقال الوزير عن طريق التلفون، أو و هو في زيارة رسمية خارج البلاد، أو أثناء قيامه بزيارة ميدانية في ورشة عمل، أو يسمع بها عن طريق التلفزيون، كما سمع تعيينه في أول مرة. فالنظام السياسي الجزائري يعرف أنه يتعامل مع فرد كلف بمهمة لمدة معينة، يمكن في لحظة، أن يلغي هذا التكليف، دون تبعات سياسية، لأن الوزير لا يمثل إلا نفسه في نهاية الأمر. الأمر عرف بعض التغير بعد الإعلان عن التعددية مع الحكومات الائتلافية على وجه التحديد. فقد استقال ممثلاً التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية من حكومة بن فليس في سنة 2001 احتجاجاً منهما على الموقف الرسمي من الأحداث التي عاشتها منطقة القبائل. و قد تعامل الوزيران كممثلين لحزب سياسي، قبل كل شيء. حتى ولو لم تصل إلى الاستقالة، فإن وزراء حركة مجتمع السلم يتم «التعامل» معهم كمثلي حزب سياسي حليف «منضبط»، داخل الحكومة. و عادة ما يتم التشاور بشأن إبعادهم مع قيادة الحزب⁷⁸، التي تتكفل باقتراح أسماء جديدة لتعويض الوزراء المبعدين، أو حتى الإبقاء على القدماء منهم. وهو نفس الحال مع وزراء التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير التي يكون من صلاحيات قيادتها اقتراح من يمثلها في الحكومة.

ليبقى الجديد هو ذلك الجذب القوي» الذي تقوم به الحكومة لمناضلي الأحزاب من الوزراء. فقد تحول الانضمام إلى الحكومة إلى محطة مهمة للانشقاق عن الحزب ذاته، أو تأكيداً له، كما حصل مع أكثر من حزب

78 - المعطيات المتوفرة لدى الباحث تشير إلى مكانة الشيخ محفوظ نحناح المتميزة في اقتراح من يتولى الوزارة من أبناء حمس حتى بعد أن يقوم بالمشاورات الضرورية واخذ رأي هياكل الحركة ليبقى الرأي الأخير من صلاحياته كرئيس مؤسس. علماً بأنه هو الذي يقوم بالتشاور مع رئاسة الجمهورية ومراكز القرار الأخرى كالمؤسسة الأمنية لتحديد حجم مشاركة الحركة ونوعيتها داخل الحكومة.

سياسي بعد الإعلان عن التعددية⁷⁹. أخيرا يمكن أن يلاحظ المتابع الجيد للحياة السياسية الجزائرية ونخبها أن ما بعد الإبعاد من الحكومة، قد بدأ يعرف بعض التغيير، فإذا كانت الصورة القديمة السائدة هي المكوث في البيت لغاية الالتحاق⁸⁰ بمنصب جديد، عادة ما يكون على رأس سفارة أو تمثيل الجزائر في المؤسسات الدولية أو حتى الالتحاق بالهيئة التشريعية، كنائب منتخب أو معين في مجلس الأمة، بالنسبة لأصحاب المسارات السياسية الناجحة، فإن الجديد هو ذلك التوجه نحو مواقع الاستشارة الوطنية والدولية، بعد فتح مكاتب خاصة أو العودة إلى نفس المهام الأصلية القديمة، كما هو شأن أساتذة الطب الذين أصر بعضهم على الاستمرار في عملهم حتى وهو وزير في الحكومة. وضع لانجد ما يقابله لدى فئة الوزراء من أصحاب التأهيل «العادي»، الذين يعيشون حالة هشاشة واضحة، عندما يتعلق الأمر بتسيير مسارهم المهني-السياسي، لفترة ما بعد الخروج من الحكومة، التي قد تطول أو تقصر، حسب متغيرات عدة، من الصعب التحكم فيها كلها.

79 - انشق عن حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الوزير عمارة بن يونس كما انشق قبله زعيم حزب التجديد الجزائري ومرشحه لرئاسيات 1995 نورالدين بوكروح الذي عين لاحقا وزيرا للتجارة. وهو نفس الشيء الذي قام به ممثل نفس حزب التجديد الوزير عبد العزيز بن مهدي. كما «ابتعد» عن حزب النهضة وزيري محمد بوغازي وعبد الوهاب دربال. رغم اختلاف الظرف والشروط، فقد انشق وزراء حركة مجتمع السلم عن قيادتهم مثل عبد المجيد منصرة وعبد القادر بن قرينة. علما أن منصب الوزير الممنوح لرئيس الحركة ابو جرة سلطاني كان من أسباب هذا الانشقاق والأزمة التي عرفتتها الحركة. كما انشق عن قيادة الحزب الوزراء الذين مثلوا جبهة القوى الاشتراكية كعبد السلام راشدي، ناهيك عن المنشقين عن جبهة الإنقاذ الذين التحقوا بحكومة سيد أحمد غزالي كوزراء مثل أحمد مراني والسعيد قشي. الأول على رأس الشؤون الدينية والثاني على رأس التكوين المهني.

80 - يستفيد الوزير الجزائري من عطلة خاصة أقصاها سنتان يحافظ فيها على دخله كاملا. فترة لا يفترض فيه مزاوله نشاط مهني آخر.

شكر.

أخيراً، في نهاية هذا التقديم، لا يسعنا إلا أن نشكر أولاً المؤسسات التي ساعدت بشكل أو آخر في إنجاز هذا البحث، وعلى رأسها مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية CREAD، الذي سجل في الأصل هذا البحث عند انطلاقه، ضمن مشاريعه البحثية. كما أشكر مركز IREMAM بمدينة Aix en Provence الفرنسية، الذي استقبلني كباحث في إطار مشروع إنجاز هذا البحث وهو ما قام به معهد العلوم السياسية باوبسالا بالسويد. فكل الشكر له بهذه المناسبة. و لا يفوتني كذلك أن أشكر مؤسسة فورد التربوية التي مولت، جزءاً، من مصاريف هذا البحث الذي تطلب زيارة الكثير من المكتبات بالقاهرة والرباط وفرنسا. بالطبع كل الشكر والتقدير لكل الوزراء (ة) الذين قبلوا إجراء المقابلات معهم واستقبلوني في بيوتهم، ومكاتبهم بكل حفاوة. كل أمني أنني كنت صادقاً في نقل هذا القسم من الدراسة، مما دار في المقابلات معهم الذي سمح لنا بإنجاز هذه البورتريات الشخصية. معذراً مسبقاً، عن كل سهو غير مقصود يكون قد حصل في نقل كلامهم أو أفكارهم.

II - أوصول و مسارات

أبركان عبد الحميد

وزير التعليم العالي والبحث العلمي 1988/1989

وزير الصحة 2001/2004

تتميز السيرة السياسية لعبد الحميد أبركان، بالكثير من الخصوصية، في علاقاتها بالشأن المحلي على وجه الخصوص. فقد عاد هذا الوزير-التعليم العالي-، عميد الكلية وأستاذ الطب إلى التسيير المحلي، كرئيس مجلس شعبي بلدي-بلدية الخروب بالقرب من قسنطينة- إثر نجاحه في الانتخابات المحلية لسنة 1997. بعد أن كان قد فشل في أول انتخابات تعددية على نفس المنصب في مواجهة أحد مرشحي الجبهة الإسلامية للانقاذ 1990. ليعود مرة أخرى، وبعد غياب طويل، إلى الهيئة التنفيذية، كوزير للصحة ضمن طاقم حكومة علي بن فليس 2001، بعد مرور قصير على مجلس الأمة، حيث عين كسيناتور من قبل رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة. المنصب الوزاري الذي غادره الرجل بعد الاستقالة الجماعية للوزراء المحسوبين على تيار رئيس الحكومة الأسبق، علي بن فليس.

أبركان عبد الحميد، رغم مولده في الخروب قرب قسنطينة سنة 1945، فإن أصول عائلته، في الحقيقة، تعود إلى جبال تكسانة بولاية جيجل. فقد تنقل الأب المترجم-ترجمان-خريج مدرسة العاصمة-médersien مدرسي-بين

عدة مدن -الطاهير، سطيف، سور الغزلان، قبل الاستقرار نهائيا بالخروب التي ولد فيها الابن السابع والأخير، عبد الحميد. الأب الموظف « كان يقوم بترجمات خارج عمله الرسمي، تدر عليه دخلا إضافيا، يساعده على إعالة أسرته الكبيرة التي كونها، بعد الزواج من ابنة عمه، ذات الأصول الريفية مثله » .

أنهى الطفل عبد الحميد كل تعليمه الابتدائي بالخروب، قبل الانتقال إلى قسنطينة، حيث تحصل على شهادة البكالوريا خلال سنة استقلال الجزائر 1961/1962. كانت ست سنوات كافية لكي يتحصل الطالب أبركان على شهادة الدكتوراه في الطب العام، من جامعة الجزائر، التي سجل بها للدراسة بعد الاستقلال مباشرة.

عين الدكتور أبركان عميدا لجامعة قسنطينة لمدة أربع سنوات 1970/1974 قبل الانتهاء من دراساته المتخصصة في الطب 1975/1979، وعمره لا يتجاوز خمسا وعشرين سنة، قبل الانتقال إلى احتلال نفس المهام بمدينة عنابة 1980/1984 والعودة ثانية إلى مدينة قسنطينة، لاحتلال نفس المنصب في 1988. مناصب احتلها في بدايتها الدكتور أبركان، عندما كان بن يحي محمد الصديق، ابن ولاية جيجل مثله، وزيرا للتعليم العالي في أول تجربة مستقلة للقطاع كوزارة، بعد الانفصال عن وزارة التربية الوطنية.

نظم عميد جامعة قسنطينة وأستاذ الطب عبد الحميد أبركان في صيف نفس السنة -1988، ملتقى دوليا حول الإنعاش الطبي، قام بتدشينه وزير الصحة في ذلك الوقت، قاصدي مرباح، لتكون أول فرصة للقاء بين الرجلين بحضور وزير التعليم العالي في تلك الفترة أبو بكر بلقايد، الذي اكتشفه عميد الجامعة هو الآخر بهذه المناسبة « كنت أملك صورة عن قاصدي مرباح، باعتباره رجل مخابرات أساسا.. لكن مع الوقت تحولت العلاقة معه إلى نوع من علاقة الصداقة.. فلم أتردد كثيرا في قبول منصب وزارة التعليم عندما

استقبلني في نهاية 1988، بعد أن عين من قبل الرئيس الشاذلي بن جديد لتشكيل الحكومة... أنا الذي كنت أظن انه عينني في وزارة الصحة، لأن الاستقبالات للوزراء المقترحين للانضمام للحكومة، كان يقوم بها مرباح بمقر وزارة الصحة، التي كانت آخر منصب وزاري، له قبل رئاسة الحكومة».

يقول الرجل عن هذه التجربة بأنها كانت قصيرة جدا «أغلبية وقتي ضاع في فك الإضرابات المتتالية التي عرفها القطاع، و في محاولة وضع قواعد أخلاقية لتسيير المؤسسات التعليمية الجامعية.. في الوقت الذي بدأت فيه بالتفكير في جلب العائلة من قسنطينة، أقيلت الحكومة».

رغم الاحترام الذي يكنه الرجل لرئيس حكومته قاصدي مرباح، إلا انه لم يكن متفقا معه في التفسير الذي حاول منحه للدستور لتبرير بقاء حكومته، عكس موقف الرئيس الشاذلي بن جديد، الذي فسر الدستور الجديد في ذلك الوقت لصالحه كرئيس جمهورية، يعين ويقيّل رئيس الحكومة.

بعد تجربة الحكومة، يترشح أبركان للانتخابات البلدية تحت راية حزب جبهة التحرير، في أول منافسة سياسية تعددية، لكنه يفشل في الوصول إلى موقع رئيس المجلس الشعبي لبلدية الخروب التي تبنته كمدينة رغم أنهم «في قسنطينة يقولون عني أنني خروبي وفي الجزائر العاصمة، قسنطيني».

بعد فترة ابتعاد عن المواقع السياسية استغلها الرجل في الاهتمام أكثر بالعمل الجمعوي المحلي والوطني من خلال جمعية الإنعاش الطبي التي يترأسها وتسيير المجلة الجزائرية للطب التي أسسها بالإضافة إلى النادي الرياضي لمدينة الخروب الذي يحرص على رعايته، عاد الرجل للترشح والفوز هذه المرة بمنصب رئاسة المجلس الشعبي البلدي في 1997 تحت راية جبهة التحرير دائما، بعد التغييرات التي طرأت على الخارطة السياسية الجزائرية والحزبية، جراء الغاء نتائج انتخابات بداية التسعينيات وفترة العنف التي تلتها..

قبل انتهاء العهدة القانونية على رأس المجلس الشعبي البلدي للخروب، عين

عبد الحميد أبركان، عضوا بمجلس الشيوخ في إطار التجديد الجزئي الدوري، ضمن حصة الرئيس بوتفليقة، قبل أن يعود إلى الحكومة كوزير للصحة هذه المرة ضمن حكومة علي بن فليس 2001. وهو المنصب الذي غادره بمعية مجموعة من وزراء حزب جبهة التحرير الوطني في خريف 2003، بعد اشتداد الصراع بين قيادة الحزب بقيادة الأمين العام علي بن فليس ورئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.

عبد الحميد أبركان متزوج من قاضية بالمحكمة العليا من أصول قسنطينية، كان قد تعرف عليها في الجامعة أيام الدراسة بالعاصمة. انجب منها بنتين وولدا واحدا قام بدراسة الطب، عكس أخته البكر التي اختارت البيولوجيا.

الشيخ سليمان

وزير التربية والتكوين المهني 1988/1989

وزير الثقافة 1994/1995

وزير التربية 1995/1997

باستثناء حالات قليلة مثل حالت محمد خبزي، وزير التجارة في أول حكومة لبن بلة مباشرة بعد الاستقلال 1962، والتي تقول بصدها بعض الروايات، إن العقيد محمد شعباني، قائد الولاية السادسة، هو الذي اقترحه لدخول الحكومة أو حالة شريف حاج سليمان، الوزير المنتدب المكلف بالبحث العلمي، الذي دخل حكومة حمروش الإصلاحية، بعد أول تعديل لها في جويلية 1990، فإن أبناء بني ميزاب الإباضيين، كانوا دائما، بعيدين عن العمل السياسي الرسمي، بعد الاستقلال، مفضلين عنه الأعمال التجارية الحرة التي اشتهروا بها. الاستثناءات التي تكلمنا عنها يمكن أن نضيف، عائلة الشاعر مفدى زكريا وابنه الشيخ سليمان، الذي تحمل مسؤوليات وزارية أكثر من مرة.

الشيخ سليمان، من مواليد بني يزقن بولاية غرداية سنة 1940، التي غادرها صغيرا للقيام بدراسته الثانوية بتونس، بعد الدراسات الابتدائية التي أنجزها في غرداية. تونس التي كان يقيم فيها الأب الشاعر والتاجر على عادة بني

ميزاب، الذين يفضلون الأعمال الحرة المستقلة، ضمانا لخصوصياتهم المذهبية وحتى الاجتماعية والثقافية. مفدي زكريا كان قد درس بتونس في مدرسة الخلدونية، مما مكنه من اللغتين العربية والفرنسية، بالإضافة للأمازيغية التي حافظ عليها بنو ميزاب، كلغة معاملات داخلية، بين أبناء المذهب وداخل العائلة.

إذا كان الأب مفدي زكريا قد تمكن من مزاوله دراسته في الخلدونية، فإن الجدين التاجرين لم يتمكنوا من ذلك، واكتفيا بمستوى ابتدائي تقليدي، كما جرت العادة في ذلك الوقت. وهو المستوى الذي لم تحصل عليه الأم، التي اختارها الشاعر، من بنات بني ميزاب، احتراماً لتقاليد أبناء المنطقة، الذين يفضلون الزواج من بنات المذهب -الجهة، الأكثر احتراماً لتقاليد العيش المتسمة، بعدة خصوصيات، من بينها سيطرة العائلة وتقاليد الهجرة نحو الشمال للقيام بالنشاطات التجارية. وضع يتطلب المكوث في المنطقة كقاعدة عامة بالنسبة لنساء بني ميزاب. زواج لم ينبج منه الشاعر إلا الولد سليمان وبنيتين أخريين.

التحق الشيخ سليمان، بعد الانتهاء من الدراسات الثانوية في تونس، وفي السنة الأخيرة من الثورة، بجيش التحرير على الحدود الجزائرية -التونسية، كعادة الكثير من الطلبة والجامعيين. وهي تجربة لم تدم كثيراً، فقد التحق الطالب بجامعة الجزائر، للقيام بدراسات في العلوم السياسية، بعد الاستقلال مباشرة، منها بسرعة هذا الانخراط العسكري القصير.

يعين الشيخ سليمان، بعد الانتهاء من دراساته الجامعية، في مرحلتها الأولى، معيدا في معهد العلوم السياسية بجامعة الجزائر، ليعين في سنة 1975 على رأس مديرية معهد العلوم السياسية، بعد الحصول على الدكتوراه، في نفس التخصص من جامعة غرونوبل الفرنسية، قبل الوصول إلى رئاسة جامعة الجزائر نفسها، في سنة 1982.

يختار الشيخ سليمان سنة تعيينه كمدير لمعهد العلوم السياسية، للزواج من إحدى بنات المنطقة -بني ميزاب -المقيمة، مع عائلتها في سطيف، لينجب منها بنتين وثلاثة ذكور، تمكن البكر فيهم من التسجيل في الهندسة المعمارية. العدد الكبير نسبيا للأطفال الذي يكون قد عوض من خلاله الرجل قلة الإخوة والأخوات، الذين لم يتمكن الأب الشاعر من إنجابهم، بما عرف عنه من حل و ترحال، قبل وبعد، الاستقلال ..

عمل الأستاذ الشيخ سليمان في نفس الوقت أستاذا زائرا، في عدد من الجامعات الفرنسية والكندية، لفترات قصيرة، قبل تعيينه كوزير للتربية والتكوين المهني في حكومة مرباح، بعد أحداث أكتوبر 1988. مرباح الذي حاول التجديد في النخبة الوزارية من خلال الكثير من الوجوه التي دخلت الحكومة لأول مرة، مثل الشيخ سليمان الذي يعتقد ... أن عمله في جامعة الجزائر، هو الذي جعل مرباح يتصل به ليقتراح عليه هذا المنصب الوزاري ... دون إهمال للتمثيل الجهوي بالطبع ... الشيخ سليمان عاد للعمل الجامعي كأستاذ زائر، في بعض الجامعات الأجنبية وتسيير أملاك العائلة، قبل المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 1991 الملغاة.

ترشح الرجل في دائرة بنورة -ولاية غرداية كنائب مستقل، لينجح في الدور الأول، بين أبناء منطقته، الذين فضلوا إستراتيجية التمثيل الحر، بدل التمثيل الحزبي، عندما حانت ساعة التعددية السياسية. وهو ما جعل المنطقة بعيدة عن كل سيطرة حزبية، كما جرى في بعض المناطق، ذات الخصوصيات الثقافية الأخرى، مثل منطقة القبائل. فقد رفض بنو ميزاب حتى الآن تكوين حزب يمثلهم سياسيا أو الانخراط الكثيف، في حزب بعينه.

يعين الشيخ سليمان سنة 1992 مستشارا في الشؤون الثقافية والتربوية لدى رئيس المجلس الأعلى للدولة، قبل أن يعين وزيرا للثقافة في حكومة سيفي، مارس 1994 حتى نهاية سنة 1995، ليعود من جديد كوزير للتربية في

حكومة أحمد أويحيى لغاية 1997. تعيين الشيخ سليمان في هذه الوزارات الحساسة كالثقافة والتربية الذي قد يعني، أن مقاييس الانتماء الجهوي ذات الطابع المذهبي، مع كل الخصوصيات الثقافية الأخرى، لم تأخذ بعين الاعتبار، عند تعيين الرجل، قدر الخصائص والمؤهلات الشخصية العلمية.

يعين الشيخ سليمان في نفس سنة 1997، عضوا في مجلس الأمة، ضمن حصة الرئيس زروال، قبل أن يعينه الرئيس الجديد عبد العزيز بوتفليقة 2001 سفيرا للجزائر في القاهرة، على عادة الكثير من الوزراء الذين يصلون إلى السفارة، بعد الوزارة، التي احتلها الرجل في ظروف مضطربة، ومع أكثر من رئيس.

الطيب ليلي

كاتبة دولة مكلفة بالتعليم الثانوي والتقني 1984/1987

عندما تتوفر في امرأة شروط مثل أن تكون أرملة ضابط سابق في جيش التحرير في الولاية الخامسة، وقيادية في الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، بعد الاستقلال، نائبا بالمجلس الشعبي الوطني وصديقة زوجة الرئيس الشاذلي بن جديد، فإن الوصول إلى الحكومة كوزيرة، قد يتحول إلى شبه حتمية وتحصيل حاصل.

إنه حال السيدة ليلي الطيب المولودة في 1939، بوهران، ابنة التاجر الغني، الذي كان يمتهن تصدير الأنعام إلى فرنسا. كالكثير من العائلات الوهرانية، فإن أصل أسرة ليلي الطيب يعود إلى معسكر -سيدي قادة -بالضبط، من جهة الأب. حتى ولو كانت الأم وهرانية الأصل.

الأب التاجر الميسور، الذي ورث أموالا كثيرة، من الجد، مالك الأراضي الزراعية الواسعة، بالجهة الغربية، تزوج بعد استقرار العائلة، في عاصمة الغرب وهران، بابنة إمام، من أبناء المدينة، ليكون معها عائلة من سبعة أبناء وبنات، كانت البنت خيرة، المدعوة ليلي، كبيتتهن.

الأب كانت له اهتمامات سياسية في مدينة وهران. فقد عرف تاجر المواشي المعسكري، بانخراطه في حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان. حزب

فرحات عباس، الذي كان يملك حضورا قويا نسبيا، بين هذه الفئات الحضرية الغنية، في منطقة الغرب الجزائري.

البنّت ليلي التي أتمت كل دراستها الابتدائية وكل المرحلة الثانوية تقريبا في مدينة وهران، التحقت بجيش التحرير في الولاية الخامسة سنة 1956 لتتزوج من أحد ضباط الولاية، و تغادر التراب الوطني نحو المغرب، سنة 1958.

عاودت ليلي الطيب، في الرباط المغربية، الاتصال من جديد بالدراسة الثانوية وهي متزوجة « للحصول على البكالوريا والتسجيل في جامعة الرباط، لدراسة الحقوق، دون التمكن من الحصول على شهادة الليسانس ». فقد توفي الزوج الضابط، بعد أن نفذ فيه جيش التحرير حكم الإعدام، بعد محاكمة ترأسها، العقيد هواري بومدين ومحمد علاهم¹.

زواج أنجبت منه السيدة ليلي الطيب بنتا تحصلت على الليسانس في اللغة الفرنسية. زواج ثاني متأخر قامت به السيدة ليلي الطيب، من طبيب سنة 1983 وهي عضوة في الحكومة، أنجبت منه ولدا واحدا.

لم تغادر السيدة ليلي الطيب المغرب حتى استقلال الجزائر، لتتوجه بعد ذلك نحو العمل في قطاع التعليم، كمراقبة عامة، في الثانوية التقنية بوهران، التي لم تغادرها كمكان عمل، طول حياتها المهنية.

المهام المنوطة بليلي الطيب، على رأس الثانوية، لم تمنعها من الترشح في المؤتمر التأسيسي للاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، الذي انتخبت فيه أمينة وطنية ونائبة للأمينة العامة، مما جعلها تغادر مدينة وهران للإقامة في العاصمة بين 1966 / 1969. لتعود السيدة الطيب إلى العاصمة مرة أخرى، ابتداء من 1982، كنائب في المجلس الشعبي الوطني، ممثلة لمدينة وهران هذه المرة.

1 – انظر المعلومات الواردة حول القضية في كتاب محمد حربي

Harbi Mohamed, *Le FLN, mirage et réalité. Des origines à la prise du pouvoir*. ED

NAQD / ENAL Alger 1993 p 244. 249. 257.

قبل نهاية عهدة المجلس، تعين نائبة وهران، كاتبة دولة، في أول حكومة لعبد الحميد الإبراهيمي، مع وزير القطاع في ذلك الوقت، محمد الشريف خروبي، قبل تعيين السيدة زهور ونيسي على رأس الوزارة التي كانت قد تعرفت عليها داخل هياكل الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات.

تعيين السيدة الطيب التي تبرره بمعرفتها بالقطاع لتضيف إن « هناك توازنا جهويا، لا بد من مراعاته، فالوزير كان قبائليا في الحالة الأولى، وكان لا بد من كاتب دولة من الغرب... الحالة الثانية نفس الشيء تقريبا، فالوزيرة كانت من الشرق. وزيرة لم يكن التفاهم معها سهلا دائما، عكس الوزير محمد الشريف خروبي الذي... ترك لي المجال واسعا فيما يخص القطاع، رغم أن الصلاحيات، لم تكن واضحة.. عكس زهور ونيسي التي لم تتركني أعمل، ووضعت لي الكثير من العراقيل.. أقول بصراحة امرأتين في نفس الوزارة، غير ممكن. فالمرأة لا تصلح للعمل مع امرأة أخرى.. فالعمل مع الرجل أحسن بكثير».

السيدة الطيب التي تكذب الشائعات التي راجت حول شروط تعيينها في الحكومة، التي قد تكون وراءها زوجة الرئيس الثانية، ابنة مزونة - صديقة الدراسة منذ الصغر - « فلو كان ذلك صحيحا، لما أبعدت وزوجها الرئيس مازال في السلطة».

توجهت السيدة الطيب، بعد الإبعاد من الحكومة، للعمل برئاسة الجمهورية، للعمل كمديرة دراسات ابتداء من سنة 1988، بعد فقدان عضويتها باللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير، التي كانت عضوة فيها بين 1984 / 1989. الرئاسة التي لم تغادرها في نهاية الأمر، إلا بعد إقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، في بداية سنة 1992.

بعد التقاعد في نفس السنة، توقفت السيدة الطيب عن كل عمل سياسي رسمي، باستثناء بعض النشاط في جمعية الأمير عبد القادر، وجمعية أخرى

مهمة بمساعدة التلاميذ المفصولين من الدراسة. ليلى الطيب، وكالكثير من الوجوه القديمة، عادت إلى الواجهة السياسية، بعد تعيينها، ضمن الحصة الرئاسية، في مجلس الأمة، بعد التغيير الجزئي الذي أدخل في 2002، خلال فترة حكم الرئيس بوتفليقة، الذي تلتقي معه في بعض المحطات التاريخية كالهجرة للمغرب والنضال في الولاية الخامسة التاريخية والانتماء الجهوي. ليلى الطيب التي أكدت عودتها القوية خلال هذه الفترة، بعد تعيينها عضوة بالمكتب السياسي لجهة التحرير، بعد المؤتمر التاسع للحزب 2010.

الميلي محمد

وزير التربية 1989 / 1991

قد لا يكون الإنسان في حاجة إلى حنكة سياسية كبيرة لاكتشاف الأدوار التي كان من المطلوب أن يؤديها تعيين شخصية، مثل محمد ميلي، على رأس وزارة التربية، ضمن طاقم حكومة مولود حمروش، إذا راعينا، الظرف السياسي الذي تم فيه تشكيل الحكومة وكل الملابسات السياسية والفكرية التي عرفتتها جزائر ما بعد أحداث أكتوبر 1988، وما ميزها من بروز قوي لتيار الإسلام السياسي. اقتربنا أكثر للتعرف عن قرب من الرجل المختار لأداء هذه المهام، من خلال هذا المنصب، ضمن سياق هذا الظرف السياسي الحساس، يمكن أن يفيدنا أكثر، في فهم منطق هذا التعيين.

محمد ميلي، وزير تربية حكومة مولود حمروش، من الوزراء القلائل الممثلين بقوة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، كعائلة سياسية ووسط ثقافي وحتى عائلي. فالرجل، بكر مبارك ميلي، مؤرخ الجمعية وأحد قياديينها، وصهر الشيخ العربي التبسي وأحد أساتذة معاهد الجمعية، فيما بعد.

بالفعل فمحمد ميلي مولود في سنة 1929 بالأغواط، بالجنوب الجزائري، حيث كان يدرس الأب مبارك ميلي بعيدا عن منطقته الأصلية، الميلية وليس ميله، كما هو شائع من الاسم. محمد الذي كان، الابن البكر لمبارك ميلي،

ضمن عائلة مكونة من ذكرين و أربع بنات . علما بأن عائلة الميللي تعود في أصولها إلى عرش « أولاد مبارك »، بالقرب من الشقفة بولاية جيجل، حيث عرف عن الجد من الأب، ملكيته الفلاحية الصغيرة، وتواضع المستوى التعليمي « في هذه المنطقة الجبلية الفقيرة .. لا أعتقد أنه كان يعرف القراءة، فكل ما كان يستطيع القيام به، حفظ بعض القرآن كعادة الكثير من الجزائريين »، يقول الحفيد محمد عن الجد .

على عكس الجد من الأب، فقد كان الجد من الأم، الميللي، الذي تنسب له العائلة، مدرسا للغة العربية في الأسلاك الرسمية، الجد من الأم، ذو الأصول الشاوية، الذي تتلمذ لديه الوالد مبارك الميللي قبل الزواج، من إحدى بناته التي كانت تحفظ بدورها، جزء من القرآن .

تابع الأب مبارك الميللي دراسته في قسنطينة، قبل التوجه إلى جامعة الزيتونة بتونس والحصول على شهادة التحصيل 1924، مبارك الميللي الذي كان لا يحسن من الفرنسية إلا القليل، حسب شهادة ابنه البكر محمد، الذي سيحصل على نفس الشهادة ومن نفس الجامعة سنة 1950، والتخرج على رأس الدفعة، كما كان الشأن بالنسبة للأب، ليكون حظه أوفر من الأب، في علاقاته باللغة الفرنسية، التي بدأ يتعلمها منذ المرحلة الابتدائية الأولى، في المدرسة الفرنسية بالأغواط، مسقط رأسه .

بعد الانطلاق في مزاولة المرحلة الابتدائية من تعليمه الابتدائي، في هذه المدينة الصحراوية، تنتقل العائلة إلى ميلة، حيث سيستمر الطفل محمد، في تعليمه الابتدائي بالمدارس الفرنسية، قبل وفاة الأب المبكرة (1945)، وهي الوفاة التي ستحمل بكر العائلة مسؤوليات كبيرة، كما جرت العادة في العائلة الجزائرية تقليديا .

غياب الأب المبكر جعل « مجلس » العائلة، كما يسميه، الابن محمد، الذي على رأسه زوج الخالة القاضي، يقرر أن يكون من مسؤوليات الابن

البكر، مواصلة مسيرة الأب الزيتوني تعليميا ومهنيا، فكان القرار «ألا يدخل الابن الثانوية الفرنسية بالجزائر، بل يتم توجيهه نحو الجامع العتيق بتونس، للحفاظ على استمرارية دور الأب والعائلة الثقافي... من سيستفيد من هذه الكتب ويطلع عليها، كان يتساءل زوج الخالة القاضي، محمد نجار، وهو يتوجه بنظره، نحو مكتبة الوالد، بالمنزل العائلي، مباشرة بعد وفاته».

بدل السبع سنوات الضرورية، للحصول على شهادة التحصيل بجامعة الزيتونة التي وصلها محمد ميلي مباشرة، بعد نهاية الحرب الكونية الثانية، وعمره لا يتجاوز الستة عشر، لم يقض في نهاية الأمر، إلا خمس سنوات. فقد قبل في السنة الثالثة مباشرة، للتوجه، بعد التخرج على رأس دفعته، كما كان حال الأب (1950)، صوب مدينة قسنطينة للعمل كأستاذ بمعهد ابن باديس، الذي كان يسيره العربي تبسي، أحد الوجوه القيادية المعروفة لجمعية العلماء.

خمس سنوات فقط قضاها محمد ميلي في قسنطينة، كأستاذ بمعهد عبد الحميد بن باديس، حيث استقر عائليا، بالزواج من إحدى بنات، مدير المعهد، الشيخ العربي التبسي، قبل التنقل إلى تونس مرة ثانية ابتداء من 1956 بعد التطورات السياسية والأمنية المترتبة عن اندلاع ثورة التحرير «فقد جرت اعتقالات في مدينة قسنطينة، داخل أوساط قريبة، فاغتيل رضا حوحو وحصل إضراب ناجح قام به الطلبة، فاجأ حتى جبهة التحرير، كما تم توزيع مناشير، مما جعل الجبهة تبعث بأحد قياديينها إلى قسنطينة للاستفسار حول الوضع».

اتصل محمد ميلي بعبان رمضان في الجزائر العاصمة، نتيجة لهذه الأحداث، التي عاشتها مدينة قسنطينة، ليوافق على ذهابه إلى تونس «شيوخ جمعية العلماء، لم يكونوا على علم بكل تفاصيل نشاطاتنا داخل الوسط الطلابي، لدرجة انه يمكن القول معها... أن لا علاقة بين هذا النشاط السياسي

وقرار الجمعية بالانضمام إلى جبهة التحرير في نفس الفترة 1956». يذكر الرجل حوالي، نصف قرن، بعد هذه الأحداث.

صدر أول عدد للمقاومة الجزائرية بالعربية في نوفمبر 1956 « كنت المسؤول الفعلي عنه، قبل انضمام فرا نز فانون و عبد الرزاق شنتوف، اللذين تكفلا بالنسخة الفرنسية *la résistance algérienne* ».

تعرف محمد الميلي خلال هذه الفترة من عمله بإعلام جبهة التحرير بتونس والمغرب، على الكثير من الوجوه السياسية والثقافية الوطنية، مثل رضا مالك وعلي هارون وزهير إحدادن وعبد الرحمان شيبان، كما عاش عن قرب الصراعات السياسية، التي استفحلت بين رجال الثورة ومؤسساتها على الحدود المغربية والتونسية. صراعات خرج منها بأحكام وتصورات عن الرجال، كانت لصالح عبان رمضان، على حساب بن بلة أو حتى عبد الحفيظ بوصوف « الذي بعث لي بأحد معارفنا المشتركين ليقول لي، عندما رأيته في المغرب في 1957... بأنه من الأحسن بالنسبة لي أن أظهار بعدم معرفتي القديمة به، هو ابن مدينة ميله مثلي... بوصوف كان فعلا، رجلا رهيبا ».

استمر محمد الميلي، بعد تجربة «المقاومة الجزائرية» في تونس والمغرب، بعد صدور المجاهد في نوفمبر 1957 ولغاية قرار وقف إطلاق النار في عمله بالميدان الإعلامي، حيث تعرف عن قرب على التجربة الإعلامية التونسية، بفعل عمله في جريدة الصباح التونسية، زيادة على نشاطه الإعلامي اليومي في جرائد الثورة، التي كونت تجربته الأساسية، تحديدا، خلال فترة قيادة عبان رمضان، الذي لازال يكن له الرجل إعجابا واضحا « من التقاليد التي رسخها عبان أنه كان يعلم رجال إعلام الثورة بكل تفاصيل المشهد السياسي. زيادة على المجهود الذي بذله في توحيد إعلام الثورة ».

بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار في ربيع 1962 « كنت الوحيد، مع رضا مالك، الذي دخل إلى الجزائر، حيث تكفلت بإصدار المجاهد. طائرة

عسكرية فرنسية هي التي نقلتنا من تونس إلى رغبة، مباشرة ومن هناك إلى Rocher Noir بومرداس، خوفا من الأعمال الإرهابية للمنظمة الخاصة الفرنسية OAS، رغم هذه الاحتياطات، فقد تمكنوا من تفجير المطبعة التي كان مقررا أن يتم طبع المجاهد فيها، مما أجبرنا على إنجاز المطبعة الخاصة بالاستقلال في قسنطينة بمطبعة la Dépêche de Constantine وسحب 100 ألف نسخة» .

أول منصب مهني، لمحمد ميلي، بعد الاستقلال، كان على رأس مديرية جريدة الشعب، حيث لازال يتذكر الرجل بإعجاب «مواقف الإخوة المصريين، الذين تبرعوا للجزائر، بمطبعة كاملة بتقنياتها». لكن مباشرة، بعد صدور الأعداد الأولى في 11 ديسمبر 1962، استقال الرجل، احتجاجا على تعيين الرئيس بن بلة، أحد معارفه، على رأس الجريدة «بن بلة كان محدودا جدا وجهويا، بطريقة مفضوحة»، يقول الرجل عن أول رئيس للجزائر... بعد تجربة يومية الشعب، يتوجه ميلي إلى المجلس الشعبي الوطني للعمل، كمترجم لمدة أقل من سنة، يغادر بعدها نحو مهنته الأصلية، التعليم، في الحراش، هذه المرة.

لازال الرجل يتذكر يوم 19 جوان جيدا «فقد كان يوم سبت، ذهبت فيه مع الأولاد إلى البحر، وعند دخولي في المساء، وجدت رسالة من بومدين، بعثها لي عن طريق شريف بلقاسم. اقترح الرجل لي «أن أعود إلى جريدة الشعب»، ليستقر الأمر في النهاية على أسبوعية المجاهد وتأسيس مدرسة للصحافة، لتكون مديرية الوكالة الوطنية للأنباء، هي المحطة الإعلامية الأخيرة بين 1974 / 1977، قبل التوجه نحو العمل السياسي.

يلتحق الرجل بعد هذه التجربة الإعلامية المتعددة الأوجه الطويلة والهامة، بالمجلس الوطني الشعبي، كنائب عن قسنطينة بين 1977 / 1979، لتكون الدبلوماسية هي المجال الآخر الذي سينشط فيه الرجل كسفير في أثينا 1982 / 1984، وممثل للجزائر باليونسكو 1984 / 1988 وتونس التي غادر سفارة

الجزائر بها، عند تعيينه كوزير للتربية في حكومة حمروش 1989، لغاية جوان 1990.

« فقد كان شرطي الوحيد عندما اتصل بي مولود حمروش في تونس بالتلفون، أن أغادر المنصب بعد سنة وليس أكثر، كما حصل فعلا، بعد أن أقنعني... أن الأمور جدية هنا. فالفيس- الجبهة الإسلامية للإنقاذ- تريد أن تسيطر على المنظومة التربوية وأنت مقبول من قبل كل الأطراف، على رأس وزارة التربية. بالفعل الأمور كانت صعبة. فقد نظمت الجبهة الإسلامية إضرابا في الأيام الأولى، بعد تنصيب الحكومة للاحتجاج على فرض الاختلاط بالثانويات.. جاءني علي بلحاج وعباسي طالبين مني إلغاء الإجراء. قائلين لي إن الإضراب ليس ضدك، فقد كان مقررا في وقت الوزير السابق... أنت ابن جمعية العلماء ولا يمكن أن تقبل بهذا، فكان ردي أن مدارس جمعية العلماء نفسها، كانت مختلطة، لتتفق على بقاء الثانويات غير المختلطة، كما هي دون أن نتراجع عما هو مختلط منها».

كما كان الاتفاق، مع رئيس الحكومة «الذي كنت اعرفه منذ كان صغيرا في قسنطينة... غادرت الحكومة قبل إقالتها، ببعضة أسابيع». لقد عاد الرجل إلى الدبلوماسية، بعد الخروج من الحكومة ليعين سفيراً في القاهرة لمدة سنة واحدة 1991/1992. المنصب الذي تركه لينتخب على رأس مديرية المنظمة العربية للثقافة والعلوم 1992 / 1998. ليكون آخر منصب لهذا الرجل قبل تقاعده.

محمد الملي متزوج من زينب التبسي، المتحصلة على شهادة الليسانس في الصحافة، وأب لبن ت وولد واحد، بعد وفاة البنت الثانية.

أمزيان عبد المجيد

وزير الثقافة 1982/1984

وزير الثقافة والسياحة 1984/1986

استمرارية ثقافية وعلمية كبيرتان، ميزتا عائلة عبد المجيد أمزيان، فقد احترف أفراد هذه العائلة التلمسانية، وعلى أكثر من جيل، مهن الإمامة والتعليم ليس في الجزائر فقط، بل في المغرب كذلك بالنسبة للابن عبد المجيد. آل أمزيان الذين اختاروا كإستراتيجية عائلية الزواج الداخلي، بين أفراد العائلة، كوسيلة لتثمين هذا الرأسمال العلمي الثقافي والديني في مجتمع، اشتكى لفترات طويلة من ندرة وشح في هذه الميادين.

عبد المجيد أمزيان من مواليد تلمسان في 1926 لعائلة تخصصت في احتلال مواقع اجتماعية مرتبطة بالمجالات الفقهية والعلمية، فقد كان الجدان -من الأم والأب - فقيهين ومعلمين تقليديين. وهي نفس مهنة الأب أمزيان، الذي أضاف إليها تمكنه من اللغة الفرنسية- المستوى الابتدائي - التي كان يجهلها الجدان - . زيادة على هذا التجانس الاجتماعي المهني في الميدان الثقافي، الذي حافظت عليه العائلة، تميزت أسرة أمزيان بالزواج الداخلي كالكثير من العائلات التقليدية الجزائرية. فقد تزوج عبد المجيد من ابنة عمته التي أنجبت منه ذكرين و أربع بنات.

الزوجة التي لم تتجاوز المرحلة المتوسطة من التعليم، كانت قد باشرت عملا تجاريا حرا في بداية الثمانينيات، بعد الإعلان عن البدايات الأولى للانفتاح في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد، الذي عاد أمزيان معه إلى الواجهة السياسية. علما بأن الأب أمزيان هو الآخر، كان قد فضل الزواج من ابنة عمه-التقاء في الجد الرابع - التي أنجبت منه سبعة أطفال، كان ترتيب الطفل عبد المجيد الثاني ضمنهم.

احتراما لهذه الاستمرارية الثقافية التي ميزت العائلة لأكثر من جيل، تخرج من أبناء عبد المجيد الطبيب -الابن البكر والبنت الصغرى - اللذان درسا في كل من الولايات المتحدة وفرنسا. في حين فضلت الأخوات الثلاث الأخريات التعليم -الجامعي والثانوي -لتصل البنت البكر، المتخرجة من المدرسة الوطنية للإدارة إلى أعلى المناصب الإدارية -وال - في الجزائر، بعد وصول ابن تلمسان، عبد العزيز بوتفليقة إلى رئاسة الجمهورية في سنة 1999.

كالكثير من أبناء تلمسان الحدودية والميسورين منهم تحديدا، فقد هاجر عبد المجيد أمزيان إلى المغرب الأقصى، لإتمام دراسته الجامعية بالرباط والحصول على شهادة الليسانس في الفلسفة، بعد أن أنهى المرحلة الثانوية بتلمسان بثانويتها المشهورة ذات التعليم المزدوج -franco-musulman، مما سمح له بالإلمام المتفاوت باللغات اللاتينية واليونانية والأسبانية والإنجليزية، بالإضافة، بالطبع، إلى الفرنسية والعربية. ناهيك عن تمكنه من ثلاث لهجات أمازيغية، أهلتة للعمل فيما بعد، بإذاعة الجزائر الحرة المكافحة، التابعة لجبهة التحرير بين سنتي 1956 / 1957.

جبهة التحرير التي قام أستاذ منهجيات العلوم، بالمدرسة العليا للأساتذة بالرباط، بتسيير اتحاديتها بالمغرب، منذ 1957، لغاية الاستقلال، كأمين عام لها. تسيير المنطقة الحدودية كوال لولاية الساورة، كانت أول مهمة يقوم بها عبد المجيد أمزيان، مباشرة بعد الاستقلال، لمدة سنة فقط، قبل الانتقال إلى

وهران للقيام بنفس المهمة 1963/1964. فقد كانت معرفة الرجل بالمغرب الأقصى، أكثر من مهمة بالنسبة لهذه المناصب التي احتلها، على الولايات الحدودية، في الوقت الذي شهدت فيه العلاقات الجزائرية المغربية تدهورا كبيرا، جراء النزاع الحدودي بين البلدين، الذي تولدت عنه حرب الرمال بين البلدين في 1963.

رغم أهمية هذين المنصبين على رأس الإدارة المحلية، في هذا الظرف السياسي الحساس، إلا أن المنصب الذي انتقل إليه الوالي عبد المجيد أمزيان بعد ذلك، كان أكثر حساسية. فقد كلف بتسيير ديوان الرئيس أحمد بن بلة، برئاسة الجمهورية ابتداء من 1964 لغاية الانقلاب الذي حصل في 19 جوان 1965.

هذه التجربة، ورغم قصرها بالقرب من الرئيس أحمد بن بلة، يبدو أنها كانت كافية لإلصاق تهمة «البن بلية» بالرجل، مما جعله يبتعد عن كل نشاط سياسي رسمي لغاية وفاة الرئيس هواري بومدين. اكتفى الأستاذ عبد المجيد أمزيان طول هذه الفترة بالتدريس الجامعي -فلسفة وعلم اجتماع -لغاية 1981، تاريخ تعيينه رئيسا لجامعة الجزائر وهو أول منصب تسييري يحصل عليه منذ انقلاب 1965. خلال هذه المرحلة الطويلة من الابتعاد عن الساحة السياسية، ناقش الأستاذ عبد المجيد أمزيان أطروحة دكتورا حول النظريات الاقتصادية، عند ابن خلدون، نشرت على شكل كتاب، عن الشركة الوطنية للنشر والتوزيع في سنة 1980.

رغم قلة الإنتاج الفكري المنشور، للدكتور عبد المجيد أمزيان الذي اكتفى بهذا المؤلف وبعض الدراسات والمقالات الصادرة ببعض المجالات الجزائرية والدولية، إلا أن نشاطه العلمي لم يقتصر على النشر، فقد تميز الرجل بحضور إعلامي كبير، على مستوى الكثير من سائل الإعلام الرسمية، كالتلفزيون والإذاعة، طول فترة ابتعاده عن المراكز السياسية، ناهيك عن المحاضرات

والملتقيات الدولية في الجزائر والخارج، التي تخصص في تنشيطها، خاصة تلك المتعلقة بالفكر الإسلامي .

عودة عبد المجيد أمزيان السياسية خلال فترة الرئيس بن جديد، تأكدت أكثر، بعد تعيين الرجل على رأس وزارة الثقافة في سنة 1982، ضمن طاقم حكومة عبد الغني، ابن الغزوات، ولاية تلمسان مثله، ليستمر الرجل في نفس القطاع، بعد إضافة السياحة له في سنة 1984 لغاية 1986، مع حكومة عبد الحميد الإبراهيمي الأولى . رغم هذين المنصبين داخل الهيئة التنفيذية، إلا أن عبد المجيد أمزيان، لم يتمكن من الوصول إلى عضوية اللجنة المركزية أو المكتب السياسي لجبهة التحرير، رغم استمراره كمناضل قاعدي في هياكل التنظيم منذ الاستقلال لغاية 1982 . وهو ما قد يفسر الموقف السلبي الذي يحمله الرجل عن الحزب ودوره خلال هذه الفترة « طلبت الإعفاء من مناصبي، بعد أن تكاثرت تقارير الحزب والشرطة ضد وزارتي، مع اتهامات كاذبة لي بتشجيع المعارضات السياسية » .

بعد هذه التجربة داخل الحكومة، عاد عبد المجيد أمزيان لعزلته السياسية لمدة أكثر من عقد كامل، قبل أن يعين على رأس المجلس الإسلامي الأعلى في 1998 لغاية وفاته في جانفي 2001 . خلال هذه الفترة الصعبة من حياة الجزائر والتمتيز بعنف كبير، عمل الرجل على الدفاع عن مواقف عقلانية ومتسامحة، أثارت ضده الكثير من القوى السياسية والفكرية الدينية والمحافضة على الساحتين الإعلامية والسياسية في الجزائر .

أوشيش عبد المجيد

وزير البناء والسكن 1980/1977

ارتبط اسم عبد المجيد أوشيش، بعد الاستقلال، بتجربة مؤسسة تعاونيات الجيش الوطني الشعبي D.N.C. / A.N.P، التي كانت امتدادا وتطويرا لفكرة «قرى المجاهد» المائة والستين التي بادر بتكوينها، جيش التحرير على الحدود التونسية، على وجه الخصوص، في إطار خدماته الاجتماعية للمهاجرين الجزائريين، قبل الاستقلال. الكثير من الجزائريين لا يعرفون أن هذه التجربة الاجتماعية التي أخذت أبعادا اقتصادية عملاقة (ستون ألف عامل في السبعينيات، من القرن الماضي) كان وراءها ابن قايد برج بوعريريج وإحدى أغنى العائلات الجزائرية، المقدم، عبد المجيد أوشيش.

عبد المجيد أوشيش، الذي ولد في برج بوعريريج سنة 1926، لعائلة قبائلية مرابطة من قنزات / بوزقيث من جهة الأب، والمامين من جهة الأم المرابطة. الابن عبد المجيد الذي كان ترتيبه التاسع، ضمن إخوته الأربعة عشر، الذين ولدوا للأب قايد برج بوعريريج وخوجتها قبل ذلك، الحاصل على شهادة الأهلية، من المدرسة الفرنسية في تلك الفترة. الحالة الاقتصادية الميسورة جدا للعائلة الزراعية المالكة، من الجدين والقريبة من الإدارة الفرنسية، هي التي سمحت لأبنائها بالاستفادة من التعليم الفرنسي، ضمن المدارس الخاصة بالفرنسيين-

مختلفة عن المدرسة المخصصة لأبناء الأهالي –، كما كان الحال مع عبد المجيد الذي تحصل على الشهادة الابتدائية سنة 1941، بعد الانتهاء من تعليمه الابتدائي، في برج بوعريريج .

رغم هذه الاستفادة من التعليم الفرنسي، فقد كانت العائلة حريصة على تعليم أبنائها تعليما تقليديا، كما كان الحال مع الطفل عبد المجيد وأبيه القايد، احتراماً لمكانة العائلة الدينية –المرابطة – « فقد حفظت القرآن وأنا صغيراً .. لكنني نسيته بعد ذلك »، يقول الرجل، أكثر من نصف قرن، بعد هذه التجربة التعليمية التقليدية .

كان أول منصب عمل مأجور للشاب عبد المجيد، محاسب في مدينة برج بوعريريج، بين 1941 / 1945، قبل أن تلقي عليه الشرطة الفرنسية القبض، وهو في التاسعة عشرة من عمره، نتيجة مشاركته في مظاهرات الثامن ماي 45 التي شهدت اندلاعها الجهة الشرقية من البلاد . عرف الشاب الغني و ابن القايد السجن في جنان بورزق وسركاجي وسطيف لمدة سنة كاملة، قبل أن يطلق سراحه في سنة 1946 .

يعود الشاب عبد المجيد أوشيش إلى الحياة المهنية، بعد تجربة السجن للعمل في نفس المهنة (محاسب)، في مطحنة بالبرج دائما إلى غاية 1950 . تاريخ مغادرته المنطقة نحو رغبة بالقرب من الجزائر العاصمة، لتسيير مزرعة كبيرة، كان الأخ الأكبر قد اشتراها . وهي المهمة التي قام بها الشاب لغاية 1956 . في هذه السنة بالذات، يقرر الشاب عبد المجيد أوشيش الالتحاق بجيش التحرير بالولاية الرابعة، بالقرب من منطقة الأخضرية . وهو ما قام به فعلا، حين إلقاء القبض عليه من قبل الجيش الفرنسي في 24 افريل 1957، أثناء معركة عسكرية بالقرب من بودواو . لم يحكم عليه القضاء العسكري الفرنسي إلا بسنتين سجنا قضاهاما عبد المجيد أوشيش في سجن سركاجي بالعاصمة «الحكم كان خفيفا، وبكل المقاييس، بعد تدخل الأب لصالحه،

هذه المرة كذلك، كما فعل ذلك في المرة الأولى بمناسبة أحداث 8 ماي 45 .
يغادر أوشيش الجزائر في سنة 1959، بعد قضاء فترة السجن، متجها نحو
فرنسا حيث استمر في نشاطاته السياسية، ضمن فيدرالية جبهة التحرير
و A.G.T.A -ودادية العمال الجزائريين بفرنسا . وهي نفس الفترة التي حاول
فيها الشاب أوشيش القيام بدراسات اجتماعية في الجامعة الفرنسية، من خلال
التسجيل في المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية E.P.H.E، لمدة سنة واحدة
فقط 1959/1960 . بعد هذه التجربة الباريسية، يقرر أوشيش الالتحاق مرة
ثانية بجيش التحرير، على الحدود الجزائرية -التونسية هذه المرة، سنة قبل
الاستقلال، حيث سيكلف من قبل قيادة الجيش، بتسيير قرى المجاهد وكل
النشاطات الاجتماعية المرتبطة بها، حتى تاريخ الاستقلال والدخول إلى
الجزائر لتطویر هذه التجربة، برتبة نقيب في الجيش الوطني الشعبي .

تمكن أوشيش خلال هذه السنة، التي قضاها في الحدود، من التعرف على
الكثير من قيادات جيش التحرير، وعلى رأسهم هواري بومدين، الذي لازال
الرجل يكن له إعجابا كبيرا، عكس الكثير من القيادات الأخرى من أمثال
الرئيس الجديد بن جديد الذي « كنت اتركه، ينتظر عن قصد، مدة طويلة،
في قاعة الانتظار، قبل استقباله عندما كان يأتي لزيارتي في مديرية DNC،
قبل تعيينه رئيسا » .

خمس عشرة سنة كاملة قضاها أوشيش على رأس إمبراطورية مديرية
تعاونيات الجيش الوطني الشعبي 1962 / DNC / ANP التي تحولت إلى
عملاق اقتصادي، يشغل أكثر من ستين ألف عامل وعاملة ويتمتع باستقلالية
تسييرية وقانونية، تسمح له بالعمل خارج تشريعات العمل الوطنية، نتيجة
لارتباط المؤسسة، بالجيش الوطني الشعبي . هذه النشاطات المهنية التي لم
تسمح للرجل بالاستقرار العائلي، فلم يتزوج إلا في سن متأخرة ولبعض الأشهر
فقط -1971، مما لم يسمح له بإنجاب أطفال، من هذا الزواج القصير . .

مؤسسة المديرية الوطنية لتعاونيات الجيش الوطني الشعبي DNC، التي بدأت في اقتراح مشاريع كبرى بالجنوب، تعتمد على الخدمة الوطنية، من خلال إعادة تهيئة الجنوب وتعميره اعتمادا على هؤلاء الشباب، أقلقته الكثيرين على مستوى قيادة الجيش، حسب مديرها العام « فقد اقنعوا الرئيس بومدين، أن أحسن وسيلة لإبعاد وإجهاض المشروع، هو تعييني وزيرا في الحكومة. وهو ما حدث فعلا في سنة 1977. بومدين هو نفسه الذي قال لي عندما استقبلني لإخباري بقرار التعيين. يمكنك أن تطبق مشروعك الكبير هذا في وزارة السكن». وبالفعل « فقد تعاملت في وزارة السكن، كمدير مشروع كبير... لكن موت بومدين المبكر ومجيء رئيس أمي ومجموعة حاكمة، على كل التجربة، بعد ذلك أفسد كل شيء».

سألت علاقات الرجل بسرعة كبيرة مع وجوه النظام الجديدة، من أمثال عبد الحميد إبراهيمي، وحتى رئيس الوزراء عبد الغني قبله، فتم إبعاده من الحكومة في 1980. بعد انقضاء مدة العطلة الخاصة، يعين عبد المجيد أوشيش سفيرا للجزائر في الأرجنتين 1982/ 1984، مثل الكثير من وزراء فترة بومدين الذين ابعدها نحو العمل الدبلوماسي، على رأس السفارات الجزائرية في الخارج، بعد الثمانينيات و لفترات متفاوتة.

فضل عبد المجيد أوشيش، بعد حصوله على التقاعد، الاهتمام بالبيئة من خلال تكوين جمعية تهتم بمنطقة الطاسيلي بأقصى الجنوب حيث تعود قضاء فترة طويلة من السنة خلال فصلي الشتاء والخريف. كما استمر في ترأسه الفيدرالية الجزائرية لسباق الخيول بالخروبة، إلى غاية وفاته في نوفمبر 2010.

أومزيان مولود

وزير العمل والتكوين المهني 1984/1979

كانت مدينة قسنطينة، وبدرجة أقل من العاصمة بكل تأكيد، ملجأ الكثير من العائلات القبائلية الفقيرة التي احتمت بالمدن الكبيرة، بعد فشل سلسلة المقاومات الشعبية الريفية، في نهاية القرن التاسع عشر. كان هذا حال عائلة أومزيان التي غادرت أقبو قرب بجاية بالقبائل الصغرى، نحو قسنطينة، التي ولد فيها الابن مولود سنة 1920، ضمن عائلة مكونة من ستة إخوة وأخوات. أسرة حضرية جديدة، كان على رأسها عامل يدوي بسيط في الجيش الفرنسي I.R.M، قبل أن يتحول إلى بيع الصوف لحسابه الخاص بنفس المدينة، التي كانت ملجأ الكثير من العائلات الريفية التي فضلت المدن الكبرى، رغم كل عيوبها.

الوالد أومزيان الذي كان متمكنا من الكتابة والقراءة بالعربية وبعض العمليات الحسابية البسيطة التي تتطلبها المهن عرف بها. هذا الأب القبائلي، الذي كان بكر أبنائه، الطفل مولود، بعد زواجه من إحدى بنات منطقة القبائل الصغرى، على عادة أبناء المدن الجدد، الذين كانوا يفضلون بنات مناطقهم الريفية الأصلية، كزوجات وتكوين أسرة معهن، بدل الدخول في مصاهرات مع الأوساط الحضرية الجديدة عليهم. مولود الطفل الذي

لم تسعفه ظروف العائلة والمسؤوليات الملقاة على الابن البكر في الثقافة العائلية التقليدية، من إتمام دراسته، انقطع عن الدراسة، بعد الانتهاء من المرحلة الابتدائية وبداية السنوات الأولى من التعليم الثانوي، في مدينة قسنطينة.

المسؤوليات العائلية التي جعلت الشاب مولود يتوقف عن الدراسة ويتوجه نحو تونس، لتعلم مهنة تقني في أحد المخابر البحرية الفرنسية. وهي المهنة التي زاولها في تونس حتى نهاية الحرب العالمية الثانية 1945، تاريخ دخوله إلى قسنطينة، حتى يتسنى له التكفل بعائلته الكبيرة والصغيرة بعد زواجه في سنة 1944، من سيدة أمية، ماکثة في البيت وإنجاب أول ذكر له سنة بعد ذلك. الولد البكر الذي سيحصل فيما بعد على شهادة مهندس، ليأتي ثمانية اخوة وأخوات بعده، تمكن اثنان منهم ولدا بعد الاستقلال، من الانتهاء من دراسات طبية متخصصة. كما انجب مولود أمزيان ضابطا عسكريا وإطارين ساميين، يشتغلان في سوناطراك. رغم أن من الأبناء من لم ينه حتى تعليمه الابتدائي أو تحصل على شهادة تقني سام فقط، كما يحصل عادة، داخل العائلات كبيرة الحجم.

تمكن مولود أو مزيان إثر العودة من تونس بعيد نهاية الحرب العالمية الثانية، وبسهولة من العمل في نفس المهنة، لكن في مستشفى قسنطينة هذه المرة، لينتخب كمندوب نقابي في الكونفدرالية العامة للشغل C.G.T التي ستكون أول مدرسة نقابية له، كالكثير من القيادات النقابية لهذا الجيل من الجزائريين.

كان النقابي أو مزيان مولود، بعد الإعلان عن ثورة التحرير، من المنخرطين في صفوفها في قسنطينة، المدينة التي يبدو أنها قد تبنته سياسيا كذلك. فقد طلبت قيادة الثورة من الوجوه النقابية المعروفة بالجهة الشرقية من البلاد، المساهمة في تكوين الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الذي احتل فيه أو مزيان

عضوية قيادة الاتحاد الإقليمي لقسنطينة في السرية، بين سنتي 1956 / 1958 . تاريخ مغادرته الجزائر نحو المغرب، كالكثير من المتعلمين وأصحاب التأهيل من الجزائريين، خاصة بعد اشتداد المعارك وتدهور الوضع الأمني لغاية 1962 . السفر الذي لم يجعله يتوقف عن عمله السياسي -النقابي في الدار البيضاء المغربية، داخل هياكل جبهة التحرير، كالكثير من الجزائريين الذين غادروا الجزائر خلال هذه الفترة .

كان أول منصب نقابي لمولود أومزيان في الجزائر المستقلة، قيادة الأمانة العامة للاتحاد الجهوي لقسنطينة . شارك مولود أومزيان من موقعه النقابي هذا بقسنطينة، في المؤتمر الوطني الأول للنقابة، بعد الاستقلال، و الذي انعقد في بداية سنة 1963، وتميز ببداية الصراعات حول مكانة و أدوار الاتحاد في الجزائر المستقلة . خلافاً استفحلت أكثر بمناسبة المؤتمر الثاني في 1965 الذي انتخب فيه أومزيان أميناً عاماً للاتحاد العام للعمال الجزائريين، لتسوء العلاقات بسرعة مع الحكام الجدد، الذين لم ينسوا المواقف غير الواضحة للقيادة النقابية من الانقلاب الذي قادوه في 1965 . والأهم من ذلك أن البعض داخل النقابة التي يقودها مولود أومزيان « يريد الإفلات من القبضة التي بدأ النظام الجديد فرضها، على كل ما سمي فيما بعد بالمنظمات الجماهيرية للحزب، بما فيها النقابة » .

كون حزب جبهة التحرير لهذا الغرض، تحت قيادة قايد أحمد، لجنة مؤقتة لتقييم العمل النقابي وتحضير المؤتمر الثالث 1969، الذي تم فيه إبعاد مولود أومزيان وتعيين قيادة بديلة، قبلت باللعبة السياسية الجديدة التي كان من نتائجه القضاء شبه الكلي، على ما تبقى من استقلالية نقابية .

عوض الرئيس بومدين، مولود أومزيان هذا الإبعاد من على رأس الحركة النقابية، بمنصب مدير عام صندوق العطل المدفوعة الأجر الذي استمر فيه من 1969 / 1977 « بومدين نفسه هو الذي طلب مني الترشح للانتخابات

التشريعية في 1977»، وهو ما قام به الرجل في قسنطينة التي غادرها للسكن في الجزائر العاصمة، منذ مدة طويلة.

سمح منصب نيابة رئاسة اللجنة الاقتصادية بالمجلس الشعبي الوطني الذي وصل إليه النقابي المغضوب عليه، بالتقرب من عضوية الحكومة، كالكثير من أعضاء اللجان الدائمة في المجلس الشعبي الوطني. وهو ما تم فعلا خلال المدة المتراوحة بين 1979 / 1984 بمناسبة أول حكومة للرئيس الشاذلي بن جديد، بعد موت بومدين، و التي احتل فيها مولود أومزيان منصب وزير العمل والتكوين المهني.

سمحت عضوية الحكومة لمولود أومزيان بالانضمام إلى اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، رغم أن الرجل لازال مقتنعا «ان محمد الصالح يحياوي هو الذي رشحني لهذا المنصب، لأنني تعرفت عليه، عندما كنت في الاتحاد العام وهو في الحزب... فأنا لم أكن أظن يوما ما في حياتي، أن أكون وزيرا».

لا زالت النظرة السلبية هي السائدة لدى الرجل عن هذه التجربة في عضوية الحكومة التي استمر فيها، رغم ذلك، حوالي نصف عقد من الزمن. «فالأغلبية من أعضاء الحكومة غير مهتمين إلا بكراسيهم... على العكس... فأنا نقابي انتمي لمدرسة الاتحاد العام». موقف سلبي للرجل من منصبه السياسي وصلت أصداءه إلى العائلة التي «تدخلت أكثر من مرة عندما رأوني لا أنام في الليل، بل ومرضت، طالبين مني مغادرة هذه الحكومة... علما بأن الشرطة استمرت في مضايقتي حتى وأنا وزير. لا تنس أننا في نظام بوليسي C'est un régime policier، الخوف فيه كان هو، سيد الموقف».

أويحي أحمد

وزير منتدب مكلف بالشؤون المغاربية والأفريقية 1993/ 1994

رئيس حكومة 1995/ 1998

وزير العدل 1999/ 2002

رئيس حكومة 2003/ 2006

وزير أول 2008 / 2011¹

ظروف الأزمة والاضطراب الكبير الذي عاشه النظام السياسي الجزائري، خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، هو الذي سمح للكثير من الوجوه الجديدة، بالبروز على الساحة السياسية الوطنية. أحمد أويحي الذي تمكن من الوصول إلى موقع رئاسة الحكومة ثلاث مرات في وقت قصير، خلال هذه الفترة، يمكن عده من أهم الوجوه السياسية الممثلة لهذا الجيل السياسي. رجل يمكن أن يكون له مستقبل سياسي أكبر مما حققه حتى الآن، فمن يكون هذا السياسي الذي فرض وجوده على الساحة السياسية الوطنية، بهذا الشكل الملفت للنظر؟

أحمد أويحي، من مواليد سنة 1952، بقرية بوعدنان، التابعة لدائرة بني بني بالقبائل الكبرى. رغم هذه الولادة الريفية، إلا أن الطفل أحمد، تربى

1- لازال سيد أحمد أويحي في منصبه كوزير أول لغاية صدور الكتاب في سبتمبر 2011

وعاش كل طفولته، بحي المدينة، بالجزائر العاصمة. المدينة التي انتقلت إليها العائلة، على عادة الكثير من أبناء منطقة القبائل، بقسميها، الصغرى والكبرى. فقد قرر الأب المقيم في العاصمة، منذ 1942 إحضار عائلته، المكونة من أربعة أطفال وبنت واحدة، نهائيا إلى العاصمة، بعد ولادة الطفل أحمد، كبير أولاده الذكور. الأبناء الذين تخرج منهم الأخ الأصغر كمحام وأستاذ بكلية الحقوق، في حين لم يتجاوز الأخ الثاني الذي يعمل كتقني سام، المرحلة الثانوية من التعليم، في حين كان حظ الأخت البكر أكثر تواضعا من التعليم، كالكثير من بنات جيلها.

الأب أويحي (من مواليد 1924)، الحاصل على الشهادة الابتدائية، كان قد اشتغل قبل الهجرة إلى فرنسا، على منوال الجد، في سوق أهراس، عند أخواله الذين هاجروا إلى هذه المدينة البعيدة، على عادة الكثير من أبناء منطقة القبائل. بعد هذه التجارب المهنية، استقر الأب أخيرا بمؤسسة النقل الحضري للعاصمة RSTA، كقابض وسائق حافلات لاحقا. استقرار تأكد أكثر، بعد الزواج، من إحدى بنات القرية وتكوين أسرة معها.

قبل الأب، كان الجد أويحي الأمي، و صاحب الملكية الزراعية الصغيرة، على غرار الجد من الأم، قد هاجر إلى فرنسا، للمشاركة كمجنّد في الحرب العالمية الأولى، قبل الانتقال إلى العمل الصناعي، مثل الكثير من أبناء منطقته وجيله.

الطفل أحمد الذي زاول كل تعليمه، بحي بلكور الشعبي، قبل الانتقال إلى ثانوية الإدريسي، بساحة أول ماي، أين حصل على شهادة البكالوريا آداب 1971. الشهادة التي سمحت له بالتسجيل بالمدرسة الوطنية للإدارة، التي تخرج منها سنة 1975.

على عادة طلبة المدرسة الوطنية للإدارة، سجل أحمد أويحي بجامعة الجزائر، للحصول على دبلوم للدراسات المتخصصة في العلوم السياسية 1976

«الأستاذ الفرنسي المشرف، هو الذي فرض علي موضوع الرسالة، التي كانت حول... المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي... فقد كان الأستاذ الوحيد الذي قبل بتسجيلي معه».

بعد التخرج، كان من حظ الشاب أحمد أويحي أن أمضى كل فترة خدمته الوطنية برئاسة الجمهورية 1976/1979، ليتخصص لاحقا، في العمل الدبلوماسي، بمصالح وزارة الخارجية المركزية، وبعض السفارات الجزائرية بإفريقيا، كأبيدجان (1981/1984)، ونائب رئيس بعثة الجزائر للأمم المتحدة بنيويورك (1984/1989). تجربة مهنية سمحت للرجل بتطوير لغته الانجليزية، زيادة على العربية والفرنسية والأمازيغية بالطبع.

عودة ثانية سيقوم بها الرجل إلى مقر وزارة الخارجية، لاحتلال موقع مدير مكتب إفريقيا بالوزارة، قبل الانتقال ثانية إلى باماكو عاصمة المالي، لاحتلال منصب سفير الجزائر، وهي الفترة التي ظهرت فيها قدرات الدبلوماسي الشاب، عندما نجح في حل أزمة الصراع العسكري، بين الحكومة المركزية المالية، وحركة الأزواد الترقية 1992.

قد تكون هذه التجربة هي التي أقنعت وزير الخارجية آنذاك، المكلف بتكوين الحكومة، رضا مالك لإسناد أول منصب حكومي لأحمد أويحي، ككاتب دولة للتعاون والشؤون المغاربية 1993. الحكومة التي سيعود لها الرجل ثلاث مرات كرئيس لها. التجربة الأولى كانت مع الرئيس ليامين زروال، الذي منحه، قبل ذلك، منصب مدير ديوانه، قبل أن يعينه على رأس الهيئة التنفيذية، نهاية 1995، مباشرة بعد فوزه في أول انتخابات رئاسية تعددية، والجزائر تعيش على وقع أزمة أمنية وسياسية خانقة. أما التجربة الثانية، فقد كانت، بعد استقالة علي بن فليس 2003، ليعوض الأمين العام لجبهة التحرير عبد العزيز بلخادم 2008 في التجربة الثالثة، ليكون أول وزير أول، بعد التعديل الدستوري لسنة 2008، الذي نفذه الرئيس بوتفليقة للفوز

بعهدة الثالثة، ملغيا بموجبه منصب رئيس الحكومة، الذي عوضه بمنصب الوزير الأول، وأباح لنفسه الترشح إلى عهديات رئاسية، دون تقييد.. أحمد أويحي الذي تعرف عليه الجمهور الجزائري لأول مرة، بمناسبة تقديمه لحصيلة الحوار، بين السلطة والجبهة الإسلامية للإنقاذ، عن طريق التلفزيون الجزائري 1995 « عندما طلب مني الرئيس زروال القيام بهذه المهمة، عدت إلى قيم حي المحصول، الذي تربيت فيه بالعاصمة (المدنية)، مع أبناء الشعب مثلي، وتذكرت كيف كانت لي الكلمة الأخيرة دائما، في كل نقاش أو مناظرة، بين أبناء الحي ».

حزبيا تمكن أحمد أويحي من السيطرة على قيادة التجمع الوطني الديمقراطي، رغم أنه لم يكن في الأصل من المؤسسين للحزب، بعد صراع ضد قيادته القديمة، التي رفضت تأييد المرشح الحر عبد العزيز بوتفليقة، بمناسبة الانتخابات الرئاسية 1999. موقع سمح لهذا التكنوقراطي الذي يصف نفسه بأنه *bête et discipliné*، بالزيادة من حظوظه في مشروع صعوده السياسي نحو مواقع أعلى، هو الذي مازال مقتنعا أنه أضاف إلى الحزب الكثير، مما يسميه « بمنطق الدولة والابتعاد عن الشعبوية السائدة على مستوى الأحزاب السياسية ».

أحمد أويحي متزوج من سيدة جامعية من البليدة، أصولها من القبائل الصغرى، من جهة الأب، أنجب منها ولدين، درسا بالخارج، على عادة أبناء الدبلوماسيين، الإعلام الآلي والموسيقى.

آيت مسعودان مسعود

وزير البريد والمواصلات 1972/1977

وزير الصحة العمومية 1977/1979

وزير الصناعات الخفيفة 1979/1984

مهنة التجارة التي مارسها الأب آيت مسعودان قاسي، هي التي جعلته يقرر الإقامة نهائيا، في بلدية حد الصحاري، بولاية الجلفة، شبه الصحراوية، التي ولد بها الابن مسعود سنة 1933. رغم أن العائلة في الأصل من ولاية تيزي وزو، بالواصيف (بني صدقة)، دائرة عين الحمام، التي هاجر منها الأب، كالكثير من سكان هذه المنطقة الفقيرة، ذات الكثافة الديموغرافية الكبيرة، للتكفل بنشاطه التجاري الناجح، الذي سمح له بإعالة عائلته، المكونة من سبع أطفال، بشكل مقبول.

هذا الوضع المريح اقتصاديا للعائلة، هو الذي جعل الابن، مسعود، ينتقل إلى مدينة البليدة، عند أخواله، كما جرت العادة لدى الكثير من العائلات الجزائرية، التي تشجع توجه أبنائها من الذكور، نحو المدن الكبرى وهم صغار، لإتمام تعليمهم، وهو ما قام بنجاح الشاب مسعود، فلم تتوقف رحلته العلمية في البليدة، بل أوصلته إلى فرنسا، أين أنهى تعليمه الثانوي، بحصوله على شهادة البكالوريا في سنة 1953.

أعجب الطالب الثانوي آيت مسعودان، عندما كان يتابع دراسته في البلدية، بأحد جيران خاله من ضباط الطيران الفرنسي، الذي ساعده فيما بعد على التحضير لدخول إحدى المدارس العسكرية الفرنسية، التي انتهت الدراسة فيها، بالحصول على شهادة طيار في 1955. الملازم أول آيت مسعودان استمر في خدمة الجيش الفرنسي لغاية ديسمبر 1958. تاريخ هروبه، نحو ألمانيا، للتوجه إلى تونس، والالتحاق بجيش التحرير « رغم أن الاتصالات مع جبهة التحرير، التي طلبت مني الاستمرار في دراساته العسكرية، كانت أقدم 1957 ».

قدمت حكومة الصين الشعبية، بعد الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، عرضا لتكوين طيارين عسكريين، وهو ما جعل آيت مسعودان يتوجه إلى هذا البلد الآسيوي البعيد، كرئيس بعثة، كان من بين أعضائها الجنرال يحي رحال، وبوزغوب محمد الطاهر وزير الصناعات الخفيفة في حكومة مباح. سيقوم جيش التحرير، بعد نهاية التدريبات في الصين، التي استمرت لمدة سنة، بدمج كل أعضاء المجموعة داخل القوات الجوية العراقية، لغاية سنة 1961، وهي السنة نفسها التي يقترح فيها الاتحاد السوفيتي، دورة تدريبية أخرى، للطيارين الجزائريين استمرت إلى غاية بداية 1962. « هذه التدريبات التي جعلت هذه المجموعة قادرة على استعمال محتمل لسرب من المروحيات، في عمليات الإمداد والنقل، لولا توقف الحرب في نفس السنة ». الاتحاد السوفيتي الذي عاد إلى التكوين في مدارسه العسكرية، الضابط آيت مسعودان خلال السنة الدراسية 1965/1966، بعد أن استقر عائليا، بالزواج من إحدى بنات منطقة القبائل، التي ركزت كل نشاطها على تربية أبنائها وبناتها الخمس، بدل الشغل خارج المنزل. بالطبع سمحت الإقامة في موسكو للطيار آيت مسعودان، بتطوير لغته الروسية، بالإضافة إلى الإنجليزية والفرنسية، ناهيك عن لغة الأم القبائلية والعربية.

الجيش الوطني الشعبي الذي سيغادره الطيار آيت مسعودان في 1967، بعد أن وصل إلى أعلى المواقع (قيادة القوات الجوية). هذه المغادرة التي لم تقطع كل صلات الطيار بالطيران، فقد عين الرجل، رئيساً مديراً عاماً لمؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية 1968/1972. بعد وفاة وزير البريد والمواصلات قاضي محمد، اتصل الرئيس هواري بومدين شخصياً بآيت مسعودان ليقتراح عليه المنصب الشاغر «لم يدم اللقاء أكثر من نصف ساعة»، ليقبل الوزير الجديد، والعسكري المنضبط منصبه الجديد، الذي استمر فيه حوالي خمس سنوات —من ديسمبر 1972/أفريل 1977، ليكون مجمل بقائه كعضو في الحكومات المتعاقبة، حوالي اثنتي عشرة سنة. فقد انتقل آيت مسعودان، بعد تجربة البريد والمواصلات إلى الصحة، في آخر حكومة للرئيس بومدين حتى مارس 1977/1979، و يستمر مع الشاذلي بن جديد، كوزير للصناعات الخفيفة حتى سنة 1984.

جهاز حزب جبهة التحرير كان وجهة الرجل، بعد هذه التجارب في الهيئة التنفيذية، كرئيس للجنة الاقتصادية لمدة سنتين 1984/1986، ليكون آخر منصب سياسي له، نيابة المجلس الشعبي الوطني الذي ترشح فيه عن العاصمة لغاية ديسمبر 1991. أعراض المرض التي بدت عليه، ربما تكون ذات علاقة بمهنته كطيار، ساعدت فيما يبدو، على ابتعاد الرجل عن المواقع الرسمية، بعد هذه التجربة في المؤسسة التشريعية.

آيت مسعودان الذي يحسب على التيار الديني المحافظ، داخل جبهة التحرير، بفعل تربيته الدينية، المتأثرة من دون شك، بذلك القرب الذي أقامته عائلة مسعودان، منذ جيل الأب قاسي، مع زاوية، عين أقال، ببلدية بيرة احداث، بالقرب من حد الصحاري التي احتضن أهلها الأب التاجر، بعد هجرته من منطقته الأصلية، بالقبائل، الموطن الأصلي للزاوية الرحمانية، التي تنتسب إليها زاوية عين اقال. هذه التربية الدينية المحافظة لم تمنع الرجل من

الوزير الجزائري، أصول و مسارات

تعليم بناته (بنتين وثلاثة ذكور)، فقد أنهت كبرته تعليمها في طب الأسنان،
والثانية في الهندسة المعمارية، ليتخصص الذكور في التسيير والطب .
توفي السيد مسعودان يوم الجمعة 1 جانفي 2009.

إيسلي محمد أرزقي

نائب وزير مكلف بمواد البناء 1984 / 1986

وزير النقل 1992

وزير النقل 1993

رغم انخراطه المبكر، في صفوف حزب جبهة التحرير 1969 وقيادته لاتحاد المهندسين الجزائريين، لأكثر من عقد 1971 / 1985، كأمين عام، بل وعضويته للحكومة، كوزير، أكثر، من مرة، في عهدي الأحادية والتعددية. فإن محمد أرزقي إيسلي، لازال مصرا على أنه لم يكن يقوم بأي نشاط سياسي، وأنه تعامل دائما، كموظف un commis de l'Etat، لا غير، لا يستطيع رفض العمل، في أي منصب يطلب منه احتلاله، أو من باب أولى الاستقالة منه «لأن الموظف، خاد� الدولة، لا يستقيل».

إيسلي محمد أرزقي، من مواليد قرية شميني، بالقرب من سيدي عيش بولاية بجاية. أين ولد سنة 1939، لأب دركي، زاول مهنته حتى سنة 1956، ليعود إليها، بعد الاستقلال، للمساهمة في ميدان التكوين، بين صفوف الدرك دائما. الأب الدركي الذي رفض البقاء، في الخدمة تحت العلم الفرنسي، والاستفادة من الترقيات، التي قام بها الحاكم العام الفرنسي لاكوست. promotion Lacoste، خلال هذه الفترة من حرب التحرير حسب تصريحات الإبن.

الأب مثل الجدان، كان قد عرف الهجرة، إلى فرنسا، والعمل في أكثر، من منطقة من التراب الوطني، مثل قسنطينة التي تعرف فيها مباشرة، على عبد الحميد بن باديس، الذي تأثر بأفكاره الإصلاحية كثيرا « فقد ترك مكتبة كبيرة عند وفاته في 1975، كما طور كثيرا، من معارفه ولغته العربية والفرنسية، بما لا يناسب مستواه الابتدائي الأصلي، فهو حاصل على الشهادة الابتدائية الخاصة بالأهالي ».

الابن محمد أرزقي، الخامس، ضمن إخوته وأخواته، غادر قرية شميني وهو في سن العاشرة، من عمره، للتوجه نحو حي بلكور الشعبي، للتسجيل هناك، في مدرسة Olivier الابتدائية، المتخصصة في تدريس أطفال الأهالي، من الجزائريين. لم يتحصل الطالب محمد أرزقي، على شهادة البكالوريا، إلا في سنة 1960، فقد توقف، عن الدراسة، مع الإضراب العام، الذي دعت إليه جبهة التحرير سنة 1956 « لم أعد إلى الثانوية، بعد الإضراب، وقررت الاستمرار في الدراسة، عن طريق المراسلة، للتحضير لشهادة البكالوريا رياضيات ».

الأب الدركي المتأثر بالفكر الباديسي، كان يريد من ابنه أن يحترف مهنة التعليم، وهو ما قام به الشاب محمد أرزقي، فور الحصول على شهادة البكالوريا مباشرة، فقد سجل في مدرسة بوزريعة لتكوين المعلمين، سنة 1961. بموازة مهنة التعليم، سجل محمد أرزقي، بجامعة الجزائر لدراسة الرياضيات والفيزياء، لغاية 1962، ليتوقف عن الدراسة، بعد التدهور الأمني الكبير بالعاصمة، جراء العمليات الإرهابية، التي لجأ إليها غلاة المتمردين الفرنسيين OAS « غادرت مؤقتا العاصمة، نحو قريتي، بالقرب من بجاية... لغاية الاستقلال، أين عدت إلى التسجيل بالمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات... التي تخرجت ضمن دفعتها الأولى، كمهندس دولة، بعد الاستقلال... بن بلة هو الذي كان سيقدم لنا الشهادات، لكن الانقلاب وقع قبل حفل التخرج ».

القطاع الصناعي بمختلف نشاطاته، كان وجهة المهندس محمد إيسلي، فقد أسس وسير المعهد الوطني للتنمية وتطوير الإنتاجية INPED، بين 1966/1981. لينتقل إلى مديرية المؤسسة الوطنية للنسيج SONITEX 1981/1984. لم يقطع الرجل خلال هذه الفترة الطويلة من التسيير، الصلة بعالم الجامعة والتكوين، فقد استفاد، من سنة دراسية، بجامعة هرفارد الأمريكية، أين طور لغته الإنجليزية، بالإضافة إلى الإسبانية، التي تعلمها، كلغة ثانية، خلال المرحلة الثانوية. نفس الشيء الذي قام به مع اللغة العربية، التي كان يجهل عنها الكثير، عندما عين بالمنظمة العربية للتنمية الصناعية، بمقرها، بالقاهرة «عبد السلام بلعيد هو الذي عينني هناك، فاستغللت الفرصة لتعلم العربية».

«في شتاء 1984 طلبني مولود حمروش بالرئاسة... ذهبت هناك لأستقبل لمدة ثلاث دقائق، من قبل الرئيس الشاذلي، كانت كافية ليقول لي إنني عينتك نائب وزير مكلفا بمواد البناء». كان هذا أول تعيين وزاري للرجل دام لغاية 1986. بعد هذه التجربة، التي تمت، في الوقت الذي كان يتم فيه تصفية التجربة البومدينية، التي كان الرجل قريبا منها، و من رموزها، أبعاد إيسلي، ليتوجه نحو الاستشارة الدولية والوطنية، كالبנק الدولي، والمكتب الدولي للشغل، والجامعة العربية، وهي الفترة كذلك التي سجل فيها للحصول على شهادة الماجستير (تخصص مالية)، من إحدى المدارس العليا الفرنسية. هذه الاهتمامات العلمية والمهنية المكثفة، التي يبدو أنها لم تسمح للرجل بالزواج وتكوين أسرة.

كان لابد من انتظار بداية التسعينيات، وعودة مجموعة التصنيع، و على رأسهم عبد السلام بلعيد، ليعود محمد إيسلي إلى منصب الوزير «لا أستطيع رفض طلب عبد السلام، الذي عينني كمكلف بمهمة (أكتوبر 92)، قبل الانتقال، إلى رأس وزارة النقل، بعد مغادرة مختار محرز الحكومة، لسوء

تفاهم بينه، وبين رئيسها (فيفري 1993) . نفس المنصب-وزير النقل – استمر فيه الرجل مع رئيسي الحكومتين الجديدين رضا مالك 1994، ومقداد سيفي 1996 .

هذه التجربة مع رضا مالك وعبد السلام خاصة، التي يقول ايسلي «إنها كانت فاشلة تماما... لم يترك لهما الوقت الكافي، لتطبيق مشاريعهما... الوزير ورئيس الحكومة في النظام السياسي الجزائري، موظف كبير، يمكن الاستغناء عنه، في أي لحظة، فهو لا يمثل إلا نفسه... لا يمثل أي قاعدة شعبية أو سياسية» .

بعد هذه التجربة الطويلة داخل ثلاث حكومات، و في هذا الظرف الصعب، عاد محمد ايسلي إلى الاستشارة الاقتصادية والتقنية، ليس كخبير مستقل هذه المرة، بل من خلال مكتب للدراسات يملكه .

باباس محمد الصغير

نائب وزير مكلف بالإصلاحات الاقتصادية 1992/1991

وزير الصحة والإسكان 1993/1992

رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2005

باباس محمد الصغير، من الجامعيين المفرنسين القلائل، الذين استطاع حزب جبهة التحرير تجنيدهم، منذ سنوات الشباب الأولى. فقد كان باباس من الطلبة المؤسسين لشبيبة جبهة التحرير JFLN في 1963. كما احتل فيما بعد، منصب نائب رئيس قسم بالإدارة المركزية للحزب. هذا الاندماج في جبهة التحرير لابن مدينة قالة الذي يكون قد سهله العامل الجهوي الذي يطبع تركيبة قيادة الحزب المتميزة بسيطرة أبناء الجهة الشرقية «لم أحس بالغبية، فتعلمت العربية من خلال احتكاكي بالقيادات الحزبية المعربة». المناصب الحزبية التي لم تمنع باباس من استعمال القناة الإدارية كذلك، على غرار الكثير من أبناء جيله من الجامعيين وللوصول إلى أعلى المواقع فيها.

ولد محمد الصغير باباس في سنة 1943 بالمشروحة، ولاية سوق أهراس وليس بمكان إقامة العائلة، بمناسبة زيارة الأم لبعض الأقارب بالجهة، وهي في أيامها الأخيرة من الحمل. في حين كانت العائلة تقيم أصلاً في قالة، حيث كان الجد من الأب يحترف صناعة الأحذية وإصلاحها. أما الأب

فقد اختار العمل الإداري من خلال مهنة المحاسبة التي تخصص فيها بعد التوقف عن الدراسة في المرحلة التكميلية. عكس العائلة من الأب، التي كانت متواضعة من الناحية الاقتصادية، فإن عائلة محمد بن الصديق العنابية التي تزوج منها الأب باباس، كانت أكثر ثراء ويسرا، نتيجة ملكيتها العقارية الواسعة.

تربى محمد الصغير بكر الأب - الذي انجب سبع بنات وأولاد في المجموع - عند جده من الأم، الذي كان يشتغل إطارا متوسطا في السكك الحديدية، بعد حصوله على شهادة الكفاءة CAP، من معهد دلس التقني. الجد الذي كان نقابيا، ضمن صفوف الكنفدرالية العامة للشغل CGT و مناضلا في الحزب الشيوعي الجزائري، أثر كثيرا في تربية الطفل، محمد الصغير، الذي زاول كل دراسته الابتدائية بعنابة، بعد أن انتقل للعيش عند الجد، خاصة بعد نفي الأب عن قلمة، نتيجة مشاركته في أحداث 8 ماي 1945.

بعد الانتهاء من المرحلة الدراسية الثانوية، انتقل محمد الصغير إلى قسنطينة للدراسة في ثانويتها والحصول على شهادة البكالوريا سنة 1963. الجزائر العاصمة ستكون محطته التالية، بعد أن التحق محمد الصغير بمعهد الحقوق والعلوم السياسية، للحصول على شهادة الليسانس سنة 1966.

بعد الحصول على الشهادة الجامعية، يعود محمد الصغير إلى عنابة، كمكلف بمهمة في الولاية، لمدة خمس سنوات كاملة 1966 / 1971. بعد تجربة عنابة، ينتقل باباس للعمل بولاية العاصمة لمدة سنة واحدة فقط، قبل الانتقال إلى كتابة الدولة للرري، التي اشتغل فيها، لمدة ثلاث سنوات 1972 / 1975. هذه الفترة التي استقر فيها باباس عائليا بعد الزواج، من سيدة فرنسية، حاصلة على شهادة الليسانس في اللغة الألمانية، انجبت معه بنتا واحدة وولدا درسا الطب والبيولوجيا في فرنسا، بمساعدة عائلة الأم الفرنسية.

بعد تعيين عبد الرزاق بوحارة واليا للعاصمة، عاد باباس للعمل مرة ثانية، بإدارة الولاية، كمستشار للوالي الجديد، مدة أربع سنوات 1976/1980 كاملة هذه المرة. عبد الرزاق بوحارة الذي تعرف عليه باباس سابقا وربطته علاقة صداقة قوية معه، رغم الانتماء لجيلين مختلفين. صداقة سيكون لها الأثر الأكبر على حياة الرجل المهنية، فبعد مغادرة بوحارة منصبه على رأس ولاية العاصمة، غادر باباس مقر الولاية للانتحاق بالحزب كنائب رئيس قسم مع الوالي السابق، عبد الرزاق بوحارة، الذي التحق بالإدارة المركزية للحزب خلال هذه الفترة، التي عرف فيها دور الحزب انتعاشا ملحوظا، في الحياة السياسية الوطنية. بوحارة الذي سيعرف مساره المهني والسياسي ترقية أكيدة بعد تعيينه وزيرا للصحة في 1979.

هذا التعيين، سهل لمحمد صغير باباس الحصول على منصب مدير عام لصندوق الضمان الاجتماعي لمدة سنة، 1981/1982. بعد تعيين السيدة زهور ونيسي، كاتبة دولة للشؤون الاجتماعية في 1982، والتي كان قد تعرف عليها هي الأخرى، خلال عمله في الإدارة المركزية للحزب، يتم تعيين الرجل أمينا عاما لكتابة الدولة لمدة سنتين 1982/1984. وهو نفس المنصب الذي يستمر فيه لمدة سنتين أخريين، بعد إنشاء وزارة الحماية الاجتماعية التي نصب على رأسها، محمد نابي 1984/1986.

في سنة 1986 أدمجت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وهو ما جعل باباس محمد الصغير يغادر منصب الأمانة العامة للاستفادة من عطلة خاصة لمدة سنة واحدة فقط، قبل الالتحاق هذه المرة، بمجموعات العمل التي كونها مولود حمروش في رئاسة الجمهورية، للتفكير في الإصلاحات في ميدان إصلاح مؤسسات وهياكل الضمان الاجتماعي كغيره من المؤسسات الأخرى «مولود حمروش الذي اختار التضامن مع غازي حيدوسي، الذي لم تكن علاقاته بي حسنة... كان يملك عقلية «وليد حومة» يريد السيطرة على

الجميع... ربما كانت هناك مشاكل نفسية أخرى لا أدري، المهم أنني لم أرتح كثيرا للعمل مع حمروش ومجموعته». حمروش الذي رفض ترشح باباس للانتخابات التشريعية في أول تجربة تعددية في صيف 1991 بعد ذلك بحجة «تجاوزه الأربعين سنة».

بعد هذه التجربة عين باباس رئيسا لصندوق المساهمة لقطاع الخدمات لمدة سنة واحدة، قبل العودة إلى العطلة الخاصة، لمدة سنتين هذه المرة.

«في صيف 1991 التقيت صدفة بسيد أحمد غزالي في نادي الصنوبر، أثناء فترة تحضير لقائه بالأحزاب... طلب مني الرجل الاتصال به في مكتبه، ليقتراح علي منصب مندوب للإصلاحات الاقتصادية لدى رئيس الحكومة. وهو المنصب الذي بقيت فيه لغاية استقالة الحكومة في جويلية 1992... غزالي ظن، ربما انه يمكن أن يستغل سوء علاقاتي مع حمروش التي سمع بها... العامل الجهوي مهم كذلك في تعييني، غزالي يوازن حكومته نوعا ما، و التي كانت متهمه بسيطرة أبناء الجهة الغربية عليها».

«غزالي الذي كان يملك تصورا لعمل الحكومة مبنياً على مبدأ deux collègues. هناك مجموعة بلقايد وبعض المقربين من الوزراء في الدرجة الأولى، ليأتي ما تبقى من الوزراء الآخرين بعد ذلك».

بعد استقالة حكومة غزالي، يعين باباس وزيرا للصحة والسكان من قبل رئيس الحكومة الجديد، عبد السلام بلعيد الذي «فكرت كثيرا وعدة مرات في الاستقالة من حكومته أثناء هذه التجربة. فرئيس الحكومة، كان لا يتصل بوزرائه ولا يستقبلهم ولا يخبرهم بأي شيء. فهو أسوأ رئيس حكومة عرفته طول تجربتي... خشين في معاملاته... لا يثق في أحد، يهين مساعديه أمام الملاء، بكل سهولة... من حسن الحظ أن الحكومة أقيلت بسرعة».

لكن باباس يستمر في منصبه مع رئيس الحكومة الجديد رضا مالك، الذي كانت العلاقات معه أحسن، وفي نفس المنصب، لغاية إقالة الحكومة في مارس

1994. استمرارية سياسية ستتأكد مرة أخرى بعد تعيين الرجل على رأس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في 2005، بعد استقالة رئيسه محمد الصالح منتوري في السنة الثانية من عهدة الرئيس بوتفليقة الثانية. الرئيس بوتفليقة الذي عمل معه باباس محمد الصغير و قبل هذا التعيين، مستشارا بالرئاسة.

بايو لخضر

كاتب دولة للحرف والصناعات التقليدية 1989

وزير منتدب للمؤسسات الصغرى والمتوسطة 1991/1992

عرف عن بايو لخضر أنه كان أقدم أمين عام لوزارة عندما عين كاتب دولة للحرف والصناعات التقليدية، لمدة تسعة أشهر، جانفي/سبتمبر 1989، ضمن طاقم حكومة قاصدي مرباح، التي اشتهرت بالترقية التي قام بها، عقيد المخابرات السابق، للكثير من الأمناء العاميين للوزارات، نحو منصب الوزير. فقد بقي الرجل أميناً عاماً لمدة سبع سنوات كاملة 1981/1988.

بايو لخضر الذي عين لمدة قصيرة بعد ذلك وزيرا للصناعات الصغرى والمتوسطة، ضمن طاقم حكومة غزالي 1991/1992 يعتبر من الوزراء ذوي الأصول العمالية والشعبية الفقيرة وابن جهة (قصر البخاري بولاية المدية)، التي لم يعرف عنها دور كبير في إنتاج النخبة، بمختلف أنواعها. فقد كان الأب بايو، عاملاً يدويا في الميناء والسكك الحديدية، في حين كان الجدان عاملين زراعيين.

بالفعل فبايو لخضر من مواليد قصر البخاري ولاية المدية -1942، لأب بدأ حياته المهنية في ميناء العاصمة كـ ”حمال“، قبل أن يرقى إلى حارس قطار brigadier gare. أب كان لا يحسن إلا بعض المبادئ القرآنية البسيطة

التي تسمح له بالصلاة اليومية. هذه الأصول العمالية الفقيرة لعائلة لخضر بايو، تتأكد أكثر إذا عرفنا أن الجدين -من الأم والأب -كانا عاملين زراعيين، من دون ملكية زراعية، مهما كان حجمها، في منطقة التيطري الزراعية التي استقبلت الرأسمالية الزراعية والمعمرين الفرنسيين في البدايات الأولى للاحتلال والمعروفة بملكياتها الزراعية، الواسعة.

المرحلتان الابتدائية والمتوسطة من الدراسة أنهما الطفل لخضر في قريته (قصر البخاري)، قبل أن ينتقل إلى ثانوية بن عكنون franco-musulman بالعاصمة (عمارة رشيد)، ليحصل على بكالوريا علوم، في سنة الاستقلال بالذات 1962. معهد الاقتصاد كان وجهة الطالب لخضر بايو، الذي حصل على شهادة الليسانس، بعد أربع سنوات دراسة، لكن وقبل إتمامها كلها، تمكن طالب الاقتصاد من الحصول على منصب عمل بمؤسسة سونلغاز (الكهرباء والغاز)، العمومية، كمكلف بالدراسات الاقتصادية. وهي عادة كانت منتشرة بقوة في جزائر الستينيات والسبعينيات، فالحاجة الكبيرة للإطارات كانت تفرض على الكثير من المؤسسات، توظيف الطلبة، قبل تخرجهم.

كان تسلق لخضر بايو لمواقع المسؤوليات داخل مؤسسة سونلغاز المشهورة باستقرارها سريعا، فلم يمه الرجل الأربع سنوات من النشاط المهني، حتى وصل إلى منصب الأمين العام للمؤسسة 1969، ليتخصص بعد ذلك في احتلال مسؤوليات المديريات المالية -مدير للمالية في 1970 ومدير للمالية ومراقبة التسيير 1979، ليكون هذا آخر منصب للرجل داخل مؤسسة سونلغاز، التي كانت على رأس المؤسسات العمومية الكبرى -مع سوناطراك -في إنتاج الوزراء والكثير من المسؤولين السياسيين الكبار.

بعد تجربة التسيير الصناعي، ينتقل بايو لخضر إلى الأمانة العامة لوزارة الصناعة، لمدة سبع سنوات كاملة 1981/1988، اشتغل فيها مع الكثير من الوزراء الذين مروا على وزارة الصناعة، خلال هذه الفترة من حكم الرئيس

الشاذلي بن جديد . تجربة صناديق المساهمة التي انطلقت في 1988 في إطار الإصلاحات الاقتصادية، سمحت للرجل بمغادرة الأمانة العامة لوزارة الصناعة لاحتلال منصب رئيس صندوق مواد البناء، لمدة سنة تقريبا 1988 / 1989 .

بعد بضعة أشهر من تعيين قاصدي مرباح على رأس الحكومة، فكر الرجل في لخضر بايو ككاتب دولة للصناعات التقليدية والحرف -جانفي 1989 . فقد تعرف عليه عندما مر على وزارة الصناعة، حيث كان لخضر بايو أمينا عاما 1982 « مرباح كان يريدني معه أمينا عاما لوزارة الزراعة، بعد أن تحول إلى هناك، لكنني رفضت لعدة أسباب... منها أنني كنت لا أريد أن احسب على جماعة مرباح، خاصة وأن مجموعة حمروش بدأت في إلصاق هذه التهمة بي... كما كنت غير مستعد للعمل، حسب وتيرة قاصدي مرباح، فالرجل يشتغل 12 ساعة يوميا... قاصدي مرباح رفضت له عدة عروض وأنا عضو بحكومته لتطوير العلاقات معه خارج العمل، فقد طلب مني أكثر من مرة مثلاً، أن أزوره في منزله، لكنني اعتذرت له » .

التجربة الوزارية الثانية للخضر بايو كانت بالصدفة، فقد كانت فترة نهاية مرحلة العطلة الخاصة من المنصب الوزاري الأول، هي نفس الفترة التي اتصل رئيس الحكومة الجديد سيد أحمد غزالي بلخضر بايو، لكي يقترح عليه منصب وزير منتدب للصناعات الصغيرة والمتوسطة -جويلية 1991 / 1992 « رئيس الحكومة الجديد الذي كان قد تعرف عليه عندما كان وزيرا للطاقة » .

بعد تجربة الحكومة مع غزالي، يستفيد لخضر بايو من العطلة الخاصة للمرة الثانية 1992 / 1994 قبل أن يطلب التقاعد و لم يتجاوز الخمسين من العمر إلا قليلا، كالكثير من الإطارات المسيرة خلال هذه الفترة. لخضر بايو متزوج من جامعية من ولاية باتنة منذ 1970، تشتغل مسؤولة عن التكوين بمؤسسة عمومية، أنجبت منه ثلاث بنات تخصصت الكبيرتان منهن بالطب، بعد أن درست إحداهن بالجزائر والأخرى بتونس .

باقي بوعلام

وزير الشؤون الدينية 1979 / 1980

وزير العدل 1980 / 1986

وزير الشؤون الدينية 1988 / 1989

ست سنوات كاملة قضاها بوعلام باقي على رأس وزارة العدل 1980 / 1986 خلال فترة حرجة من تاريخ الجزائر السياسي . فقد قاد الرجل، من خلال هذا الموقع، عملية التحول نحو مواقف أكثر محافظة وتقليدية، كان من رموزها سن قانون الأسرة 1984 . فمن يكون هذا الرجل الذي وصل إلى أعلى مناصب السيادة التنفيذية والسياسية كوزير للعدل وعضو بالمكتب السياسي؟ وما هو تكوينه العلمي والفكري، وأهم محطات مساره السياسي؟

بوعلام باقي مسجل على أنه من مواليد 1922 بالبيض، رغم أن الأب الحلاق، تعود أصوله في حقيقة الأمر، إلى الشلالة «من عائلة السماحية التي كان جدها المعروف هو محمد بن سليمان بوسماحة، المكنى بسيدي الشيخ . استشهد الجد من الأب خلال ثورة بوعمامة»، في حين عرف عن الجد من الأم، أنه كان قاضيا بالبيض .

انتقل الابن الثاني، بوعلام، بعد الانتهاء من المرحلة الابتدائية من التعليم في البيض، إلى تلمسان لمزاولة تعليمه الثانوي . أما تعليمه العالي، فقد تابعه

بالجزائر العاصمة، بمعهد الدراسات العليا الإسلامية الذي تخرج منه سنة 1943. خلال هذه الفترة، التي بدأت فيها اهتماماته السياسية الوطنية « فقد كان حزب الشعب قوي الحضور في تلمسان، وحتى بالعاصمة بين طلبة المعهد ».

هذا الاهتمام نقله الطالب باقي معه إلى البيض، بعد تأسيس فرع لحزب الشعب في المدينة -ديسمبر 1945 « قام محمد يوسف بتنصيبه هو وفرع للكشافة الإسلامية... حزب الشعب، كان ذا حضور... . عكس جمعية العلماء التي كانت لا تهتم إلا بالجانب الروحي ».

رغم كل أشكال التزوير ومصادرة الحريات التي ميزت انتخابات 1948، نجح بوعلام باقي في الفوز، بمقعد نائب بالمجلس الجزائري، ممثلاً للجنوب الغربي، عن حركة الانتصار، لمدة قصيرة... فقد أُلقت السلطات الفرنسية القبض على النائب داخل المجلس، و الحكم عليه بسنتين سجنًا وعشر سنوات نفيًا، كما تم فصل الرجل من عمله كمعلم مرسم.

رغم القرب الفكري من جمعية العلماء المسلمين، إلا أن بوعلام باقي كان قد فضل الانضمام للحركة الوطنية الاستقلالية-حزب الشعب -حركة الانتصار - . موقف لم يمنعه من قبول عرض جمعية العلماء المسلمين الجزائريين للتدريس بمدارسها في كل من غليزان 1950 / 1953 وسطيف 1953 / 1956 .

في نهاية 1956، يعود الرجل إلى البيض بطلب من عبان رمضان شخصياً « الذي كان متخوفاً جداً من عمل المصاليين في المنطقة » . لكن بعد مدة قصيرة، ونظراً لوعكة صحية، غادر الجزائر نحو المغرب للعلاج إلى لغاية الاستقلال أثناء هذه الفترة، استمر الرجل في العمل السياسي كمسؤول ضمن اتحادية المغرب لجهة التحرير.

بعد الاستقلال مباشرة، عاد بوعلام باقي لعمله التربوي الأصلي، فاحتل مواقع عدة كمفتش للتعليم الابتدائي، ومفتش عام إلى غاية 1977، تاريخ

انتخابه كنائب عن مدينة وهران، التي استقر بها بعد الاستقلال . موازاة مع ذلك احتل الرجل عدة مواقع سياسية داخل هياكل جبهة التحرير على المستوى المحلي، كنائب محافظ بالمدينة .

لم يكتف بوعلام باقي بالنيابة داخل المجلس الشعبي الوطني، فقد احتل موقع مقرر اللجنة المالية للمجلس، مما سمح له بالتعرف على الكثير من أعضاء الهيئة التنفيذية .

لم يمه بوعلام باقي عهدته النيابية، حتى عين وزيراً للشؤون الدينية في أول حكومة للرئيس الشاذلي بن جديد (1979)، الذي كان قد تعرف عليه في أكثر من مناسبة بمدينة وهران . فقد كان الشاذلي رئيساً لجمعية بناء مسجد عبد الحميد بن باديس، منذ النصف الأول من السبعينيات . وهو ما جعله يحتفظ بصورة إيجابية عنه « العقيد الشاذلي قائد الناحية العسكرية الثانية، كان يطلب مني عندما كنت مسؤولاً عن الشؤون الدينية بوهران، أئمة للتدريس والوعظ للجيش بمناسبة رمضان، خاصة... كان رجلاً مستقيماً أخلاقياً ومتديناً» . علماً بأن علاقات بوعلام باقي مع السلطات العسكرية والسياسية المحلية والوطنية لم تكن دينية ووعظية فقط، فقد عين بوعلام باقي ومنذ 1968 / 1975 رئيساً لمحكمة الجرائم الاقتصادية .

سنة واحدة قضاها باقي على رأس وزارة الشؤون الدينية، لينتقل إلى وزارة العدل التي سيبقى فيها مدة ست سنوات 1980 / 1986، أي طول فترة حكومات عبد الغني والجزء الأول من حكم عبد الحميد الإبراهيمي . وهي المرحلة التي عرفت إصدار قانون الأسرة الذي حاربته منذ تاريخ صدوره، الكثير من الجمعيات النسوية . عودة ثانية سجلها الرجل إلى وزارة الشؤون الدينية لمدة ثلاث سنوات أخرى، مع آخر حكومة للإبراهيمي وحتى حكومة قاصدي مرباح، بعد الإعلان عن التعددية . خلال هذه الفترة وصل الرجل كذلك إلى قمة الهرم الحزبي، كعضو للمكتب السياسي واللجنة المركزية لغاية سنة 1993،

تاريخ اعتزاله العمل السياسي الرسمي .

بوعلام باقي متزوج منذ 1947 من سيدة يملك قرابة عائلية بعيدة بها، أنجبت منه أربعة ذكور و بنتا واحدة، تشتغل كمراقبة عامة بقطاع التعليم . القطاع الذي استهوى أحد الاخوة كمهنة كذلك -مدير متوسطة - . في حين تخرج كبير الأخوة من جامعة باب الزوار، التي يدرس بها البيولوجيا قبل انتقاله كرئيس لجامعة سطيف؛ المدينة التي ولد بها عندما كان الاب مدرسا في مدارس جمعية العلماء . في حين فضل الأخوان الآخرون الطب كتخصص ومهنة لاحقا .

بحبوح نور الدين

وزير الفلاحة والصيد البحري 1994/1997

« لم نكن وزراء أقوياء... بل العكس الدولة هي التي كانت ضعيفة خلال هذه الفترة من حياة البلاد، لدرجة أفكر معها بأنه لولا هذه الأحداث التي عرفتھا الجزائر والنظام السياسي، منذ بداية التسعينيات، وكانت الأمور عادية، لما وصلت أنا ابن الشعب، رغم مساري التعليمي والمهني، إلى موقع الوزارة والنيابة ». فكرة يرددها نور الدين بحبوح أكثر من مرة، وهو يتحدث عن تجربته السياسية، داخل الحكومة كوزير للفلاحة والصيد البحري، ونائب ورئيس كتلة التجمع الوطني الديمقراطي ونائب رئيس المجلس الشعبي الوطني .

نور الدين بحبوح من مواليد راس الواد بولاية برج بوعرييج 1949 لأب كان يمتھن تجارة التمور ومنتجات زراعية أخرى بين منطقة الزاب /بسكرة القريبة، والهضاب العليا، كعادة الكثير من سكان هذه الجهة من شمال منطقة الحضنة الحدودية بين ولايتي سطيف وباتنة. الأب بحبوح الذي لم يرث من أبيه الأمي الفلاح الصغير، إلا قطعة أرض صغيرة لا تكفي، بكل تأكيد، لإعالة عائلته الكبيرة المكونة من تسع بنات وبنين، تمكن ثلاثة منهم من متابعة دراسات جامعية كمهندسين، بمن فيهن البنات اللاتي حصلت إحداھن على شهادة الليسانس... في الوقت الذي كانت فيه الأم، بنت الفلاح الصغير أمية، مثل الجد .

انطلق الابن نور الدين في دراسته الابتدائية براس الواد، قبل الانتقال إلى مدينة سطيف القريبة، للحصول من ثانوية القيرواني، على شهادة البكالوريا رياضيات، خلال السنة الدراسية 1968 / 1969 « ظروف العائلة المادية هي التي جعلتني اعمل أثناء الدراسة كـ maître d'internat وحتى معلم، بالتكميلي لمدة سنة » .

يسافر الطالب نور الدين بعد الانتهاء من الدراسة الثانوية بسطيف إلى موسكو، بعد أن حصل على منحة من وزارة الري للدراسة في الاتحاد السوفييتي لمدة سبع سنوات كاملة 1970 / 1977 « خلال فترة الدراسة بموسكو نشطت في إطار اتحاد الطلبة، في حين كنت أنشط ضمن صفوف شبيبة جبهة التحرير، عندما كنت في راس الواد وسطيف » .

تخصص الطالب نور الدين بحبوح بموسكو، في بناء وتسيير المنشآت الكبرى كالسدود، هو الذي جعل عودته إلى وزارة الري للعمل في المديرية العامة للمنشآت الكبرى أكثر من منطقية، بعد سنتين قضاهما في مشروع السد الأخضر، خلال فترة تأدية الخدمة الوطنية. القطاع الذي سيستمر في العمل به والانتقال فيه، من رئيس مكتب 1980، إلى مكلف بالدراسات، إلى رئيس مشروع، للوصول إلى موقع مدير عام للوكالة الوطنية للسدود 1992 / 1995، دون الانقطاع عن التدريس في الجامعة ومدارس أخرى تابعة لقطاع الري .

سمحت هذه التجربة الطويلة، في قطاع الري والموارد المائية لبحبوح، من دون شك بالتعرف على الكثير من المسؤولين الذين تعاقبوا على تسيير القطاع مدة العشرين سنة التي قضاهما داخله، بعدة مواقع مهنية « مقدار سفي كان من بين هؤلاء المسؤولين الذين بقيت معهم في علاقة قوية، لذا لم أفاجأ عندما طلبني إلى مكتبه، بعد تكليفه من قبل الرئيس ليامين زروال، بتشكيل الحكومة / ابريل 1994... حضر نفسك لتأخذ مكانك ضمن الحكومة كوزير للفلاحة ». المنصب الذي استمر فيه بحبوح بعد استقالة حكومة مقدار سفي، وتعيين أحمد أويحي 1995 / 1997 لغاية الإعلان عن نتائج الانتخابات

التشريعية، التي فاز بها التجمع الوطني الديمقراطي، وترشح فيها الرجل على رأس قائمة ولايته، برج بوعريرج.

« لم تضف تجربة العمل الحكومي لي شيئا نوعيا جديدا، بالمقارنة مع التسيير الذي قمت به طول حياتي المهنية، رغم الفترة الصعبة التي تمت فيها، وانطلاق تجربة الائتلاف الحكومي مع حماس التي عين احد قياديينها كاتب دولة للصيد البحري، لدى وزير الفلاحة التي كنت على رأسها (أبو جرة سلطاني). ظروف العمل كانت صعبة جدا، جراء الوضع المالي للبلد، وحتى الموقف الدولي غير المتفهم... وصلت لدرجة أن بعض وزراء الفلاحة العرب، كانوا يتجنبون مصافحة الوفد الجزائري، في أكثر من لقاء دولي ».

« كنت أحلم دائما بتجربة برلمانية، بعد تجربة التسيير السياسي والإداري. وهو ما قمت به في أكثر من موقع كرئيس كتلة التجمع الوطني الديمقراطي 156- نائب - 1997/1999 وكنائب لرئيس المجلس الشعبي الوطني لاحقا 1999... الحزب الذي لم أبرز كثيرا في مرحلة تكوينه، رغم دورنا الكبير في وجوده، باعتبارنا وزراء في الحكومة... خلال هذه الفترة ».

تحت قبة البرلمان قمت بعدة معارك « فقد فرضت مبدأ الانتخابات داخل كتلة التجمع الوطني الديمقراطي للوصول إلى كل مواقع المسؤولية... أخرجنا كل الأحزاب بهذه التجربة، حتى التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية... فقد كنت املك تصورا للعمل السياسي، لا علاقة له بما حصل بعد ذلك في التجمع، وحتى قبله، باعتبار الحزب ابن الإدارة قبل كل شيء... كنت مع بعض النواب ضد عمليات التزوير التي قامت بها الإدارة لصالح حزبنا، وضد عملية تشكيل القوائم الانتخابية بمناسبة الانتخابات المحلية... لذا امتنعنا عن التصويت ولم نعارض، عند طلب تكوين لجنة التحقيق في نتائج الانتخابات، بل كنا ننوي التصويت بالموافقة، لولا ضغوط قيادة الحزب علينا ».

« معركة أخرى قدها للمطالبة بمساءلة الحكومة التي كان يرأسها الأمين العام

للحزب أحمد أويحي، لكن ما لم يغفر لي هو رفضي تركية ترشح بوتفليقة للرئاسة في 1999... كنت ضد أن يتحول الحزب إلى لجنة مساندة.. فقامت بتأييد المرشح الحر مقداد سيفي. مادام الحزب لم يكن له مرشح رسمي، مما جعلني أستقيل من التجمع الوطني الديمقراطي مباشرة بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية... علما بأن كتلة التجمع بالمجلس، بالتحالف مع الأحزاب الأخرى، عملوا كل جهدهم لإقالاتي من نيابة المجلس الشعبي الوطني، رغم أنني انتخبت من قبل الجلسة العامة للمجلس وليس كتلة حزب التجمع.. كانت هذه من أول الخروقات الخطيرة لقانون المجلس... لازل الرجل يتذكر كيف أنه... رغم الضغوط التي قامت بها عدة جهات، أعلن المرشح سيفي -الذي كنت مسؤول حملته الانتخابية- مع المرشحين الآخرين، عن انسحابه من الانتخابات الرئاسية ليلة إجرائها... حمداني رئيس الحكومة، بقي مع سيفي أكثر من ثلاث ساعات لثنيه عن الانسحاب... التزوير بدأ قبل البدء في إجراء الانتخابات. وهو ما سمعنا به من مصادر شخصية داخل هياكل الإدارة المختلفة... لا تنس أن المرشحين كان فيهم رئيس الحكومة السابق، والزعيم السياسي صاحب الصلات والعلاقات».

هذه المواقف المستقلة، بل المعارضة، هي التي تفسر وجود نور الدين بحبوح ضمن طاقم المرشح علي بن فليس سنة 2004 بمناسبة الاستحقاق الانتخابي الرئاسي «رغم الاتصالات التي قامت بها شخصيات قريبة من الرئيس بوتفليقة، لثنيه عن موقفه هذا... لم امش في مشاريع تكوين حزب جديد، لأنني مقتنع بأن الإدارة سترفض اعتماد حزب مستقل. وهو ما حاولت أن اقنع به بعض أعضاء المجموعة المستقلة من التجمع».

يعمل حاليا بحبوح نور الدين كخبير دولي في ميدان الري والسدود. وهو متزوج من سيدة عاصمية تشتغل كإساتذة في ميدان الزراعة، ارتبط بها منذ سنة 1985 لتنجب منه ثلاث بنات تدرس اثنتان منهن الطب والاقتصاد، في حين لازالت الأخت الصغرى في المرحلة الثانوية.

برارحي عبد الحق

وزير التعليم العالي والبحث العلمي 1984/1979

وزير التعليم العالي 1987/1984

وزير الشباب والرياضة 1988/1987

محاولات الانفتاح التي قام بها حزب جبهة التحرير على المجتمع، بعد تعيين محمد الصالح يحياوي على رأس هيئته القيادية، هي التي سمحت لبعض الوجوه بالانضمام، للهيكل الحزبية الجديدة، التي برزت مع هذه المبادرة «الإصلاحية» التي انطلق فيها الرئيس هواري بومدين قبل وفاته بقليل سنة 1978. ضمن هذا المسعى يمكن فهم وصول عبد الحق برارحي إلى منصب نيابة رئيس اللجنة الاقتصادية للحزب سنة 1978. الموقع الذي مهد لأستاذ الطب طريق الوصول إلى المؤتمر الرابع للحزب (1979)، الذي احتل فيه منصب نائب مقرر المؤتمر، وبالتالي عضوية اللجنة المركزية التي سمحت لعميد جامعة قسنطينة السابق، من الوصول إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في أول حكومة يعلن عنها الرئيس الجديد، الشاذلي بن جديد في مارس 1979.

ولد عبد الحق برارحي في عين البيضاء سنة 1940 لأب إمام، متخرج من الزيتونة، و ينتمي في أصوله إلى عرش «الصياغ» الذي ينتشر بين ولايتي أم

البواقي وخنشلة. في حين أن زاوية العائلة (سيدي مبارك بن سعيد)، تعود إلى منطقة خنقة سيدي ناجي، شمالي ولاية بسكرة.

عكس الأب الإمام، فإن الجد من الأب القريب من جمعية العلماء، كان يحترف التجارة. في حين كان الجد من الأم الذي ينتمي إلى نفس العرش حرفيا -خياطة البرانيس- بتونس. فالعائلة تمثل تلك الفئات الوسطى الجزائرية، بنت المدن الداخلية الصغرى، بكل خصائصها الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية. أنهى الشاب الشاوي كل دراسته الابتدائية بمدينة خنشلة، قبل الانتقال إلى قسنطينة للقيام بدراسته الثانوية لغاية الحصول على البكالوريا في 1960. يتزوج عبد الحق برارحي أثناء فترة الدراسة، ليعاود الزواج مرة ثانية سنة 1987. زيجتان أنجب منهما الرجل بنتين وخمسة أولاد، تمكن الكبار منهم من القيام بدراسات جامعية في الطب البيطري والصيدلة والطب، على نفس منوال المسار التعليمي للأب...

ينطلق برارحي، بعد دراسات طبية في جامعة الجزائر، تكللت بالحصول على شهادة الدكتوراه في الطب العام سنة 1966، في دراسته المتخصصة، في علم الأنسجة histologie، التي قام بتدريسها، كمادة علمية، بعد تعيينه كمعيد ابتداء من سنة 1967. يحصل برارحي على الأستاذية في الطب سنة 1974، بعد نجاحه في المسابقة والحصول على منصب مكلف بالدروس في سنة 1969.

يفضل عبد الحق برارحي تطبيقا لنصيحة زميله عبد الحميد ابركان، وزير التعليم العالي والصحة فيما بعد، أن تكون قسنطينة وجامعتها الجديدة هي مكان انطلاقته المهنية التي دشنها بمنصب على رأس مديرية معهد العلوم البيولوجية بالجامعة، بين سنتي 1971 / 1972، قبل الانتقال إلى رئاسة جامعة قسنطينة نفسها بين 1972 / 1977. المنصب الذي سيكون آخر محطة له في مدينة الصخور قسنطينة، قبل الانتقال إلى العاصمة وبداية المشوار السياسي.

كانت وجهة أستاذ الطب عبد الحق برارحي في الجزائر العاصمة، مقر حزب جبهة التحرير الوطني، الذي احتل فيه عدة مناصب، بدعم من مسؤوله الجديد محمد الصالح يحياوي «الذي قد يكون أعجب بالعمل الذي أنجزته في قسنطينة». فبعد مرور سريع على عضوية لجنة الثقافة والتربية (1978)، ينتقل أستاذ الطب، الذي تحول إلى العمل الدائم، داخل هياكل جبهة التحرير القيادية، إلى نيابة اللجنة الاقتصادية، التي سمحت له بحضور المؤتمر الرابع لجبهة التحرير واحتلال منصب نيابة مقرر المؤتمر، خلال هذه المرحلة الانتقالية الحساسة. الحضور الذي استغله الأستاذ برارحي للوصول إلى عضوية اللجنة المركزية للحزب «عند الاستماع إلى نشرة أخبار الثامنة بالتلفزيون وسماع اسمي كعضو اللجنة المركزية... دخلت بسرعة إلى غرفتي وبكيت وحدي، كنت متأثراً جداً وخائفاً من ألا أكون في مستوى المسؤولية».

عكس ما هو شائع في الحياة السياسية الجزائرية، فإن الموقع الحزبي الجديد هو الذي مهد لأستاذ الطب الطريق، نحو عضوية الحكومة. وهو ما حصل فعلاً. فقد عين عضو اللجنة المركزية الجديد، عبد الحق برارحي، وزيرا للتعليم العالي والبحث العلمي في مارس 1979 في أول حكومة للرئيس الشاذلي ووزيره الأول أحمد بن أحمد عبد الغني. الموقع الذي سيستمر فيه الرجل مدة ثماني سنوات ولغاية 1987، تاريخ إبعاده من القطاع الذي مكث فيه مدة طويلة جعلته، زيادة على الصداقات، يكسب الكثير من العداوات التي اتهمته بالتسيير الديماغوجي للقطاع.

وزارة الشبيبة والرياضة كانت وجهته الأخيرة ضمن حكومة إبراهيمي، التي استقالت بعد أحداث أكتوبر 1988. الأحداث التي حاول أثنائها المتظاهرون حرق مقر الوزارة، القريب من الأحياء الشعبية، في العاصمة بساحة أول ماي.

توجه برارحي كالكثير من وزراء مرحلة الشاذلي، نحو العمل الدبلوماسي، كسفير لدى مجموعة كبيرة من دول الشرق الأقصى (إندونيسيا -ماليزيا -الفيليبين -سنغافورة-أستراليا وزيلندا الجديدة) بين سنتي 1989 و 1992 . عاد عبد الحق برارحي، بعد اختفاء قصير، للعمل السياسي من خلال « لجنة المواطنين للدفاع عن الجمهورية «CCDR»، مع مجموعة من الوجوه السياسية كالعقيد صالح بوبنيدر والرائد عز الدين في عز الأزمة الجزائرية، ليعينه بعد ذلك الرئيس زروال، أصيل منطقة خنشلة، كما تقول بعض الروايات، في مجلس الأمة (1997). وهو المنصب الذي سيستقيل منه بعد مجيء الرئيس بوتفليقة، مع مجموعة من أعضاء المجلس، بمن فيهم أصدقاؤه أعضاء لجنة الدفاع عن الجمهورية احتجاجا على السياسات المتبعة في الكثير من الميادين، ومنها تسيير مجلس الأمة، من قبل رئيسه، بشير بومعزة .

بسايح بوعلام

وزر الإعلام والثقافة 1980 / 1984

وزير البريد والمواصلات 1984 / 1986

وزير الثقافة والسياحة 1986 / 1988

وزير الخارجية 1988 / 1989

استمرارية كبيرة ميزت بقاء ابن البيض بوعلام بسايح داخل دواليب السلطة، ليست غريبة في نهاية الأمر على قدماء « المالق » (MALG وزارة التسليح والاتصال)، التي كان يقودها أثناء الثورة العقيد، بوصوف عبد الحفيظ-سي مبروك-، لتكون بعد الاستقلال نواة السلطة الفعلية في الجزائر.

بوعلام بسايح المولود سنة 1930، بالبيض، من عائلة غنية، امتهنت تربية المواشي، كالأغلبية الساحقة من أبناء الهضاب العليا، شبه الصحراوية التي تعتمد في اقتصادياتها على هذا النشاط الاقتصادي، حتى وان زادت عليه، بعض النشاطات الزراعية الأخرى. رغم أمية الأب بسايح، فقد كان من أعيان المنطقة، المؤيدين للفكر الإصلاحي في هذه الجهة الغربية البعيدة، المستعصية على الفكر البادي سي. وهو ما عبر عنه الأب بسايح من خلال وجوده على رأس المستقبلين، لعبد الحميد بن باديس، في زيارته للبيض في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي. زيارة قام بها الشيخ الإصلاحي لعدة مناطق من التراب

الوطني، بمناسبة الاحتجاجات التي ولدتها الاحتفالات المئوية لاحتلال الجزائر التي قام بها المعمرون، وتمهيدا لإعلان تأسيس الجمعية نفسها .

بعد الانتهاء من المرحلة الابتدائية في البيض، انتقل الطفل بوعلام إلى تلمسان لمتابعة دراسته الثانوية، التي لم ينهها إلا في الجزائر العاصمة سنة 1949، بالحصول على شهادة البكالوريا. نظام التعليم داخل ثانويات franco musulman، كان من ميزاته، تخريج طلبة متحكمين في اللغتين العربية والفرنسية. وهو حال الطالب بوعلام بسايح، الذي تمكن من التسجيل في كلية الآداب بجامعة الجزائر، ابتداء من السنة الدراسية 1950 / 1951 .

بعد الانتهاء من الدراسة الجامعية، يعود بوعلام بسايح إلى مسقط رأسه، البيض، للتدريس في إحدى تكميليات المدينة « فقد أصر الأب الذي انجب 14 مولودا على عادة ميسوري هذه المنطقة، أن يخلف بوعلام الأخ الأكبر المعلم المتوفى، في مهنته التربوية التي تضفي عليها هذه الأوساط البدوية الشعبية، مكانة مقدسة شبه دينية » .

كان لابد من انتظار سنة 1957، ليلتحق بسايح بالثورة في الولاية الخامسة، حيث تعرف على قائدها السابق، عبد الحفيظ بوصوف، سنة بعد ذلك، والذي انتقل للعمل معه إلى المشرق العربي. لكن قبل الالتحاق بالثورة، كان بوعلام بسايح قد قرر الزواج من إحدى بنات مزونة- نفس مسقط رأس زوجة الرئيس الشاذلي بن جديد الثانية، الذي سيعمر معه طويلا في الكثير من المناصب الوزارية -، كان أبوها يشتغل معلماً مثله، لينجب منها ولدين، تمكننا رغم ترحال العائلة، بسبب مهنة الأب الدبلوماسية من النجاح في تخصصات علمية دقيقة (الهندسة المعمارية والطب البيطري) .

اللقاء مع الرجل الأول في المخابرات الجزائرية، أثناء الثورة، عبد الحفيظ بوصوف(سي مبروك)، سيكون محددًا، في تفسير المسار المهني لبوعلام بسايح، الذي اشرف لبعض الوقت على مدرسة لتكوين الضباط في الناظور

بالمغرب 1960، ليتحول إلى الحدود التونسية كمسؤول في وزارة التسليح والمخابرات «المالق» في نهاية نفس السنة. الرائد بوعلام بسايح قام في الثلاث سنوات الأخيرة من الثورة، بمهمة غاية في الحساسية، فقد كلف من قبل مسؤوليه في المخابرات، بالسهر على أمانة جلسات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، مما سمح له بالتواجد في قلب الصراعات السياسية التي عرفتھا الثورة الجزائرية، خلال السنوات الأخيرة من عمرھا، وليكون من شهودھا الأساسيين.

كان العمل بديوان الرئيس بن بلة، أول مهمة رسمية يقوم بها بوعلام بسايح، بعد الاستقلال. ليطلب منه الرئيس بعد ذلك، الإشراف على خلق هيئة للترجمة في المجلس الوطني برتبة والٍ شرفي. لم يستمر بسايح طويلا في منصبه، ليعين سفيرا للجزائر في بروكسيل العاصمة البلجيكية والاتحاد الأوروبي فيما بعد، مدة طويلة 1963 / 1970، تأكيدا لما يمكن ملاحظته حول استراتيجية قدماء «المالق»، في التوجه نحو العمل الدبلوماسي في الخارج. فقد اقترح عليه بن بلة وزارة الإعلام في أول حكومة، بعد الاستقلال مباشرة، لكن بومدين قال له عندما فاتحه في الموضوع « اذهب إلى بروكسيل، لا تسمع كلامه فأنت أفيد هناك ». بعد بروكسيل يتوجه الرجل صوب القاهرة، للقيام بنفس المهام -سفير - لمدة قصيرة هذه المرة (سنة 1970 فقط)، قبل أن يطلب منه الدخول للعاصمة، لتولي منصب الأمانة العامة في وزارة الخارجية 1971 / 1974. المنصب الذي غادره بعد سوء تفاهم مع الوزير القوي و عضو مجلس الثورة، عبد العزيز بوتفليقة. فرصة استغلها الرجل في التسجيل بالجامعة، للحصول على دكتوراه في الآداب بجامعة ليون الفرنسية 1975، بدراسة حول شخصية الشاعر محمد بلخير، قام بنشرها فيما بعد. فالرجل عرف عنه ولعه بالتاريخ الثقافي للجزائر الذي خصص له أكثر من كتاب ودراسة بما فيها سيناريو فيلم حول، الشيخ بوعمامة، ابن منطقته.

سوء تفاهم مع وزير الخارجية القوي، استمر لمدة أربع سنوات كاملة، ليعود «الملقاش» بسايح إلى الديبلوماسية من جديد، كسفير للجزائر، لدى دولة الكويت لمدة سنتين 1978/1980. وهو آخر منصب احتله بسايح في نظام بومدين الذي توفي في نهاية نفس السنة التي عينه فيها.

حظ بسايح كان أوفر مع خليفة بومدين، الرئيس الشاذلي بن جديد، بحيث لم يغادر منصب الوزارة طول العشرية التي سماها البعض بالسوداء 1980/1989. فقد عين بوعلام بسايح وزيرا للإعلام والثقافة 1980/1984 في أول تعديل، يدخله الرئيس بن جديد على أول حكومة له. ليتحول بعد ذلك إلى وزارة البريد والمواصلات، لمدة سنتين 1984/1986، فعودة إلى الثقافة والسياحة من جديد 1986/1988 وأخيرا الخارجية في أول حكومة، بعد أحداث أكتوبر، مع حكومة زميله القديم، قاصدي مرباح 1988/1989. قاصدي مرباح الذي كان قد اقترحه بوعلام بسايح، ذات يوم من صيف 1962، لتحمل مسؤولية المخابرات، التي كان يفكر الرئيس بومدين، على العكس، منحها للسي اليامين (الاسم الحربي، لبوعلام بسايح).

الرجل و بعد فترة ابتعاد عن الواجهة 1989/1997، عاد من جديد، إلى الساحة السياسية الرسمية، فعين في مجلس الأمة، ضمن قائمة الرئيس زروال، لينتخب رئيسا للجنة العلاقات الخارجية في المجلس، قبل أن يغادر قصر زيغوت يوسف -مقر المجلس - في اتجاه الرباط العاصمة المغربية التي عينه فيها وزير خارجيته القديم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة - 2001 - سفيراً للجزائر لدى الملك الشاب محمد السادس. وهو في عمر يناهز 71 سنة. تقدم في السن لم يمنع بوعلام بسايح من العودة ثانية لترأس المجلس الدستوري 2006، بعد المشاركة في المؤتمر الثامن التقويمي لجهة التحرير، كمتحدث رسمي.

بكة عبد النور

وزير البريد والمواصلات 1982/1980

وزير الشباب والرياضة 1984/1982

كانت الكثير من العائلات الجزائرية المرتبطة مهنيا بالإدارة الفرنسية، دون أن تكون بالضرورة من العائلات الغنية، تقوم بتوجيه أبنائها نحو المهن العسكرية، ضمانا لمسارات أبنائها المهنية، حتى وهم صغار، وقبل الانتهاء من المراحل التعليمية الابتدائية. كان هذا حال عبد النور بكة المولود في 1935 بالمسيلة، والذي التحق بمدرسة مليانة العسكرية في سنة 1948، وهو في سن الثالثة عشرة من عمره فقط.

عائلة بكة التي تعود في أصولها من جهة الأب إلى قرية «ايمولا»، بالقرب من «صدوق» بالقبائل الصغرى بولاية بجاية. في حين كانت الأم من منطقة القبائل الكبرى. الأب المتخرج من مدرسة قسنطينة franco-musulman، اشتغل فيما بعد كخوجة - مترجم في العدالة، بعد حصوله على شهادة من هذه المدرسة العليا التي كانت تقوم بتكوين عدة متخصصين في المهن القضائية، كالمترجمين والقضاة، كان من ميزاتهم الأساسية، التمكن من اللغتين العربية والفرنسية.

هذه المهنة لم تكن جديدة على عائلة بكة، التي تمثل أحسن تمثيل الفئات الوسطى الموظفة في الحالة الاستعمارية الجزائرية. فقد كان الجد من الأب هو الآخر، أمينا عاما لبلدية مزدوجة التسيير commune mixte، في حين كان الجد من الأم إماما / عادل في المسيلة.

غادرت الأم مع العائلة الصغيرة المكونة من ولدين وبنت المسيلة، بعد وفاة الأب المبكرة نحو العلمة بولاية سطيف، التي كان يسكن فيها الجد من الأم والأخوال «الذين كانوا ينشطون في الكشافة الإسلامية وحزب الاتحاد الديمقراطي، لعباس فرحات، الذي كان أول من اتصل به الملازم أول بكة عبد النور، عند هروبه من الجيش الفرنسي في 1958 للالتحاق بجيش التحرير».

زعيم الاتحاد الديمقراطي فرحات عباس، الذي شجعه عندما التقى به في سويسرا وهو متوجه نحو تونس للالتحاق بجيش التحرير قائلا «وضعية الجزائري كعامل في مخازن جيش التحرير أحسن من ضابط في الجيش الفرنسي».

مدينة العلمة التي أنهى فيها الطفل عبد النور دراسته الابتدائية قبل التوجه نحو مليانة للالتحاق بمدرستها العسكرية. وهي الدراسة التي سيواصلها في مدرسة القليعة العسكرية بالقرب من العاصمة بين 1948 / 1953. بعد المرحلة الجزائرية من التعليم العسكري، يغادر الشاب بكة الجزائر، نحو مدرسة St Mixon العسكرية التي سيقضي فيها سنة واحدة للتخرج كضابط صف، قبل العودة إلى القليعة للتكوين كضابط لمدة سنتين 1954 / 1956. ليعاود الاتصال مرة أخرى بمدرسته العسكرية الفرنسية St Mixon التي تعرف عنها قبل، كضابط صف للتخرج منها هذه المرة كضابط-ملازم أول - في سنة 1956.

سنة 1957 كلها والنصف الأول من سنة 1958 قضاهما الملازم أول بكة عبد النور في فرنسا، ضمن قوات الجيش الفرنسي، قبل الالتحاق بجيش التحرير في صيف 1958 بالقاعدة الشرقية، على الحدود التونسية، حيث تعرف فيها على الكثير من القيادات العسكرية والسياسية كصوفي وبن سالم. علما بأن

العدالة العسكرية الفرنسية، قد حكمت على بكرة، بعشرين سنة سجنًا، عقاباً له عن فراره من الجيش، كغيره من الفارين من الجيش الفرنسي .

لم يخل الاستقبال الذي لقيه الضباط الفارون من الجيش الفرنسي، من بعض الحساسيات والمشاكل، فقد سمع الملازم أول بكرة الجنود، وهم يتحدثون أكثر من مرة «سمعوا بالاستقلال قريب جاءوا الآن... رغم هذا، فإن الأمور قد تحسنت مع الوقت، من خلال.. الاتصال اليومي المباشر»، يقول الرجل .

يتعرض ضابط جيش التحرير بكرة عبد النور إلى حادث جسدي خطير في سنة 1959، يشله عن النشاط، لبعض الوقت، قبل الالتحاق بعد ذلك بالجهة الجنوبية من المنطقة الحدودية الشرقية لغاية 1962. بعد الاستقلال وكأغلبية القيادات العسكرية الجزائرية، استفاد النقيب بكرة من دورة تدريبية عسكرية في موسكو -مدرسة قيادة الأركان. ليعين في 1965 مسؤولاً عن الدفاع الجوي بين 1965/1970. تكوين عسكري آخر في باريس هذه المرة يستفيد منه الضابط بكرة عبد النور. لتكون المسؤوليات على رأس مديرية الرياضة بوزارة الدفاع الوطني أطول فترة من حياته المهنية استقراراً 1970/1980 والأكثر التصاقاً بسمعة الرجل ومساره المهني .

كان أول منصب سياسي يحتله هذا العسكري المنضبط، وزارة البريد والمواصلات في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد «أظن أن مصطفى بلوصيف أو ربما مرباح، هما اللذان كلما الشاذلي لتعييني في هذا المنصب.. رغم أن البعض أعلمني أن الرئيس بومدين نفسه كان يفكر في جديا كوزير للشباب والرياضة بين 1975/1977. فقد اتصل بي حمروش من الرئاسة... كنا في رمضان وكنت نائماً، بعد الخروج من العمل... دخلت على الشاذلي في الرئاسة، قال لي إنني عينتك في البريد.. ثم ناداني بعد ذلك مرة ثانية، وأنا في مكتبي بوزارة البريد، ليقول لي إنني عينتك على رأس قطاع الشباب والرياضة فقبلت... ليخبرني بعد مدة،... إنني عينتك سفيراً في رومانيا..

فوافقت كل مرة دون نقاش... أنا عسكري لا اعتقد أن لي حقاً في الرفض أو المناقشة».

بعد تجربة البريد والمواصلات، انتقل بكة إلى وزارة الشباب والرياضة، التي يعرف عنها كقطاع تفاصيل أكثر، فقد كان مديراً مركزياً للرياضة بوزارة الدفاع، لأكثر من عقد، كما كان مسؤول تنظيم ألعاب البحر الأبيض المتوسط، وحتى رئيساً للفيدرالية الجزائرية لكرة القدم. فالرجل لا زال يتمتع برشاقة واضحة حتى بعد التقاعد، تؤكد الممارسة الرياضية الواسعة التي قام بها « فقد تعلمت ومارست في المدرسة العسكرية الفرنسية، الكثير من الرياضات، كالتنس والكرة الطائرة وكرة اليد وحتى تسلق الجبال... Alpinisme » يتوجه بكة بعد تجربة السفارة في بوخارست بين 1984 / 1986 إلى هولندا كسفير لمدة سنتين آخرين ليتقاعد نهائياً في سنة 1989.

بكة متزوج من ابنة عمته المعلمة التي لم تشتغل خارج المنزل إلا مدة قصيرة 1963، والتي أنجبت معه ثلاث بنات وذكورين انهوا دراساتهم الجامعية كلهم في تخصصات مختلفة، كالاقتصاد والترجمة وعلم النفس، باستثناء الابن الصغير الذي فشل في الحصول على البكالوريا و الدخول للجامعة ليتم توظيفه كسكرتير في وزارة الخارجية.

بكة الذي عاد للدراسة الجامعية بعد الاستقلال كالكثير من المسؤولين السياسيين والعسكريين، تمكن من الحصول على شهادة الليسانس في العلوم السياسية 1974. الرجل يحسن زيادة على الفرنسية، الإنجليزية والروسية والقليل من العربية. علماً ان العائلة لا تتكلم الأمازيغية في المنزل، رغم الأصول القبائلية القديمة للعائلة.

بكلي عبد الوهاب

وزير السياحة 1992 / 1993

كانت لجنة التحقيق البرلمانية فيما سمي بقضية 26 مليار سنة 1990 التي فجرها رئيس الوزراء الأسبق عبد الحميد براهيم، من اللجان البرلمانية القليلة في عمر التجربة البرلمانية الجزائرية، التي أنهت أعمالها وقدمت تقريرها للنواب، خلال هذه الفترة المضطربة من حياة الجزائر ومؤسساتها السياسية.

عبد الوهاب بكلي كان الرئيس المنتخب لهذه اللجنة البرلمانية. تجربة لجان التحقيق التي سيعود إليها الرجل، بعد أكثر من عشر سنوات، من خلال عضوية لجنة أستاذ القانون محند يسعد الرئاسة، حول أحداث منطقة القبائل في سنة 2001. فمن يكون هذا الرجل؟ وما هو المسار الذي أهله للقيام بهذه الأدوار والمهام في هذه الظروف السياسية الحساسة من تاريخ الجزائر؟

عبد الوهاب بكلي من مواليد « بريان » بولاية غرداية سنة 1940. في حين أن أصول عائلة بكلي الإباضية تعود إلى « العطف » بنفس الولاية. فقد استقر الأب، المعلم، خريج البعثة العلمية الإباضية بتونس، في بريان القريبة، بعد أن تأكد له « أن مهنة التجارة التي اشتهر بها أبناء المذهب الإباضي، لا تصلح له كثيرا، رغم عديد المحاولات غير الموفقة ». الأب بكلي الذي تقلد مسؤوليات نيابة قائد البعثة العلمية الإباضية بتونس مع الشيخ أبو اليقظان « كان زميلا للرئيس

التونسي بورقيبة والكثير من الوجوه السياسية التونسية، في حزب الدستور القديم». هذه الاهتمامات الإصلاحية، هي التي تفسر وجود الأب بكلي، بين خمسة إباضيين من أبناء بني ميزاب، حضروا تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931، لتستمر بعد ذلك مساهمته في عمل الجمعية بالكتابة والترجمة، باللغتين العربية والفرنسية في مجلات و جرائد الجمعية.

عكس الأب، فان الجدين بكلي، كانا تاجرين ناجحين، كما هي العادة لدى أبناء المذهب، في الكثير من المدن الجزائرية، خاصة بالنسبة للجد من الأب الذي تأثر وضعه المالي بالعاصمة سلبا، جراء الأزمة المالية الدولية في 1929. في حين عرف عن الجد من الأم، الأمي، عكس الجد من الأب، على غرار الكثير من أبناء العطف، العمل في الجزارة وتجارة اللحوم التي اشتهروا بها. الأب المعلم بكلي، الذي سيرتبط مع ابنة جزار بيريان، لينجب منها ثلاثة أبناء ولدين وبنت واحدة، زيادة على أربعة أبناء آخرين، مع زوجته الأولى.

تحصل الطفل عبد الوهاب، بعد دراسة ابتدائية عادية بمسقط رأسه بمدرسة «الفتح» الحرة للتربية والتعليم و بالرستمية، على الشهادة الابتدائية، في أول سنة اندلاع ثورة التحرير 1954. التعليم التقليدي الذي كان يقوم به التلميذ بالموازاة مع المدرسة الفرنسية، ليقرر الأب إرسال ابنه نحو تونس لمواصلة بدراسته هناك في ثانوية «كارنو» المشهورة، حيث سيحصل على شهادة البكالوريا علوم تجريبية سنة 1961. وهي نفس السنة التي يحصل فيها الطالب الشاب على منحة من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، للدراسة في احد معاهد ميلانو الإيطالية. توقفت الرحلة الإيطالية بالنسبة للطالب الإباضي في سنتها الأولى، ليعود إلى الجزائر، للتدريس كمعلم بمدرسة الرستمية الحرة لمدة سنة فقط. وهي نفس المدرسة التي تخرج فيها، فترة كانت مواتية للشباب الإباضي للزواج في هذه السن المبكرة، على عادة أهل المنطقة.

انضم الطالب عبد الوهاب بكلي أثناء الدراسة الثانوية بتونس، إلى الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وجبهة التحرير، ليتعرف على عبد السلام بلعيد الذي سيلتحق بحكومته في 1992 كوزير للسياحة. عبد السلام بلعيد الذي كان، قد طلب قبل ذلك من الطالب عبد الوهاب بكلي الالتحاق به بمصالح الهيئة التنفيذية الانتقالية بـRocher Noir – بيومرداس حاليا، التي نظمت عملية انتقال السلطة بين فرنسا والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية « فضلت الدخول إلى بريان للعمل بالتدريس مؤقتا، والزواج، بدل العمل مع بلعيد، كمترجم ومساعد له، كما كنت افعل في تونس... دون أن يمنعني ذلك من المشاركة في لجان تأطير الاستفتاء حول الاستقلال في صيف 1962 ».

فضل بكلي، بعد سنة قضاها في التدريس، الالتحاق بالجامعة الجزائرية والمدرسة العليا للتجارة تحديدا، بعد النجاح في مسابقة الدخول، حيث زاول دراسته للحصول على شهادة عليا، في التجارة والمالية مع شهادة تخصص في التوزيع والتجارة الداخلية والخارجية لغاية سنة 1966... تخصص لم يكن بعيدا عن ميول وتقاليد أبناء منطقة ميزاب التجارية، المشهورين بها.

انتقل بكلي، رغم هذا التخصص، نحو مؤسسة سونلغاز التي عمل فيها كإطار بمصلحة مركزية لغاية 1975، للتوجه بعد ذاك، نحو الإدارة المحلية، كرئيس دائرة في عدة مناطق من التراب الجزائري، بدءا من جانت بأقصى الجنوب الجزائري مرورا بقسنطينة، جيجل وبجيج والعلمة وبوفاريك بالشمال للعودة إلى الهضاب العليا بدائرة بوعلام بالبليض « عندما تيقنت أن، مسيرتي المهنية قد توقفت، بعد اثنتي عشرة سنة، دون الترقية إلى منصب وال أو حتى أمين عام ولاية، فضلت مغادرة القطاع سنة 1987... رغم التجربة الجيدة التي تحصلت عليها من خلال عملي في هذا القطاع الحساس الذي يحتك فيه الإنسان، بكل المجالات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية، ناهيك عن معرفة الناس وخصائص كل منطقة من التراب الوطني ».

كانت وجهة الرجل بعد هذه التجربة، المجلس الوطني الشعبي كنائب، بعد انتخابه كممثل لدائرة غرداية 1987 / 1991، ليحتل مسؤوليات مقرر لجنة الفلاحة والري وينتخب كرئيس لجنة التحقيق البرلمانية في قضية ما سمي بـ 26 مليار، التي فجرها رئيس الحكومة الأسبق، عبد الحميد براهيم، في مارس 1990، قبيل أول انتخابات محلية تعددية.

« تحصلت على أثني عشرة صوتا من المجموع الكلي لأعضاء اللجنة الخمسة عشر الذين يكونون لجنة التحقيق .. عمل اللجنة الذي دام ستة أشهر، قمت بتحريره بالعربية، ليترجم فيما بعد إلى الفرنسية، ترجمة غير دقيقة، أثارت لنا الكثير من المشاكل ... هذه اللجنة التي كانت من أوائل اللجان البرلمانية، مع أخرى كان على رأسها محمد مغلاوي، حققت فيما سمي بقضية الغرفة التجارية. رغم قلة الوقت وضعف تأهيل بعض أعضائها وصعوبة التحقيق نفسه في العقود التجارية الصناعية والمالية التي أمضتها المؤسسات الجزائرية، خلال مدة عشرين سنة، قدمنا تقريرنا المكون من 47 صفحة إلى رئيس المجلس الوطني الشعبي، السيد عبد العزيز بلخادم —بعد استقالة رئيسها الأول رابح بيطاط — الذي وزعه على النواب لمناقشته».

عبد الحميد براهيم، الذي جاء اتهمه أثناء محاضرة ألقاها على طلبة معهد الاقتصاد بالخروبة، عندما صرح أن المسؤولين الجزائريين قد قبضوا ما يساوي 20% عن مجموع العقود التي أمضتها الجزائر خلال العشرين سنة الماضية. عمولات ورشاوى قدرها براهيم نفسه بـ 26 مليار دولار أمريكي. وهو ما يفوق المديونية الخارجية للجزائر في تلك الفترة. اتهامات كانت قد أثارت الشارع الجزائري واستغلها التيار الإسلامي الجذري، في الزيادة من حظوظه في الانتخابات المحلية التي كانت على الأبواب.

عين بكلي عبد الوهاب في جويلية 1992 على رأس وزارة السياحة، ضمن طاقم حكومة عبد السلام بلعيد « عبد السلام اتصل بصديق مشترك ليطلب

مني المجيء إلى مكتبه .. بعد كلام عن الأوضاع العامة الصعبة في تلك الفترة، طلب مني البقاء في العاصمة .. لأمر مهم .. بعد أيام قليلة استمعت في التلفزيون إلى اسمي ضمن قائمة الحكومة الجديدة ... فعلا كانت فترة صعبة، لكن الواجب والثقة التي وضعها في رجل اعرفه منذ مدة مثل بلعيد، لم تترك لي أي مجال للتفكير .. عبد السلام بلعيد الذي كان رئيس حكومة فعلي بصلاحيات كاملة .. كان متشددا في علاقاته مع الكل، لكنه كان يغطي وزراءه من الناحية السياسية ويضمن لهم الحماية » .

لم يعد الرجل إلى العمل الرسمي إلا في سنة 1996 كمستشار ضمن طاقم عبد السلام حباشي في وساطة الجمهورية، لغاية حل المؤسسة، من قبل الرئيس الجديد عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999 . هذه التجربة المهنية السياسية، زيادة على الوسطية والاعتدال المميزة لأبناء المنطقة، هي التي تكون قد أقنعت محند يسعد، رئيس لجنة التحقيق في أحداث منطقة القبائل التي كونها الرئيس بوتفليقة، الاستعانة بخدمات بكلي عبد الوهاب وتعيينه عضوا بلجنة التحقيق، في هذه الفترة المضطربة، من تاريخ منطقة القبائل والجزائر . اللجنة التي اشتغلت لمدة ستة أشهر وقدمت تقريرها إلى الرئيس بوتفليقة في ديسمبر 2001 .

زيادة على هذه السيرة المهنية، السياسية، فإن بكلي عبد الوهاب عضو في أكثر من جمعية وطنية كمؤسسات الأمير عبد القادر ومفدي زكريا وعبد الحميد بن باديس، له عديد المساهمات الصحفية، حول مواضيع اهتماماته السياسية والثقافية، نشرت له في الكثير من الجرائد الوطنية . السيد بكلي متزوج وأب لأربعة بنات، متزوجات كلهن، بعد الحصول على تعليم ثانوي . وولدين اثنين تخصصا في الهندسة و الطب البيطري .

بلخير العربي

وزير الداخلية 1991 / 1992

المهم في مسيرة العربي بلخير السياسية، وبكل تأكيد، ليس المنصب الوزاري الذي احتله في بداية التسعينيات من القرن الماضي، كوزير للداخلية، فالرجل لم يستمر على رأس الوزارة، إلا عشرة أشهر، رغم أهمية هذه المرحلة وخصوصياتها، في التاريخ السياسي للجزائر المستقلة، وما ميزها من أحداث، كاستقالة الرئيس الشاذلي، و إلغاء نتائج الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية وتنصيب المجلس الأعلى للدولة... الخ.

ولد العربي بلخير سنة 1938 بقرية « تخمارت »، بالقرب من فرندة ولاية تيارت، بالغرب الجزائري. كان الطفل العربي، الذكر الرابع، ضمن تسعة إخوة وأخوات، أنجبهم الأب القايد وشيخ زاوية بلحشر الذي ينتمي لعائلة غنية، كان فيها الجد قايدا كذلك، يقول عنها الابن العربي « أنها خسرت الكثير من أملاكها و ثروتها أثناء ثورة التحرير لمواقفها الوطنية ».

غادر الطفل العربي، بعد الانتهاء من مرحلة الدراسة الابتدائية، المنزل العائلي وعمره عشر سنوات لإتمام دراسته في معسكر و بلعباس بعد ذلك « لم أعد إلى... أحضان العائلة حتى الآن ». كما يقول. هذه الرحلة التي أوصلته إلى فاس المغربية حيث درس لمدة سنتين لتعلم اللغة العربية تحديدا، فالأب

القايد وشيخ الزاوية « كان يتخرج من كلام الناس، عندما يذكرونه، كيف أن ابنه العربي لا يحسن اللغة العربية ».

كان الشاب العربي يدرس في ثانوية سيدي بلعباس، أثناء الإضراب الذي دعت إليه جبهة التحرير (1956). الثانوية التي « نشط فيها هذا الإضراب ». ليلتحق مباشرة بالخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي وليس جيش التحرير، الذي كان قد التحق به أحد اخوته قبله. كان لابد من انتظار سنة 1958 ليلتحق العربي بلخير، بجيش التحرير في تونس، ليتولى مسؤولية قائد فيلق في المنطقة الحدودية الجنوبية، التابعة للولاية الثانية، ليتعرف هناك مباشرة على الكثير من قيادات جيش التحرير، كصالح سوفي والسعيد عميد وعبد الغني وعز الدين زراري-الرائد عز الدين وغيرهم.

دخل الملازم العربي بلخير إلى الجزائر العاصمة مباشرة، بعد الاستقلال، كقائد فيلق، ليترقى إلى نقيب قائد وحدة، قبل توجهه إلى قسنطينة، مكان عمله الجديد. موسكو كانت هي وجهته بعد هذه التجربة في قسنطينة، للاستفادة من دورة تدريبية طول سنة 1964. لكن قبل السفر إلى موسكو، انتقل العربي بلخير إلى العاصمة، ضمن قوات الدرك الوطني Groupement Régional d'Alger لمدة قصيرة.

توجه الضابط العربي بلخير إلى وزارة الدفاع، بعد الانتهاء من هذه الدورة في موسكو، حيث احتل منصب مدير مركزي للمشاة وهو المنصب الذي استمر فترة طويلة نسبيا بين 1965 إلى 1970.

يعود العربي بلخير للجزائر بعد دورة موسكو، لكي يستقر عائليا بالزواج من إحدى بنات سيدي بلعباس وإنجاب ثلاث بنات وذكورين، اكتفى الكبار منهم بدراسات متوسطة كتقنيين ساميين في المجال الصحي. أبناء يقول عنهم الأب « أنهم كانوا وعكس أبناء بعض المسؤولين السياسيين،

متحفظين جدا، فلم يسمع بهم أحد ولم يشتك منهم مخلوق¹. بعد موسكو، كانت وجهة العربي بلخير هذه المرة باريس حيث أقام لمدة سنة داخل قاعات مدرسة قيادة الأركان لمتابعة تربص آخر، بعد التعرف على المدرسة السوفيتية، كالكثير من الضباط الجزائريين. الجنوب الجزائري سيكون وجهة الرجل المهنية الأخرى، لاحتلال موقع قيادة الأركان للناحية العسكرية الرابعة التي سيبقى فيها عامين كاملين (1971 / 1973)، للانتقال بعد ذلك إلى وهران لاحتلال نفس الموقع، في الناحية العسكرية الثانية في السنة 1974- التي كانت كافية لتعميق علاقاته الشخصية مع قائد الناحية العسكرية وعضو مجلس الثورة الشاذلي بن جديد، الذي كان قد تعرف عليه في السنوات الأخيرة من الثورة على الحدود الجزائرية التونسية، مثل الكثير من القيادات العسكرية الأخرى، بما فيها بومدين حتى ولو كان ذلك « من بعيد »، كما يقول الرجل.

الشاذلي الذي يقول عنه الرجل انه كان يتمتع بـ « ذكاء الفلاحين، عيبه الأساسي التدخلات الكثيرة لزوجته وعائلتها... فقد كنا نخاف ما سميناه في الرئاسة بقرارات عطلة نهاية الأسبوع les décisions du week-end التي تتخذ في اللقاءات العائلية بالمنزل ونعلم بها يوم السبت صباحا، فأكون أنا أول من يعرف بها ».

كانت المدرسة العسكرية المتعددة التقنيات ببرج البحري، هذه المرة هي الوجهة التي توجه نحوها العربي بلخير للبقاء على رأس إدارتها مدة أكثر من خمس سنوات كاملة 1975 / 1980، و كانت كافية للتقرب من الرئاسة التي عرفت تغييرا كبيرا، من خلال تريع قائده القديم على عرشها، الرئيس الشاذلي بن جديد. بعض الشائعات شبه المؤكدة، تقول أن الاجتماعات الرسمية التي تقرر فيها تعيين الشاذلي بن جديد للرئاسة، بدل الأسماء المقترحة الأخرى، تكون قد اتخذت في هذه المدرسة العسكرية ببرج البحري، التي

1 - توفي بعد اللقاء احد أبناء العربي بلخير في ظروف مأساوية.

كانت الشواطئ القريبة منها هي الجهة الرسمية المفضلة، لسكن الكثير من المسؤولين وقضاء عطلاتهم، قبل الانتقال إلى الجهة الغربية، من العاصمة. كان أول منصب هام، احتله العقيد العربي بلخير، بعد هذه التحولات السياسية على هرم السلطة، أمين عام المجلس الأعلى للأمن ابتداء من 1980 لغاية 1982، تاريخ انتقاله نهائيا إلى الرئاسة، كأمين عام لمدة أربع سنوات 1982/1986. لم يغادر العربي بلخير الرئاسة منذ وصل الرئيس بن جديد إليها الذي يقول عن تسييره السياسي وعلاقاته بالمؤسسات الأخرى أنه كان « يستشير الكثير من المؤسسات الأمنية والحزب - أعضاء المكتب السياسي خاصة - ليقرر في نهاية المطاف هو... هذا ما أعطى الانطباع الخاطئ بأنه رجل ضعيف ». بعد 1986 يحتل سي العربي كما يناديه كل معارفه، موقع مدير ديوان الرئيس لغاية 1989 وهو المنصب الذي كان يحتله مولود حمروش رئيس الحكومة الجديد الذي تميزت العلاقات معه دائما بالكثير من البرودة، بل والعداء في الكثير من الأحيان.

كانت الأمانة العامة للرئاسة آخر منصب لبلخير داخل الرئاسة أثناء فترة الرئيس بن جديد، و التي بقي على رأسها حتى 1991، ليعين بعد ذلك لمدة قصيرة كوزير للداخلية في أحد التعديلات التي أدخلت على حكومة غزالي، بعد إبعاد عبد اللطيف رحال من الداخلية خلال هذه الفترة الصعبة. اللواء العربي بلخير تقاعد رسميا في سنة 1992 وهو لا زال في عمر 54 سنة.

العربي بلخير الذي ظن الجميع انه قد انتهى سياسيا بعد أزمة بداية التسعينيات، عاد مع بعض الوجوه كطائر العنقاء من جديد ودخل الرئاسة من أوسع أبوابها مع الرئيس بوتفليقة سنة 2001 كرئيس ديوان، بعد أقل من عشرية اختفى فيها عن الساحة الرسمية، ليبقى مع ذلك من أكثر الشخصيات تأثيرا وحضورا في كواليس السلطة. وهو ما تأكد من خلال العودة التي قام بها مع الرئيس بوتفليقة. عودة استمرت رغم كل ما قيل بعد تعيين الرجل سفيرا

الوزير الجزائري، أصول و مسارات

للجزائر بالعاصمة المغربية نهاية سنة 2005 لغاية وفاته يوم 28 جانفي 2010 عن
عمر يناهز 72 سنة .

بلعيد عبد السلام

وزير الصناعة والطاقة 1965 / 1977

وزير الصناعات الخفيفة 1977 / 1979

رئيس حكومة 1992

عائلة عبد السلام بلعيد تعود في أصولها إلى ولاية تيزي وزو، دائرة عين الحمام، وبالضبط إلى دوار إغيل بوعماس / بني بودرار، وليس إلى عين الكبيرة بولاية سطيف، التي ولد فيها الطفل بلعيد سنة 1928، لأب كان في الأصل، تاجرًا متجولًا، استقر في عين الكبيرة، بعد شرائه أراضي فلاحية واسعة، جعلته يخرج من دائرة الفقر نهائيا وهو ما عبر عنه بكثرة الزواج، من بنات جهته الأصلية، كعادة الكثير من أبناء منطقة القبائل، الذين حافظوا من خلال علاقة الزواج ببنات الجهة تحديدا، على نوع من الارتباط مع الأصول الجغرافية والثقافية.

هاجرت أسرة عبد السلام، من موطنها الأصلي في جرجرة، بعد فشل المقاومة الشعبية لسنة 1871، التي خسرت فيها العائلة كل أراضيها. بلعيد الطفل بكر عائلة الأب عبد السلام المكونة من ستة أبناء قضى شبابه متنقلا، كما كان حال الأب، لكن هذه المرة للدراسة، وليس للعمل، فتنقل بين سطيف، قسنطينة، سكيكدة والعاصمة، قبل الانتقال إلى فرنسا للتسجيل في كلية الطب. 1950 / 1951، بعد حصوله على شهادة البكالوريا، ليتوقف

في السنة الأولى من دراسته، بسبب الاهتمامات السياسية الطاغية عليه خلال هذه المرحلة الحساسة، من تاريخ الجزائر.

لم يكن عمر الطالب عبد السلام بلعيد يتجاوز الخمس وعشرين سنة، عندما التحق باللجنة المركزية لحزب الشعب، حركة الانتصار، كتجسيد لذلك الانفتاح الذي قام به الحزب على الفئات المتعلمة والحركة الطلابية. عبد السلام، الطالب الجامعي، الذي كانت له تجربة سياسية كبيرة داخل الحركة الطلابية، التي انتخب على رأسها سنة 1951. وصول الطالب عبد السلام إلى هذا المنصب السياسي الوطني والحركة الوطنية تعرف أزمة عاصفة، أدت بها في نهاية الأمر إلى الانشقاق الذي وجد المناضل بلعيد نفسه فيه، يصنف في خانة المركزين، رغم حداثة وجوده داخل هذا الهيكل الوطني القيادي.

هذه الأزمة وتداعياتها السياسية، هي التي تفسر المسؤوليات والمهام المتواضعة التي أداها «المركزي» عبد السلام، طول فترة حرب التحرير، فقد عمل مذيعة باللغة الأمازيغية، في إذاعة الثورة بالمغرب، قبل أن يلتحق، بمدرسة تكوين الإطارات، وأخيرا مسؤولا عن الطلبة والتكوين داخل هيكل الحكومة المؤقتة التي عاد إلى الواجهة من خلالها جزئيا، بعض أصدقائه، من قدماء الحركة الوطنية والمركزين على وجه الخصوص.

قبل الاستقلال تم تكليف عبد السلام بملف الاقتصاد والطاقة داخل الهيئة التنفيذية المؤقتة، التي نصت عليها اتفاقية إيفيان في مارس 1962. وهي المهمة التي سمحت لطالب الطب المبتدئ، بتطوير معلوماته حول الاقتصاد والنفط، دون أن تسمح له انشغالاته الكثيرة بتعلم لغة عالم الاقتصاد والمالية – الإنجليزية – التي لا يحسنها، رغم كل المهام المنوطة به والمسؤوليات الكبيرة التي تحملها والعلاقات التي دخل فيها على المستوى الدولي.

استغل عبد السلام، كما ستبينه الأحداث فيما بعد، منصبه الأخيرين اللذين كلف من خلالهما بتسيير ملفي تكوين الطلبة والطاقة استغلالا جيدا، من الناحية السياسية، فقد ربط علاقات صداقة وعمل متينتين مع

هذا الوسط الجامعي، مكنته بعد الاستقلال من العودة بقوة إلى السلطة مع بومدين، كممثل لهذه التكنوقراطية الناشئة. و «أب التصنيع» كما سمي فيما بعد، حيث بدأت ملامح شخصيته وسلطته التكنوقراطية في البروز، مباشرة بعد الاستقلال، من خلال قيادة الوفد الجزائري في المفاوضات الجزائرية الفرنسية حول ملف الطاقة، حتى قبل تعيينه كرئيس مدير عام لسوناطراك. وهو ما سمح له بالعمل مباشرة مع الرئيس بن بلة 1963 / 1964 «الذي كان يتابع عن كثب هذا الملف»، ثم بومدين الذي كان قد تعرف عليه عبد السلام في المغرب سنة 1957، عندما كان لا يزال هذا الأخير رائدا في جيش التحرير، والذي لمح له منذ ذلك الوقت بالعمل على تمكنه من «التقرب من الطلبة وكسبهم لصالحه في مشواره الطويل نحو السلطة».

بعد الانقلاب في 1965، اقترح رئيس مجلس الثورة الجديد، منصب وزير الصناعة والطاقة على عبد السلام، في أول حكومة له، بعد التغيير، على هرم السلطة. وهو المنصب الذي استمر فيه الرجل مدة 12 سنة كاملة، كما جرت العادة، مع وزراء بومدين المقربين الذين مكنهم من قطاعات حساسة ولفترة طويلة. علما أن عبد السلام الذي كان «المركزي» الوحيد الذي قلده بومدين مسؤوليات حكومية. مسؤوليات جعلت البعض منهم ينسى حتى حياته الخاصة، فلم يتزوج عبد السلام بلعيد مثلا إلا في سنة 1968 وعمره أربعون سنة، من كاتبة إدارية في وزارته لتجنب له ولدا واحدا أنهى دراساته العليا في فرنسا بعد «حصوله على معدل عال، مكنه من التفوق في البكالوريا، والحصول على منحة حكومية». كما يقول الأب.

ضربة موجعة وجهت لسلطات عبد السلام، بعد الإعلان عن آخر حكومة لبومدين في 1977، فقد قسمت إمبراطورية الصناعة والطاقة التي سيطر عليها لمدة أزيد من عقد إلى أكثر من وزارة، فاختار، الصناعات الخفيفة التي «كانت في حاجة إلى دعم أكبر، بعد بداية بروز الشروخ الأولى، على التجربة التنموية المعتمدة، على الصناعات الثقيلة والمصنعة».

موت بومدين المفاجئ قلص بسرعة من فرص بقاء عبد السلام بلعيد في السلطة، فلم يظهر اسمه في أول حكومة للرئيس الشاذلي بن جديد . متاعب الرجل تطورت بسرعة، فأبعد عن المكتب السياسي، واللجنة المركزية، لجهة التحرير التي كان يرأس لجنتها الاقتصادية، بل ومثل حتى أمام لجنة التأديب للحزب خلال هذه المرحلة التي تميزت، بملاحقة بعض وجوه التجربة البومدينية المتهمه بأكثر من عيب من قبل النظام الجديد .

كان لا بد من انتظار أحداث أكتوبر 88، ليعود عبد السلام إلى الواجهة، مع مجموعة الثمانية عشر من الشخصيات السياسية والتاريخية المعروفة، التي راسلت رئيس الجمهورية حول الأحداث وبعض تداعياتها كمسألة التعذيب . سنوات الانفتاح والتعددية، سمحت للرجل بالعودة إلى الواجهة الإعلامية على الأقل، والتي استغلها في تصفية الكثير من الحسابات، مع ما سماه بال عشرية السوداء التي ترمز للمرحلة الشاذلية .

سنة 1992 بكل ما حملته من تغييرات واضطراب، كتفجير مطار العاصمة، في أوت من نفس السنة، عاد فيها عبد السلام بلعيد إلى الواجهة مدة قصيرة – جويلية 92، آوت 93 – كرئيس حكومة، بعد اغتيال محمد بوضياف، رئيس المجلس الأعلى للدولة وتعيين عقيد جيش التحرير علي كافي كخليفة له في هذا المنصب . هذه العودة التي حملت معها الكثير من سوء التفاهم بين الرجل والمحيط الوطني السياسي والإعلامي، التعددي الجديد، الذي اخذ منه عبد السلام مواقف عدائية، في الكثير من الأحيان، فاغلق الصحف المستقلة ودخل في صراعات سياسية فكرية، مع الكثير من التيارات، وعلى رأسها من سماهم باللائكيين – الاندماجين . كلها عوامل ساعدت على ذهابه المبكر من الحكومة التي أعاد فيها بعض الوجوه المعروفة من علاقاته السياسية القديمة التي بناها في تجربته الأولى و التي لم تتكرر مرة ثانية بنفس الوهج والطول .

بلعياط عبد الرحمان

وزير التعمير البناء والسكن 1986/1984

وزير التجهيز والتهيئة العمرانية 1997/1998

« لم أكن أنوي البقاء مكتوف الأيدي بعد الاستقلال ومغادرتي جيش التحرير... حتى يتدخل لي العقيد الطاهر زبييري أو غيره من القيادات السياسية أو العسكرية للولاية الأولى، لأترقى واحصل على منصب أو أي ترقية مهنية أخرى.. لذا سجلت في الجامعة وحصلت على عدة شهادات عليا». بالفعل هذا ما فعله بنهم واضح ونجاح، عبد الرحمان بلعياط، بعد انسحابه طوعية، من جيش التحرير في 1962.

ولد عبد الرحمان بلعياط بسطيف سنة 1938، لعائلة تعود في أصولها القديمة إلى نفس منطقة الهضاب العليا. فقد كان الجدان الأميان يزاولان على طريقة أهل المنطقة، التوليف بين الزراعة التقليدية والرعي، دون التمكن دائما من الخروج عن الحالة الاقتصادية المتواضعة التي كان عليها الكثير من الجزائريين. وهو ما جعل الأب بلعياط، يغادر مدينة سطيف، لتعلم صناعة تحضير الحلويات *ouvrier pâtissier* في قسنطينة.

المهنة التي زاولها الأب بلعياط، كعامل يدوي، في الكثير من مدن الشرق الجزائري، مثل سكيكدة، عنابة وسطيف بالطبع. لدرجة أن عبد الرحمان الابن

الذي قضى شبابه بحي « باب بسكرة » بسطيف بين إخوانه وأخواته السبع، كان هو الآخر يقوم ببيع الحلوى، التي يصنعها الأب أثناء زيارته لعائلته، في شبابه خلال العطل الدراسية في المرحلتين الابتدائية والثانوية، باعتباره كبير الإخوة من الذكور . دراسة زواج فيها الطالب عبد الرحمان بين المنظومة التعليمية الفرنسية ومدارس جمعية العلماء التي تحصل منها على شهادة الأهلية .

يقرر الشاب عبد الرحمان في سنة 1956، الالتحاق بالولاية الأولى التي تلتقي حدودها بمدينة سطيف، كما هو الحال بالنسبة للولايتين المجاورتين الثانية والثالثة . قرار اختيار الولاية الأولى الذي قد يفسر بالعلاقة العاطفية التي تربطه بالأوراس، مسقط رأس الأم، التي كان عبد الرحمان بكرها من الذكور « يمكن القول إنني قد فضلت الذهاب عند خوالي، عندما حانت ساعة الجد » . لم يغادر عبد الرحمان بلعياط تراب الولاية الأولى طوال مدة حرب التحرير حتى الاستقلال، رغم الاضطرابات والأهوال التي عرفت هذه الولاية التاريخية .

رفض ضابط جيش التحرير عبد الرحمان بلعياط، بعد الاستقلال البقاء في جيش التحرير واحتراف العمل العسكري، مفضلا التوجه إلى عنابة للاشتغال كمعلم في المرحلة الابتدائية، حتى سنة 1965 . في نفس سنة الاستقلال، يقرر الرجل الزواج، ثم إنجاب ثمانية أبناء وبنات فيما بعد عن قناعة « فأنا املك رأيا مخالفا لرأي الحزب والحكومة... فالجزائر غنية وواسعة لو كان هناك تنظيم وجدية لتحول العامل الديموغرافي إلى عامل قوة، عكس ما يروج له الخطاب الرسمي السائد » . أبناء بلعياط الكبار في السن الذين نجحوا في دراسات علمية دقيقة كالابن البكر الذي تحصل على دكتوراه من بريطانيا في التسيير، مثل الأخ الأصغر الذي اختار الزراعة كتخصص جامعي، في حين فضل الثالث الطب البيطري والرابع الهندسة المعمارية... الخ .

يتوجه عبد الرحمان بلعياط، بعد مغادرة عنابة في سنة 1965، إلى العاصمة للتسجيل في المدرسة الوطنية للإدارة . وهو في السابعة والعشرين

من العمر، للتخرج من هذه المدرسة الجامعية العليا التي سيقوم بالتدريس فيها بعد عدة سنوات، كعادة الكثير من المسؤولين المتعلمين و أصحاب الشهادات الجامعية. شهادة المدرسة الوطنية للإدارة التي سمحت لبلعياط بالتسجيل في دراسات عليا، لما بعد التدرج في العلوم الاجتماعية، لمدة سنتين في جامعة الجزائر، بهدف الحصول على شهادة الدكتوراه التي فضل عنها في نهاية الأمر دبلوم الدراسات المتخصصة D.E.S في القانون العام التي حصل عليها في 1975. وهي الشهادة التي سمحت للرجل بالتسجيل لدى غرفة باتنة للعمل كمحامي، بالإضافة إلى التسجيل في مركز البحوث والدراسات الديموغرافية، الاقتصادية والاجتماعية C.E.R.D.E.S للقيام بدراسات اجتماعية، دون الانقطاع عن دراسته في كلية الحقوق. الطالب -الموظف بلعياط الذي زاول في نفس الفترة و لمدة سنة دراسات في قسم الترجمة، خاصة وانه يملك تجربة منذ الصغر في التعامل مع اللغتين العربية والفرنسية، كنتيجة لاحتكاكه بمدارس جمعية العلماء والمدرسة الفرنسية في نفس الوقت.

مهنيا، التحق بلعياط في سنة 1969، وبعد التخرج بنجاح من المدرسة الوطنية للإدارة بمصالح ولاية العاصمة، للعمل، كمتصرف إداري. ولاية العاصمة التي سيطب لبلعياط فيها المقام، فيحتل منصب رئيس فرع التخطيط بين سنتي 1973/ 1974، قبل الانتقال إلى مديرية التنظيم والإدارة المحلية 1974 / 1977.

ستعرف حياة بلعياط السياسية والمهنية نقلة نوعية أكيدة سنة 1977، فقد ترشح الرجل للانتخابات التشريعية في ولاية سطيف، لينتخب نائبا بالمجلس الوطني الشعبي ومقررا للجنة هياكل التنظيم والعمران بنفس الهيئة، لمدة عهدتين كاملتين. قبل التعيين في الحكومة كوزير للتعمير والبناء والسكن في سنة 1984 / 1986 وعضوية اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير. حكومة عبد الحميد الإبراهيمي الأولى التي غادرها بلعياط في أول تعديل لها في فيفري 1986 « فقد ساءت علاقاتي بالرجل بسرعة، وهو الذي كنت قد تعرفت عليه

أثناء أشغال اللجنة المركزية للحزب». بلعياط الذي لازال يستغرب تعيينه شخصيا في الحكومة والطريقة التي تمت بها، كما يستغرب سرعة إبعاده منها «فقد كنت نقدياً كثيرا في المجلس الشعبي الوطني... يوم التعيين لم أكن هنا بالجزائر، فقد كنت في زيارة لصنعاء باليمن، في إطار اتحاد البرلمانات العربية وجاءني السفير ليقول لي سيدي الوزير... فضحكت، لكنه أكد لي التعيين، فما كان مني إلا المرور على باريس لشراء بدل جديدة، تليق بالمنصب والدخول إلى العاصمة متأخرا لاستلم مهام جديدة. الإبعاد من الحكومة كان غريبا كذلك... فقد سمعت به وأنا أقوم بزيارة تفقدية رسمية لورشة بناء».

عاد اسم بلعياط، للظهور بعد تجربة الحكومة القصيرة والعطلة الرسمية، بعد الإعلان عن التعددية في المجال الحزبي خصوصا. فقد انتخب الرجل عضوا في المكتب السياسي لجهة التحرير سنة 1989، مما سهل عليه فيما بعد المشاركة فيما سمي بـ «الانقلاب العلمي» على قيادة عبد الحميد مهري وتنصيب بوعلام بن حمودة أمينا عاما للحزب.

هذه الفترة التي عرفت نشاطا حزبيا كبيرا للرجل، جعلته يبرز كأحد الوجوه الرئيسية، ضمن اللعبة السياسية داخل جبهة التحرير. بلعياط الذي عاد إلى الحكومة لاحتلال نفس المنصب تقريبا -التجهيز والتهيئة العمرانية - في حكومة أحمد اويحي في جوان 1997، لغاية استقالتها وتعيين اسما عيل حمداني، رئيسا للحكومة في ديسمبر 1998. بعد الخروج من الحكومة اكتفى بلعياط بالنشاط الحزبي، لغاية تعيينه من قبل الرئيس بوتفليقة عضوا في مجلس الشيوخ، ضمن الحصة الرئاسية في 2001. تعيين لم يجعله يؤيد الرئيس بوتفليقة أثناء الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 التي اتخذ بلعياط فيها مواقف مؤيدة للأمين العام للحزب علي بن فليس. وهو ما قد يفسر الإبعاد الذي تعرض له عند التجديد النصفى الذي عرفه مجلس الأمة في 2007 والإقصاء الذي تعرض له خلال الانتخابات التشريعية لنفس السنة لغاية سنة 2010 تاريخ تعيينه من جديد كعضو للمكتب السياسي لجهة التحرير...

بلقايد أبو بكر

كاتب دولة للبناء 1984/ 1986

وزير العمل والتكوين المهني 1986

وزير التعليم العالي 1987/ 1988

وزير الداخلية 1988/ 1989

وزير مكلف بالعلاقات مع البرلمان 1991

وزير الإعلام والثقافة 1992

رغم أهميتها واستمراريتها، فإن المناصب الوزارية التي تقلدها أبو بكر بلقايد، لا تعكس تماما قوة وحضور الرجل السياسي. بلقايد أبو بكر الذي تحول خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، على وجه التحديد، إلى حلقة وصل بين مختلف الأطراف الفاعلة، ليس داخل ما سمي بالمجتمع المدني فقط، بل حتى خارجه، وفي اتجاه الكثير من الأطراف المعارضة و داخل السلطة بمختلف انواعها. نفس الأدوار التي لعبها الرجل حتى قبل الإعلان عن التعددية داخل المعارضة، بعد الاستقلال مباشرة.

أبو بكر بلقايد من مواليد مدينة تلمسان 1934 لأب حرفي وتاجر في ميدان النسيج الذي اشتهرت به المدينة، لا يحسن حسب شهادة الإبن، إلا بعض مبادئ العربية. في حين كان الجد من الأب موالا ومالكا عقاريا، عكس

الجد من الأم ذي الأصول الكرغلية -عائلة عقباني - المرتبط أكثر بحرف ثقافية وعلمية اشتهرت بها العائلة. عائلة بلقايد، التي تنسب اليها الزاوية الهبرية -البلقايدية، المعروفة، بكل منطقة الغرب الجزائري.

الابن البكر، أبو بكر، أنهى كل دراسته الابتدائية والثانوية بتلمسان، قبل التوجه نحو فرنسا للتسجيل، بجامعة الصوريون، بعد أن استطاع الحصول على شهادة البكالوريا، خلال السنة الدراسية 1950 / 1951.. لم يتمكن الطالب أبوبكر من إنهاء تعليمه عكس أختيه الصغيرتين اللتين تخرجتا كأستاذتين بالجامعة. فقد استهوى الشاب، العمل السياسي ضمن صفوف الحركة الوطنية الاستقلالية، حتى قبل ذهابه إلى باريس، للتسجيل لدراسة علم الاجتماع، الذي لم يكمل به المقرر للحصول على شهادة الليسانس. بلقايد الذي كان قد انضم وهو طالب بثانوية تلمسان، إلى شباب حركة الانتصار MTLD.

في سنة 1956 لا يتوقف الطالب بلقايد عن الدراسة فقط، كما فعل الكثير من الطلبة الجزائريين القريبين من التيار الوطني الاستقلالي، بل دخل العمل السري، باعتباره من إطارات اتحادية فرنسا لجهة التحرير. هذه التجربة التي كونت أساس علاقات وصداقات الرجل طوال حياته. فقد اغتيل بلقايد في 28 سبتمبر 1995 بالجزائر العاصمة وهو ذاهب لحضور اجتماع لقدماء أعضاء الاتحادية.

ألقت الشرطة الفرنسية القبض على بلقايد، جراء نشاطاته في اتحادية جبهة التحرير بفرنسا، ليسجن طوال السنتين الأخيرتين من ثورة التحرير 1960 / 1962 « فقد لاحظت مصالح الأمن الفرنسية كيف كان ينشط الرجل، بين صفوف النقابيين الجزائريين داخل الودادية العامة للعمال الجزائريين AGTA، التي كانت الواجهة الرسمية للاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA في فرنسا»، كما كان الرجل، نشيطا، ضمن لجنة الدفاع -مكونة من محامين - عن المساجين السياسيين الجزائريين وعلى رأسهم الزعماء الخمسة.

ككل المساجين وجد أبو بكر بلقايد عند خروجه من الحبس، أن الصراعات بين قيادات ومؤسسات الثورة قد وصلت إلى مرحلة الحسم. فاختار الرجل الوقوف إلى جانب الحكومة المؤقتة ومحمد بوضياف في صراعهما، ضد مجموعة تلمسان وقيادة الأركان، مما أدى به خلال هذه الفترة إلى المشاركة في تأسيس أكثر من حزب للمعارضة «فقد كنت حاضرا في الاجتماع التأسيسي لحزب الثورة الاشتراكية PRS، الذي كونه محمد بوضياف (سبتمبر 1962)، كما حضرت الاجتماع التأسيسي لحزب جبهة القوى الاشتراكية FFS... كنا نبحث عن زعيم فذهبت مع وفد إلى قرية «ماكلة» بمنطقة القبائل الكبرى، لإقناع حسين آيت أحمد، بقبول منصب الأمانة العامة للحزب المعارض الجديد».

المواقف التي اتخذها آيت أحمد من حرب الرمال، بين الجزائر والمغرب، جعلت الرجل يدخل في صراعات ضده. لم تصل هذه الخلافات إلى مداها بسبب إلقاء مصالح الأمن الجزائرية القبض على أبو بكر بلقايد، لمدة أربعة أشهر بين نهاية 1963 وبداية 1964.

بعد الخروج من السجن، تغيرت الكثير من المفاهيم لدى الرجل «فالنضال السياسي تحول إلى بناء الدولة». فكان أن تم الاتصال بالدكتور نقاش، وزير الصحة و الشؤون الاجتماعية والمجاهدين، ابن تلمسان، الذي عينه مكلفاً بمهمة، ثم نائب مدير، مكلفاً بالتكوين المهني.

التكوين المهني، الذي سيتحول إلى مهنة حقيقية عند الرجل، الذي سير مديرية المعهد الوطني للتكوين المهني مدة ست سنوات كاملة 1964/1970، وهي الفترة التي تزوج فيها من سيدة فرنسية (1967)، تشتغل أستاذة للآداب واللغات، أنجبت منه بنتين وولدا واحدا، درسوا كلهم بفرنسا للتخصص في البيولوجيا الإعلام والهندسة.

بعد هذه التجربة، على رأس المعهد الوطني للتكوين المهني، غادر الرجل الجزائر نحو باريس لتأطير عملية عودة المهاجرين الجزائريين المؤهلين، بمن

فيهم العمال، لصالح وزارة الصناعة. وهي المهمة التي دامت ثلاث سنوات 1970 / 1973. استغل بلقايد هذه الفترة للعودة إلى الدراسة الجامعية بالتسجيل بالمدرسة العليا للدراسات الاجتماعية EPHE.

بعد تجربة باريس، يعود الرجل إلى الجزائر للعمل برئاسة الجمهورية، كمدير مكلف بقطاع الثقافة والتربية لمدة أربع سنوات كاملة، خلال فترة حكم الرئيس هواري بومدين 1973 / 1977 «بومدين كان ابن الشعب و إنتاج الثورة.. لم يتأثر إطلاقا بالفكر الاستعماري.. السلطة لديه كانت وسيلة». عند تعيين عبد المجيد أوشيش وزيرا للبناء في آخر حكومة للرئيس بومدين 1977، أخذ صديقه أبو بكر بلقايد معه، أمينا عاما للوزارة، لمدة خمس سنوات كاملة 1977 / 1984، ليعين بعد ذلك كاتب دولة للبناء في أول حكومة لعبد الحميد الإبراهيمي الذي يملك منه، على غرار كثير من الوزراء الذين اشتغلوا معه، موقفا غاية في السلبية «الإبراهيمي جاء بفكرة واضحة، كيف ينتقم من تجربة بومدين». هذا الموقف الواضح من الرجل لم يمنعه من العمل معه هذه المرة كذلك كوزير للعمل والتكوين المهني 1986 و أخيرا وزيرا للتعليم العالي 1987 «استمررت في مناصبي كوزير لأنني un commis de l'Etat... لم أكن مرتبطاً بمجموعة، تذهب فأذهب معها.. وهو ما جعلني أرفض الانضمام لحزب جبهة التحرير».

لم يستمر الرجل طوال مرحلة حكومات الإبراهيمي والأحادية فقط، بل تجاوز ذلك إلى مرحلة ما بعد التعددية، فقد عينه رئيس الحكومة الجديد (قاصدي مرباح)، وزيرا للداخلية في أول تجربة تعددية للجزائر 1988 / 1989، وهي الفترة التي تم فيها الاعتراف بالجبهة الإسلامية للإنقاذ والتعامل مع قانون الأحزاب الجديد، وتسيير الكثير من الحركات الاحتجاجية العمالية والشعبية.

مدة الإبعاد التي تعرض لها الرجل أثناء حكومة مولود حمروش، لم تكن فترة ركود سياسي، فقد نشط الرجل في الظل، داخل الفضاءات الجديدة التي

فتحتّها التعددية، من خلال ما سمي بالمجتمع المدني . فتقرب من الحركة النسوية والكثير من الأحزاب والجمعيات الممثلة لما سمي في اللغة السياسية والإعلامية، بالقطب الديموقراطي، الذي كان وراء المطالبة بإلغاء الدور الثاني من الانتخابات التشريعية في جانفي 1992 التي فازت بها الجبهة الإسلامية للانقاذ .

النشاط الذي برزت نتائجه بقوة، بعد إبعاد حكومة مولود حمروش وتعيين سيد أحمد غزالي رئيسا للحكومة، الذي كلفه بوزارة العلاقات بالبرلمان، ثم الإعلام والثقافة، بعد تنصيب المجلس الأعلى للدولة الذي لعب دورا كبيرا في إقناع قيادة الجيش، مع مجموعة من أصدقائه من قدماء اتحادية فرنسا لجبهة التحرير، مثل علي هارون، بتعيين محمد بوضياف على رأسه . كعاداته لم يخلد أبو بكر للراحة بعد إقالة حكومة غزالي الذي كان من رؤوسها المدبرة، فنشط داخل الكثير من الفضاءات، بما فيها اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الذي اغتيل في خريف 1995، وهو ذاهب لإحدى اجتماعاتها، عن عمر يناهز الإحدى والستين سنة .

بلميهوب زرداني مريم
الوزيرة المستشارة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالقضايا الإدارية والقانونية 1992 / 1993

لم يبدأ اهتمام مريم بلميهوب زرداني بالعمل السياسي في 1992، سنة تعيينها في حكومة عبد السلام بلعيد، كوزيرة مستشارة، مكلفة بالقضايا الإدارية والقانونية، فقد انطلقت في العمل السياسي، وهي لازالت طالبة، في المرحلة الثانوية بالعاصمة، من خلال مشاركتها في تأسيس جمعية الطلبة الشباب المسلمين الجزائريين *AJEMA/ Association des Jeunes Etudiants Musulmans Algériens* في سنة 1955، وانخراطها في جبهة التحرير الذي أوصلها إلى السجن لأول مرة في حياتها /ديسمبر 1955. السجن الذي ستبقى فيه لمدة أطول بين 1956 و1961، بعد إلقاء القبض عليها في جبال الولاية الرابعة التي التحقت بها مع مجموعة من الطلبة الثانويين، بعد الإعلان عن إضراب الطلبة في ماي 1956. فمن تكون هذه السيدة التي لم تتوقف مشاكلها السياسية مع السلطة بعد الاستقلال، لتزور السجن في 1964 وتحتجز في منزلها في 1967 ؟

مريم بلميهوب من مواليد العاصمة سنة 1935، لأب موظف متوسط، اشتغل كمحاسب في شركة النقل بالسكك الحديدية، من أصول قبائلية

تعود إلى منطقة إغيل أعلي بولاية بجاية وقرية ثزايرت تحديدا. القرية التي كان يملك فيها الجد من الأب، قطعة أرض صغيرة ومتجرا للبيع بالتقسيط، في حين كان الجد من الأم القبائلي هو الآخر، أيسر حالا، نتيجة ملكيته الزراعية الكبيرة. ما كان يجمع الجدين، رغم الفروق الاجتماعية بينهما، هي الأمية السائدة لديهما، باستثناء ما كان يحفظانه من آيات قرآنية لأداء الصلاة.

أنجب الأب المحاسب بشركة النقل بالسكك الحديدية والنقابي المعروف، في صفوف الكونفدرالية العامة للشغل، مع زوجته، بنت منطقة القبائل الأمية هي الأخرى، أربع بنات وولدين استشهد أحدهما وهو يحاول الدخول إلى التراب الوطني من تونس عبر خط موريس « أول ما احتكتك بالعمل النضالي كان في المنزل العائلي مع الوالد، الذي كان يطلب مني كتابة الرسائل والشكاوي إلى إدارة مؤسسة السكك الحديدية وغيرها من المؤسسات الإدارية الفرنسية بخط يدي أنا، حتى لا يتعرف المسؤولون على خطه هو ».

أتمت البنت مريم دراستها بمدرسة أومرا Omra الابتدائية، بحي بلكور الشعبي، الذي كانت العائلة تسكن بجواره في حي بوبيو Bobillot، قبل الانتقال إلى ثانوية باستور، بالقرب من البريد المركزي بوسط المدينة. هنا في هذه الثانوية المحاذية لجامعة الجزائر، ستقترب الطالبة الثانوية من الحركة الطلابية أكثر، لتشارك في خريف 1955، في تكوين جمعية الطلبة الشباب المسلمين الجزائريين، لتكون عضوا بمكتب هذا التنظيم الطلابي الوطني الخاص بالطلبة الثانويين وتنخرط في جبهة التحرير، ويلقى عليها القبض لوقت قصير في ديسمبر من نفس السنة، بعد أن عثرت الشرطة الفرنسية على عنوان منزلها العائلي، في محفظة عمارة رشيد، أحد وجوه الحركة الطلابية ومعرفة الجزائر فيما بعد، الذي اعتقلته الشرطة الفرنسية.

تقرر الطالبة الثانوية، بنت العشرين سنة، بعد تجربة السجن الأولى هذه، الالتحاق بجيش التحرير في الولاية الرابعة، بجبال الأطلس البليدي، ببني

مسرة « بقيت مع مجموعة من الطالبات الثانويات، من أمثال صافية بعزیز وفضيلة مسلي بزاوية لوزانة التي تحولت إلى مركز تكوين وتدريب لجيش التحرير. عبان رمضان والعربي بن المهدي وعمار او عمران، مروا على هذا المركز والقوا علينا محاضرات تاريخية وسياسية في إطار التكوين السياسي الذي كان يقوم به جيش التحرير» .

الفترة الواقعة بين 1956 / 1961 قضتها المجاهدة مريم بلميهوب بأكثر من سجن فرنسي، بعد إلقاء القبض عليها مع مجموعة من المجاهدات، لتكون من أول المفرج عنهن، بعد انطلاق المفاوضات بين الحكومة المؤقتة والفرنسيين .

قضت مريم بلميهوب بعض الأشهر بجنييف السويسرية، بعد تجربة السجن، استغلتها للتسجيل في معهد «بياجي» المتخصص في الدراسات النفسية، لتلتحق بالجزائر مباشرة، بعد الاستقلال. في الجزائر المستقلة ستخوض بلميهوب أول تجاربها السياسية في المجلس التأسيسي الذي كان من أهم مهامه المصادقة على الدستور « كنت مع مجموعة صغيرة من النواب، الذين أعلنوا عن رفضهم للدستور، كان من بينهم حسين آيت أحمد وعباس فرحات الذي منحني توكيلا للتصويت باسمه، لكن رفضت القيام بهذه المهمة، اقتناعا مني أن على كل واحد تحمل مسؤولياته خلال هذه الفترة الحرجة، خاصة وأن التصويت تم برفع الأيدي... اعتراضني على الدستور الجديد كان بسبب ما نص عليه فيما يخص هيمنة حزب جبهة التحرير، على ما سمي فيما بعد بالمنظمات الجماهيرية بما فيها النقابة... لا تنس أنني عشت في جو عائلي نقابي يؤمن بقيم النضال والمطالبة... كما أنني كنت من المؤسسين للاتحاد الوطني للنساء الجزائريات الذي حررت قوانينه الأساسية مع مجموعة من المجاهدات، ليحل بن بلّة مكتبه المنتخب ويعين على رأسه مكتبا آخر» .

بالطبع لم تعد بلميهوب إلى المجلس التشريعي بعد 1964 «أقصانا بن بلّة، نحن المعارضين وخاصة مجاهدي الولاية الرابعة التي دخلت في صراع

مع مجموعة تلمسان وقيادة الأركان»، قبل تجربة المجلس التأسيسي، في صيف 1962. مصاعب بلميهوب لم تتوقف عند حد الإقصاء السياسي، بل تعدتها إلى إلقاء القبض عليها، بتهمة العمل مع آيت أحمد، بعد انفجار الوضع في منطقة القبائل «بن حمزة من المخابرات هو الذي ألقى القبض علي في أكتوبر 1964، لأبقى محتجزة في إحدى ثكنات المخابرات لمدة اثني عشر يوما».

ستتحسن علاقات المحامية والمعيدة بكلية الحقوق مريم بلميهوب، مع الوجوه الجديدة التي سيطرت على السلطة في 19 جوان 1965، خاصة بعد زواجها من أحد وزراء الحكومة الجديدة، عبد العزيز زرداني سنة 1966. شهر غسل مع النظام الجديد لم يدم طويلا، فقد ألقى القبض على الوزير الشاوي واحتجزت السيدة زرداني في منزلها أثناء البحث عن الزوج ابن منطقة الأوراس، المتهم، بالمشاركة في محاولة الانقلاب التي قادها قائد الأركان العقيد طاهر زبيري. تأثر واضح يبدو على ملامح مريم بلميهوب زرداني، عند حديثها عن هذه تجربة الاحتجاز الأخيرة التي لا تود الدخول في تفاصيلها، لا يضاهيه إلا ذلك التأثير البادي على وجهها وهي تتحدث عن استشهاد أخيها شريف المدعو، نور الدين، أثناء ثورة التحرير، والذي لازالت تحتفظ برسوماته بالخبر الصيني، لبعض مناظر العاصمة في مكتبها بالعاصمة، الذي تسييره البنت المحامية التي فضلت السير على خطى الأم المهنية.

لم تعد السيدة زرداني إلى الظهور إلا في 1992 عندما عينت كوزيرة مستشارة لدى رئيس الحكومة مكلفة بالقضايا الإدارية والقانونية «قبلت عرض عبد السلام لأن البلد كانت في خطر... عبد السلام الذي تعلمت معه كثيرا، فهو رجل واضح، إذا كان موافق معك يخبرك بذلك وإذا كان غير موافق لا ينافقك ويعلمك بالحقيقة. فقد أرسلني في مهمة عند الأوروبيين لإقناعهم برأيه الراض لإعادة الجدولة المالية للديون الخارجية، كما كلفني

بمهمة تحرير قانون المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي مع مجموعة من الإخوة الذين منحنا مكانة كبيرة للنقابة فيه... تأثرا ربما بميراث الأب الذي كان من مؤسسي الاتحاد العام للعمال الجزائريين، بعد تجربته النقابية داخل الكونفدرالية العامة للشغل».

تجربة حكومية صعبة لازالت تتذكر منها كيف أنها أعادتها إلى لبس «الحايك» التقليدي، للتخفي خوفا من الإرهاب، بعد خروجها من الحكومة خاصة «لم نكن نملك حراسة في تلك الفترة وكان علي الاستعانة بأولادي الاثنين وأصدقائهم للتنقل في العاصمة التي كان من حظي، أنني اعرفها جيدا، الطرقات والمخارج المزدوجة للعمارات... الخ».

بعد هذه التجربة الحكومية القصيرة كان على السيدة زرداني انتظار 1998 للعودة إلى العمل العام الذي دخلته هذه المرة كعضو بمجلس الأمة «الرئيس زروال هو الذي استقبلني لمدة ساعة لإخباري بالتعيين في المجلس... بالفعل كان رجلا عظيماً». بعد هذه التجربة البرلمانية تتوجه السيدة زرداني هذه المرة إلى نيويورك كخبيرة سنة 2002 أولا، وكنائبة رئيس لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة سنة 2005. بعد مرور مؤقت كعضو باللجنة الوطنية لإصلاح الدولة 1999 ولجنة تعديل القانون المدني وقانون العقوبات بوزارة العدل.

بتال الصادق

وزير الشبيبة والرياضة / سبتمبر 1963 / جويلية 1965

الدستور الجزائري، في بداية الاستقلال (1963)، كان يشترط في مادته السابعة والأربعين، وجود نسبة الثلثين من النواب المنتخبين، داخل الهيئة التنفيذية كوزراء . بعد استقالة رابع بيطاط من الحكومة، كان لابد من تعيين وزير من نواب المجلس لتعويضه . فوقع الاختيار على صادق بتال ابن مليانة، الذي عين وزيرا للشباب والرياضة، كمحاولة من النظام الجديد لتلطيف الأجواء وعدم قطع الصلة، مع الولاية الرابعة التي حاولت الوقوف في وجه سياسة الأمر الواقع المفروضة في صيف 1962 . فقد أنتجت هذه المواجهة غير المتكافئة، بين جيش الحدود والولايات الداخلية التي دشنت الحياة السياسية لما بعد الاستقلال، إبعاد الكثير من الوجوه الممثلة للولاية الرابعة الاستراتيجية المحيطة بالجزائر العاصمة .

فالصادق بتال من مواليد 1922 بمليانة —ولاية عين الدفلى، لعائلة تعود في أصولها إلى تلمسان، استقرت في مليانة، بعد هزيمة جيش الأمير عبد القادر، في مواجهته للاستعمار الفرنسي . عائلة ميسورة، كان الجد فيها، يجمع بين التجارة والفلاحة، التي كان يحترفها كنشاط رئيسي، في ملكيته الزراعية الواسعة . وهو ما توارثه الأب بتال الذي كان —عكس الجد— أكثر توجهها نحو

النشاط التجاري، في مدينة مليانة، التي تزوج فيها من ابنة عمه التاجر هو الآخر، منجبا منها ثلاثة أبناء كان الطفل الصادق بكرهم.

الصادق بتال الذي أنهى دراسته الابتدائية العليا في مسقط رأسه مليانة بين 1927/ 1937، انخرط وهو صغير، في صفوف حزب الشعب كـ «محب» كما كان يصنف مناضلو الحركة الوطنية الجدد في ذلك الوقت. فقد سمع الشاب بتال الصادق بزيارة لمصالي الحاج للجزائر، مما جعله ينشط أكثر، داخل الحزب الذي انخرط فيه رسميا في سنة 1941، ليصبح مسؤولا سياسيا عن خلية حزبية في مليانة ومسؤولا عن شبيبة الحزب، في نفس الوقت.

في سنة 1945، ألقى القبض على مناضل حزب الشعب، بتال الصادق ليزور محتشدات الجنوب الغربي، لمدة أكثر من سنة، وينسحب من الحزب، مباشرة بعد إطلاق سراحه كتعبير عن موقف سياسي «فقد كنت ضد سياسة المهادنة للأوضاع والمشاركة في الانتخابات التي أعلنتها قيادة الحزب في تلك الفترة».

الصادق بتال لم يغادر الحزب فقط، بل غادر مدينته كذلك، للإقامة النهائية، في العاصمة وفي حي بلكور الشعبي بالذات. بعد خروجه من السجن بعدة شهور يقرر الصادق الزواج من إحدى بنات منطقة القبائل عن قصد «لتدعيم أواصر الوحدة الوطنية، بين مختلف جهات الوطن»، كما يقول الرجل، خمسين سنة، بعد هذه المناسبة السعيدة. زواج أنجب من خلاله أربع بنات وذكرين تحولوا إلى العمل التجاري الحر، بعد الحصول على شهادات جامعية في العلوم الاقتصادية.

على عكس الذكور كان حظ البنات أكثر تنوعا من الناحية المهنية، فبعد توقف عن الدراسة في المرحلة الثانوية بالنسبة لثلاث منهن، توجهت البنت البكر نحو العمل التجاري الحر، مثل الإخوة والأب، في حين توجهت أختها الأصغر، التي نجحت في دراساتها كطبيبة أسنان، نحو العمل في القطاع

العمومي، عكس الأختين الأصغر الماكثات في البيت واللتين توقفتا عن الدراسة في المرحلة الثانوية، نفس مستوى الأم التعليمي تقريبا. فالأب بتال يقول أنه «غير موافق على تحرر المرأة... فهذه الأفكار جاءت من الخارج.. قيادة الجيش التي عاشت في الخارج، أتت بهذه الأفكار الغريبة عن المجتمع الجزائري».

ينضم الصادق بتال في شهر ابريل من سنة 1955، لصفوف جبهة التحرير، كمسؤول عن قطاع حي بلكور لغاية 1957، تاريخ إضراب الثمانية أيام العام، الذي دعت إليه جبهة التحرير. بعد مشاركته في الإضراب. ونتيجة الخوف من بطش الجيش الفرنسي، قرر الصادق بتال الالتحاق بجيش التحرير في الولاية الرابعة، التي سيحصل فيها على رتبة نقيب لغاية الاستقلال. هذا الموقع العسكري، ضمن صفوف جيش التحرير، هو الذي سيبرر وجود الصادق بتال في عضوية لجنة وقف إطلاق النار، ممثلا عن الولاية الرابعة في 1962.

رغم الهزيمة التي منيت بها الولاية الرابعة في صراعها مع قيادة الأركان-جيش الحدود- في 1962، فقد سمحت المجموعة المنتصرة بتمثيل-حتى وان كان ضعيفا - للولاية في هياكل الدولة الجديدة ومؤسساتها، رغم استمرار وجود مجموعة من قيادة الولاية حتى ذلك الوقت في حالة تمرد، كالرائد لخضر بورقعة.

ضمن هذا المسعى أنتخب الصادق بتال نائبا، في المجلس التأسيسي الأول، إلى حين تعيينه في الحكومة كوزير للشباب والرياضة بين 1963 و 1965 لغاية ما بعد الانقلاب، على الرئيس أحمد بن بلة «حتى أكون واسطة خير بين النظام والولاية الرابعة... بن بلة الذي كان يتدخل كثيرا في تسيير وزارة الشباب والرياضة تحت ضغط شبيبة جبهة التحرير J.F.L.N. التي كان يسمع لها كثيرا... فقد هددته بالاستقالة عندما تدخل في مقابلة رياضية بين مولودية وهران ومولودية العاصمة، لصالح الأولى، بعد أحداث العنف التي شهدتها المنافسات في الجزائر و وهران».

انسحب الصادق بتال من كل نشاط رسمي بداية من النصف الثاني من الستينيات. فقد غادر عضوية المجلس الوطني لمنظمة المجاهدين والحزب «قالوا عني تاجر. في الواقع أنا كنت ضد الاشتراكية والحزب الواحد وحرية المرأة التي «جابهوها» الجماعة الذين كانوا في الخارج... حتى أثناء الاستعمار، كان لدينا تعددية، فقد تربينا في جو ديمقراطي». في المقابل فالصادق بتال يصرح انه كان مع الشيخ محفوظ نحناح-حركة مجتمع السلم-الإخوان المسلمين منذ بداية نشاطهم في الجزائر، تأكيداً لهذه المواقف السياسية المحافظة التي اشتهر بها الرجل، منذ أيام الحركة الوطنية.

بن بيتور أحمد

وزير منتدب للخزينة 1992/1993

وزير الطاقة 1993/1994

وزير المالية 1994/1996

رئيس حكومة 1999/2000

كان أحمد بن بيتور، أول رئيس حكومة، يعينه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بعد حوالي تسعة أشهر من فوزه في الانتخابات الرئاسية للعهدة الاولى، رئيس الحكومة الجديد، يمثل النمط التكنوقراطي، من الجيل السياسي الثاني الذي أنجبته التجربة الجزائرية، بعد الاستقلال. فرغم المناصب السياسية العليا التي احتلها، لم يعرف عن أحمد بن بيتور أي نشاط حزبي رسمي، لا أثناء الأحادية ولا بعد الإعلان عن التعددية.

اختار بن بيتور، بدل النشاط السياسي الحزبي، الصحافة المكتوبة المستقلة للتعبير عن آرائه ومواقفه السياسية النقدية، بعد استقالته المبكرة من رئاسة الحكومة 2000. فمن يكون هذا التكنوقراطي الهادئ، الذي غامر بسرعة في الإعلان عن معارضته، عن طريق رسالة استقالة منشورة، لرئيس الجمهورية المنتخب حديثا، بعد أقل من سنة، من تعيينه على رأس الحكومة ؟

أحمد بن بيتور من مواليد متليلي، ولاية غرداية الصحراوية سنة 1946 .
الطفل أحمد كان أصغر ثلاثة اخوة، أنجبهم التاجر الشعاني، قبل وفاته
المبكرة سنة 1947 . الأب التاجر الشعاني، من أبناء « أولاد عبد القادر »، تمكن
من الحج أربع مرات، رغم موته المبكر في حادث سيارة « فالأب كان ميسورا
بمقاييس وسطه الاجتماعي، رغم بساطة تعليمه، كان يصر على شراء كتب
التاريخ والسير التقليدية -عنترة، الملك سيف... الخ- في كل رحلة تجارية
يقوم بها، للتمتع بمطالعتها مع أصدقائه وأفراد عائلته الصغيرة التي كونها مع
إحدى بنات متليلي من عرش أولاد علوش ». الأب التاجر كان يحفظ الكثير
من الشعر، على عادة أبناء الجهة، والعائلة التي اشتهر الجد فيها كشاعر كبير
-الحاج بيتور لخضر- في هذه المنطقة ذات التقاليد البدوية الراسخة .

عاش أحمد بن بيتور سنوات طفولته الأولى في مدينة المنيعية الجنوبية،
حيث كان الأب التاجر يملك عقارات تجارية و فلاحية، كما هو الحال كذلك
بتيميمون، قبل أن تفرض عليه الإدارة الفرنسية النفي، وحتى السجن
لمواقفه الوطنية، مثل الكثير من أبناء هذه العائلة البدوية التي كانت تتميز
حياتها بالترحال، قبل الاستقرار، في المدن الجنوبية « فقد سجنّت السلطات
الاستعمارية الخال و العم والأب أكثر من مرة، قبل اندلاع ثورة التحرير التي
التحق بصفوفها الأخ الأكبر كضابط بجيش التحرير » .

انطلق الطفل أحمد في المرحلة الابتدائية من التعليم بمدينة المنيعية
الصحراوية، قبل التوقف عن الدراسة بين سنتي 1958 / 1962، بعد الحصول
على الشهادة الابتدائية، بسبب ظروف الحرب . هذا التأخير في الدراسة عوضه
الطفل أحمد بالحصول على شهادة الأهلية بمدينة الجلفة، خلال سنة دراسية
واحدة فقط بدل الثلاث 1962 / 1963، بعد الاستقلال مباشرة .

كانت ثانوية الأمير عبد القادر بالعاصمة وجهة الطالب بن بيتور،
حيث سيحصل على شهادة البكالوريا/رياضيات، خلال السنة الدراسية

1965/1966، بنوعيتها الفرنسي والجزائري. بعد هذا النجاح، يقرر بن بيتور التسجيل بجامعة الجزائر لدراسة الرياضيات والحصول على شهادة الليسانس (1970)، ليلتحق مباشرة بالخدمة الوطنية، حيث قام بتدريس مادة تخصصه -الرياضيات - بقاعدة تمنفوست العسكرية البحرية.

يعاود بن بيتور الالتحاق بالجامعة الجزائرية، بعد الانتهاء من أداء الخدمة الوطنية، للحصول على دبلوم الدراسات المعمقة في الإحصاء والاحتمالات (1973). هذه الدراسات الجامعية التي يحصل فيها هذه المرة، على شهادة التأهيل maitrise في التسيير وإدارة الأعمال من المدرسة العليا للدراسات التجارية HCE لمنتريال الكندية التي سيناقش بجامعتها سنة 1984 رسالة دكتوراه، في الاقتصاد، حول الاستراتيجيات المالية للتنمية الاقتصادية. التجربة الكندية سمحت لبن بيتور بإتقان اللغة الانجليزية زيادة على الفرنسية والعربية.

قام أحمد بن بيتور، بموازة هذه الحياة العلمية، بالتدريس بالمعاهد العلمية المتخصصة في بومرداس والجزائر، كما تقلد الكثير من المناصب التسييرية في قطاع الصناعات الغذائية على وجه الخصوص، فقد شغل الرجل منصب مدير التخطيط ومراقبة التسيير بالمؤسسة الوطنية للعجائن والمطاحن SN SEMPAC 1976/1978، قبل الانتقال إلى وزارة الصناعات الخفيفة مع عبد السلام بلعيد، كمدير للصناعات الغذائية 1978/1979.

عودة ثانية يسجلها بن بيتور إلى المؤسسة الصناعية من خلال منصب مدير عام المؤسسة الوطنية للعصير والمعلبات 1983/1985، قبل الانتقال إلى مؤسسة متخصصة في الإعلام الآلي والدراسات، تابعة لنفس قطاع الصناعات الخفيفة كمدير عام 1985/1987.

بعد تجربة وزارة الصناعة، انتقل الرجل نحو وزارة المالية التي احتل فيها منصب مدير الدراسات و الاستشراف 1987/1989.

سيعرف الرجل كخبير وطني ودولي في ميدان الاقتصاد والمالية. بالإضافة إلى هذه التجربة التسييرية المتعددة الأشكال، في ميدان الصناعات الخفيفة على مستوى المؤسسة والوزارة الوصية والتدريس بمعاهد الاقتصاد والمالية المتخصصة، مما أهله للعمل الاستشاري لدى الصندوق والبنك الدوليين. نقلة نوعية أكيدة سيعرفها المسار المهني لبن بيتور، بعد ان انتقل للعمل كمكلف بمهمة -الشؤون الاقتصادية والاجتماعية - برئاسة الجمهورية في مرحلة انتقالية وحساسة 1990/ 1992 « اتصل بي العربي بلخير الذي أقنعتني بقبول المنصب، متعهدا لي بأنه سيسمح لي بالمغادرة عندما اطلب ذلك... الشاذلي ظهر لي خلال هذه السنة التي قضيتها بالرئاسة وكأنه غير معني بما يحصل، فالرجل لا يأتي للمكتب إلا في حدود العاشرة ليغادر بعد الظهر مباشرة» .

استمر الرجل في العمل بهذه المؤسسة، بعد تعيين المجلس الأعلى برئاسة محمد بوضياف، لغاية تعيينه ضمن طاقم حكومة أحمد غزالي كوزير منتدب للخزينة « كنت أعرف غزالي منذ تجربة وزارة الصناعة، لذا لم تكن لي مشاكل كثيرة معه، عندما اشتغلت معه كوزير منتدب للخزينة في الوقت الذي كان هو يسير وزارة الاقتصاد، زيادة على رئاسة الحكومة». وهو نفس الموقع الذي استمر فيه داخل حكومة عبد السلام بلعيد 1992، لغاية مجيء رضا مالك، الذي عين بن بيتور في منصب وزير الطاقة 1993/ 1994 « من أحسن رؤساء الحكومات الذين اشتغلت معهم، رضا مالك، كان رجلا يناقش ويستمتع لوجهات النظر المختلفة، عكس عبد السلام مثلا، الذي، ورغم أنني أخبرته، بكوني غير موافق على سياسته الاقتصادية المعلنة، فانه فرض علي البقاء في المنصب، مستغلا احترامي له ومعرفتي السابقة به» .

كان أول عمل قام به بن بيتور مباشرة، بعد تعيينه على وزارة الطاقة، السفر نحو الولايات المتحدة وأوروبا، للتفاوض حول الوضعية المالية للجزائر مع المؤسسات المالية الدولية. النجاح الذي حققه الرجل في مفاوضاته مع المؤسسات

المالية الدولية في هذا لظرف السياسي والاقتصادي الصعب، هو الذي يكون قد أقنع مقداد سيفي وأحمد أو يحيى، بضمه إلى الحكومة، كوزير للمالية هذه المرة 1994/1996 « في الحقيقة الرئيس ليامين زروال هو الذي طلب مني القبول بهذه المهام الوزراية... بعد أن استقبلني أكثر من مرة في مكتبه ».

تعلم بن بيتور درسا مهما من هذه التجربة ضمن طاقم حكومة أحمد أويحيى، الإعلان عن مواقفه السياسية بطريقة شفافة وعلمانية، « خاصة عندما يتعلق الأمر بالاستقالة وفي وقتها، حتى لا تشوه وتستعمل ضدك ». فقد طلب الرجل، الإغفاء من منصبه كوزير للمالية، بعد الإعلان عن الخصم من أجور الموظفين، الذي قام به رئيس الحكومة أحمد أو يحيى-فيفري 1996 -« ذهبت عند الرئيس زروال و أقنعتة باستقالتي لرفضي، كوزير للمالية، لهذا القرار، لكنه طلب مني التريث وعدم الإعلان عن الاستقالة وترك الأمور له لكي... يسرحني في الوقت المناسب، كما قال . لكنني فوجئت بالإعلان عن استقالتي، بعد عدة شهور، قبيل سفري لتمثيل الجزائر في اجتماعات البنك الدولي بالولايات المتحدة بساعات . هذا القرار أغضبني، لأن الهدف منه كان واضحا... تشويه صورتي لدى هذه المؤسسات المالية الدولية، فقد كان من الممكن الإعلان عن استقالتي قبل هذا التاريخ ».

يغادر بن بيتور، بعد هذه التجربة السياسية المواقف الرسمية، للقيام بعمله كخبير دولي لدى صندوق النقد والبنك الدوليين « ما كنت أربحه ماليا كخبير دولي في يوم ونصف يوم عمل، كان يساوي تقريبا اجر شهر عملاً كوزير، في هذا الوقت ». رغم تجربة الاستقالة الأخيرة القاسية، يطلب منه الرئيس زروال قبول رئاسة الحكومة، لكنه يرفض العرض ليقبل في نهاية الأمر التعيين، كعضو بمجلس الأمة وترأس اللجنة الاقتصادية والمالية به . وهو المنصب الذي وجدته الرئيس عبد العزيز بوتفليقة فيه عند انتخابه رئيسا للجمهورية « اتصل بي عبد العزيز بوتفليقة من خلال مسؤول حملته الانتخابية، علي بن فليس،

لإبداء الرأي في البرنامج الاقتصادي للحملة ولأخذ وجهة نظري، في بعض القضايا الأخرى القريبة من اهتماماتي الاقتصادية، وحتى السفر إلى الخارج لحضور منتديات اقتصادية، مع الرئيس في بداية عهده، لكنني رفضت تقلد مسؤوليات لغاية ديسمبر 1999 .

« خلال هذا الشهر بالذات، اتصل بي علي بن فليس، مدير مكتب الرئيس، عدة مرات قبل التوجه أخيرا للرئاسة حيث طلب مني الرئيس قبول منصب رئاسة الحكومة. وهو المنصب الذي قبلته بعد تردد كبير، نظرا لتحفظاتي، بعد الاتصال المباشر الأول مع الرئيس، أثناء سفره للخارج خاصة... لقد اخترت أعضاء الحكومة التي سيعلم عنها هذا المساء، كان أول ما بادرني به الرئيس، بعد موافقتي على رئاسة الحكومة. بعد بعض الأشهر من العمل تبين لي أنني لن استمر طويلا في منصبي هذا. وهو ما حصل فعلا في صيف 2000 عندما أصدر الرئيس مراسيم لتعيين مسؤولي الشركات القابضة، دون علمي وضد الاقتراحات التي تقدمت بها، مما جعلني أقرر الاستقالة، بعد أن تأكد لدي أن هناك، مسأ خطيرا بصلاحياتي كرئيس حكومة. »

« كتبت الاستقالة باللغة الفرنسية، لكنني تنبعت إلى قضية اللغة، فقد يرفض الرئيس الإعلان عنها أو حتى قبولها، بحجة أنها مكتوبة بلغة، غير اللغة الرسمية، العربية، وبما أنني كتبت الرسالة دون علم أي أحد وليلا، فقد قررت كتابتها بالعربية بخط اليد وبعثتها للرئاسة صباحا قبل الساعة الثامنة... عندما حدد لي موعد مع الرئيس على العاشرة صباحا من نفس اليوم، ووجدت كاميرات التلفزيون، بمكتب الرئيس، تيقنت أن الاستقالة قبلت وهو ما تم فعلا... كانت بعض الدقائق كافية للخروج من الرئاسة. » . بعد الاستقالة عاود الرجل العمل كخبير دولي لدى مؤسسات دولية والكتابة الصحفية الأسبوعية . لكن الحنين للعمل السياسي عاد للرجل في بداية 2004، فترشح للانتخابات الرئاسية، لكنه لم يفلح في تجاوز عقبة شروط الترشح الرسمي، مما جعله ينسحب من السباق كالكثير من الوجوه السياسية، بعد مشاركة محتشمة

فيما سمي بتحالف العشرة + واحد، الذي حاول الوقوف في وجه احتمالات التزوير، اثناء الانتخابات الرئاسية سنة 2004.

أحمد بن بيتور متزوج من سيدة جزائرية، اشتغلت قبل الزواج موظفة ببنك عمومي، بعد توقفها عن الدراسة بالمرحلة النهائية. زواج أنجب منه الرجل أربع بنات وذكور، تمكن منهم حتى الآن اثنان، من دخول الجامعة لدراسة الصيدلة والتجارة.

بن تومي عمار وزير العدل 1963 / 1962

تنبه محمد خيضر، الأمين العام لحزب جبهة التحرير، قبل الإعلان ببضع ساعات عن تشكيلة أول حكومة للجزائر المستقلة في سبتمبر 1962، وهو بمعية صديقه المحامي عمار بن تومي « أن وزارة العدل غير مدرجة أصلا ضمن الحكومة التي ستعلن، فما كان من الأمين العام للحزب، إلا اقتراح منصب وزير العدل على صديقه، عمار بن تومي، بعد استشارة الرئيس بن بلة تلفونيا، الذي وافق على الاقتراح»، فضم اسم عمار بن تومي لأول حكومة جزائرية، بعد الاستقلال. « نسيان وزارة العدل قد يكون مؤشر ذا دلالة على ما ستؤول إليه الأمور، في الجزائر المستقلة، على مستوى حقوق الإنسان وحرية المواطنين واستقلال العدالة ».

فعلا، فقد تم اعتقال المحامي عمار بن تومي، وزير العدل السابق سنة 1964 « بطلب من بن بلة شخصيا، ليمضي في السجن أكثر من سنة، قضى أغليبيتها في الجنوب (أدرار)، بعد مرور على ثكنة ماكلي، بالأبيار»، التي اخفي فيها عن عائلته، من جوان إلى أكتوبر من نفس السنة، قبل الاعتراف الرسمي باعتقاله وتوجيهه نحو أقصى الجنوب الغربي، مع مجموعة من المساجين السياسيين، من الولاية السادسة التاريخية، التي قامت قيادتها بتمرد ضد

نظام بن بلة. فمن هو عمار بن تومي الذي انتقل بهذه السرعة من على رأس وزارة العدل، إلى سجن أدرار بأقصى الجنوب؟

عمار بن تومي من مواليد 1923 بقسنطينة، زاول جزءاً من دراسته الابتدائية، قبل أن ينتقل إلى العاصمة و حي القصبة الشعبي تحديداً، الذي انتقلت عائلة بن تومي إليه نهائياً، جراء البطالة التي تولدت عن أزمة الثلاثينيات في قسنطينة. عائلة بن تومي تعود في أصولها إلى عين الحمام بالقبائل الكبرى، التي هاجر منها الجد الفلاح، كالكثير من عائلات المنطقة، بعد فشل ثورة الشيخ المقراني 1871.

عكس ما كان شائعاً عند المهاجرين من أبناء المدن الجدد، فقد تزوج الأب بن تومي من قسنطينية، ابنة تاجر صغير، في الجلود التقليدية. زواج أنجب ثلاثة أبناء، كان الطفل عمار على رأسهم. علماً بأن الأب بن تومي، وعكس صهره القسنطيني الجديد، لم يعرف بمهنة محددة، على عادة الكثير من الجزائريين الذي غادروا مناطقهم الريفية نحو المدن الكبرى في تلك الفترة، « فقد اشتغل كنادل في المقاهي و« حمالا » في السكك الحديدية .. الخ، رغم معرفته البسيطة باللغة الفرنسية ».

الابن عمار بن تومي، الذي حصل على الشهادة الابتدائية (1940)، بعد مزاولته للدراسة في مدرسة « ساروي » التي عرفت أقسامها الدراسية الكثير من الوجوه المعروفة، من أبناء القصبة، وحتى أبناء الريف، من منطقة القبائل مثل كريم بلقاسم، الذين كانت ترسلهم عائلاتهم لدى أقربائهم في المدن الكبرى للدراسة، نتيجة الانعدام شبه الكلي للتعليم العصري في تلك المناطق الريفية .

سجل الطالب عمار، مباشرة بعد الحصول على شهادة Brevet élémentaire، في مدرسة المعلمين ببوزريعة، لكن سرعان ما توقفت المدرسة، ليوجه نحو التعليم العام في ثانوية بن عكنون التي تحصل، بعد دراسات أدبية فيها، على

البكالوريا بقسميها في 1942 / 1943 .

بدأت علاقات الشاب عمار بن تومي، مع الحركة الوطنية الاستقلالية، في هذه المرحلة المبكرة، ليلقى عليه القبض في نفس سنة 1943، تاريخ حصوله على البكالوريا وتسجيله في كلية الحقوق . فقد كان عمار من نشطاء حزب الشعب، لدرجة أن عسلة حسين، القيادي المعروف، في حزب الشعب، هو الذي أقنعه بالتوجه نحو كلية الحقوق بدل التاريخ « لأن الحزب في حاجة أكثر إلى محامين » . عمار الذي كان ينشط في الحركة الكشفية ويمارس رياضة الكرة الطائرة بالمولودية، لم يمنعه كل هذا النشاط، من العمل في نفس الفترة كمساعد تربوي maître d'internat في ثانوية بن عكنون التي تعرف فيها على الطلبة الثانويين المشاهير من أمثال، آيت أحمد حسين وشيبان السعيد وعمر أو صديق و آيت حمودة عمار، ابن عم العقيد عميروش الذي « نفذ فيه الإعدام، ابن عمه العقيد، أثناء الثورة » .

مهنة المحاماة التي انطلق عمار بن تومي فيها مباشرة بعد الحصول على شهادة الليسانس في 1947، مكنته من المرافعة، في كل القضايا التي كانت الحركة الوطنية طرفا فيها، مما سمح له بالتعرف مباشرة على القيادات السياسية الوطنية، التي طلبت منه رسميا، أن يكون المحامي الدائم لحزب الشعب - حركة الانتصار PPA-MTLD .

هذا الانخراط في العمل السياسي الوطني، هو الذي يفسر الاتصال، الذي قام به عبان رمضان بالمحامي عمار بن تومي، للتوجه إلى فرنسا للاتصال بسفير المغرب بفرنسا في ذلك الوقت، عبد الرحيم بوعبيد، للنظر في إمكانية الاتصال مع الفرنسيين، كما فعل المغاربة . كل ذلك بالتنسيق مع فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا وصالح الوانشي تحديدا، بعد اختطاف طائرة قيادة الجبهة في 1956، عاد المحامي بن تومي للجزائر ليلقى عليه القبض في فيفري من سنة 1957، بتهمة الانتماء إلى الجبهة، ويحول إلى الكثير من السجون بسوي و دويرة و

برواقية التي أصبح المسؤول السياسي عن سجنائها.

يطلق سراح المحامي عمار بن تومي، بعد سنتين من السجن، ليبقى تحت الإقامة الجبرية في بلدية الجزائر 1959، تهديدات كثيرة بالقتل وجهت للمناضل عمار بن تومي، مما جعله يحاول الالتحاق بالولاية الثالثة (منطقة القبائل) « لكن فشل الاتصال، جعله يغير الوجهة، فغادر الجزائر سرا نحو مرسيليا ومن هناك إلى تونس عن طريق إيطاليا ».

تونس التي لم يبق فيها الرجل إلا ستة اشهر (من ماي إلى أكتوبر 59)، ساهم أثناءها في تحرير جريدة « العامل الجزائري »، اللسان المركزي للاتحاد العام للعمال الجزائريين، كما شارك عمار بن تومي في الحملة الدولية لصالح أمينه العام عيسات إيدير، الذي ألقى عليه السلطات الفرنسية القبض و أعدمته بعد حين.

أقنعا بن خدة وبوصوف عبد الحفيظ، بعد هذه التجربة القصيرة في تونس، رجل القانون، عمار بن تومي، بالتوجه للعمل في المغرب بعد أن طلب الملك المغربي، محمد الخامس، مساهمة النخبة الجزائرية، في دعم الدولة المغربية الحديثة ومؤسساتها. وهو ما قام به بن تومي، كقاضٍ بالدار البيضاء المغربية، دون أن ينسبه ذلك الاتصال مع جبهة التحرير في المغرب، والعمل ضمن هياكلها، كما جرت العادة عند الجزائريين المتعلمين، الذين فضلوا الهجرة إلى المغرب أثناء ثورة التحرير...

عاد بن تومي إلى العاصمة سنة 1962، بعد التوقيع على اتفاقية إيفيان، ليعين في اللجنة التي نظمت الاستفتاء، حول استقلال الجزائر، وليترشح بعدها كنائب في المجلس التأسيسي، كممثل عن قسنطينة، مسقط رأسه، وليس العاصمة التي عاش فيها ويعرفها سياسيا أكثر. ترشح في قسنطينة لم يمنع بن تومي من العمل والتعاون مع محمد خيضر و رابح بيطاط و المشاركة معهما، في إعادة تنظيم الحزب ومنظماته السياسية، بعد الاستقلال مباشرة 1962 / 1963.

على عكس النشاط الحزبي فإن عدم الاستمرار في عضوية الحكومة بالنسبة لعمار بن تومي كان متوقعا، إذا عرفنا نوعية العلاقة التي كانت تربط بينه وبين رئيس الجمهورية، أحمد بن بلة، ورأيه فيه . فقد تعرف المحامي بن تومي، على بن بلة في 1950، عندما كان الرجل مسجوناً في البلدية، بعد قضية الهجوم على بريد وهران الذي نظمته المنظمة الخاصة للحصول على الأموال . بن تومي الذي كان محامياً بن بلة في هذه القضية، كون صورة غاية في السلبية، عن السجين « فقد أخبر الشرطة الفرنسية، بما يعرف وبما لا يعرف، بعد أن ضربه محافظ الشرطة المكلف بالقضية... مما جعل الحزب يقرر تهريبه من السجن، لأنه تكلم أكثر من اللزوم . بعد فشل أطروحة المؤامرة، التي كان الحزب مصراً عليها ويريد من السجين أحمد بن بلة، أن يتبناها » .

لا تعود الخلافات مع بن بلة إلى هذه المرحلة التاريخية فقط، رغم أهميتها، فقد عادت بقوة إلى الظهور إلى السطح، مع تجربة الحكومة التي كان يترأسها بن بلة بعد الاستقلال « فقد قرر الرئيس في إحدى زيارته إلى وهران وتحت ضغط، بعض أصدقائه هناك، الذهاب إلى السجن وإطلاق بعض المسجونين، خارج نطاق العدالة ودون علم وزير العدل نفسه... ليعتذر بن بلة، بعد ذلك، عن هذا السلوك بعد أن عرف بخبايا ملفات المساجين ¹ » .

لكن ما فجر الصراعات فعلاً هذه المرة، كان أكثر أهمية، فقد أُلقت مصالح الأمن الرئاسية القبض، على الكثير من الشخصيات السياسية الوطنية المعروفة، كمحمد بوضياف وصالح بوبنيدر (صوت العرب)، كما أعيد العمل بقانون الإعدام « موافقي الرافضة لهذه القرارات وأنا على رأس وزارة العدل، هي التي أدت بي إلى السجن، لكي لا يطلق سراحي إلا، بعد انقلاب 19 جوان 1965، الذي قامت به قيادة الجيش ضد الرئيس بن بلة » .

1 - الأستاذ بن تومي يذكر بهذه القضية في كتابه الذي صدر بعد إجراء المقابلة معه . انظر Amar Bentoumi, *Naissance de la justice algérienne*, Casbah editions, alger, 2010.

حاول بومدين أثناء فترة السجن استغلال الأوضاع حتى قبل الانقلاب، فاتصل بالمسجونين للقول أن «الجيش لا علاقة له بهذه الاعتقالات»، رغم وجودهم في ثكنة تابعة للجيش. فبن بلة، حسب وزير دفاعه، لا يريد بهذا الاعتقال في الحقيقة، إلا تلطيخ صورة الجيش. رد رجل القانون كان «ربي يقوي شيطانهم» بعد أن أخبر والي ولاية الساوره السجين «أن الجيش - بومدين، يريد الانقلاب على الحزب - يقصد بن بلة».

لم يعد المحامي عمار بن تومي إلى النشاط السياسي بعد هذه التجربة، إلا في الخارج، بتكليف من الرئيس بومدين. فدافع عن الفدائيين الفلسطينيين. في اليونان ومصر، بمناسبة الاغتيالات التي نفذتها بعض الفصائل الفلسطينية، وساهم في تكوين لجنة التضامن مع الشعب الفلسطيني، لينتخب أكثر من مرة أميناً عاماً مساعداً، لاتحاد المحامين العرب وأميناً عاماً للرابطة العالمية للحقوقيين الديمقراطيين، منذ سنة 1981.

عمار بن تومي متزوج مرتين.. زيجتان أنجب منهما، أربعة أطفال، تخصصت ابنته البكر في الطب ليتوجه الذكران نحو دراسة المحاماة والهندسة المعمارية بباريس.

بن جاب الله سعاد

الوزيرة المنتدبة المكلفة بالبحث العلمي

لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي 2003

رغم مولدها في مدينة سطيف، فإن البنت سعاد بن جاب الله، المولودة موساوي، تعود في أصولها إلى مدينة عين البيضاء بولاية أم البواقي. فقد هاجرت هذه العائلة الشاوية من موطنها الأصلي، أرض عرش الحراكتة، إلى مدينة سطيف التي ولدت فيها البنت سعاد، سنة قبل انطلاق ثورة التحرير 1953. بكرة العائلة سعاد، التي جاءت على رأس خمسة إخوة وأخوات... انهوا تعليمهم الجامعي وتحصلوا جميعهم على مواقع في الوظيفة العمومية والقطاع العام، إلا الأخ طبيب الأسنان الذي فضل فتح عيادة خاصة... مسارات تعليمية ومهنية للأبناء، تؤكد ما عرفت به العائلة، منذ جيل الجدين على الأقل، فقد احتل الجد من الأب المالك الزراعي الكبير، موقع محام oukil judiciaire أهلي، في حين عرف الجد من الأم، من عائلة معيزة المشهورة بسطيف، كطبيب. كان أبوه هو الآخر قاض، مما قد يفسر علاقة المصاهرة التي تمت فيما بعد بين العائلتين، مما يعني أننا أمام عائلة ميسورة ومتعلمة لأكثر من جيل. الجد معيزة، الذي عرف ب صداقته لزعيم التيار اللبرالي، ابن سطيف بالتبني فرحات عباس « فقد كانت العائلة منقسمة سياسيا، بين عباس وحزب

الشعب - حركة الانتصار» .

هذه المواقع الاجتماعية التي انتكست نسبيا مع الأب موساوي، الموظف في السكك الحديدية، الحاصل على الشهادة الابتدائية في تلك الفترة، لتتدعم من جديد مع جيل الأبناء الذي تمثله البنت سعاد، الوزيرة المنتدبة المكلفة بالبحث العلمي لدى وزير التعليم العالي منذ 2003. الوزيرة التي لم يعرف عنها أي انتماء حزبي سياسي، لا قبل التعددية ولا بعدها، مفضلة العمل الجماعي كمسؤولة عن فرع قسنطينة لجمعية «راشدة» النسائية التي أسستها خليدة تومي زميلتها في الحكومة سنة 1996. علما بأنه، وقبل هذه التجربة الحكومية، كان الرئيس بوتفليقة قد عين السيدة بن جاب الله، أستاذة الحقوق، عضو باللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان، حيث احتلت رئاسة اللجنة القانونية 2000 / 2003.

بالفعل، فقد قامت البنت موساوي سعاد، بكل دراستها الابتدائية ولغاية المرحلة الثانوية، بمدينة سطيف التي حصلت فيها، من ثانوية مليكة قايد، على شهادة البكالوريا آداب سنة 1973، لتتوجه إلى مدينة قسنطينة لمتابعة دراستها الجامعية لغاية الحصول على الليسانس في الحقوق 1977، للانتقال بعد تخرجها للعمل بمؤسسة صناعية مختصة في تحويل المواد الغذائية (الحليب)، كملحقة بالمديرية الجهوية بقسنطينة دائما.

المدينة التي ستقرر فيها الإقامة، بعد زواجها، سنة تخرجها، من زميل لها، احترف فيما بعد التدريس في كلية الحقوق والعمل بالمحاماة، أنجبت منه ولدين، تخرج منهما الأول من المدرسة العليا للبنوك، في حين لازال الثاني يدرس بالمدرسة الوطنية للتجارة «رغم وجود مكتب الأب المحامي اختارا تخصصات بعيدة... واستقرا في العاصمة بحيث قلت تنقلاتهما إلى سطيف أو قسنطينة التي لازال الأب يشتغل فيها كمحام، مما يفرض عليّ التنقل الدائم، بين مكان عملي بالعاصمة وقسنطينة» .

«بعد حصولي على دبلوم الدراسات المعمقة في الحقوق من جامعة الصوربون بباريس، توجهت للتدريس بالجامعة، رغم الخسارة المالية المتولدة عن هذا القرار.. فقد كان دخلي من عملي بالمؤسسة الصناعية، ضعف ما حصلت عليه بالجامعة، زيادة على التسهيلات الأخرى بالطبع التي ضاعت مني نتيجة هذا الخيار». مسيرة مهنية جامعية ستدعمها السيدة بن جاب الله بالحصول على شهادتي الماجستير ودكتوراه دولة في تخصص انثربولوجيا القانون من جامعة قسنطينة 1997، بمواضيع اهتمت فيها بتاريخ المسألة العقارية في الجزائر وأبعادها القانونية والاجتماعية. السيدة بن جاب الله التي رفضت تحمل أي مسؤولية إدارية في الجامعة «كنت قد هربت من الالتزامات الإدارية التي كانت مفروضة علي في المؤسسة الصناعية ولم يكن منطقيا بالنسبة لي العودة، إلى العمل الإداري في الجامعة».

رغم أن السيدة بن جاب الله، التي تقرب بصعوبة الاندماج بالنسبة لها داخل الوسط الحكومي... هي التي جاءت من خارج العاصمة ومن خارج الأحزاب «لأن هناك قواعد سير لا نعرفها بالضرورة».

فإن ذلك لم يمنعها من البقاء في منصبها ضمن الحكومة الثانية لعبد العزيز بلخادم وأحمد أويحي على غرار الكثير من وزراء بوتفليقة الذين تميزت مسيرتهم الحكومية بالاستقرار الكبير، رغم كل ما شاع عن سوء علاقات بينها وبين وزير القطاع، رشيد حراوية.

بن حبيلس / كتو سعيدة

وزيرة منتدبة لدى رئيس الحكومة مكلفة بالتضامن الوطني
1993/1992

يشبه «حي الوزراء القدماء» بالقرب من نزل الشيراتون بالعاصمة، إلى حد كبير «مدينة النحاس» التي تكلم عنها الرحالة الشهير ابن بطوطة. هنا في هذا الحي شبه الخالي والموحش، المخصص لسكن بعض الوزراء القدماء، من الذين لم يتمكنوا من السكن في إقامات الدولة أو أخرجوا منها، كان اللقاء بالسيدة بن حبيلس، كتو سعيدة. فمن تكون هذه السيدة التي جاءت للعمل الجماعي والاهتمام بالشأن العام من ورقلة بالجنوب الجزائري، والتي لازالت لحد الآن تتحدث بلكنة تونسية لم تستطع الإفلات منها، رغم عودتها من هذا البلد الشقيق، إلى الجزائر منذ أكثر من أربعين سنة؟

اللهجة التونسية التي تتحدث بها السيدة بن حبيلس / كتو، سببها تلك الإقامة الطويلة التي ميزت عائلة كتو في تونس. رغم أن العائلة تعود في أصولها البعيدة إلى منطقة القبائل الكبرى، وبالضبط إلى قرية «تفريت نايت الحاج» بدائرة إيعكرون بولاية تيزي وزو، أين كانت تملك العائلة، زاوية دينية أدارها الجدان الأخوان، قبل هجرتهما إلى تونس في 1875، هروبا من وصول الاستعمار الفرنسي للجهة، وفشل مقاومة الشيخ المقراني، التي عرفت المنطقة

سنوات قليلة، قبل اتخاذ قرار عائلة كتو للهجرة .

استمرت عائلة كتو، رغم هذه الهجرة القسرية، نحو تونس، على غرار الكثير من العائلات القبائلية، في نشاطها التعليمي والديني الذي عرفت به في منطقتها الأصلية بالقبائل الكبرى . فالجد من الأم تمكن من فتح مدرسة قرآنية بتونس العاصمة، التي ولدت فيها البنت سعيدة، سنة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية . كما استفاد بعض أبناء العائلة كالأب كتو من وجودهم بتونس، لالتحاق بجامع الزيتونة والحصول على تعليم ديني عال .

عائلة كتو التي حافظت في ديار الهجرة على عادة الزواج الداخلي بين أبناء العائلة الواحدة، مما جعلها تحافظ على لغتها الأمازيغية التي تمكنت من إيصالها إلى أبنائها المولودين، في ديار الغربية، على غرار الطفلة سعيدة، المولودة في 1946، في عائلة من ثلاث بنات وولدين .

كان أول احتكاك للبنت سعيدة بالعمل الجماعي في إطار القضية الوطنية الجزائرية، بديار الهجرة من خلال « انخراطها في صفوف الكشافة الإسلامية الجزائرية وهي لم تتجاوز العشر سنوات من عمرها » . لتعود عائلة كتو، ثلاث سنوات، بعد استقلال الجزائر، كالكثير من « اللاجئين »، كما كان يسمى المهاجرون الجزائريون بتونس، لتلتحق البنت سعيدة بجامعة الجزائر لدراسة علم النفس وعلوم التربية « الدراسة الجامعية التي انخرطت أثناءها في الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين » .

سترتبط طالبة علوم التربية وعلم النفس بالجنوب الجزائري ومدينة ورقلة بالذات، بدل العاصمة والمدن الكبرى الساحلية . مدينة ورقلة التي تعرفت عليها بمناسبة زيارة قامت بها لأخيها، الموظف في الطيران المدني بهذه المدينة الجنوبية الفقيرة، رغم بترونها « هناك شاهدت أمورا غريبة، لا تمت بصلة للاستقلال، فالتعاونون الفرنسيون الموجودون بقوة في المنطقة، لازالوا يتحدثون بعقلية mon boy, ma fatma » .

« بعد هذه الزيارة الأولى، قررت البقاء في ورقلة للتدريس بالمدرسة الابتدائية الوحيدة للإناث في المدينة... المديرية كانت فرنسية والمفتش جزائري من فرجيوة، من عائلة بن حبيلس المعروفة الذي تزوجت منه خلال نفس الفترة لإنجاب أربعة ذكور وبنت واحدة، تحصلوا كلهم على تعليم جامعي في تخصصات مختلفة كالتجارة الدولية والإعلام الآلي والترجمة ».

خصوصيات مدينة ورقلة، وكل الجنوب الجزائري، ديموغرافيا، اجتماعيا وثقافيا، هي التي تكون قد شجعت أكثر المعلمة بن حبيلس على الاهتمام بالشأن العام والبروز كوجه نسائي « فقد اتصل بي والي ولاية الواحات، في تلك الفترة، عبد الله فاضل، ليطلب مني استقبال وفد نسائي يزور الولاية في إطار تحضير مؤتمر الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات. كان من بين عضواته ليلي الطيب والسيدة شنتوف ». المؤتمر الذي حضرته السيدة بن حبيلس -1969، كمسؤولة عن وفد ولاية الواحات التي كانت تمتد من الأغواط، لغاية تلمراس، لنتخب فيه عضوة بالمجلس الوطني، كأمنية عامة لاتحاد ولاية الواحات لغاية سنة 1975.

قضت السيدة بن حبيلس ثلاث سنوات فقط، خارج ولاية ورقلة ببجاية، لأسباب مهنية مرتبطة بوظيفة الزوج، مفتش التعليم لتعود في سنة 1978 إلى المدينة التي تبنتها، للاستمرار في نفس النشاطات، داخل الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات التي لم تفارقها، وهي في بجاية. التعددية السياسية التي بدأت الجزائر تعرفها بعد أحداث أكتوبر، كانت كفيلة هذه المرة، بإبعاد السيدة بن حبيلس عن الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، بعد أن عرفت قياداته صراعات كبيرة، كجمل المنظمات الجماهيرية القديمة.

استفادت السيدة بن حبيلس بقوة من التعددية التي عرفتها الجزائر بعد أحداث أكتوبر، فاحتلت موقع عضو بالمجلس التنفيذي للرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، لتكون بعد ذلك جمعية تحت اسم الحركة

النسوية للتضامن مع الأسرة الريفية في سنة 1990. الجمعية التي ظنت أن رئيس الحكومة عبد السلام بلعيد، كان قد طلبها من اجلها للقاءه في أكتوبر 1992، ثلاثة أشهر بعد وصول الرجل إلى رئاسة الحكومة، خلال هذا الظرف الصعب « فالجمعية أصبحت معروفة دوليا وليس وطنيا فقط ». « المفاجأة كانت أن رئيس الحكومة لم يكلمني حول الجمعية وعملها، كما كنت أظن، بل اقترح علي أن اعمل معه كوزيرة، منتدبة مكلفة بالتضامن الوطني... أريد أن أعين امرأة مثل أمي، و زوجتي أو ابنتي في الحكومة كوزيرة ». ما لم يذكره رئيس الحكومة انه تعرض لانتقادات كثيرة من قبل الإعلام الوطني المستقل، بعد الإعلان عن تشكيلة حكومته في صيف 1992، والتي غابت عنها المرأة تماما، مما فرض على رئيس الحكومة التفكير في تعيين نساء داخل الحكومة، ثلاثة أشهر، بعد الإعلان الرسمي عنها ومباشرة نشاطها.

قرر رضا مالك الذي عوض عبد السلام بلعيد على رأس الحكومة في أوت 1993، هو الآخر ألا يعين نساء داخل حكومته، ربما بسبب الأوضاع الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر. مما جعله يقترح على السيدة بن حبيلس البقاء معه في منصبها لتأدية نفس المهام تقريبا، لكن كمستشارة برئاسة الحكومة. تعين السيدة بن حبيلس بعد هذه التجربة القصيرة هي الأخرى، جراء تغيير رئيس الحكومة رضا مالك، عضو بالمجلس الوطني الانتقالي في سنة 1994، في ظرف صعب تميز ببروز قوي لبعض فعاليات المجتمع المدني، في التنديد بالإرهاب ونتائجه، كما كان شأن السيدة بن حبيلس التي ساهمت في تكوين جمعية ضحايا الإرهاب والبروز كوجه نسائي معروف بمواقفه ضد الإرهاب. بعد حل المجلس الانتقالي والعودة إلى المسار الانتخابي في سنة 1997، عادت السيدة بن حبيلس للعمل الرسمي، من خلال الغرفة الثانية للبرلمان، مجلس الأمة، ضمن حصة المعينين من قبل الرئيس ليامين زروال 1997 / 1999.

لم تكتف السيدة بن حبيلس بهذه الأدوار السياسية والجمعية الوطنية .
فقد افتكت جوائز دولية من منظمات دولية ومن قبل الرئيس التونسي زين
العابدين بن علي ، نظير نشاطاتها التي وسعتها للاهتمام بالدفاع عن قضية
الشعب الصحراوي ، رغم تواضع ظهورها السياسي والإعلامي منذ وصول
الرئيس بوتفليقة إلى قصر المرادية في سنة 1999 .

بن حمودة بوعلام

وزير المجاهدين 1970/1965

وزير العدل 1977/1970

وزير الأشغال العمومية 1979/1977

وزير الداخلية 1982/1980

وزير المالية 1986/1982

عشرون سنة أو يكاد من العضوية في الحكومة وأكثر من ثلاثين سنة في أعلى المناصب السياسية الوطنية، بما فيها الأمانة العامة لجبهة التحرير، بعد الإطاحة بعبد الحميد مهري سنة 1996. رقم قياسي أكيد سجله لبوعلام بن حمودة قد لا يضاهيه فيه الكثير من أعضاء النخبة الوزارية في الجزائر. فالرجل كان وزيرا أكثر من مرة، على رأس قطاعات السيادة، كالعدل مع بومدين 1970/1977 والداخلية 1980/1982 والمالية 1982/1986 مع خليفته الشاذلي. لاشيء، مطلقا، يبرر لأول وهلة على الأقل، هذه الاستمرارية السياسية. تصفح مسيرة الرجل في فترتي الحركة الوطنية وحرب التحرير، قد تفيدنا في تفسير هذا اللغز.

فقد ولد الطفل بوعلام في سنة 1933 بشرشال ولاية تيبازا الساحلية، لأب امتهن عدة نشاطات، «فقد عمل كاتب موثق وكاتب عمومي وحتى بائع

أثاث لبعض الوقت، رغم مستواه التعليمي الأكثر من المعقول، بمقاييس الفترة التاريخية (شهادة الأهلية)، وتمكنه من اللغة الفرنسية». الجد بن حمودة هو الآخر الذي كان يشتغل حارس غابات، حاصل على الشهادة الابتدائية ويحسن اللغتين العربية والفرنسية.

درس بن حمودة الطفل والشاب بطريقة عادية بين مدينة شرشال والعاصمة، حتى سنة 1956 سنة الإضراب الطلابي الذي دعت إليه جبهة التحرير. في هذا التاريخ بالذات قرر بوعلام بن حمودة الالتحاق بجيش التحرير، في نفس السنة بالولاية الرابعة. لم تمض سنة على بن حمودة في جبال الولاية الرابعة، ليلقي عليه الجيش الفرنسي القبض، بعد معركة عسكرية و يسجن طول الفترة المتبقية من حرب التحرير 1957 / 1962.

أزمة صيف 1962 وتداعياتها في الداخل، بعد المواقف التي اتخذتها قيادة الولاية الرابعة، في صراعها ضد قيادة الأركان ومجموعة تلمسان والمكتب السياسي (بومدين، بن بلة)، قد تكون المحطة الأساسية التي تفسر الاستمرارية التي ميزت حضور بن حمودة السياسي. فالرجل تحول إلى شبه ممثل دائم لهذه الولاية المهزومة، في صراعها ضد القيادة الجديدة للبلاد.

لقد عين بن حمودة نائباً في المجلس التأسيسي في 1962 / 1965، مباشرة بعد خروجه من السجن، كما نصب عضواً في اللجنة المركزية المنبثقة عن مؤتمر 1964. الحزب الذي سيحتل أمانته العامة في سنة 1996 / 2001، بعد الإطاحة بعبد الحميد مهري عن طريق ما سمي في ذلك الوقت «بالمؤامرة العلمية». الحزب الذي كان من أعضاء مكتبه السياسي الفاعلين بين 1979 / 1988، مما قد يفسر وجوده على رأس الكثير من الوزارات الهامة، خلال هذه الفترة، كالدخلية والمالية.

عرف بن حمودة رغم هذا الحضور القوي داخل دوايب السلطة، بعض فترات الإبعاد، حتى ولو كان جزئياً، فقد عين مديراً للمعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية بين 1986 / 1990، خلال المرحلة الأخيرة لحكم الشاذلي بن جديد، الذي تكلمت

شائعات كثيرة عن قوة تأثير كبيرة كان يقوم بها الدكتور بن حمودة... على الرئيس حتى في القرارات، ذات الطابع الشخصي والعائلي. وهو ما لم يمنع من إبعاد الرجل من مديرية المعهد، الذي سمع به عن طريق الصحافة «بعد أن أخبرت الرئيس بمواقفي المضادة لانحرافاته»، كما يقول الرجل عشر سنوات من بعد.

كان بن حمودة مع الوجوه السياسية المعادية للإصلاحات التي نادى بها الكثير من الأطراف السياسية، داخل الحزب وخارجه، بدءا من ثمانينيات القرن الماضي. فهو محسوب على الأوساط المعربة القريبة من التيار الديني المحافظ في الكثير من الأطروحات، خاصة تلك المتعلقة بالقضايا الثقافية واللغوية والمرأة... الخ.

بوعلام بن حمودة الحاصل عل شهادة الدكتوراه في القانون العام، من جامعة الجزائر في 1971، متزوج من أستاذة في التعليم المتوسط وأب لبنت مهندسة فلاحية وابنين تخصصا في الهندسة المعمارية. يحسن بوعلام بن حمودة زيادة على العربية الفرنسية الإنكليزية والأسبانية.

بن حميدة عبد الرحمان

وزير التربية 1962 / 1963

كان من حظ المدرسيين médersien، تنصيب أول وزير تربية وطنية للجزائر المستقلة، في شخص عبد الرحمان بن حميدة، المولود في 1931 بدلس، ولاية بومرداس، لأب فلاح « مرتاح ماديا والمتخرج هو الآخر من معهد الدراسات العليا الإسلامية بجامعة الجزائر ». الطفل عبد الرحمان لم يغادر مسقط رأسه دلس إلا في سنة 1947، بعد اتمام دراسته الابتدائية والمتوسطة، في نفس الوقت الذي كان فيه يتابع دروساً قرآنية بمدرسة حرة تابعة لحزب الشعب .

عائلة بن حميدة، التي كانت لها تجارب سابقة مع التعليم التقليدي بالمنطقة. فالجد من الأب كان أستاذا في الكثير من زوايا ولايتي بجاية و تيزي وزو، بعد تخرجه من زاوية، سيدي عبد الرحمان اليلولي الذي سمي الطفل عبد الرحمان على اسمه تيمنا به . وهي نفس الزاوية، التي كان الأب قد تخرج منها. في حين كان الجد من الأم يحتل منصب المفتي الأكبر للمذهب المالكي، في الجامع الكبير بالجزائر العاصمة، التي تبنت هذه العائلة القبائلية، على غرار الكثير من أبناء المنطقة .

ساعدت الثقافة العربية الدينية السائدة عائليا، على توجيه الطالب عبد الرحمان، نحو المدرسة الثعالبية بالعاصمة، للحصول على شهادة الدروس

النهائية، قبل الالتحاق بالجامعة للانضمام لمعهد الدراسات العليا الإسلامية الذي كان يخرج طلبة من ميّزاتهم ازدواجية لغوية وثقافية « كان من بينهم مصطفى فروخي السفير في بكين بعد الاستقلال وحاج علي الأمين العام للحكومة، أثناء حكم الرئيس بومدين » .

رغم هذا التكوين التقليدي، في جانب منه على الأقل، كان الطالب عبد الرحمان سياسيا أقرب للحركة الوطنية الاستقلالية - حزب الشعب - حركة الانتصار - منها لأي تيار سياسي أو فكري آخر، فانخرط مبكرا في صفوف الكشفة الإسلامية الجزائرية بدلس، دون أن ينقطع عنها حتى بعد التحاقه بالعاصمة، حيث انضم إلى جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، ليكون من مؤسسي الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في 1955 .

لم ينقطع النضال السياسي لعبد الرحمان داخل تنظيمات الحركة الوطنية الاستقلالية، فقد انتسب إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية / حزب الشعب، كما كان الحال مع جبهة التحرير بالعاصمة، سنة بعد تأسيسها 1955 . ليجد نفسه مسؤولا سياسيا عن المنطقة الحرة للمدينة la zone autonome d'Alger، بعد تكوينها الذي اقره مؤتمر الصومام . وهو آخر منصب له قبل أن يلقي عليه القبض من طرف الجيش الفرنسي في نهاية 1957، ليحكم عليه بالإعدام، دون أن ينفذ لغاية الاستقلال . فترة السجن التي لم تكن انقطاعا كليا عن الثورة، فقد استمر السجين في نسج العلاقات، مع الولاية الثالثة والعاصمة، عبر محاميه وبعض العلاقات الأخرى .

بعد الاستقلال، وجد السجين عبد الرحمان بن حميدة العاصمة في وضع صعب على المستوى السياسي « لأن كل الأطراف المتصارعة، تريد السيطرة عليها وبكل الوسائل . بعد تذبذب قصير اختارت قيادة العاصمة، وعلى رأسها محمد خيضر، الذي تقلد مسؤولية على رأس المكتب السياسي، الوقوف إلى جانب جماعة تلمسان، رغم علاقات الصداقة والقرب التي كادت أن توجه المجموعة

نحو الحكومة المؤقتة، بكل التوجهات السياسية والفكرية المرتبطة بها». عاد السجين بن حميدة إلى العمل السياسي في العاصمة مباشرة بعد الاستقلال، فاحتل منصب منسق اتحادية الجزائر الكبرى، لحزب جبهة التحرير، مما سمح له بالدخول إلى المجلس التأسيسي كنائب عن المدينة. وهو ما سمح لمحمد خيضر، الذي تحول خلال هذه الفترة إلى القائد الفعلي لمناضلي المدينة، أن يقترحه كوزير للتربية بدل توفيق المدني، المرشح من قبل شخصيات واتجاهات فكرية أخرى، قريبة من جمعية العلماء.

لم يستمر بن حميدة طويلا في هذا المنصب (سبتمبر 1962/أكتوبر 1963)، ليعود مرة ثانية كنائب في المجلس الشعبي الوطني عن العاصمة دائما، وليحتل الكثير من المسؤوليات في الحزب، كعضوية اللجنة المركزية ورئاسة اللجنة الثقافية ونيابة لجنة التعريب للجنة المركزية للحزب دائما. تزوج ابن دلس خلال هذه الفترة (1964)، من إحدى العاصميات، لينجب منها أربع بنات وذكر واحد¹، انهوا كلهم دراساتهم الجامعية في تخصصات مختلفة، كالهندسة واللغات والفنون الجميلة، فكان أن عادت البنت الكبرى للعمل في ديوان وزير التربية الذي كان يحتله الأب ذات يوما.

خلال السنوات الأولى للاستقلال، كانت العاصمة تتمتع بحيوية سياسية أكيدة، جعلتها فيما بعد، تدخل في صراعات مع الكثير من القوى السياسية الفاعلة، كما حدث مع انقلابي 19 جوان 1965، الذين كانوا كثيري التخوف من الحياة السياسية في هذه المدينة «التي لا يسيطرون على تفاصيل يومياتها، بل يخافون منها كأبناء ريف، في غالبيتهم العظمى». المواقف العدائية لقيادات العاصمة من الانقلاب، لم تسمح بتمثيلها داخل مجلس الثورة، و تقلص العمل الحزبي فيها، بعد الاعتقالات التي مست قياداتها. وهو ما أدى بعبد الرحمان بن حميدة إلى تجميد نشاطه

1 - توفي نتيجة العمل الإرهابي الذي تعرض له مقر الأمم المتحدة بحي حيدرة الذي تسكن العائلة

في الحزب عمليا، لحين مغادرة كل المسؤوليات فيه لصالح مناصب إدارية وتسييرية كثيرة، ابتداء من سنة 1967. فعين الرجل رئيسا مديرا عاما للشركة الوطنية لمواد البناء 1968/ 1972. ليكون آخر منصب له قبل التقاعد، مدير عام المؤسسة العمومية للمنشآت التقنية من 1991 لغاية 1995. وهو التقاعد، الذي لم يمنعه من الاستمرار في العمل الجماعي بمختلف اهتماماته، خاصة وأنه تزامن مع التعددية السياسية والحزبية المعلنة، فانتخب رئيسا لجمعية أولياء التلاميذ للثانوية التي يدرس فيها الولد الوحيد لعائلة بن حميدة. كما شارك الرجل في عضوية جمعيات أخرى كجمعية القصب، حي الذكريات العاصمة و جمعية قدماء إطارات المؤسسة الوطنية والجمعية الجزائرية للدفاع عن البيئة.

العمل السياسي الحزبي الذي لم يكن بعيدا عن اهتمامات بن حميدة، رغم ابتعاده الواضح عن حزب جبهة التحرير، ليكون من بين الأعضاء المؤسسين لحزب « الأمة » الذي لم ينجح من فرض وجوده على الساحة السياسية الجديدة مع مجموعة من القيادات المركزية القديمة، كان على رأسهم رئيس الحكومة المؤقتة، بن يوسف بن خدة.

توفي عبد الرحمان بن حميدة في ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان الموافق لـ 5 سبتمبر 2010 عن عمر 79 سنة.

بن داكير سعيد

وزير النقل 1996/ 1997

يبدو على الرجل تأثر كبير، وهو يتحدث عما تعرضت له منطقة العنصر بولاية الميلية وقرية بني فتح تحديدا، التي عاش فيها سنواته الأولى، منذ ولادته فيها سنة 1952 « فقد قصفت أنا وأحد أصدقائي من أبناء العائلة بقنبلة من قبل طائرات الجيش الفرنسي في شتاء 1957، لأنها اعتقدت أن النار التي أشعلناها في منزل العائلة، بغية تسخين « الكسرة » التي نريد أكلها، كانت لتجمع مجاهدين في هذه المنطقة المحرمة ». الجيش الفرنسي الذي لازال يتذكر بن داكير « كيف انه حاول في إحدى المرات أن... يحرقنا أحياء في مغارة مع مجموعة من الماعز والحيوانات الأخرى.. لولا أنني استطعت الهروب، مع أبناء القرية من هذا الفخ ».

أحوال جعلت عائلة بن داكير، تقرر في النهاية، مغادرة قرية بني فتح بالقرب من العنصر، نحو ميلة القريبة في بداية سنة 1958. العائلة التي تنتمي إلى وسط « فقير جدا »، كما يصفه الابن سعيد، فالجدان الأميان، كانا لا يملكان إلا قطعا فلاحيه صغيرة، لا تكفي لسد رمق العائلة. علما أن الأم كانت قد عاودت الزواج من أحد أقاربها بعد وفاة الأب. ارتباط الأم الذي تم قبل انتقال العائلة إلى ميلة، لتنجب منه، سبع بنات وذكور من زواجها الثاني

الذي يقول عنه الابن سعيد « انه تم أصلا للحفاظ علي أنا، بعد أن تركني أبي وعمري لا يتجاوز ستة أشهر، واحتراما لتقاليد الوسط الريفي، الذي كان لا يتقبل بسهولة بقاء أرملة صغيرة من دون زوج » .

زاوّل الطفل سعيد كل تعليمه الابتدائي، بمدينة ميله 1959 / 1964، قبل الانتقال إلى قسنطينة، حيث حصل على البكالوريا في الرياضيات 1971 « كان المفروض أن أدرس بثانوية خزندار التقنية، لكنني درست في الأخير بثانوية حيحي المكي لأن الثانوية التقنية التي وجهت لها، لم تكن تملك النظام الداخلي، الذي كان يمكن أن يسمح لي بالدراسة، أنا القادم من بعيد، من أصول فقيرة » .

حصل نفس الشيء تقريبا لبن داكير بعد فوزه بالبكالوريا هذه المرة « فقد سجلت شهرين أو ثلاثة في المدرسة العليا للمهندسين بالحراش، لكن قبل انطلاق السنة الدراسية فعليا، تحصلت على منحة للدراسة في بريطانيا للحصول على الباشلور 1975، تخصص رياضيات مطبقة على الإعلام الآلي والاقتصاد »، لينتهي سعيد تعليمه العالي من جامعة صالفورّد، بالحصول على « ماستر » في نفس التخصص 1976 « كنا ثلاثة أو أربعة من ثلاثين طالبا جزائريا انهوا تعليمهم في الوقت وعادوا للجزائر فعلا » .

عاد الطالب بن داكير إلى الجزائر، بعد أقل من أسبوع من حصوله على شهادته « نحن أبناء الفقراء لاحق لنا في طيش الشباب أو المراهقة... كنت أجد نفسي في بعض الأحيان أبكي في الغرفة الجامعية وأنا في بريطانيا... عندما أفكر في الحالة التي تركت فيها أمي وعائلتي » .

لم يعرف بن داكير سعيد من المهن إلا قطاع النقل البري الذي التحق به مباشرة، بعد عودته من بريطانيا « فقد انضمت إلى المؤسسة الوطنية للنقل البري SNTR، للعمل كمكلف بالدراسات » . من حسن حظ الرجل أن دخوله المؤسسة صادف التحضير للمخطط الخماسي الوطني « قمت بالإشراف على

دراسات لتحديد الطلب في ميدان النقل البري... وصل بعض صداها إلى مجلس الوزراء، خاصة بعد أن تمت مقارنتها مع دراسات غربية طلبتها وزارة الصناعة، كلفت بالعملة الصعبة، أضعاف ما كلفته الدراسة الجزائرية».

نجاح هذه الدراسات شجعت مسؤولي القطاع على طلب المزيد منها وتوسيعها لتشمل قطاع النقل البحري وتسيير الموانئ، خلال هذه الفترة التي استقطب فيها تسيير ميناء الجزائر العاصمة، تحديدا، اهتمام المسؤولين السياسيين على أعلى مستوى، بعد تحوله إلى نقطة سوداء.

لم يكن غريبا، بعد هذه النجاحات، أن يحتل بن داكير، مديرية النقل بالمؤسسة الوطنية للنقل البري 1979 والوصول سنتين بعد ذلك، إلى نيابة مديرية نفس المؤسسة 1981. بعد هذه التجربة المهنية داخل المؤسسة يغادر الرجل موقعه التسييري، للذهاب مع مديره العام السابق إلى وزارة التخطيط، للتكفل بالتعاون الدولي «البعض ربط بين هذا الانتقال للعمل برئاسة الوزراء وبين الإبراهيمي عبد الحميد شخصيا، وحاولوا تفسير الانتقال بالعامل الجهوي الذي يربطني بالرجل... الحقيقة أنني ذهبت مع المدير العام السابق لمؤسسة النقل البري حيث شغلت موقع الأمين للوزارة».

رغم ذلك، سيغادر الرجل وزارة التخطيط، نحو رئاسة الحكومة للقيام بنفس المهام مع وزيره عبد الحميد إبراهيمي، الذي يقول، انه فقد الكثير من الصلاحيات، بعد هذا الانتقال من وزير إلى رئيس وزراء «أثناء زيارة لي إلى ليبيا، تنبّهت لخارطة ليبية موضوعة في كل المكاتب الرسمية، ضمت جزءا كبيرا، من الأراضي الجزائرية، فما كان مني إلا أخذ نسخة منها وكتابة تقرير إلى رئيس الحكومة... أعتقد أن هذا التقرير والضجة التي ولدها هو الذي جعل المسؤولين ينتبهون لي، لأستمر في موقعي برئاسة الحكومة، مع قاصدي مرباح ومولود حمروش، بعد مغادرة الإبراهيمي لرئاسة الحكومة، بعيد أحداث أكتوبر 1988».

حمروش الذي تعرف عليه الرجل قبل وصوله إلى رئاسة الحكومة عندما

كان في رئاسة الجمهورية، مع مجموعات الإصلاح بمن فيهم أبناء قطاعات أخرى خارج التخطيط كحيدوسي غازي، «الذي كنت أعرفه من قبل.. معرفة لم تشفع لي كثيرا، فكل الذين جاؤوا بعد الإبراهيمي استمروا في النظر لي كأحد بقايا عهده برئاسة الحكومة».

يقترح قومزيان إسماعيل وزير تجارة حكومة حمروش في سنة 1990 على الرجل تنصيبه كمدير عام على رأس مؤسسة توزيع المواد الغذائية ENAPAL، «كان طلبي بعد أن تأكدت من صعوبة المهمة.. أن أنصب كمحافظ ممثل للحكومة على رأس الشركة، لمدة محددة. وهو ما تم رفضه من قبل مجموعة حمروش».

ابتعد بن داكير بعض الوقت عن حمروش وجماعته «غادرت العاصمة لبعض الوقت مع الأولاد لزيارة الوالدة». لم يطل انتظار بن داكير كثيرا، «فقد اتصل به هذه المرة حسن كحلوش وزير النقل في حكومة حمروش ليخبرني أنه يريد تعييني على رأس المديرية العامة لمؤسسة النقل البري، التي غادرتها منذ عقد من الزمن... قبلت المنصب، رغم أنني فوجئت نوعا ما، لأنني كنت لا أريد أن أرجع إلى نفس المؤسسة... الوزير أخبرني أن التعيين على رأس الخطوط الجوية الذي لحت له أثناء المقابلة، يتطلب موافقة أطراف وجهات أخرى، وهو يلوح بيديه نحو الأعلى».

استمر بن داكير سعيد، ست سنوات كاملة 1990/1996 على رأس مؤسسة النقل البري، فترة عرفت فيها المؤسسة صعوبات من كل نوع، وإعادة هيكلة، كما تعرضت إلى تخريب وعمليات إرهابية. ليكون هذا آخر منصب للرجل قبل الانتقال إلى وزارة النقل، ضمن طاقم حكومة أحمد أويحي...

كان الاتصال بي تلفونيا يوم 1 جانفي على الساعة الثامنة والنصف صباحا، ليحدد لي المتحدث موعدا بالرئاسة «في الأول اعتقدت أنها نكتة، مما جعلني أطلب رقم الهاتف لأعاود الاتصال أنا... أويحي قال لي عندما

ذكرته... بأمني لا املك شيئاً امنحه له إلا تجربتي و نزاھتي وأنني أسكن في حي العناصر-كويماڊ- بشقة من ثلاث غرف حتى الآن، كان رده أنه.. جاري في حي العناصر 2».

ساءت العلاقات بين الرجلين بسرعة « فقد رفض لي رئيس الحكومة أحمد أويحي، تعيين احد الإطارات في الوزارة... بحجة أن التقارير الأمنية لم تكن لصالحه فيما يتعلق بحياته الخاصة... حتى أكون صادقاً أنا الذي غيرت رأيي في الكل، بعد أن اكتشفت أن الأمور «الفوق» لا تسير كما كنت أظن». رغم ذلك ترشح بن داكير، وهو على رأس وزارة النقل للانتخابات التشريعية، تحت راية الحزب الجديد، التجمع الوطني الديمقراطي، في ولاية الميلية، لينتخب نائباً للمجلس الشعبي الوطني، بعد مغادرة الحكومة.

لم يحتل نائب الميلية أي مسؤوليات في هياكل المجلس، رغم الأدوار الأساسية التي قام بها، كما حصل عندما فرض على رئيس الحكومة أحمد أويحي، تقديم تقرير حول الوضع الأمني... أو وقوفه مع الطاهر بن بعبيش الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي في صراعه ضد أحمد أويحي الذي استطاع أن يصل إلى رئاسة الحزب «لم أكن جهوياً، كما قيل عني، عندما دعمت بن بعبيش حتى ضد مقداد سيفي، فقد حسبتها سياسياً، كان وراء الرجل كل منظمة أبناء الشهداء التي تمثل أكثر من نصف المجلس الوطني للحزب وحتى جزء من قيادة الجيش».

دعم بن داكير مواقفه المعارضة بمناسبة الانتخابات الرئاسية 1999 «لم اقبل أن يتحول الحزب إلى لجنة مساندة ووقفت إلى جانب حمروش، رغم كل تحفظاتي حول مواقفه ورفضه أن يعلن عن تأسيس حزب سياسي جديد».

بن داكير سعيد متزوج منذ 1979 من محامية عاصمية، أنجبت منه ثلاث أبناء، تخرج كبيرهم تقنيا سامياً في الانفوغرافيا، لتدرس الأخت الحقوق مثل الأم. في حين لازال الابن الأصغر بالمرحلة التكميلية.

بن داود عبد القادر

وزير الفلاحة 1989 / 1991

كان أصغر وزير في حكومة مولود حمر وش، من حيث السن. كما كان أصغر عضو للمكتب السياسي لجبهة التحرير، الهيئة التسييرية العليا للحزب التي انضم إليها بعد أحداث أكتوبر 1988 كممثل للنخبة السياسية الجديدة التي أراد الحزب الأحادي سابقا، تقديمها للمجتمع الجزائري، بعد الإعلان عن التعددية و دخول مرحلة، المنافسة السياسية.

فمن يكون هذا الوزير الشاب الذي كلف بتسيير المسألة العقارية، في هذا الظرف الصعب والمضطرب، طول مدة بقاء حكومة مولود حمر وش التي قامت بالتراجع عن تأميمات الأراضي، التي أنجزت في إطار الثورة الزراعية بداية السبعينيات؟ « كان سؤال الرئيس الشاذلي عند فتح النقاش حول الملف واضحاً... هل سيسيل الدم لو تمت عملية التراجع عن التأميمات... كانت قناعة الوزير الشاب التي أسرها للرئيس... أن بومدين نفسه كان سيتراجع عن التأميمات، مثلنا لو طالت به، الأيام ».

عبد القادر بن داود من مواليد 1955، بقرية جباله، دائرة ندرومة بولاية تلمسان، في وسط عائلي فلاحي، زواج بين تربية المواشي والفلاحة التقليدية. فقد كان الجد من الأب موالا ميسور الحال، مما جعله يرسل إبنيه إلى الدراسة

بجامعة القرويين بالمغرب. الإبن الذي امتهن التعليم التقليدي، بعد عودته، ليستشهد أثناء ثورة التحرير.

بعد وفاة الأب، تكفل بالطفل عبد القادر، ابن الشهيد، أحد أعمامه الذي كان قد هاجر منذ الأربعينيات إلى مدينة وهران. فقد كان عبد القادر صغير إخوته الثلاثة، مما جعله يستفيد من هذا الامتياز، بعد الاستقلال مباشرة والانتقال إلى مدينة كبرى.

بعد وهران، كان على الشاب عبد القادر التوجه إلى سيدي بلعباس للدراسة في ثانوية العقيد الحواس، بعد أن تم تحويل العم الشرطي، من وهران نحو بلعباس. عدم الحصول على البكالوريا لم يسمح للشباب إلا بدراسات متخصصة، بمعهد عين تموشنت الفلاحي، الذي تخرج منه في 1975، بعد أربع سنوات من الدراسة.

أول منصب مهني لعبد القادر كان رئيس قسم التموين، بإحدى مؤسسات الصناعات الغذائية (الزيتون)، التابعة لقطاع الصناعات الغذائية. القطاع الذي لن يعرف الرجل غيره من الناحية المهنية. ليبقى المهم بالنسبة لهذا الشاب هو بالتأكيد المناصب والمهام السياسية التي بدأ في تسليقها، حتى قبل التخرج من المعهد الفلاحي، على مستوى كل المنظمات الجماهيرية والحزب بالجهة الغربية. فقد انخرط في الكشفة الإسلامية، منذ طفولته الأولى بمدينة وهران. كما قام بنفس الانخراط، في شبيبة جبهة التحرير، ليكون مع الحاضرين في الندوة الوطنية المؤسسة للاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية في 1975 التي وحدت التنظيمات الشبابية في إطار واحد. نقابيا كذلك كان عبد القادر حاضرا في هذا القطاع المهني -الصناعات الغذائية-، الذي كان تابعا للاتحاد العام للعمال الجزائريين، قبل تأسيس الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين. فقد انتخب أمينا عاما للفرع النقابي للمؤسسة التي كان يشتغل فيها والتابعة لفيدرالية عمال الفلاحة للاتحاد العام للعمال الجزائريين، مما

جعله يتعرف مباشرة على كل الهياكل المحلية للاتحاد. هذه الفيدرالية التي سينتخب أميناً وطنياً لها مكلفاً بالتكوين، التربية والإعلام، خلال الفترة بين 1978/1982. قبل عضوية المجلس الوطني للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين -1982 من خلال منصبه كأمين عام للاتحاد الولائي - لوهـران .

حصلت القفزة الفعلية على المستوى السياسي بالنسبة لهذا المناضل الحزبي، متعدد النشاطات فعليا، عندما انتخب أميناً عاماً للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين في مؤتمره الوطني 1985/1989. هذا المنصب الذي فتح له مواقع قيادية على المستوى الحزبي التي لم يعرف منها حتى الآن إلا مؤسساتها المحلية و الجهوية، فلم ينتخب الرجل عضواً بلجنة المحافظة في 1984، الا بعد عشر سنوات من انخراطه في حزب جبهة التحرير وعمره لم يكن يتجاوز العشرين سنة بعد .

ينتخب في سنة 1985، الأمين العام للاتحاد الفلاحين الجزائريين بن داود عبد القادر، عضواً باللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير، ليصل إلى قمة هرم التنظيم السياسي في 1988، بعد انتخابه، عضواً بالمكتب السياسي، ليكون أصغر عضو بهذه الهيئة العليا. هذا الصعود الذي يتأكد بتعيين الرجل ضمن طاقم حكومة مولود حمروش كوزير للفلاحة 1989/1991 طول مدة بقاء الحكومة. بن داود الذي لازال مقتنعا، « أن مشاكـله السياسية مع النظام بدأت عندما أعلنت الحكومة في نوفمبر 1990 على صفحات الجرائد، عن قوائم المستفيدين من أراضي فلاحية من دون وجه حق 13 ألف اسم - القائمة التي ضمت الكثير من الوجوه السياسية المعروفة كعلي كافي و رابح بيطاط... الخ ».

رغم الموقف الإيجابي الذي لازال الرجل يحمله لرئيس حكومته السابق مولود حمروش « كان يستشيرني في كل الأمور، حتى تلك التي لا تعني مباشرة قطاع الفلاحة... لا تنس أنني كنت عضواً بالمكتب السياسي للحزب،

ومع ذلك، فالبعض كان ينظر لنا نحن وزراء الجهة الغربية، كوزراء سد فراغ bouche trou داخل الحكومة» .

رغم هذا التقييم الإيجابي لدوره داخل الحكومة، فإن الرجل يشعر بمرارة كبيرة من جراء الممارسات الجهوية للنظام، خلال تلك الفترة «أنا الآن في حالة تقاعد وعمرى لم يصل الأربعين سنة.. حتى المنصب الذي اقترح علي على المستوى الدولي، لم أجد مساعدة من الدولة الجزائرية للحصول عليه. لأنني من الغرب» يقولها الرجل بحسرة كبيرة، كتعبير عن شعور عام تعيشه النخبة السياسية من أبناء الجهة الغربية، حتى نهاية التسعينيات .

بعد هذه التجربة، اختفى عبد القادر بن داود عن الواجهة السياسية العامة . فقد ابعده من عضوية اللجنة المركزية والمكتب السياسي، بعد سيطرة عصب مناوئة للخط الإصلاحي الذي كان يحسب عليه «أنا الآن اعتبر نفسي معارضاً لخط بن حمودة الأمين العام للحزب 1996» .

عبد القادر بن داود متزوج من سيدة من أدرار منذ 1984، لم تتجاوز المرحلة الابتدائية من تعليمها. انجبت منه بنتين وولدا واحدا توفي صغيرا، بعد مرض عضال ..

بن رضوان محمد

وزير الشؤون الدينية جوان 1991 / فيفري 1992

احتلت وزارة الشؤون الدينية، خلال هذه الفترة، من عمر الأزمة الجزائرية في بداية التسعينيات، مكانة خاصة، فلم تعد تلك الوزارة المهمشة التي يتم على رأسها، تعيين، بعض وجوه الإسلام الرسمي، من الموظفين الفاقدين، للفاعلية على المستوى الاجتماعي والسياسي، بل تحولت، إلى مكان للاتصال / الاستعمال مع / بـ عدة أطراف، على الساحة الإسلامية، بعد بداية الصراع المفتوح، مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لدرجة أن الوزارة، تحولت إلى وكر للمتمردين عن قيادة الجبهة، فعين وزيران من المنشقين، خلال هذه الفترة، على رأس وزارة « الحبوس »، كما كانت تسمى، في بداية الاستقلال .

في هذا الجو المضطرب، اتصل سيد أحمد غزالي، رئيس الحكومة المعين، مع الطبيب محمد بن رضوان (أمراض الجلد)، لتولي منصب وزير الشؤون الدينية، دون سابق معرفة بين الرجلين .

رغم أن الطفل محمد بن رضوان ولد في بوينان بولاية البليدة، التي عرفت كمنطقة بقوة إنتشار واستفحال الظاهرة الإسلامية فيما بعد، إلا أن أصول العائلة في حقيقة الأمر، من الجزائر العاصمة، التي غادرتها عائلة بن رضوان، حوالي خمسين سنة، قبل مولد ابنها البكر محمد في سنة 1950 .

تدهور الوضع الأمني أثناء الثورة، في منطقة المتيجة الريفية، بعد ذلك، جعل العائلة تدخل العاصمة من جديد، وتغادر منطقة بوينان الفلاحية، التي كان يشتغل فيها الأب مسيرا لإحدى المزارع، مما سمح لابن بوصف حالة العائلة الاقتصادية، بالوسطى .

هذا التخوف، من الاستعمار لم يمنع الأب، وهو في العاصمة من دخول السجن، بعد إلقاء القبض عليه من قبل الجيش الفرنسي . التحكم المعقول في اللغة الفرنسية، من قبل الأب، ساعده على العمل كموظف بسيط، لإعالة عائلته المتكونة، من خمس أبناء، بعد هروب الأسرة من منطقة المتيجة، وعمل تلك القطيعة القاسية، مع الوسط المهني العائلي، الذي اختاره الجد، عند اتخاذ قراره بمغادرة العاصمة . فالجد من الأب، كان فلاحا، في بوينان، بسهولة المتيجة الغني، على عكس الجد من الأم، الذي كان حرفيا صغيرا -حلاقا - . رغم هذا الدخول الاضطراري إلى العاصمة الذي نظرت إليه العائلة، كقطيعة قاسية، مع الوسط الاجتماعي الذي اختارته، فقد فكر الابن محمد في الاتجاه صوب البليدة، عندما قرر الزواج في 1976، مباشرة بعد التخرج كطبيب عام، وإنجاب سبعة أطفال، من هذه السيدة الماكثة في البيت، بعد الانتهاء من دراساتها الثانوية .

الزواج وإنجاب هذا العدد الضخم نسبيا من الأطفال، لم يمنع الطبيب من إتمام دراساته العليا، في تخصص طب الأمراض الجلدية في 1979، والقيام بنشاطاته الدعوية التي انطلق فيها هذه السنة بالذات، بعد فتح مسجد للصلاة، في مستشفى بني مسوس بالعاصمة . فكان أن طلب منه الكثير من المصلين، من طلبة الطب وعمال المستشفى، أن يقوم بوظيفة إمام، بعد أن لاحظوا على الطبيب، محمد بن رضوان، التمكن من أمور الدين، نتيجة الاهتمام الشخصي والتربية العائلية . زيادة على تحكم الطبيب في الأمور الفقهية، فقد تميز بمعرفته للغة العمل الفرنسية، والإسبانية التي كانت اللغة

الأجنبية التي تعلمها في الثانوية، ناهيك عن العربية التي أخذت مسحة دينية بالضرورة، داخل هذا الوسط المهني المفرنس.

لم يرفض الطبيب، محمد بن رضوان، هذا الاقتراح، خاصة وأن المسجد كان يشكو من عدم وجود إمام يقوم بمهامه، داخل هذا الوسط المتعلم. كانت هذه هي الانطلاقة الفعلية للإمام- الطبيب، في عالم الحركة الإسلامية التي يقول إنّه «مناضل داخل صفوفها، دون أن يكون منخرطاً بالضرورة، في أحد أحزابها أو جمعياتها»، كعادة الكثير من المثقفين، الذين يرون أن المهام التي يقومون بها والأدوار المناطة بهم، تجعلهم فوق التنظيمات، لأنهم أكبر من أن تستوعبهم حركة أو حزب.

سكن العائلة في أعالي العاصمة، زيادة، على تواجد مكان العمل، في نفس الجهة، جعل الإمام الطبيب يقوم بالاحتكاك مع الكثير من مساجد الجهة -بن عكنون- الأبيار- و مسجد لاكلون فوار ول - بالقرب منه بحيدرة، على وجه الخصوص الذي يتميز عن باقي هذه المساجد بنوعية خاصة من المصلين، فالمسجد يتواجد في حي سكن أغلبية المسؤولين السياسيين، باعتباره من أرقى أحياء المدينة.

بعض مستشاري سيد أحمد غزالي، المعين حديثاً في صيف 91، لتشكيل الحكومة، كانوا من بين المصلين والمترددين الدائمين، على مسجد الحي، فكان ذلك اللقاء بين الإمام -الطبيب، ورئيس الحكومة، الذي كان المبادر بطلب المقابلة، عن طريق مستشاريه، من رواد المسجد. المقابلة لم تدم طويلاً، فقد اقنع المهندس الطبيب، خاصة بعد أن أخبره بالوزير الذي يمكن أن يعين، إذا رفض الاقتراح، «فقد كان أستاذاً جامعياً، معروفاً، بعدائه للإسلاميين في الجزائر».

تخوفات الوزير، بعد هذه التجربة القصيرة داخل الحكومة، لم تزل كلية، فقد غادر الحكومة مباشرة، في أول تعديل كبير لها، في فيفري 92، بعد

تعيين المجلس الأعلى للدولة. جو المواجهات، التي اندلعت مباشرة، بعد ذلك، تكون قد أقنعت، كل الأطراف، بما فيها الوزير الطبيب، أن الأجواء التي أقنعتة بقبول المنصب، قد تغيرت، فكانت، هذه المغادرة المبكرة، لهذه الوزارة، التي سيطرت عليها تقليديا، بيروقراطية دينية محافظة، من منطقة القبائل الصغرى، المعروفة بكثافة تعليمها الديني التقليدي، وقوة حضور نوع من التدين الشعبي، القريب من الزوايا.

بعد فترة ابتعاد عن الواجهة السياسية، عاد بن رضوان إلى التلفزيون الجزائري، كوجه إعلامي، من خلال الحصص الدينية الموجهة، إلى الجالية الجزائرية بأوروبا، من خلال قناة «كنال الجيري»، وبعض وسائل الإعلام الأخرى الناطقة، باللغة الفرنسية.

بن شريف أحمد

وزير الري استصلاح الأراضي والبيئة 1977/1978

تعيين أحمد بن شريف، قائد الدرك الوطني، منذ الاستقلال، وعضو مجلس الثورة السابق، على رأس وزارة الري واستصلاح الأراضي والبيئة في ربيع 1977، كان من المفاجآت الكبرى التي ارتبطت بالإعلان عن آخر حكومة، للرئيس هواري بومدين، الذي توفي في نهاية سنة 1978. أحمد بن شريف الذي كان قد استمر في هذا المنصب الحساس-قيادة الدرك الوطني-أكثر من عقد كامل، تمكن الرئيس أخيرا، من إبعاده والتقليص من صلاحياته، من خلال هذا المنصب الوزاري التقني، كما فعل مع أعضاء مجلس الثورة الآخرين، الذي كان من بينهم، مدير الأمن الوطني، العقيد أحمد دراية، الذي عين وزيرا للنقل في نفس الحكومة.

كان هذا التعيين -الإبعاد، آخر منصب هام للعقيد أحمد بن الشريف، الذي سيوجه بعد ذلك لرأس المجلس الأعلى للشباب ونيابة رئاسة لجنة الإطارات لحزب جبهة التحرير الذي انضم إلى مكتبه السياسي لمدة قصيرة 1979/1980، ليبعد الرجل نهائيا عن أي منصب سياسي رسمي، وهو في عمر لا زال فيه قادرا على العمل وبصحة جيدة.

أحمد بن شريف من مواليد الجلفة سنة 1927 لعائلة غنية، أحتل فيها الجد

من الأب منصب شيخ زاوية الرحمانية وخليفة عرش أولاد نايل، في حين كان ابن عمه الجد من الأم، بشاغا معروفا بنفس الجهة. الأب بن شريف الذي زواج بين الفلاحة وتربية الأغنام، كان من أكبر أغنياء منطقة الجلفة التي شهدت مولد كل أبنائه -خمس ذكور وبنتين-.

الابن الثاني أحمد، وبعد دراسات ابتدائية عادية في مدينته، وكعادة بعض أبناء العائلات الغنية، القربية من الإدارة الفرنسية، انخرط في الجيش الفرنسي. علما بأن العائلة كانت قد عرفت ظاهرة الانخراط في الجيش الفرنسي، قبل هذا الجيل، فقد كان عم أحمد بن شريف، ضابطا في الجيش الفرنسي. الهند الصينية كانت أول تجربة فعلية لهذا الشاب النابلي، بهذه المنطقة من العالم، التي عرفت صراعات عسكرية و سياسية هامة بين أكبر القوى العالمية. المنطقة التي لم يغادرها ابن مدينة الجلفة إلا في سنة 1952، بعد أن قضى فيها أربع سنوات كاملة، ضمن القوات الفرنسية، كضابط صف.

اندلاع ثورة التحرير في 1954 وجدت بن شريف في تونس، ضمن القوات الفرنسية، ليقرر في سنة 1956 الانضمام لجيش التحرير في الجزائر، بالولاية الرابعة، بعد عملية هروب ناجحة، قام بها مع مجموعة من الجنود الجزائريين بأسلحتهم ومعداتهم. عدة مناصب ومهام تقلدها أحمد بن شريف، على الحدود التونسية الجزائرية، ضمن جيش التحرير، كمسؤول عن المكتب الثاني مع وزير الدفاع العقيد كريم بلقاسم (1959)، كما تكلف الرجل بمهام تدريبية في عدة مراكز تدريب تابعة لجيش التحرير، على الحدود التونسية والمغربية، ليعين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ممثلا للولاية الرابعة التي عرفت الكثير من المشاكل والاضطرابات بدءا من سنة 1960.

كان أحمد بن شريف من القيادات العسكرية القليلة التي التحقت بالجهة الداخلية، بعد قطع خط موريس على الحدود الشرقية في سنة 1960، تطبيقا لقرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية. وهي الخصلة التي حسبت له بعد

الاستقلال و منحت الرجل قوة معنوية، لم تتوفر لأغلبية القيادات العسكرية التي رفضت العودة إلى الميدان في الداخل، مفضلة البقاء على الحدود حين الإعلان عن الاستقلال .

الولاية الرابعة التي كلف بن شريف بقيادتها، من قبل المجلس الوطني، لم يدم طويلا على رأسها، ليلقى القبض عليه، من قبل الجيش الفرنسي في نوفمبر 1960. سنتان كاملتان قضاهما العقيد بن شريف، داخل السجون الفرنسية في الجزائر وفرنسا، دون أن ينفذ فيه حكم الإعدام الذي حكمت به ضده محكمة المدينة لأمن الدولة في سنة 1960. عكس الكثير من القيادات العسكرية، لم ينتظر العقيد بن شريف الاستقلال للزواج من إحدى قريباته وإنجاب أول ذكر له في سنة 1955، ثلاث سنوات، بعد عقد زواجه الذي تدعم بميلاد طفلين آخرين بعد الاستقلال .

سمحت المواقف المعادية التي اتخذتها الولاية الرابعة، ضد قيادة الأركان ومجموعة تلمسان، للعقيد بن شريف، باحتلال المواقع الأمامية، بعد الاستقلال. فقد تحول العقيد إلى ممثل شبه دائم لهذه الولاية المتمردة والمهزومة، لدى الحكام الجدد للجزائر، ما بعد الاستقلال. الدور الذي لم ينافسه فيه على المستوى السياسي إلا بوعلام بن حمودة، ابن شرشال، بساحل الولاية الرابعة . .

هذا الدور الميداني الذي قام به بن شريف أثناء أزمة 62، ضد قوات ولايته التاريخية الرابعة، هو الذي قد يفسر المكانة التي احتلها الرجل، داخل النظام الجديد لدرجة أن بومدين يكون، حسب شهادته، قد خيره لاحتلال أي منصب وزراي، باستثناء الدفاع عندما أبعده من قيادة الدرك في سنة 1977. بومدين الذي لا يكن العقيد له الكثير من المودة « فقد كان يكتب « الحروز » للعجائز و هو في طريقه إلى مصر، في بداية الخمسينيات »، حسب زميله في مجلس الثورة قائد الدرك الوطني. بومدين الذي « لم تكن له الشجاعة

الكافية لتأميم أراضى العائلة، بمناسبة تطبيق الثورة الزراعية»، التي يعتبرها العقيد بن شريف، من أسوء القرارات السياسية والاقتصادية التي اتخذها نظام بومدين، الذي كان يعرف شخصيا موقف العقيد منها.

الموقف النقدي من أنظمة ما بعد الاستقلال ورجالاته لا يخص مرحلة بومدين فقط، فقد كان نظام بن بلة «ناصريا توتاليتاريا ومرحلة الشاذلي... عائلية أوليغارشية». هذه المواقف النقدية، لم تمنع الرجل من العمل السياسي الرسمي لأكثر من عقدين مع الرؤساء الثلاثة المذكورين والدفاع عنهم في مناسبات كثيرة.

فشلت كل محاولات العقيد بن شريف في العودة للنشاط السياسي، التي قام بها بمناسبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية، بعد الإعلان عن التعددية السياسية، من خلال ظهور إعلامي مؤقت وباهت لم يكتب له النجاح.

بن عمر أنيسة

وزيرة التكوين المهني والتشغيل سبتمبر 1991 / فيفري 1992

قد يكون الابتعاد المؤقت عن العاصمة، للتوجه نحو المدن الداخلية والجنوبية خاصة، من المحطات الأساسية التي تسهل العودة مرة ثانية إلى العاصمة، لاحتلال أعلى المواقع بالنسبة لبعض النساء النشطات. كان هذا حال السيدة آنسة بن عمر، التي ولدت سنة 1953، بقصر البخاري ولاية المدية، لعائلة معلم باللغة الفرنسية، استشهد أثناء ثورة التحرير، في الوقت الذي كان فيه الجد من الأب، مالكا فلاحيا كبيرا، والجد من الأم قاضيا- موثقا، تمكن من الانتهاء من دراساته العليا، عكس الجد من الأب الذي كان صاحب تعليم متوسط في جزائر الاستعمار التي سادت فيها الأمية.

انتقلت الأم، بعد استشهاد الأب المعلم، بيناتها و أبنائها الخمسة إلى العاصمة، وحي رويسو-العناصر بالتحديد، للعيش عند الجد القاضي والموثق «الذي كان متزنا في تربيته للبنات، فبقدر ما كان يصر على تعليمهن، كان شديد الحرص على زواجهن المبكر». وهو ما حصل مع أنيسة التي تزوجت من ابن عمها الطبيب، سنة بعد حصولها على شهادة البكالوريا سنة 1972، بعد دراسات في ثانوية حسيبة بن بوعلي بالقبة، وقبل انتقالها إلى الجامعة لمتابعة دراسات، في علم النفس.

الزواج من ابن العم الذي كان يفضل داخل هذه العائلات التي تصف نفسها بأنها عائلات « شرفة »، والتي لا تسمح بزواج بناتها، خارج هذا الإطار العائلي التقليدي، كان من نتائجه مغادرة العاصمة، حتى قبل الانتهاء من الدراسة الجامعية والالتحاق بمدينة البيض، مكان عيادة الطبيب، الذي لم يكن يسمح له القانون المنظم للمهنة في تلك الفترة، بفتح عيادات خاصة، إلا خارج المدن الكبرى. بعد سنتين من التدريس في ثانويات البيض 1976 / 1978 كأستاذة للعلوم الطبيعية واللغة الفرنسية، تدخل السيدة بن عمر إلى المنزل للمكوث فيه طيلة خمس سنوات، كانت كافية لإنجاب ثلاث بنات في انتظار المولود الذكر الذي لم يأت إلا في سنة 1986.

وهي السنة، التي انتخبت فيها السيدة بن عمر أمينة وطنية، مكلفة بالعلاقات الخارجية والهجرة، داخل هياكل الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، الذي انضمت إليه سنة فقط، قبل احتلال هذا المنصب الهام، تطبيقا لتعليمات الأمين العام للحزب، ورئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد، الذي طلب من الحزب ومنظماته الجماهيرية الانفتاح على الجامعات، خاصة في المناطق الريفية والصحراوية. هذه الفترة من النشاط، سمحت لها بالتعرف على الكثير من المسؤولين الكبار المدنيين والعسكريين. فقد كان من طقوس النظام السياسي الجزائري، في ذلك الوقت، تخصيص القيادات النسائية للاتحاد، لاستقبال قربات الشخصيات السياسية التي تزور الجزائر. مادامت الحياة السياسية لا تقبل بظهور زوجات المسؤولين السياسيين أنفسهم، إلا في بعض الحالات الاستثنائية والنادرة.

علاقات السيدة بن عمر، كانت أوطد مع بعض الشخصيات من الغرب الجزائري التي تبنت هذه المرأة لأسباب عائلية كذلك، فمصاهرات كثيرة تربط عائلة بن عمر بالكثير من الأسر في غرب البلاد. قبل هذه القفزة كانت السيدة بن عمر قد نشطت ضمن الهياكل السياسية لولاية البيض الصحراوية المحافضة

التي تبنت العاصمة، ابنة قصر البخاري، فانتخبت لعضوية المجلس الشعبي الولائي، وعملت كمتخصصة نفسية في مستشفيات المدينة، مما جعلها تتعرف على الكثير من المشاكل التي تعانيها المرأة والمواطن في هذه المناطق الفقيرة شبه الصحراوية.

بدأت علاقات السيدة بن عمر، مع قطاع الشغل والتكوين، بعد الانشقاق الذي ظهر في الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات 1990، والذي اتخذت فيه مواقف معادية للأمانة العامة فاطمة العوفي، بعد المرور إلى التعددية التي كانت كارثة على الكثير من المنظمات الجماهيرية التابعة للحزب، بما فيها الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات. فقد اتصل بها محمد نابي وزير الشؤون الاجتماعية، العصامي، ابن البرواقية القريبة، من قصر البخاري، لكي يعينها مستشارة له. وهو ما قام به مرة أخرى محمد قارة، وزير حكومة حمروش، التي خلفت حكومة مرباح المقالة. ما اقترحه سيد أحمد غزالي كان أحسن من رؤساء الحكومات ووزرائهم السابقين، فقد اقترح رئيس الحكومة المعين حديثا، منصب وزيرة التكوين المهني والتشغيل على السيدة المستشارة، حتى ولو كان ذلك لمدة قصيرة سبتمبر 1991 / فيفري 1992.

فقد أقيمت الوزيرة، بعد أن قدمت تقريرا، في أحد اجتماعات الحكومة «فهم من قبل رئيس الحكومة والمجموعة المقربة منه، أنه كان ضد سياسة الوزير السابق عبد النور كيorman، صديق، غزالي، منذ وقت طويل»، والذي كان على رأس القطاع قبلها، فكان أن ضحى رئيس الحكومة بوزيرته مفضلا عليها، السعيد قشي، الوزير المنشق عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مانحا إياه هذا القطاع الذي يعامل رسميا، كقطاع تقني، من دون أهمية، خلال هذه الفترة خاصة، والتي طغت فيها بحدة كبيرة، القضايا السياسية والأمنية.

لم تعد السيدة الوزيرة للمنزل بعد هذه التجربة، كما فعلت في المرة الأولى، فقد اختارت فتح مكتب دراسات خاص في سنة 1992، لتعين سنتين بعد

ذلك عضوة في المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ضمن قائمة رئيس الجمهورية. الرئيس زروال، الذي عينها، بعد ذلك ضمن قائمته دائما، عضوا في مجلس الأمة، الذي غادرته، مع بعض النساء العضوات نظرا للتجديد الجزئي الذي تعرض له المجلس 2001 عن طريق القرعة، بعد وصول الرئيس بوتفليقة للسلطة و الذي اختفت إعلاميا وسياسيا في ظل حكمه .

بن عروس زهية

كاتبة دولة مكلفة بالثقافة

لدى وزير الإعلام والثقافة جوان 1997 / ديسمبر 1999

تمكن التلفزيون الجزائري من إنتاج بعض الوجوه السياسية، التي وصلت إلى مركز النيابة في المجلس التشريعي، ليس في ظل التعددية السياسية والحزبية فقط، بل حتى في عهد النظام الأحادي. الشهرة الكبيرة التي تتمتع بها بعض الوجوه التلفزيونية، تكون هي التي قد أغرت، مراكز القرار السياسي، داخل الأحزاب وخارجها، لتقترح عليها الترشح في قوائمها الانتخابية والوصول إلى الجهاز التنفيذي، كما حصل مع زهية بن عروس، في ظرف سياسي و أممي صعب ومضطرب.

بالفعل، فقد كانت زهية بن عروس مقدمة نشرة الثامنة في التلفزيون الجزائري، خلال أكثر من عقد كامل، أول امرأة تصل إلى هذا المنصب التنفيذي سنة 1997، كاتبة دولة لدى وزير الإعلام والثقافة و الناطق الرسمي للحكومة. الوزير الذي لم يكن في حقيقة الأمر إلا زميلها في التلفزيون، حمراوي حبيب شوقي، الذي سيكون بهذا التعيين ضمن حكومة أحمد أو يحيى، يعيش ثاني تجربة حكومية له، بعد المرور القصير الذي سجله مع طاقم حكومة عبد السلام بلعيد، خلال سنة 1992 وفي نفس القطاع.

فمن تكون هذه المرأة التي سجلت هذا الحضور السياسي، في هذا الظرف الأممي والسياسي الصعب 1997/ 1999؟ وكيف كان المسار الذي أوصل هذه الصحفية إلى عضوية الحكومة؟ و هي التي لم يكن يعرف عنها أي نشاط سياسي قبل هذا التاريخ، إذا استثنينا المكانة السياسية الرسمية التي كانت ولا زالت تتمتع بها، نشرة الثامنة، في التلفزيون الجزائري .

زهية بن عروس من مواليد مدينة المسيلة بالهضاب العليا (1958) . لأب اشتغل في القطاع السمعي البصري، كمصور سينمائي، في أكثر من مؤسسة عمومية، ليتقاعد عن العمل كمدير للوسائل في مؤسسة ANAF -الوكالة الوطنية للأخبار المصورة، التي تم حلها في اطار اعادة الهيكلة التي عرفها القطاع العمومي .

بعد ازدياد زهية، البنت البكر من زواجه الثاني، الذي انجب منه خمس أبناء وبنات- بالإضافة إلى مولودين من الزواج الأول -، التحقت العائلة بالأب الذي كان يشتغل، منذ مدة بالعاصمة، في هذا الظرف الصعب الذي ميز السنوات الأخيرة من حرب التحرير. غادرت العائلة المسيلة التي كان فيها الجد من الأب معروف كقائد بها، علما أن اصول العائلة تعود إلى سيدي عيسى القرية تحديدا، التي تقول الرواية العائلية « أن جدها الاول -سيدي عيسى- نفسه هو الذي بناها » .

الجد بن عروس « القايد » كان قد زاول تعليمه بالفرنسية بالمدينة، لغاية نهاية المرحلة الابتدائية، عكس الجد من الأم، رئيس الطبّاخين بمطاعم المصالح الرسمية للمدينة خلال العهد الاستعماري . العائلة التي تصف وضعيتها المادية البنت، كاتبة الدولة بلهجتها المسيلية التي لم تغادرها أبدا « أنها كانت متوسطة الحال... فلم نكن نجوع مع الأب، لكننا وبكل تأكيد لم نكن أغنياء » .

خلال المرحلة الثانوية من التعليم، كان يطلب الأب المصور من ابنته زهية، أن تقوم بقراءة بعض النصوص بالعربية، خلال إنجاز بعض الأشرطة

المصورة» مما جعلني أتعامل مع الميكروفون وأنا صغيرة في السن.. فكننت أكثر ثقة في نفسي، عندما بدأت العمل في التلفزيون كمذيعة وأنا لازلت طالبة في الجامعة ولم أنه السنة الأولى من دراستي، بمعهد علم النفس، بجامعة الجزائر». فعلا فقد التحقت زهية بن عروس بمعهد علم النفس 1983/1979، مباشرة، بعد حصولها على شهادة البكالوريا /آداب.

القطاع السمعي-البصري الذي كان يشغل فيه الأب قبلها، سترتبط به خريجة علم النفس الصناعي والمذيعه المشهورة، بدرجة كبيرة و حتى عائلية. فقد تزوجت مرتين من نفس الوسط، لتنجب بنتا واحدة من زوجها الأول، الذي تم في سنة 1987 من رجل أعمال، من ولاية غرداية الصحراوية، يملك مؤسسة خاصة للإنتاج السمعي-البصري. لتتزوج ثانية من مذيع زميل لها من جهة الحضانة التي تنتمي لها، قبل الانفصال السريع عنه، ومن دون الانجاب معه.

أحداث سياسية وأمنية كبرى، رافقت الحياة المهنية لمذيعة الثامنة، زهية بن عروس، فقد كانت على رأس نشرة الثامنة، عندما اندلعت أحداث أكتوبر 1988، واستقال رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد بكل التدايعات التي ارتبطت بها، بعد الإعلان عن التعددية -مظاهرات وإضراب الجبهة الإسلامية للإيقاذ- الخ « تجربة اغتيال الصحفيين لن أنساها ما حييت »، تقول بن عروس، بعد مرور عقد كامل تقريبا، على هذه التجربة القاسية والحزينة، « فقد كنت ألبس قشابية عند دخولي مقر التلفزيون لتقديم النشرة، خوفا من الاغتيالات التي طالت الكثير من زملاء المهنة... من الجنسين. حز في نفسي كثيرا أن بعض الزملاء، كان يرفض ركوب سيارة المؤسسة معي، بعد الانتهاء من العمل ليلا... خوفا من الاغتيال ».

كان لابد من انتظار نتائج الانتخابات الرئاسية -1995- وبداية التفكير على المستوى الرسمي، في تكوين حزب للسلطة القائمة، لكي تنتقل زهية

بن عروس من الكلام عن السياسة في نشرة الثامنة التلفزيونية إلى المشاركة الفعلية في أحداثها وممارستها، فكانت هذه الصحفية التي لم يعرف عنها أي ميول سياسية لا داخل مؤسسة التلفزيون ولا أثناء دراستها الجامعية، من مؤسسي التجمع الوطني الديمقراطي RND، الذي تكون بعض الأسابيع فقط قبل الانتخابات التشريعية - 21 فيفري 1997 - و فاز بها بقوة في جو تميز بالكثير من الشكوك والرفض للنتائج، من قبل الأحزاب المشاركة في هذا الاستحقاق الانتخابي الأول.

بعد العودة للمسار الانتخابي، كان من حظ مذيعة التلفزيون المشهورة، الترشح في المرتبة الرابعة ضمن قائمة الحزب، بولاية العاصمة التي كان على رأسها الأمين العام للحزب ورئيس الحكومة أحمد أو يحيي، بمعية عدد من الوزراء مثل، أستاذ الطب يحيي قيدوم وزير الصحة، و الديبلوماسي لحسن موساوي وزير التعاون والشؤون المغاربية، لدى وزير الخارجية.

« في الحقيقة كنت افضل البقاء نائبا في البرلمان، بعد نجاحي في الانتخابات التشريعية، لكي أتمرن على العمل السياسي و أتعرف عليه أكثر من داخل البرلمان ... لكن بعد أيام فقط طلبوا مني في المجلس، أن اذهب لمقابلة رئيس الحكومة المعين، .. الذي قال لي أننا قررنا أن تكوني داخل الحكومة... لم استوعب بالضبط في البداية المنصب الفعلي الذي منح لي ... كاتبة دولة لدى وزير الثقافة والإعلام الناطق الرسمي للحكومة».

استمرت بن عروس في منصبها لتشتغل مع أكثر من وزير للثقافة والإعلام، «فقد كان أول وزير للقطاع اشتغل معه حمراوي حبيب شوقي .. رغم عدم وضوح الصلاحيات وضعفها، فلم يكن كاتب الدولة يستطيع المبادرة في الكثير من القضايا، بما فيها الميزانية والجوانب المالية. كما لم نكن نحضر اجتماعات مجلس الوزراء، إلا أثناء الإمضاء على الميزانية السنوية وأخذ

الصورة التذكارية مع رئيس الجمهورية... رغم كل هذا، فقد كان من السهل التعامل مع الوزير، في التجربة الأولى.. ربما للزمالة التي تربطني به قبل الحكومة».

بعد مغادرة حمراوي حبيب شوقي للحكومة، عين بعده وزيران ديبلوماسيان على رأس القطاع، عبد العزيز رحابي و تيجاني صلا ونجي - لتستمر بن عروس في منصبها والعمل مع هذين الوزيرين، اللذين لم يمتد بهما المقام بقصر الثقافة طويلا. فقد استقال الأول و أقيل الثاني، بعد شهور قليلة من تعيينهما، في حين غادرت كاتبة الدولة الحكومة، بعد مغادرة إسماعيل حمداني وتعيين أحمد بن بيتور الذي استقال هو الآخر، بعد أقل من سنة من تاريخ تعيينه من قبل الرئيس بوتفليقة نفسه. «الرئيس الذي كلمني في أحد الاجتماعات لمجلس الوزراء قائلا لي -بصيغة الماضي -وقبل الإعلان عن تغيير الحكومة بأيام و إبعادي منها.. أشكر لكم عملكم داخل الحكومة وسيتم استدعاؤكم لمهام أخرى في المستقبل».

بعد سنتين من العطلة الخاصة 2002، حصلت بن عروس على تقاعدها الجزئي رسميا، وهي في بداية الأربعينات من العمر «لقد غلبتني الدموع، عندما حصلت على تقاعدي في هذه السن». بالفعل لقد تأكد مرة أخرى ذلك الانطباع الذي تملكه ابنة المسيلة عن مسارها المهني والسياسي الذي تصفه بالحالة خاصة cas spécial «فقد دخلت التلفزيون وأنا طالبة في السنة أولى، لأقدم نشرة أخبار الثامنة في التلفزيون، أعيش كل هذه الأحداث السياسية الوطنية ومرحلة الإرهاب والتهديد، لأكون من المشاركين في تكوين حزب التجمع الوطني الديمقراطي، فادخل الانتخابات النيابية وانجح فيها بالعاصمة، أدخل الحكومة وأعين كاتبة دولة، لأبعد بعد مدة قصيرة و أتقاعد في سن الأربعين تقريبا.. فعلا هي حالة خاصة».

تقاعد لم يكن طويلا في نهاية الامر، فقد عادت زهية إلى العمل السياسي

بن عروس زهية

الرسمي في نهاية 2003 عندما عينها الرئيس بوتفليقة عضوة في مجلس الامة،
ضمن الحصة الرئاسية.

بن فريحة أحمد

كاتب دولة للصيد البحري 1982/1980

كاتب دولة للصيد والنقل البحري 1984/1982

وزير الأشغال العمومية 1988/1984

وزير الري و الغابات والصيد البحري 1989/1988

يتميز المسار التعليمي للسيد بن فريحة أحمد، بخصوصيات أكيدة، فالرجل خريج معهد ابن باديس بقسنطينة و الزيتونة بتونس. توجه بعد هذه الدراسات التقليدية بالعربية إلى موسكو للتخرج كمهندس زراعي. هذا الزيتوني الذي عمل كوزير طوال مرحلة الشاذلي، التي استمر في الدفاع عنها، بشكل لافت للنظر، حتى بعد الإعلان عن التعددية وانطلاق الحملة ضد التجربة ككل. وفاء لا نجد ما يشبهه لدى الكثير من أعضاء النخبة الوزارية الجزائرية التي عملت مع الرئيس الشاذلي.

فأحمد بن فريحة من مواليد ماوسة، دائرة غريس، بولاية معسكر (1940)، لعائلة فلاحية ميسورة، في هذه المنطقة الزراعية الغنية، احترفت العمل الزراعي أبا عن جد. بعد الانتهاء من المرحلة الابتدائية بالمدرسة الفرنسية والحصول على الشهادة الابتدائية، قرر الأب الفلاح الميسور، الذي أنجب عشرة أبناء، توجيه ابنه الثاني أحمد، نحو قسنطينة للدراسة بمعهد بن باديس. الأب الذي

كان معجباً كثيراً بدور زعيم الحركة الإصلاحية والتربوي «لدرجة أنه أصر على تعليم إحدى بناته ابتداء من الخمسينيات، رغم سيطرة وضغوط الجو الاجتماعي الريفي والمحافظة.. فقد كان الوالد ابن زاوية ومرابط، لكنه كان باديسيا مقتنعا». عائلة بن فريجة التي كان أحد أعضائها، من الوزراء المقربين للأمير عبد القادر، ابن غريس هو الآخر.

التوجه إلى قسنطينة هو ما فعله الطفل أحمد في سنة اندلاع ثورة التحرير 1954، لكي لا يبقى بالمدينة إلا سنة واحدة في نهاية الأمر. فقد فضل الشاب التوجه شرقا نحو الزيتونة، خاصة في ظل الحرب التي بدأت تداعياتها في البروز بقوة، في مدينة ابن باديس. أربع سنوات كاملة قضاهما الشاب بن فريجة في تونس، للحصول على شهادة التحصيل من الزيتونة. تعرف ابن غريس ضمن دفعات الدراسة بتونس على بعض الوجوه السياسية والعسكرية كالحاشمي هجرس وأحمد مطاطلة.

بعد تكوين هياكل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، قررت مصالح التكوين بها العمل، على توجيه الطلبة الجزائريين، نحو تخصصات أكثر عملية -1959. في هذا الإطار، وفي ظل التقارب بين الحكومة المؤقتة والاتحاد السوفييتي، تم إرسال دفعة من الطلبة للتكوين في مدارس المهندسين السوفيتية، فكان حظ الطالب بن فريجة، مدرسة موسكو التي تخرج منها مهندسا زراعيا في 1965.

لم يكن غريبا أن يتوجه المهندس أحمد بن فريجة، نحو مصالح وزارة الفلاحة، للعمل هناك، بعد تخرجه. وهو ما تم فعلا. فقد كان أول منصب للرجل، ميدان البحث بالمعهد الوطني للبحوث الزراعية بالحراش، لمدة ست سنوات كاملة 1965 / 1971.

بعد تجربة البحث هذه، يتوجه بن فريجة، نحو الإدارة المركزية للعمل، مدة سنتين كمكلف بمهمة 1971 / 1973 «كلف بمرافقة الزعيم الليبي عبد السلام

جلود، أثناء زيارته للجزائر.. يبدو أن الطيبي العربي، وزير الفلاحة في ذلك الوقت، أعجب بي، فكان أن اتصل بي شخصيا، ليقترح علي المنصب»، قبل الوصول إلى ما هو أعلى منه، كمدير مركزي بنفس الوزارة. 1973 / 1976، مع نفس الوزير ابن بلعباس القريبة.

بعد الإعلان عن الإطار الدستوري الجديد للنظام السياسي الجزائري، في أواخر حكم الرئيس هواري بومدين، والشروع في الانتخابات التشريعية، ترشح ابن العائلة الفلاحية المالكة، لتمثيل منطقته الزراعية الغنية، في المجلس الشعبي الوطني 1976. فكان من حظه أن انتخب مقرا للجنة الثورة الزراعية بالمجلس. وهو المنصب الذي سمح له بالعمل، مع الكثير من المسؤولين في الهيئات التنفيذية المختلفة.

بصفته البرلمانية حضر بن فريجة جلسات مؤتمر جبهة التحرير (جانفي 1979)، الذي رشح العقيد الشاذلي بن جديد، قائد الناحية العسكرية الثانية، لمنصب رئيس الجمهورية والأمانة العامة للحزب. وهو نفس المؤتمر الذي قرر ضم كل أعضاء لجنة الترشيحات التي عمل ضمنها الرجل، خلال انعقاد المؤتمر، إلى اللجنة المركزية التي فاز بن فريجة بعضويتها، كعضو إضافي فقط.

لم يستمر الحال بالرجل كثيرا بالمجلس الشعبي الوطني، ليطلب منه رئيسه، رابح بيطاط، ترك منصب مقرر لجنة، الذي كان يحتله «لأن شيئا ما يحضر لك بالرئاسة». بالفعل لم يدم الوقت كثيرا حتى استدعي الرجل لرئاسة الجمهورية «اشتريت ربطة عنق ودخلت على الرئيس الشاذلي الذي بادرني.. أنا لا أعرفك، لكن هناك أخبار جيدة حولك.. لذا عينتك كاتب دولة للصيد البحري».

سيكون هذا الاستقبال القصير الأول، مثل ست لقاءات أخرى، بمناسبة كل تعيين داخل الحكومة، التي سيستمر فيها الرجل حوالي عقد كامل. فبعد

كتابة الدولة للصيد البحري 1980 / 1982 يستمر الرجل في نفس المنصب، مع إضافة النقل البحري للقطاع 1982 / 1984. لينتقل إلى وزارة الأشغال العمومية لمدة أربع سنوات 1984 / 1988، ليكون آخر منصب وزارة له، قطاع الري الغابات والصيد البحري، ضمن طاقم حكومة قاصدي مباح 1988 / 1989. التجربة التي خرج عنها بانطباع أكثر من سيئ، عكس التجارب الأولى «فقد كنت أنوي الاستقالة، لولا ذهاب الحكومة المبكر».

عكس الموقف من حكومة مباح، فأحمد بن فريجة لازال من الوزراء القلائل، الذين يملكون موقفا إيجابيا من الشاذلي وفترة حكمه «أنا لم استقبل من الرئيس، إلا بمناسبة التعيينات في الحكومة. رغم ذلك، كان يتصل بي تلفونيا كثيرا، للاستفسار حول المشاريع الكبرى. فالرئيس الشاذلي ليس رجل ملفات، بل يشغل أكثر بحواسه، الأذن والعين. فهو... يسمع ويشاهد. فالرجل لم يطلب منا أن نسرق أو نتكاسل، والكثير من الذين يتكلمون عن العشرية السوداء اليوم، عليهم ألا يوصلونا إلى عشرية أكثر سودا».

يعين بن فريجة، بعد إقالة حكومة مباح، سفيراً بجمهورية النيجر بالساحل الإفريقي لمدة سنتين 1990 / 1992، قبل أن يطلب التقاعد عن العمل السياسي الرسمي «هذه التجربة كسفير سمحت لي باكتشاف أن الوزير مغبون من حيث دخله المالي في الجزائر، فبفضل أجر السفارة استطعت تأثيث منزلي الجديد. فقد سكنت شقة عادية طول بقائي في الحكومة، قبل التمكن من بناء فيلتي في آخر مشواري المهني».

السيد بن فريجة متزوج من ابنة عمه 1969 التي أنجبت منه ثلاثة أبناء، درست البكر العلوم البيولوجية.. في حين فضل الإخوة الإعلام الآلي والاقتصاد بجامعة الجزائر.

بن فليس علي

وزير العدل 1989/1988

وزير العدل 1991/1989

وزير العدل 1991

رئيس حكومة 2003/ 2001

علي بن فليس، من الوجوه الجديدة التي تم اقتراحها للمجتمع الجزائري، من قبل النظام السياسي الجزائري، بعد أحداث أكتوبر 1988، والإعلان عن التعددية السياسية. فالرجل كان من مؤسسي جمعية حقوق الإنسان التي بادر النظام بالتسامح مع ظهورها، بل وتبنيها في النصف الثاني من الثمانينيات، قبل أن يعين ثلاث مرات وزيرا للعدل، بعد الإعلان عن التعددية. فمن يكون هذا المحامي الشاوي، الذي اقترحته الكثير من الأوساط لتبوء أعلى المناصب، حتى بعد وصوله إلى رئاسة الحكومة والأمانة العامة لحزب جبهة التحرير؟

لم يكن الطفل علي يتجاوز، العشر سنوات، عندما اندلعت ثورة التحرير في 1954 حيث ولد بالقرب من باتنة عاصمة الأوراس، بشعبة أولاد شليح التي لا تبعد إلا حوالي ستة كلم عن باتنة. مما جعل مشاركته في الثورة غير ممكنة، عكس الأب والأخ الأكبر، اللذين استشهدا خلال المعارك والأحداث التي عرفتھا المنطقة، طوال فترة حرب التحرير.

تمكن الطفل علي من الانتهاء من المرحلة الابتدائية من تعليمه، رغم أهوال حرب التحرير، سنة قبل الاستقلال 1961، بمسقط رأسه، ليتوجه بعد ذلك إلى قسنطينة لإتمام تعليمه الثانوي كحال الكثير من أبناء المدن الصغيرة والريف في الشرق الجزائري، خاصة الأوساط الميسورة والمتوسطة التي كانت تسمح لها إمكانياتها المالية بإرسال أبنائها للدراسة في المدينة العلمية العريقة، قسنطينة. كيف لا والأب نفسه، كان قد مر على نفس المدينة للتحصيل العلمي، خلال رحلته العلمية التي قادته إلى تونس وجامعة الزيتونة بالذات، كالكثير من الباديسيين في ذلك الوقت.

بالطبع قد لا تكون الحالة المادية المتوسطة للعائلة، هي التي تفسر وحدها هذا السفر إلى قسنطينة، بقدر ما هي التجربة العائلية وحرص الأب التاجر، الصغير، على تعليم أبنائه، رغم عددهم الكبير -إثني عشر ولدا وبنتا - . فكان حظ الابن الخامس علي، أن التحق بالثانوية في قسنطينة، ليتحصل على البكالوريا في 1964، ليستمر في دراسته بجامعة الجزائر، بكلية الحقوق تحديدا للتخرج في السنة الجامعية 1968/1969 على رأس دفعته كطالب منضبط وجاد، واصل تعليمه للحصول على دبلوم الدراسات المتخصصة DES والتسجيل للحصول، على شهادة الماجستير.

في هذا الوقت الذي كانت فيه الجامعة الجزائرية تعرف غليانا سياسيا كبيرا، يبدو أنه لم يستهو، علي بن فليس، الطالب في الحقوق، كعادة الكثير من طلبة هذا التخصص في الجزائر والعالم، الذين يكون ميلهم أكثر، نحو مهادة الأوضاع بمختلف مستوياتها والقبول بها، بدل محاولة تغييرها، خاصة إذا كان ذلك عن طريق الحركات الاحتجاجية المعارضة التي كانت شائعة، خلال عقدي الستينيات والسبعينيات، على مستوى الحركة الطلابية، التي كانت تسيطر عليها الكثير من الأفكار اليسارية في تلك الفترة.

طبعت هذه الصورة الهادئة علي، التلميذ والطالب، لتتحول مع الوقت

إلى خصال ثابتة في الشخصية، لدى هذا الشاوي، ابن أولاد شليح، الذي يختلف كثيرا عن الصورة الشائعة والمتداولة عن أبناء المنطقة، كحدة المزاج والتشبث بالرأي. لم يكن غريبا في تلك الفترة ان يتوجه علي بن فليس إلى القضاء كمهنة لمزاومتها، في الكثير من المدن الجزائرية، كقسنطينة التي عاد إليها هذه المرة، كنائب عام في محاكمها، وليس كطالب في ثانوية franco - musulman - حيحي المكي حاليا - .

كانت مرحلة الدراسة الثانوية، في الواقع، أول تجربة للطالب علي، مع المدينة التي لم يحبها، ربما، كحالة الكثير من أبناء الشرق الريفيين، الذين كانت قسنطينة، أول لقاء لهم بالمدينة، فامتزج الإعجاب بالكره، في العلاقة مع هذه المدينة، غريبة الأطوار. بعد مرور قصير في نفس الموقع المهني بالبلدية ومرور سريع في الإدارة المركزية في العاصمة، كنائب مدير مكلف بالطفولة الجانحة، يعود علي بن فليس، إلى ولايته الأصلية، باتنة، التي غادرها وعمره لا يتجاوز 16 سنة، كوكيل للجمهورية، ليتزوج في هذه الفترة من إحدى بنات بسكرة، كعادة الكثير من أبناء عاصمة الأوراس، الذين يفضلون كعادة قديمة، مصاهرة العائلات العسكرية، كما فعل قبله، الأب، تماما، فالأم هي الأخرى من نفس المنطقة، مما يفسر قوة العلاقة بين المدينتين المتجاورتين.

يفضل الرجل في سنة 1974، بعد هذه التجربة التي دامت حوالي خمس سنوات، كموظف في قطاع العدالة، كما كان يصف الخطاب الرسمي هذه المناصب التي تمثل السلطة القضائية، مغادرة الوظيفة العمومي، عكس الاتجاه الاجتماعي السائد، خلال هذه الفترة، الذي كان يتشبث بالوظيفة العمومية لدى الدولة الريعية، مفضلا عنها المهنة الحرة، كمحام، التي ستكون التجربة المهنية الأساسية لديه، كما سيكون النضال السياسي في جبهة التحرير كمعطى شبه طبيعي، وهو الذي تربى في وسط عائلي «كونت الوطنية والإسلام منطلقاته الأساسية، من دون مغالاة ولا تطرف».

قد لا يكون هذا التوجه، نحو مهنة المحاماة الحرة، غريبا في نهاية الأمر عن علي بن فليس، ابن الفئات البرجوازية الوسطى الجزائرية المنحدرة من أعماق الريف الجزائري، وقواه الاجتماعية المالكة المتوسطة، في هذه المناطق التي كانت بمنأى عن الهجوم الذي قامت به الرأسمالية الزراعية الاستعمارية، كما عرفته مناطق أخرى، في السهول الزراعية الغنية، فكان أن حافظت بعض العائلات على ملكية زراعية كبرى أو متوسطة، كحالة عائلة بن فليس، وهي القاعدة الاقتصادية المستقلة، التي سمحت لها بإرسال أبنائها للدراسة، خارج محيط القرية، ولمدة طويلة نسبيا. وضعية لم تكن ميسرة لكل العائلات الجزائرية الفقيرة، في تلك الفترة، من الوجود الاستعماري.

تحولت الاستقلالية المادية كهدف، من خلال التوجه نحو المهن الحرة إلى إستراتيجية عائلية لدى عائلة بن فليس. وهو ما توارثته الأجيال الصغيرة من خلال الابن البكر المحامي، الذي تكلف بتسيير مكتب الأب، بعد انطلاق هذا الأخير، نحو مغامرته السياسية التي أصبحت لدى الرجل اهتماما أساسيا، «على حساب العائلة وتربية الأبناء في الكثير من الأحيان». هذه المهام العائلية التي تكفلت بها الأم، الصيدلية، الماكثة في البيت، منذ زواجها.

سمحت الانتخابات المهنية التي جرت في هذه الفترة (1983)، على مستوى هيئة محامي شرق البلاد، لعلي بن فليس، بقياس مدى شعبيته والصورة التي يحملها زملاؤه عنه كرجل قانون. فقد فاز بمنصب نقيب المحامين بباتنة والشرق الجزائري فيما بعد. هذا الفوز بالانتخابات، قد يكون المحطة التي جعلت أصحاب القرار في العاصمة، ينتبهون لهذا المحامي الشاب، الذي يتوفر على الكثير من المؤهلات الذاتية والموضوعية التي تسمح له باحتلال أعلى المناصب السياسية، رغم بعض الصفات التي تجعله أكثر ميلا، نحو عدم الظهور، بل ونوع من الانطواء الممزوج بجرعة كبيرة من الخجل، كالكثير من السياسيين من أبناء الريف، الذين لم تساعدهم الأحادية والعمل السياسي

الرسمي، على تطوير تلك المهارات السياسية التي نجدها لدى الرجل السياسي المهتم بالشأن العام.

رغم ذلك، فإن توفر علي بن فليس، على المؤهلات العلمية والثقافية، والتمكن الجيد من اللغتين العربية والفرنسية، باعتباره من خريجي ثانوية قسنطينة المزدوجة، والتجربة المهنية كمحام ونقيب محامين، سمحت له بتبوء المناصب السياسية، دون عناء كبير. وهو ما قام به فعلا المحامي، داخل حزبه جبهة التحرير، بعد أحداث أكتوبر 1988، حيث كان ضمن الوجوه الجديدة التي حاول بها الحزب الأحادي القديم، تلميع صورته وشكله الخارجي على الأقل. فكان أن حصل الرجل على مقعد في اللجنة المركزية والمكتب السياسي لحزب جبهة التحرير، قبل الوصول إلى الأمانة العامة للحزب.

كان أول منصب سياسي للرجل على المستوى الحكومي وزارة العدل، التي عين فيها ضمن طاقم ثلاث حكومات مختلفة متتالية، فكان أول تعيين له في حكومة مباح 1988 / 1989، ليستمر في نفس المنصب ضمن طاقم حكومة مولود حمروش 1989 / 1991 ويعيد تعيينه كذلك غزالي، رغم القاعدة غير المكتوبة التي كانت تؤكد، أن من كان مع حمروش، لا يمكن ان يبقى مع غزالي، إلا من رحم ربك.

يرفض بن فليس في النهاية البقاء ضمن طاقم حكومة غزالي، ويستقيل بعد أقل من شهر-جويلية-1991، لتعارض وجهات النظر بينه وبين رئيس الحكومة، فيما يتعلق بمكانة العدالة ووظائفها، خلال هذه الفترة المضطربة من تاريخ الجزائر السياسي، المتميزة بالكثير من العنف والإرهاب.

الدور الذي لعبه بن فليس، في تكوين الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان (1987)، وتجربته القانونية المحلية والمركزية، هي التي تكون قد جعلت ثلاثة رؤساء حكومات مختلفين، يصرون على العمل معه كوزير عدل. وهي التي جعلت الرجل يحافظ على ذكرى إيجابية في هذا القطاع الحساس حتى الآن،

رغم صعوبة المرحلة التي تقلد فيها هذه المناصب. وهي نفس الذكرى التي احتفظ له بها الكثير من سكان باتنة الذين أوصلوه إلى البرلمان 1997، رغم الإخفاق الذي تعرض له في 1991، في مواجهة مرشحي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كالكثير من السياسيين الرسميين.

أثار ظهور علي بن فليس في المقاعد الأولى أثناء الحملة الانتخابية للمرشح الحر عبد العزيز بوتفليقة، استغراب الكثيرين، ممن حاولوا إيجاد تبريرات شخصية، بل عائلية لهذا الحضور، للاختلاف الكبير بين الشخصين، لا على مستوى الجيل المرتبط بالتجربة، بل المزاج الشخصي على وجه الخصوص. فبقدر ما عرف عن بن فليس، من هدوء وترو، بل وحتى نوع من الانكفاء، أظهر الرئيس بوتفليقة الكثير من حب الظهور والعنجهية في التعامل السياسي، وحتى الذاتي، جعلت الكثير من الذين يتعاملون معه، يرفضون الاستمرار في أداء هذه الأدوار الثانوية. فقد استطاع بن فليس العمل مع الرجل، كمدير مكتب ورئيس حكومة قبل وبعد الانتخابات التشريعية والمحلية لسنة 2002، التي فاز بها حزب جبهة التحرير.

كما كان متوقعا، ساءت العلاقات بسرعة بين الرجلين، بعد النتائج التي حققتها جبهة التحرير، في الانتخابات التشريعية والبلدية والمكانة الجديدة لبن فليس، بعد المؤتمر الثامن للحزب -ابريل- 2003، فكانت القطيعة، فأقال بوتفليقة رئيس حكومته، بعد أن رفض تقديم استقالته ليرشح كمنافس رئيسي له، وينهزم في انتخابات 2004 التي غادر بعدها مباشرة موقعه كأمين عام للحزب في نفس اليوم الذي نظم فيه بوتفليقة مراسيم استلام مهامه كرئيس جمهورية لعهد رئاسية ثانية..

بن قرية معمّر

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

جويلية 1992 / فيفري 1993

مرت استقالة معمّر بن قرية، وزير العمل والشؤون الاجتماعية، في فيفري 1993، من طاقم حكومة عبد السلام بلعيد، دون اهتمام سياسي وإعلامي كبير، رغم ارتباطها الوثيق بالأحداث الهامة التي كانت تعيشها الجزائر في تلك الفترة، وبالملفات التي كانت مطروحة عليها. فقد كان ملف تسيير النقابة الاسلامية للعمل SIT، من الأسباب المباشرة التي أدت إلى استقالة الرجل وابتعاده المبكر عن هذه الحكومة التي كان عمرها قصيرا هي كذلك، كالكثير من حكومات هذه الفترة المضطربة، من حياة الجزائر.

معمّر بن قرية من مواليد ولاية الساوره التاريخية، بالجنوب الغربي الجزائري، في سنة 1943، لأب موال. الأب بن قرية الذي كان لا يحسن إلا بعض قواعد اللغة العربية التي تعلمها بطريقة تقليدية، كما كانت العادة في هذه المنطقة الصحراوية التي لم تعرف انتشارا للتعليم. أنجب الأب بن قرية عشرة ذكور وإناث من زوجته ابنة قبيلته، رغم انه كان وحيدا لأبيه الموال والأمي هو الآخر. رغم استمرار العلاقات وطيدة بين العائلة ووسطها الصحراوي، إلا أن الأب قرر بيع أملاكه والدخول إلى مدينة بشار القريبة، للاستقرار فيها كتاجر. الجد من

الأم هو الآخر كان موالا وأميا مثل الجد من الأب، في هذه المنطقة الصحراوية الفقيرة والشاسعة، رغم يسر الحالة الاقتصادية لعائلة بن قربة، النسبي .

رغم دخول العائلة للاستقرار في مدينة بشار مباشرة، بعد ولادة الطفل معمر، الذي يصير على التذكير أنه ولد، «تحت خيمة»، فإن استفادة الطفل الثاني للأب التاجر، لم تكن ممكنة من التعليم الفرنسي في هذه المدينة الصحراوية العسكرية. هذا الوضع الذي لم يسمح لمعمر من إنجاز تلمذ عادي، بعد المرحلة الابتدائية التي قام بها في مدينة بشار. لذا كان لابد من انتظار استقلال الجزائر، حتى يتمكن الشاب بن قربة، من الالتحاق بجامعة الجزائر، بعد اجتيازه بنجاح مسابقة الدخول إليها .

كان معهد العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر الوجهة الأولى للطالب بن قربة 1964، حيث قضى سنتين فقط، قبل التوجه إلى فرنسا لإتمام دراسته والقيام بدراسات عليا هناك « فقد تحصلت على منحة من شركة سوناريم، الشركة الوطنية للبحث وتسيير المناجم المعدنية، بعد تدخل نقابي صديق للعائلة لصالح، اشتغل بمنجم القنادسة بولاية بشار » .

كانت عودة معمر بن قربة إلى الجزائر في سنة 1970، بعد دراسات في جامعة باريس الخامسة والحصول على شهادة دكتوراة الحلقة الثالثة في الاقتصاد. لم يكن غريبا أن يلتحق بن قربة بمؤسسة سوناريم، مباشرة بعد التخرج، لاحتلال موقع إطار مكلف بالدراسات داخل هياكلها لغاية 1972، تاريخ توجهه نحو وزارة الصناعة والطاقة، أين سيتعرف على عبد السلام بلعيد الذي سيقتراح عليه، عشرون سنة بعد ذلك، منصب وزير في الحكومة التي سترأسها، خلال هذا الظرف العويص من تاريخ الجزائر السياسي 1992. خلال تجربة العمل بوزارة الصناعة والطاقة، سيهتم بن قربة بتسيير الملف النفطي في أبعاده الدولية، من خلال المشاركة في الوفود الجزائرية المفاوضة مع منظمات دولية، كمنظمة الدول المصدرة للبترول، ومع أطراف دولية أخرى كالطرف الفرنسي،

بعد عملية تأميم البترول، بكل تداعياتها السياسية والاقتصادية .
سيبقى الرجل في نفس المديرية للتسيير التي كان يشغلها، بعد عملية تفكيك وزارة الصناعة والطاقة في آخر أيام الرئيس هواري بومدين / 1977 / ، لكن ضمن مصالح وزارة الصناعات الخفيفة التي عادت، بعد التقسيم، إلى نفس عبد السلام بلعيد . عودة أخرى للمؤسسة الصناعية سيقوم بها بن قربة بعد تجربة التسيير المركزي بوزارة الصناعة والطاقة والصناعات الخفيفة، هذه المرة على رأس مديرية المؤسسة الوطنية للتبغ والكبريت SNTA، سنتين قبل عملية الإبعاد التي تعرضت لها العناصر التي حسبت على التجربة البومدينية، مما سيجبر بن قربة على العودة للوزارة، ليجد أن موازين القوى والعلاقات القديمة التي يملكها هناك، قد تغيرت . فقد أبعد عبد السلام بلعيد . مما جعل الرجل لا يبقى كمستشار لدى الوزير الجديد إلا سنة واحدة، قبل تغيير الاتجاه تماما والتوجه، نحو العمل السياسي .

بالفعل، فقد ترشح الرجل للانتخابات التشريعية / 1982 / في ولاية البيض وليس في بشار التي ترشح فيها الأخ الأكبر، ضابط جيش التحرير السابق .
ترشح ونجاح الأخوين بن قربة للانتخابات التشريعية في ولايتين مختلفتين يفسر بسهولة، إذا عرفنا الانتشار الواسع الذي يميز قبيلتهما في هذه المنطقة من الجنوب الغربي . بعد هذه التجربة النيابية لعهد واحد، ترفض بيروقراطية جبهة التحرير ترشح النائب بن قربة لعهد ثانية / 1987 / ، مما اضطره للعودة إلى الحياة المهنية، في قطاع الصناعات الخفيفة، الذي اشتغل فيه لحد الآن «الوزير الجديد للقطاع، مسعود زيتوني رفض عودتي لوزارة الصناعات الخفيفة . . مما اضطرني إلى الذهاب للعمل كمدير للنقل البري في وزارة النقل لمدة ثلاث سنوات 1987 / 1990 لغاية تقاعدي الرسمي عن العمل» .

« سنتين كاملتين 1990 / 1992 استغللتهما، بعد التقاعد في الاهتمام، ببناء مسكن عائلي بالعاصمة . . . لغاية الاتصال بي من قبل عبد السلام

بلعيد، الذي اقترح علي منصب وزير العمل والشؤون الاجتماعية. عبد السلام الذي كنت اعرفه منذ فترة طويلة... كانت فعلا تجربة صعبة، فقد كنا نشتغل في ظروف صعبة جدا في الميدان... رغم العلاقات الحسنة التي أستطعت، أن اربطها مع عبد الحق بن حمودة الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين.. وضع مالي صعب، وضع أمني أكثر من متدهور... الخ، تصور أننا كنا كوزراء لا نملك حتى سيارات محمية، في الوقت الذي كان فيه مقر الوزارة في حي بلكور الشعبي. مما جعلني أتعرض إلى محاولة اغتيال، قبل العملية التي مست أحمد حمدي الوزير الذي عوضني في الحكومة».

تسيير ملف النقابة الإسلامية للعمل، التابعة للجهة الإسلامية للإنقاذ والاختلافات في وجهات النظر التي برزت في التعامل بصدده، مع رئيس الحكومة وأطراف سياسية كثيرة، هي التي سرّعت في نهاية الأمر، برحيل الرجل عن الحكومة ودون أدنى ضجيج «فقد كانت هناك أطروحتان إما حل النقابة، كما حل الحزب، أو تعليقها كما تم فعلا لمدة ستة اشهر قابلة للتجديد». دور العدالة والوزارة في التعامل مع هذا الملف الحساس وسوء التحضير له، كانت من أسباب استقالة الرجل، بعد سبعة أشهر فقط من الانضمام لهذه الحكومة التي لازال يملك موقفا سلبيا منها، ومن رئيسها، رغم المعرفة السابقة والقديمة به.

«رغم هذه التجربة وبسببها ربما، كان شرطي على أحمد بن بيتور، عندما ناداني للعمل معه، وهو على رأس الحكومة، كمدير مكتب في سنة 1999 ألا أبقى أكثر من سنة في المنصب، فقد كنت اعرف الرجلين... بن بيتور و بوتفليقة، الذي تعرفت عليه، عندما كنت ضمن الوفود البترولية المفاوضة في السبعينيات، وكنت متأكدا بأن العمل معه كرئيس جمهورية لن يكون سهلا. فعلا حصل ما توقعه الرجل فقبل انقضاء مدة السنة، استقالت حكومة بن بيتور وعاد الرجل مرة أخرى لبيته».

عاد بن قربة، بعد هذه التجارب الحكومية القصيرة، للعمل كخبير اقتصادي دولي للتكفل، بملف المؤسسات الصغرى والمتوسطة / 2001 ، لكنه استقال هذه المرة كذلك « بعد أن شاهدت الكثير من سوء التدبير في الملفات المطروحة للمناقشة والتفاوض مع الطرف الأوروبي، من قبل الطرف الجزائري ». استقالة لم تمنع الرجل من الاستمرار جزئيا في القيام بعمله كخبير دولي . والمساهمة بمقالات صحفية في الجرائد الوطنية.

معمار بن قربة متزوج من سيدة من الغرب الجزائري، حاصلة على ليسانس في علم النفس، انجبت منه أربعة ذكور وإناث، أنجزوا دراساتهم الجامعية في تخصصات علمية كالهندسة و الطب والصيدلة.

بن قرينة عبد القادر

وزير السياحة والصناعات التقليدية 1997/1999

« كنت أول طالب في قريتي، يحصل على البكالوريا في سنة 1981/1982 و أول وزير من ولاية ورقلة ينضم للحكومة في سنة 1997 ». بهذه الصورة يقدم عبد القادر بن قرينة، نفسه، لمن أراد التعرف عليه. بالفعل فقد تميزت وضعية الجنوب الجزائري، رغم أهميته الاستراتيجية، جراء تركز الثروة النفطية والغازية للجزائر على ترابه، وشساعة أراضيه الحدودية، بمستويات تمثيل سياسي ضعيف داخل الأجهزة التنفيذية، بمختلف مستوياتها، وباستفادة ضعيفة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذه الوضعية التي تكون وراء الاهتمام الذي وجده أبناء الجهة، بمختلف مكوناتهم العرقية والاجتماعية، من حركة مجتمع السلم وشيخها، محفوظ نحناح شخصيا.

عبد القادر بن قرينة من مواليد قرية بوعامر، في سنة 1962، ضواحي مدينة ورقلة، بالجنوب الجزائري. ينتمي إلى قبيلة الشعانبة، ذات الحضور الكبير، بكل الجنوب الجزائري، وإلى عرش أولاد إسماعيل بالضبط.. عكس سكان متليلي، عاصمة الشعانبة الذين ينتمون هم إلى عرش أولاد ابراهيم. عائلة بن قرينة التي تتميز بانتشار أبنائها في الكثير من دول المنطقة كليبيا والنيجر وحتى تونس، وبمشاركتها « في الانتفاضات المسلحة التي عرفتها المنطقة، ما أدى إلى

إعدام الجد و أعضاء من القبيلة والعائلة من قبل الاستعمار الفرنسي» .
على عكس إخوته وأفراد من العائلة، استقر الأب بن قرينة، في قريته بضواحي ورقلة للعمل كحارس بمدرسة ابتدائية، بعد زواجه من إحدى بنات عرشه وإنجاب ست بنات وذكور، كان الطفل عبد القادر أصغرهم . كل سنوات الطفولة والشباب الأولى قضاها الطفل عبد القادر في مدينة ورقلة، لغاية حصوله على شهادة البكالوريا، في نهاية السنة الدراسية 1981 / 1982 .
بعد هذا النجاح الأول من نوعه لأحد أبناء قرية بوعامر، من عرش أولاد إسماعيل الشعانبة، يتوجه الشاب عبد القادر صوب مدينة باتنة للالتحاق بجامعة والتخصص في الالكترونك، للحصول في نهاية سنة 1986، على شهادة الدراسات المتخصصة DES . الالكترونك التي يعترف بصده بن قرينة « انك إذا سألتني فيها عن أمور الآن قد لا أجيبك .. فاهتماماتي سياسية أكثر» . وهو ما قد يفسر التسجيل الذي قام النائب البرلماني والوزير السابق للالتحاق بالمعهد العالي للديبلوماسية، دون التمكن من متابعة الدراسة، فقد تزامن ذلك مع انطلاق الحملة الانتخابية للرئيس بوتفليقة الذي كان من منشطيهها .

علاقات عبد القادر بن قرينة مع الحركة الإسلامية وحركة المجتمع الإسلامي، رغم قدمها النسبي، لم تكن منتظمة وذات استمرارية .. فالرجل يتحدث عن علاقات تعود إلى النصف الثاني من السبعينيات 1974 / 1975 وحتى قبل دخوله إلى الثانوية في ورقلة، عن طريق الأخ الأكبر المعلم بالمرحلة التكميلية . إلا أن هذه العلاقات مع الحركة كانت « غير دائمة ومتذبذبة» . فلم يعاود الطالب بن قرينة الاتصال مع الحركة فعليا إلا في سنة 1984، وهو طالب في جامعة باتنة، سنوات بعد خروج الشيخ نحناح من السجن « كان الخوف هو السائد في وقت السرية، خاصة بالنسبة لنا نحن أبناء الجهة، الذين كنا في علاقة جماعية بالحركة الاسلامية، وليس فردية فقط . فقد كنت مسؤولا عن

العمل مع كل الشباب الملتزم في ورقلة، غرداية، تمنراست، أدرار وإليزي». .
بموازاة ذلك، التحق عبد القادر بن قرينة بالعمل السياسي والنقابي
الرسميين داخل الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية وحتى الاتحاد العام للعمال
الجزائريين، لكي لا يلتحق بحركة المجتمع الإسلامي، إلا في سنة 1994، ودون
أن يعرف تجربة العمل ضمن صفوف حركة الإصلاح والإرشاد «لم أكن أوّمن
بالعمل الخيري والاجتماعي.. فأنا أقرب بحكم طبعي وشخصيتي للعمل
النقابي والسياسي».

العمل النقابي الذي جربه بن قرينة داخل نقابة «إحسان» التابعة لحركة
المجتمع الإسلامي، لكن التجربة لم تستمر طويلا «فقد فشلت التجربة، لأن
الأشخاص الذين كانوا على رأسها لم يكونوا في المستوى... فشل منعني من
العودة للعمل داخل صفوف الاتحاد العام للعمال الجزائريين، فيما بعد».

على المستوى المهني، وبعد التخرج مباشرة في سنة 1986، التحق بن قرينة
بقطاع التعليم حيث درس لفترة قصيرة، قبل أن يحصل على منصب مدير
بأحد مراكز التكوين المهني، و أخيرا مديرا ولائيا للتكوين المهني والتشغيل
لمدة قصيرة.

كان لابد من انتظار سنة 1994، تاريخ تكوين المجلس الوطني الانتقالي
CNT لكي يعيش بن قرينة تجربته السياسية الهامة في بداية مشواره السياسي
«فقد مثلت مع مجموعة من الاخوة، حركة المجتمع الإسلامي، داخل المجلس
الانتقالي، حيث انتخبت رئيسا للجنة الشباب و الرياضة والطفولة... أحمد
أويحي و محمد بتشين وآخرون معهم، عملوا كل ما في وسعهم لإفشالي
في الانتخابات، لكنهم لم يتمكنوا.. بعد رئاسة عدة لجان وصلت إلى نيابة
رئاسة المجلس كممثل للحركة... ما ميز هذه التجربة أن الوصول إلى مواقع
المسؤولية داخل المجلس، تم عن طريق الانتخابات وليس التعيين والتزكية، كما
يحصل في مؤسسات أخرى». تجربة سمحت للرجل بربط الكثير من العلاقات

السياسية الخارجية والداخلية، لازال يحتفظ بها ويثمنها لحد الساعة .
في أول انتخابات تشريعية 1997، بعد ما سمي رسميا، بالعودة للمسار الانتخابي، انتخب بن قرينة نائبا برلمانيا على رأس قائمة ولاية ورقلة « كانت أول قائمة، قبل جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي .. رغم كل أشكال التزوير ». لكن مباشرة بعد إعلان النتائج، عين بن قرينة وزيرا للسياحة والصناعات التقليدية لغاية 1999 . هذه الفترة التي سمحت للرجل بالعمل مع رئيسي حكومتين، أحمد أويحي وإسماعيل حمداني . هذا الأخير الذي يملك موقفا غاية في السلبية منه « لم يكن يرد حتى على المكالمات التلفونية للوزراء ... فترة تسييره كانت مرحلة شلل كلي لعمل الحكومة » .

يقول الرجل عن القطاعات الممنوحة لحركة مجتمع السلم داخل الهيئة التنفيذية، في التجربة الثانية التي خاضتها بعد تجربة 1995، « كان المقصود أن نفشل، ليس كأشخاص، لكن كحركة، لكن نجاحاتنا أخرجتهم، رغم أنهم منحونا، قطاعات صعبة وعملوا كل ما في وسعهم لكي لا تكون لدينا حرية التصرف بحجة وجود الشركات القابضة Les Holdings .. العمل الأساسي الذي قمت به على رأس قطاع السياحة، هو تحسين صورة الجزائر بالعمل، عن قرب، مع الهيئة الدبلوماسية الأجنبية المقيمة في الجزائر . وهو ما رفض من قبل وزير الخارجية في تلك الفترة ... قدمت خلال وجودي في الحكومة استقالة مكتوبة لأحمد أويحي، لكنه رفضها .. كما هددت بالاستقالة أثناء فترة حمداني نتيجة تدهور العلاقات معه » .

يعود الرجل للعمل السياسي الرسمي، بعد تجربة الوزارة، بالترشح للانتخابات التشريعية / 2002 / على رأس قائمة الجزائر العاصمة هذه المرة « حصلت شوشرة داخل الحركة في ولاية العاصمة، وصلت لحد الكتابة في الصحافة ضدي ... لكن الشيخ نحناح أصر على هذا الاقتراح .. مؤسسات الحركة التي كانت تترك للشيخ حق التقدير والقرار الأخير، في تحديد المرشح

الأول والثاني على رأس كل قائمة». الحركة التي لازال الرجل يصر على وضع الفروق بين المناضلين داخلها، بين الذين عرفوا وعملوا في السرية والمناضلين الجدد الذين جاءوا للحركة، بعد الاعتراف بالتعددية والذين أنتجتهم تجربة الاتحاد الطلابي الحر في الغالب. تحليل قد يؤشر عن المعارضة التي دخلها الرجل ضد رئيس الحركة الجديد أبو جرة سلطاني، بمناسبة المؤتمر الرابع للحركة جوان 2008 وحتى قبله.

عبد القادر بن قرينة متزوج منذ سنة تخرجه من الجامعة من سيدة من مدينة بريكة، توقفت عن دراستها في المرحلة الثانوية، كان قد تعرف على أخيها في جامعة باتنة، أنجبت منه بنتا وخمسة ذكور.

بن هني علي

وزير منتدب للجماعات المحلية 1989 / 1991

ساهمت الثانويات الثلاث franco-musulman، مزدوجة التكوين، رغم عددها القليل (الجزائر، قسنطينة وتلمسان)، بقوة في إنتاج النخبة الوزارية في الجزائر. الظاهرة التي تتأكد مع بن هني علي، الوزير المنتدب للجماعات المحلية في حكومة حمروش الإصلاحية، خريج ثانوية تلمسان. بن هني الذي لم يتعرف على حمروش، ضمن مجموعات التفكير التي نصبت في الرئاسة تحت إشراف الأمين العام للرئاسة في تلك الفترة. فقد تعارف الرجلان، نتيجة العمل الذي كان يقوم به بن هني بوزارة التخطيط، وبواسطة صديق مشترك، غازي حيدوسي، وزير الاقتصاد، ضمن حكومة حمروش.

بن هني علي المولود بمازونة -1943 ولاية غليزان، لأب زواج بين الإفتاء -مفتي- والفلاحة التي كان يقوم بها بملكيتته الزراعية المتوسطة، على غرار الجددين أبناء العم، اللذين كانا يحترقان هذه المزاوجة بين الإفتاء والفلاحة بمنطقة مازونة الفلاحية، حيث كانا يعتبران من أعيان هذه المنطقة الفلاحية الغنية بأراضيها وبتراثها الثقافي والديني.

الابن علي، الرابع ضمن أخوته وأخواته السبعة، زاول المرحلة الابتدائية من تعليمه بقريته -مازونة 1950 / 1957-، قبل الانتقال إلى تلمسان، للتسجيل

في ثانويتها وعمره لا يتجاوز الثلاث عشرة سنة. بعد حصول الشاب علي على البكالوريا في السنة الثانية من الاستقلال 1963، وبعد تجربة تلمسان، الوجهة، هذه المرة، كانت الجزائر العاصمة للتسجيل بمعهد العلوم السياسية والتخرج منه بشهادة الليسانس، بعد ثلاث سنوات من الدراسة 1964/1967، كما كان سائدا في تلك الفترة، قبل إضافة سنة دراسية لمرحلة الليسانس.

كانت التجربة المهنية، كما هو حال الكثير من إطارات تلك الفترة، لعلي بن هني محصورة في قطاع واحد تقريبا. فقد انضم الرجل إلى وزارة التخطيط مباشرة، بعد تخرجه من جامعة الجزائر-1967 ليستمر بها مدة أكثر من عشرين سنة 1989. تاريخ تعيينه ضمن طاقم حكومة حمروش الإصلاحية التي تبنى بقوة مشروعها السياسي، لدرجة انضمامه إلى حزب جبهة التحرير في الوقت الذي لم يكن من المعروف فيه انضمام الفئات الوسطى المسيرة والإطارات تحديدا للحزب في تلك الفترة.

كان أول منصب لعلي بن هني بوزارة التخطيط، مكلف بمهمة 1967/1971. في حين كانت أول ترقية فعلية للرجل في سنة 1971، عندما وصل إلى منصب نائب مدير مكلف بالتهيئة العمرانية. وهو المنصب الذي استمر فيه الرجل عشر سنوات كاملة 1971/1981. مديرية التنمية الجهوية بنفس الوزارة كانت وجهة بن هني، لكن كمدير هذه المرة، لمدة ست سنوات أخرى 1981/1987. خلال هذه الفترة استقر علي بن هني عائليا بالزواج من معلمة أنجبت منه ولدين الكبير من بينهما من المدرسة الوطنية للتجارة. علي بن هني أنجب ولدا ثالثا، من زواج ثاني بمعلمة أخرى، بعد الانفصال عن الزوجة الأولى.

بعد هذه التجربة المهنية في قطاع التخطيط وتحت تأثير التوجهات السياسية الجديدة التي بدأت في الاهتمام أكثر بالتهيئة العمرانية، بدل التخطيط الذي ضعف دوره، تم إنشاء نيابة وزارة التهيئة العمرانية التي احتل بن هني علي مدير

الديوان بها chef de cabinet لمدة سنة واحدة فقط، ليعود الرجل إلى قطاعه الأصلي، التخطيط، كمستشار للوزير ومسؤول قطاع chef de division، لمدة سنتين 1987 / 1989 .

بعد ذهاب حكومة مرباح وتعيين مولود حمروش على رأس الحكومة «اتصل بي هو شخصيا ليقتراح علي قطاع الجماعات المحلية، قائلا لي... أن الولاية يعرفونك ويثقون فيك. وهو عامل مساعد على إنجاح الإصلاحات، محليا... بعد التردد لمدة أسبوع قبلت في النهاية بالمنصب بصعوبة، لدرجة أنني اقترحت على حمروش أسماء أخرى لتولي المنصب... فعلا فقد كانت لي اتصالات جيدة، حتى مع منتخبي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الذين يمكن التفاهم معهم حول الكثير من القضايا المحددة، داخل مكاتبهم وبعيدا عن الضغط الشعبي... فهم كانوا جامعيين في الغالب» .

تجربة الحكومة التي لم يندم عنها الرجل، نظرا للعمل المنجز وجو العمل الذي كان سائدا، بين أعضاء الحكومة ورئيسها الذي يصفه... بالنظافة والصدق. بعد هذه التجربة، يطلب الرجل تقاعده، بعد سنتي العطلة الخاصة 1993 وعمره لا يتجاوز الخمسين سنة «النظام وبعض القوى داخله، لا تريد أن يبقى للدولة ذاكرة، لذا هم يتخلصون من الإطارات في هذه السن... فالإطار المسير الذي يشتغل طول حياته المهنية في نفس القطاع، الأكيد أنه يتحول إلى ذاكرة قوية، حضورها لا يخدم كل الأطراف والاستراتيجيات» .

علي بن هني ينشط في مجال الاستشارة الوطنية والدولية المستقلة، منذ تقاعده من العمل الرسمي .

بن يسعد حسين

وزير الاقتصاد جوان / أكتوبر 1991

لم تكن محاولات الانفتاح التي قام بها النظام السياسي الجزائري، من خلال حكومة سيد أحمد غزالي، على الكثير من القوى السياسية المعارضة والأكاديميين، دائما، موفقة، إن لم تفشل أصلا في تحقيق الكثير من مراميها. هذا ما يتأكد على الأقل من خلال حالة الدكتور حسين بن يسعد الذي غادر الحكومة في ظرف أزمة، بعد تجربة قصيرة لم تتجاوز بعض الأشهر جوان / أكتوبر 1991.

حسين بن يسعد، من مواليد قرية الواسيف بولاية تيزي وزو (1941)، لأب يملك مصنعا صغيرا لصناعة الأحذية بالبويرة، التي استقرت بها العائلة المكونة من ثلاثة ذكور وبنت واحدة، كان الطفل الحسين أصغر أفرادها. هذا اليسر الاقتصادي للعائلة هو الذي قد يفسر سفر الشاب، يسعد حسين، نحو فرنسا، للقيام بدراسته الثانوية فيها، بعد الانتهاء من المرحلتين الابتدائية والمتوسطة بمدينته.

في البويرة، استفاد الطفل حسين، من بعض التعليم التقليدي، الذي كانت تحرص عليه جمعية العلماء، في هذه المنطقة الحدودية، بين شرق الجزائر، الذي كانت الجمعية تتميز فيه بحضور قوي، ومنطقة القبائل الصغرى. فقد

كان الأب بن يسعد حريصاً على تعليم أبنائه، وهو الذي لم يتجاوز المرحلة الابتدائية منه ..

بعد حصول الطالب بن يسعد على شهادة البكالوريا في سنة 1961، سجل بإحدى الجامعات الباريسية للحصول على شهادة الليسانس 1966 والدراسات المتخصصة في الاقتصاد 1967، ليحصل سنتين بعد ذلك، على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد 1969. استغل الطالب بن يسعد وجوده بأوروبا للسفر إلى كندا وبريطانيا لاحقا، مما مكنه من تحسين لغته الإنجليزية، زيادة على الفرنسية بطبيعة الحال.

انطلقت الحياة المهنية للأستاذ بن يسعد في نفس سنة الحصول على شهادة الدكتوراه بجامعة الجزائر، التي لم يغادرها إلا في سنة 1991، بعد الانضمام لحكومة غزالي كوزير للاقتصاد. مغادرة جزئية للجامعة في نهاية الأمر، لأن الرجل استمر في عمله الأكاديمي، كأستاذ متعاون، ليس مع جامعة الجزائر فقط، بل حتى مع بعض الجامعات الفرنسية. بموازاة العمل الجامعي الجزئي، تفرغ الدكتور بن يسعد كلياً، لإدارة مكتب الدراسات الاقتصادية الذي كونه بالموازاة مع عمله الجامعي.

رغم هذه السيرة الجامعية المثالية للأستاذ بن يسعد، إلا أنه لم يكن بعيداً عن الاهتمام بالسياسة، وهو ما يفسر جزئياً ترشحه للانتخابات التشريعية الأولى التي عرفتها الجزائر، بعد المصادقة على دستور 1976، لمنافسة رابح بيطاط على مقعد النيابة، بولاية البويرة التي تملك فيها عائلة يسعد، مواقع وحضوراً أكيدة « فقد كانت العائلة في الأصل، من العائلات المؤسسة للمدينة ».

تأكيداً لهذا الاهتمام بالسياسة، انخرط بن يسعد في جبهة القوى الاشتراكية، مباشرة بعد الاعتراف بالتعددية السياسية. كما ترشح في قوائم نفس الحزب في أول انتخابات تشريعية تعددية، في دورة جوان المؤجلة وديسمبر 1991 الملغاة، بعد دورها الأول. عدم حسم الناخبين في الدور الأول،

جعل مرشح جبهة القوى الاشتراكية، في مواجهة مباشرة مع مرشح الجبهة الإسلامية للإنقاذ للدور الثاني الملغى فيما بعد . وهو ما قد يؤكد الشعبية التي يتمتع بها بمدينته بالتبني وبين أهله الذين ترشح تحت إلحاحهم الكبير كما يقول « عكس أهل المدينة المؤيدين للمسعى ، فإن العائلة كانت ضد قبول المنصب الوزاري الذي اقترحه عليه رئيس الحكومة سيد أحمد غزالي ، الذي اتصل بالرجل ، بواسطة عبد السلام بلعيد... عبد السلام هو الذي منحه رقم هاتفه بالمنزل ، ليتصل بي ويقترح علي منصب وزير الاقتصاد » .

الاتصال مع رئيس الحكومة لم يكن طويلا ، فقد بادرني بالقول « إنني فكرت فيك كإقتصادي ، دون اعتبارات سياسية أو حزبية أخرى... رغم انه اتصل ، قبل لقائي به ، بحسين آيت أحمد ، الذي أقنعني بقبول المنصب... خاصة وان مهمة الحكومة محدودة في الزمن (ستة اشهر) ، وذات أهداف واضحة ، تنظيم الانتخابات التشريعية » . علما بأن بن يسعد كان قد اقترح عليه الانضمام للحكومة قبل هذه الفترة ، من قبل قاصدي مرباح ، لكنه رفض « انتم المثقفون تشتكون من التهميش ، لكن عندما نقترح عليكم مساعدتنا ترفضون » . رد الرجل كان واضحا « أنا إقتصادي ، إذا أردت مني المساهمة ، بهذه الصفة فأنا موافق . أما وزارة التربية التي تقترحها علي فأنا عاجز عن تسييرها » .

لم تدم طويلا مغامرة الأستاذ بن يسعد داخل حكومة غزالي . فقد ساءت العلاقة بين الرجلين ، خاصة بعد أن تبين أن عملية تسيير الوزراء أصبحت مستحيلة ، نظرا لوجود أكثر من مركز قرار ، كنتيجة منطقية لتعيين وزراء منتدبين مقربين جدا من رئيس الحكومة على رأس قطاعات الخزينة ، الميزانية والتجارة . ملاحظات الأستاذ بن يسعد على تسيير حكومة غزالي لا تتوقف عند هذا الحد « فقد تبين أن المسائل الهامة ، مثل قضية الانتخابات ومسائل سياسية أخرى هامة لا تطرح داخل اجتماعات مجلس الحكومة ، بل في أماكن

أخرى، بين مجموعة صغيرة من الوزراء، على رأسهم كان أبو بكر بلقايد ». ازدادت الأزمة استفحالا بين الوزير ورئيس حكومته ابتداء من شهر سبتمبر، ليسافر وزير الاقتصاد نحو بانكوك العاصمة التايلاندية، لحضور اجتماعات صندوق النقد الدولي، و ليقال الرجل من منصبه، وهو في الخارج، يحضر هذه الاجتماعات « من نوعية الاستقبال الذي خصني به رئيس الصندوق مشيل كمديسيس الفرنسي، تيقنت فيما بعد انه كان على علم بإقالتني، التي لم أخبر بها إلا وأنا في طريق عودتي إلى الجزائر، عن طريق باريس، عندما طلب مني سفيرنا في العاصمة الفرنسية الاتصال بمدير ديوان رئيس الحكومة، محمد لياسين، لقضية تهمني . فكان أن اخبرني لياسين بالإقالة دون إبداء أي سبب » .

عكس بعض الشائعات الإعلامية التي راجت حول زواجه بأمركية . وهي الشائعات التي يشك الرجل في أن وراءها مجموعات مقربة من رئيس الحكومة نفسه، فإن السيد بن يسعد متزوج من سيدة جزائرية، حاصلة على شهادة الليسانس في الحقوق، لم تشتغل طوال حياتها. أنجب معها بنتين وولدا واحدا درس الرياضيات العليا بفرنسا مثل الأختين .

بن يلس رشيد وزير النقل 1986/1988

رشيد بن يلس من الضباط السامين القلائل، الذين اتخذوا مواقف سياسية معارضة حول الكثير من القضايا الحساسة، التي طرحت على الساحة السياسية الوطنية، خلال عقد التسعينيات. فقد اتخذ الرجل مواقف مغايرة للطرح الرسمي، عندما تعلق الأمر بتفسير أحداث أكتوبر 1988. نفس الشيء قام به عندما تقرب من أحزاب المعارضة، طوال مرحلة الأزمة السياسية والأمنية، بكل تداعياتها. فمن يكون هذا العسكري الذي تحول إلى اتخاذ مواقف سياسية معارضة، بعد مسار مهني طويل داخل دوايب السلطة العسكرية المدنية، وحتى الحزبية وصل من خلالها إلى قمة الهرم ؟

رشيد بن يلس من مواليد تلمسان المدينة سنة 1940، لأب تاجر ميسور، رغم أميته. في حين كان الجدان من الأب والأم من الملاك الزراعيين المتوسطيين. هذا الوضع الاقتصادي الميسور للعائلة، هو الذي سمح للأب بمغادرة تلمسان للإقامة بمدينة فاس المغربية، حيث تمكن الطفل رشيد كبير إخوته وإخوانه الثمانية، من التسجيل في ثانوية المدينة المغربية العريقة والحصول على شهادة البكالوريا في سنة 1957 «الكثير من الأوساط الشعبية المغربية، كانت لا تحبنا..» فقد كنا نحصل على امتيازات كجزائريين بالمغرب، لا يحصل عليها المغاربة

أنفسهم، نظرا لخصوصيات الوضع الاستعماري عندنا، بالمقارنة مع المغرب». في نفس السنة (1957)، يلتحق الشاب رشيد بن يلس بجيش التحرير، على الحدود المغربية الجزائرية بالناضور تحديدا، لكي يوجه من قبل قيادة الولاية الخامسة، نحو الإسكندرية بمصر للتكوين في ميدان البحرية العسكرية. كان لابد من ثلاث سنوات تكويناً، لكي يتخرج الطالب رشيد بن يلس برتبة ملازم 1961، ليتوجه مرة أخرى نحو الاتحاد السوفيتي للتكوين المتخصص في ميدان البحرية دائماً. وهو التكوين الذي أنهاه الرجل برتبة ملازم ثاني ليكون ضابط القوات البحرية بن يلس، أول قائد لباحرة عسكرية (1962) وتجارية (1963)، جزائرية بعد الاستقلال.

هذا التكوين الذي سمح للضابط الجزائري، بتعلم اللغة الروسية، بالإضافة إلى الفرنسية والعربية بالطبع. علما بأن هذا التكوين لم يكن الوحيد الذي قام به بن يلس بالاتحاد السوفيتي، فقد عاد الرجل بين 1965 / 1968 إلى المدرسة العليا لقيادة الأركان بلنينغراد، كما قام بتكوين عسكري مماثل بالمدرسة العليا للحربية بباريس الفرنسية 1974 / 1976.

احتل بن يلس، بعد الاستقلال، مواقع عسكرية هامة على مستوى البحرية، فقد كان على رأس نيابة هيئة قيادة القوات البحرية، منذ الاستقلال لغاية 1976. خلال هذه الفترة التي احتل فيها قيادة قاعدة مرسى الكبير 1968 / 1974 الاستراتيجية. في سنة 1976 بالذات يصل بن يلس إلى قيادة القوات البحرية 1976 / 1984. الموقع الذي سيبقى فيه الرجل مدة ثماني سنوات كاملة. خلال هذه الفترة تعرف الرجل على كل القيادات السياسية التي حكمت البلاد، كالرئيس بومدين، الذي يملك تجاهه موقفا إيجابيا ويصفه بأنه كان «رجل حكم، بل ومفكر، لم يستغل الحكم لأغراض مصلحة شخصية أو عائلية. بومدين كان أول ضابط عرفته عندما التحقت بالولاية الخامسة، حيث كان نائبا لقائدها بوصوف عبد الحفيظ (سي مبروك)».

عكس مما هو شائع، فإن الموقف الإيجابي من الرئيس بومدين، لم يجعل الرجل يتخذ مواقف سلبية من الرئيس الشاذلي، الذي اشتغل معه لمدة طويلة، منذ كان بقيادة قاعدة مرسى الكبير التي كانت تحت قيادة الناحية الثانية، التي يقودها العقيد الشاذلي بن جديد. هذا الحكم الإيجابي يعممه الرجل حتى على الوزير الأول عبد الحميد الإبراهيمي «الذي تربطني به علاقات قديمة منذ الثورة.. علاقات احترام وصداقة استمرت إلى ما بعد فترة الحكومة».

يصل بن يلس في سنة 1984 إلى أعلى منصب عسكري في النظام السياسي الجزائري في تلك الفترة التي كان يحتل فيها رئيس الجمهورية منصب وزير الدفاع... الأمانة العامة لوزارة الدفاع، برتبة جنرال 1984/1986 «لم أعد موافقا على الخيارات الكثيرة التي تمت في تلك الفترة، فطلبت من الرئيس ووزير الدفاع، مغادرة منصبي بوزارة الدفاع. وهو ما قبله الرئيس الشاذلي، الذي اقترح علي وزارة النقل. للأسف ما تخوفت منه خلال هذه الفترة وقع فعلا، فقد تم الزج بالجيش في مواجهات ضد المتظاهرين... والشباب».

كان منصب وزارة النقل الذي قبله الجنرال المستقيل مقرونا بعضوية اللجنة المركزية والمكتب السياسي لجهة التحرير «الإطارات و الوزراء، كانوا يحترموني، نظرا لموقعي العسكري السابق ولعضويتي في المكتب السياسي». كل هذه المناصب سيستقيل منها الرجل بعد أحداث أكتوبر 1988. الأحداث التي أثرت كثيرا على الرجل وطريقة تفكيره «حتى الأولاد الذين كانوا يقومون بالتدريب والعزف على الكثير من الآلات الموسيقية، ضمن فرقة الموسيقية، توقفوا بعد أكتوبر... لم يعد ذلك ممكنا. فقد تغيرت الكثير من الأمور».

رشيد بن يلس متزوج-1968- من إحدى بنات تلمسان التي لم تتجاوز المرحلة الثانوية من تعليمها، أنجب منها ذكرا وبنتا واحدة متخرجة من جامعة باب الزوار، مثل الأخ الأصغر. في حين فضل الأخ الأكبر الدراسة بتشيكوسلوفاكيا، للتخرج كمهندس في الكيماويات.

حاول الجنرال بن يلس الترشح لرئاسيات 2004، دون نجاح في اجتياز مرحلة توفير شروط الترشح الرسمي . كما اتخذ مواقف نقدية واضحة من الرئيس بوتفليقة، بعد وصوله مباشرة إلى السلطة وطوال فترة حكمه، رغم ما يربط الرجلين من نقاط مشتركة، كالأصل الجغرافي والمولد بالمغرب والدراسة في مدارس وحتى التقارب في السن .

بن يونس عمارة

وزير الصحة والسكان 2000

وزير الأشغال العمومية 2001

كان من نتائج تجربة المشاركة في الحكومات « الائتلافية » المختلفة، التي ظهرت بعد الاعتراف بالتعددية السياسية، بروز العديد من الانشقاقات داخل قيادات الأحزاب المشاركة نفسها. بل و فرصة لظهور أحزاب جديدة، على حساب الأحزاب - الأم القديمة . هذا ما حصل بالنسبة لحركة النهضة وحزب التجديد الجزائري وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الذي مثله في حكومة أحمد بن بيتور، بن يونس عمارة، كوزير للصحة والسكان سنة 2000 ليلتحق بحكومة علي بن فليس، كوزير للأشغال العمومية . فقد استقال الرجل من حزبه، بعد تجربة المشاركة في الحكومة، لينشئ حزباً جديداً، رغم انه لم يعرف من الأحزاب إلا التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية الذي كان من قياداته البارزة، لمدة أكثر من عقد من الزمن . فمن يكون هذا الوزير الشاب الذي يريد أن يمارس السياسة بطريقة أخرى، كما جاء في شعارات حزبه الجديد، الاتحاد من أجل الديمقراطية والجمهورية UDR، الذي لم يعترف به، حتى بعد الاحتجاجات الاجتماعية التي عرفتها العاصمة ومدنا أخرى في جانفي 2011 ؟

عمارة بن يونس من مواليد 1958 بقرية آيت زيري، بلدية آيت يحيى، دائرة عين الحمام، ولاية تيزي وزو. القرية التي عرفت هجرة واسعة نحو فرنسا، بداية من جيل الجدين، قبل جيل الأب والأبناء. كما هو شائع في منطقة القبائل، فقد هاجر الجد بن يونس للعمل في فرنسا، بعد أن أصبحت القطعة الزراعية الصغيرة التي تملكها العائلة، عاجزة عن تلبية حاجياتها. الجد من الأم هو الآخر، كان قد هاجر للعمل في فرنسا في نفس الفترة تقريبا ولنفس الأسباب. الهجرة إلى فرنسا، للعمل في قطاع النسيج، التي ستكون نفس مصير الأب بن يونس. الأب الذي سيعرف نوعاً من الترقية، بعد تحوله إلى التجارة، قبل استشهاده، على تراب الولاية الثالثة، سنة قبل الاستقلال، تاركا الأم وحدها لإعالة العائلة المكونة من أربعة أبناء، كان مصير كبيرهم الهجرة والعمل السياسي، ضمن صفوف فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا، قبل التحول إلى الأعمال الحرة بعد الاستقلال.

الأخ الأكبر المعروف باسم «دانيال» الذي تحول إلى رجل أعمال مشهور، هو الذي سيقوم مقام الأب الشهيد، كما جرت العادة في منطقة القبائل، التي لن يغادرها الطفل عمارة، إلا بعد الانتهاء من مرحلة الدراسة الابتدائية والوسطى، التي قام بها في قرية آيت هشام القريبة. لتكون ثانوية «لافيجري» بالحرش محطته العاصمية الأولى، قبل الانتقال إلى ثانوية الإدريسي، بساحة أول ماي، للحصول على شهادة البكالوريا سنة 1978 «الأخ هو الذي اختار لي ثانوية «لافيجري» لأنها كانت من الثانويات التي تملك نظاما داخليا، يسمح لي بمتابعة دراستي، دون إزعاج الوالدة وتحميلها مسؤوليات، في مدينة كبرى جديدة عليها كالعاصمة».

اختيار الشاب بن يونس، معهد الاقتصاد بجامعة الجزائر للقيام بدراسات علمية، كانت فرصة للقيام بنشاط سياسي والتعرف على الكثير من الرفاق والأصدقاء الذين سيكونون لاحقا، حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية،

عندما تحين ساعة التعددية السياسية في الجزائر « أول حزب انتميت له كان التجمع... رغم أنني كنت ناشطا، ضمن صفوف الحركة الأمازيغية بالجامعة.. كونا مجموعة « دبزة » بالحي الجامعي، ودخلنا في صراعات كثيرة مع مجموعات طلابية وسياسية أخرى، وصلت إلى حد العنف، في بعض الأحيان، ما حصل في بداية الثمانينيات، مع من كنا نسميهم بعثيين ».

كانت مدينة باريس، وجهة الشاب، بن يونس، بعد حصوله على شهادة الليسانس في سنة 1982 من جامعة الجزائر، كما كان الحال مع تجربة الجدين والأب والأخ الأكبر، لكن هذه المرة ليس للعمل، في مصانع فرنسا وإنما لدراسة الاقتصاد في جامعة الصوروبون التي تخرج منها في سنة 1986، بعد حصوله على شهادة الدكتوراه، الحلقة الثالثة، تخصص مالية دولية، ومناقشته لأطروحة حول موضوع « التضخم والتنمية الاقتصادية في الجزائر ».

قرر عمارة بن يونس الالتحاق بالجزائر، مباشرة بعد التخرج، للعمل بوزارة الصحة، لمدة ثلاث سنوات، قبل التفرغ للعمل، كمدير ديوان، رئيس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، لمدة طويلة (1990 / 2003)، « الحزب الذي عملت به زوجتي كذلك، كسكرتيرة لسعيد سعدي، لبعض السنوات.. زوجتي التي تعرفت عليها أثناء عطلتها في الجزائر.. هي كذلك من عائلة قبائلية مهاجرة من بوغني ».

سيقود عمارة بن يونس قائمة حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، بولاية تيزي وزو، أثناء الانتخابات التشريعية لسنة 1997، ليبرز تحت قبة البرلمان كأحد النواب النشطين، ضمن صفوف المعارضة السياسية. احتل بن يونس داخل التجمع الكثير من المواقع القيادية، كنيابة رئاسة الحزب والأمانة الوطنية لأكثر من تجربة، قبل الالتحاق بحكومة أحمد بن بيتور، كوزير للصحة العمومية والسكان في ديسمبر 2000 « الاتصالات تمت بين الدكتور

سعدي وبوتفليقة شخصيا... هما اللذان اتفقا على عدد الوزراء والقطاعات الممنوحة للحزب وحتى أسمى الوزيرين».

عاد بن يونس، على رأس وزارة الأشغال العمومية، بعد تجربة حكومة بن بيتور، ضمن طاقم حكومة علي بن فليس، لغاية استقالته منها، في مايو 2001، بعد انطلاق أعمال العنف في منطقة القبائل «قمت بعملتي، كوزير، بكامل الصلاحيات في المرتين... و علاقاتي كانت حسنة برئيسي الحكومتين.. وحتى رئيس الجمهورية.. ببساطة لأننا كنا مقتنعين بالبرنامج السياسي للرئيس والحكومة، فعملنا بكل صدق أثناء المدة القصيرة التي قضيناها داخل الحكومة... رغم أنني اكتشفت أن مشاكل التسيير، كانت أخطر مما كنا نظنه ونحن في المعارضة».

سألت علاقات الرجل الثاني عمارة بن يونس مع رئيس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بسرعة، بعد تجربة الحكومة واستفحال الوضع الأمني والسياسي في منطقة القبائل، خلال سنتي 2002/2003 لتكون الاستقالة من حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية والإعلان عن تكوين حزب جديد تحت تسمية : الاتحاد من أجل الديمقراطية والجمهورية 2004. «رغم أنه لم يحصل على الاعتراف قانونيا حتى الآن، إلا أن الإدارة متسامحة معنا.. حصلنا على كل القاعات التي طلبناها، ونشطنا أكثر من تجمع بدءا من حملة الرئيس بوتفليقة لعهد ثانية، إلى ميثاق السلم والمصالحة... نحن متفائلون بالنتيجة النهائية فيما يخص الاعتراف بالحزب ودوره السياسي».

بالموازاة مع ظهور الحزب الذي يريد له زعيمه دورا وطنيا وليس جهويا، كما يعيب على حزبه القديم التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية «أبناء منطقة القبائل، أقلية على مستوى قيادة، الاتحاد من أجل الديمقراطية والجمهورية UDR». زيادة على الحزب، أنشأ بن يونس يومية La Dépêche de Kabylie التي يقوم بتسييرها الأخ الأصغر، للتعبير عن مواقف سياسية متميزة عن

الأحزاب التقليدية بمنطقة القبائل. المنطقة التي أنتجت التحولات التي عاشتها منذ أكثر من جيل، برجوازية وطنية قد تكون عائلة بن يونس إحدى تعبيراتها. بن يونس الذي فشل في الوصول إلى قبة البرلمان بمناسبة انتخابات ماي 2007، بعد ترشحه على رأس قائمة بولاية الجزائر العاصمة، بعد التحالف الذي أنجزه مع حزب التحالف الوطني الجمهوري لرضا مالك.

بوجلاب عمر

وزير الصحة 1970 / 1977

من مفارقات التجربة البومدينية، التي تمت في السبعينيات، أن الوزراء الذين كانوا على رأس القطاعات التي عرفت أكثر التغييرات عمقا، كالصحة، مع تجربة الطب المجاني، على سبيل المثال، كانوا في الغالب، من غير الموافقين على هذه التجارب، بل ومعادين لها في بعض الأحيان.

هذا هو بالضبط الحال مع الدكتور عمر بوجلاب، وزير الصحة طول فترة 1970 / 1977، مع تجربة الطب المجاني. فما هي أصول الرجل الاجتماعية التي قد تكون عامل تفسير لهذه المواقف؟ وما هي المحطات التاريخية التي جعلت بوجلاب الطبيب، يلتقي بالعقيد بومدين، ليفرض عليه القبول بمنصب وزير الصحة، لاعتبارات ذاتية لا يمكن تفسيرها إلا بالثقة في الشخص، دون أدنى اعتبار للعوامل الإيديولوجية أو السياسية الأخرى التي قد لا تكون واضحة ومقصودة، إلا عند صاحب القرار، الرئيس هواري بومدين، الخبير في لعبة التوازنات المختلفة.

ولد عمر بوجلاب في القصبة بالعاصمة في 1930، سنة الاحتفال بمئوية الاستعمار الفرنسي للجزائر، من عائلة غنية جدا، بمقاييس المجتمع الجزائري الفقير في أغليته. فقد كان الجد و الأب بعد ذلك، من الملاك العقاريين

الكبار الذين تنوعت ملكيتهم (حمامات - عمارات - أراض زراعية... الخ)، تناثرت على طول منطقة التيطري و المتيجة وحتى العاصمة بحى القصبة، الذي ولد فيه الطفل عمر. فى حين ان أصل العائلة يعود إلى العزيرة التي ألحقت فى التقسيم الإدارى الأخير 1984، بتراب ولاية البويرة، بوسط البلاد.

الجد الذي كان له تدخل قوى فى تربية الطفل عمر والتأثير عليه، باعتباره الذكر الوحيد للأب بوجلاب، الذي لم يرزق إلا بالإناث «فقد كان يوصيني دائما بشيئين، عدم الزواج بفرنسية أثناء الدراسة بفرنسا، وعدم الانخراط فى العمل السياسى، مثل الأب، الذي كان قريبا من الحركة الوطنية».

بعد الانتهاء من الدراسة الابتدائية فى العاصمة، بالقصبة وبلكور، يتوجه الطفل عمر إلى مدينة المديّة التي كان يملك فيها الجد عقارات وتجارة واسعة، ليزاول فيها جزءا من تعليمه الثانوى الذي سرعان ما توقف عنه، لإتمامه فى باريس التي نال فيها شهادة البكالوريا خلال السنة الدراسية 1948/1949. الجد الذي قرر هذه الرحلة إلى باريس، خوفا من تأثير الأب، الذي القي عليه القبض خلال هذه الفترة، نظرا لنشاطه السياسى الوطنى.

الطالب بوجلاب، كما كان متوقعا، زاول تعليمه الجامعى فى باريس التي حصل من جامعتها فى سنة 1955/1956 على الدكتوراه فى الطب، ليتخصص بعد ذلك، فى أمراض القلب حتى 1961، تاريخ التحاقه بجيش التحرير على الحدود المغربية كالكثير من الطلبة والمتعلمين. توقف الطالب بوجلاب فى باريس بعض الوقت عن الدراسة لتلبية لنداء الإضراب الذي وجهته جبهة التحرير للطلبة فى سنة 1956. علما بأن الدكتور بوجلاب لم يحصل على التبريز فى تخصصه الطبى، إلا بعد الاستقلال، كالكثير من أساتذة الطب فى الجزائر، الذين كانت لهم اهتمامات سياسية، متفاوتة أثناء ثورة التحرير. سنة الاستقلال كانت عرسا كبيرا بالنسبة للكثير من العائلات الجزائرية،

كما هو حال عائلة بوجلاب التي زوجت ابنها الطبيب عمر، من ابنة خالته الحاصلة على شهادة الأهلية، والتي لم تنجب معه إلا الإناث - ثلاث بنات - مثل الأب، انهين تعليمهن العالي بين الطب والصيدلة.

كانت تجربة الولاية الخامسة على الحدود الجزائرية - المغربية، رغم قصرها، كافية للطبيب بوجلاب، للتعرف على الكثير من القيادات العسكرية، مثل العقيدين بومدين وعثمان، وربط علاقات صداقة متينة معهما. الصداقة هذه هي التي سمحت لبومدين باستدعائه في صيف 1970 للرئاسة، حيث طلب منه، قبول منصب وزير الصحة... لبعض الوقت فقط. تحفظ الطبيب بوجلاب، جعل رئيس مجلس الثورة ووزير الدفاع يرد عليه ضاحكا، بعد أن نبهه أنه يعتبره أخا « وكل الناس تشتغل مع إخوانها.. لا يمكن أن ترفض، لأن، حسب معلوماتي، لم أمض أي شيء يتعلق بتسريحك من جيش التحرير. فهذا إذن أمر *Je n'ai rien signé concernant ta démobilisation* ». بدل المدة القصيرة التي كان يعتقد وزير الصحة أنه سيقضيها على رأس الوزارة، مكث سبع سنوات كاملة و بكل ما حملته من تحولات عميقة داخل القطاع والبلد.

رغم عدم الاتفاق مع التجربة البومدينية التي « تطورت نحو اليسار » بطريقة غير مقبولة بالنسبة لهذا الطبيب، ابن العائلة الغنية التي أتمت الثورة الزراعية بعض أراضيها الفلاحية، فإن طبيب الصحة - الذي كان يناديه الرئيس بومدين في خليط بين المزح والجد بالرجعي - استمر في منصبه، حتى أول تغيير للحكومة، فأعفي من منصبه رافضا الاقتراح الذي تقدم له به بومدين شخصيا بالترشح للانتخابات التشريعية، كما فعل الكثير من الوزراء المبعدين.

عدم الاتفاق السياسي مع بومدين لم يؤثر على العلاقات الشخصية التي ميزها الاحترام دائما والثقة المطلقة « داخل القطاع الذي كانت تسيطر عليه نقابيا بعض العناصر اليسارية... هي التي دفعت نحو تعميق تجربة الطب

المجاني... التي لم تكن متصورة في الأصل بهذا العمق والاتساع.. ثقة
مخرجة في بعض الأحيان. فبومدين عندما قلت له في إحدى المرات، لابد من
مراقبة، قال لي... عن أي مراقبة تتحدث يا عمر نحن إخوة».
منذ ابتعاده عن الحكومة، استقر الأستاذ بوجلاب في عمله كطبيب أمراض
القلب في عيادته الخاصة وسط العاصمة ولم يعرف عنه أي نشاط سياسي
أو اجتماعي منذ ذلك الحين. فقد وزع وقته بين عمله في العيادة والاهتمام
بمصالح عائلته الميسورة التي لم ترزق إلا بالإناث لجيلين.
توفي الأستاذ عمر بوجلاب في 25 جوان 2006 عن عمر يناهز 76 سنة.

عبد القادر بوجمعة

وزير الشباب 1991/ 1989

طريقة الشغل التي اختارها الكثير من رؤساء الحكومات، والمعتمدة على تقسيم عمل، يفرق بين مجموعة من المقربين، قليلي العدد، الذين يستشارون في كل القضايا، السياسية منها تحديدا، وبين باقي أعضاء الحكومة الذين لاحق لهم في هذه اللقاءات الخاصة، التي عادة ما تعقد في المنازل والمكاتب المغلقة بعد الانتهاء من توقيت الدوام الرسمي . هذه الطريقة خلقت لرؤساء الحكومات الكثير من الحزازات، بل حتى العداوات، لدى أغلبية أعضاء الحكومة، الذين أحسوا بالكثير من التهميش والإقصاء، داخل الهيئة التنفيذية. عبد القادر بوجمعة، وزير الشباب والرياضة في حكومة مولود حمروش، كان من بين هؤلاء. فمن يكون الرجل ؟.

عبد القادر بوجمعة من مواليد ولاية برج بوعريريج، وقرية حمام الببيان، قرب مجانة بالضبط، سنة 1945 . هذه المنطقة الأمازيغية التي هاجر منها الأب نحو وهران لكي يعرف فيها ترقية اجتماعية واقتصادية أكيدة. فقد استطاع هذا العامل اليدوي الأمي، ابن العامل المهاجر، الانتقال من عامل بمخبزة إلى مالك لها. وهو ما سمح للرجل بالاهتمام بتعليم أبنائه التسع، الذين كان الطفل بوجمعة كبيرهم .

يسافر الطفل بوجمعة، بعد الانتهاء من تعليمه الابتدائي، إلى قسنطينة لإتمام دراسته الثانوية والحصول على شهادة البكالوريا سنة 1964. الشهادة التي سمحت له بالتسجيل في جامعة الجزائر للانطلاق في دراساته الطبية التي أنهى المرحلة الأولى منها سنة 1971. يعود الدكتور بوجمعة، بعد سنتي الخدمة الوطنية 1971/ 1973 إلى المستشفى مصطفى باشا لمدة سنتين، للاستمرار في دراسته الطبية المتخصصة، قبل السفر إلى مدينة روان Rouen الفرنسية، لإتمام دراسته والعمل في إحدى عياداتها المتخصصة.

يقرر الرجل سنة 1978، العودة إلى الجزائر «لم أبق في فرنسا، لأنهم يتعاملون في الوسط الطبي... بمنطق العبودية». عاد الرجل إلى مستشفى الدويرة، قرب العاصمة، الذي سيبقى فيه أكثر من خمس عشرة سنة 1978/ 1994 كأستاذ متخصص، ورئيس قسم أمراض العظام.

لم تبدأ في حقيقة الأمر، علاقة عبد القادر بوجمعة مع السياسة في نهاية الثمانينيات، عندما عين وزيرا للشباب أو حتى عندما انضم لمجموعات الرئاسة التي أشرف عليها مولود حمر وش مع مجموعة من الأطباء 1987، كان من بينهم علي راشدي وأكلي خديس، الذين تحول الكثير منهم إلى وزراء داخل نفس الحكومة الإصلاحية، بل إن علاقة الرجل بالسياسة كانت أقدم، ومن باب المعارضة بالذات. فقد القي القبض عليه، وهو طالب، بعد انخراطه في منظمة المقاومة الشعبية ORP. التي ظهرت ضد انقلاب 1965 «كنت عضوا في اتحاد الطلبة UNEA، مكلف بالنشاطات الترفيهية وعضوا في منظمة المقاومة الشعبية، مما جعل الأمن يلقي القبض علينا بقسنطينة -35 طالب - لمدة ثلاثة أشهر كاملة. كان مساعدي محمد الشريف، هو محافظ الحزب بالمدينة في تلك الفترة 1967».

«حمرش هو الذي كلمني فيما يخص الانضمام للحكومة بطريقة عاطفية... فقد كنا معجبين به كثيرا، كان يشتغل بطريقة جيدة، رغم أنني

قد طلبت منه قطاع الصحة، إلا انه أقنعني بقطاع الشاب .
تدهورت العلاقات بين الرجلين، ابتداء من مرحلة الإعلان عن الانتخابات البلدية في ربيع 1990 « عندما طلب رأيي قلت له، لماذا الانتخابات ونتائجها معروفة مسبقا، فستفوز بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ... حمروش عندما استمع لرأيي لم يعجبه . في تلك الفترة فهمت أن للرجل طموحات سياسية أخرى، غير المعلن عنها » .

تسببت طريقة عمل الحكومة، هي الأخرى، في زيادة الفجوة بين الرجلين « فقد قلت لحمروش أنا طبيب -لم أغادر مهنتي طوال فترة الحكومة -وقد كان ذلك شرطي للقبول بالمنصب . فأنا أنام على الساعة العاشرة مساء، ولا يمكنني أن أشارك معكم في « حكومة الليل »... قلت هذا الكلام لرئيس الحكومة . بالفعل فقد كانت هناك « حكومة النهار » التي تشتغل حتى السابعة أو السادسة مساء، و هي مفتوحة لكل الوزراء، في المقابل كانت هناك « حكومة الليل » التي تقتصر على مجموعة صغيرة، حمروش، غازي حيدوسي، محمد الصالح محمدي، محمد الصالح قنيفد وبن داود عبد القادر في بعض الأحيان . وهي التي تناقش القضايا الأساسية والهامة... لدرجة أنني قدمت تقريرا أمام مجلس الحكومة يوم 2 أو 3 جوان 1991، لا أتذكر بالضبط اليوم . البعض كان يعلم ومنهم حمروش أن الحكومة مستقيلة . ومع ذلك تركوني أكمل الحديث والمناقشة وكأن شيئا لم يكن » .

عدم شفافية النظام السياسي الجزائري، هي الفكرة الأساسية، التي خرج بها الرجل، بعد هذه التجربة « فقد طلبت مني مصالح الرئاسة، تمثيل الرئيس الشاذلي بن جديد في زيمبابوي... حمروش، لم يعجبه الحال وحاول الربط بين هذا الاختيار، الذي وقع عليّ لتمثيل الرئيس الشاذلي ووجود، محمد مقدم، في الرئاسة باعتباره من أبناء نفس المدينة (برج بوعرييج)، في حين الكل يعرف عني أنني بعيد عن هذه السلوكيات الجهوية . فقد غادرت البرج

صغيراً، نحو قسنطينة والعاصمة وهران، حيث كان يملك الأب مخبزه». .
عبد القادر بوجمعة متزوج من سيدة عاصمية، أصولها من القبائل الصغرى
مثله، اشتغلت لمدة أستاذة إنجليزية، في الطور المتوسط. أنجب معها أربع بنات.
تمكنت البكر فيهن من القيام بدراسات طبية مثل الأب.
مهنياً غادر الرجل القطاع العام، بعد تجربة العمل السياسي، لفتح عيادة
خاصة، بأحد الأحياء الراقية بالعاصمة. باستثناء نشاطه المهني الذي يأخذ
جل وقته، لا ينشط وزير الشباب السابق إلا داخل الجمعية التي يترأسها على
شكل مدرسة خاصة، تدرس بناته فيها. مدرسة تحاول إنجاح تجربة الدراسة
باللغتين التي لازال معجباً بها، حتى الآن، منذ أن درس، بثانوية قسنطينة
lycée franco - musulman حيحي المكي حالياً، خلال الستينيات ونهاية
الخمسينيات 1957 / 1964. حيث تعلم زيادة على العربية والفرنسية، اللغة
اللاتينية وحتى الإنجليزية لاحقاً، بالإضافة إلى الأمازيغية، لغة الأم.

صافي بوديسة

وزير العمل والشؤون الاجتماعية 1964 / أوت 1965

يعد صافي بوديسة أحسن ممثل لهذا الجيل الثوري الذي أنتجته الحركة الوطنية في الجزائر بكل نقاط ضعفها وقوتها. فقد احترف العمل السياسي لعدة سنوات، قبل الإعلان عن الثورة. كما اهتم بالنضال النقابي، دون أن يهمل البعد شبه العسكري على الحدود أثناء الثورة. تعرف على السجن عدة مرات، كما كان قريبا جدا من الموت والاعتقال، قبل وبعد الاستقلال من قبل الإخوة والأعداء. امتهن الكثير من الحرف وعاش هو وعائلته الكثير من الوضعيات الاقتصادية المتقلبة، كانعكاس لهذا التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، حاد المنعرجات. تزوج أكثر من مرة، لينجب عشرة أبناء من الذكور والإناث.

ولد صافي بوديسة في البيض، سنة 1929، لأب كان ضابط صف في الجيش الفرنسي Infirmier Major أنجب أربعة أبناء، كان الطفل صافي الثاني في ترتيبهم، من زوجة تنتمي لعائلة جلفاوية ميسورة، قريبة من عائلة العقيد أحمد بن شريف، كان أبوها قاضيا. في حين كان جد بوديسة من الأب فلاحا ميسورا بقصر الشلالة، ولاية تيارت، التي تنتمي لها في الأصل عائلة صافي بوديسة. فقد ولد الطفل بوديسة في البيض، لأن الأب العسكري تنقل إلى

هذه المدينة، عكس العم، الآغا، الميسور، الذي بقي في الشلالة .
أنهى الطفل صافي تعليمه الابتدائي في البلدة التي سيعيش فيها كمدينة،
الكثير من المحطات الهامة في حياته وحياة الحركة الوطنية . لم يستمر الشاب
صافي طويلا، في دراسته الثانوية -نصف سنة فقط - . فقد رد، بالضرب،
على أحد التلاميذ الفرنسيين، من أبناء المعمرين الذي سيحفظ تاريخ الجيش
الاستعماري الفرنسي إسمه جيدا Laguallarde، مما جعل إدارة الثانوية تقوم
بفصله نهائيا، عن الدراسة. بعد هذه الحادثة 1942 غادر الشاب صافي
المدرسة من غير رجعة، ليستغل داخل قاعدة عسكرية أمريكية-إنجليزية، لمدة
خمس سنوات 1942 / 1946 ، في البلدة دائما . وهي الفترة التي كانت كافية
للتمكن من الإنجليزية والاحتكاك بالكثير من الأسلحة وتجربتها داخل هذه
القاعدة العسكرية .

اشتغل صافي بوديسة، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتفكيك القاعدة
العسكرية، في مصنع حديد بالحراش، في الوقت الذي اهتم فيه بمزاولة الكثير
من الرياضات الجسدية، كالملاكمة والروقي rugby، تحت تأثير الأمريكيان
ربما، لدرجة أن أصبح اسم الشهرة لديه « سي أحمد المريكاني »، فالشاب
صافي يملك نزعة واضحة نحو الفعل الجسدي المباشر، تحت تأثير قوته العضلية
مثل الكثير من أبناء الهضاب العليا .

انخرط الشاب صافي أثناء هذه الفترة المضطربة من الحياة السياسية في
الجزائر، في العمل السياسي بالنشاط داخل حركة أحباب البيان والحرية AML،
كمناضل في حزب الشعب، الذي انخرط فيه، وهو من دون العشرين، في
البلدة دائما . في هذه السن المبكرة، هاجر الشاب بوديسة نحو فرنسا 1948،
للعمل في مصانع بيجو للسيارات التي « كانت تشغل في مصنع سوشو وحده
Sochaux، أكثر من ألف عامل جزائري » . كان بوديسة المسؤول السياسي
عنهم ... لكن سرعان ما يعود الرجل إلى الجزائر، ليحترف العمل السياسي،

كرئيس دائرة في حزب الشعب - حركة الانتصار، في كل من بود واو 1949، الشلف و مليانة 1950، قبل أن يلقي عليه القبض في صيف نفس السنة ويتعرف على الكثير من الوجوه السياسية في سجن البليدة، مثل أحمد بن بلة وأحمد مهساس ومحمد يوسف، مدير الأمن، في جزائر الاستقلال .

عرف المناضل الشاب في السجن الكثير حول قضية المنظمة الخاصة OS تحديدا، رغم أن سجنه لم يطل كثيرا ليجد نفسه في منصبه القديم كرئيس دائرة، في معسكر 1951/ 1952. الاتجاه بعد معسكر، كان نحو الشرق هذه المرة، لاحتلال نفس المسؤولية في كل من سوق أهراس / قالمة / تبسة، بين 1952/ 1953. فقد غادر رئيس الدائرة المناطق الوسطى والغربية التي « احترق » فيها أمنيا، نحو مناطق غير معروف فيها، لدى السلطات الفرنسية. لكن قبل سفره نحو الشرق، قام صافي بوديسة بتنظيم هروب مساجين البليدة وعلى رأسهم بن بلة، ومهساس، اللذان بقيا تحت مسؤوليته، في منطقة البليدة أكثر من ثمانية أشهر. هذه العملية كلفته السجن مرة أخرى فزاره في نهاية 1952، بعد أن اكتشفت السلطات الفرنسية، دوره في العملية.

ستجد سنة اندلاع الثورة صافي بوديسة في فرنسا مع الكثير من القيادات السياسية، كأحمد مهساس وبن حبيلس ومحمد أمير وراجف بلقاسم، الذين وزعوا منشورا طالبوا فيه المناضلين بعدم اتخاذ موقف، بين مصالي والمركزيين والتحلي بالتعقل أثناء هذه المحنة التي تعيشها الحركة الوطنية الاستقلالية. اختار بسرعة صافي بوديسة واقعه، رغم هذه العلاقة الوطيدة مع الكثير من العناصر التي حسبت على المركزيين والمصاليين، مما أدى به إلى السجن مرة أخرى في نهاية ديسمبر 1954 لمدة أربعة أشهر.

يعود سي « أحمد المريكاني »، بعد مغادرة السجن مباشرة، إلى مسؤولياته السياسية داخل جبهة التحرير، في باريس هذه المرة. الجبهة التي كلفته بالعمل على تكوين إطار نقابي لتأطير العمال الجزائريين. وهو ما قام به مع محمد حربي

و آخرين، فعين على رأس AGTA - الودادية العامة للعمال الجزائريين كأمين عام في سنة 1957. كما قام بالتقرب من نقابة CFTC - الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين، التي كانت فيما بعد مع تيارات أخرى، الكونفدرالية الفرنسية الديمقراطية للشغل CFTD، المنافسة للكونفدرالية العامة للشغل CGT، التي كان أغلبية العمال الجزائريين، بمن فيهم صافي بوديسة نفسه، منخرطين فيها. لكن المجهود الضعيف الذي كانت تقوم به هذه النقابة القريبة جدا من الشيوعيين، في ميدان التكوين، جعل قيادة الجبهة تطلب من بعض المناضلين التقرب من النقابيين المسيحيين القريبين من أطروحات اليسار، للمجهود الكبير الذي بذلوه في ميدان التكوين لصالح العمال الجزائريين. فالجبهة كانت تنوي الإعلان عن تكوين الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 1956. وهو ما كلف صافي بوديسة مع مجموعة من النقابيين، بالتحضير له، ليعين بوديسة مسؤولا عن التنظيم، في هذا الهيكل النقابي الجديد في 1958.

يغادر الرجل باريس، التي اختارها للعمل السياسي والنقابي حتى 1960، بعد استفحال الكثير من الصراعات مع بعض مناضلي فيدرالية جبهة التحرير لفرنسا، التي تسيطر على تركيبتها الكثير من العناصر، ذات الأصول القبائلية. تجربة سيئة ستبقى عالقة بفكر بوديسة، على غرار أحمد مهساس الذي يعتبره أباه الروحي. الرجلان اللذان لازالا بعد الاستقلال بأكثر من أربعة عقود، يصران على قراءة جهوية واضحة للكثير من المحطات السياسية التي عاشتها الحركة الوطنية وثورة التحرير بفرنسا وخارجها.

هذه الحساسية التي تجسدت في الميدان. فقد دخل الرجل، في تونس التي التحق بها بين 1960/1962، في صراعات واضحة مع مجموعات قريبة من كريم بلقاسم، الذي يدعي أنها «تكون قد حاولت اغتياله في السجن، الذي ادخل إليه، بعد صراعات متعلقة بتسيير أموال تابعة لجيش التحرير،

لولا تدخل بومدين و بوصوف و محمد يزيد، ابن البليدة، القبائلي الأصل . الرجل لازال مقتنعا، بعد عدة عقود من هذه التجربة أن مصيره « كان سيكون الموت، تحت اتهام باطل، بالعمل لصالح المصاليين، لولا هذه التدخلات » التي أنقذت ابن الشلالة التي عرف عنها كجبهة، تواجد قوي للمصاليين فيها. زيادة على هذه النشاطات، ساهم بوديسة كذلك، على الحدود الجزائرية- التونسية، قبيل الاستقلال، في تكوين دفعات من المحافظين السياسيين بمدرسة « المالتق »، المعروفة .

عاد بوديسة للبليدة في الأيام الأولى للاستقلال، للانطلاق في تجربة تكوين، تعاونية عيسات إيدير الفلاحية، التي لاقت اهتماما سياسيا وإعلاميا كبيرين وطنيا ودوليا، كان وراء منحه منصب وزير العمل والشؤون الاجتماعية، في حكومة بن بلة الأخيرة المعدلة في 1964 « فقد خاف بن بلة من الإشعاع الإعلامي السياسي الوطني والدولي لهذه التجربة... في الوقت الذي أكثر فيها الكلام عن تجربة التسيير الذاتي، لدرجة التفكير في اعتقال الرجل، مع صديقه أحمد مهساس، قبيل الانقلاب الذي أطاح به » .

علاقات بوديسة السيئة، مع مجموعة وجدة وقايد أحمد، على وجه الخصوص، الذي لم ينس للصافي بوديسة، دوره النقابي، داخل قطاع السياحة، عندما كان على رأسه، كوزير في بداية الاستقلال، لم تجعل علاقاته تدوم، مع الحكام الجدد، فغادر الحكومة في أوت 1965 .

بوديسة الذي يصبر، رغم ذلك، على تصنيف نفسه بأنه مؤيد للجيش نتيجة لأصوله الشعبية، دون أن ينسى ذكر أبعاد شخصيته الأخرى، كالدفاع عن القيم العربية - الإسلامية التي سببت له الكثير من العداوات، والبعد النقابي التعاوني الذي يجعله قريباً من اليسار، رغم مواقفه المعادية للشيوعية .

سافر الرجل كثيرا، بعد ابتعاده عن المنصب الوزاري، فزار عدة دول، بما فيها تلك التابعة للمعسكر الشيوعي، حيث تعرف على زوجته الثالثة البولندية

التي أنجب قبل الزواج منها، عشر بنات وذكور من زواجه الأول من إحدى قريباته 1952، وزوجته الثانية التي تعرف عليها في سنة 1969. كما اهتم بالمجال الفلاحي والتعاوني واشتغل كمستشار لبعض الوزراء، كأحمد بن شريف وعيسى عبد اللاوي أبناء الجلفة «أخواله كما يسميهم»، في ميادين قريبة من اهتماماته الفلاحية التي أنشأ لها جمعية «ابن العوام» خصيصا للاهتمام بها أكثر. البعد عن النشاط الرسمي لازال يمنع الرجل من القيام بالكثير من اللوبيينغ، حول الكثير من القضايا ذات العلاقة بالبيئة والعالم الريفي وحتى تلك المتعلقة بالمجال السياسي البحث .

بوشملة فاطمة الزهراء

وزيرة منتدبة لدى رئيس الحكومة مكلفة بالهجرة 2002/2003

تطلق السيدة بوشملة تسمية، «المثلث السحري»، على شارع الحرية بالعاصمة، بالقرب من مقر صحيفة المجاهد اليومي و قصر العدالة، غير البعيد، من مقر المجلس الوطني الشعبي، لارتباطه القوي بمحطات هامة من حياتها. فهنا في هذا الحي، في وسط الجزائر العاصمة، درست الطفلة بوشملة في مدرسة «الاستقلال»، بعد هجرة العائلة من بركة، وهنا في نفس الحي دائما، بقصر العدالة، أدت السيدة بوشملة اليمين، قبل ممارستها مهنة المحاماة، إثر تخرجها، من جامعة الجزائر، في سنة 1982. وهنا دائما في نفس الحي دخلت المحامية بوشملة، المناضلة الجديدة، في حزب جبهة التحرير، إلى قبة البرلمان، كنائب عن ولاية الجزائر العاصمة، بعد انتخابات 2002 التشريعية. فمن تكون هذه السيدة الأنيقة التي حطمت الصورة النمطية التي تعود عليها الجزائريون لمناضلي ومناضلات حزب جبهة التحرير وقياداته ؟

عكس الشائعات التي قدمت السيدة بوشملة ك... ابنة عائلة مهاجرة، لا تحسن الحديث باللغة العربية... على إثر منحها حقيبة الوزارة المنتدبة، لدى رئيس الحكومة، مكلفة بالهجرة الجزائرية بالخارج، في حكومة علي بن فليس 2002، فإن السيدة بوشملة المولودة لحميسي، من مواليد بلدية المتكعوك

-عزير عبد القادر حاليا-، بالقرب من بركة، ولاية باتنة 1956، لعائلة تنتمي لعرش أولاد سحنون. عائلة عرف فيها الأب كمقاوم وصاحب مصنع، لإنتاج الطوب والبلاستيك وحتى المتاجرة بالذهب وصناعاته فيما بعد. في حين عرف الجدان بملكيتهم الزراعية وتربية المواشي، كما جرت العادة، عند أبناء الحضنة الرعوية، في المزاوجة بين الرعي والفلاحة.

كان الأب حميسي المتحصل على الشهادة الابتدائية، باللغة الفرنسية، قد اشتغل في البداية، كموظف ببلدية بركة، أين ولدت البنت فاطمة الزهراء، بكرته، على رأس ثلاث ذكور وأربع بنات، قبل أن يقرر الانتقال مع عائلته إلى الجزائر العاصمة، للاستقرار فيها، في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي. الهجرة إلى العاصمة التي حصلت بعد «ملاحقة الأب، من قبل الجيش الفرنسي، في أعز سنوات حرب التحرير. الأب الباريكي، الذي كان دائم التنبيه لبناته وأولاده... بعدم العمل عند الدولة وتفضيل النشاط الحر في كل الحالات... بيعوا الكاوكا وما تخدموش عند الدولة». نصيحة استفاد، منها كل أبناء الرجل وبناته، فقد أسست الأخنتين دار للإعلام والإشهار، في حين قرر أحد الأخوة الاستمرار في عمل الأب في قطاع البلاستيك، في الوقت الذي قررت فيه البنت، البكر، فاطمة الزهراء، العمل بالمحاماة.

رغم نصيحة الأب، فقد، عملت البنت فاطمة الزهراء، خريجة الحقوق من جامعة الجزائر (دفعة 1982)، لمدة خمس سنوات، كمدرسة بمركز التكوين الإداري، كما كانت تقتضيه القوانين السارية، قبل التحاقها بالمحاماة. البنت فاطمة الزهراء التي كانت قد زاولت تعليمها بثنائية عائشة أم المؤمنين بحسين داي، قبل أن تحصل على شهادة البكالوريا وتقرر الالتحاق، بكلية الحقوق في آخر دفعة، كان التدريس بها لازال يتم باللغة الفرنسية، قبل قرار تعريب، العلوم الاجتماعية والإنسانية.

«كنت بعيدة عن العمل السياسي والحزبي، خلال دراستي بالجامعة، فلم

أفكر يوما أن التحق بأي حزب... لغاية سنة 2001. السنة التي طلبت مني فيها السيدة بدرة عمامرة، عضو المكتب السياسي، لجهة التحرير، وصديقة العائلة، الالتحاق، بمجموعة تفكير، حول قانون الأسرة، على مستوى حزب جبهة التحرير... خلال عملية تنصيب اللجنة، في مقر الحزب، تعرفت لأول مرة على الأمين العام للحزب ورئيس الحكومة، علي بن فليس، الذي سألتته إذا كان يقبل تطبيق قانون الأسرة الحالي على بناته... كان جواب الأمين العام على الحامية والمناضلة الجديدة، بعد طرحها، للسؤال، الذي أرادته، أن يكون بهذا الشكل الاستفزازي... هناك مفاجئات سارة عن قريب، في انتظاركم، كنساء».

تقنع السيدة عمامرة خلال هذه السنة، الحامية الشابة وأم الثلاث بنات، بعد انخراطها في حزب جبهة التحرير، بالترشح للانتخابات التشريعية، على مستوى ولاية العاصمة التي دخلتها كمدينة وهي لم تتجاوز الثلاث سنوات من عمرها. لا يمكن بالطبع، فهم، هذا المسار السياسي السريع، لابنة بريكة، إلا بالمرحلة المتميزة التي كان يعيشها حزب جبهة التحرير، تحت قيادة أمينه العام علي بن فليس وسياسته في التعويل على الشباب والمرأة والإطارات، كقوة دفع جديدة، داخل الحزب العتيد.

« كان شرطي الوحيد عند ترشحي... ألا يتم ترتيبني في آخر القائمة، كما كانت العادة مع النساء.. كديكور في الغالب، تزين به القوائم الانتخابية. تم ترتيبني في نهاية الأمر في المرتبة الحادية عشر، بعد أن رفض بن فليس، أن يكون أكثر من مرشح واحد، من مواليد ولاية باتنة، ضمن العشر الأوائل في قائمة العاصمة... خوفا من اتهامه بالجهوية، رغم الحضور القوي، لأبناء المنطقة، ديموغرافيا، في أحياء العاصمة وقسمات جبهة التحرير».

« كانت فرحتي كبيرة، عند إعلان النتائج وفوز القائمة... مثل فرحتي، بعد فوزي، في البكالوريا ودخول الجامعة.. كنت أريد أن أتعلم أشياء كثيرة،

على مستوى الهيئة التشريعية وأفيد كقانونية.. فرحة لم تدم إلا أسبوعين فقط، في نهاية الأمر.. فقد بدأت إشاعات، مفادها، أنني سأعين في الحكومة وهو ما تم فعلا عندما استدعاني، رئيس الحكومة، علي بن فليس، ليخبرني، أنه قد تم تعييني في الحكومة، طالبا مني الانتظار وعدم البوح بالسر حتى لوالدي وهو ما احترمته فعلا، لكنني في المقابل كلمت زوجي، إطار في شركة سوناطراك، خريج المعهد الوطني للإنتاجية والتنمية بومرداس INPED، في الموضوع.»

عندما سمع الأب الباريكي، في نشرة الثامنة ليوم 18 جوان 2002، بخبر تعيين ابنته، وزيرة منتدبة في الحكومة كان سؤاله «يا طفلة هذا الكلام صح؟ علمي علمك كان جواب البنت». التي لم ترد أن تخبر الأب، أنها كانت على علم بالموضوع، منذ أيام، ربما خوفا من رأيه في التعيين للعمل، عند الحكومة «أبي لم يكن هو الوحيد الذي لم يكن راضيا على التعيين، رغم احترامه لقراراتي. فابنتي البكر، كانت، ضد أن ترى صورتني، معلقة في الشوارع، بمناسبة الانتخابات التشريعية.. فعلا فقد فقدت الكثير على مستوى الحياة العائلية واليومية anonymat. كما فقدت أكثر على المستوى المالي بهذا التعيين... العمل في الحكومة الذي ضاع، في البروتوكول والاستقبالات والولائم الطويلة، خلال هذه الفترة من عهدة بوتفليقة الأولى».

«تعلمت في المقابل،... كثيرا من عملي ونضالي الحزبي، فقد حضرت المؤتمر الثامن للحزب، لأعين في اللجنة المركزية. كما شاركت، في تنظيم الانتخابات التشريعية التي فرنا فيها في سنة 2002، نفس الشيء بالنسبة للانتخابات المحلية وحتى الرئاسيات التي انهزم فيها الأمين العام للحزب في 2004، فقد تعلمت منها الكثير هي الأخرى... على عكس التجربة الحزبية، فإن العمل الحكومي لم يكن كله ايجابيات، فقد كانت صلاحيات الوزارة المنتدبة، غير واضحة ولا مقبولة، من قبل وزير الخارجية الذي رأى فيها تعديا

على صلاحياته . لم أكن افهم في البداية، عندما كان يطلب مني رئيس الحكومة علي بن فليس، التنسيق مع وزير الخارجية، عبد العزيز بلخادم» . ازدادت، صعوبات السيدة بوشملة على رأس الوزارة المنتدبة للمهاجرين، بما لا يقاس، بعد إقالة علي بن فليس من على رأس الحكومة وتعيين أحمد أويحيي مكانه « فقد طلب مني ذات مرة رئيس الحكومة الجديد، الكف عن مراسلته رسميا، حول ملف الندوة الوطنية للكفاءات الوطنية بالخارج، التي كنت انوي تنظيمها، بحجة أن الحكومة لا تملك التمويل الكافي .. مشروع الندوة الذي حورب حتى من قبل زملاء، في الحكومة أثناء اجتماع مجلس الوزراء» .

الحكومة التي أقيمت منها السيدة بوشملة في سبتمبر 2003 هي ومجموعة من وزراء جبهة التحرير الذين اعتبروا من أنصار بن فليس « كنت في سطاولي مع البنات والزوج، نأكل في مثلجات، عندما بدأ التلفون يرن، ليخبرني بعض الأصدقاء، أن التلفزيون أعلن عن إقالتنا ... لم يسمحوا لنا حتى بجمع واثقنا الشخصية، فقد ذهبت إلى المكتب على الساعة الثامنة، لأجد المعينة الجديدة في انتظاري، للقيام بإجراءات تسليم وتسلم المهام .. كما قطعوا علينا الكهرباء والغاز والماء لإجبارنا على مغادرة سكنات نادي الصنوبر» . عادت السيدة بوشملة بعد هذه التجربة السياسية القصيرة، الحافلة بالمفاجئات، وبعد انقضاء فترة العطلة الخاصة، إلى فتح مكتبها كمحامية احتراما لوصية الأب المقاول . دون الانقطاع عن نشاطها الحزبي القاعدي . .

بوعمران الشيخ وزير الإعلام والثقافة 1991

كانت مدة بقاء بوعمران الشيخ داخل الحكومة أقصر ما عرفتة الجزائر المستقلة، فالرجل لم يستمر كوزير أكثر من أربعة اشهر / 16 جوان لغاية 16 أكتوبر 1991. الفترة المضطربة التي جاءت فيها هذه الحكومة، قد تكون عامل تفسير، لهذه المدة القصيرة التي قضاها الرجل كوزير داخلها. لكن سيرة الرجل، قد تكون عامل تفسير آخر أكثر أهمية. فبوعمران الشيخ، لم يعرف عنه مشاركة في الثورة، بل على العكس، فقد ظهرت بعض الشائعات حول ماضي الرجل، خاصة فيما يتعلق بدوره المفترض أثناء السنوات الأخيرة من الثورة، خلال مرحلة المفاوضات حول الصحراء تحديدا. وهو ما قد يفسر عجز الرجل عن الوصول إلى أي منصب سياسي بعد الاستقلال، ولا حتى الانخراط في الحزب الواحد (جبهة التحرير)، رغم شهاداته العلمية العالية التي تحصل عليها، لغاية تعيينه في حكومة غزالي 1991.

بوعمران الشيخ من مواليد سنة 1924، بالبيض، بالغرب الجزائري، لأب فلاح صغير، يحسن القراءة والكتابة بالعربية. في حين تمكن الجد من الأب في تلك الفترة، من افتكاك الشهادة الابتدائية، مما سهل له الحصول على العمل كموظف في المحكمة. عكس الجد من الأم الذي كان فلاحا صغيرا في هذه

المنطقة شبه الصحراوية. الطفل بوعمران الشيخ الذي أتم تعليمه الابتدائي بمدينة البيض، قبل الانتقال إلى مدينة وهران، لإتمام تعليمه الثانوي بها. تنطلق مسيرة الرجل بعد التخرج من دار المعلمين 1945، في قطاع التعليم، بمسقط رأسه البيض، التي عمل بها سنتين 1945 / 1947، للتوجه نحو مليانة 1947 / 1948 وبوفاريك 1948 / 1949. بعد التدريس في هذه المدن الصغرى في المرحلة الابتدائية، ينتقل الشيخ بوعمران للعمل في ثانويات العاصمة، كأستاذ ابتداء من 1949 لغاية 1956.

يقرر بوعمران الشيخ سنة 1946، الزواج من سيدة جزائرية تحسن القراءة والكتابة، انجب منها عائلة مكونة، من ست بنات وثلاثة ذكور، تمكنوا كلهم من دخول الجامعة. فقد أنتجت عائلة بوعمران ثلاث طبيبات وديبلوماسية ومحامية وأستاذة جامعية في التاريخ... الخ

يفضل الشيخ بوعمران أثناء الفترة الصعبة من حرب التحرير (معركة الجزائر)، مغادرة العاصمة للتوجه للعمل، كأستاذ ثانوية دائما، لكن بوهران هذه المرة بين سنتي 1957 / 1959. وهران التي ستكون آخر محطة للرجل بالتعليم في هذه المرحلة. فابتداء من هذه السنة سيتجه بوعمران الشيخ، نحو التفتيش الابتدائي، بمدينة مستغانم 1959 / 1961، ثم وهران وتلمسان 1961 / 1962.

ستعرف الحياة المهنية لبوعمران الشيخ في السنة الأولى من الاستقلال اضطرابا واضحا، فقد اشتغل في ثلاث ولايات مختلفة في نفس السنة كمدير للتربية، وهران، الأغواط، والأصنام (الشلف)، قبل الانتقال إلى العاصمة، كمستشار 1963 / 1964، لمدة سنة واحدة فقط، للسفر بعدها إلى تونس، كمكلف بمهمة بوزارة التربية 1964 / 1965.

على العكس تماما، ستكون الحياة المهنية الجامعية للأستاذ بوعمران أكثر استمرارية واستقرارا. فقد انطلق الرجل في التدريس الجامعي، بدائرة الفلسفة

بجامعة الجزائر منذ 1965، لغاية تعيينه كوزير في سنة 1991. الشيخ بوعمران حصل على الدكتوراه من جامعة السوربون الباريسية سنة 1974. تقلد الشيخ بوعمران مسؤوليات إدارية كثيرة، لكنها متواضعة، على مستوى جامعة الجزائر، بقسم الفلسفة. فقد سير دائرة الفلسفة، مدة طويلة نسبيا 1965 / 1971، ليعود إلى تسيير نفس القسم، بعد ترقيته إلى معهد في الثمانينيات 1984 / 1988. على المستوى النقابي، انتخب الشيخ بوعمران أمينا عاما لنقابة المعلمين، ضمن هياكل الاتحاد العام للعمال الجزائريين 1969 / 1975، خلال فترة انطلاق الهيمنة الحزبية على الهياكل النقابية.

انضم الشيخ بوعمران طول حياته المهنية للكثير من اللجان والمجالس الوطنية، فكان عضوا في اللجنة الوطنية لليونسكو 1980 / 1990 والمجلس الوطني للثقافة 1990 / 1993. كما عرف عن الشيخ بوعمران، نشاطه على مستوى الكشافة الإسلامية واتحاد الكتاب، رغم إنتاجه العلمي المتواضع من الكتب. زيادة على هذا النشاط الاجتماعي والثقافي المتعدد الأشكال، فقد تميز الرجل بحضور إعلامي على مستوى التلفزيون خاصة، مما جعل الرئيس الشاذلي بن جديد، يبادره بالقول عندما قدم له في أول اجتماع لمجلس الوزراء: «... نعم أنت أعرفك... فقد شاهدتك في التلفزيون...»

رغم أن رئيس الحكومة المعين حديثا، سيد أحمد غزالي، لم يكن يعرف شخصا بوعمران الشيخ، إلا أن والده، المعلم كان يعرف بوعمران مفتش التعليم وهو ما قد يكون، شجع الابن على اقتراح منصب وزير الإعلام والثقافة، على زميل الأب القديم. المنصب الذي تميز خلال فترة التعددية بحركية كبيرة، فقد تم تعيين ثلاث وزراء، بوعمران، العربي دماغ العتروس و أبوبكر بلقايد، لتسيير هذا القطاع الحساس خلال فترة حكومة غزالي التي لم تستمر إلا سنة واحدة في نهاية الأمر جوان 1991 / جويلية 1992.

بعد الإبعاد من الحكومة الذي يكون قد عجلت به الصراعات العائلية، التي ظهرت داخل عائلة بوعمران – حفيد للشيخ بوعمران كتب مقالة صحفية في جريدة يومية، تهجم فيها على جده الوزير-. طلب الشيخ بوعمران حسب قوله، تقاعده لترؤس المجلس العلمي للمدرسة العليا للأساتذة بالخروبة في الجزائر العاصمة. ليعود الشيخ بوعمران إلى رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى في سنة 2001، بعد وفاة رئيسه، الدكتور عبد المجيد مزيان.

زيادة على تحكمه في اللغتين العربية والفرنسية يحسن الشيخ بوعمران الإسبانية واللاتينية، كالكثير من أبناء جيله الذين استفادوا من المدرسة الفرنسية التي كانت تفرض اللغة اللاتينية على طلبتها، الذين يتوجهون للقيام بدراسات أدبية وإنسانية على وجه الخصوص.

بوليل سيد أحمد

وزير النقل جوان 1997 / ديسمبر 1999

سيكون اللقاء الذي جمعه سنة 1984، في بمدينة دلاس الأمريكية، بالشيخ محفوظ نحناح، من المحطات الهامة في حياة هذا الطالب الجزائري القادم من وهران، والذي كان يدرس هندسة الطيران بمدينة سياتل الأمريكية، عاصمة شركة بوينغ العملاقة. الأكيد أن الشيخ محفوظ لم يكن يعرف أن الطالب بوليل سيد أحمد الموجود في الولايات المتحدة للدراسة، منذ عدة سنوات، يمر في هذه الفترة بالذات، بوضع نفسي ووجداني حساس للغاية، جعله يقوم بالمواظبة على الصلاة والتقرب من مسجد المدينة، بل وحتى المشاركة في نشاطات جمعيات طلابية إسلامية، مثل جمعية الطلبة العرب المسلمين، التي دعت الشيخ محفوظ نحناح للقاء محاضرة بمناسبة لقاءها السنوي بمدينة دالاس الأمريكية.

وضعية نفسية تفسرها، من دون شك، وفاة الأخ الرياضي الأصغر منه سنا، نتيجة لأزمة قلبية أثناء وجوده في تربص رياضي بالعاصمة، ضمن نشاطات الفريق الوطني لكرة اليد 1981، وفقدان الأب سنة قبل ذلك، مما حمل سيد أحمد الشاب الطالب في الولايات المتحدة الأمريكية مسؤوليات اجتماعية وضغوطاً نفسية جديدة عليه، لم يتعوّدها في السابق.

بالفعل، فالطالب أحمد بوليل من مواليد 1953 بالمدينة الجديدة بوهـران، التي تنحدر منها العائلة. المدينة التي عرف فيها الأب كصاحب ورشة ميكانيكية لإصلاح السيارات. نفس المهنة تقريبا التي كان يزاولها الجد من الأب، الذي كان يملك حظيرة لبيع بقايا السيارات القديمة، التي تعرضت إلى حوادث. على عكس الجد من الأب والأب، أصحاب المواقع الاجتماعية المتواضعة، فإن الجد من الأم، كان أكثر يسرا، فقد كان صاحب أملاك عقارية. ثقافيا كذلك كان متميزا عن الجد من الأب والأب الأميين. فقد كان يملك الشهادة الابتدائية بالعربية، في الوقت الذي كانت فيه زوجته، الجدة من الأم، تتحدث بطلاقة الفرنسية، وحتى الأسبانية على عادة الكثير من سكان المنطقة، زيادة على العربية. الجدة التلمسانية الأصل، تربت وعاشت في عين تموشنت. هذا المستوى الثقافي الذي ورثت الأم جزءا منه، بحصولها على المستوى الابتدائي باللغة الفرنسية.

تمكن الأب صاحب ورشة الميكانيك، ورغم أميته، من الوصول إلى موقع مندوب بلدي بمدينة وهران « التي كان معروفا ومحبوبا فيها ». كما تمكن من تكوين أسرة صغيرة مكونة من بنت وثلاثة ذكور، كانوا معروفين بنشاطهم الرياضي في كرة اليد، على مستوى الفريق الوطني. فقد كان بكر العائلة سيد أحمد أصغر عنصر دولي ضمن الفريق الوطني، في بداية السبعينيات. وهو نفس حال الأخ الأصغر المتوفى كذلك.

يفوز الشاب سيد أحمد بوليل، بعد دراسة ابتدائية وثانوية عادية، بموازة النشاط الرياضي، بشهادة البكالوريا/ رياضيات سنة 1973، لينضم مباشرة إلى جامعة وهران التي تخرج منها سنة 1977، بعد حصوله على شهادة الدراسات العليا المتخصصة في الفيزياء DES

كانت وجهة الطالب بوليل سيد أحمد، بعد جامعة وهران، التـكـساس بالولايات المتحدة الأمريكية لدراسة الإنجليزية، بعد حصوله على منحة

لدراسة هندسة الطيران بالولايات المتحدة من وزارة التعليم العالي « فضلت الولايات المتحدة لأنني كنت معجباً باللغة الإنجليزية التي بدأت تعلمها في وهران قبل السفر » .

توجه الطالب الوهراني، بعد التكساس، إلى سياتل بولاية واشنطن بأقصى الشمال الغربي، مدينة بيل غيتز، و ميكروسوفت وبوينغ للحصول، على شهادة ماستر، في علوم الطيران Aéronautique. الدراسة التي أنهارها سنة 1984. سنة اللقاء مع الشيخ نحناح الذي سيربطه بالحركة الاسلامية في الجزائر رغم .. انه لم يبدأ الصلاة بانتظام، كالكثير من الشاب، إلا خلال هذه الفترة التي عرفت فيها الحركة الإسلامية صعودا كبيرا، بعد تجربة الدولة الإسلامية بإيران .

كانت هي الفترة التي بدأ فيها الطالب في الذهاب بانتظام إلى مسجد مدينة سياتل، كان قد بناه أحد أثرياء الخليج العربي « خلال هذه الفترة كذلك طورت نشاطاتي داخل الحركة الطلابية الاسلامية في الولايات المتحدة، فاستمعت إلى الكثير من الدعاة وقرأت الكثير من الكتب وشاهدت أشرطة مسجلة... أثناء اللقاء مع الشيخ نحناح الذي لم أكن اعرفه أو أسمع به من قبل، كلمنا عن ضرورة العودة للجزائر، بعد الدراسة، وعن حاجة الجزائر لنا. الشيخ نحناح لم يتطرق إلى الأوضاع في الجزائر، واكتفى بخطاب عام مع الجزائريين الذين طلب من المنظمين أن يلتقي بهم على حدة، في حين كان نقديا عند التطرق لحال العالم الإسلامي، في محاضراته العامة التي دعت إليها المنظمة الطلابية العربية » .

لم يطل الوقت، بأحمد بوليل في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد غادرها، بعد سنة واحدة من نهاية الدراسة. الفترة التي عمل أثناءها لمدة قصيرة 1985 « مفاجأة غير سارة كانت في انتظاري، في ميناء وهران، عند دخولي إلى الجزائر نهائيا من الولايات المتحدة. فقد استقبلتني شرطة الميناء

وألقي القبض علي بحجة التهرب من أداء الخدمة الوطنية.. فعلا خلال هذه السنة الإضافية التي قضيتها في الولايات المتحدة، لم أبعث بشهادة مدرسية لتمديد التأجيل، لأداء الخدمة الوطنية، بعد توقف المنحة الدراسية».

التحق الرجل بجامعة وهران، بعد سنتي الخدمة الوطنية، بين العاصمة وطفراوي، بالقاعدة العسكرية الجوية للتدريس بها بدءا من سنة 1987، واحتلال موقع مدير الدراسات بمعهد الهندسة البحرية 1990 / 1993. موقع جامعي آخر سيحتله أحمد بوليل، على رأس فرع جامعة التكوين المتواصل بوهران بدءا من سنة 1996 وهو آخر منصب مهني له قبل الالتحاق بالحكومة كوزير للنقل في سنة 1997.

لم ينشط الرجل سياسيا، بعد عودته من الولايات المتحدة، فكان أن انتظر لغاية سنة 1989 ليلتحق بصفوف حركة الإصلاح والإرشاد التي ستتحول لاحقا إلى حركة المجتمع الإسلامي / السلم.

عن شروط التحاقه بالحكومة، وهو المناضل الجهوي القاعدي، يتذكر الرجل « أنه كان خارجا من قاعة الدرس بالجامعة، عندما قابله صديقان له من أعضاء الحركة مثله، اللذين اخبراه بالموضوع، فما كان منه إلا الضحك عندما اخبراه... انه سيعين وزيرا في الحكومة، وأن المطلوب منه أن يتصل بوالي وهران، لكي يسهل له مهمة السفر للعاصمة، لأن رئيس الحكومة الجديد أحمد أويحي في انتظاره». مصادر أخرى، تفسر هذا التعيين برفض قيادات الحركة المعروفة بالجهة الغربية، الانضمام للحكومة لأنهم «تجار وهم الذين اقترحوا بوليل، أستاذ الجامعة».

« نفس الوالي، الذي كان قد رفض استقبالي، منذ مدة، بعد أن اتهمت من قبل عميد جامعة التكوين المتواصل.. أنني اسخر إمكانيات الجامعة لصالح مرشح الحركة بمناسبة انتخابات 1997 التي رفضت الترشح لها، رغم إلحاح القيادة وقاعدة وهران.. نفس الوالي الذي سيكون في استقبالي كوزير في

أول زيارة تفقدية لي بمدينة عنابة التي عين واليا فيها، بعد تجربة وهران. لازل يتذكر الرجل أنه اتصل في العاصمة بقيادة الحركة ورئاسة الحكومة... بعد أن اشترت بدلة جديدة وحذاء يليقان بهذه المواقع الجديدة».

يقول الرجل عن تجربته داخل الحكومة خلال هذه الفترة الصعبة من تاريخ الجزائر «أن الثقة كانت محدودة جدا في وزراء الحركة، من قبل رئيس الحكومة. فقد كان عادة ما يرفض الاقتراحات بالتعيينات التي كنت أقدمها له داخل القطاع... كنا «خضرة فوق عشاء» كما يقال، من دون صلاحيات كاملة كأى وزير. وهو ما جعلني اقترح الاستقالة من الحكومة على الشيخ نحناح، ستة أشهر، بعد التعيين داخلها ممثلا للحركة».

غادر الرجل الحكومة، بعد هذه التجربة القصيرة، عند استقالة حكومة إسماعيل حمداني، التي نظمت الانتخابات الرئاسية في أبريل 1999. بعد سنة عطلة خاصة قضاها الرجل في العمل الحزبي داخل الحركة، يترشح الوزير السابق للانتخابات التشريعية/2002 على رأس قائمة وهران، بطلب من الشيخ نحناح الذي أصر على أن يكون الوزراء السابقون على رأس قوائم ولاياتهم «الحركة، تحترم نوعاً من التوازن الجهوي، عندما تقترح مناضليها لتولي مسؤوليات حكومية.. الجهوية التي اتهمت بممارستها لصالح أبناء الجهة الغربية، حتى من داخل الحركة، لأن بعض من استفادوا من ترقية أو تعيينات داخل قطاع النقل، كانوا... صدف من الغرب».

مثل سيد أحمد بوليل حركة حمس برئاسة لجنة النقل والمواصلات ولجنة المالية وعضو باللجنة الاقتصادية للمجلس الشعبي الوطني، منذ الانضمام له، بعد فوزه بالمنصب عن ولاية وهران.

سيد أحمد بوليل متزوج من سيدة وهرانية، ماکثة بالبيت وحاصلة على شهادة البكالوريا، أنجب منها ولدا واحدا وبنتين.

بومعزة بشير

وزير العمل والشؤون الاجتماعية 1962

وزير الاقتصاد 1963

وزير الصناعة والطاقة 1964

وزير الإعلام 1965 / 1966

رئيس مجلس الأمة 1998 / 2001

يمثل بشير بومعزة أحسن تمثيل جيل الحركة الوطنية الاستقلالية الثوري .
لا من حيث أصوله الاجتماعية ومساره السياسي و المهني والتعليمي ، قبل
الاستقلال فحسب، بل حتى بعده . فقد عرف الرجل السلطة كوزير وعضو
مجلس الثورة بعد جوان 1965، ليعيش بعد ذلك المعارضة والمنفى . كما عرف
مواقع النشاط الجمعي والحزبي السياسي ، ليصل إلى لعب دور الرجل الثاني
داخل السلطة، بعد تعيينه رئيسا لمجلس الأمة 1998 .

بشير بومعزة من مواليد خراطة سنة 1927، لكنه سجل في بلدية بني
مراي، مما جعله لا يستفيد من المدرسة الفرنسية، لاختلاف الوضعية القانونية
للبلديتين . تسجيل جعل الإدارة الفرنسية ترفض تسجيله بمدرسة مسقط
رأسه خراطة . فقد فرض نظام الأهالي indigénat على الطفل بشير، بكر أبيه،
البقال الصغير، ابن العائلة التي فقدت أملاكها الزراعية بمناسبة انتفاضة 1871،

التوجه إلى بجاية، ومن هناك إلى سطيف و قسنطينة لمتابعة دراسته الابتدائية وحتى المراحل الأولى من الثانوية التي لم يتجاوزها كمرحلة تعليمية .

حصل الطفل بشير على الشهادة الابتدائية في ماي 1940 ليتم تسجيله في ثانوية Eugene Albertini المشهورة بمدينة سطيف، التي درس فيها سنتين، لينتقل إلى قسنطينة، للدراسة في المدرسة التطبيقية للتجارة والصناعة لمدة شهرين فقط... فقد تمت مصادرة بناية المدرسة، بعد دخول قوات الحلفاء إلى المدينة سنة 1942، كما صادرت الإدارة الفرنسية ذات يوم أراضي العائلة التي كانت تملكها بعد ثورة 1871...

لم يتمكن الطفل بشير من العودة إلى المدرسة، إلا في السنة الموالية 1943 لكي لا يتجاوز السنة الأولى من المرحلة الثانوية في تعليمه ويفشل في امتحان الدخول إلى ثانوية قسنطينة المزروجة Franco musulman . خلال هذه المرحلة من محطة قسنطينة، سيتعرف بومعزة على ديدوش مراد، أحد وجوه الحركة الوطنية وثورة التحرير، التي سيرتبط بها سياسيا .

علاقات الطالب الثانوي بشير بومعزة، مع الحركة الوطنية انطلقت في حقيقة الأمر خلال هذه المرحلة، فقد انخرط في صفوف حزب الشعب سنة 1942 . كما واطب على قراءة جرائد الحزب عن طريق علاقاته بسطيف خاصة la Nation algérienne و l'Action algérienne . المدينة التي ستجبر الأحداث التي عاشتها في 8 ماي، الطالب على مغادرة المدرسة بقسنطينة، خوفا من إلقاء القبض عليه 1945 .. بدل السجن أبعد الطالب من المدرسة، لكي لا يعود لها، إلا بعد تدخل أحد أفراد عائلة بن شيكو الغنية بطلب من الأب، الذي كان قريبا فكريا من جمعية العلماء . الجمعية التي تركت بصماتها على تكوين الابن كذلك، الذي لازال يتذكر كيف كانت « أمه تحفظ القرآن كله، عن ظهر قلب في ذلك الوقت » .

سنة 1946، ستكون آخر سنة لبشير بومعزة بالجزائر، التي سيغادرها نحو

فرنسا للعمل في مصانع السيارات . لكن قبل السفر، نشط المناضل الشاب الانتخابات التي جرت في نفس السنة، والتي فاز بها المحامي معيزة، مرشح حزب الشعب، على فرحات عباس « هذا الدور في الانتخابات بخراطة، سمح لي بالبروز على السطح... فأصبح الحزب يبعث لي بالجرائد مباشرة باسمي... فما كان من أبي في إحدى المرات، إلا التوجه بها للشرطة وهو يجهل أنها موجهة لي . مما أجبرني على مغادرة خراطة خوفا من إلقاء القبض علي » .

في فرنسا، سيحترف المهاجر الجديد عدة مهن، لن يتعرف بشير بومعزة من خلالها على الحركة العمالية الفرنسية، بكل تشعباتها وألوان طيفها السياسي فقط، بل سيتعرف أكثر على حركة التحرر الوطني في العالم العربي، من خلال الاحتكاك بالكثير من الوجوه التي قادته إلى ميشيل عفلق و صدام حسين، فيما بعد .

نشط بومعزة خلال هذه الفترة الكثير من المبادرات السياسية لصالح القضايا العربية، فجند الرجل الكثير من الأوساط العمالية والسياسية الجزائرية، لصالح قضية فلسطين « قمنا بشحن الأسلحة من ميناء مرسيليا، رغم فرض الحصار من قبل هيئة الأمم المتحدة، اعتمادا على العمال الجزائريين بالميناء... مما خلق لي مشاكل مع النقابيين والشيوعيين الفرنسيين، الذين طردوني من العمل . عندما التقيت ياسر عرفات فيما بعد . كنت امزح معه دائما بالقول، أنني مناضل من أجل القضية الفلسطينية قبلك » .

أثناء ما سمي بالأزمة البربرية، داخل الحركة الوطنية الاستقلالية 1949، لم يكن غريبا أن يتخذ بشير بومعزة فيها مواقف، هو ذو الأصول القبائلية، مع قيادة الحزب، ضد العناصر القبائلية، المتهمه بالانشقاق وهو ما لم ينسه التيار البربري للرجل، طول حياته السياسية « في الانتخابات التشريعية الملغاة، بعد الإعلان عن التعددية في الجزائر (1991)، التي ترشحت لها بخراطة، ... كان شعارهم انتخبوا على مرشح الجبهة الإسلامية للإنقاذ إذا أردتم، لكن لا تمنحوا

أصواتكم إلى هذا البعثي» .

هذا البعد القومي، في شخصية الرجل، يفسره التأثير الذي قامت به مدينة قسنطينة، التي كانت تستقبل الكثير من المجلات والجرائد العربية وفكر جمعية العلماء الذي كان الأب قريباً منه . بشير بومعزة احتك بموازة ذلك بالفكر العمالي الفرنسي بالمهجر، زيادة على هذه النزعة القومية الواضحة لديه .

« بعد 1952 دخلت في نزاع مع التنظيم، الذي كان على رأسه يزيد محمد ومنجي زين العابدين بفرنسا، فظهرت الكثير من القضايا الخلافية حول المناضلين الدائمين... الخ، كانت كلها تمهيدا للأزمة الكبرى التي ستعصف بالحزب، لذا فضلت الدخول إلى الجزائر، حيث بقيت بين خراطة والعاصمة... اشتغلت حينها ممثلاً تجارياً agent commercial، لكسب قوت يومي» .

خلال هذه الفترة 1952، يعقد الرجل قرانه الأول، على قريبة له، كان أبوها مناضلاً في الاتحاد الديمقراطي، لعباس فرحات، لم تتجاوز المرحلة الابتدائية من تعليمها. الزواج الذي أنجب منه بنتاً طيبة، تزوجت فيما بعد من ابن علاوة عباس، ابن أخ عباس فرحات الذي أعدمته جبهة التحرير بقسنطينة . عند الإعلان عن الثورة « كنت في خراطة، رغم بعدي عن التحضير المباشر للثورة، بقي علي القبض لغاية 1958، لأغادر الجزائر نحو باريس، لكن هناك عاودت السلطات الفرنسية إلقاء القبض علي لغاية 1961 تاريخ هروبه من السجن Fresnes » .

قام السجين بشير بومعزة بأكثر من إضراب عن الطعام، كما تعرض لكثير من أشكال التعذيب . مما جعله يلجأ للكتابة تنديدا بهذه الممارسات من خلال المؤلف الجماعي المشهور La gangrène .

إثر الهروب من السجن، وبعد مدة قضاها في أوروبا متنقلاً بين بلجيكا وألمانيا، التحق بشير بومعزة بتونس، حيث عاش عن قرب، كل تجليات أزمة

قيادة الثورة « فقد كنت متهما بأنني مع بن بلة وجماعة تلمسان، نظرا لاستمرار العلاقات والاتصالات بيننا. على العكس، كانت مواقف فيدرالية فرنسا مع جماعة تيزي وزو، كما كان متوقعا ».

رغم محاولاته التوفيقية الفاشلة بين بن يوسف بن خدة وأحمد بن بلة، إلا أن الرجل لم يخف علاقاته بجماعة تلمسان، عندما استفحلت الخلافات بين طرفي الصراع. وهو ما كان واضحا من خلال المناصب الوزارية التي احتلها بعد الاستقلال مباشرة. فقد عين بشير بومعزة وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية في أول حكومة للجزائر المستقلة (سبتمبر 1962)، لينتقل سنة بعد ذلك إلى وزارة الاقتصاد (سبتمبر 1963) ومن هناك إلى وزارة الصناعة والطاقة (ديسمبر 1964)، بعد ظهور عمليات تفكيك الوزارات الثقيلة، التي انطلق فيها بن بلة خوفا من الجالسين على مواقع القرار داخلها.

فترة ما بعد الاستقلال التي اختارها الرجل للزواج ثانية، بسيدة جيجلية، من عائلة مثقفة (بوربون)، خريجة معهد تكوين المعلمين بقسنطينة. الزواج الذي أثمر بنتًا احترفت الصحافة وولدتًا تخرج، بعد دراسات في الخارج، مثل أخته، مهندسا معماريا.

رغم علاقات الصداقة القديمة، وحتى القرب الفكري، من الرئيس أحمد بن بلة، الذي احتل خلال فترة حكمه، الكثير من المواقع الهامة على مستوى الهيئة التنفيذية والحزبية، مثل ترأسه لمؤتمر حزب جبهة التحرير الذي صادق على ميثاق الجزائر (أبريل 1964) والذي عين على إثره عضوا باللجنة المركزية والمكتب السياسي رغم كل هذه المواقع، فإن الرجل لم يكن يكن من المعارضين للانقلاب على الرئيس بن بلة. وهو ما يفسر وجوده بمجلس الثورة، الهيئة السياسية التي حكمت بعد الإطاحة بصديقه القديم، الرئيس أحمد بن بلة. بعد جوان 1965، وفي أول حكومة للعقيد بومدين، يعين بشير بومعزة

وزيرا للإعلام، لغاية مغادرته الجزائر 1966، بعد بروز الكثير من علامات سوء التفاهم بينه وبين المجموعة الحاكمة الجديدة

كان لا بد من وفاة الرئيس هواري بومدين وظهور البدايات الأولى لانفتاح نظام الشاذلي بن جديد في سنة حكمه الأولى، لكي يعود بشير بومعزة للجزائر، بعد ثلاثة عشرة سنة، قضاها في المنفى بسويسرا. الفترة التي حاول فيها الاقتراب والتموقع بين مختلف أشكال المعارضة الجزائرية للنظام، دون نجاح كبير. خلال هذه الفترة، نشط بومعزة مهنيا بميدان النشر بسويسرا لحسابه الخاص، من خلال دار نشر صدر له منها كتاب : Ni émir ni Ayatollah 1984، تأييدا لمواقف القيادة العراقية في حربها ضد إيران. القيادة التي تربطه بها علاقات صداقة قديمة.

جمعية 8 ماي 1945 كانت الواجهة التي عاد بها الرجل للنشاط الرسمي بالجزائر، بعد عودته من منفاه بسويسرا، قبل العودة إلى عضوية اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير، بعد الإعلان عن التعددية السياسية، لغاية تعيينه رئيسا لمجلس الأمة (1998 / 2001) خلال فترة حكم الرئيس ليامين زروال. المنصب الذي غادره، بعد ضغوط تعرض لها من داخل المجلس وخارجه، إثر انتخاب الرئيس بوتفليقة، زميله القديم، في مجلس الثورة والحكومة. بوتفليقة الذي اختار محمد شريف مساعديا لتعويض بومعزة على رأس الغرفة الثانية.

توفي بشير بومعزة بأحد مستشفيات لوزان السويسرية في 6 نوفمبر 2009 عن عمر يناهز 82 عاما. ودفن بمقبرة العالية بعد تنظيم جنازة رسمية له.

بومنجل أحمد

وزير الأشغال العمومية 1962/ 1964

فشلت الحركة الوطنية الاستقلالية بطابعها الشعبي وجذريتها السياسية في استقطاب الكثير من المثقفين، على قلتهم، في المجتمع الجزائري، لدرجة انها حتى وإن تمكنت من ضم البعض منهم لوقت قصير، كما هو حال أحمد بومنجل¹، فسرعان ما يغادرها هؤلاء المتعلمون، نحو تنظيمات سياسية أكثر توافقا وانسجاما مع ميولهم السياسية الإصلاحية.

ينتمي أحمد بومنجل المولود بقرية ثاوريرت، أيت منقلات، دائرة عين الحمام بالقبائل الكبرى، سنة 1908. إلى تلك الفئات الشعبية الريفية، التي استفادت من التعليم الفرنسي في منطقة القبائل. فقد كان أبوه معلما للغة الفرنسية. وهي نفس المهنة التي توجه لها الابن أحمد في بداية مشواره المهني، قبل إتمام دراسته القانونية في فرنسا والتخرج للعمل، كمحام مشهور. التعليم كمهنة، هو الذي جعل أبناء الأب بومنجل المعلم السبعة، يولدون ويعيشون في مدن ومناطق مختلفة من الجزائر. فقد تنقلت العائلة بين غليزان ووهران بالغرب، والاربعاء بالوسط.

1 - معلومات تم جمعها بعد المقابلة مع السيدة فضيلة شتيور البنت الثانية لأحمد بومنجل (استاذة في الطب).

على عكس الأب المعلم، الذي فضل الزواج من إحدى بنات المنطقة الأميات التي أنجب معها، سبعة أبناء وبنات، فإن الابن أحمد، بكر العائلة، فضل الزواج من سيدة فرنسية، مسيحية، متدينة، اشتغلت كأستاذة ثانوية. كان قد تعرف عليها أثناء إحدى التجمعات السياسية، التي نظمتها، الجبهة الشعبية في باريس (1938). سيدة انجب منها بنتين فقط، تخرجت الأولى أستاذة للغة الإنجليزية ومترجمة شخصية لرئيس الجمهورية، في حين اختارت الأخت الثانية التخصص في العلوم الطبية. ساهمت الزوجة الفرنسية مع زوجها في الكتابة بجريدة *La République algérienne*، تحت عدة أسماء مستعارة من بينها يوبا الثالث Juba 3، للدفاع عن القضية الجزائرية، كما دافعت عن اليهود الفرنسيين، ضد سياسات حكومة فيشي الفرنسية اليمينية، في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي.

برزت اهتمامات الطالب أحمد بومنجل السياسية، أثناء الدراسة بالمدرسة العليا للمعلمين ببوزريعة التي عرفت، كوسط، بتخريج العدد الكبير من المثقفين «الاندماجين»، الذين كان الأب بومنجل قبله، قريباً منهم ومن وسائلهم الفكرية كمجلة *La Voix des humbles*.

عكس هذا التيار، فقد اختار الطالب بومنجل أحمد، التقرب من الحركة الوطنية الاستقلالية والانضمام إلى نجم شمال إفريقيا - حزب الشعب، بعض السنوات، بعد الاعلان عن تكوينه مباشرة (1928).

رغم هذا الانخراط الحزبي والقرب الكبير من زعيم الحركة الوطنية الاستقلالية (مصالي الحاج)، الذي دافع عنه كمحام، كما فعل ذلك فيما بعد، مع الحبيب بورقيبة والكثير من وجوه الحركة الطلابية لاحقاً، كأحمد طالب والعياشي ياكرو، كان أحمد بومنجل، رغم ذلك، أكثر ميلاً لأحزاب الحركة السياسية الإصلاحية، خاصة تيارها الليبرالي الذي ارتبط به تنظيمًا، بعد الحرب العالمية الثانية.

هذا التيار السياسي الاصلاحى الذى عبر عنه سياسيا فرحات عباس وبعض الوجوه التى ارتبط معها، بعلاقات صداقة متينة، كأحمد فرنسيس والدكتور سعدان. ضمن هذا الإطار دائما، فقد تقلد الرجل عدة مهام سياسية و انتخابية، فى المجالس المحلية بالعاصمة وحتى على المستوى المركزى بباريس، كمستشار للاتحاد الفرنسى وسيناتور (1948). وهى الفترة التى نسج فيها الرجل الكثير من العلاقات الشخصية والسياسية مع جل الأوساط السياسية والثقافية الفرنسية، وحتى الإفريقية، مثل هفوات بوانى و ليوبولد سنغور الرئيسين الايفوارى والسينيغالى، بعد الاستقلال.

كانت أول مهمة يقوم بها المحامى أحمد بومنجل، بعد التحاق ممثلى التيار الليبرالى، كغيرهم من القوى السياسية الإصلاحية الأخرى، بجبهة التحرير، الدفاع عن الزعماء الخمسة، المسجونين بفرنسا (بن بلة - خيضر - بوضياف - آيت أحمد - بيطاط). كما انضم الرجل إلى قيادة فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا 1957، قبل أن يغادر باريس نحو تونس، بعد عملية اغتيال الأخ الأصغر، على بومنجل، على يد القوات الفرنسية بالجزائر العاصمة.

تخصص الرجل، بالقرب من قيادة الثورة فى تونس، كما هو حال الكثير من المتعلمين الجزائريين، فى القيام بالكثير من المهام الإعلامية والديبلوماسية. فقد قام بتسيير مكتب الإعلام مع الطبيب بيار شولى ومحمد يزيد و الطبيب النفسى فرانز فانون. كما ساهم فى الكتابة فى المجاهد، اللسان المركزى للثورة. خلال هذه الفترة تعرف أحمد بومنجل، الذى سافر وحيدا ومن دون أفراد عائلته إلى تونس، عن قرب، على الكثير من وجوه وقيادات الثورة « التى لم يعجب كثيرا بسلوكياتها وممارستها. مما جعله يرفض الاندماج معها لعدة أسباب... منها ما هو متعلق بالسن ومنها ما هو مرتبط باختلاف المشارب الثقافية وحتى السلوكيات، رغم المناصب الكثيرة التى تقلدها، ومنها عضوية المجلس الوطنى للثورة الجزائرية، الذى مثل فيه تياره السياسى، الاتحاد

الديمقراطي لفرحات عباس» .

لم تتعامل قيادة الثورة مع أحمد بومنجل كممثل لتيار سياسي فقط، بل عاملته كمثقف وصاحب تأهيل كذلك. من هذه الزاوية فقد كان المحامي بومنجل، دائم الحضور في الوفود الجزائرية المفاوضة للطرف الفرنسي، خاصة عندما تعلق الأمر بملف الصحراء. فكان حاضرا في مفاوضات les Rousses و Melun و أخيرا ايفيان التي أفضت إلى الاستقلال .

المواقف المؤيدة لمجموعة تلمسان التي اتخذها فرحات عباس، هي التي تفسر بالتأكيد تواجد أحمد بومنجل، كوزير للبناء و الأشغال العمومية والنقل، في أول حكومة للجزائر المستقلة. المنصب الذي لم يغادره إلا في سنة 1964، بعد تدهور العلاقات بين المجموعة الحاكمة وحليفهم السابق فرحات عباس، رئيس المجلس الوطني التشريعي المستقل .

لم يقطع النظام الجديد -القديم، الناتج عن انقلاب 19 جوان 1965، كل الصلات مع هذا المحامي صاحب التجربة. فاقترح عليه عدة مناصب كسفارة الجزائر في السويد أو حتى الأمانة العامة للحكومة، ليقبل في نهاية الأمر منصب ممثل الجزائر في الأمم المتحدة بجنيف 1965 / 1968 .

عاد الرجل للجزائر بعد هذه التجربة في جنيف ليطلب تقاعده، دون أن يعفيه ذلك من قبول بعض المهام التي كلفه بها رئيس مجلس الثورة شخصيا، مثل متابعة قضية ما اصطلح عليه بكنز جبهة التحرير، وتداعيات قضية محمد خيضر المغتال في مدريد ..

بونكراف عبد القادر وزير السكن 1997 / 2001

رغم كل ما يقال، عن سيطرة حزب جبهة التحرير على السلطة في الجزائر بعد الاستقلال، فإنه لم ينتج كحزب أحادي، الكثير من الوجوه السياسية التي وصلت إلى موقع الوزارة، من داخل مؤسسة الحزب وليس العكس، كما كان شائعا أثناء فترة الأحادية، عندما كان يلتحق الوزير، بهياكل الحزب القيادية، بعد تعيينه في الحكومة. السيرة التعليمية المهنية والسياسية لعبد القادر بونكراف، الذي مثل حزب جبهة التحرير في حكومات التعددية، على رأس وزارة السكن، لمدة خمس سنوات كاملة، مع أربع رؤساء حكومات، يمكن أن تفيدنا في معرفة خصائص الوجوه السياسية التي مثلت حزب جبهة التحرير، في هذه الحكومات « الائتلافية »، بدءا من النصف الثاني لتسعينيات القرن الماضي .

وهو يتحدث عن تجربته، وحتى على بعض ملامح شخصيته ومساره المهني، يقول عبد القادر بونكراف، « أنه atypique ... كنت دائما في موقع الأقلية، ربما لأنني لا أمثل كلية جبهة التحرير، لا سوسيولوجيا ولا سياسيا، فقد التحقت بإضراب الطلبة الذي دعت إليه جبهة التحرير في 1956 وأنا تلميذ في المرحلة الابتدائية، بحي البدر، القبة، بالجزائر العاصمة »، التي هاجر

إليها الأب بونكراف من مدينة حجوط التي ولد فيها الابن عبد القادر 1943 .
في حين أن أصول العائلة تعود إلى منطقة « شنوا » بالقرب من تيبازا، حيث
لا زال يملك الأب قطعة أرض صغيرة ورثها هو وأخواته وإخوانه الستة « حتى
الأب هاجر صغيرا نحو حجوط... ربما هذا هو سر عدم تمكننا داخل العائلة
من لغة أبناء شنوا الأمازيغية » .

الأب بونكراف الأمي، مثله مثل الجد الذي عمل كبستاني، عند عائلات
فرنسية بالعاصمة، تزوج كبيرا في السن بمقاييس تلك الفترة، من سيدة من
ولاية عين الدفلى لتكوين عائلة من ستة أبناء وبنات، تحصلوا على تعليم
ثانوي « يشتغلون كموظفين صغار » . مصير الطفل عبد القادر كان يمكن
أن يكون مثل مصير إخوانه الذكور الأربعة، خاصة بعد توقفه عن دراسته
الثانوية - Bugeaud الأمير عبد القادر حاليا - ، نتيجة مشاركته في مظاهرات
11 ديسمبر 1960 « تعرضت لإصابة أثناء المظاهرات، قررت على إثرها الالتحاق
بجيش التحرير بالولاية الرابعة، المنطقة الرابعة بولاية عين الدفلى الحالية...
عند أخوالي نوعا ما، أليس المثل الشعبي الجزائري هو الذي يقول تصايح
وتعرف أماتها » .

بعد الاستقلال مباشرة و الانخراط في جبهة التحرير « بطريقة طبيعية
بالنسبة لي، لم يكن هناك خيار آخر أمامي » . عاود الشاب بونكراف الالتحاق
بالدراسة لإتمام مرحلة التعليم الثانوي، بنفس الثانوية لمدة سنة فقط . يلتحق
بعدها بالحياة المهنية كموظف بإدارة ولاية العاصمة . تحول هام ستعرفه المسيرة
التعليمية والمهنية لعبد القادر بونكراف، بعد نجاحه في مسابقة الدخول إلى
المدرسة الوطنية للإدارة « كمجاهدين أعفينا من شرط الحصول على شهادة
البكالوريا، التي عوضت بمسابقة دخول للموظفين » .

سيتخرج بونكراف ضمن دفعة الأمير عبد القادر التي كان ضمن طلبتها
العديد من الوجوه التي ستلتحق مثله بالحكومة « كان من بين طلبة هذه الدفعة

الأولى، بعد الاستقلال، شريف رحمانى، ومصطفى بن منصور... بالنسبة لي تخصصت في الإدارة العامة، بعد أن جريت فرع الدبلوماسية لبعض الوقت... كنت في الترتيب الثاني عشر، من مجموع أربعين، متخرجاً». «بعد الانتهاء من مرحلة الدراسة، التحقت بوزارة الأشغال العمومية لغاية 1971.. نفس مقر وزارة السكن التي سأنصب على رأسها سنة 1997. بعد تجربة الأشغال العمومية، التحقت بوزارة العدل كنائب مدير، بعد تنصيب بوعلام بن حمودة على رأسها». بن حمودة ابن شرشال، الذي سيحسب عليه بونكراف مهنيا وسياسيا، والذي يقول عنه «أنه c'est un compagnon d'armes.. مع ذلك أنا لست متفاهماً معه في الكثير من الأمور، خاصة تلك المتعلقة بالقضايا الثقافية واللغوية».

ينتقل بونكراف، بعد تجربة وزارة العدل، إلى وزارة النقل للعمل، مع رابح بيطاط لغاية 1977. «بعد سوء تفاهم في الوزارة قررت الذهاب إلى بريطانيا، للتخصص في قانون النقل، لكنني لم استمر طويلا في لندن... سنة فقط، عدت بعدها إلى الجزائر... الكثير ممن اشتغلت معهم كانوا يقولون عني أن «رأسي خشين»، ربما لأنني حافظت على استقلاليتي وموقفي الشخصي بدل... قاعدة التزلف السائدة».

رغم استمرار عبد القادر بونكراف في انتسابه إلى جبهة التحرير، إلا انه لن يلتحق بقيادة جبهة التحرير إلا في سنة 1978 «اتصل بي محمد الصالح يحياوي شخصيا، ليعينني مسؤول قسم بلجنة العلاقات الخارجية التي كان على رأسها سليمان هوفمان.. كانت تجربة مهمة لأنني كنت في علاقات مباشرة بالكثير من قيادات التحرر في العالم بمن فيهم ياسر عرفات... رئيس الجمهورية والأمين العام للحزب، الشاذلي بن جديد، هو شخصيا الذي كان يطلب مني القيام باتصالات محددة مع بعض الشخصيات في الخارج».

هذه المهام والعلاقات الخاصة مع رئيس الجمهورية، هي التي ستكون السبب في إبعاد بونكراف من قيادة الحزب بالعاصمة وإرساله كمحافظ في أكثر من ولاية (الاغواط، المسيلة، بجاية)، رغم استمراره في موقعه كعضو للجنة المركزية بين المؤتمر الرابع والسادس 1979 / 1988.

«مساعدية لم يكن ينظر بعين الرضا إلى هذه العلاقات المباشرة برئيس الجمهورية والأمين العام للحزب، رغم أن الرئيس، هو الذي كان يطلب مني الاتصال به عن طريق حمروش، لتكليفني بمهام خارج الجزائر... خلال تجربة المحافظة، كنت الند للند للولاة، ليس بسبب تكويني الجامعي في الإدارة العامة، بل لتجربتي السياسية كذلك.. بعض الولاة الذين قالوا عن هذه التجربة إنها عودة قوية للحزب كان «يمرد» و«يبهدل» في المحافظين.. البعض كان ينظر للحزب، مثل الشيخ الريفي المخيف، لابس «قنور»..

عاد بونكراف، بعد «الانقلاب العلمي»، الذي أبعد عبد الحميد مهري من الأمانة العامة لحزب جبهة التحرير إلى المقر المركزي للحزب، مع الأمين العام الجديد، بوعلام بن حمودة، ليعين وزيرا للسكن ضمن طاقم حكومة أحمد أويحي، بعد الانتخابات التشريعية. المنصب الذي استمر فيه مع إسماعيل حمداني وأحمد بن بيتور وعلي بن فليس، لغاية الانتخابات التشريعية التي فازت بها جبهة التحرير 2002 «لم أترشح للانتخابات التشريعية، لأنني رفضت أن أجمع ملف الترشح في وقت قصير، كما طلبوا مني في الحزب». ورغم أنه كان مع المجموعة الحزبية، التي دعمت بن فليس أثناء الانتخابات الرئاسية 2004 إلا أنه يملك موقفا غاية في السلبية منه، عكس أحمد أويحي «يعمل بطريقة منظمة ولا يخاف من الملفات الكبرى التي يحضر للاجتماعات، وهو يملك حولها موقفا... بن بيتور يملك الكثير من سلبية المثقفين.. عدم الحسم، والخوف من اتخاذ القرار، كما كان الحال بطريقة مبالغ فيها مع حمداني إسماعيل».

عبد القادر بونكراف متزوج منذ 1974 من زميلة له، تخرجت من المدرسة الوطنية للإدارة، بنفس الدرجة، تقاعدت كنائبة مدير، بوزارة الثقافة أنجب منها، بنتين وولدين، تخرجت البنت البكر مترجمة من جامعة لندن، بعد حصولها على شهادة ماستر. شهادة كان الأب يريد أن يحصل عليها في قانون النقل، ثلاثين سنة قبلها.

على عكس تشريعات 2002، ترشح بونكراف لانتخابات 2007 على رأس قائمة ولاية تيبازا التي فازت جبهة التحرير فيها بمقعدين من مجموع ستة مواقع، مخصصة للولاية. ليستقيل الرجل من موقعه كعضو بقيادة الحزب (الهيئة التنفيذية)، في نوفمبر 2007 وجبهة التحرير على عتبة الدخول في الحملة الانتخابية لمحليات 2007، على وقع أزمة سياسية متعددة المظاهر...

بيطاط رابح

وزير دولة من دون حقيبة 1966 / 1967

وزير دولة مكلف بالنقل 1967 / 1977

رئيس المجلس الشعبي الوطني 1977 / 1990

رابح بيطاط، كان القيادي التاريخي، الوحيد تقريبا، الذي استمر سياسيا في السلطة، بعد الاستقلال، فاحتل منصب الوزير ورئيس المجلس الشعبي الوطني، وحتى رئاسة الدولة، لمدة قصيرة، بعد وفاة الرئيس بومدين في نهاية السبعينيات. فما هي المنحدرات الاجتماعية و المسار السياسي لهذا الرجل التاريخي (من مجموعة الستة المفجرة للثورة)، الذي لم تخل حياته من المنعرجات الحادة والقرارات الحاسمة، رغم شخصيته التوفيقية والهادئة.

رابح بيطاط من مواليد عين الكرمة بالقرب من قسنطينة سنة 1925. لأب احترف مهنة الحدادة forgeron، أنجب من زواجه من إحدى بنات أحد الفلاحين الصغار « بالقرارم » بولاية ميله، ثلاثة عشر مولودا، توفوا كلهم في سن مبكرة، باستثناء ثلاثة أبناء، كان رابح أكبرهم. فالعائلة التي باع الجد فيها ملكيته الزراعية الصغيرة قبل الاستقرار نهائيا بقسنطينة، كانت أقرب للفقر المادي والثقافي. فالأمية كانت هي السائدة في عائلة بيطاط، حتى لدى جيل الأبناء الذي يمثله الطفل رابح، الذي اكتفى بقسط بسيط من التعليم القرآني

وجزء من المرحلة الابتدائية التي زاولها بمدرسة Jules Ferry بقسنطينة .
النشاط السياسي لرابح بيطاط أو « ربيوح » كما كان يلقبه أصدقائه، في قسنطينة، بدأ في سن مبكرة داخل حزب الشعب / حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. فقد تحول الشاب إلى احتراف العمل الثوري في سن مبكرة « كانت الشرطة في انتظاري عندما عدت إلى قسنطينة، بعد الاستفادة من تربص مهني قصير. لهذا فقد غادرت المدينة في 1948 للعودة للعاصمة» .

« أثناء أزمة المنظمة الخاصة O.S التي كنت عضوا فيها، كان لزاما علي الدخول إلى السرية، فضلت الذهاب عند أخوالي بمنطقة جيجل... لكن الحزب طلب منا الانتقال إلى منطقة الأوراس في 1951، المنطقة التي بقيت فيها مدة سنة ونصف، في حماية أحد العروش الكبيرة هناك» .

« بعد هذه التجربة، عدت إلى قسنطينة لمدة قصيرة، لأجد أن الوالدة قد توفيت وأن الوالد قد أعاد الزواج، مرة ثانية. فغادرت قسنطينة نهائيا نحو العاصمة، حيث كانت لي اتصالات مع بوضياف وبن بولعيد. الحزب هو الذي تدخل ليعيينني مسؤولا لدائرة المدية لوقت قصير... لكنه تراجع بعد ذلك ليعث بي أنا والعربي بن المهدي إلى عين تموشنت بالغرب... فقد كتبنا تقريرا وضعنا فيه خطورة أوضاعنا الأمنية. وهو ما تأكد فعلا، فقد ألقت علينا الشرطة الفرنسية القبض واستنطقنا لمدة يوم كامل... من حسن حظي أنني كنت املك أوراق تثبت أنني اشتغل في حين كان العربي بن المهدي يحتاط دائما بإحضار، صندوق تمور معه، معد مسبقا، يدعي من خلا له أنه تاجر تمور جاء للغرب، بقصد التجارة» .

بعد هذه التجربة، طلب الحزب، وهو يعيش بداية أزمة خانقة، من أعضاء المجموعة أن تتجه نحو حمام بوحجر، للإقامة هناك، في منطقة الغرب الأكثر أمنا لهذه العناصر التي يمكن إلقاء القبض عليها بسهولة، في موطنها الأصلي بالشرق « أثناء هذه الفترة، قررنا مغادرة الجزائر نحو فرنسا، فوضعنا في السرية

أصبح لا يطاق وطال أكثر من اللزوم... لكن بعد العودة من المناطق الغربية، بدأت الاتصالات التي أفضت إلى تكوين مجموعة 21 التي كان رابح بيطاط من بين أعضائها الأساسيين».

عين الرجل على رأس منطقة الجزائر العاصمة، في حين ذكرت بعض المصادر¹، أن تعيينه الأصلي كان على رأس المنطقة الثانية (قسنطينة)، بدل ديدوش مراد، لكن تحفظ خمسة أعضاء من مجموعة الواحد وعشرين، على هذا التعيين جعل قيادة الثورة، تراجع موقفها. على أية حال لم يستمر بيطاط طويلا على رأس قيادة العاصمة، فقد أُلقت عليه القوات الفرنسية القبض في مارس 1955 ليكون أول قيادي على المستوى الوطني، يسقط في يد الشرطة الفرنسية². لم يغادر بيطاط السجن حتى 1962، فقد قضى الرجل كل سنوات الثورة تقريبا، في السجن، مع القيادات الأخرى التي التحقت به في السجون الفرنسية، حيث شاركوا في الكثير من الإضرابات عن الطعام (آيت أحمد، بوضياف، خيضر، بن بلة).

عينت قيادة الثورة رابح بيطاط، أثناء فترة السجن، في كل الهياكل الرسمية، كالحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة الجزائرية، مثل بقية القيادات المسجونة. بيطاط الذي لازال يتذكر أن اتصالات بومدين بدأت مع المجموعة، قبل خروجها من السجن، عن طريق بوتفليقة «بومدين الذي كان يفضل بوضياف، لكن بوتفليقة وجهه - حسب شهادة مدغري لي - نحو بن بلة، بحجة أنه le plus maniable، دون إهمال للأبعاد الجهوية بالطبع التي قد تكون وراء هذا الاختيار».

1 - هذا ما جاء في كتاب محمد حربي

Le FLN Mirage et réalité. Des origines à la prise du pouvoir (1945/1962) ED NAQD

/ENAL ALGER 1993. p 403.

2 - انظر المعلومات التي ذكرها حربي محمد في المؤلف المذكور أعلاه حول ظروف إلقاء القبض على بيطاط والمتسبب فيها ص123.

مشاكل الرجل لم تنته، بعد الخروج من السجن في مارس 1962، و الزواج في تونس من السيدة زهرة ظريف التي كانت مسجونة هي الأخرى، والتي سينجب منها ولدين وبنتا أنهت دراستها القانونية، مثل الأم في فرنسا، في حين تخصص الأخوان في التسيير والإعلام الآلي، بين فرنسا والولايات المتحدة...

« بعد الزواج، دخلت إلى العاصمة مع الحكومة المؤقتة، في نفس الوقت الذي كنت فيه على اتصال مع جماعة تلمسان وعلى رأسهم بن بلة وبومدين... قمت مع مجموعة من الشخصيات بمحاولات توفيق كثيرة بين مختلف الأطراف، لكنها لم تنجح للأسف ».

أول منصب سياسي لرباح بيطاط، بعد الاستقلال لغاية 1964، كان نائب رئيس الحكومة، عضو المكتب السياسي، مكلف بالحزب... لتسوء العلاقات مع بن بلة بسرعة « لم أكن موافقا على سياسة التأميمات الديماغوجية.. فقد اتصل بي بن بلة، ليطلب مني تمثيل الجزائر في إحدى اجتماعات الوحدة الأفريقية بأديس أبابا، قائل لي في إطاره مريب... سي رباح أنت تملك prestige دولي، لا بد أن تستعمله لصالح الجزائر. وبما أنني كنت أعرف ممارسات الرجل الذي يستغل غياب المسؤولين، لإبعادهم من مناصبهم، فقد اتصلت بعناصر العاصمة التي كانت تسيطر على أجهزة الأمن -فتال- بوعجاج - ليؤكدوا لي شكوكي الأصلية... بعد التأكد من أن بن بلة يريد فعلا إلقاء القبض علي، غادرت الجزائر بحرا متنكرا في زي عامل بالميناء بعد أن لبست بدلة شنغهاي ووضعت قبعة بحار على رأسي ورفعت في يدي صندوق سردين » بيطاط الذي كان مقتنعا أن نية إلقاء القبض عليه كانت مبيتة « بسبب وشاية محمد حربي الذي اقنع الرئيس بن بلة بأن هناك نوعين من المعارضين لحكمه، العلنيين منهم والمحتملين potentiels مثلي ».

« في سنة 1964 وعندما بدأت مشاكل بن بلة مع الجيش في البروز، بمناسبة

التحضير لمؤتمر الحزب، اتصل بي عن طريق وسيط، ليقتراح علي حضور المؤتمر بشروط من بينها، عدم التدخل أثناء الجلسات وأن أندد بمحمد خيضر وآيت أحمد وأن أوافق على انتخابه كأمين عام، من قبل المؤتمر مباشرة وليس من قبل اللجنة المركزية، كما كان يريد بعض معارضيه... ردي على مبعوث بن بلة كان : انه... حتى فرنسا في السجن لم تطلب مني مثل هذه الشروط للإفراج عني» .

لكن ورغم ذلك، فقد عاد بيطاط من منفاه الفرنسي، الذي وجد خلاله مساعدة من قبل عناصر فرنسية صديقة، من اليسار، ليحل بالعاصمة في افريل 1965، بضعة أسابيع فقط، قبل الانقلاب على الرئيس بن بلة، الذي كان يصف السيدة بيطاط بـ... «العقرب الصفراء» نتيجة الحملة الإعلامية التي قامت بها لصالح زوجها، المتواجد في فرنسا، ذلك الوقت. أول مهمة قام بها بيطاط لصالح النظام الجديد، وبطلب من بومدين شخصيا، بعيد 19 جوان 1965، كان الاتصال بقيادة فيدرالية العاصمة للحزب التي اتخذت مواقف معارضة من الانقلاب. وهي المهمة التي قام بها الرجل بسهولة نسبية، نظرا لمكانته كقيادي سابق للعاصمة.

أول منصب سياسي لبيطاط مع نظام بومدين الجديد، كان وزيرا للدولة من دون حقيبة، بعد سنة من الانقلاب تقريبا، ليقرر الرجل ابتداء من 1967، عدم حضور اجتماعات مجلس الوزراء والحكومة، كاحتجاج منه على هذا الوضع «كنت أذهب صباحا لمكتبي لأقرأ المراسيم، لأعود في المساء للمنزل... بعد مدة، لاحظ الرئيس بومدين غيابي، فبعث لي بوتفليقة لأتصل به... لمشاهدة فيلم معه بعد العشاء، في منزله وتناول كأس شاي... كانت هذه هي «تقنية» الرئيس بومدين لفتح الحوار. فقد كان ذكيا جدا في التعامل مع الناس، عكس بن بلة». بعد هذه السهرة عين بيطاط، وزيرا للدولة، مكلفا بالنقل لمدة عشر سنوات كاملة 1967 / 1977.

بعد هذه التجربة الوزارية الطويلة وبمناسبة الانتخابات التشريعية الأولى، إثر المصادقة على دستور 1976، يترشح بيطاط للانتخابات، ليرأس المجلس الشعبي الوطني لمدة طويلة هي الأخرى 1977/1990 تخللتها فترة موت بومدين وتعيين الرجل رئيسا للدولة، خلال المرحلة الانتقالية القانونية، قبل الانتخابات الرئاسية التي أوصلت العقيد الشاذلي بن جديد للسلطة.

خلال هذه الفترة الطويلة، قام الرجل بالدور الباهت المطلوب منه ومن المؤسسة التي ترأسها، لغاية أكتوبر 1990. تاريخ تقديم استقالته من رئاسة المجلس الشعبي الوطني « بسبب الخلافات مع الرئيس بن جديد وحاشيته، حول الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي كانت من دون ضوابط... بالإضافة إلى لاتصالات التي كان يقوم بها الرئيس مع الجبهة الإسلامية، من وراء ظهورنا... الأخطر من ذلك، الدور الخطير الذي كانت تقوم به بعض الدوائر الغربية بمناسبة الزيارات الخاصة التي كان يقوم بها الرئيس للخارج فرنسا و ألمانيا على الخصوص... حيث حثوه على التخلص من حزب جبهة التحرير. وهو ما حاول القيام به فعلا... فقد أقنعوه انه رجل تاريخي يملك مهام تاريخية، لدرجة، أنه بدأ يتكلم عن... سرقة السوفييت، وعلى رأسهم غورباتشوف، لأفكاره الإصلاحية».

غاب رابح بيطاط منذ استقالته في 1990، عن الساحة السياسية، باستثناء ذلك الحضور المحتشم لاجتماعات اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير، لغاية وفاته في سنة 2000، عن عمر يناهز 75 سنة.

تومي خليفة

وزيرة الثقافة والإعلام الناطق الرسمي بالحكومة 2002 / 2003

وزيرة الثقافة والإعلام 2003 / 2005

وزيرة الثقافة 2005 / 2011¹

رغم أن خلافاتها مع قيادة حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، لم تعد سرا في تلك الفترة، إلا أن تواجدها ضمن قائمة وزراء حكومة علي بن فليس التي « كونها » بعد ظهور نتائج الانتخابات التشريعية التي فازت بها جبهة التحرير، كانت مفاجأة لأكثر من طرف. مفاجأة لرفاقها القدماء الذين تأكدوا أن خليفة قد انضمت فعلا إلى حكومة بوتفليقة، كوزيرة للإعلام والثقافة وللمناضلي الآفان الذين فوجئوا أكثر، عندما تيقنوا أن هذه المعارضة، بنت الحركة النسوية واليسار، قد نصبت متحدثة رسمية باسم حكومة جبهة التحرير الفائزة بالانتخابات. جبهة التحرير التي كانت خليفة من اشد أعدائها السياسيين، ولوقت قريب. فمن تكون هذه السيدة التي انتقلت بهذه الحدة، من مواقع المعارضة إلى مواقع السلطة، لتحل موقع وزيرة الثقافة والإعلام والمتحدثة الرسمية باسم حكومة جبهة التحرير. تغيير جعل الرئيس بوتفليقة يفتخر، بأنه نجح في أن يجمع، بين خليفة و بلخادم على طاولة نفس الحكومة ؟

1- لازالت خليفة تومي بمنصبها الوزاري لغاية صدور الكتاب في خريف 2011

خليدة تومي مولودة بعين بسام 1958 (ولاية البويرة)، لعائلة تعود في أصولها إلى ولاية تيزي وزو، وإلى بلدية سوق الاثنين بدائرة معاتقة تحديدا، لأب عرف بمهنته كأمين عام بلدية، متحصل على الشهادة الابتدائية (1922 / 2005). تنقلات الأب الموظف هي التي تفسر ولادة البنت خليدة في عين بسام ودراستها الابتدائية فيها، لغاية المرحلة الثانوية التي أكملت جزءا منها في سور الغزلان، قبل الانتقال إلى ثانوية حسيبة بن بوعلي بالعاصمة والحصول على شهادة البكالوريا فيها (رياضيات 1977). هذه الثانوية الكبيرة للبنات، التي ستدرس بها خليدة الرياضيات، بعد تخرجها من المدرسة العليا للأساتذة.

انتقال خليدة إلى الجزائر العاصمة لإكمال دراستها الثانوية، يؤكد قاعدة هامة في حياة أبناء منطقة القبائل، هي ارتباطهم الكبير بالعاصمة القريبة، زيادة على قدم وكثافة الهجرة إليها. قبل ذلك كان الأب تومي قد قرر التوجه صوب العاصمة لإكمال نصف دينه مع ابنة عمه العاصمة، الحاصلة على مستوى الابتدائية، وتكوين عائلة (أربعة بنات وأربع ذكور)، انهوا كلهم دراساتهم الجامعية (طب، هندسة معمارية، ترجمة، مالية).

علما بأن الجد تومي نفسه قد أنهى الدراسة الجامعية في « مدرسة الجزائر » ليتخرج كقاض -ترجمان، متمكن من اللغتين العربية والفرنسية، كما كان حال خريجي هذه المدرسة التي تخصصت في إنتاج نخبة محلية مكلفة بتسيير الأهالي وشؤونهم. في حين كان الجد من الأم العاصمي، ابن عمه، لا يحسن إلا العربية، و عرف كمدرس في زاوية سيدي عبد الرحمان الثعالبي بالعاصمة. المدينة التي اشتهر فيها ابن العم الشاعر الغنائي، مصطفى تومي².

رغم دراسته الجامعية بالعاصمة، وعمله كقاضي بها، لم يبتعد الجد تومي عن الاهتمام بشؤون زاوية سيدي علي موسى، فقد استمر في الإشراف عليها، كما فعل بالنسبة للأراضي الجماعية التابعة للعائلة، ولو من بعيد.

2 - صاحب كلمات « سبحان الله يا لطيف » التي غناها المطرب الشعبي المشهور الحاج محمد العنقاء.

ومؤسس حزب سياسي بعد التعددية، لم يكتب له الاستمرار.

نفس الشيء استمر في القيام به الأب تومي بعده، رغم مهامه في تسيير بلدية عين بسام، بمنطقة القبائل الصغرى القريبة، التي كانت معروفة، على غرار الكثير من مناطق الوسط، وحتى الشرق، بحضور قوي للزاوية الرحمانية، التي تنتمي لها زاوية سيدي علي موسى، التي انطلقت في الأصل من منطقة القبائل قبل انتشارها الوطني.

لم تمر مرحلة الدراسة الجامعية بهدوء على الطالبة خليفة تومي، فقد شاركت في إضراب طلابي في أول معهد جامعي سجلت فيه (المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي)، لتغادره وتسجل في المدرسة العليا للأساتذة بالقبة التي تخرجت منها كأستاذة لمادة الرياضيات (1984). قبل التخرج ارتبطت خليفة عائليا لمدة عشر سنوات تقريبا (1979/1989)، مع جامعي من منطقة القبائل مثلها من عائلة مقيمة بالغرب الجزائري.

خلال هذه الفترة، عرفت خليفة النضال الحزبي السري لمدة قصيرة، ضمن صفوف حزب الطليعة الاشتراكية (الحزب الشيوعي)، كما عرفت، بعد تخرجها وبداية نشاطها المهني، كوجه بارز داخل الحركة النسوية، بتكوينها وقيادتها لأكثر من جمعية نسوية. في نفس الفترة تقريبا - النصف الثاني للثمانينيات - التي نشطت فيها داخل جمعيات حقوق الإنسان الجديدة، قبل أن تنطلق في العمل الحزبي الرسمي مع التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، بعد الاعتراف بالتعددية.

الحزب الذي ستنضم إلى مجلسه الوطني وتترشح في قوائمها للفوز بمقعد نائب برلماني عن الجزائر العاصمة (1997) وتترأس كتلته البرلمانية، لتكون بذلك أول امرأة جزائرية تحتل مثل هذا الموقع البرلماني. قبل هذه التجربة احتلت خليفة منصب المتحدث الرسمي باسم مرشح الحزب - الأمين العام للحزب سعيد سعدي - إلى رئاسيات 1995.

بالمقابل كان النصف الأول من التسعينيات أكثر صعوبة بالنسبة لهذه المرأة الناشطة سياسيا. فقد اتخذت خليفة مواقف صارمة من حركات الإسلام السياسي، بعد إلغاء نتائج أول انتخابات تشريعية (1990)، مما جعلها تتعرض إلى تهديدات مباشرة بالقتل من قبل المجموعات المسلحة، خاصة بعد انضمامها إلى المجلس الاستشاري الوطني (هيئة استشارية معينة من ستين عضوا، عوضت البرلمان) واتخاذها مواقف مؤيدة لرئيس المجلس الأعلى للدولة محمد بوضياف، وصلت حد الترويج لحزبه الجديد، الذي كان ينوي تأسيسه، لولا اغتياله المبكر في جوان 1992 (التجمع الشعبي الوطني RPN).

أحداث تيزي وزو التي انطلقت في ابريل 2001، بكل تداعياتها، كانت الشرارة التي فجرت الصراع الكامن بين خليفة تومي وقيادة التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية، الذي استقال وزيراه من الحكومة. فقد اتهمت خليفة من قبل قيادة الحزب «بالعمل لصالح مشروع بوتفليقة»، وهي لازالت ممثلة للحزب في البرلمان. اتهام «تأكدت» منه قيادة الحزب، بعد تعيين خليفة مستشارة في رئاسة الجمهورية، في نفس السنة تقريبا «بعد انطلاق أحداث تيزي وزو في منطقة القبائل، كنت مرعوبة من تجربة تقسيم دولة يوغسلافيا، ... علما بأننا كلنا في الحزب، كنا مع مشروع بوتفليقة و انضمامنا إلى الحكومة على هذا الأساس ... فالمطلوب كان في ذلك الوقت هو انجاز تحالف استراتيجي يشبه ما حصل في اسبانيا التي عرفت نجاحا واضحا لمرحلة الانتقال نحو نظام ديمقراطي».

أقصيت خليفة تومي من الحزب «دون اجتماع لجنة الانضباط والاستماع إليّ». لتنضم إلى حكومة بن فليس في جوان 2002، كوزيرة للإعلام والثقافة ومتمحدة رسمية باسم الحكومة. منصب استمرت فيه كوزيرة للإعلام مع أحمد أويحي وعبد العزيز بلخادم، ومرة ثانية مع أحمد أويحي، بعد أن نزع منها منصب المتحدثة الرسمية ووزارة الإعلام.

جعفر - بوقطوشة نوارة سعدية

وزيرة منتدبة لدى وزير الصحة وإصلاح المستشفيات
المكلفة بالأسرة والمرأة 2003 / 2011¹

عرفت نوارة جعفر كصحفية في الإذاعة أساسا، بدءا من نهاية سبعينيات القرن الماضي، كمذيعة، ورئيسة تحرير متخصصة، ومقدمة لأكثر من حصة على غرار «لقاء الأحد» و«مرآة»، إلا أن شهرتها الفعلية حصلت عليها بعملها في التلفزيون، من خلال تنشيطها لخصتي «أبعاد» الاجتماعية، و«توقيعات» السياسية ابتداء من سنة 1994، في وقت كانت فيه الجزائر تعرف وضعاً أمنياً وسياسياً أكثر من صعب.

شهرة تؤكد أن الحياة السياسية في الجزائر، لازالت تعتمد في الأساس على ما تشاهده العين في المقام الأول، و قبل الأذن، في أحيان كثيرة. فمن تكون هذه السيدة التي ستعرف كثنائي إعلامية تصل إلى قصر الحكومة، مرورا بشارع الشهداء²، بعد زميلتها زهية بن عروس، التي تشترك معها في الكثير من المخططات المهنية والسياسية.

نوارة جعفر المولودة بوقطوشة، من مواليد عين أزال بولاية سطيف (1950)، لأب معلم وإمام ينتمي إلى منطقة «أولاد علي»، القريبة من

1- لازالت جعفر - بوقطوشة نوارة سعدية بمنصبها الوزاري لغاية صدور الكتاب في خريف 2011

2 - مقر الإذاعة والتلفزيون بالجزائر العاصمة.

بلدية الحامة بوطالب، شمال ولاية باتنة. على عكس الأب خريج زاوية الهامل (بوسعادة)، والمعلم بمدرسة التهذيب التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فيما بعد، فإن الجدين لم يسعفهما حظهما في الخروج من دائرة الأمية، رغم اليسر الاقتصادي الذي ميز الجد من الأم، صاحب الملكية الزراعية الكبيرة. ما يميز جدي نواره جعفر عن بعضهما البعض، لا يقتصر على هذا الاختلاف في الوضع الاقتصادي، بل اللغوي كذلك «عائلة الأب من أصول شاوية، بحيث لازلت أتذكر، كيف أن جدتي من الوالد، كانت لا تحسن إلا الشاوية، في حين كانت أُمي بنت بيضة برج، بولاية سطيف، لا تتحدث إلا العربية، ومع ذلك كانتا تتفاهمان».

الأب المعلم-الإمام الشاوي، كان يعلم العربية في هذه المنطقة المجاورة، مما جعله يتعرف فيها على الجد من الأم «الذي أعجب بأخلاقه، فزوجه ابنته، بعد وفاة زوجة الأب الأولى، التي تركت له بنتين صغيرتين. ليضيف من زواجه الثاني، بنتين وست ذكور».

قامت البنت نواره، بكرة أمها، بكل تعليمها الابتدائي والمتوسط، بعين أزال بولاية سطيف، قبل الانتقال إلى العاصمة كتلميذة داخلية في ثانوية محمد بن شنب، وبعدها إلى ثانوية عائشة أم المؤمنين بحسين داي «الأب هو الذي أصر على تعليمي بالعاصمة، ودخولي الثانوية كداخلية. بعد النجاح في شهادة البكالوريا 1971». تلتحق الطالبة بمعهد الإعلام والاتصال، الذي تخرجت منه سنة 1974، بشهادة الليسانس «الكثير من زملائي بالدفعة هم الآن مديرو جرائد وصحفيون ناجحون».

«في أول سنة جامعية، صادف وأن ذهبت مع صديقات من كلية الحقوق إلى مقر الإذاعة لحضور انتقاء مذييعات... إصرار أعضاء اللجنة الإذاعية، هو الذي جعلني أشارك في المسابقة وأنجح، بعد أن أعجب أعضاء اللجنة بأدائي الصوتي، وبلغتي العربية السليمة، عكس زميلاتي... بدأت العمل بالإذاعة

مباشرة بالقطعة، وأنا طالبة، في السنة أولى إعلام». تنقلت الإعلامية نوارة جعفر بين كل مواقع العمل الإذاعي، خلال أكثر من ربع قرن، دون أن تحصل على أي مسؤولية إدارية مهمة، داخل هذه المؤسسة المؤنثة جدا على مستوى التحرير، عكس المسؤوليات. فقد بدأت كمحررة مقدمة، فرئيسة تحرير إلى محققة كبرى، فرئيسة تحرير متخصصة. قبل التعرف على العمل التلفزيوني، في بداية سنة 1994. الفترة التي قدمت مع زميل لها، حصة «أبعاد» الاجتماعية، وأخرى سياسية «توقعات»، في أحلك الظروف الأمنية والسياسية، التي مرت بها الجزائر.

ظرف سياسي وأمني، تميز بعمليات اغتيال مست الصحفيين، لم تمنع نوارة جعفر، من التوجه إلى العمل السياسي والحزبي خلاله، هي التي لم يعرف عنها قبل هذه الفترة انخراطا في حزب، حتى حزب جبهة التحرير في مرحلة الأحادية، أو أي نشاط سياسي أثناء الدراسة الجامعية «رغم أن الوالد كان مناضلا في جبهة التحرير، لم أفكر في يوم ما أن أنخرط في الحزب، قبل هذه المرحلة».

رغم أن نوارة جعفر، لم تكن من مؤسسي حزب السلطة الجديد، التجمع الوطني الديمقراطي، إلا أنها شاركت في مؤتمره التأسيسي في 21 فيفري 1997، وترشحت إلى الانتخابات التشريعية، ضمن قوائمه بولاية سطيف في الموقع الثالث، بعد وزير المالية عبد الكريم حرشاوي، وحكيمي كمال وزير السكن، و النقابي عيسى نواصري الذي سيقود المعارضة، ضد الأمين العام للحزب، أحمد أويحي بعد عدة سنوات «جماعة البلاد هم الذين اتصلوا بي وقالوا لي... أنت بنتنا ومعروفة، ولا بد أن تترشحي لتمثيلنا في الانتخابات التشريعية... لم يبق علي بعد ذلك إلا تقديم الملف، والاتصال بقيادة الحزب لإخبارها بنيتي في الترشح الذي وافقت عليه».

أعادت نوارة جعفر الكرة من جديد، بعد هذه الانتخابات الأولى بترشحها

لانتخابات 2002، في نفس الدائرة الانتخابية، بعد تجربتها البرلمانية الأولى التي احتلت فيها مواقع برلمانية وطنية ودولية، كنائب رئيس لجنة الثقافة و السياحة، ورئاسة لجنة شؤون المرأة في الاتحاد البرلماني العربي 1999 / 2002، ونيابة رئاسة لجنة حقوق الإنسان بالاتحاد البرلماني الدولي ... الخ .

« قبيل التغيير الذي أدخله أحمد أويحي على الحكومة في أكتوبر 2003، اتصل بي هو شخصيا لإخباري أنه قد تم تعييني عضوا بالحكومة، دون أن يخبرني بالتفاصيل، حول القطاع الذي عينني فيه ... لم أخبر أي إنسان بذلك، حتى الإعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة في التلفزيون ... البعض من النساء الوزيرات أخبروني فيما بعد أنهن كن يستشن أزواجهن قبل الموافقة ... صدقني لم أفعل، ربما لتعودي على العمل العمومي، من خلال تجربتي في الإعلام» .

استمرت نوار جعفر في منصبها كوزيرة منتدبة بعد إقالة أحمد أويحي (مايو 2006)، وتعيين الأمين لحزب جبهة التحرير عبد العزيز بلخادم على رئاسة الحكومة، لتلحق الوزيرة المنتدبة بوزارة الصحة، بدل رئاسة الحكومة، بعد القرار الذي اتخذ بتحويل الكثير من المؤسسات التي كانت تحت وصاية رئاسة الحكومة إلى جهات أخرى « لا تهمني كثيرا قضية أن الوزارة المنتدبة ليست أمرة بالصرف وضعيفة الإمكانيات .. المهم هو إقناع باقي الزملاء في الحكومة، وداخل المجتمع المدني بأن موضوع الأسرة وقضايا المرأة ليست عمل وزارة أو هيئة واحدة، بل هي قضية الجميع، التربية والصحة والعدالة ... الخ» . نفس الموقع الذي ستبقى على رأسه نوار جعفر، بعد تعيين الحكومة الثانية لعبد العزيز بلخادم، جوان 2007، التي كونت بعد الانتخابات التشريعية، التي لم ترشح لها هذه المرة، مفضلة عنها المنصب الحكومي، الذي استمرت فيه بعد عودة ثالثة له للأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي أحمد أويحي 2008 . نوار جعفر متزوجة من مفتش في التعليم منذ سنة 1975، من أبناء جهتها وأم لبنتين وولدين .

حاجيات كميل

كاتب دولة مكلف بالهندسة الريفية والري الزراعي فيفري/
جويلية 1992

«بيت علم ولا بيت مال»، كان هو شعار الأب حاجيات، التلمساني، البقال الصغير، الذي تمكن من إيصال كل أبنائه وبناته التسع للجامعة للقيام بدراسات عليا متخصصة. الطفل التاسع، كميل كان حظه القيام بدراسات في الجغرافية البشرية والتنمية الريفية بفرنسا، للحصول على شهادة الدكتوراه. فمن يكون بالتفصيل هذا التلمساني الذي استطاع العمل مع مولود حمروش، كمكلف بمهمة، قبل الانضمام إلى حكومة غزالي، ككاتب دولة مكلف بالهندسة الريفية والري الزراعي. بالفعل لقد كان من الصعب العمل مع الرجلين، فقد جرت العادة أن الذي يشتغل مع الأول لا يمكن أن يقوم بنفس الشيء مع الثاني، إلا في حالات استثنائية و نادرة.

كميل حاجيات من مواليد تلمسان المدينة سنة 1945، لأب بقال يحسن اللغتين العربية والفرنسية، من أصول عائلية حرفية قديمة في هذه المدينة، التي اشتهرت بصناعاتها التقليدية المختلفة « فالجدة من الأم، أخت مصالي الحاج، زعيم الحركة الوطنية ».

بعد سنوات من الدراسة الابتدائية، غادرت العائلة تلمسان نحو المغرب

سنة 1958 « خاف الأب على أبنائه من نتائج الحرب، خلال هذه الفترة الصعبة، فغادرنا الجزائر حتى نهاية 1961 ». في سنة 1964 تمكن الشاب حاجيات، من الفوز بشهادة البكالوريا-رياضيات من ثانوية بن زرجب، التي تخرج منها الكثير من أبناء تلمسان. على خطى الأخ الأكبر، الذي سجل بثانوية Louis le Grand الباريسية، التي كانت تحضر للتسجيل بالمدارس الكبرى، كانت ثانوية هنري الرابع بنفس المدينة، وجهة الطالب كميل، بعد حصوله على شهادة البكالوريا من تلمسان.

سنتان قضاهما الطالب في الثانوية الباريسية، قبل الدخول إلى المعهد الوطني الفلاحي INA، للتخرج في سنة 1969 كمهندس زراعي مختص في تربية المواشي. بعد أداء الخدمة الوطنية، اتجه المهندس حاجيات مباشرة نحو المعهد الوطني للفلاحة بالحراش للعمل فيه كمعيد لمدة سنة واحدة، قبل العودة لفرنسا لتحضير شهادة الدكتوراه لمدة ثلاث سنوات أخرى.

بمناسبة القيام ببحث ميداني بالجزائر، وقبل التخرج بسنة واحدة، وجد الشاب كميل أن العائلة التي كانت خائفة من إمكانية زواجه بأجنبية، قد حضرت له عروسا للزواج، لم تتمكن من إتمام دراستها الابتدائية، فما كان منه إلا إتمام الإجراءات والعودة مع زوجته، التي انجب منها ثلاثة ذكور درس كبيراهما فيما بعد الإعلام الآلي والتقنيات التطبيقية، كتقني سام.

عاد الدكتور كميل للعمل كأستاذ مكلف بالدروس بالمعهد الوطني للفلاحة بالحراش لغاية 1980 بمجرد العودة من فرنسا. كما تعاون خلال هذه الفترة مع مركز الدراسات الاقتصادية التطبيقية CREA، الذي كان يسيره ابن تلمسان، عبد اللطيف بن اشنهو. بعد تجربة التعليم والبحث الجامعيين هذه، كلف الرجل بفتح وتسيير فرع وهران لمكتب الدراسات والتنمية الريفية bneider لمدة سنتين 1980 / 1982، قبل أن يتحول إلى مقره المركزي بالعاصمة، كمدير عام لغاية 1984. طوال هذه المدة اشتكى الرجل، كالكثير من المسؤولين

حاجيات كميل

الذين يعينون في العاصمة من الوحدة والابتعاد عن الجو العائلي، جراء بقاء العائلة في مدينة وهران .

كانت الرئاسة المحطة المهمة الأخرى، بعد تجربة تسيير مكتب الدراسات والتعليم الجامعي 1990/1984 « خلال هذه الفترة اشتغلت أكثر مع الأمين العام للرئاسة، مولود حمروش والعربي بلخير، فالرئيس كنا لا نراه إلا بمناسبة الاجتماعات، عندما يطلب رأينا في قضية معينة » .

مكلف بمهمة لدى رئيس الحكومة، كان هو المنصب الرسمي للرجل، بعد مغادرة الرئاسة في 1990، في البداية مع مولود حمروش، ثم سيد أحمد غزالي الذي عينه بمنصب كاتب دولة للهندسة الريفية والري الزراعي لدى وزير الفلاحة الذي لم يكن إلا الياس مصلي، ابن تلمسان هو الآخر، والقريب من عائلة مصالي الحاج مثله. لم يدم هذا التعيين أكثر من نصف سنة فيفري / جويلية 1992، ليغادر سيد أحمد غزالي رئاسة الحكومة، مع كل طاقمه بمن فيهم حاجيات كميل الذي طلب تقاعده الرسمي في سنة 1994، للقيام بنشاطات خاصة في ميدان الاستشارة التقنية، في ميدان تخصصه، كما جرت العادة لدى الكثير من الوزراء المؤهلين علميا .

تركت تجربة الحكومة القصيرة هذه لدى الرجل انطبعا سيئا « قبلت بسهولة المنصب، بعد استقبالي من طرف غزالي، في جنان الميثاق، لمدة عشر دقائق فقط لكن يبدو إنني كنت مخطئا .. فقد ضيعت كل الفترة (حوالي ستة اشهر)، في محاولة الحصول على مقر ومكاتب لمصالح كتابة الدولة وتحديد صلاحياتها، بالمقارنة مع الهياكل القائمة الأخرى، مثل وزارة الري والتجهيز... المهم أنني ضيعت وقتي ولم أشتغل، في حين كان المطلوب في هذا القطاع النفس الطويل والبرامج طويلة المدى » .

حراثي مصطفى

وزير التجهيز جوان 1991 / جويلية 1992

أكثر من أربعين وزير استهلكهم سيد أحمد غزالي أثناء تكوين حكوماته المعدلة أكثر من مرة، والتي لم تبق على رأس الهيئة التنفيذية، في نهاية الأمر، إلا سنة واحدة، مع كل الهزات والأحداث الكبيرة التي صادفتها أثناء عمرها القصير هذا. مصطفى حراثي كان من بين الوجوه التي ظهرت في إحدى هذه التعديلات الحكومية، ليختفي بعد ذلك نهائيا عن الساحة السياسية التي يرفض الانتماء لها باعتباره... رجل تقنية قبل كل شيء.

ولد حراثي مصطفى في سوق هراس، بأقصى الشرق الجزائري سنة 1939، لأب فلاح من الملاك الكبار، ينتمي إلى عرش «بشيح»، تمكن رغم الوسط الريفي الذي عاش فيه من الحصول على مستوى متوسط من التعليم باللغتين. وكعادة الكثير من العائلات الميسورة، فقد فضل الجد حراثي الفلاح صاحب الملكية الكبيرة، مثل الجد من الأم، الزواج الداخلي لابنه. وهو ما حصل فعلا حين تزوج الأب حراثي من ابنة خاله، لإنجاب عائلة من عشرة أبناء، كان الطفل مصطفى الثاني، في ترتيبهم.

تمكن الطفل مصطفى من إتمام تعليمه الابتدائي بسوق هراس، قبل التوجه في سنة 1954، نحو عناية لمزاولة تعليمه ب ثانوية «القديس أغوستين». فسوق

اهراس المدينة التي دخلها الجد تحديدا من أجل تعليم أحفاده، لم تكن تتوفر حتى بداية الثورة، إلا على مدارس ابتدائية.

يتوقف الشاب حراثي عن التعليم بعد سنتين من الدراسة الثانوية بعنابة للتوجه إلى تونس القريبة للحصول على الجزء الأول من البكالوريا في إحدى ثانويتها، نتيجة إعلان جبهة التحرير عن الإضراب العام للطلبة في نفس السنة 1956. بعد توقف الإضراب، عاد الطالب حراثي إلى عنابة للحصول على البكالوريا (الجزء الثاني)، التي سمحت له بالتسجيل في جامعة باريس، لمزاولة تعليمه من أجل الحصول على شهادة الليسانس في الفيزياء سنة 1961. وهي السنة التي اختارها الطالب مصطفى حراثي للالتحاق بجيش التحرير على الحدود التونسية، كما جرت العادة، عند الكثير من الجامعيين الذين التحقوا بالثورة في سنتها الأخيرة، وعلى الحدود.

لم تستهو مصطفى حراثي الحياة العسكرية كثيرا، على عادة أبناء الأوساط الثرية والمتعلمة، ففضل مغادرة جيش التحرير، بعد حصوله على رتبة ملازم أول، بعيد الاستقلال مباشرة، للعودة إلى الدراسة الجامعية وللحصول على ما تبقى من الوحدات، في برنامج ليسانس الفيزياء، الذي لم يتمكن من إنجازه في 1961.

بعد الحصول على شهادة الليسانس في 1963 من جامعة الجزائر، يعود حراثي ثانية لباريس للتسجيل هذه المرة، للحصول، على شهادة مهندس من Ecole des Mines الباريسية الشهيرة.

يستقر مصطفى حراثي في الجزائر، بعد الانتهاء من دراسة الهندسة في باريس، للانطلاق في الحياة المهنية التي ستتميز بوفاء كبير لمؤسسة واحدة، الشركة الوطنية سونلغاز المكلفة بإنتاج وتسويق الكهرباء والغاز، التي سيستقر فيها لمدة تزيد عن عشرين سنة 1966 / 1988، يحتل خلالها الكثير من المناصب قبل الوصول إلى قمة المسؤوليات، على رأس هذه الشركة العمومية العملاقة.

لكن قبل ذلك، يعود حراثي سنتين لدراسة الاقتصاد في باريس ليقينه ربما، أن شهادة المهندس، غير كافية لمن أراد الوصول، إلى مناصب قيادية. بالفعل فقد وصل المهندس مصطفى حراثي في بداية الثمانينيات 1981/ 1988 إلى أعلى منصب بالمؤسسة، رئيس مدير عام. قبل ذلك تدرج، من رئيس قسم الدراسات الاقتصادية 1968، إلى مدير التخطيط بالمؤسسة 1971/ 1976، فمديرا للتنمية في 1978.

يتحول حراثي بعد التجربة الطويلة في سونلغاز إلى تجربة ثانية مع صناديق المساهمة التي ظهرت كتجربة تسييرية جديدة في ظل الإصلاحات التي انطلقت باحتشام منذ 1988، فتأس صندوق مساهمة الإلكترونيك 1988/ 1990 ليتحول مباشرة بعد ذلك نحو رئاسة صندوق التجهيز 1990/ 1991.

كان منصب رئيس صندوق المساهمة للتجهيز آخر موقع لمصطفى حراثي، قبل الانتقال إلى وزارة التجهيز في حكومة غزالي جوان 91/ جويلية 92. غزالي الذي لازال الرجل يملك نظرة إيجابية عنه «فقد اقترح علي في البداية، وزارة التكوين المهني، ثم المالية وأخيرا التجهيز... قبلت العمل معه، بعد التعرف عليه في سوناطراك، عندما كان مديرا عاما... عكس عبد السلام الذي طلب مني البقاء في منصبي كوزير للتجهيز عندما عين رئيسا للحكومة في 1992 ورفضت... فغزالي إنسان طيب وابن عائلة وذكي يملك ثقافة «المؤسسة»، يمنح الكثير من الصلاحيات لوزرائه، عكس عبد السلام، الذي لا يثق في أي كان و مهما كان. زيادة على احتقاره للناس، دون نسيان نزعة جهوية غالبية لصالح أبناء منطقته، الذين اتهموني بأنني معاد للقبائل، عندما كنت على رأس سونلغاز، التي يسيطرون فيها بشكل واضح... الجهوية التي كانت حاضرة بقوة كذلك داخل حكومة غزالي، التي سيطر فيها أبناء مدينة تلمسان، على المناصب الحساسة». لم تكن تجربة الوزارة، كلها إيجابيات بالنسبة لحراثي، الذي يرى أنه كان

يملك صلاحيات أوسع وهو على رأس المؤسسة، عكس الوزارة التي يتحكم فيها الوظيف العمومي، في تسيير المستخدمين، ووزارة المالية في الجانب المالي... بالإضافة إلى ثقل واضح في اتخاذ القرار وتنفيذه... دون نسيان عدم الاستقرار الذي كان أكثر بروزاً، لدى حكومة غزالي، نتيجة للظرف الذي جاءت فيه «رغم ذلك فقد تمكنت من التكيف مع غزالي الذي يملك ثقافة سوناطراك الأكثر سياسية، في حين كنت أنا أكثر تقنية، نتيجة عملي في سونلغاز التي كانت، على العكس، تتمتع بثقافة تقنية. وهو ما يجعلني لا أخجل عندما أقول إنني لست رجل سياسة، رغم مسؤولياتي في الحكومة والمؤسسة وصناديق المساهمة قبل ذلك».

حراثي مصطفى متزوج منذ 1967 من مترجمة، أنجب معها بنتين وولداً، درس في الولايات المتحدة الأمريكية، عكس الأخت الكبيرة التي تخرجت كمهندسة معمارية من مدرسة الحراش. في حين فضلت الأخت الثانية التخصص في التسيير، في إحدى الجامعات الفرنسية. في سنة 1991 يعاود الرجل الزواج من طبيبة أسنان، بعد طلاق من زوجته الأولى.

حربي نور الدين

نائب وزير مكلف بالتعاون الدولي 1986/1984

قد تكون بعض الخصوصيات التي تميز منطقة ومدينة سكيكدة، التي تكلم عن بعضها محمد حربي في مذكراته¹، هي التي تفسر، كيف استطاع التيار الوطني الاستقلالي، ممثلا في حزب الشعب - حركة الانتصار، أن يكون صاحب حضور قوي في هذه المنطقة من التراب الوطني. لكن الأهم من هذا الحضور قد يكون هذا الجذب القوي الذي قام به نفس التيار لبعض القوى والعائلات الغنية في المنطقة، على غرار أبناء عائلة حربي الميسورة.

فعلا، ففي مدينة الحروش بولاية سكيكدة الفلاحية²، ولد الابن نور الدين سنة 1936، في عائلة من ثلاثة ذكور وبنتين. العائلة التي عرفت من جهتي الأب و الأم حربي وكافي، لا اليسر المادي فقط من جهة الأب خاصة (ملاك عقاريين كبار)، بل و التمكن العلمي والثقافي كذلك، فالجد من الأم، كان

1 - Mohammed Harbi, *Une vie debout, mémoires politiques, tome 1*, 1945/62, Casbah – éditions, Alger, 2001.

2 – انظر التقديم الذي يقوم الابن محمد حربي، الأخ البكر لنور الدين، لعائلته.
Mohammed Harbi, *Une vie debout, mémoires politiques, tome 1*, 1945/62, Casbah éditions Alger 2001. pp7/31.

إماما ومدرسا للعربية. مهنة ورثها الخال علي كافي فيما بعد³، كما كان الأب حربي نفسه حاصلا، على الشهادة الابتدائية بالفرنسية في ذلك الوقت. فقد غادر الابن الأصغر نور الدين، المسمى علي، سكيكدة في 1955، مباشرة بعد أحداث الشمال القسنطيني، رغم أن هذه الأحداث لم تمس مباشرة مدينة الحروش، مكان سكن العائلة، نحو باريس للقيام بدراساته في الآداب بجامعة غرونوبل التي لم ينهها كعادة الكثير من الطلبة الجزائريين، الذين توقفوا عن الدراسة أثناء حرب التحرير، على غرار الأخ الأكبر محمد، المؤرخ المعروف، الذي كانت دراساته هو الآخر في الأصل أدبية، كما هو حال الكثير من العائلات الغنية، التي لم تكن في حاجة ربما، لتوجيه أبنائها نحو، تخصصات مهنية تقليدية كالطب والمحاماة.

الدراسة الجامعية التي عاد إليها نور الدين بعد الاستقلال 1964، وهو موظف في الخارجية، فقام بالتسجيل في معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية في باريس هذه المرة. علما بأن ثراء عائلة حربي، لم يمنع أبنائها من هذا الجيل، من المشاركة في الثورة، ومن خلال تيارات سياسية جذرية كحركة الانتصار. حركة نجحت، كما تبينه حالة أبناء عائلة حربي الحروشية، في تجنيد أبناء أوساط اجتماعية ثرية لا تعكس تماما ما ميز الحالة الكلية السائدة لدى هذا التيار الوطني الشعبي الجذري.

علما بأن عائلة حربي كانت تملك علاقات متينة هي الأخرى، مع الإدارة الفرنسية، من خلال مناصب عليا تحصل عليها بعض أبنائها، من الجيل الأكبر سنا، على المستوى المحلي داخل الإدارة الفرنسية⁴.

دشن نور الدين مهامه النضالية داخل الحركة الوطنية، وهو طالب في ثانوية سكيكدة من خلال جمعية الثانويين التابعة للحركة من أجل انتصار الحريات

3 - لمزيد من التفاصيل عن عائلة كافي وحربي يمكن الرجوع إلى مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري ن دار القصبة، الجزائر، 1999

4 - مذكرات الرئيس علي كافي ص 63.

الديمقراطية MTLD، ليستمر بعد ذلك كعضو لجنة فرع جامعة غرونوبل لاتحاد الطلبة الجزائريين المسلمين. كان من نتائج هذا العمل داخل الحركة الطلابية أن أُلقي القبض على الطالب نور الدين حربي في 1958، لتفرض عليه الإقامة الجبرية في مدينة سكيكدة، لغاية سنة 1961، أي سنة قبل الاستقلال.

فرحة الاستقلال كانت فرصة للزواج كذلك بالنسبة لنور الدين، وهو في عمر 26 سنة، من أستاذة في اللغة الإنجليزية، من الشرق الجزائري، تعرف عليها مباشرة و خارج الأطر العائلية، لينجب بنتا واحدة، قامت بكل دراساتها في الصيدلة بالجزائر، فمهام الأب الدبلوماسية وما لازمها من تنقل دائم جعلته يفضل بقاءها في الجزائر العاصمة.

أفريقيا، كانت مجال التخصص المهني للدبلوماسي الشاب في بداية عمله في مصالح وزارة الخارجية، كمسؤول قسم إفريقيا في 1962، ليغادر الجزائر نحو نيويورك بعد ذلك، كمسؤول عن البعثة الجزائرية في الأمم المتحدة. عودة ثانية إلى أفريقيا في أنغولا بالذات كسفير لمدة أربع سنوات (1982 / 1988) بعد استقلال هذا البلد، والدور المتميز الذي قامت به الدبلوماسية الجزائرية في إنجاح عملية التخلّص، من الاستعمار البرتغالي فيه.

الهند كانت الوجهة التالية للدبلوماسي حربي كسفير للجزائر في دلهي الجديدة، لمدة سنتين (1982 / 1984) وهو آخر منصب قبل تعيينه كنائب وزير للتعاون الدولي لمدة سنتين في حكومة عبد الحميد إبراهيمي، التي تميزت بخوض هذه التجربة - نيابة الوزير - التي لم تنل رضا الكثير من الشخصيات السياسية التي جربتها في المركزين، كوزراء أو نواب وزراء.

فترة التقاعد التي عاشها السفير حربي انطلقت سنة 1986، لتستمر حتى 1991، ليعاود الاتصال بأروقة وزارة الخارجية، كسفير للجزائر في ألمانيا الموحدة، و يغادر العمل الدبلوماسي، في نفس الوقت تقريبا الذي غادر فيه خاله علي كافي المجلس الأعلى للدولة 1994. كما كان الحال بالنسبة لابن

حربي نور الدين

سكيكدة ووزير الخارجية خلال تلك الفترة، محمد الصالح دميري .
تجربة دبلوماسية سهلت للسفير حربي، التمكن من تطوير لغته الإنجليزية
والبرتغالية، زيادة على الفرنسية والعربية بالطبع. توفي حربي يوم 12 مايو
2006 بأحد المستشفيات الباريسية، بعد معاناة مع المرض .

حكيمي كمال

وزير السكن 1996 / 1997

لم يتمكن خريجو المدرسة الوطنية للإدارة في الجزائر من تكوين لوبي سياسي فاعل، رغم ظهورهم القوي نسبيا، بمناسبة تشكيل أول حكومة لأحمد أويحي 1996 التي انتمى لها البعض، من خريجي المدرسة، ممن امتهن العمل الدبلوماسي، كتيجانني صلاونجي و موساوي لحسن. زيادة على أحمد النوي وحكيمي كمال، فهل أمر هذا الضعف راجع إلى عدم تجانس المجموعة السياسي، وبالتالي غياب مشروع سياسي لديها، أم لغياب «زعيم»، للمجموعة، على غرار ما قام به، عبد السلام بلعيد، مع «مجموعة الصناعة»، من مناضلي اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين، أم لخصوصيات التنشئة العائلية والتعليمية التي تحصل عليها هؤلاء البيروقراطيون، بين أسوار المدرسة وداخل وسطهم العائلي نفسه؟ سيرة حكيمي كمال، خريج المدرسة الوطنية للإدارة ووزير السكن في حكومة أويحي، يمكن أن تجيبنا ولو جزئيا على بعض هذه الأسئلة.

حكيمي كمال من مواليد العلمة، بولاية سطيف، في حين تعود أصول عائلته إلى بلدية بني عزيز الجبلية، شمال نفس الولاية 1950. القرية التي هجرتها العائلة إلى العلمة جنوبا بعد أحداث الثامن مايو 1945 التي «قتل فيها 17 فردا من عائلة حكيمي التي عرفت في الجهة، من الجدين بملكيتها الزراعية

حكيمي كمال

الصغيرة في هذه المنطقة الجبلية الفقيرة، ذات الكثافة السكانية الكبيرة». ملكية غير كافية حتى للاستهلاك العائلي، مما جعل الأب حكيمي يقوم، زيادة على مهنة التعليم القرآني، التي كان يزاولها بمدينة العلمة، بالتجارة بالتمور لتلبية حاجيات عائلته المكونة من بنتين وثلاثة ذكور، كان الطفل كمال أصغرهم.

الطفل كمال الذي زاول كل تعليمه الابتدائي بمدينة العلمة وجزءاً من المرحلة الثانوية، قبل الانتقال إلى ثانوية القيرواني بسطيف، التي حصل فيها على شهادة البكالوريا، آداب 1970.

الشهادة التي سمحت لابن معلم العربية والتاجر الصغير، أن يلتحق بالمدرسة الوطنية للإدارة للتخرج منها أربع سنوات بعد 1974، كقاض. المهنة التي لن يزاولها في نهاية الأمر خريج المدرسة الوطنية للإدارة، حكيمي كمال، إلا خلال فترة الخدمة الوطنية، التي سيلتحق بعد إتمامها مباشرة، بوزارة السكن التي ظهرت لأول مرة كوزارة مستقلة في الجزائر..

فقد كان وزير السكن، عبد المجيد أوشيش يبحث خلال هذه الفترة بالذات، عن نواة من الإطارات للوزارة الجديدة التي وصل حكيمي إلى قمة هرمها، كوزير في سنة 1996، بعد رحلة عشرين سنة من العمل في أكثر من موقع داخل قطاع السكن. فقد تنقل بين نيابة مديرية التنظيم بالوزارة ومؤسسة SOREC SUD، كمدير للشؤون الاجتماعية ومؤسسة البناء الجاهز ونيابة مديرية التعاون التقني وحتى مكلفاً بالإعلام، لدى وزير القطاع، محمد صالح قنيفد 1991 ورئيس ديوان الوزارة لغاية 1994 «وزير السكن الجديد محمد مغلاوي، هو الذي طلب مني مغادرة هذا الموقع، بعد أن عملت معه أكثر من سنة فيه، دون تقديم حجة... رفض حتى أن أبقى كمستشار له». بعد هذه التجربة الطويلة في قطاع السكن، يتنقل حكيمي إلى رئاسة الجمهورية، كمكلف بمهمة، خلال فترة الرئيس ليامين زروال 1994، قبل أن

يعين في حكومة أحمد أويحيى الأولى كوزير للسكن « خلفت مغلاوي في الوزارة التي كان قد فصلني من منصب فيها، كرئيس ديوان منذ مدة » .

جرت العادة عند خريجي المدرسة الوطنية للإدارة القيام بدراسات موازية، للحصول على شهادة الليسانس، في العلوم السياسية وحتى التسجيل في الدراسات العليا للعلوم السياسية. إذا استثنينا هذا الخيار، الذي قام به، كمال حكيمي، على غرار الكثير من طلبة المدرسة الوطنية للإدارة، فإن المسار المهني للرجل، لا يفيد بأنه كان صاحب اهتمام خاص بالعمل السياسي. وضع لم يمنعه أن يكون ضمن قوائم التجمع الوطني الديمقراطي، للتنافس في الانتخابات التشريعية بولاية سطيف التي فاز بها. كما فاز حزبه الجديد بهذه الانتخابات التشريعية الأولى، بعد العودة للمسار الانتخابي في جو تميز بالكثير، من الريبة والشك في شروط إجراء الانتخابات ونزاهتها.

يبتعد حكيمي عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي، بعد تجربة نيابية عادية، دون ضجة ودون مواجهات، كما حصل مع بعض النواب من الوزراء السابقين « J'ai quitté le parti sur la pointe des pieds » .

... استغللت فترة الابتعاد عن العمل الرسمي في الاهتمام ببناء سكن عائلي». لإيواء، بنتين وولد واحد أنجبهم الرجل مع طبيبة أسنان تزوج بها وعمره أربعون سنة « العائلة هي التي قدمت لي زوجتي، بعد أن لاحظوا أنني تأخرت كثيرا في الزواج » .

حمروش مولود

رئيس حكومة 1991/1989

من بين كل رؤساء حكومات الجزائر، لما بعد التعددية، الوحيد الذي لم يكن وزيرا، قبل هذا المنصب، هو مولود حمروش. في حين قد يكون الوحيد الذي كان يعرف مسبقا أنه سيكون رئيس حكومة، أو على الأقل هذا ما يحاول أن يركز عليه منافسوه السياسيون. فقد حضر الرجل لمنصبه على رأس الحكومة من خلال تواجده الطويل في رئاسة الجمهورية ومواقفه داخل حزب جبهة التحرير، لمدة طويلة نسبيا. فمن يكون هذا الرجل الذي فشل سريعا في المحافظة على منصبه كرئيس حكومة وتطبيق برنامجه الإصلاحية الذي خطط له طويلا ؟ كما فشل حتى الآن في الوصول إلى منصب رئاسة الجمهورية، بعد انسحابه المزدوج في 1999 و2004، من المنافسة الرئاسية ؟

مولود حمروش من مواليد قسنطينة (1943)، لعائلة ليست من المدينة في أصولها البعيدة. رغم أن الجد من مواليد هذه المدينة والأب الفلاح الصغير كذلك. الأب الذي كان يملك أراضي صغيرة، يستغلها في الحامة بوزيان القريبة من المدينة. عائلة حمروش التي تتداول حول أصولها روايتان، تدعي الأولى أن أصولها تعود إلى مدينة الطاهير قرب جيجل، حيث تملك العائلة، حسب نفس الرواية، زاوية باسمها. في حين تدعي الرواية الثانية أن نفس

الأصول قد تعود إلى جهة برج بوعريريج بالهضاب العليا، التي تكون الأسرة قد غادرتها بعد ثورة 1871 .

الأب حمروش الفلاح الصغير، الذي لم يكن يحفظ إلا بعض الأجزاء من القرآن، استشهد أثناء ثورة التحرير (1956)، في الوقت الذي كان فيه أكثر من واحد من أبنائه منخرطاً في صفوف جيش التحرير، بمن فيهم الشاب مولود الذي انخرط في مجموعة، تحت قيادة أحد مجاهدي المدينة المعروفين (الشهيد حملاوي) .

بعد توقيف عناصر الخلية الفدائية بالمدينة التي كان على علاقة معها، غادر الشاب مولود حمروش مدينته للالتحاق بقوات الولاية الثانية، لمدة قصيرة، قبل التوجه بعد ذلك إلى تونس - أواخر 1959 - وعمره لا يتجاوز ست عشرة سنة، فقد قررت قيادة الولاية الثانية، بعد عام من وصوله إلى ترابها، إرسال المجاهد الشاب إلى تونس، لكي يتسنى له إتمام دراسته التي أنهى المرحلة الابتدائية منها في قسنطينة، وحتى جزءاً من المرحلة المتوسطة في مدرسة التربية والتعليم التابعة لجمعية العلماء، كما كان شائعاً لدى الكثير من الأوساط الشعبية في المدينة، وحتى خارجها .

لم يطل المقام بالمجاهد الشاب في تونس، فقد توجه نحو المشرق العربي وللعراق بالضبط للدراسة في كلية بغداد العسكرية .

سنة قبل الاستقلال، أنهى مولود حمروش دراسته العسكرية بالكلية الحربية ببغداد، ليلتحق مباشرة بجيش الحدود على الجبهة الشرقية، لغاية استقلال الجزائر. بعد الاستقلال سيجد الملازم مولود حمروش نفسه، ضمن قوات الولاية الثالثة، في منطقة القبائل، تحت قيادة العقيد محند أو لحاج . من تيزي وزو، يتوجه الضابط حمروش، نحو شرشال، كمكلف بالتكوين في أكاديميتها العسكرية، قبل الانتقال إلى ثكنة بوغار، بولاية المدية، كمدير للتدريب العسكري - 1964 / 1966 .

بعد هذه التجربة، في ميدان التدريب العسكري « التي أراد البعض على مستوى جيش التحرير من الضباط وصف الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، تخصيص خريجي الكليات العسكرية العربية فيها حصريا ». توجه الملازم مولود حمروش، نحو المدينة، ثم الشلف، كقائد أركان للفيلق الذي كان مقررا إرساله إلى المشرق العربي، بعد الإعلان عن حرب 1967 ضد إسرائيل. على العكس، ستشارك بعض القوات التي كان من المقرر أن تذهب لجهة القتال في المشرق العربي، في محاولة انقلاب الطاهر زبيري، في نفس السنة، مما جعلها لا تغادر التراب الوطني، نحو وجهتها الأصلية.

كان آخر موقع عسكري للملازم مولود حمروش، قبل التحاقه للعمل برئاسة الجمهورية، في الناحية العسكرية بالبليدة، لمدة سنة تقريبا، لالتحاق بعد ذلك بديوان وزير الدفاع الذي لم يكن إلا رئيس مجلس الثورة، العقيد هوارى بومدين، في نفس السنة 1968، التي سجل فيها للدراسة في كلية الحقوق والاقتصاد بجامعة الجزائر. الدراسة التي استمر فيها الرجل بالخارج، فقد توجه لمدة سنتين 1971 / 1973، نحو بريطانيا التي تعلم فيها الإنجليزية في الوقت الذي زاول فيه دراسات سياسية واستراتيجية بمعاهد بريطانية متخصصة.

بعد العودة إلى الجزائر في سنة 1973، عاد النقيب مولود حمروش للدراسة الجامعية في معهد العلوم السياسية، للحصول، على شهادة الدراسات المتخصصة DES التي نشرت مذكرة تخرجها بالجزائر، تحت عنوان، « الظاهرة العسكرية في دول إفريقيا جنوب الصحراء ». حمروش الذي يستمر في العمل بالرئاسة دائما كمكلف بمهمة « وهي التسمية الرسمية، لكل وظائف الرئاسة في ذلك الوقت لغاية 1977 ». السنة التي سيعين فيها الرجل، مديرا للتشريفات لغاية بداية سنة 1979، لفترة قصيرة، بعد وفاة الرئيس، هوارى بومدين.

في نهاية الأمر، المناصب السياسية الهامة سيحصل عليها الرجل مع الرئيس الشاذلي بن جديد، الذي كان أول ما قام به في صبيحة عمله الأول في الرئاسة

بعد انتخابه، استقبال مولود حمروش... والطلب منه أن يبقى يشتغل معه... فقد كان حمروش الوحيد تقريبا من مجموعة بومدين الذي بقى يعمل مع الرئيس الجديد. حزبيا كذلك دعم الرجل مكانته. فقد انتخب عضوا إضافيا باللجنة المركزية للحزب في مؤتمر 1979 الذي رشح العقيد الشاذلي بن جديد، لمنصب رئاسة الجمهورية. الحزب الذي لن يكتفي مولود حمروش باحتلال عدة مواقع هامة به، كعضوية اللجنة المركزية والمكتب السياسي، بل سيتجاوز ذلك إلى محاولة تكوين تيار داخله (ما سمي بالتيار الاصلاحى)، دون أن ينجح في قلب موازين القوى لصالحه. وهو ما أدى بالرجل إلى التفكير في إنشاء حزب، لم ير النور حتى الآن 2011.

خلال هذه الفترة، قرر الرائد مولود حمروش الزواج، من إحدى بنات قسنطينة التي تشتغل طبيبة في القطاع العام وإنجاب ثلاثة بنات وذكور معها. تجربة سنتين قضاهما مولود حمروش بين 1986/84 في الأمانة العامة للحكومة مع رئيس الوزراء عبد الحميد الإبراهيمي، ليستقبل نفس السنة 1984 من الجيش الوطني الشعبي برتبة مقدم «فالقانون كان يمنع أن يحتل عسكري، مثل هذا المنصب المدني السياسي».

بعد هذه التجربة على مستوى الأمانة العامة للحكومة، عاد الرجل إلى الرئاسة، كأمين عام لمدة ثلاث سنوات، سمحت له بمعرفة الكثير من الوجوه السياسية وتأطير أفواج العمل الإصلاحية التي شكلت أعمالها صلب البرنامج الإصلاحي لحكومته التي ترأسها ابتداء من سبتمبر 1989 لغاية جوان 1991... وهي الحكومة التي نظمت أول انتخابات محلية تعددية، فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ليكون إبعاد الحكومة، بمناسبة تأجيل الانتخابات التشريعية، التي كان مقررا إجراؤها في جوان 1991.

«كنت أول من فتح الرئاسة أمام المجتمع المدني والنخبة في الجزائر.. بمناسبة أعمال الأفواج. فقد تمت استشارة أكثر من 3000 إطار جزائري، حول الكثير

من الملفات الاقتصادية و الاجتماعية». مولود حمروش لم يغيب تماما عن الساحة السياسية والإعلامية، بعد إبعاد حكومته في تلك الظروف المعروفة، بعد إعلان الجبهة الإسلامية عن إضرابها العام. فقد ترشح الرجل للانتخابات الرئاسية في أبريل 1999، لينسحب مع بقية المرشحين قبل إجرائها احتجاجا على «بوادر التزوير التي ظهرت لصالح ما سمي بمرشح الإجماع الوطني، الرئيس عبد العزيز بوتفليقة». مولود حمروش الذي انسحب مرة ثانية قبل مرحلة الترشيحات الرسمية بمناسبة الانتخابات الرئاسية لـ 2004، بعد تأكده من أن «اللعبة السياسية مغلقة وأن صاحب القرار، قد حسم أمره لصالح رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة، للفوز بعهدة رئاسية ثانية، بمناسبة هذه الانتخابات».

رغم العداوات الكثيرة داخل وخارج النظام التي ولدها تسييره للحكومة، خلال تلك الفترة الحساسة التي تقلد فيها مسؤوليات رئاسة الحكومة، فإن مولود حمروش لازال من السياسيين القلائل الذين حافظوا على قدراتهم للعب أدوار سياسية وطنية. فالرجل تمكن من نسج الكثير من التحالفات داخل وخارج عائلته السياسية، تؤهله للقيام بأكثر من دور فعال. فهو مازال محل اهتمام الكثير من انظار القوى السياسية ومراكز القرار، كلما اشتدت عوامل الازمة السياسية في الجزائر، رغم عامل السن والتآكل في محيط العلاقات والبرنامج السياسي.

حواحات أحمد

كاتب دولة للصيد البحري 1980/1979

يتأكد الضعف السياسي الذي بدت عليه العاصمة، بعد الاستقلال في إنتاج نخبة سياسية بكل سهولة من خلال تتبع سيرة أحمد حواحات ابن القصبة العاصمية، الذي لم يستمر أكثر من سنة في منصبه الوزاري، المعين فيه سنة 1979، ككاتب دولة للصيد البحري.

ولد الطفل أحمد في العاصمة في 1935، لأب فقير، كان يمتهن الحرف الصغرى كبيع الخضر و القطايف (الدبشة)، في سوق جامع اليهود بالقصبة، التي ولد فيها كل أبنائه الخمسة. عائلة كان الابن أحمد على رأسها. الطفل أحمد كان أول حواحات، يدخل المدرسة الفرنسية، في حي القصبة، كحال الكثير من أبناء الفئات الشعبية، التي استفادت من قربها الجغرافي من المدرسة الفرنسية وليس قربها الاجتماعي، كما فعلت حتى فئات ريفية ميسورة، بعد فترة الحرب العالمية الثانية، على وجه الخصوص. علما بأن حواحات الأب لم يتجاوز مرحلة الدروس القرآنية، التي سمحت له القيام بصلواته اليومية، التي « كان يصبر عليها إصرارا كبيرا ».

تدعي الأسطورة العائلية المتداولة بين أفرادها، حول أصول العائلة، أن الجد الأول جاء في الأصل من بوسعادة، ليتوفى ويدفن في ميناء العاصمة، وهو

متوجه للقيام بفريضة الحج في البقاع المقدسة. الابن أحمد، كان الأول كذلك بين أبناء عائلة حواحات، الذي يحصل على شهادة البكالوريا، بعد الانتهاء بصعوبة من دراسته في ثانوية Bugeaud – الأمير عبد القادر حاليا –. الدراسة التي كان من الصعب الانتهاء منها، لولا المساعدة التي تلقاها الطالب أحمد من أحد أساتذته الكورسيكيين، الذي وصل إلى درجة مساعدته بدروس خصوصية مجانية و في منزله .

لم تدم طويلا فرحة الطالب أحمد حواحات بهذا الانتصار العلمي الذي حققه بالفوز بالبكالوريا، فبعد تسجيلات في جامعة الجزائر، للقيام بدراسات في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، دعت جبهة التحرير، في نفس السنة، الطلبة لمقاطعة الدراسة وشن إضراب عام . وهو ما قام به الطالب أحمد . الذي كان يعمل كمعلم مؤقت في بوقزول – المدية، لمساعدة عائلته ماديا، بعد أن رفضت الإدارة الجامعية مساعدته بإعطائه منحة دراسية، رغم أن كل الدلائل كانت تشير إلى أنه كان في أشد الحاجة إليها .

سنة بعد تجربة الإضراب، ينضم الطالب –المعلم، إلى خلايا جبهة التحرير، بالمنطقة المستقلة للعاصمة La ZAA، ليلقى عليه القبض في نفس السنة 1957، لغاية ابريل 1962 .

يبدو أن الأزمة السياسية الحادة التي عاشتها الجزائر في صيف 62، لم تكن كافية لتفرض على السجين أحمد حواحات، اتخاذ موقف مع أي طرف من الأطراف السياسية والعسكرية المتصارعة . فقد انتظر انقشاع الرؤية، لكي يبدأ العمل في مديرية التخطيط، كمكلف بمهمة لمدة أكثر من سبع سنوات، استقر فيها الموظف بالزواج من ابنة خالته (في سنة 1965)، التي تربت معه في القصبة هي الأخرى، لينجب منها عائلة كبيرة متكونة من سبعة بنين وبنات، توجهت كبيتهم نحو الدراسات في الإعلام الآلي والبنوك كقطاع مهني، بعد ذلك . الرجل يقول عن العدد الكبير من الأبناء « انه كان تحت ضغط

الزوجة التي تربت في عائلة صغيرة العدد، والماكنة في البيت، الذي لم تغادره منذ انقطاعها عن دراساتها الابتدائية، في حي القصبة الشعبي» .

كونت السنة التي قضاها أحمد حوحت كأمين عام لوزارة الفلاحة في سنة 1967/ 1968، الفرصة التي سمحت له بالتعرف مباشرة، على الرئيس هواري بومدين، الذي طلب منه، بعد مغادرته وزارة الفلاحة، العمل معه كمستشار في الرئاسة، بعد استقالة وزير الفلاحة في ذلك الوقت، علي يحي عبد النور، وانفجار الأزمة مع العقيد الطاهر زبيري، رئيس الأركان في نفس الوقت تقريبا .

أثناء هذه الأزمة، الأمين العام أحمد حوحت، هو الذي سَير وزارة الفلاحة، في غياب الوزير، مما جعله يحضر اجتماعات مجلس الحكومة، ويدخل في علاقة عمل مع الرئيس بومدين مباشرة . بالمقابل، لم يعمل الأمين العام مع وزيره الجديد في قطاع الفلاحة، عضو مجلس الثورة، الطيبي العربي إلا شهرين، لكي ينتقل إلى الرئاسة للعمل كمستشار، لمدة عشر سنوات كاملة .

كان المستشار حوحت، خلال هذه الفترة الطويلة من العمل مع الرئيس بومدين، يحضر الكثير من اجتماعات مجلس الثورة، كنائب رئيس اللجنة الوطنية للثورة الزراعية وهي التجربة التي سمحت له بالتعرف على الكثير من الوجوه السياسية، بمن فيها الرئيس الشاذلي بن جديد، الذي سيصل إلى الرئاسة بعد الوفاة المفاجئة، للرئيس هواري بومدين .

مباشرة بعد هذا التغيير، طلب المستشار حوحت عطلة شهرين « لأنه رفض أن يكون مستشارا لرئيسين يملك تقيمين مختلفين لهما... فبقدر ما كان الرئيس بومدين، يستمع ويناقش ويقرأ كل صغيرة وكبيرة، كان الرئيس الجديد، يكتفي بالاستماع إلى محيطه... ويرفض قراءة أي تقرير... فقد كان في هذه الفترة تحت تأثير عبد الحميد إبراهيمي، المصمم على الانتقام

من التجربة البومدينية ككل». الموقف السلبي من النظام الجديد، تأكد للمستشار حواحات، بعد تعيينه ككاتب دولة للصيد البحري المنصب، الذي استقال منه، قبل مرور سنة، على تعيينه في مارس 1979.

فقد طلب كاتب الدولة مقابلة الرئيس الشاذلي بن جديد، ليخبره بنيته في الاستقالة، مع البقاء في الجزائر وعدم التوجه، نحو القطاع الخاص، كما جرت العادة لدى البعض، لأنه غير متفق مع التقييم الذي يجري للتجربة البومدينية، ... فهو تقييم غير أخلاقي، حسب وجهة نظره.

خلال العطلة الخاصة التي يستفيد منها عضو الحكومة المغادر، عمل حواحات كمتطوع في حزب جبهة التحرير، بجانب محمد السعيد معزوزي... الذي كان يرأس اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للجبهة خلال هذه الفترة 1980 / 1982، ليطلب التقاعد مباشرة، بعد أن تغيرت المعطيات السياسية وغادر الرجال الذين اشتغل معهم، الساحة السياسية.

حواحات الذي انضم إلى اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير، كعضو إضافي بحكم المنصب 1979 / 1983، قرر الالتحاق بقسمه القصبة كميدان عمل سياسي. فالرجل لم يقطع صلاته كلها بحيه الشعبي وأصدقائه هناك... ولأن منحة التقاعد كانت غير كافية لإعالة العائلة الكبيرة وبناء سكن عائلي، فقد اتصل حواحات بصديقه علي أوبوزار، وزير التخطيط، ليقتراح عليه العمل كمستشار في الهيئة الوطنية لتهيئة المجال. ANAT فقد عاد حواحات إلى التخطيط كمستشار في نهاية حياته المهنية، بعد رحلة دامت أكثر من ربع قرن.

خان عبد الرحمان

وزير الأشغال العمومية والبناء 1966/1969

كان خان عبد الرحمان، على رأس مكتب الاجتماع الاطلاحي، الذي قرر بجامعة الجزائر، الإضراب العام للطلبة في 19 ماي 1956. كما كان من أوائل الطلبة الذين تقلدوا مسؤوليات قيادية (المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1957) وحكومية، ككاتب دولة ضمن طاقم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. فمن يكون طالب الطب هذا، الذي عينه هواري بومدين وزيرا للأشغال العمومية والبناء، سنة بعد انقلاب 19 جوان 1965، ليباعد بعدها نهائيا عن كل المسؤوليات السياسية في جزائر الاستقلال ؟.

انه لمن خان ابن القل، بولاية سكيكدة، المولود سنة 1931، والمنتمي لعائلة عريقة بالمدينة، تخرج فيها الأب وكيلا قضائيا مزدوج اللغة oukil judiciaire « المهنة التي رفض القيام بها تحت سيطرة الإدارة الفرنسية، مفضلا عنها، مهنة عون في المحاكم الإسلامية ». في حين كان الجد تاجر حبوب « ظلم من اخوته التجار الأربعة، مما جعله يمتهن الكثير من الحرف الصغيرة والمتنوعة، كالحلاقة وبيع المأكولات الشعبية gargotier ». على عكس الجد من الأم القلي، ابن القايد الذي كان شرطيا بلديا .

ضمن هذا الوسط وقيمته، تربى الابن لمن الملقب بعبد الرحمان « اللقب الذي لم أعرفه إلا في الثانوية، فقد كانوا ينادونني بنصر الدين في العائلة » .

بموازاة المدرسة القرآنية التقليدية، سجل الطفل خان في المدرسة الإعدادية، لمدة ثلاث سنوات، بعد التسجيل في المرحلة الابتدائية بالمدارس الخاصة بالجزائريين. وهو الوسط التعليمي الذي عاش فيه الطفل الكثير من أشكال التمييز العنصري، التي كانت سائدة بين أبناء المواطنين والأقلية من أبناء المعمرين.

بعد الانتهاء من الطور الابتدائي، كان على الطالب، خان الانتقال إلى مدينة قسنطينة للدراسة بثانوية Duc Aumale ابتداء من سنة 1942 حيث درس الألمانية كلغة أولى، بالإضافة إلى الإنجليزية، قبل الانتهاء من دراسته الثانوية. كما اشتغل الطالب خان كعون تربوي في ثانوية قسنطينة المزروجة franco - musulman، خلال السنة الدراسية 1950 / 1949.

بعد الحصول على شهادة البكالوريا، سجل الطالب، في البداية، لدراسة الصيدلة بجامعة الجزائر 1950 / 1951 لكنه فضل بعد ذلك التوجه إلى جامعة ستراسبورغ الفرنسية للتسجيل، بالطب، وهو ما قام به فعلا لمدة سنة فقط 1952 / 1953. «في هذه المدينة القريبة من الحدود الألمانية، تعرفت فيها على بعض الطلبة الجزائريين، من أمثال شيبان السعيد وعبادة». بعد الفشل في الدراسة خلال هذه السنة، قرر الطالب لمين خان العودة إلى الجزائر، للانطلاق بجامعتها، في دراسة الطب.

علاقات الطالب القلي مع الحركة الوطنية كانت أقدم من علاقاته بالحركة الطلابية «فلازلت أذكر خلال فترة حكومة الوحدة الشعبية في فرنسا، وعمرى لا يتجاوز الست سنوات 1939، كيف حصلت مظاهرات للصيادين الجزائريين بمدينة القل. . سي الطيب الثعالبي كان منظم هذه المظاهرات. كما اذكر بمناسبة تكوين حركة أحباب البيان والحرية، كيف قمت أنا ومجموعة من الأصدقاء و أبناء العائلة في القل، بتكوين خلية سياسية سمينها في ذلك الوقت الشباب الثوري الجزائري JRA». كان لابد من انتظار سنة 1947، لكي

ينخرط الشباب خان في صفوف الحركة الوطنية الاستقلالية (حركة الانتصار)، بعد أن حل الشباب خليتهم السياسية التي اعتمدت على الكشافة الإسلامية، في نشاطها الأول .

هذا الانخراط المبكر في الحركة الوطنية، هو الذي سهل علاقات الطالب السياسية داخل الحركة الطلابية، عندما التحق بجامعة الجزائر في بداية الخمسينيات « فقد اتصلت بمولاي مرباح وشتتوف وكيوان وشوقي مصطفى ». الطالب خان كان انخرطه داخل صفوف جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا AEMAN، أكثر من طبيعي، كما كان دوره مع مجموعة، من المناضلين الآخرين، مثل عبد السلام بلعيد ومحمد الصديق بن يحي وعلاوة بن بعطوش، في تأسيس اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA أكثر من عادي -جويلية -1955 « كنا ننسق بين الطلبة المناضلين في الحركة بين باريس والجزائر ومختلف المدن الفرنسية الأخرى، لأن صراعات سياسية كثيرة كانت تعيشها الحركة الطلابية. فقد كان هناك صراع كبير للسيطرة على هياكل وقيادة الحركة بيننا كحركة وطنية استقلالية، والشيوعيين وطلبة جمعية العلماء، دون نسيان طلبة الاتحاد الديمقراطي لعباس فرحات » .

رغم كل ما قيل عن قرار الإضراب الطلابي في ماي 1956، السنة التي عرفت الكثير من الصراعات داخل الحركة الطلابية الوطنية وبين الطلبة الفرنسيين والجزائريين، نتيجة لأحداث الشمال القسنطيني خاصة، فإن لمين خان لازال يصبر « أن طلبة العاصمة هم الذين بادروا بالاقتراح والتصويت عليه خلال جمعية عامة ترأستها شخصيا . كل ما هناك أن عبان رمضان وبن خدة تبناوا الفكرة وطلبوا منا الإعلان عن الإضراب فورا، خوفا من مواقف الطلبة الجزائريين في فرنسا، بمختلف حساسياتهم. فقد كان هناك مشكل فعلي في تزويد الثورة بطلبة الطب والأطباء خلال السنوات الأولى . الحركة الطلابية التي حاولت حتى قبل هذا التاريخ الاحتفاظ بالحد الأدنى من استقلا

ليتها إزاء كل الأحزاب، رغم نضالنا في حزب لشعب - حركة الانتصار... فقد قررنا مثلاً أثناء أزمة الحزب، أن اذهب أنا إلى هورنو-بلجيكا، لحضور مؤتمر مصالي الحاج في حين كان مقرر أن يذهب قايد طاهر، لحضور مؤتمر المركزيين. وهو ما يكون قد استغله البعض للقول أننا كنا مركزيين مثلاً. أضف إلى ذلك أننا خلال هذه الفترة، كنا معزولين في العاصمة. فالوحيد الذي كان يملك علاقات منتظمة مع عبان وبن خدة، هو عمارة رشيد.

«بعد الإعلان عن الإضراب، كان طبيعياً بالنسبة لي، الالتحاق بالثورة. وهو ما قمت به بالولاية الثانية في أول جوان 1956، التي اخترتها مع علاوة بن بعطوش، الذي كان وطنياً من الطراز الأول، رغم أصوله الاجتماعية (ابن بشاغا)، مثله مثل بلعربي عبد القادر الذي استشهد أثناء الثورة بالولاية الرابعة. مع العلم أننا كطلبة طب لم ننتظر التحاقنا بالجبل لكي نقوم بتدريب المناضلين على المبادئ الأولى للتدخل الطبي.. كنا نقوم بها تحت إشراف الدكتور نقاش في العاصمة بدار بودربة».

ثلاث سنوات قضاها طالب الطب، في جبال الولاية الثانية، الذي صادف وصوله إلى الولاية، الإعلان عن نتائج مؤتمر الصومام، «فضم علاوة بن بعطوش إلى مجلس الولاية، وكلفت أنا بتنظيم قطاع الصحة بها، لأعين في سنة 1957 عضواً بالمجلس الوطني للثورة، بعد اجتماع القاهرة وأعين كاتب دولة بالحكومة المؤقتة في سنة 1958».

في مارس 1959، غادر عضو مجلس الثورة و كاتب الدولة لمين خان، جبال القل نحو تونس، للتشاور مع العقيد علي كافي، في خلافاته مع الحكومة المؤقتة. كانت هذه آخر علاقة للرجل مع جبال الولاية الثانية التي غادرها، ليعين كمفتش عام لجهة التحرير بتونس. «فقد عين قائد الولاية السابق، العقيد عبد الله بن طوبال وزيراً للداخلية فعينني في هذا المنصب... قبل أن أعين مسؤولاً عن المالية بالحكومة المؤقتة 1961، التي كان رئيسها بن خدة

وزيرا للمالية». وهو المنصب الذي كان السبب في سوء العلاقات بينه وبين قائد الأركان هواري بومدين، الذي كان يرى أن الحكومة المؤقتة، كانت تقتر عليه من الناحية المالية. رغم هذا، فلمين خان لم يخف قناعته خلال تلك الفترة «كنت مع الحكومة المؤقتة، في صراعها مع قيادة الأركان، لأنها... كانت على حق، لكن من دون قوة».

بعد الاستقلال، وحتى تاريخ تعيينه على رأس وزارة الأشغال العمومية والبناء، تحمل الرجل الكثير من المسؤوليات على مستوى القطاع الاقتصادي، خاصة المختلط منه (-فرنسي -جزائري)، فكان مسؤولا بـ منظمة التعاون الصناعي OCI 1962/1965. كما شارك كعضو في إدارة الكثير من المؤسسات الصناعية الجديدة، مثل SN REPAL. SNERI. برفقة صديقه عبد السلام بلعيد.

بومدين شخصيا هو الذي اتصل بلمين خان، لكي يقترح عليه منصب وزير الأشغال العمومية والبناء مكان علي يحيى عبد النور، الذي كان اخذ بدوره مكان أحمد محساس على رأس وزارة الزراعة. حتى جويلية 1969 كانت الأمور عادية مع بومدين الذي لم يكن راضيا تماما على وجود أعضاء من الحكومة المؤقتة، داخل حكومته لتسوء الأمور. «بعد ذلك فقد استقبلني بومدين ليخبرني انه يريد أن يشبب الحكومة، ويطلب مني مغادرة الحكومة -رغم أن عمري لم يكن إلا 38 سنة -... حسب معلومات لخضر بن طوبال، بومدين الذي عرفته بواسطة على منجلي، لم يكن راضيا عني وانزعج لأنني، حسب هذه الرواية، كنت الوحيد الذي يتدخل أثناء اجتماعات مجلس الوزراء.. بومدين الذي كنت متفقا معه على إبعاد بن بلة وافتكاك الجزائر من مخالب الاتحاد السوفييتي والاشتراكية»، فالرجل لم يخف يوما مواقفه المحافظة، التي يكون قد ورثها من وسطه العائلي و مدينته القل، التي يصفها بأنها «مدينة محافظة ومتحضرة في نفس الوقت».

بعد الإبعاد من الحكومة، يعاود لمين خان الاتصال بمقاعد الدراسة الجامعية التي توقف عنها في 1956 للتخصص في أمراض القلب « أثناء فترة الدراسة، يقترح عليّ بومدين في اتصال تلفوني، الذهاب كسفير، لكنني رفضت العرض... في المقابل فقد رفض هو الاقتراح الذي قدمته له بتعييني على رأس الأمانة العامة للدول المصدرة للبترول بحجة... أن المنصب صغير علي.. كان ذلك في 1973 ».

كان لابد من انتظار سنة 1975، لكي ترشح الجزائر رسميا لمين خان لمنصب الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية بفيينا. منصب استمر فيه الرجل مدة عقد كامل حتى 1985. لأن الرئيس الشاذلي الذي اتخذ الرجل موقفا سلبيا من ترشيحه في مؤتمر الحزب 1979 لرئاسة الجمهورية رفض دعم ترشيحه للبقاء في هذا المنصب. لمين خان الذي وجهت له دعوة، لحضور بعض مؤتمرات الحزب، رغم انه لم يخطر فيه بعد الاستقلال « رفضت أن اقدم ملف الانخراط عندما طلب منا بن بلة ذلك بعد الاستقلال ».

لمين خان متزوج من طالبة عاصمية كان قد تعرف عليها بالجامعة وهي تدرس الصيدلة (1955)، قبل أن يعرف أن أخاها، مفتي حسان، عضو حزب حركة الانتصار مثله - كان ضمن طاقم حكومة عبد السلام كوزير للبترول - 1992. الزوجة التي تم سجنها اثناء حرب التحرير لدورها في صفوف ثورة التحرير، وحتى قبلها داخل الحركة الطلابية والنسوية، أنجبت من زواجها مع لمين خان، ثلاثة ذكور وبناتا واحدة. درسوا كلهم -الطب، الاقتصاد والديبلوماسية - بالخارج، بين الولايات المتحدة والنمسا، مكان عمل الأب لمدة عقد كامل، مقرر عمل سمح للمين خان بتطوير تمكنه من اللغة الألمانية التي تعلمها كلغة أولى في ثانوية قسنطينة، زيادة على الإنجليزية..

خلادي مراد

كاتب دولة للبحث العلمي فيفري / جوان 1992

ضمت حكومتا غزالي الأولى والثانية، الكثير من الوجوه العلمية والأكاديمية، التي تشترك في الكثير من الخصائص، مع رئيس الحكومة نفسه، لا من حيث الانتماء الجهوي فقط، بل كذلك على مستوى التشابه في الأصول والانتماءات الاجتماعية، وحتى الوسط الثقافي . من بين هؤلاء، مراد خلادي، ابن المعلم التلمساني وخريج مدارس فرنسا الكبرى في العلوم الدقيقة، مثل رئيس حكومته سيد أحمد غزالي تماما.

مراد خلادي إذن، من مواليد بني سنوس بولاية تلمسان سنة 1945، لأب احترف التعليم بالفرنسية، قبل التحول إلى إدارة مدرسة ابتدائية بتلمسان، التي وصلها الطفل مراد بعد الانتهاء من دراسته الابتدائية بقريته بني سنوس، التي لازال، أهلها يتحدثون الأمازيغية في هذه المنطقة من أقصى الغرب الجزائري . صيف الاستقلال كان فرحة مزدوجة بالنسبة للشباب خلادي، فقد حصل على شهادة البكالوريا، في الوقت الذي كان يحتفل فيه كل الشعب الجزائري بأعياد الاستقلال .

غادر الشاب السنوسي الجزائر، متوجها إلى فرنسا، مثل الأب، الذي كان قد درّس وعلم بفرنسا، قبل دخوله إلى الجزائر، للزواج وإنجاب خمسة أبناء

وبنات، كان الطفل مراد الثاني بينهم. فقد كان الأب أصغر إخوته، مما جعله يستفيد من المدرسة الفرنسية وقيمها العلمانية « رغم تدينه وتطبيقه للشعائر الدينية ». داخل العائلة التي كونها معلم الفرنسية، التي احتل الابن مراد مكانة البكر داخلها، بعد وفاة الأخ الأكبر.

رغم هذا الموقع الاجتماعي – بكر العائلة – الذي عادة ما يحمل الابن مسؤوليات كبيرة، فقد غادر الشاب مراد الجزائر، لمدة أكثر من عشر سنوات، قضاها الطالب بفرنسا، للحصول على شهادة دكتوراه في علوم الهندسة، بعد دراسات ناجحة في العلوم الفيزيائية. بالإنهاء من دراساته الباريسية التي تعرف خلالها على الكثير... من الأوساط الطلابية وحتى المعارضة المقيمة في باريس... غادر الدكتور خلادي باريس، نحو جامعة ويسكون سن الأمريكية، للعمل كباحث لمدة سنتين 1974/1975.

بعد هذه التجربة الأمريكية التي سمحت للرجل بتطوير لغته الإنجليزية، عكس العربية التي لازال لا يتحكم فيها، حقرة من قبل فرنسا، عدم تعليمنا اللغة العربية.. يقول ابن منطقة بني سنوس الأمازيغية. عاد الدكتور خلادي إلى فرنسا، للعمل كباحث في المحافظة الوطنية للطاقة النووية الفرنسية، لمدة سنتين 1976/1978، قبل قراره العودة إلى الجزائر، « التي لم أتعرف عليها إلا في سنة 1964، فقد تعرفت على تلمسان ووهران وحتى باريس، قبل الجزائر العاصمة... رجعت للجزائر لأنها وطني، فأنا أنتمي لعائلة مجاهدين.. رغم العروض الفرنسية التي قدمت لي كتسيير مركز بحوث مشترك فرنسي -إفريقي... فقد شعرت بأنني سأكون مثل الحركي، لو بقيت في فرنسا ».

عكس ما كان منتظرا من هذا الباحث، فقد غادر الجامعة الجزائرية، سنة واحدة 1979/1980، بعد تجربة التعليم بالدراسات العليا لجامعة باب الزوار « وحتى هذه السنة، فقد كنت اشتغل بالإضافة إلى التدريس، مستشارا لوزير التعليم العالي عبد الحق برارحي، في ميدان الطاقات الجديدة لغاية 1983 ».

خمس سنوات أخرى قضاها الدكتور خلادي على رأس مديرية البحث وما بعد التدرج، مع عدة وزراء للتعليم العالي . حتى 1990 لغاية تعيين الوزير الجديد في حكومة حمروش الدكتور مصطفى الشريف . رغم مغادرته وزارة التعليم العالي، فإن خلادي لم يغادر قطاع البحث العلمي الذي عين فيه أمينا عاما للوزارة المنتدبة مع حاج سليمان الشريف، ضمن طاقم حكومة حمروش التي أقيلت في جوان 1991 .

سهلت ظروف مساعدة كثيرة، عملية تعيين خلادي ضمن طاقم حكومة غزالي في فيفري 1992، ككاتب دولة للبحث العلمي ولمدة ستة أشهر فقط « فقد كنت أعرف منذ أيام باريس، مجموعة الرئاسة كلها، التي جاءت مع الرئيس بوضياف، بمن فيهم كريم رشيد وبن جودي وجبار .. الخ، بالطبع كنت أعرف جيلا لي اليابس الذي عينته على رأس مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية CREAD، عندما كنت مسؤولا عن البحث بالوزارة... أعتقد أن جيلا لي اليابس هو الذي حدث كرماني عبد النور عني، والذي بدوره حدث غزالي، الذي كنت قد تعرفت عليه في باريس هو الآخر، رغم أنني أعرف إخوته الذين درسوا معي أكثر منه... غزالي لم يكن يريدني معه، ... لأن الحكومة التي كان يرأسها كان فيها الكثير من أبناء تلمسان، وكانت متهمه بالجهوية، قبل التحاقي بها » .

يصف الرجل نفسه بأنه « يساري »، لقربه في السابق من أحزاب المعارضة، خاصة عندما كان يدرس بفرنسا. بعد التقاعد رفض خلادي الكثير من العروض السياسية التي قدمت له، مفضلا عنها العمل كخبير لدى البنك الدولي، باستثناء عضوية المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي . مراد خلادي متزوج من أستاذة جامعية، تدرس الإنجليزية، من أصول بسكرية (طولقة)، كان قد تعرف عليها مباشرة، للزواج منها وإنجاب بنت واحدة، فضلت الدراسات القانونية، وولد لآزال يدرس بالثانوية بالعاصمة ...

درواز عزيز

وزير الشباب والرياضة 1997/1999

أنتجت الحركة الرياضية الجزائرية، عدة وجوه معروفة، ليس في الرياضات الفردية فقط، وكرة القدم، بل حتى في الرياضات الجماعية، الأقل شعبية، كما هو حال كرة السلة واليد. عزيز درواز، المدرب الوطني لكرة اليد، كان من بين هذه الوجوه التي برزت بانجازاتها الأكيدة، في المجال الرياضي. شخصيات استقطبتها الحياة السياسية، بشكل مفاجئ، بعد الإعلان عن التعددية، كما حصل لعزيز درواز، الذي وجد نفسه محل استقطاب شديد، قامت به، المعارضة والسلطة، في نفس الوقت. فمن يكون هذا الرجل الذي طلبت أربعة أحزاب سياسية جزائرية، أن ينضم إليها ويترشح باسمها، في نفس الوقت تقريبا؟

عزيز درواز من مواليد حي بلكور (بلوزداد)، الشعبي بالجزائر العاصمة، سنة 1950، من عائلة غنية مالكة، تدرجت إلى المواقع الوسطى، بعد أن فقد الجد من الأب، ملكيته الصناعية، جراء نزاعه مع شريك له. لم ترث عائلة درواز، من هذه الملكية الصناعية التي استولى عليها شريك الجد في ميدان الصناعات الغذائية، إلا الفيلا المملوكة للجدة، في أعالي حي بلكور وتلك

التجربة العائلية التي استمرت مع الأب، المولود في نفس الحي، في « تذوق زيت الزيتون » .

إذا كان الجد من الأب لعزیز درواز، مالكا صناعيا ميسور الحال، قبل نزاعه مع شريكه، فإن الجد من الأم، كان ترجمانا في ميدان العدالة، مما يفترض قيامه بدراسات عليا متخصصة، عكس الجد من الأب الذي كان لا يملك، إلا المستوى الابتدائي، باللغة الفرنسية. عائلة درواز التي تنتمي إلى منطقة القبائل الصغرى، بالقرب من بجاية، ومدينة القصر بالضبط، من جهة الأم، في حين يدعي الأب أن « أصول العائلة القديمة من جهة الأب تعود إلى برج بوعريريج » .

زاول الطفل، عزيز درواز، كل تعليمه الابتدائي والثانوي بحي بلكور، مثله مثل إخوته الخمسة، الذين أنجبهم الأب، الإطار بالديوان الوطني للخضر والفواكه. فقد تحصل الابن الثاني عزيز على البكالوريا سنة 1969، من ثانوية الإدريسي، للتسجيل في معهد العلوم الاقتصادية، لمدة سنتين فقط (1972)، قبل التوقف، عن الدراسة الجامعية « أخذت رياضة كرة اليد كل وقتي .. فقد كنت لاعبا، قبل أن أتوقف، للتحويل إلى التدريب، بعد حادث حصل لي، أثناء مقابلة رياضية » .

انضم الشاب درواز إلى المؤسسة الوطنية للصناعات الكيماوية SNIC، للعمل كمسؤول للتنوعية، في المؤسسة 1972 / 1976، قبل الانتقال إلى نوع من الاحتراف، على رأس الفريق الوطني لكرة اليد « مهنيا كنت احصل على أجري من سوناطراك » .

تميز النشاط الرياضي، على رأس الفريق الوطني، بتحقيق العديد من النجاحات « فقد تحصل الفريق الوطني، على بطولة إفريقيا للأمم، في كرة اليد لمدة خمس سنوات متتالية 1983 / 1989 .. كما حصلت على الميدالية الذهبية في ألعاب البحر الأبيض المتوسط بسوريا 1987 وميدالية فضية، قبلها في نفس الألعاب، التي جرت بالدار البيضاء بالمغرب، ضد الفريق الفرنسي 1983 » .

هذه النجاحات الرياضية، هي التي حولت عزيز درواز إلى شخصية عمومية، محبوبة لدى الكثير من الجزائريين والجزائريين. صورة ايجابية لم تغفل عنها قيادات الأحزاب السياسية التي ظهرت للوجود، بعد الإعلان عن التعددية أو حتى القديم منها، كجبهة التحرير وجبهة القوى الاشتراكية... «تم أول اتصال حزبي معي، بمناسبة التحضير للانتخابات التشريعية... من قبل جبهة التحرير وجماعة مولود حمروش تحديدا، عن طريق صديق طبيب مشترك... لكن الأمور توقفت بعد أن «اكتشفت» المجموعة، أنني كنت قد ذهبت لوزارة الداخلية، مع سيد علي حطابي، مؤسس حزب «الأجيال الديمقراطية» لتسجيل الحزب دون أن أكون من مؤسسيه... فكل العلاقة التي كانت تربطني مع حطابي وبعض مؤسسي الحزب، العمل في قطاع الشباب والرياضة».

«اتصل بي التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، في نفس فترة التحضير للانتخابات التشريعية، عن طريق صحفي مشهور ترشح هو الآخر للانتخابات بالعاصمة... كان شرطي أن رئيس الحزب الدكتور سعيد سعدي، هو الذي يجب أن يتصل بي، رغم أن ميولي السياسية خلال هذه الفترة، كانت متجهة نحو جبهة التحرير، فأنا اعتبر نفسي مناضلا في الرياضة... أحسست بأني قد تحصلت على استقلالتي الشخصي، عندما هزمت الفريق الفرنسي في كرة اليد بمناسبة ألعاب البحر الأبيض المتوسط».

سيتم اتصال رابع بالرجل في نفس الليلة، هذه المرة من جبهة القوى الاشتراكية، الأفافاس «لألتقي مع حسين آيت أحمد، زعيم الحزب الذي طلب مني الترشح للانتخابات التشريعية، تحت راية الحزب، دون أن أكون منخرطا فيه بالضرورة... قبلت العرض، بعد أن اشترطت أن يكون ترشحي في العاصمة». انخرط الرجل في اللعبة السياسية الجديدة عليه، لينازل فيها، ممثل الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالعاصمة، في الدور الثاني الذي سمع بقرار

إلغائه وهو في الطائرة عائداً، للجزائر من بالخارج « ذهبت مباشرة إلى مقر الألفافس، لأجد قيادة الحزب في اجتماع، ليطلب مني آيت أحمد المشاركة في هذا الاجتماع، رغم عدم انخراطي في الجبهة... بعد نقاش، تم الاتفاق على ترك الأمور، حتى تتضح أكثر، على مستوى الشعب وعدم اتخاذ موقف لغاية اليوم الموالي... لكنني فوجئت عندما استمعت إلى رأي آيت أحمد القاطع وهو يندد بتوقيف المسار الانتخابي... بعد هذا الموقف، من قبل آيت أحمد، أوقفت كل علاقاتي مع جبهة القوى الاشتراكية ».

تنوعت علاقات الرجل، مع السياسة، خلال هذه الفترة. زيادة على هذه التجربة الانتخابية « فقد اقترح علي قبلها وزير الشباب والرياضة في حكومة حمروش، بوجمعة عبد القادر، تعييني كاتب دولة للرياضة.. لكن العملية لم تصل إلى مداها، بسبب استقالة الحكومة والصراعات التي عرفتها... لأعيش تجربة أخرى مع سيد أحمد غزالي، بعد استقالة حمروش... كنت في باريس عندما اتصل بي غزالي في الفندق، ليطلب مني العودة إلى الجزائر لأمر هام.. بعد نقاش طويل مع الرجل، في مقر وزارة الخارجية ليلاً، خرجت تحت حراسة رجال الأمن، بعد انقضاء آجال حظر التجول ليلاً.. وزيرا للشباب والرياضة. انتظرت، مثل بقية الجزائريين، أكثر من خمسة عشر يوماً، ليعلن عن وزارة غزالي... دون وزارة الشباب والرياضة، التي منحت بعد ذلك إلى السيدة عسلاوي... سمعت فيما بعد، أن حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، غريم جبهة القوى الاشتراكية، رفض أن يعين وزيراً من الجبهة في نفس الحكومة، أنا وبن يسعد حسين.. فما كان من غزالي، إلا تعيين ليلى عسلاوي، تحت ضغط أبوبكر بلقايد، الذي عبر عن موقف التجمع ».

يقرر الرجل، بعد هذه التجارب « الفاشلة »، مغادرة الجزائر، للعمل كمدرّب للمنتخب الوطني السعودي 1993/1995.. لكن حصل ما لم يكن في الحسبان « كنت في عطلة بالخارج، مع العائلة، عندما اتصلوا بي

من الرئاسة... تركت الأولاد وأمهم غاضبين و دخلت بسرعة، لأعين رئيسا للمجلس الأعلى للشباب، برتبة وزير 1995 / 1997 .

يدخل الرجل الانتخابات التشريعية، هذه المرة، مع التجمع الوطني الديمقراطي RND، ضمن قائمة العاصمة دائما، لينتخب ويعين وزيرا للشباب والرياضة 1997 / 1999 « كنت رافضا أن يتم وضعي في المرتبة السادسة عشرة، لكنهم أقنعوني بالقبول، نظرا للظروف الخاصة التي كانت تمر بها البلاد ». دخل الرجل وهو على رأس وزارة الشباب والرياضة، في صراعات عديدة مع نواب المجلس الشعبي الوطني، من حزب النهضة الإسلامي وحتى جبهة التحرير « جماعة النهضة، احتجاجا عندما راسلت مديري دور الشباب، لكي تفتح هذه المرافق أمام الشباب، يومي الاثنين والخميس مساء كأماكن ترفيه ورقص... أغلبية النواب صفقوا علي، بعد مداخلتي، رغم لغتي العربية، التي تحسنت مع الوقت، نظرا لهذه الاهتمامات السياسية ».

استمر الرجل لغاية استقالة حكومة أحمد أويحي ومجيء إسماعيل حمداني « أويحي كان يغار مني، لا أعرف لماذا، ربما لأنني رجل معروف.. فقد رفض لي مرتين، عطلة ليومين، طلبتها، لأنني كنت مدعوا إلى نهائيات كأس العالم بباريس 1998 ». استقال الرجل من التجمع الوطني الديمقراطي، بعد هذه التجربة، ليتخذ مواقف مؤيدة لعلي بن فليس، بمناسبة الانتخابات الرئاسية 2004 الذي يقول عنه « بن فليس رجل مؤدب ومحترم ».

درواز عزيز متزوج منذ 1986، من سيدة مدرسة، بالمرحلة التكميلية، في اللغة الألمانية، أنجب منها ذكرا وبنتا واحدة.. بنت مهتمة أكثر من الأب بالسياسة التي تدرسها كتخصص بباريس « تزوجت كبيرا نسبيا، لأن الرياضة أخذت كل وقتي، لذا أحاول أن أعوض العائلة والنجاح في مشروع المؤسسة الخاصة الذي أديره مع شركائي... فقد ضيعت كثيرا على المستوى المالي، رغم ما ربحته من حب واحترام الناس لي ».

دماغ العتروس العربي

وزير الثقافة أكتوبر / فيفري 1991

كون سيد أحمد غزالي حكومته الأولى في جوان 1991، ليدخل عليها تعديلا جديا في أكتوبر من نفس السنة. وليعلن عن تكوين حكومة جديدة في فيفري 92، بعد تعيين المجلس الأعلى للدولة وإلغاء الدور الأول من الانتخابات التشريعية. قبل أن تفرض على الحكومة الاستقالة الجماعية في جويلية 92، بعد اغتيال رئيس المجلس الأعلى للدولة. ناهيك عن التعديلات والاستقالات التي تخللت كل هذه المرحلة. دون الكلام عن الظرف السياسي والأمني الذي اشتغلت وسطه هذه الحكومات، التي ضمت الكثير من الوجوه الجديدة وغير المنسجمة فيما بينها.

العربي دماغ العتروس كان من ضمن هؤلاء الوزراء، الذين لم يتمكنوا من البقاء في الحكومة الأولى، أكثر من أربعة أشهر. فمن هو الرجل ؟ وما هي ظروف دخوله وخروجه السريع من هذه الحكومة المضطربة ؟

العربي دماغ العتروس من مواليد بلدية أولاد حبابة، دائرة الحروش، ولاية سكيكدة سنة 1924، لأب فلاح متوسط الملكية، أمي «إلا من بعض الآيات القرآنية يستعملها للصلاة». في حين كان العم، الذي تكفل بالطفل العربي، صغير اخوته السبعة، قاضيا، اشتغل في الكثير من المدن الجزائرية، كتلمسان

التي مكن فيها العم، ابن اخيه الطفل العربي، من دخول مدرستها الخاصة بالأوروبيين صغيرا، عكس الأغلبية الساحقة من الجزائريين الذين لم يسعفهم الحظ في دخولها، فاكتفوا بتلك المخصصة لهم، و التي كان من مهامها إيقاف التلاميذ عند حد معين من الدراسة، لايزيد عن المرحلة الابتدائية في الغالب الاعم .

رغم هذا الامتياز، لم يتمكن الطالب العربي دماغ العتروس من إتمام دراسته، التي كان ينوي القيام بها في مدرسة تكوين الأساتذة، فتوقف في السنة التحضيرية cours complémentaire . رغم هذه الانتكاسة، فقد برع الشاب العربي، في تعلم اللغات، في مختلف مراحل حياته المهنية « كنت مولعا بالترجمة، فتعلمت الإنجليزية، تحت إلهام الحزب (حزب الشعب)، بعد الإنزال العسكري الأمريكي بالجزائر، أثناء الحرب العالمية الثانية، كما تعلمت الأسبانية والإندونيسية والصربية بفعل عملي الدبلوماسي، في أكثر من بلد، قبل وبعد الاستقلال، ناهيك بالطبع، عن الفرنسية والعربية » .

علاقات الرجل بالحركة الوطنية كانت منتظمة، منذ بداية الأربعينيات، بل حتى قبل هذا الوقت « كنت أدرس وأمتحن الترجمة و أناضل في الحزب . فقد كنت أمين سر جريدة، « المغرب العربي »، التابعة لحزب الشعب، التي كان يديرها الشيخ الزاهري، عضو اللجنة المركزية للحزب، قبل الأزمة » . كما انتخب الرجل عضوا بالمجلس الجزائري (دائرة المليية)، بعد انتخابات 1948، لغاية 1954 . خلال هذه الفترة التي عاد فيها العربي دماغ العتروس إلى التعليم الجامعي، كطالب حر، بجامعة الجزائر، لدراسة التاريخ والجغرافيا .

عند اندلاع ثورة نوفمبر 54، اعتقل دماغ العتروس، عضو اللجنة المركزية، كالكثير من أعضائها لغاية صيف 1955، تاريخ إطلاق سراحه ومغادرته الجزائر سرا نحو فرنسا « تم إطلاق سراحه مع بن خدة بن يوسف، في نفس الفترة » . في سبتمبر من نفس السنة . كون الرجل، بالعاصمة الفرنسية، مع مجموعة

من الأسماء الجزائرية المعروفة، مثل مصطفى لشرف، مصطفى شوقي وعبد السلام بلعيد وصالح لوانشي، اللجنة الإعلامية لجبهة التحرير « حيث قمنا بتحرير أول مذكرة جزائرية تم إرسالها إلى الأمم المتحدة ».

بعد تجربة باريس، يتوجه العربي دماغ العتروس نحو القاهرة (1957)، أين كلف من قبل جبهة التحرير بتمثيل الجزائر في منظمة التضامن الآفرو - آسيوي، مما جعله يقوم بعدة رحلات إلى الكثير من دول العالم، لشرح القضية الجزائرية وكسب التأييد لها. خلال هذه الفترة قام الرجل برحلة طويلة بدول أمريكا اللاتينية، مع رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة، في سنة 1960، رحلة عاد منها الرجل مريضا، ليقضي السنة الأخيرة من الثورة والسنة الأولى للاستقلال بالملكة المغربية كأمين عام مساعد، لمنظمة ميثاق الدار البيضاء وسفيرا للجزائر بمالي لغاية آوت 1963.

رغم تمس الرجل على العمل الدبلوماسي قبل الاستقلال، إلا أنه، كمهنة، سيكون أكثر استمرارية فيه، بعد الاستقلال فقد تم تعيين العربي دماغ العتروس، مباشرة بعد عودته من بماكو أكتوبر 1963، سفيرا للجزائر بإندونيسيا وكمبوديا لمدة سبع سنوات.

بعد تجربة جنوب شرق آسيا، يوجه الرجل نحو دول البلقان كسفير للجزائر، في كل من يوغسلافيا، و رومانيا وألبانيا، لمدة سبع سنوات أخرى 1971/ 1978. عودة مرة ثانية نحو القارة الآسيوية في باكستان هذه المرة، كسفير للجزائر لمدة سنتين فقط « بعد موت بومدين، وقعت أمور كثيرة، يبدو أنني لم اعجب ناس في الحكم الجديد، فاستدعوني إلى الجزائر ».

بعد هذا الدخول إلى الجزائر، يقضي السفير السابق ثلاث سنوات بين وزارة الخارجية و الرئاسة، في تأدية بعض المهام المحدودة، قبل أن يعود إلى دكا، عاصمة البنغلاديش، كسفير للجزائر، لمدة أربع سنوات أخرى 1982/ 1986. ليكون بعد ذلك، الدخول النهائي للجزائر، بعد أن قضى السفير العربي دماغ

العتروس إحدى وعشرين سنة، كسفير، من عمر استقلال الجزائر الذي لم يتجاوز الربع قرن.

كانت العادة داخل النظام السياسي الجزائري، ضمن منطق تدوير النخب، أن يتم توجيه بعض السفراء القدماء، نحو مقاعد المجلس الشعبي الوطني. وهو ما تم فعلا مع دماغ العتروس، الذي انتخب نائبا في انتخابات 1987، لغاية حل المجلس الشعبي الوطني خلال أزمة 91. علما أن الرجل عاد للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير، هذه المرة، بعد أحداث أكتوبر، في ظل قيادة ابن الحروش والحركة الوطنية، عبد الحميد مهري 1988 / 1995.

كان من ميزة وزارة الثقافة، في حكومات سيد أحمد غزالي أن عرفت على رأسها، رجلين من نفس السن تقريبا، رغم الاختلاف في المسار السياسي والمهني. فبعد الشيخ بوعمران، الذي غادر الحكومة على وقع قضية عائلية وصل صداها إلى الاعلام المكتوب، فلم يستمر أكثر من أربعة أشهر (جوان / أكتوبر 91)، عين العربي دماغ العتروس، وزيرا للثقافة لمدة قصيرة كذلك، لم تتجاوز، بضعة أشهر (أكتوبر 91 / فيفري 92) « فقد اتصل بي العربي بلخير، وليس غزالي الذي لم يقم بالاتصال بي، حسب بلخير، لأنه كان خائفا من رفضي. بعد مشاورات، لبعض الأصدقاء، قبلت بالمنصب ».

الرجل لازال يعتقد أن دخوله للحكومة كان نتيجة لظهور موجة الإسلام السياسي الجذري « هناك من اتصل بالرئيس الشاذلي ليقنعه بأن هناك من الإسلاميين العاقلين، نظيفي اليد، الذين يمكن أن يكون التعامل معهم بداية لتصوير جديد للنظام ».

العربي دماغ العتروس، وكالكثير من الوزراء الذين تعاملوا مع غزالي، لم يخرج بانطباع إيجابي عن مروره السريع داخل أروقة قصر الحكومة « كنا مجموعة صغيرة، فعلا نشازا، داخل هذه الحكومة. ففي أحد الاجتماعات،

تدخلت بالعربية وطلبت من أعضاء الحكومة، أن تكون تدخلاتهم بالعربية بدل الفرنسية.. رفضوا واحتجوا، من بينهم وزير الدفاع، خالد نزار». .
غادر العربي دماغ العتروس الحكومة، بعد أن تكلمت الصحافة المستقلة عن صفعه، لصحفية جزائرية، أثناء إحدى اللقاءات الرسمية مع وسائل الإعلام «اتصل بي محمد لباسين ليقول لي أن وزارة الثقافة، قد ضمت إلى الإعلام. في الليل اتصل بي في المنزل غزالي رئيس الحكومة نفسه، ليؤكد لي الخبر». .
العربي دماغ العتروس متزوج منذ 1961 من سيدة من سيدي بلعباس، تكونت كقابلة أنجب منها بنتين وولدين تخرجا في تخصصات متعددة، كالتسيير والتاريخ والحقوق من جامعات أجنبية، في الغالب، بحكم التزامات الأب المهنية.

دلسي نور الدين

وزير التجارة 1964/1969

ليس غريبا أن تكون الديبلوماسية، ولمدة طويلة، هي مجال عمل نور الدين دلسي، بعد وزارة التجارة التي نصب على رأسها، كوزير لمدة خمس سنوات 1964/1969. فقد عرف عن إطارات وزارة التسليح والاتصالات العامة من قدماء MALG، تفضيلهم العمل في الخارج، كديبلوماسيين وممثلي شركات كبرى، منذ انخراطهم في مدرسة عبد الحفيظ بوصوف، أثناء ثورة التحرير. نور الدين دلسي من مواليد مدينة البليدة (1928)، لأب مراقب عمل contre-maitre في أحد مصانع القطاع الخاص، بالمدينة، قريب فكريا من جمعية العلماء المسلمين، يملك المستوى الابتدائي بالعربية في هذه المدينة المحافظة، التي عرفت دورا كبيرا لجمعية الإرشاد والإصلاح، بالموازاة بالطبع، مع انتشار التعليم العصري الفرنسي كأى مدينة أخرى، عرفت استقرارا كبيرا للمعمرين الاوروبيين داخلها. في هذه المنطقة الزراعية للمتيعة لم يكن غريبا أن تكون الأصول الفلاحية هي الغالبة لدى العائلة، فالجدان من الأب و الأم لدلسي نورالدين، كانا فلاحين صغيرين.

كان من حظ الابن نور الدين، أصغر اخوته التسعة، الاستفادة من انتشار التعليم بالجزائر، بعد الحرب العالمية الثانية، فزاوّل كل مراحل تعليمه، بما فيها

الثانوية بمدينة البليدة، قبل الحصول على شهادة البكالوريا سنة 1950. لتكون مدينة بواتي Poitiers الفرنسية، وجهة الطالب دلسي للتسجيل في جامعتها والحصول على شهادة الليسانس في الحقوق سنة 1955 « كان بودي الاستمرار في الدراسات العليا، لولا الإضراب العام الذي دعت إليه جبهة التحرير، سنة 1956... لكن مقابل ذلك، توجهت نحو المغرب للالتحاق بقوات الولاية الخامسة ». المغرب الذي سيرتبط به الرجل مهنيا قبل وبعد الاستقلال ومن خلال مواقع متنوعة.

خلال عامين قضاهما الرجل في المغرب، تكلف نور الدين دلسي بالتكوين فيهما، بمدرسة إطارات الثورة (محافظين سياسيين) « فقد اشتغلت مع عبد السلام بلعيد وتعرفت على بومدين والكثير من القيادات السياسية، لفترة ما قبل وما بعد الاستقلال... في حين كان من طلبة المدرسة، شريف بلقاسم، عبد العزيز معاوي وقاصدي مرباح، مدير المخابرات ورئيس الحكومة، في نهاية الثمانينيات.. الخ ».

أهم لقاء سيكون له تأثير واضح على مسار نور الدين دلسي، كان مع العقيد عبد الحفيظ بوصوف (سي مبروك)، الذي طلب منه الذهاب معه إلى القاهرة، بعد الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة وتكوين وزارة التسليح والاتصالات، التي كانت من نصيب العقيد القوي، قائد الولاية الخامسة (سبتمبر 1958). بعد انتقال الحكومة المؤقتة إلى تونس، غادر الرجل القاهرة، للعمل بصفة دائمة بديوان وزير التسليح والاتصالات العامة لغاية 1961.

السنة الأخيرة من الثورة قضاهما الرجل في المغرب وبالرباط تحديدا، ممثلا عن وزارة التسليح والاتصالات العامة. بعد تكوين الهيئة التنفيذية المؤقتة exécutif provisoire، لتسيير مرحلة ما قبل الإعلان عن الاستقلال. استطاع بوصوف ان ينصب رجل ثقته نور الدين دلسي، أمينا عاما لهذه الهيئة الانتقالية الهامة. الرجل الذي اتخذ مواقف مؤيدة للحكومة المؤقتة، مثل وزيره السابق

في صراعها مع هيئة الأركان « موقف الحكومة كان قانونيا، كرجل قانون، لم يكن بمقدوري، عدم أخذ ذلك بعين الاعتبار ».

مدير التجارة الخارجية، كان أول منصب للرجل في جزائر الاستقلال ولمدة سنتين 1962/1963، قبل أن يعين وزيرا للتجارة، لمدة خمس سنوات 1964/1969 « في البداية، بن بلة هو الذي اتصل بي، ليعينني مديرا للتجارة الخارجية، ضمن مصالح وزارة الاقتصاد التي كانت تحت إشراف بشير بومعزة.. لكن بعد الخلاف الذي حصل مع محمد خبزي وزير التجارة، نتيجة لتفاعلات الأزمة مع قيادة الولاية السادسة وإعدام العقيد محمد شعباني، سجن الوزير خبزي، لأعين مكانه وزيرا للتجارة من قبل بن بلة دائما ».

بعد الابتعاد عن عضوية الحكومة في 1969، التحق نور الدين دلسي بمنصبه الجديد، كسفير للجزائر في المغرب، لمدة ست سنوات لغاية 1975، بطلب من بومدين شخصيا « بومدين الذي لم نكن ننتظر أن يصبح رئيسا.. فقد كان يحتل بطريقة جيدة موقع الرجل الثاني un bon second ». نور الدين دلسي، استطاع أن يعايش من منصبه في العاصمة المغربية، قبل دخوله إلى الجزائر، كل تفاصيل الأزمة مع المغرب وتفاعلات القضية الصحراوية.

بعد هذه التجربة على رأس السفارة الجزائرية بالعاصمة العلوية التي عاش فيها نور الدين دلسي سنوات طوالا، عاد الرجل إلى الجزائر، للعمل بمصالح وزارة الخارجية، كمكلف بمهمة في الكثير من الدول الإفريقية لغاية 1978. ليكون آخر منصب للرجل احتلال مقاليد سفارة الجزائر بتشكوسلوفاكيا، لمدة ست سنوات كاملة 1978/1984. علما أن الرجل، ورغم مناصبه السياسية العليا لم ينخرط في حزب جبهة التحرير، بعد الاستقلال، كالكثير من الوزراء الذين احتلوا مواقع تكنوقراطية، داخل الحكومة.

السيد دلسي متزوج، من سيدة جزائرية منذ السنة الأولى للاستقلال، لم تنه تعليمها بكلية الحقوق، بعد حصولها على البكالوريا، كان قد تعرف

على أبيها قبل الزواج منها، أنجب منها ولدا واحدا زاول التجارة الحرة، بعد التوقف عن الدراسة التي قام بجزء منها بمدينة ستراسبورغ الفرنسية، عندما كان الوالد بالخارج في منصبه ببراغ العاصمة التشيكوسلوفاكية.

دين إسماعيل

وزير التجهيز وتهيئة الإقليم 1996 / 1997

« أنا قادر على شقاية » يقولها هذا المهندس في ميدان الري، عند الحديث عن محطات حياته المهنية والسياسية منها تحديدا « عشرون سنة كاملة من حياتي قضيتها على رأس مؤسسات للإنجاز، فأنا أعتبر نفسي تقنيا خالصا un pur technicien، زاوجت في مسيرتي المهنية بين التقنية والتسيير ولم أهتم يوما ما بالعمل السياسي فقد رفضت، من حيث المبدأ الانخراط في حزب جبهة التحرير، عندما كنت على رأس مؤسسات الري والإنجاز، رغم إلحاح المسؤولين على ضم الإطارات للحزب » هذا ما يقوله دين إسماعيل عن مسيرته المهنية، قبل أن نتعرف بالضبط عن الظروف والمسار الذي جعل « التقني الخالص » يصل إلى عضوية الحكومة، ويشارك في تكوين حزب سياسي وينهي حياته العامة كنائب بالبرلمان . . .

إسماعيل دين، من مواليد قرية عين لعسل بولاية الطارف الحدودية 1949، بأقصى الشرق الجزائري، لأب فلاح صغير، تأثرت وضعيته المادية سلبا نتيجة حرب التحرير، التي سجن خلالها أكثر من مرة. عائلة دين المعروفة في عين لعسل بملكيتها الواسعة وتربية المواشي على مستوى الجد الأمي . . لكن عدد الأبناء الكبير نسبيا، (ستة)، فتت الملكية الزراعية، كما حصل للكثير من

الفلاحين الجزائريين، مما جعل الأب دين لا يرث في النهاية، إلا قطعة أرض صغيرة، لإعالة أبنائه التسعة، الذين أنجبهم، مع زوجته ابنة الفلاح ومربي المواشي، كما هو شائع في هذه المنطقة الفلاحية والرعوية.

الطفل إسماعيل، قام بكل دراسته الابتدائية بقريته الصغيرة، قبل الانتقال إلى القالة القريبة 15-كلم - لإتمام تعليمه التكميلي « كنت أقوم بالرحلة يوميا بين عين لعسل و القالة، فوق دراجتي الهوائية، التي اشتراها لي جدي، من المعمر، موزع البريد الذي غادر القرية.. فالجد من الأب هو الذي كان يتحمل إعالة العائلة عندما كان الأب في السجن ».

بعد القالة كان على الشاب إسماعيل، أن يغادر إلى عنابة الأبعد، للقيام بدراسته ب ثانوية مبارك الميلي، حيث حصل على شهادة البكالوريا علوم 1970. وضعية العائلة الصعبة، من الناحية المادية، هي التي تكون قد فرضت على الشاب دين إسماعيل العمل لمدة سنة (1970)، في مركب الحجار « احد أساتذتي، هو الذي أقنعني، بمواصلة الدراسة وترك العمل في الحجار ».

الجزائر العاصمة كانت هذه المرة وجهة الطالب دين « سجلت في الأول بالمدرسة المتعددة التقنيات، لكنني انتقلت إلى المدرسة الوطنية للفلاحة.. لأنهم رفضوا أن يعطوني في بداية السنة الجامعية غرفة في الحي الجامعي ». ليتخرج الطالب دين إسماعيل مهندسا في الري 1976. دراسة سيختمها الرجل في مدينة ستراسبورغ الفرنسية، أين سيحصل على دبلوم الدراسات المعمقة، في تخصص التهئية، في الري الفلاحي 1983.

لن يعرف إسماعيل دين، من الناحية المهنية، إلا قطاع الري وتهيئة الإقليم، الذي انتمى إليه مباشرة بعد الانتهاء من دراسته، بالمدرسة الوطنية للفلاحة بالحراش كمهندس. فقد كانت تجربته المهنية الأولى في مكتب دراسات تابع للقطاع لتأدية الخدمة الوطنية 1976 / 1978. ترقية مهنية أكيدة سيحصل عليها ابن عين لعسل الفقيرة، في قطاع الري وتهيئة الإقليم، الذي كان يشكو

كالكثير من القطاعات المهنية، من ضعف التأطير. فقد انتقل إلى موقع مدير تقني في المؤسسة الوطنية لأشغال الري 1979 / 1982 للوصول إلى موقع مدير عام للمؤسسة الوطنية للتجهيز والانجاز في ميدان الري 1985 / 1986 ليتحول بعد هذه التجربة على مستوى المؤسسة إلى المقر المركزي بوزارة الري، التي سيحتل فيها، لمدة خمس سنوات، 1986 / 1991 موقع مدير مركزي.

خلال هذه الفترة سيرتبط إسماعيل دين بمعلمة، ابنة رئيس مدير عام، من مدينة الاغواط (1987)، توقفت عن العمل مباشرة، بعد إنجاب أول مولود لهما، على رأس أربعة إخوة وأخوات آخرين، سيلتحقون بعائلة دين، التي لم تقم بقطيعة حتى مع هذا الجيل المتعلم، مع منطق كثرة الإنجاب الذي عرفت به عين لعسل.

عودة ثانية إلى المؤسسة سيقوم بها إسماعيل دين في سنة 1991، بعد تجربة التسيير على المستوى المركزي بالوزارة. هذه المرة ستكون للوكالة الوطنية للماء الشروب 1991 / 1993. لتكون العودة الثانية لإسماعيل دين، كمفتش مركزي للمقر المركزي بالوزارة، هي الأخيرة، قبل الانضمام لحكومة أحمد أويحي كوزير للتجهيز وتهيئة الإقليم 1996 / 1997 الذي سيشغل معه مدة 18 شهرا، مدة بقائه في الحكومة «لم أكن اعرف أويحي شخصا. استقبلني ليخبرني أنني عينت وزيرا، مبروك عليك.. لم يكن لي مشكل أثناء العمل معه كوزير.. نفس الشيء بالنسبة للرئيس زروال».

خلال هذه الفترة المضطربة من حياة الجزائر السياسية «سوء تقدير حزب جبهة التحرير للوضع السياسي، هو الذي جعل السلطة، تفكر في خلق التجمع الوطني الديمقراطي، الذي وجدنا أنفسنا، كأعضاء في الحكومة، منخرطين فيه ومرشحين باسمه في الانتخابات التشريعية 1997... بعد الإعلان عن النتائج، استقبلني أويحي ليخبرني أن اسمي لن يظهر في الحكومة الجديد، ليس لأي سبب متعلق بشخصي أو تسييري للقطاع، بل لان قطاع الري وتهيئة الإقليم

الذي يتم التعامل معه كقطاع تقني، من دون لون سياسي، قد منح لحزب جبهة التحرير، ضمن الحكومة الائتلافية التي كونها أحمد أويحي، بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات» .

بدل عضوية الحكومة، التي لم يعد إليها، وجد إسماعيل دين نفسه، رئيساً لأهم لجنة برلمانية، لجنة المالية والميزانية التي حصل عليها حزب التجمع الوطني الديمقراطي، باعتباره الحزب الفائز في هذه الانتخابات التي شكك الكثير في نزاهتها. ثلاث سنوات كاملة قضاها مهندس الري على رأس لجنة المالية والميزانية « لم أشارك في الصراعات التي مست التجمع أو رئيسه ورئيس الحكومة في تلك الفترة ؛ قمت بعمل كرئيس لجنة برلمانية فقط، رغم حساسية الموقع والفترة» .

بعد انتهاء العهد البرلمانية، 1997/2002 لم يترشح إسماعيل دين للانتخابات، بل استقال من حزب التجمع الوطني الديمقراطي، ليؤسس مكتباً للدراسات (الشركة التقنية للري والطرق) . فضل الإشراف على تسييره هذا المهندس، بدل الاهتمام بأمور أخرى .

راشدي علي

وزير منتدب مكلف بالتعليم العالي 1990/1989

الانتقال من مديرية معهد العاصمة للعلوم الطبية، إلى عضوية الحكومة، كان من أسهل الممرات بالنسبة لبعض أساتذة الطب، الذين كان من بينهم على راشدي، المولود في 1943، بمدينة عنابة، من أب عنابي، كان يشتغل مراقبا في المستشفيات، وأم من أصول قبائلية ميسورة الحال، أنجب معها الأب العنابي راشدي 11 مولودا، كان الطفل علي أكبرهم، بعد وفاة الأخ البكر. كان الطفل علي يتخرج كثيرا من عدم التواصل وهو صغير، مع جدته التي لا تعرف إلا اللغة القبائلية، مما جعله يتحول فيما بعد، إلى أحد المدافعين عن الثقافة واللغة الأمازيغيتين.

راشدي علي، الذي استمر في جهله للغة الأمازيغية، حتى وإن تزوج فيما بعد، من إحدى بنات منطقة القبائل، تعرف عليها في العاصمة (1970)، تشتغل كمدرسة في تكميلية، أنجب معها بنتا وولدا فقط، على عادة أهل المدن، من الفئات الوسطى المتعلمة، قليلة الإنجاب.

أنهى الطفل علي راشدي، تعليمه الابتدائي في مدينة عنابة 1948 / 1954، ليكمل المرحلة الثانوية من دراسته أثناء ثورة التحرير 1954 / 1962 في ثانوية القديس أغوستين، بنفس المدينة، والحصول على شهادة البكالوريا، في أول

سنة للاستقلال، التي كانت سنته الأولى كذلك بجامعة الجزائر كطالب،
بمعهد الطب .

معهد الطب الذي سيتحول بعد عدة سنوات من التخرج منه إلى أحد
مسيريه، ضمن تجربة التسيير الجماعي، التي قادها مدير المعهد الأستاذ مسعود
زيتوني في 1976، قبل انتقاله إلى الوزارة هو الآخر، مع حكومة قاصدي مرباح
1988/1989، كوزير للصحة .

يحصل الطالب علي راشدي على الدكتوراه، بعد دراسات عادية في كلية
الطب، خلال فترة تميزت بغليان على مستوى الحركة الطلابية 1967/1962 .
ليقضي سنتين أخريين 1968/1970 في جامعة الجزائر، للتخصص، قبل أن
ينتقل إلى بلجيكا، للدراسة هناك مدة عامين آخرين 1970/1972 .

بروكسيل التي اشتغل فيها في نفس الوقت، كأستاذ مساعد، في
مستشفياتها المشهورة، بجديتها وتخصصاتها الدقيقة. بعد هذه التجربة
البلجيكية يعود الدكتور راشدي للجزائر، للعمل كطبيب مختص في علم
النسيج والأجنة لغاية 1989، سنة دخوله إلى الحكومة، كوزير منتدب للتعليم
العالي، في حكومة حمروش الإصلاحية، لمدة أقل من سنة سبتمبر 1989/
جويلية 1990 .

كان الدكتور راشدي قبل هذا، قد حصل على شهادة الأستاذية في تخصصه
الطبي -1977-. بعد التجربة البلجيكية استفاد الدكتور راشدي من تربص،
لمدة سنة، في مخبر دولي بلندن، مما سمح له في نفس الوقت بتطوير لغته
الإنجليزية، زيادة على الفرنسية، عكس القبائلية التي تحول إلى مدافع عنها،
دون التمكن من الكلام بها، حتى داخل العائلة، وفي الوسط المهني كطبيب
« أين كانت ضرورية بالنسبة لي في العاصمة على وجه الخصوص » .

بالإضافة إلى التعليم والعمل الطبي، فإن الأستاذ راشدي... لم يتقوقع
حول نفسه، كما هي عادة الأغلبية الساحقة، من الفئات الوسطى المتعلمة

في الجزائر، فقد شارك عدة مرات في تسيير معهد العلوم الطبية للعاصمة، مع مجموعة من الزملاء 1976 / 1981 .

أثناء الفترة الثانية من مشاركته في تسيير معهد العلوم الطبية بالعاصمة، أستدعي للرئاسة من قبل الأمين العام، مولود حمروش، للمساهمة في مجموعات العمل المتخصصة، لمدة أزيد من سنة، ساهم خلالها، في أفواج التفكير حول قضايا الصحة، الجامعة والضمان الاجتماعي .

الطبيب راشدي الذي كانت له سوابق مع السياسة « فقد تأثرت بخطاب للرئيس هواري بومدين، في سنة 1968، الذي تكلم فيه عن ابتعاد الشباب عن الحزب، فما كان مني إلا الانخراط في جبهة التحرير، مع مجموعة من الأطباء النشطين سياسيا، في ذلك الوقت، لأجد نفسي مرشحا للانتخابات المحلية (المجلس الشعبي الولائي للعاصمة)، مع عباسي مدني و آخرين، لأستقيل في أول دورة للمجلس الشعبي الولائي بعد أن ... دخلت عناصر من المخابرات، لقاعة الاجتماعات، حيث كنا نتناقش، ورفضت مغادرة القاعة. الاستقالة التي أصررت عليها أكثر، ... بعد أن اكتشفت أن نجاحي في هذه الانتخابات، يعود الفضل فيه، لجنود إحدى الثكنات العسكرية، الذين صوتوا لصالحي، بعد أن طلب-بضم الطاء - منهم ذلك» .

لم تطل الأمور بالأستاذ راشدي في الحكومة، مع مجموعة حمروش، كما كان الحال مع هذه التجربة السياسية الرسمية الأولى، ... فقد طلب إعفائه من منصبه، بعد أن رفضت الاقتراحات التي تقدم بها داخل القطاع، والمتعلقة بتوقيف عملية التعريب و ضرورة تدريس الأمازيغية. علما بأن رئيس الحكومة مولود حمروش، الذي اتصل به عند تعيينه، كان على علم بشروط الرجل المتعلقة بهاتين النقطتين حتى ولو بادره مازحا « شروطك هذه لن تنفعك كثيرا، فقد صدر قرار تعيينك، لأنك كنت غائبا منذ يومين ونحن نبحث عنك» .

فقد كان من شبه المستحيل، أن « يستمر الرجل كوزير منتدب للتعليم العالي، مع وجود وزير على رأس القطاع، مثل محمد الميلي ابن جمعية العلماء (ابن مبارك الميلي) والذي... يملك قنوات مختلفة حول هذه القضايا الحساسة ». رغم عدم استمراره في الحكومة، فقد استطاع الرجل تمرير قانون إنشاء معهد الثقافة الشعبية، التابع لجامعة تيزي وزو، الذي كان يفضل أن يكون معهدا وطنيا بالعاصمة، لكن ذلك كان يتطلب موافقة الكثير من الوزراء، الذين قد يعرقلون المشروع، فاكتمل الوزير المنتدب، بقرار على مستوى القطاع، كان من السهل المبادرة به، وتنفيذه في وقت معقول.

ينطلق الأستاذ راشدي بعد هذه التجربة القصيرة في الحكومة، في تجربة إعلامية مع جريدة « الحق »، التي يرفض القول عنها أنها كانت « تابعة لجهة القوى الاشتراكية-الأفاس »، بعد أن تقاعد عن عمله الطبي... الذي أصبح من المستحيل القيام به في ظروف الجزائر، حسب وجهة نظره. هذه التجربة الصحفية التي لم تعمر طويلا، « لأن القارئ الجزائري لم يتعامل ايجابيا مع العناوين الحزبية، أو حتى تلك القريبة من الأحزاب، فتوقفت الجريدة.

رغم عدم حضوره مؤتمر جبهة القوى الاشتراكية، فإن الأستاذ راشدي قد أصبح من الوجوه القيادية الوطنية للجبهة، التي احتل عضوية الأمانة الوطنية فيها أكثر من مرة، كما ترشح ضمن قوائمها في الانتخابات التشريعية لسنة 1997، عن ولاية عنابة. لكن وقبل نهاية العهدة النيابية للمجلس الشعبي الوطني -2000-، يدخل النائب راشدي مع مجموعة من زملائه، في صراع مع القيادة التاريخية للجبهة (حسين آيت أحمد)، ليفصل من جبهة القوى الاشتراكية، كما جرت العادة في هذا التنظيم الحزبي، ليبادر فيما بعد، مع بعض النواب المنشقين، عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي، بتكوين حزب « البديل » الذي انفجرت الصراعات حول الزعامة فيه بين علي راشدي، وبعض الوجوه الأخرى، من قدماء التجمع الوطني، حتى قبل انعقاد المؤتمر التأسيسي

2000، مما جعله يبادر بتشكيل حزب آخر «السييل» لم يتم اعتماده حتى الآن 2011.

علي راشدي النائب، تميز نشاطه داخل المجلس بمعارضة قوية للحكومات المتعاقبة، حول الكثير من الملفات، لم يعد إلى المجلس بمناسبة انتخابات 2002، بعد هذه التجربة الأولى. على العكس فقد كان أول سياسي جزائري يعلن عن نيته في الترشح لرئاسيات 2004. دون التمكن من توفير شروط الترشح القانونية.

رحابي عبد العزيز

وزير الإعلام والثقافة والناطق الرسمي باسم الحكومة 1998/1999

«لابد أن تفهم أن أكون أنا المتحدث الرسمي الوحيد باسم الحكومة». هي الجملة التي بادر بها الرئيس بوتفليقة، وزيره للإعلام والثقافة، والناطق الرسمي باسم الحكومة، عبد العزيز رحابي، وهو يضافحه لتوديعه، كما جرت العادة، عند اختتام اجتماعات مجلس الوزراء، في بداية صيف 1999. الرئيس الذي كان قد أخبر رئيس حكومته، إسماعيل حمداني، قبيل الاجتماع أن «رحابي ليس صديقنا، وإنما هو صديق للصحافة... لذا، فقد قررت، أن أبعده، من منصبه الحالي، لتعيينه وزيرا مستشارا لديك». بالفعل، فقد أقيّل الرجل من منصبه، في 29 جوان من نفس السنة، بعد أن كرر الرئيس ما قاله لرئيس حكومته، أمام أعضاء مجلس الوزراء، وبحضور المعني بالأمر.

لم يتوقف سوء التفاهم بين وزير الإعلام والثقافة، والناطق الرسمي، والرئيس عند هذا الحد، فقد قرر الاستقالة من منصبه الجديد برئاسة الحكومة، وحتى وزارة الخارجية، عن طريق رسالة نشرتها وسائل الإعلام، شرح فيها أسباب استقالته، رادا فيها على اتهامات الرئيس، الصادرة في وسائل الإعلام الوطنية له بأن «السيد رحابي تسبب في تفكيك الدولة». فمن يكون هذا الرجل الذي قرر مواجهة الرئيس بوتفليقة، وهو في بداية عهده الأولى والمغامرة، بالخروج،

عن تقاليد وأعراف النظام السياسي الجزائري، بنقل الخلافات والاستقالة، إلى الساحة العمومية ؟

عبد العزيز رحابي، من مواليد بلدية عين العربي الجبلية، بالقرب من مدينة قالمة 1954، لعائلة تعود في أصولها من جهة الأب، إلى الحضنة وأولاد سيدي رحاب، المنتمين إلى عرش أولاد دراج تحديدا، قرب بريكة. المنطقة التي غادرها الجد، بعد فشل انتفاضة بوختناش سنة 1860. في حين أن أصول عائلة الأم تعود إلى منطقة القبائل الصغرى، بالقرب من أقبو، المهاجرة هي الأخرى إلى منطقة «سلاوة عنونة» بالقرب من واد زناتي، بولاية قالمة.

عكس الجد من الأب صاحب الأراضي الواسعة ومربي المواشي، فإن الجد من الأم، كان متواضع الملكية، بل أقرب إلى الفقر. الجدان «الشرفاء» اللذان كانا يشتركان، رغم ذلك، في دورهما الثقافي، رغم أميتهما «فقد كانا يشرفان، كل على حدا، على مدرستين لتعليم القرآن، بواد زناتي.. السبب الذي سمح لكل عماتي وأمي، بحفظ القرآن». عائلة رحابي التي أفقرتها حرب التحرير كثيرا، «فقد استشهد منها الجد من الأب، وثلاثة أعمام، وثلاثة أخوال، بالإضافة للأب الذي استشهد، دون أن يتجاوز الثلاثة وثلثين سنة من العمر، وكان يلقب في الجبل، قبل استشهاده بـ«بوستيلو» صاحب القلم، لتمكنه من العربية».

إفقار جعل الأم أرملة الشهيد، بعد الاستقلال، تشتغل كعاملة تنظيف، في مدرسة بقالمة، قبل أن تلتحق بمستشفى المدينة، كنادلة بغرف المرضى، لإعالة أبنائها الأربع وبنتيها، التي تخرجت إحداها كمعلمة، في حين تخرج الأخ الأكبر كقاض وفضل الآخر العمل الحر كنجار، عكس الأخ الثالث الذي تخرج كتقني سام في البناء «الوالدة التي فضلت الاستمرار في عملها، حتى بعد تخرج بكرها من الجامعة».

السنة الأولى من التعليم الابتدائي، قام بها الطفل عبد العزيز، في محتشد «لاصاص»، الفرع العسكري المتخصص SAS «من حسن حظي وحظ العائلة، أن حراسه، كانوا يعملون خماسين، عند جدي، تعرفوا علي، فساعدوا العائلة بعدم التعرض لها، رغم معرفتهم بميولها السياسية الوطنية» .

كل الدراسة الابتدائية والثانوية قضاها عبد العزيز رحابي بمدارس وثانوية قالمة، لغاية حصوله على شهادة البكالوريا في سنة 1974، لالتحاق، بعد ذلك، بالمدرسة الوطنية للإدارة فرع الدبلوماسية، ضمن طلبة الدفعة الحادية عشرة للمدرسة. التحق الطالب المتخرج مباشرة بوزارة الخارجية، كرئيس مكتب. الوزارة التي ستكون مجاله المهني الوحيد، سيترقى فيها، إلى نائب مدير للشؤون القنصلية في سنة 1980، ومستشارا بسفارة الجزائر بألمانيا الديمقراطية في سنة 1982، ليعود إلى مقر الوزارة في سنة 1987، كمدير فرعي، مكلف بالتحليل وتسيير المعلومات لغاية 1989. السنة التي سيحصل فيها على مسؤولية مديرية الصحافة والإعلام، مع سيد أحمد غزالي وزير الخارجية، وبعدها كمستشار للشؤون الإفريقية 1990، في الوقت الذي انطلقت فيه بالجزائر، بعد إقرار التعددية، تجربة الصحافة المستقلة. غزالي الذي لازال الرجل يملك موقفا ايجابيا منه، على غرار وزراء الخارجية، الذين اشتغل معهم، وعلى رأسهم لخضر الإبراهيمي، الذي سيشتغل معه كرئيس للديوان في سنة 1991.

هي السنة الأخيرة التي قضاها في المقر المركزي بالوزارة، قبل الانتقال كسفير للجزائر، في المكسيك وأمريكا الوسطى 1992، وأخيرا كسفير بمدريد، العاصمة الاسبانية، لغاية تعيينه كوزير للإعلام و الثقافة وناطق رسمي باسم الحكومة، ضمن طاقم حكومة إسماعيل حمداني الانتقالية، التي جاءت لتنظيم الانتخابات الرئاسية، بعد استقالة ليامين زروال، فقد كان طلب الأحزاب، تعيين وزراء، غير متحيزين، في قطاع الإعلام، الداخلية والعدل.

«عند تعييني بالمنصب استقبلني الرئيس زروال شخصيا.. المطلوب منك، أن تقوم بعملية تطبيع لعلاقتنا، مع الصحافة المستقلة، اعتمادا على تجربتك في القطاع وعلاقاتك الإنسانية... كان هذا طلب الرئيس، عندما ذكرته بأنني غير موافق، على سياسة تكميم أفواه الصحفيين وغلق العناوين، خلال هذه الفترة المضطربة». عبد العزيز رحابي الذي لازال يفتخر بما قام به على رأس الوزارة، رغم المدة القصيرة التي قضاها على رأسها، كالسماح لأربع وثلاثين جريدة بالصدور، كانت ملفاتها معطلة بمصالح الوزارة، وإعادة توزيع الصحافة الأجنبية بالجزائر، بعد عشر سنوات من الغياب. السماح بظهور المغني القبائلي آيت منقلات، على شاشة التلفزيون الجزائري، وإصدار قوانين لتنظيم عمليات سبر الآراء وتنظيم الإشهار، «هذان القانونان اللذان رفضا، من قبل مجلس الأمة، بنفس الأغلبية التي صوت عليهما، عندما غادرت الوزارة».

رحابي الذي لازال مقتنعا، أن إصراره على عودة الحصص السياسية المباشرة في التلفزيون الجزائري، والكلام الذي قيل فيها عن رئيس الجمهورية، من قبل ممثلي بعض الأحزاب». هم أعضاء الآن في الحكومة، ومقربون من رئيس الجمهورية، مثل خليفة تومي، وعمار غول، وعمار بن يونس». حصص هي التي كانت إحدى أسباب إقالته من الحكومة. زيادة بالطبع، على اتهامه، بعلاقات متينة، مع الصحافة المستقلة «لا أنكر أنه كانت لي علاقات حسنة مع رجال الإعلام المستقل، وكان ذلك مقصودا من قبلي.. كنت ولازلت مقتنعا، أن العلاقات الإنسانية، بين الرجال خاصة في الجزائر، تساهم بقوة في التفاهم وتذليل كل أنواع سوء التفاهم، لذا عملت، على نسج علاقات مباشرة، مع وسائل الإعلام الوطنية».

التحق رحابي بإحدى الجامعات الإسبانية، أين قام بالتدريس لمدة سنة كأستاذ زائر، بعد الاستقالة من الحكومة، ومن الخارجية، حيث قضى كل

سنوات عمره، ليعود بعد ذلك للجزائر، للعمل كأستاذ بأحد معاهد التكوين العليا الخاصة، المتخصصة في الاقتصاد والتخطيط، عمل بالتكوين يسهله من دون شك تحكم الرجل، في أكثر من لغة أجنبية، كالانجليزية، الاسبانية والألمانية، زيادة بالطبع على الفرنسية والعربية.

رحابي عبد العزيز أب لولد وبنتين ومنتزوج من سيدة قلمية، كانت جارة له، حاصلة على مستوى البكالوريا.

رحماني شريف

وزير الشباب والرياضة 1988/ 1989

وزير التجهيز 1989/ 1990

وزير التجهيز والتهيئة العمرانية 1994/ 1995

وزير محافظ للعاصمة 1997/ 2000

وزير التهيئة العمرانية والمحافظة على البيئة 2001

وزير التهيئة العمرانية والمحافظة على البيئة والسياحة 2007¹

« فواد العود »، هي الصفة التي أطلقها شريف رحماني، على جهة الوسط التي ينتمي لها « فهي جهة، ضعيفة الإنتاج النخبوي، جراء ضعف عمرانها، ونقص انتشار التعليم بين أبنائها، الذين زادهم ضعفا، عوامل سياسية متعددة، كهزيمة العقيد محمد شعباني، بعد تمرده في 1964، وقبلها خسارة الولاية الرابعة، في مواجهتها للثنائي بن بلة -بومدين في 1962». « كل هذه الشروط العمرانية، الثقافية والسياسية جعلت الجهة الوسطى، من البلاد ومنطقة الهضاب العليا خاصة، جهة إسناد، وليست جهة اقتراح وتدخل فعال، على المستوى السياسي».

1- لازال رحماني شريف محتفظا بمنصبه الوزاري لغاية صدور الكتاب في خريف 2011، بعد أن نزع منه قطاع السياحة.

الذي يقوم بهذا التحليل لتفسير ضعف تواجد أبناء المنطقة على المستوى السياسي والعسكري، هو شريف رحمانى، الذي ظهر كشخصية سياسية شابة، بعد أحداث أكتوبر 1988، كممثل لهذه النخبة السياسية الجديدة، التي برزت على سطح الأحداث.

ولد شريف رحمانى بالجللفة سنة 1945، رغم أن تسجيل الولادة، كان بمدينة عين وسارة بنفس الولاية، لأب موال غني جدا، تزوج، أكثر من مرة وأنجب 23 ذكرا وأنثى. فالأب الذي تعددت نشاطاته التجارية الفلاحية، في كامل جهة الوسط كالجللفة، الأغواط، المدية، البليدة.. الخ، كان أميا، في حين كانت زوجته الجلفاوية، أم شريف والأخيرة ضمن نسائه، من عرش بلحرش (عائلة بن شريف)، متعلمة وباللغتين، تعليما متوسطا.

زاول الابن شريف، بكر الزوجة الأخيرة، كل تعليمه الابتدائي، في الجللفة، قرب العائلة، حين الانتقال إلى ثانوية بن عكنون ذات التعليم المزدوج franco - musulman، التي حصل منها على البكالوريا، في أول سنة بعد الاستقلال 1963. ليلتحق بالمدرسة الوطنية للإدارة التي تخرج منها، في سنة 1969.

كان لابد من حوالي عشرين سنة، من العمل في الإدارة المحلية، على مستوى المجموعات المحلية والإدارة المركزية - الوزارة، لكي يصل شريف رحمانى إلى منصب أمين عام وزارة الداخلية، في سنة 1987. الوزارة التي انطلق فيها مهنيا، ذات يوم من سنة 1969، مباشرة، بعد تخرجه من المدرسة الوطنية للإدارة. فانتقل من منصب متصرف إداري، إلى رئيس مكتب في 1971، فنائب مدير، سنتين بعد ذلك في 1973، فمدير الأموال المحلية والإدارة، وأخيرا، مدير المجموعات المحلية بوزارة الداخلية، قبل الانتقال لمدة قصيرة، لرئاسة الجمهورية، كمفتش عام 1984 / 1985.

و هي نفس السنة التي درس فيها كأستاذ للاقتصاد المالي، لطلبة المدرسة الوطنية للإدارة. فالرجل كان قد سجل في إحدى المدارس العليا المشهورة

بباريس Ecole Pratique des Hautes Etudes (EPHE) للحصول على دكتوراه في ميدان التهيئة العمرانية 1978 / 1982، وهو الميدان الذي سيتحول لديه إلى اختصاص مهني، عندما ينتقل إلى التسيير على مستوى الحكومة. لم يعد شريف رحماني بعد تجربة الرئاسة القصيرة إلى وزارة الداخلية، بل ذهب واليا في تبسة، ثم الجزائر العاصمة 1985 / 1986، ليعين بعدها أمينا عاما، لوزارة الداخلية في سنة 1987. تجربة الولاية في تبسة التي منحت الرجل صورة مسير فعال وديناميكي.

بعد تكليف قاصدي مرباح، بتشكيل الحكومة، إثر أحداث أكتوبر، اتصل بشريف رحماني، الأمين العام لوزارة الداخلية، ليقترح عليه منصب وزير الشباب والرياضة، بعد أن عبر له عن إعجابه بتجربة شباب 2000، التي نظمها شريف رحماني، عندما كان واليا للعاصمة (مراكز ونوادي للشباب)، و بكل العمل الذي قام به، على رأس ولاية تبسة خاصة.

مرباح الذي ضمت حكومته، عدداً كبيراً من الأمناء العامين للوزارات، لم يجد صعوبة في إقناع الرجل بمنصبه الجديد، الذي بقي فيه طول مدة حكومة مرباح التي لازال يقيمها تقييماً إيجابياً، عكس تجربة حكومة حمروش، التي أبعد عنها، بعد ظهور الكثير من الصراعات بينه وبين ما سماه «بعضية حمروش» المحيطة به... والمكونة من ناس، دون بعد سياسي ولا رؤية عامة للدولة، إذا استثنينا علاقاتهم الخاصة والذاتية مع حمروش». ليغادر شريف رحماني منصب وزير التجهيز، الذي احتله في حكومة حمروش، قبل تعديله في جويلية 1990، ويعوض بأحد المقربين من رئيس الحكومة، محمد الصالح قنيفة.

لازال رحماني يعتقد حتى الآن، أن مجموعة حمروش «لم يعجبها الحال، عندما نجحت في خلق وتنظيم وزارة التجهيز، في حوالي ستة أشهر فقط... فأبعدوني لأنهم يثقوا، أنني لم أتكسر، كما كانوا يعتقدون ويتمنون». غادر شريف رحماني، بعد هذه التجربة مع حكومة حمروش، العمل الرسمي

مؤقتا ليهتم، بتسيير أملاك العائلة المختلفة، وفي الميدان الزراعي تحديدا، الذي قريته من إحدى هواياته المفضلة «العيش، على الطريقة البدوية، بالقرب من المواشي والاعتزال والمشى في الجبال».

حوالي أربع سنوات كاملة، قضاها شريف رحماني، بعيدا عن العاصمة، في أغلبية الوقت، ليعود للعمل الرسمي، مع حكومة مقداد سيفي، كوزير للتجهيز والتهيئة العمرانية في 1994، بعد تعيين وزير الدفاع اليامين زروال، رئيسا للدولة، من قبل ندوة الوفاق الوطني وتكليف مقداد سيفي، بتكوين الحكومة.

لم تمنح أي حقبة لشريف رحماني، بعد ذهاب حكومة سيفي، وتعيين أحمد أويحي، لتكوين الحكومة الجديدة في ديسمبر 1995، بل طلب منه رئيس الحكومة، تسيير ولاية العاصمة، بمنصب وزير، في تجربة هي الأولى من نوعها، حتى سنة 2000، تاريخ مجيء بوتفليقة للرئاسة، الذي قام بالهجوم علنيا، على تسيير الرجل لمحافظة العاصمة، لتحل هذه الهيئة، ويعين رحماني وزيرا للبيئة والتهيئة العمرانية، في حكومة بن فليس 2001. وهو المنصب الذي استمر فيه مع حكومة أحمد أويحي، الذي رشحته العديد من الروايات لمنافسته، ليس على رأس الحكومة فقط، بل حتى على رأس التجمع الوطني الديمقراطي، كما حصل، في أكثر من محطة، من عمر هذا الحزب.

شريف رحماني الذي تتحدث عنه الساحة الإعلامية والسياسية في الجزائر لتبوء أعلى المناصب، لم يغادر موقعه كوزير للبيئة والتهيئة العمرانية، مع حكومة عبد العزيز بلخادم 2006، ولا بعد عودة أويحي على رأسها 2008.

حزبيا انتخب شريف رحماني نائبا ضمن قوائم التجمع الوطني الديمقراطي في انتخابات 1997، لكن سرعان ما غادر المجلس الشعبي الوطني، نحو مناصب تسييرية، قريبة من اهتماماته المرتبطة بال عمران والبيئة والتجهيز، أو لإدارة المحلية، التي يقول بصدها «إن الوالي في الجزائر، يملك الكثير من

الصلاحيات السياسية وغير السياسية، إذا كان واليا جيدا». .
رغم أنه لم يترشح للانتخابات التشريعية-ماي -2007 كما كان منتظرا،
فإن ابن الجلفة عاد إلى عضوية الحكومة، بعد أن عرفت صلاحياته توسعا
واضحاً، بإضافة قطاع السياحة له، ضمن الحكومة الثانية لعبد العزيز بلخادم.
شريف رحماني متزوج من إحدى بنات برج بوعريريج منذ سنة 1973،
و أب لولدين وبنتين، قام البكر فيهم بدراسات، في معهد الإعلام والاتصال
بالجزائر، يقرض الشعر كالكثير من أبناء منطقته الجلفة .

رويس بشير

وزير البريد والمواصلات 1984/1982

وزير الإعلام 1984/1988

« نهرو »، هو اسم الشهرة، الذي عرف به بشير رويس، أثناء ثورة التحرير، والذي كان من أصغر قيادات الولاية الرابعة، التي التحق بها وعمره لا يتجاوز 16 عاما سنة 1956 .

بدايات التلميذ بشير مع العمل السياسي، كانت في ثانوية بن شنب بالمدينة، من خلال الانضمام لصفوف الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، خلال السنة الدراسية 1955/1956 . لتكون فرقة علي خوجة العسكرية، التابعة لنخبة قوات الولاية الرابعة Commando Ali Khodja، أول محطة للشاب بشير، الذي عين فيها كمسؤول فوج، ثم نائب مسؤول فرقة، في نفس سنة الالتحاق بجيش التحرير.

يجد « نهرو » نفسه في أوت 56، وبعد مؤتمر الصومام مباشرة، قائدا عسكريا لمنطقة الأخضرية (Palestro سابقا)، برتبة ملازم، ليغادر هذه المنطقة، نحو جبال الونشريس، في الولاية الرابعة دائما، لتولي مسؤوليات قائد مجموعة . وجهة الملازم بشير - نهرو، كانت هذه المرة، الولاية الخامسة التي أدى بها مهام تدريبية، ليجد نفسه، عند الإعلان، عن وقف القتال في 1962، قائد فيلق

برتبة نقيب في الجنوب الغربي، داخل تراب الولاية الخامسة دائما .
سيتدعم هذه المسار العسكري، بعد الاستقلال، من خلال المواقع التي
احتلها في قيادة أركان الناحية العسكرية الأولى والثانية، بعد فترة التكوين التي
قضاها في موسكو، خلال السنة الدراسية 1964 / 1965، للحصول على شهادة
عسكرية، في قيادة الأركان، لن تنفعه كثيرا، لأن وزير الدفاع هواري بومدين،
قرر حل هذا الهيكل الحيوي داخل الجيش الوطني الشعبي، بعد محاولة الانقلاب
الفاشلة التي قادها الطاهر زبيري، قائد الأركان، في سنة 1967 .

بعد الانتهاء من هذه الفترة التكوينية، في موسكو، التي سمحت له بالإلمام
باللغة الروسية، كالكثير من قيادات الجيش الوطني الشعبي، عاد النقيب
بشير رويس إلى قيادة أركان الناحية العسكرية الثانية، التي مكث فيها، أكثر
من ثلاث سنوات، سمحت له بالقيام بدور مهم، في دعم الانقلاب، على
الرئيس بن بلة، ليكون هذا المنصب في وهران آخر علاقة له مع الجيش الوطني
الشعبي، الذي طلب مغادرته، رغم المسيرة العسكرية الناجحة، لهذا الضابط
الميداني .

رغم أن الزوجة لم تكن ابنة عمه، كما كان الحال بالنسبة للوالد الفلاح
المتوسط، وكما هي عادة الكثير من الأوساط المحافظة، في مدينة المدية، التي
تفضل زواج القرابة، فإن الضابط بشير رويس لم ينتظر إلا سنة بعد استقلال
الجزائر، للزواج من ابنة إحدى العائلات، من المدية، التي لم تنه تعليمها،
مفضلة الزواج وتكوين أسرة صغيرة، من أربعة أبناء، مع هذا العسكري
الشاب 23 سنة، ابن العائلة الكبيرة (أثني عشر أخا وأختا)، الذي تؤهله كل
الشروط، لنجاح مهني أكيد في الجزائر المستقلة .

كانت وجهة الضابط بشير رويس، بعد مغادرة الجيش برتبة نقيب في
1969، القطاع الفلاحي الذي احتل فيه منصب رئيس مدير عام لمؤسسة إنتاج
الحليب ومشتقاته، التي تعد أكبر مؤسسة في القطاع ONALAIT « فقد كانت

إستراتيجية النظام الجديد، و بومدين شخصيا، تهدف إلى إبعاد منهجي لكل عناصر جيش التحرير... المتهمين بعدة تهم، كالطمع في السلطة وعدم التأهيل العسكري، رغم كل الدورات التدريبية التي استفادوا منها، بعد الاستقلال، في أكبر الكليات العسكرية، مفضلا عنهم الضباط الجزائريين الذين التحقوا بالثورة، بعد الهروب من الجيش الفرنسي».

بومدين الذي لم ينس للعسكري الشاب «رفضه» ذات يوم من صيف 62، وهو ضابط في الولاية الخامسة، الهجوم على قوات ولايته الرابعة التاريخية، المتمردة ضد سيطرة مجموعة تلمسان -قيادة الأركان، مما جعله «يسهل» له مغادرة الجيش، وتعويضه، بهذا المنصب التسييري، كما حصل، مع الكثير من قيادات جيش التحرير، التي قبلت، عن مضض، بهذه المقايضة.

سبع سنوات كاملة، قضاها ابن منطقة المدية الفلاحية، في تسيير هذه المؤسسة المنتجة للحليب ومشتقاته، عرفت فيها عدة صراعات، مع الوسط النقابي والعمالي، خلال السبعينيات، التي تميزت بصعود قوي للحركة العمالية، في الجزائر، جعلت هذا الضابط السابق يلجأ إلى تهديد مجموعة من العمال المضربين... بالسلاح، فالرجل عرف بقناعات سياسية، يمكن تصنيفها بلغة تلك المرحلة، بالمحافظة، فقد عرف عن محافظ الحزب بالبليدة بشير رويس، بعد تجربة التسيير هذه، صراعاته السياسية، مع كثير من التيارات السياسية المناوئة للسلطة، الدينية منها و اليسارية، في هذه الولاية الحساسة والمتحركة سياسيا.

كان آخر موقع سياسي قبل الوزارة لهذا العسكري، النيابة في المجلس التشريعي، كممثل لولايته، بعد المصادقة على الدستور (1977/ 1982).
ليعين بعد نهاية عهده وزيراً للبريد والمواصلات، في حكومة محمد بن أحمد عبد الغني، الذي كان قد تعرف عليه في فترة ما قبل الاستقلال، خلال مروره في الولاية الخامسة، مثله مثل الشاذلي بن جديد، الذي تعرف

عليه هو الآخر في وهران، بعد الاستقلال، والذي لازال ينسب له الكثير من الخصال الايجابية، عكس الصورة الشعبية السائدة.

لم يغادر بشير رويس الحكومة، رغم تعيين رئيس حكومة جديد (عبد الحميد إبراهيمي)، ليعين هذه المرة، في قطاع أكثر سياسية (الإعلام)، لمدة أربع سنوات انتهت، بتغييرات هامة، بعد أحداث أكتوبر الشهيرة، والتي جعلته يجمد نشاطه في حزب جبهة التحرير. عبد الحميد الإبراهيمي وعكس عبد الغني، الذي يملك منه موقفا، سلبيًا واضحًا، كالكثير من الوزراء، الذين اشتغلوا مع الرجل الذي «أكل رأس الشاذلي». فقد كان يطلب سي حميد لاسيانس-العلم (la science) من معاونيه تقارير طويلة عريضة، ليقرر وحده في النهاية».

عرفت هذه الفترة، صعود الكثير من قدماء جيش التحرير، إلى الجهاز التنفيذي، والذين لم يتم التخلي عنهم، مثلما كان الحال مع بشير رويس، فقد كانت بودابست - عاصمة المجر - هي المحطة السياسية-المهنية الأخيرة، لهذا الضابط المشاكس، كسفير هذه المرة. بودابست التي أنهت فيها إحدى البنات الثلاث للعائلة، تعليمها في العلوم الدقيقة، لتكملة، في باريس، عكس الذكر الوحيد للعائلة الذي فضل بريطانيا، للقيام بدراسات في الرياضيات المطبقة على التسيير، ليتحول للعمل في إحدى البنوك الأمريكية، بعد حصوله على شهادة عليا، و بعد مرور قصير في القطاع العام.

زرداني عبد العزيز

وزير العمل والشؤون الاجتماعية 1965 / 1967

يشكّل عبد العزيز زرداني، وزوجته مريم بلميهوب- زرداني، حالة فريدة في الحياة السياسية الجزائرية. فقد كان الزوجان الوحيدان، حتى الآن، اللذين انضمّا للحكومة، كوزيرين ولو في فترات مختلفة. كما كانا نائبين في المجلس التشريعي، في نفس فترة ما بعد الاستقلال مباشرة. عبد العزيز زرداني الذي يعد من « مثقفي » الولاية الأولى القلائل، الذين وصلوا إلى عضوية الحكومة، بدعم مباشر من قائدها العقيد الطاهر زبيري. فقد استقال الوزير ودخل السجن، تضامنا مع العقيد قائد الأركان في شتاء 1967. تاريخ محاولة الانقلاب الفاشلة، التي قام بها الرجل، ضد الرئيس بومدين.

ولد عبد العزيز زرداني بأم البواقي في 1934، لأب كان يشتغل سكرتيرا لبلدية secrétaire de mairie، مهنة لم تمنعه من الانخراط المبكر في حزب الشعب والجهز بمواقف وطنية. فعائلة زرداني، كانت من العائلات الميسورة من الناحية الاقتصادية، جراء الملكيات الواسعة التي كان يتمتع بها الجد زرداني، الذي تمكن من تعليم أبنائه، فحصل الأب زرداني على الشهادة الابتدائية، التي مكنته من دخول العمل في الوظيفة العمومي، كسكرتير بلدية، والزواج من إحدى بنات « خوجة » الجهة، الحاصل هو الآخر، على شهادة الأهلية، في

وقت كان فيه التعليم محدودا في هذه الأوساط الريفية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالبنات .

زاول الابن البكر عبد العزيز (ضمن أربعة ذكور وبنتين)، كل دراسته الابتدائية في أم البواقي، قبل الانتقال إلى قسنطينة، كما جرت العادة في الجهة الشرقية للبلاد، لإتمام دراساته المتوسطة والثانوية . هذه الدراسة الثانوية، التي لم يتمكن من إنهاؤها الشاب زرداني وفضل بدلها الالتحاق بجيش التحرير، بالولاية الأولى (مارس 1956)، حتى قبل إعلان إضراب الطلبة والثانويين، الذي دعت إليه جبهة التحرير، في شهر ماي، من نفس السنة .

سنتان كاملتان قضاهما الملازم زرداني عبد العزيز، على تراب الولاية الأولى، قبل التحول إلى تونس، سنة 1958، للعمل كسكرتير للعقيد كريم بلقاسم (وزير القوات المسلحة)، مع مجموعة من المثقفين، كان منهم محمد حربي، وتوفيق بوعتورة، والدكتور شوقي مصطفى .

بعد انتقال كريم بلقاسم إلى وزارة الخارجية 1960 / 1961، التحق زرداني للعمل في ديوانه الخاص بالقاهرة . لم يغادر عبد العزيز زرداني منصبه في وزارة الخارجية، عند تعيين الوزير الجديد، سعد دحلب لغاية الاستقلال 1962 . خلال هذه الفترة، تعرف زر داني على الكثير من الوجوه السياسية والفكرية اليسارية المصرية والعربية . . . أمثال لطفي الخولي « الذي كنت قريبا منه في أطروحاته التقدمية و أبعادها العربية » .

كان من المنطقي جدا، أن يستمر عبد العزيز زرداني في وزارة الخارجية بعد الاستقلال، وهو ما قام به فعلا، لغاية انتخابه في المجلس التأسيسي، ممثلا للولاية الأولى 1962 . يعين زر داني بعد تجربة المجلسين التأسيسي والتشريعي وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية، في أول حكومة بعد الانقلاب 1965 . قبل ذلك دعم الرجل مواقفه السياسية بانضمامه إلى اللجنة المركزية للحزب، بعد مؤتمر 1964، الذي كان ضمن المجموعات المحضرة له في اللجنة الاقتصادية،

تحت رئاسة صالح الوانشي . هذا الموقع الحزبي، الذي جعله يعين ضمن عضوية لجنة التوجيه الإيديولوجي، مع تكليف بتسيير جريدة Le Peuple، قبل تعريبها لتصبح الشعب لاحقا، مع مجموعة من القياديين الحزبيين، الذين كانوا يحسبون على الجناح اليساري بالحزب، أمثال محمد حربي وحسين زهوان...

«المجموعة التي اختلفت معها، لأنها كانت تقوم بتحليل خاطئة حول الانقلاب والانقلابيين الذين كنت أعرفهم و أتعاطف معهم، على المستوى السياسي والذاتي - السعيد عبيد - أحمد دراية - الطاهر زبيري و حمد الصالح يحيايوي - ... فيسار جبهة التحرير و ORP - تنظيم المقاومة الشعبية- كان يقول عنهم إنهم فاشيون ويمينيون، تحت تأثير أطروحات محمد حربي والتروتسكيين... في حين كنت أعرف أنا أنهم وطنيين ومن أوساط شعبية... لذا قبلت بالمنصب الوزاري والعمل معهم. أكثر من هذا، فقد كانت لي علاقات صداقة معهم، فكنت أذهب أنا و زبيري والسعيد عبيد، لشرب الشاي و مشاهدة مباريات كرة القدم، على الشاشة في منزل بومدين... الذي كان يناصر فريق قلالة لكرة القدم... بومدين الذي كان يتصل بالطاهر زبيري أو سعيد عبيد ليكلمها عني، عندما تحصل مشاكل معه في تسيير الوزارة».

خلال هذه التجربة «كنا ننسق العمل بيننا داخل الحكومة، كمجموعة وزراء يساريين، أنا، محساس، وعلي يحيي عبد النور، وحتى بوعلام بن حمودة، الذي كان قريبا منا في تلك الفترة... لكن المشاكل انطلقت عندما قيل لبومدين إنني رفضت مساعدات غذائية أمريكية بعد هزيمة 1967. لكن الأهم من ذلك، هي الصراعات التي كانت حاصلة في مجلس الثورة، بين بومدين ومجموعة وجدة من جهة والعقيد الطاهر زبيري، قائد الأركان.. فبعد إبعاد محساس و بومعزة ومنجلي وصوت العرب (صالح بوبنيدر)، جاء

دور الآخرين .. وهو ما حصل فعلا في شتاء 1967 » .

« قدمت استقالتي المكتوبة من الحكومة للرئيس، تضامنا مع العقيد طاهر زبيري، واختفيت عن الأنظار، حتى إلقاء القبض علي، ومحاكمتي في إطار ما سمي بقضية الطاهر زبيري... كان الحكم علي مخففا نوعا ما، خمس سنوات سجنا، من دون تنفيذ، رغم أن الأوامر، قد أعطيت في البداية بعدم القبض علي حيا » .

عبد العزيز زرداني الذي ابتعد عن العمل السياسي الرسمي، بعد تجربة الحكومة، احترف العمل القانوني كمحام، بعد الحصول على شهادة اليسانس في 1974، مثله مثل زوجته -مريم بلميهوب - المحامية والوزيرة وعضوة مجلس الأمة، التي تزوجها سنة 1965، و أنجب معها ولدين وبنات تخصصوا كلهم في دراسة الحقوق، للعمل كمحامين، في مكتب العائلة .

زرقيني محمد

وزير البريد والمواصلات 1980/1977

انضم أربعة عقود إلى حكومة بومدين الأخيرة، التي أعلن عن تشكيلها في 1977، اثنان منهم ينتميان إلى جيش التحرير (عبد الغني، وأحمد دراية) في حين مثل اثنان منهم قدماء الجيش الفرنسي (آيت مسعودان مسعود، ومحمد زرقيني)، الذي كان الضابط الأعلى رتبة من قدماء الجيش الفرنسي، من الملتحقين بجيش التحرير (نقيب)، و الذين سيكونون القوة الضاربة في يد مسؤول قيادة الأركان ووزير الدفاع فيما بعد، هواري بومدين.

محمد زرقيني، من مواليد مدينة قسنطينة في 1922، رغم أن أصول العائلة، من جهة الأب، تعود إلى درقينة، بالقرب من خراطة (القبائل الصغرى)، عكس الأم القسنطينية، ابنة أخ الشيخ عبد الحميد بن باديس. أنجب الأب زرقيني الذي كان يحترف مهنة الخياطة التقليدية في قسنطينة من زواجه، سبعة أطفال، كان محمد، بكر الذكور فيهم. عائلة زرقيني التي كان فيها الجد من الأب القبائلي فلاحا صغيرا، عكس الجد من الأم الذي كان موظفا في قطاع المالية، بمدينة سطيف - خزناجي -.

بعد الانتهاء من المرحلة الابتدائية بالحصول على الشهادة الابتدائية، كانت نية الأب زرقيني توجيه بكره محمد، نحو مدرسة المعلمين، للتخرج كمعلم،

لكن ظروف الحرب العالمية الثانية، حالت دون تحقيق هذا الحلم، فلم يتمكن الشاب زرقيني من الاستمرار في دراساته، ليتوقف ويغير الاتجاه، بطريقة حادة، بالانخراط في الجيش الفرنسي في سنة 1941 بعنابة «لأنني معروف في قسنطينة وكنت أستحي من الناس، بلباسي العسكري الفرنسي، وأنا من عائلة بن باديس... فعنابة كانت تسمح لي بالبقاء قريبا من قسنطينة، دون أن يعرفني الناس فيها».

سمحت التطورات التي عرفت مجريات الحرب العالمية الثانية، في شمال إفريقيا وجنوب أوروبا، لمحمد زرقيني، بالمشاركة الميدانية فيها على الجبهة التونسية. ليعود ضابط الصف محمد زرقيني من الجبهة، بعد تدخل الأب لدى الإدارة الفرنسية، في سنة 1943 إلى بوسعادة للتكوين، لمدة ثلاث سنوات، في مدرسة «تكوين الضباط من الأهالي لتونس والجزائر» EEOIAT التي كان مقرها بالدار البيضاء، في الجزائر، قبل نقلها لبوسعادة، خوفا من الغارات الجوية، لقوات المحور.

الإنزال الذي قام به الحلفاء في شمال فرنسا، أوقف مسيرة تكوين محمد زرقيني، الذي وجه مع دفعته نحو أوروبا، للمشاركة في العمليات العسكرية، على التراب الألماني هذه المرة. كان لابد من انتظار نهاية الحرب الكونية، ليعود زرقيني إلى مدرسته العسكرية لإتمام سنة التكوين المتبقية، والتخرج برتبة ملازم أول وهو في الرابعة والعشرين من عمره، لتكون وجهة الضابط، مدينة عنابة، حتى يكون قريبا من... عائلته المعروفة في قسنطينة. عائلة زرقيني التي لم يكن الشاب محمد العسكري الوحيد فيها، فقد أنتجت أكثر من عسكري للجيش الفرنسي¹.

1 - لمزيد من التفاصيل حول سيرة محمد زرقيني أنظر مذكراته التي صدرت بعد وفاته بمدة قصيرة

Colonel Mohamed Zerguini ; *Une vie de combats et de lutte. Témoignages et appréciations. Tome I* (1941-62) Les éditions algériennes En-Nahda, Alger, 2000. 224 p

يغادر زرقيني الجزائر سنة 1947 متوجها نحو الهند الصينية، التي اندلعت فيها المعارك بين الجيش الفرنسي والوطنيين. كان السفر إلى الهند الصينية أكثر من حزين، فالرجل لم يمر على زواجه من ابنة خالته إلا أربعة أيام. الزوجة التي سينجب منها خمس بنات وولدا واحدا، تخصص فيما بعد كطبيب في جراحة العظام، بعد فتح عيادة في فيلا الأب بالعاصمة. أما الأخوات الخمس، فكان حظهن من الدراسة أقل، لذا فقد تراوحت مهنهن بين التعليم في المرحلة التكميلية والحلاقة، باستثناء واحدة منهن، تخرجت كمهندسة في الإعلام الآلي.

لم يستمر الرجل في الهند الصينية طويلا، فقد تعرض لإصابات خطيرة بالمعارك التي شارك فيها ضد الوطنيين الفيتناميين، مما جعل القيادة العسكرية تقرر عودته إلى الجزائر، ليبقى في مدينة قسنطينة هذه المرة طول المدة بين 1949/1950. مشاركة في المعارك حصل العسكري زرقيني لدوره فيها، على عدة أوسمة منها la légion d'honneur وهو لم يتجاوز السادسة والعشرين من عمره.

عاد زرقيني سنة 1951 إلى الهند الصينية، للبقاء هناك مدة سنتين، لكن ليس للمشاركة في المعارك هذه المرة، فقد اكتفى بقيادة قوات عسكرية، لحراسة إحدى القواعد العسكرية الفرنسية، نتيجة للإصابات التي تعرض لها الحاج محمد زرقيني، الذي كان قد نظم له الجيش الفرنسي، مع مجموعة من الضباط المسلمين، رحلة لأداء مناسك الحج، خلال فترة خدمته العسكرية، هذه الرحلة التي كانت فرصة للتعرف على أحد أعمدة النظام الملكي في المغرب بعد الاستقلال، الجنرال محمد أو فقير، الذي حافظ على علاقات صداقة متينة معه، حتى عندما ساءت العلاقات بين البلدين.

كان الملازم زرقيني في الجزائر، عندما اندلعت حرب التحرير في 1954. بعد الشكوك التي بدأت تراود السلطات العسكرية الفرنسية، حول سلوكات الضباط والجنود الجزائريين، قررت القيادة العسكرية الفرنسية، ترحيلهم نحو

منطقة الألب الفرنسية، لشق الطرقات في هذه المنطقة الجبلية الوعرة .
محاولة أولى، فاشلة، قام بها النقيب زرقيني للالتحاق بجيش التحرير في
فرنسا، كانت نتيجتها السجن لمدة ستة أشهر، بعد اكتشاف العملية من قبل
الشرطة الفرنسية . لتنجح العملية الثانية، في سنة 1958، بمساعدة مجموعة
« جونسون » الفرنسية المؤيدة للثورة الجزائرية، التي هربت زرقيني، عن طريق
بروكسل، مباشرة إلى تونس .

النقيب زرقيني رفض « الالتحاق بإحدى الولايات (3-2-1) ، التي كانت
تتداخل كلها في مدينة سطيف، حيث كانت تقيم عائلة زرقيني ... خوفا
من المعلومات التي بدأت في الوصول حول عملية la bleuite، التي ذهب
ضحيتها الكثير من المتعلمين، الذين التحقوا بالثورة، في الولاية الثالثة
خصوصا وحتى الرابعة » .

« رغم أن الاستقبال الأول على الحدود التونسية، ... لم يكن دائما
جيذا، فقد بدأت مغامرة ما سيعرف فيما بعد بـ DAF الفارين من الجيش
الفرنسي، الذين تخوف الكثير من التحاقهم المتأخر بالثورة » . الفارين من
الجيش الفرنسي، الذين دخلوا في صراع مع الضباط المتخرجين من الكليات
العسكرية العربية الذين « لا يملكون تدريبا جيذا، نظرا لقصر مدة التكوين ..
سنتين فقط ... بالإضافة لانعدام أي تجربة عسكرية ميدانية لديهم، بالمقارنة،
مع ضباط الجيش الفرنسي . رغم كل ما حصل مع الضباط، فإن الصعوبات
الفعلية، كانت مع الجنود أكثر، الذين ... كان عددهم كثيرا ومسلحين ..
لكن دون حد أدنى، من الانضباط ودون تأطير فعلي، حتى بعد تكوين لجنة
العمليات العسكرية COM التي كنا نطلق عليها اسم القوم » .

أمام هذا الوضع، استغل النقيب زرقيني مرور العقيد هوارى بومدين على
تونس، في رحلته نحو طرابلس، ليطلب منه هو وزميله عبد القادر شابو،

الالتحاق بالولاية الخامسة، على الحدود المغربية، التي كانت تعرف وضعاً تنظيمياً أحسن، من الحدود التونسية.

قام النقيب زرقيني لغاية خريف 1959، بعمله التدريبي، كمسؤول عن ثكنة «الكداني»، التابعة لجيش التحرير بالمغرب، مع مجموعة من ضباط الجيش الفرنسي سابقاً، كان من بينهم أحمد بن شريف، وعبد القادر شابو. في شهر سبتمبر بالذات، وبعد الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة، يأمر وزير دفاعها كريم بلقاسم كل المجموعة الالتحاق بالحدود الشرقية، وهو الأمر الذي نفذه بومدين، عن مضض قائلًا، وهو الذي كان يعمل كثيراً على هذه العناصر «أنا مع الشرعية حتى ولو كانت ضدي».

الحدود التونسية التي وجد فيها زرقيني الوضع، دون تغيير، منذ أن تركه، إن لم يتدهور أكثر من جراء استفحال الفوضى وعدم الانضباط، نظراً «لطغيان الروح العشائرية والقبلية داخل صفوف القوات المسلحة، لدرجة تهديد الرجل بالموت، من قبل عناصر تابعة لأولاد سيدي عبيد. تهديد أخذ بجدية، إذا عرفنا أن أحد أصدقاء الرجل من ضباط الجيش الفرنسي القدماء، قد لقي حتفه (الملازم أحمد العقون)، خلال هذه الفترة، التي عرفت صراعات متنوعة، أخذت طابعاً دموياً، على شكل تصفيات جسدية، في بعض الأحيان».

بعد مدة قصيرة من العمل في مركز تدريب «جبل شعانبي»، غادر محمد زرقيني للالتحاق بالكاف التونسية، ضمن مصالح وزارة الدفاع الجزائرية مؤقتاً، ليتوجه نحو سوق أهراس بالتراب الجزائري، على رأس قيادة الفيلق 39. كان لابد من انتظار وصول العقيد هوارى بومدين إلى رأس قيادة الأركان، ليتم تعيين محمد زرقيني، مع مجموعة من الضباط السابقين في الجيش الفرنسي (محمد بوتلة- سليمان هوفمان - عبد القادر شابو)، لدى المصالح التقنية لهذه الهيئة، التي ستتحول إلى نواة للسلطة الفعلية في الجزائر، قبل الاستقلال بمدة. لتكون قيادة مكتب الدراسات والعمليات الميدانية، آخر منصب يحتله

محمد زرقيني، حتى الاستقلال .

هذه التجربة داخل نواة السلطة الفعلية، هي التي ستؤهل الرجل لاحتلال منصب نيابة قائد الولاية الثالثة بعد الاستقلال، التي كان على رأسها العقيد محمد الحاج، بين 1962 / 1963، في البدايات الأولى للأزمة المسلحة مع جبهة القوى الاشتراكية FFS، قبل الانتقال إلى الحدود المغربية، عند اندلاع الحرب مع المغرب، كمسؤول عن العمليات العسكرية.

الحدود الجزائرية التي كلف الرجل أكثر من مرة بترأس لجانها التقنية المكلفة بترسيمها، ليس مع المغرب فقط، بل حتى مع الدول المجاورة الأخرى. بعد وقف إطلاق النار على الحدود الغربية، عاد محمد زرقيني إلى وزارة الدفاع، ليستفيد من دورة تدريبية بالاتحاد السوفيتي، في قيادة الأركان، لم يتعلم منها الكثير، حسب التقييم الذي يقوم به الرجل 1964 / 1965. قيادة الأركان التي سينصبه وزير الدفاع هواري بومدين، نائبا لقائدها العقيد طاهر زبيري، الذي سيكون محمد زرقيني على رأس القوات العسكرية، التي ستسحق محاولته الانقلابية، في شتاء 1967.

يتولى العقيد محمد زرقيني بعد حل قيادة الأركان، قيادة الناحية العسكرية الرابعة والثالثة فيما بعد، ليكون آخر منصب عسكري له، مفتشا عاما للجيش الوطني الشعبي، وهو المنصب الذي يغادره في 1977، سنة تعيينه وزيرا للبريد والمواصلات، في آخر حكومة للرئيس بومدين لغاية 1980، عند أول تعديل حكومي، يقوم به الرئيس الشاذلي بن جديد. الرئيس الجديد الذي كان قد تعرف عليه زرقيني على الحدود التونسية -الجزائرية، قبل الاستقلال، كالكثير من القيادات العسكرية والسياسية. بالطبع وبحكم المنصب انضم العقيد محمد زرقيني إلى اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير منذ 1979. كحالة الكثير من وزراء فترة بومدين، عمل العقيد زرقيني لفترة كسفير للجزائر، قبل الإحالة على المعاش في سنة 1982.

الوزير الجزائري، أصول و مسارات

محمد زرقيني الذي كانت له ممارسة رياضية كبيرة، منذ أيام الجيش الفرنسي، زاول عدة مهام على رأس الحركة الأولمبية الجزائرية والدولية، لغاية وفاته في سنة 2001، عن عمر يناهز 79 سنة.

زياري عبد العزيز

وزير العمل والتكوين المهني 1991/1992

وزير منتدب للتعاون والهجرة 2001/2002

وزير الشباب والرياضة 2004

وزير مكلف بالعلاقات مع البرلمان 2005

رئيس المجلس الوطني الشعبي 2007¹

عندما تكون أستاذا في العلوم الطبية، وتقوم بتسيير معهد الطب، بجامعة الجزائر، وتنجح في الانتخابات التشريعية، لتستمر كرئيس لجنة دائمة بالمجلس التشريعي، لمدة عقد كامل تقريبا، فإن الوصول إلى منصب وزير، يصبح محطة ضرورية في مسيرتك المهنية -السياسية. هذا الوصف، ينطبق تماما على مسار زيازي عبد العزيز، الذي عينه سيد أحمد غزالي، وزيرا للعمل لمدة سنة تقريبا، في أول تجربة وزارية له.

عبد العزيز زيازي، من مواليد قسنطينة 1945، لعائلة تعود في أصولها القديمة إلى القل، رغم أن الأب الذي كان صاحب ملكية زراعية متوسطة، مولود في الحروش، عكس الأم التي ولدت في قسنطينة، لأب كان يشتغل موظفا في السكك الحديدية. مقابل الجد من الأم الموظف، فإن الجد من

1- لازال زيازي عبد العزيز على رأس المجلس الشعبي الوطني لغاية صدور الكتاب في خريف 2011

الأب، كان فلاحا متوسطا، تمكن من تعليم أبنائه واحتلال مكانة اجتماعية مرموقة. فقد حصل الأب زيارى على مستوى البكالوريا، كما انخرط سياسيا في حركة أحباب البيان والحرية، كعضو في الاتحاد الديمقراطي UDMA، لفرحات عباس، قبل الانضمام إلى جبهة التحرير في 1955 وزيارة السجن قبيل الاستقلال. هذا النشاط السياسي، الذي سمح للأب زيارى من التواجد كعضو في المجلس الوطني التأسيسي 1962/ 1964، ممثلا عن ولاية قسنطينة. قام الطفل عبد العزيز، الذي كان أكبر إخوته العشرة، بكل دراسته الابتدائية والثانوية في مدينة قسنطينة، التي لم يغادرها، إلا بعد الحصول على شهادة البكالوريا - فرع رياضيات 1962، للتسجيل في كلية الطب، بمدينة ستراسبورغ، الفرنسية لمدة سنة واحدة فقط، للعودة مباشرة إلى كلية الطب بالجزائر، التي أنهى دراسته فيها سنة 1968، والتخرج كأصغر طبيب عام ضمن دفعته.

في سنة 1975 يتحصل الطبيب عبد العزيز زيارى على شهادة التبريز في الأمراض الداخلية، لينطلق مهنيا، كرئيس مصلحة في عيادة Les Orangers بالعاصمة، التي لم يغادرها كموقع مهني، إلا بمناسبة تعيينه في الحكومة أو المجلس الوطني، ليعود إلى منصبه، بعد ذلك، كالكثير من الأطباء والأساتذة خصوصا، الذين يفتخرون بالمسارعة إلى مناصبهم، بعد انتهاء مهامهم السياسية، عكس الكثير، من أصحاب المهن الأخرى.

عبد العزيز زيارى الطالب، كانت له نشاطات داخل الحركة الطلابية، خلال فترة دراسته، التي عرفت الكثير من الحركات الاحتجاجية في الجامعة، لم تمنعه من الانضمام إلى جبهة التحرير كحزب حاكم... محمد الصديق بن يحيى، وزير التعليم العالي الأسبق، هو الذي تدخل لصالح الأستاذ زيارى، للترشح في الانتخابات التشريعية التي جرت في 1977، في الجزائر الوسطى بالعاصمة. لكن «الحظ» لم يحالفه، لأن الأصوات الانتخابية التي وعد بها،

أعطيت لمرشحين آخرين « فقد أعطيت تعليمات لكي لا يصوت الجنود في ثكنات العاصمة، لصالحني ».

انتقل الأستاذ زيارى، بدل النيابة، بالمجلس الشعبي الوطني، إلى مديرية معهد العلوم الطبية، لمدة سنة واحدة فقط، للعودة إلى منصبه في عيادة Les Orangers، كأستاذ رئيس قسم بعد ذلك .

يعود الأستاذ زيارى، بعد هذه التجربة الفاشلة الأولى في دخول المجلس الشعبي الوطني إلى العمل السياسي، من خلال الترشح للانتخابات التشريعية في سنة 1982، لكن هذه المرة، في القل بولاية سكيكدة... مكان جذور العائلة، ليكون النجاح حليفه، لدورتين متتاليتين، وهو ما يسمح للنائب زيارى بشغل منصب نائب رئيس لجنة العمل والشؤون الاجتماعية بالمجلس، مدة عقد كامل تقريبا 1982 / 1991. المنصب الذي سيكون الطريق الممهد لعضوية الحكومة، التي سيدخلها، كوزير للعمل، بعد هذه التجربة الطويلة على رأس اللجنة البرلمانية للعمل والشؤون الاجتماعية .

سيكون الأستاذ زيارى، من النواب الأكثر حضورا على المستوى الإعلامي والسياسي، بعد أحداث أكتوبر، للتعبير عن آرائه في وسائل الإعلام المختلفة، لينسحب من اللجنة المركزية للحزب في 1991، في الوقت الذي سيطر الإصلاحيون، بقيادة حمروش جزئيا على الحزب والحكومة .

مولود حمروش « الذي كان من المفروض أن أكون قريبا منه، لعدة أسباب ذاتية وموضوعية، كالجبهة والجيل، وحتى بعض التوجهات السياسية.. لكن لأسباب ذاتية بحتة، حصل تباعد... فحمروش الذي ينحدر من أصول فقيرة، يحس أنني برجوازي. للأسف فهذا الإحساس، من جانبه، أفسد العلاقات الإنسانية وحتى السياسية ».

« عكس حمروش فإن غزالي كان أكثر تأدبا واحتراما لي، بالإضافة إلى المواقف المؤيدة التي اتخذتها معه، عندما كان وزيرا للمالية، فقد عملت

كرئيس لجنة على مساعدته في المجلس في أكثر من مناسبة». عشر سنوات كاملة قضاها الأستاذ زيارى في عيادته، بأعالي العاصمة، خارج اللعبة السياسية المباشرة، ليعين في 2001 وزيرا منتدبا للتعاون والهجرة في حكومة بن فليس، التي سيغادرها بعد إجراء الانتخابات التشريعية -ماي 2002. يعود زيارى عبد العزيز أستاذ الطب، بعد مرور سريع على الرئاسة كمستشار برئاسة الجمهورية، ثانية إلى حكومة أحمد أويحي، بعد إعادة انتخاب الرئيس بوتفليقة لعهدة ثانية /أفريل 2004، كوزير للشباب والرياضة. لينتقل بعد ذلك إلى موقع الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان 2005.

سيعود زيارى إلى بناية زيغود يوسف في صيف 2007، هذه المرة، كرئيس للهيئة التشريعية -المجلس الشعبي الوطني - بعد فوز حزب جبهة التحرير بالانتخابات التشريعية، التي قاد فيها ابن القل، قائمة الحزب بالجزائر العاصمة، فقد جرت العادة داخل النظام السياسي، أن يتم توزيع أهم مراكز السلطة، بين أكبر الجهات، فكان من نصيب أبناء الشرق رئاسة المجلس الشعبي الوطني، في ظل سيطرة واضحة لأبناء المنطقة الغربية، على مراكز السلطة الأخرى، منذ عودة بوتفليقة إلى سدة الحكم.

الأستاذ زيارى متزوج من زميلة له، أستاذة في الطب، اقترن بها، منذ كان طالبا في جامعة الجزائر 1971. أنجب منها بنتا صيدلية، وولد تخصص في الملاحة الجوية، درسا في فرنسا، بمساعدة عائلة الأم القبائلية الأصل المهاجرة، المقيمة بفرنسا.

زيتوني مسعود

وزير الصحة 1988/1989

تتكرر مرة أخرى، مع تجربة مسعود زيتوني، أهمية تسيير معهد العلوم الطبية لجامعة الجزائر، في الوصول إلى عضوية الحكومة. في نفس الوقت الذي تؤكد فيه التجربة التي قام بها أستاذ الطب مسعود زيتوني، الانطباعات السلبية، التي خرج بها الكثير من الجامعيين، بعد احتكاكهم القصير مع عالم السياسة والسياسيين، خلال فترة الانفتاح، التي أعقبت أحداث أكتوبر 1988.

ولد مسعود زيتوني، بعزابة ولاية سكيكدة، في 1940، لأب تاجر صغير، تعلم القراءة والكتابة، وحتى بعض مبادئ الحساب وهو في سن كبيرة. فقد أفلس الجد من الأب، مالك الأراضي الصغير، في حين كان الجد من الأم، عاملا زراعيا أجيرا، في هذه المناطق الزراعية التي عرفت دخول الرأسمالية الزراعية مبكرا «أتذكر كيف كنت كالكثير من الجزائريين، أسير حافي القدمين، حتى الثانية عشرة من عمري، رغم أن الأب كان يقوم بنشاط تجاري صغير، يساعده على إعالة العائلة المكونة، من خمسة إخوة وأخوات، كنت أنا أصغرهم».

قام الطفل زيتوني، بكل الدراسة الابتدائية في مدينة عزابة، قبل الانتقال إلى سكيكدة، لإتمام المرحلة الثانوية، والحصول على البكالوريا في 1960. وهو ما سمح له بالتسجيل الجامعي بالجزائر العاصمة، للحصول على الدكتوراه

في الطب، سنة 1967. ليتخصص مدة أربع سنوات تقريبا، في الجراحة العامة 1971، بين جامعات الجزائر وفرنسا. نهاية هذه المسيرة العلمية، كانت سنة 1978، بالحصول على الأستاذية في الجراحة.

زيادة على مصلحة الجراحة العامة التي يشرف على تسييرها بعيادة البرتقال Les Orangers بأعالي العاصمة، فقد أشرف الأستاذ زيتوني مرتين، ولمدة طويلة نسبيا، على تسيير معهد العلوم الطبية بالعاصمة 1979 / 1981، و 1985 / 1986 وهي الفترة التي اقترح عليه فيها عبد الحق برارحي الأمانة العامة لوزارة التعليم العالي « رفضت الاقتراح لعدة أسباب، من بينها أنني أستاذ طب مثله ».

من دون سابق معرفة، يتصل قاصدي مرباح، رئيس الحكومة المعين، بعد أحداث أكتوبر 1988، بأستاذ الطب الجراح، وهو داخل غرفة العمليات، ليحدد له موعدا بوزارة الصحة - كانت آخر منصب لقاصدي مرباح - « أنا لا أعرفك، لكنني سمعت عنك كل خير، لقد قررت أن أعينك وزيرا للصحة... قبلت بكل بساطة، يقول الرجل ».

« عالم السياسة رغم المدة القصيرة التي بقت فيها الحكومة لم أتكيف معه مطلقا، كانت علاقتي محصورة في مجال العمل.. على العموم، أنا كنت أنتمي للفتة الثانية من الوزراء، لا نستشار في أي قضية هامة.. فقرارات مثل الاعتراف بالجبهة الإسلامية للانقاذ، أو حتى قانون الأحزاب، لم أحضر أي اجتماع بصددهما، أو أسمع بهما قبل صدورهما... ببساطة كنا خضرة فوق عشاء.. كما يقول المثل الشعبي عندنا. في المقابل أكيد أن هناك من الوزراء المقربين، من كان يطلب رأيه، في مثل هذه المواضيع الحساسة، التي كانت بعيدة عنا ». إقالة الحكومة عاشها وزير الصحة كعملية خلاص فعلي *une délivrance*. « على العموم حتى عندما كنت وزيرا لم أتوقف عن أداء عملي كجراح ».

الأستاذ زيتوني متزوج منذ 1968 من سيدة تشتغل قابلة، مقيمة منذ مدة بمدينة قالمة، رغم أصولها القبائلية. أنجب منها ذكرين وبنات، تخصص أحدهم

في الطب مثل الأب، في حين اختارت البنت الترجمة. باستثناء مهنة الجراحة التي يزاولها الأستاذ زيتوني بالمستشفى العسكري لعين النعجة، لم ينخرط في أي حزب، حتى وهو في الحكومة. في المقابل فقد انخرط في جمعية وطنية للأطباء الجراحين. عاد الأستاذ زيتوني جزئياً للواجهة الاعلامية نهاية 2005، بمناسبة مرض الرئيس بوتفليقة، وتطيمنه للرأي العام، حول صحة الرئيس الذي عينه عضو بمجلس الأمة، ضمن الحصة الرئاسية في مارس 2007.

سراج محمد

وزير البريد والمواصلات 1990/1992

كان محمد سراج من الوزراء القلائل، الذين تمكنوا من العمل، مع مولود حمروش، والاستمرار في المنصب الوزاري نفسه، مع سيد أحمد غزالي، في بداية التسعينيات. فسوء التفاهم بين رئيسي الحكومتين، كان كبيرا جدا، لدرجة أن الذي يقترب من الأول، لابد أن يبتعد عن الثاني. تجربة خاضها محمد سراج، دون نجاح كبير، كانت نتيجة الإبعاد المبكر من الحكومة الثانية، و سوء العلاقات مع رئيسها سيد أحمد غزالي. فما هي المحطات الأساسية في سيرة الرجل التي قد تفسر هذه المغامرة السياسية ؟

محمد سراج من مواليد مدينة وهران في سنة 1939، لأب كان يشتغل في الأصل عاملا في مزرعة لإنتاج الكروم، قبل الانتقال إلى العمل كحارس بمستشفى المدينة. استطاع بصعوبة، ضمان تربية أبنائه وبناته السبع. فقد تربى الأب سراج يتيما، بعد الوفاة المبكرة للجد. تمكن هذا العامل الذي هاجرت عائلته، منذ عدة أجيال من «تمزوجة» القرية، إلى وهران، رغم تواضع مهنته، الزواج و هو العامل البسيط الأمي، من بنت قاض / موثق، حاصلة على شهادة الابتدائية، بعد علاقة عاطفية قوية، في جزائر الثلاثينيات من القرن الماضي. عائلة سراج ورغم تواضعها المادي، كانت تسكن حيا أوروبيا St Antoine،

بمدينة وهران، حيث زاول الطفل محمد دراسته الابتدائية والثانوية collège Ardaillon، مما جعله، حتى و هو كبير يفضل بطريقة واضحة، الحديث باللغة الفرنسية، بدل العربية. خلال هذه الفترة، تمكن الشاب محمد، من التعرف على أحد الوجوه السياسية في المدينة (الدكتور محمد الصغير نقاش)، الذي أضحى بمثابة الأب الروحي له، فحثه على الانضمام إلى الكشافة الإسلامية، وإرساله إلى كندا، بعد ذلك في رحلة كشفية سنة 1954، قبل مغادرة الدكتور نقاش المدينة.

بدأت مدينة وهران ابتداء من السنة الثانية للثورة 1956، تعرف بعض العمليات الفدائية التي شارك فيها الشاب محمد، كحارس للفدائيين و مساعد لهم، في طرقات وحواري المدينة. لم يمض وقت طويل، حتى تنبّهت الشرطة الفرنسية، لعمل الشاب مع المجموعات الفدائية، فيلقى عليه القبض ويسجن لمدة خمس سنوات. عقوبة كان يمكن أن تكون أطول لولا صغر سن الشاب محمد، الذي استغل هذه الفترة، لدخول امتحان البكالوريا في قسمها الأول، و النجاح في الحصول عليها، وهو في المعتقل.

فترة السجن لم تكن للدراسة فقط، فقد شارك السجين الشاب، في الكثير، من الإضرابات التي نظمها المساجين في الكثير من السجون التي مر عليها، كسجني الأصنام-الشلف و وهران.

بعد الاستقلال، استفاد محمد سراج، من تكوين للتخرج كمحافظ شرطة، و هو العمل الذي قام به مدة سنتين بالجزائر العاصمة، و بالحراش تحديدا إلى غاية استقالته من منصبه... « فقد أُلقيت القبض على مسؤول محلي، في جبهة التحرير و هو يسرق القمح من مخازن شركة وطنية... رفضت أن يتدخل لصالحه عضو مكتب سياسي في ذلك الوقت، فاستقلت، احتجاجا من منصبي في الأمن ».

التحق محمد سراج، بعد بضعة أشهر من البطالة بشركة «بريتش بتروليوم» BP في سنة 1964 «التي تحصلت فيها على أجر شهري، كان ضعف ما كنت أتقاضاه، عندما كنت محافظ شرطة». و هو ما جعل الرجل يرفض العودة إلى عمله السابق في الشرطة، حتى بعد التقائه بالرئيس أحمد بن بلة، الذي حثه على العودة إلى جهاز الأمن... في أي مكان من التراب الوطني، و متى شاء... بدل ذلك، تزوج محمد سراج، في هذه الفترة، من سيدة تلمسانية، مولودة بالمغرب (وجدة)، أنجب معها بنتين، درستا الطب و البيولوجيا، فيما بعد.

بعد تجربة العمل داخل هذه الشركة البترولية المتعددة الجنسية BP لمدة سنتين، التحق محمد سراج، بشركة سوناطراك لغاية سنة 1968، ليغادرها بعد بداية ظهور الكثير من الصعوبات، مع وزير الصناعة والطاقة في ذلك الوقت، عبد السلام بلعيد.

المسار المهني لمحمد سراج، سيعرف نقلة نوعية ابتداء من هذه السنة 1968، فقد التحق بالعاصمة، للعمل، كسكرتير خاص، لعضو مجلس الثورة ومسؤول جهاز الحزب، قايد أحمد، ابن تيارت. يقول الرجل أنه قد تعرض إلى مضايقات كثيرة، من قبل الأجهزة الأمنية، بعد مغادرة قايد أحمد الجزائر، و اتخاذه مواقف معادية للسياسة المتبعة من قبل رفيقه القديم هوارى بومدين. أثناء فترة الإبعاد هذه، أنهى محمد سراج دراسته الجامعية بالجزائر، فحصل على دبلوم الدراسات المتخصصة DES في القانون، بعد الحصول على الليسانس في نفس التخصص.

رجل سياسي آخر من الجهة الغربية للبلاد، سيرتبط به محمد سراج، ليكون، بالقرب منه في وزارة الداخلية، التي عين على رأسها وزيرا، بعد وفاة أحمد مدغري، إنه العقيد أحمد بن أحمد عبد الغني. فقد عين محمد سراج مديرا

للمؤسسات المحلية ابتداء من 1974، بعد حصوله على شهادة ليسانس في العلوم السياسية، التي بدأها منذ عدة سنوات .

لن يغادر محمد سراج وزارة الداخلية (الإدارة المركزية)، إلا في 1978، تاريخ انتقاله إلى قسنطينة، كأمين عام للولاية، قبل الذهاب إلى باتنة، كوال لمدة خمس سنوات 1980 / 1985 . ثم سكيكدة 1985 / 1988، وأخيرا عنابة 1988 / 1989 .

يعين محمد سراج وزيرا للبريد والمواصلات بعد حوالي عشر سنوات، كوال، في مدن الشرق الجزائري الكبرى في أول تعديل لحكومة مولود حمروش جويلية 1990، مكان سيدي السعيد عبد الحميد الذي انتقل إلى وزارة الصحة، و الذي كان قبله كذلك على رأس ولاية عنابة . مولود حمروش الذي لازال محمد سراج، يملك موقفا إيجابيا منه، منذ أن تعرف عليه أثناء اجتماعات الولاية التي كانت تنظمها الحكومة، دوريا .

عكس حمروش، فإن محمد سراج، يملك نظرة كلها سلبية إزاء أحمد غزالي « الذي تعرفت عليه عندما كان مراقبا، في الثانوية، التي درست بها في وهران ... فقد وعدني في البداية، وهو على رأس الحكومة، بوزارة الداخلية، لكنه عاد واقترح علي البقاء في نفس الوزارة ... لأن الحكومة لن تستمر طويلا كما قال ... لكن العلاقات ساءت بسرعة، فقد طعن الرجل في قانون الانتخابات، وكان ينوي الدخول، في مناظرة، مع عبد العزيز بلخادم، رئيس المجلس الوطني الشعبي، باقتراح من أبو بكر بلقايد، الذي كان يسيطر سيطرة تامة عليه، لكن الرئيس الشاذلي خذله فترجع ... الأدهى من ذلك، فقد غضب مني، لأنني تكلمت، مع زملاء سابقين، في حكومة حمروش، في إحدى المناسبات الرسمية ... غزالي يغار ويكره حمروش بطريقة، غير عادية » .

يبعد محمد سراج من الحكومة، بعد تعيين المجلس الأعلى للدولة . « فقد اتصل بي محمد لياسين رئيس الديوان، هاتفيا ليخبرني بهذا الإبعاد، دون تقديم أي حجة وبصيغة مبهمه، فهمت منها، إنني أبعدت من عضوية الحكومة » .

يطلب محمد سراج، بعد الإبعاد من الحكومة في سنة 1992 تقاعده رسميا، للعمل كأستاذ متعاون، بجامعة وهران، في ميدان التسيير والتنظيم، مما سمح له الاهتمام أكثر، بالعمل الجمعوي الذي كان ينشط فيه الرجل على مستوى مدينة وهران، ضمن جمعية رعاية الأطفال المصابين بالسرطان، وجمعية مسجد بن باديس، التي كان العقيد الشاذلي بن جديد مسؤول الناحية العسكرية الثانية رئيسا شرفيا لها، منذ ذلك الوقت، دون أن تعرف الأشغال تطورا يذكر.

بالإضافة إلى الرسم الذي يبقى هواية الرجل المفضلة، ساهم محمد سراج بالعديد من الكتابات الصحفية حول عدة مواضيع من بينها ما سماه بـ Régionalisation، التي تتمحور حول المكانة الخاصة، التي لا بد أن تحتلها مدينة وهران، باعتبارها «متروبول». توفي محمد سراج بوهرة في 26 جانفي 2004، عن عمر يناهز 65 سنة.

سعدي سليم

وزير الفلاحة 1979 / 1984

وزير الصناعة 1984 / 1986

وزير الداخلية 1992

وزير الري والموارد المائية 2000

وزير الأشغال العمومية 2001

استمرارية كبيرة، ميزت علاقة هذا العسكري بالحكومة ومنصب الوزارة، فقد عين سليم سعدي لأول مرة في الهيئة التنفيذية، بعد موت الرئيس هواري بومدين، في أول حكومة للرئيس الشاذلي بن جديد، في سنة 1979 / 1984 (حكومة عبد الغني). ليستمر بعد ذلك، كوزير للصناعة، مع حكومة الإبراهيمي 1984 / 1986، ويعود مرة أخرى للمنصب الوزاري، مع حكومة رضا مالك كوزير للداخلية 1992، في ظرف أمني وسياسي أكثر من مضطرب. حكومة بن فليس التي تشكلت في 2000 في ظل حكم الرئيس بوتفليقة، عاد من خلالها كوزير للري والموارد المائية 2000، التي غادرها في أول تعديل وزاري لها، نحو وزارة الأشغال العمومية 2001. لغاية تعديل الحكومة بعد الانتخابات التشريعية ماي 2002، التي قاطعها حزبه الجديد (التحالف الوطني الجمهوري) الذي يرأسه رضا مالك.

في مقابل هذه المناصب السياسية الكثيرة التي احتلها، فإن كل الشروط كانت تؤهل الرجل لاحتلال مواقع عسكرية هامة، فقد اتجه الطفل سليم مبكرا نحو مدرسة مليانة العسكرية، البعيدة عن سطيف التي ولد فيها سنة 1936، لأب موظف (رئيس مصلحة)، في محطة السكك الحديدية بنفس المدينة. سطيف التي غادرها بعد سليم، أخوان آخرون أصغر - من مجموع السبع إخوة وأخوات الذين يكونون عائلة سعدي -، للالتحاق، بنفس مدرسة مليانة العسكرية «على غرار بعض أبناء الجيران الذين كانوا يعرفون من خلال بدلتهم العسكرية، عند زيارتهم العائلية، في العطل والمناسبات».

كان الأب سعدي، الشاوي، الحركاتي (من أم البواقي)، المتزوج من إحدى بنات سطيف، متمكنا من اللغتين العربية والفرنسية، فقد درس حتى المرحلة الثانوية في ذلك الوقت، في حين كان الجد من الأب موظفا، لكن في قطاع الجمارك، على عكس الجد من الأم، الذي كان يحتل موقعا أكثر تواضعا، ككاتب عمومي، وهو ما قد يعني عموما، أن العائلة قد استثمرت مبكرا، في تعليم أبنائها.

بعد الفشل، في الحصول على شهادة الانتقال إلى المرحلة المتوسطة La sixième، قرر الأب الموظف، توجيه الابن سليم، إلى مليانة، حيث كانت توجد مدرسة لتكوين الأشبال. لم يغادر المراهق سليم سعدي المدرسة، حتى السنة الثامنة عشر من عمره، في أول سنة اندلاع ثورة التحرير 1954، بعد خمس سنوات دراسة. عكس مليانة هذه المرة، الوجهة كانت أبعد، فقد غادر الشاب سليم سعدي، الجزائر، نحو فرنسا، أين قضى ثلاث سنوات (1954/1957)، ليتخرج كملازم أول، من مدرسة عسكرية تطبيقية.

فشلت المحاولة الأولى التي قام بها الملازم أول سليم سعدي، للالتحاق بجيش التحرير، في سنة 1957، مما جعله يعيد الكرة، مرة أخرى، بنجاح السنة المقبلة. التدريب و التأطير كان على رأس المهام التي أنيطت، في البداية، بالضباط

الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي، وحتى أولئك الذين أنهوا تدريباتهم، داخل بعض الجيوش العربية بالشرق العربي. بعد عدة أشهر من التدريب في مدارس جيش التحرير، على الحدود الجزائرية التونسية، بالقرب من مدينة الكاف التونسية، التحق الملازم سعدي بمنطقة أقصى الشرق الجزائري، بين الطارف وسوق أهراس، كقائد فيلق ميدان bataillon.

تعرف خلال هذه الفترة بالذات، الضابط سليم سعدي، على الكثير من الوجوه السياسية، التي ستحكم جزائر الاستقلال، في مختلف المجالات السياسية والعسكرية، فتعرف على العقيد هواري بومدين، و الشاذلي بن جديد و أحمد عبد الغني، الذي سيلتحق، معه بالحكومة، لأول مرة بعد إنشاء منصب الوزارة الأولى، الذي احتله العقيد عبد الغني.

وجد سليم سعدي الاستقلال نقيبا، في جيش الحدود، على رأس لواء، لينتقل مباشرة إلى وزارة الدفاع، كمدير للنقل العسكري، وهو الموقع الذي لم يغادره حتى سنة 1965، تاريخ ذهابه إلى التكوين، بموسكو، في كلية «فرسني» المعروفة، التي أصبحت متعودة على الحضور الجزائري. وهو ما سمح له بتعلم الروسية، زيادة على الألمانية، و الفرنسية التي كان متمكنا منها، بحكم مشواره العسكري، في الجيش الفرنسي.

عاد الضابط سعدي، بعد انتهاء سنة التكوين في موسكو إلى نفس المنصب، كمدير للنقل العسكري، لكن لسنة واحدة فقط، لينتقل إلى منصب أكثر أهمية من الناحية العسكرية، كمدير مركزي للمدرعات، وهو المنصب الذي سيقضي فيه سنتين، قبل الذهاب إلى التكوين مرة أخرى، في باريس هذه المرة، في دورة لقيادة الأركان 1968/1969.

نفس الفترة، التي يتزوج في نهايتها الضابط سليم سعدي، من إحدى بنات راس الوادي بسطيف، التي رزق منها ببنتين وذكر، أنهوا دراستهم الجامعية، في تونس، بنجاح، في الطب بالنسبة للأختين، و الهندسة المعمارية

للأخ الأكبر. باريس التي سيعود لها ابن سطيف، لمدة سنتين 1972/ 1974، للتكوين في المدرسة الحربية العليا، و يسجل نفسه كطالب حر في معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

أصبح العقيد سليم سعدي، الذي تخصص في الأسلحة القتالية والمدركات، من الوجوه العسكرية المألوفة، لدى ضباطها وجنودها. وهو ما أهله للوصول إلى منصب قيادة الناحية العسكرية الثالثة/ بشار، التي تحولت إلى أهم ناحية عسكرية، نتيجة للصراع حول قضية الصحراء الغربية، والمناوشات العسكرية مع المغرب. ستكون قيادة أركان الناحية العسكرية الثالثة، آخر منصب للرجل، في الحياة العسكرية 1974/ 1979. فقد طلب مغادرة الجيش، لقناعة، ترسخت لديه أن « الأمور، بعد موت بومدين، بدأت في اتخاذ اتجاهات أخرى، لا يمكن أن أرضى عنها كعسكري محترف ».

لم تمنع هذه القناعة العقيد سليم سعدي، من قبول منصب وزير الفلاحة، والاستمرار فيه حوالي خمس سنوات، في أول حكومة يشكلها الرئيس الجديد، برئاسة الوزير الأول الجديد هو الآخر العقيد عبد الغني 1979/ 1984. رغم أن الاتصال الأول مع رئيس الجمهورية، لم يكن على ما يرام —وهو ما تأكد مع الوقت —، فإن وزير الفلاحة عاد للحكومة مرة ثانية، مع حكومة عبد الحميد إبراهيمي الأولى، التي احتل فيها منصب وزير الصناعة، لمدة سنتين 1984/ 1986، في ظل حكم الشاذلي دائما.

انضم الرجل بحكم هذا المنصب إلى عضوية اللجنة المركزية للحزب التي لم يغادرها، إلا بعد أحداث أكتوبر 1979/ 1988، ليؤسس بعد مدة مع رضا مالك، وبعض الوجوه الأخرى، حزب التحالف الوطني الجمهوري ANR، الذي عاد معه للحكومة، كوزير، بعد تجربة الداخلية في هذه الفترة الصعبة 1992. فالرجل لم يقطع كل صلاته مع الجهاز التنفيذي، بحيث نجده وزيرا في حكومة بن فليس مرة أخرى كوزير للري، ثم الأشغال العمومية، بعد

مغادرة وزراء التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الحكومة، احتجاجا، على أحداث منطقة القبائل، في ربيع 2001. غادر سللم سعدى الحكومة، بعد الانتخابات التشريعية لسنة 2002، التي قاطعها حزبه التحالف الوطنى الجمهورى، الذى بدأ فى اتخاذ مواقف نقدية، من سياسة رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة.

سقفالي زين الدين

نائب وزير السياحة 1984 / 1986

عائلة سقفالي الجيجلية، الميسورة، تخصصت، منذ أكثر من جيل في مد الدولة، حتى قبل الاستقلال، بموظفين ورجال قانون، فالجد سقفالي، التاجر الغني، بمدينة جيجل الساحلية، كانت مهن أولاده تتراوح بين المحاماة والقضاء. في حين كان الأب سقفالي موظفا مكلفا بتسيير الشؤون الدينية، لدى الإدارة الفرنسية.

أمام هذه التقاليد العائلية، لم يكن من الغريب، أن يتوجه الابن البكر سقفالي زين الدين، نحو الدراسات القانونية، في باريس، بعد الحصول على شهادة البكالوريا مباشرة، ترسيخا لهذا التقليد العائلي.

الابن زين الدين الذي ولد بجيجل سنة 1938، كان أكبر أخواته وإخوانه الثمانية، لأب موظف مكلف بتسيير الشؤون الدينية، لدى الإدارة الفرنسية، حاصل على شهادة البكالوريا، في ذلك الوقت، مما يعني أننا أمام عائلة تنتمي لوسط متعلم، منذ أكثر من جيل.

الأب سقفالي، الذي فضل أن تكون زوجته، من مدينة جيجل، و من نفس الوسط الاجتماعي الميسور تقريبا، فأبوها كان يملك قصابة بالمدينة. وهو نفس الخيار الذي قام به الابن سقفالي زين الدين، عندما قرر الزواج

سنة 1969، فكانت زوجته الطيبة من جيجل كذلك، ومن نفس الوسط الاجتماعي تقريبا. الزوجة التي لم ينجب منها إلا ولدا وبنتا، نجحت في دراساتها كطبيبة، مثل الأم، عكس الولد الذي فشل في الحصول على البكالوريا، التي كان الجد قد تحصل عليها، خلال الفترة الاستعمارية.

بعد الانتهاء من المرحلة الابتدائية من التعليم بمدينته، سافر الطفل سقفالي زين الدين، وعمره لا يتجاوز الإحدى عشرة سنة، إلى قسنطينة، لمتابعة دراسته الثانوية، في المدينة التي كانت قبلة الكثير من طلبة الشرق الجزائري الريفيين و أبناء المدن الصغرى كجيجل الساحلية. فكان حصوله على البكالوريا، في سنة 1956، والذي صادف الدعوة إلى الإضراب الذي دعت إليه جبهة التحرير، مما فرض على الطالب سقفالي، التوجه نحو فرنسا لإتمام دراسته الجامعية هناك، ابتداء، من السنة الدراسية 1958 / 1959.

يحصل الطالب سقفالي في سنة الاستقلال على شهادة الليسانس، في الحقوق، التي تسمح له بدخول المدرسة الوطنية للقضاء، بفرنسا، لمدة سنتين 1963 / 1964. خلال هذه الفترة الطويلة من الدراسة بفرنسا، لم يعرف عن الطالب سقفالي، أي نشاط سياسي داخل الحركة الطلابية، أو غيرها من النشاطات السياسية الوطنية، لدرجة أنه لم يفكر إطلاقا في الانخراط داخل هياكل جبهة التحرير حتى بعد الاستقلال وهو مسؤول «أنا موظف ولم أفكر يوما ما في القيام بنشاط سياسي، مهما كان».

أول منصب عمل اقترح على سقفالي، بعد الاستقلال، كان نائب وكيل الجمهورية، بالجزائر العاصمة، لمدة سنة 1964، قبل الانتقال إلى عناية، لأداء مهام وكيل الجمهورية بالمدينة بين 1965 / 1968، قبل التوجه إلى وهران، ابتداء من سنة 1969، للعمل في المحكمة الخاصة التي حاكت الكثير من الوجوه السياسية، كطاهر زبيري وسليمان عميرات وغيرهما من الشخصيات المعارضة الأخرى، خلال هذه الفترة، من حياة نظام بومدين. أثناء هذه التجربة

تعرف سقفالي على الرجل الذي سيكون له شأن كبير في حياته... أحمد بن أحمد عبد الغني، رئيس المحكمة، الذي ترأس جلسات هذه المحاكمات السياسية.

بعد هذه التجربة، استمر سقفالي في تسلق السلم الوظيفي للعدالة الجزائرية، فعين مديرا عاما للإدارة العامة بالوزارة 1969، قبل الانتقال إلى رئاسة غرفة بالمحكمة العليا 1971 / 1976.

بعد تعيين العقيد عبد الغني وزيرا للداخلية، يتسلم سقفالي مديرية التنظيم العام والتلخيص بالوزارة لمدة سنة 1976، قبل الوصول إلى أعلى منصب إداري في الوزارة... الأمانة العامة 1977 / 1980.

نفس السيناريو تكرر بعد ذلك، فقد عين العقيد عبد الغني وزيرا أول، فكان أن التحق به سقفالي، كأمين عام للوزارة الأولى، لمدة أربع سنوات كاملة 1980 / 1984. وهي أول تجربة في حياة الجزائر السياسية، ففي السابق، وخلال طول فترة بن بلة وبومدين، كان رئيس الجمهورية، هو نفسه، الذي يقوم بمهام رئاسة الحكومة. بعد الإبعاد الذي تعرض له عبد الغني، واستبداله بعبد الحميد إبراهيمي في هذا المنصب، يعين سقفالي نائبا لوزير الثقافة والسياحة، مكلفا بالسياحة، لمدة سنتين تقريبا 1984 / 1986.

تجربة نيابة الوزارة التي اعتبرها سقفالي « شبه عطلة»، مقارنة بالمجهود الكبير، الذي بذله مع الوزير الأول، في تسيير الأمانة العامة، بل وحتى قبل ذلك، خلال عمله في الأمانة العامة لوزارة الداخلية.

فعدد العمال في قطاع السياحة كان محدودا، كما هو نفس حال المؤسسات c'était un soulagement, c'était la relâche. لكن رغم ذلك، فقد عرف الرجل، الكثير من الصعوبات السياسية، في هذا القطاع الذي كانت تعده بعض الأوساط الإصلاحية، ليكون أول ميدان، لتجربة الخصوصية، في الجزائر...

« فقد وصلنا في وزارة السياحة، إلى اتفاق مع الهنود، لخصوصة بعض الفنادق، بما فيها الأوراسي، ولم يبق، إلا الإمضاء على الاتفاق، لكن حزب جبهة التحرير والنقابة والصحافة، كانوا ضد دخول الرأسمال الهندي... لدرجة أن مساعدة المسؤول الأول، عن حزب جبهة التحرير خلال تلك الفترة، استقبلني شخصيا، و عبر لي عن معارضته للمشروع... الشاذلي بعد هذا الفشل في إتمام الاتفاق مع الهنود، استقبلني هو الآخر ووبخني... »

أعتقد أنه كان يريد استعمال ك fusible و تجربة أولى، إذا نجحت، يستمر في الخصوصية، أما إذا فشلت، فسيتخلى عني، كما فعل مع الكثيرين». هذه التجربة التي أكدت للرجل رأيه في الكثير من الأشخاص، خاصة الوزير الأول، في تلك الفترة، عبد الحميد إبراهيمي، الذي كان « حاقدا على تجربة بومدين... أنا كنت أعرفه منذ تجربة عنابة، في السنوات الأولى، من الاستقلال، فقد هرب من منصبه كوالٍ لعنابة... عبد السلام بلعيد وزير الصناعة والطاقة، تعامل معه، بعد هذه التجربة وبعد أن هرب من منصبه كوالٍ... مثل الطلبة الشباب... أعطاه منحة دراسية، و تركه يغادر الجزائر».

تجربة نائب الوزير التي يقول بصدها الرجل، إنها تجربة فاشلة ومشلة لعمل الحكومة، خاصة إذا لم يكن هناك تفاهم، بين الوزير ونائبه. بعد هذه التجربة، يستفيد سقفالي، من العطلة الخاصة لغاية 1988، ليطلب تقاعده النهائي، الذي لم يخرج منه إلا لمدة ستة أشهر، بمناسبة تعيينه مسؤول من قبل سيد أحمد غزالي، رئيس الحكومة على رأس الوفود المشاركة الجزائرية، في معرض إشبيلية -إسبانيا في سنة 1991.

سلوقي محمد

وزير منتدب للمناجم أوت 1990 / جويلية 1991

تعمقت نتائج التعليم الفرنسي العصري، في بعض المدن الجزائرية الكبرى، بعد الحرب العالمية الثانية، على وجه الخصوص، لتكون النتائج أكثر بروزا على مستوى الحراك الاجتماعي بالنسبة للعديد من الأوساط الاجتماعية في مرحلة ما بعد الاستقلال. هذا ما يمكن استشفافه من خلال حالة عائلة سلوقي، التي تعود في أصولها إلى الميلية (الشمال القسنطيني)، التي هاجر منها الجد سلوقي الذي لم يكن يملك حرفة محددة، مثله مثل الجد من الأم الذي ينتمي لنفس الجهة، وهو ما جعلهما يزاولان عدة مهن يومية وغير دائمة.

رغم الهجرة إلى مدينة قسنطينة، إلا أن وضعية العائلة الاقتصادية -الاجتماعية، لم تعرف تحسنا واضحا، فالأب، رغم الشهادة الابتدائية التي تحصل عليها سنة 1924، لم يتمكن من الحصول على مهنة تليق بهذه الشهادة الهامة في ذلك الوقت، وتحكمه المعقول في اللغتين العربية والفرنسية.

فقد عمل الأب كنادل في مطعم -مقهى، كما اشتغل كأجير، في منجم الونزة، بأقصى الشرق الجزائري. المناجم التي سيكون ابنه محمد على رأسها، كقطاع ذات يوم من سنة 1990 كنائب وزير. الأب سلوقي الذي عوض تواضع المهن التي تحصل عليها هو كجيل، بالنجاح الكبير الذي أحرزه أبنائه

الثمانية، فزيادة على الابن الأصغر محمد المهندس، تمكن الأخ الأكبر من القيام بدراسات طبية متخصصة في الأمراض الصدرية، مكنته من الوصول إلى أعلى الرتب العسكرية، في القطاع الصحي العسكري، ليكون ضمن الفريق الذي تابع مرض الرئيس بومدين قبل وفاته، بالإضافة إلى أخوين آخرين عرفا لوقت طويل كإساتذة في الجامعات الجزائرية والأجنبية.

أنهى الطفل محمد كل تعليمه الابتدائي، وحتى جزء من الثانوي في مدينة قسنطينة، قبل السفر إلى فرنسا، خوفا من نتائج حرب التحرير التي استفحلت في سنواتها الأخيرة على وجه الخصوص.

سنتان فقط، قضاهما الطالب سلوقي في فرنسا، ليحصل على البكالوريا 1962، قبل التوجه إلى موسكو، بعد الحصول على منحة دراسية، للتخرج من جامعاتها كمهندس متخصص في الجيولوجيا 1962/1967 وهو ما جعله يتحكم جيدا في اللغة الروسية، زيادة على لغات الدراسة الأخرى كالفرنسية والعربية وحتى بعض مبادئ الإنجليزية.

قطاع المناجم الذي ارتبط به المهندس محمد سلوقي، من دون انقطاع، كان وجهته الأولى بعد الاستقلال، من خلال العمل بشركة «سونارام» SONAREM، المتخصصة في استغلال المناجم. فلم يمكث في العاصمة أكثر من ثلاثة أشهر للتوجه مباشرة إلى منجم الوزنة، في ولاية تبسة الذي كان يشتغل فيه الأب كعامل يدوي بسيط. استمر المهندس محمد في منصبه الأول سنتين 1967/1969، قبل العودة إلى العاصمة للتكفل بميدان البحث المنجمي، في أقصى الجنوب، داخل نفس المؤسسة -القطاع 1969/1974، بالمقر الرئيسي للشركة.

عين المهندس محمد سلوقي بعد هاتين التجربتين الميدانيتين في تسيير أكبر المناجم والمشاريع في أقصى الشرق والجنوب، مسؤولا عن كل نشاط البحث المنجمي، بالمؤسسة مدة سنتين 1974/1976. وهو الموقع الذي أهله لاحتلال

منصب مدير عام المؤسسة، بالنيابة، لمدة سنة واحدة 1976. بدل الصعود في السلم الهرمي للسلطة، تقهقر محمد سلوقي إلى الخلف بالعودة إلى منصبه القديم، كمسؤول للبحث، لمدة خمس سنوات 1977 / 1982. وهي الفترة التي استقر فيها المهندس محمد سلوقي ابن قسنطينة عائليا، بالزواج من إحدى بنات الخروب القريب (1978)، التي تعرف عليها عن طريق العائلة، لينجب منها ثلاثة ذكور وبنات. الزوجة التي كانت تشتغل قبل الزواج كمقتصدة في ثانوية، قبل التوجه للاهتمام بالخیاطة والمكوث في البيت. زواج ثان قام به الرجل بعد الطلاق من الزوجة الأولى، لأسباب صحية، حالت دون استمرار العلاقة الزوجية.

طبق المهندس محمد سلوقي في الميدان المهني، المبدأ الاستراتيجي الهام، الذي يؤمن بالتقهقر إلى الخلف بخطوة للقفز بخطوتين، فيما بعد. فقد عين بعد هذا المنصب على رأس قطاع البحث مديرا عاما للمؤسسة، لمدة طويلة 1982 / 1990. منصب المدير العام الذي كان آخر منصب له قبل الانتقال، إلى الحكومة كوزير منتدب للمناجم، في حكومة حمروش، لمدة قصيرة في نهاية الأمر (أوت 1990 / جويلية 1991).

مولود حمروش الذي لم يتعرف عليه قبل احتلال هذا المنصب، باستثناء القرب الجهوي أو العلاقة الأكثر احتمالا لحمروش مع الأخ الضابط، أستاذ الطب بالجيش الوطني الشعبي.

بعد استقالة حكومة حمروش، في جويلية 1991، يأخذ المهندس-الوزير، سنة عطلة 1992 / 1993 ليعود إلى الحياة المهنية كمستشار-مسير في قطاع الأشغال العمومية الخاص، كالكثير من الوزراء المؤهلين الذين لم تستهوههم النشاطات السياسية إلا لوقت قصير.

سماري عبد القادر

وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2001/2002

سمحت إستراتيجية الاتصالات المباشرة والشخصية، التي قام بها الشيخ محفوظ نحناح، مع الطلبة الجزائريين في الخارج، بمناسبة زيارته الكثيرة، للعديد، من الدول الغربية، بعد خروجه من السجن، في بداية الثمانينات. سمحت للرجل وحركته السياسية، بتجنيد الكثير، من الطلبة الجزائريين، وربط علاقات متينة معهم. علاقات استفادت منها الحركة، في توسيع قاعدتها السياسية -الاجتماعية، و استفاد منها الشيخ أكثر في ربط علاقات شخصية أوثق، مع نخب علمية وسياسية، من مختلف مناطق البلاد، و من مختلف الأوساط الاجتماعية.

كان هذا حال عبد القادر سماري، طالب الكيمياء الفيزيائية، بجامعة غرونوبل الفرنسية، في سنة 1984، حين التقى بالشيخ نحناح لأول مرة، في حياته. لقاء سيكون له الأثر الأكبر، على حياة ومستقبل هذا الشاب السطايفي المولود في سنة 1959، ببلدية قصر الأبطال (دوار أولاد تبان)، بالقرب من عين ولان، جنوب ولاية سطيف.

لم يغادر الطفل عبد القادر، ابن معلم القرآن، منطقته طول مرحلة شبابه، لغاية التحاقه بجامعة سطيف، في سنة 1978، بعد حصوله على شهادة

البكالوريا. فقد تنقل الطفل عبد القادر بين سطيف، راس الواد، و برج بوعريريج، ضمن محيطه العائلي، هو و أخوته وأخواته العشرة، الذين أنجبهم الأب، معلم القرآن، ابن زاوية الحاج الضيف، من أبناء عرش أولاد كثير، بقرية قصر الأبطال .

الأب سماري الذي لم يرث موقع الجد الثقافي فقط، كصاحب تعليم تقليدي متين، تحصل عليه في هذه المنطقة المعروفة بكثافة انتشار الزوايا التقليدية فيها، بل ورث وضعاً اقتصادياً ميسوراً نسبياً، جراء الملكية الزراعية التي عرف بها الجد .

التحق الطالب عبد القادر سماري، بعد حصوله على شهادة البكالوريا من ثانوية زروقي، ببرج بوعريريج، بجامعة سطيف للتخرج منها سنة 1982، بعد الحصول على شهادة الدراسات المتخصصة DES . الدراسة الجامعية التي أنهّاها عبد القادر بجامعة غرو نوبل بالحصول على دكتوراة، في الكيمياء الفيزيائية .

في مدينة بوردو الفرنسية، بمناسبة مؤتمر طلابي وفي سنة 1984 بالضبط، سيحصل اللقاء الهام، بين الطالب السطايفي، ابن زاوية الحاج الضيف، و الشيخ محفوظ نحناح الذي حضر للقاء كلمة على الطلبة «أنا الذي بادرت في الاتصال به، لطرح مجموعة من الأسئلة عليه، بعد أن أعجبت بكلامه، و أنا استمع إليه يقول، إنه لا يطلب من الطلبة معارضة، أو مواجهة الدولة في الخارج... أعجبت بهذا الكلام... في نهاية اللقاء تعاهدنا أن لا نفرقنا إلا الموت، بعد أن جمعنا الدين و الدفاع عن الدولة» .

من نتائج هذا اللقاء مع الشيخ نحناح، كان العمل السري الذي انطلق فيه، عبد القادر سماري، داخل الحركة «فقد كنت معروفا في سطيف، منذ عودتي، من دراستي بفرنسا، أنني مسؤول الحركة في المدينة والشرق الجزائري كله، بعد ذلك». مقابل هذا النشاط السياسي والدعوي السري، كانت

للرجل نشاطات مهنية علنية، تمت أساسا بجامعة سطيف، فقد تقلد الأستاذ سماري عدة مهام، في ميداني التدريس والتسيير بمعهد الكيمياء، كرئيس دائرة وعضوا بالمجلس العلمي ومسؤول الدراسات العليا... الخ.

نجح عبد القادر سماري، في أول انتخابات تشريعية، بعد ما سمي، بالعودة للمسار الانتخابي (1997)، في الوصول، إلى المجلس الشعبي الوطني، ليحتل موقع عضو لجنة العلاقات الخارجية، و حتى نيابة رئيس المجلس، مما سمح له بتمثيل الجزائر، في عدة محافل عربية ودولية. علما بأن الرجل كان قد مثل حركة المجتمع الإسلامي في لجنة الحوار الوطني (1994)، و لجنة صياغة الدستور (1996)، خلال هذه المرحلة السياسية الانتقالية المضطربة «حكم علي بالإعدام، من قبل الجماعات المسلحة أكثر من مرة، خلال هذه المرحلة».

قبل نهاية العهدة البرلمانية، يعين عبد القادر سماري وزيرا للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، في حكومة علي بن فليس، لمدة ثلاثة عشرة شهرا 2001/2002. ليغادرها بعد التعديل الوزاري الذي أدخله الأمين العام لجهة التحرير على حكومته، بعد ظهور نتائج الانتخابات، و بروز حزبه كأول قوة سياسية في البلاد. عن العلاقات بينه وبين الأمين العام لجهة التحرير ورئيس الحكومة يقول «أثناء عملي مع رئيس الحكومة، لم أشعر، في أي لحظة بأي تضيق، من أي نوع... فقد كانت لي كامل الصلاحيات داخل القطاع». علما بأن عبد القادر سماري وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، قد ترشح لهذه الانتخابات التشريعية التي فاز على رأس قائمتها بولاية سطيف. رغم هذا الفوز، نتائج الانتخابات أكدت تراجع الحركة، في المقابل.

بعد هذه التجربة الحكومية القصيرة، يعود الرجل إلى مواقعه الحزبية والنيابة بالبرلمان «فقد ترأست اللجنة الوطنية لتحضير مؤتمر حمس، بعد وفاة الشيخ نحناح... كما استمررت في عملي كمسؤول عن مالية الحزب...»

وعضو مجلس الشورى الوطنى للحركة». سمارى الذى ترشح فى المرتبة الثانية ضمن قوائم الحركة، للانتخابات التشريعية 2007، فى ولاية سطيف التى لم تحصل فيها حركة مجتمع السلم، إلا على موقعين، من مجموع ستة عشر موقع مخصص للولاية.

سنة قبل الانتهاء من دراسته الجامعية تزوج عبد القادر سمارى، بسيدة من ميله بالشرق الجزائرى، لينجب معها أربع ذكور و بنتا واحدة، كان قد تعرف عليها عن طريق علاقة عائلية، اشتغلت قبل الزواج كمهندسة، للتوقف بعد الزواج، عن مزاولة أى نشاط مهني، خارج المنزل.

سيدي سعيد عبد الحميد

وزر البريد والمواصلات 1990/1989

وزير الصحة 1990/1991

من التقاليد السياسية التي ترسخت في جزائر بعد الاستقلال، أن تسيير بعض المدن الكبرى، كوال، مثل العاصمة وهران و قسنطينة و حتى عنابة، يمكن أن يكون الطريق الممهد إلى منصب الوزارة. وهو ما حصل فعلا، مع الكثير، من بينهم سيدي سعيد عبد الحميد، الذي عرف أكثر كوال، لمدة عقد كامل، على رأس ولايات كبيرة وحساسة، مثل تيزي وزو، قسنطينة و عنابة. فقد كان سيدي سعيد واليا لتيزي وزو أثناء أحداث الربيع الأمازيغي في سنة 1980، كما كان واليا عن قسنطينة أثناء الاضطرابات التي عرفتها المدينة في 1986، و أخيرا، ولاية عنابة أثناء أحداث الخامس من أكتوبر 1988.

ولد سيدي سعيد عبد الحميد، في سنة 1940 بقرية آيت سيدي سعيد، بلدية و دائرة عين الحمام، بولاية تيزي وزو، لأب عامل في المهجر بمصانع «رونو» لصناعة السيارات. على عكس الأب عامل الصناعة، و الذي لم ينجب إلا عبد الحميد، فإن الجد من الأب، كان خوجة / مترجم، بعين الحمام. في حين كان الجد من الأم، فلاحا ميسور الحال، يملك أراض واسعة نسبيا، في هذه المنطقة الجبلية الفقيرة و المكتظة ديموغرافيا...

توجه الشاب سيدي سعيد، بعد الانتهاء، من دراسته الابتدائية، بعين الحمام بين 1947/1952، إلى لربعاء ناث إيراثن القرية، لمزاولة دراسته في إكماليتها، بين 1952/1955، ليتوقف عن الدراسة النظامية بهذه المرحلة من التعليم.

يتحصل سيدي سعيد، بعد عدة سنوات على شهادة الأهلية، التي تسمح له بالحصول على منصب عمل، كمعلم باللغة الفرنسية، و مستشار تربوي فيما بعد 1959/1974. هذا المنصب الذي سيغادره سيدي سعيد، مناضل جبهة التحرير، لينتدب كرئيس مجلس شعبي ولائي تيزي وزو، لمدة خمس سنوات 1974/1979.

مهدت هذه التجربة السياسية في ظل الحزب الواحد، على مستوى رئاسة المجلس الشعبي الولائي، الطريق للرجل للوصول إلى منصب والي تيزي وزو، لمدة خمس سنوات أخرى، عرفت فيها المنطقة أحداث الربيع الأمازيغي (أفريل 1980).

« القضية الأمازيغية و عدم التكفل بها بالطريقة المطلوبة رسميا »، هي التي ستجعل الرجل يستقيل ولو متأخرا، من اللجنة المركزية لجبهة التحرير، في 1994. أحداث القبائل في 1980، لم يكن سببها بورزام محافظ الحزب، كما قيل في ذلك الوقت، بل كان هناك جو عام مساعد يقول الرجل، أكثر من عشرين سنة بعد الأحداث.

توجه سيدي سعيد، بعد تجربة الولاية في تيزي وزو، التي يعرفها كمنطقة أكثر من غيرها إلى قسنطينة، لاحتلال نفس المنصب (والي)، لمدة ثلاث سنوات 1984/1987 عرفت فيها المدينة هي الأخرى، أحداثا عنيفة في نوفمبر 1986، ضمن موجة احتجاجات، ميزت، كل عشرية الثمانينيات في الجزائر. يتوجه الوالي سيدي سعيد، بعد قسنطينة، إلى عنابة في أقصى الشرق الجزائري لشغل نفس المنصب لمدة سنتين 1987/1989، أين سيكون في وسط

الاضطرابات، التي شهدتها هذه المدينة الصناعية، التي عرفت خلال هذه الفترة، الكثير، من الإضرابات العمالية.

هذه التجربة المهنية السياسية، هي التي تجعل الرجل، يرى أن منصب الوالي في الجزائر، أوسع وأهم من حيث الصلاحيات، من منصب الوزير، الذي يبقى محصورا، في رؤية قطاعية، عكس الوالي الذي لا بد عليه أن يتدخل، في الكثير من الأمور والقطاعات «فالوالي لا بد أن يكون رجل ميدان، عكس الوزير، الذي يجب أن يكون صاحب تصورات ورؤى».

على الأقل، هذا ما حاول أن يقنع به رئيس الحكومة المعين مولود حمروش سيدي سعيد، عندما اقترح عليه منصب وزير المواصلات السلكية و اللاسلكية في 1989، والذي لم يستمر فيه إلا أحد عشر شهرا، لينتقل إلى وزارة الصحة، داخل نفس الحكومة دائما، بعد استقالة الأستاذ آكلي خديس الوزير السابق. علما بأن سيدي سعيد لم يظهر كثيرا على الساحة السياسية، بعد إقالة حكومة حمروش، و استقالته من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير، خلال فترة سيطرة عبد الحميد مهري على الحزب، الذي حاول أن يجعل الجهاز يتخذ فيها مواقف معارضة من السلطة القائمة.

في الفترة التي تحمل فيها هذه المسؤوليات، عين سيدي سعيد عبد الحميد، عضوا باللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير، التي استقال منها في 1994 احتجاجا «على عدم تبني الحزب للمطالب الأمازيغية».

سيدي سعدي عبد الحميد تزوج في 1963، من إحدى بنات عزازقة القرية، أنجب معها ثلاث ذكور و بنتا، نجحوا كلهم في دراساتهم الجامعية، في تخصصات مختلفة، كالترجمة، المحاماة، التسيير، و العلوم السياسية، ليعرف أحد أبناء سيدي سعيد كسائق محترف للسيارات، قبل أن يصل فيها الأب، إلى رأس فيدرالية الرياضة الميكانيكية 2006.

مقداد سيفي

وزير التجهيز 1993/1994

رئيس حكومة 1994/1995

وزير دولة لدى رئيس الجمهورية 1996/1997

يمكن تلمس المنحدرات الاجتماعية الفقيرة لمقداد سيفي، بالعين المجردة، من خلال مساره التعليمي الطويل، والمتقطع، فالطفل مقداد مولود سنة 1940، بدوار تازيننت، ولاية تبسة، لأب يشتغل باليوم، في ورشات البناء، في حين كان الجد من الأب، بائع شحوم حيوانية. فعلا فقد كان من الصعب على الأب سيفي، العامل اليدوي الأجير، إعالة العائلة الكبيرة المكونة من تسعة أبناء، فما بالك بتعليمهم.

لكن ورغم هذا الوضع الاقتصادي الصعب، أصر الأب سيفي، الذي لم تنسه المدينة لغته الشاوية الأصلية، القيام بمجهود خاص، مع بكره مقداد، فسجله بالمدرسة، حتى وإن كان تسجيلاً متأخراً.

أول وجهة للشباب مقداد، كانت نحو مدرسة المعلمين ابتداءً، من سنة 1959، التي كانت قد فتحت قسماً لها، في ثانوية القديس أغوستين، بعنابة. المدينة التي زارها المراهق مقداد لأول مرة بهذه المناسبة، والتي كانت هي الأخرى، أول سفر له خارج مدينة تبسة. فترة الدراسة التي تعرف فيها

الطالب مقداد، على بعض الوجوه التي سيشتغل معها ضمن الطاقم الحكومي في بداية التسعينيات، كابن تبسة المرحوم محمد حردى، وزير داخلية عبدالسلام بلعيد في 1992.

كانت فرحة الاستقلال بالنسبة للطلاب مقداد مضاعفة، فقد سمحت له، بتجاوز العقد، الذي كان يربطه بدار المعلمين. العقد الذي مكنه لعدة سنوات، من مزاولة دراسته، ومساعدة الأب على تحمل نفقات العائلة الكبيرة، نتيجة للمنحة التي كان يتقاضاها. الوسط العائلي الفقير والمسؤوليات المنوطة بالابن البكر، هي التي قد تفسر طول مدة الدراسة التي قضاها الطالب مقداد، في كلية العلوم، بالعاصمة التي سجل بها، بعد الاستقلال مباشرة (1962)، لكي لا يحصل على شهادة الليسانس، في الفيزياء، إلا سنة 1968. طول مدة الدراسة لم ينقطع - كعادة الكثير من الطلبة في ذلك لوقت - مقداد سيفي عن العمل، كأستاذ رياضيات، في ثانوية المقراني بالعاصمة، المدينة التي لم يتعرف عليها سيفي هي الأخرى، إلا بعد الاستقلال، كالكثير من سكان الريف.

المنعطف الهام الذي سيكون محددًا في تاريخ سيفي المهني والسياسي، هو انضمامه إلى مؤسسة سونلغاز، مباشرة بعد الحصول على شهادة الليسانس. وكأغلبية أبناء الأوساط الشعبية الفقيرة الذين يعرفون أن الشهادة هي رأس مالهم الوحيد في الحياة، استغل سيفي هذه الفرصة للتسجيل والحصول على شهادة مهندس، دون أن ينقطع عن العمل. فقد كان منصب نائب مدير مكلف بالمشاريع والإنجازات في وزارة الصناعة والطاقة، هو أول موقع كبير نسبيا، حصل عليه سنة 1973. هذا الوضع الذي شجع ابن تبسة على الاستقرار، والزواج سنة بعد ذلك، من إحدى بنات مدينته، بعد حصولها على البكالوريا.

نوع من التبني، سيقوم به ابتداء من هذه الفترة، عبد السلام بلعيد، لهذا المهندس العصامي، الذي عينه مديرا مركزيا، في وزارة الصناعات الخفيفة، التي التحق بها عبد السلام سنة 1977. ارتباط مع عبد السلام وصل لحد مغادرة وزارة الصناعة، نحو الحزب، لتولي منصب أمين عام لجنة الشؤون الاقتصادية، التي ترأسها المغضوب عليه عبد السلام، بعد إبعاده من الوزارة. لن تدوم هذه المرحلة الحزبية طويلا، بعد تنحية عبد السلام، و إبعاده نهائيا من مسؤولياته الحزبية، فيعين سيفي مديرا عاما، بوزارة التجارة، لمدة أربع سنوات 1980 / 1984.

يعين المدير سيفي، بعد شغور منصب الأمين العام داخل نفس الوزارة، في 1984، كأمين عام لمدة ثلاث سنوات، ليغادرها نحو نفس المنصب بوزارة المالية هذه المرة. الفترة التي اشتغل فيها سيفي مع ثلاث وزراء، عبد العزيز خلاف أحمد غزالي، و غازي حيدوسي، الذي ساءت العلاقات معه ليغادر المنصب في 1990. لم تمض إلا خمسة عشر يوما، ليتصل رئيس الحكومة مولود حمروش بالرجل، ويكلفه بمهمة لدى رئاسة الحكومة، بعيدا نسبيا عن وزير ماليته غازي حيدوسي، الرجل القوي في حكومة الإصلاحيين.

كانت الأمور أحسن مع سيد أحمد غزالي رئيس الحكومة، الذي خلف مولود حمروش، نتيجة للمعرفة السابقة بين الرجلين و السمعة الحسنة، التي يملكها مقداد سيفي بين أعضاء مجموعة الصناعة، وعلى رأسهم عبد السلام وغزالي، فتم تعيينه رئيس ديوان رئاسة الحكومة، وهو المنصب الذي استمر فيه، مع عبد السلام، الذي عاد إلى رئاسة الحكومة في 1992.

سيفي الذي عينه عبد السلام وزيرا للتجهيز، رغم أن الاقتراح الأول كان وزارة الداخلية، في هذا الظرف السياسي والأمني الصعب. وزارة الداخلية التي أوكلت في نهاية الأمر، لمحمد حردى، بتدخل من سيفي، ابن تبسة مثله. قطاع التجهيز الذي استمر فيه سيفي، مع مجيء رضا مالك إلى رئاسة الحكومة، و حتى

استقالة حكومته، التي حاولت الصمود، لفترة قصيرة، في جو مضطرب .
تغييرات سريعة، كانت أقرب إلى الاضطراب، لم تمس الحكومات المختلفة،
خلال هذه المدة فقط، بل مست هرم السلطة الممثل، في رئاسة الجمهورية،
التي عين على رأسها الجنرال ليامين زروال، رئيس الدولة ووزير الدفاع، بعد
انعقاد ندوة الحوار الوطني 1994 .

كان مقداد سيفي، أول رئيس حكومة لليامين زروال، لمدة سنتين تقريبا
1994 / 1995 « كانت من أصعب السنوات في تاريخ الجزائر السياسي والأمني » .
لدرجة أن المصالح الأمنية، هي نفسها التي أصرت على رئيس الحكومة ...
لتوجيه ابنته البكر إلى إتمام دراستها ببريطانيا، خوفا على حياتها، على عكس
أفراد العائلة الآخرين، الأخ والأختين الأصغر، الذين استمروا في العيش مع
الوالدين .

كانت العشرين شهرا التي قضاها سيفي على رأس الحكومة كافية، لبروز
الكثير، من سوء التفاهم، مع الرئيس زروال ومحيطه المباشر « مما جعلني
أطلب منه إعفائي من رئاسة الحكومة، وهو ما قبله الرئيس، ليعينني وزير
دولة لديه برئاسة الجمهورية . زروال الذي كنت قد تعرفت عليه عندما كان
وزيرا للدفاع، في نفس الحكومة، التي كنت عضوا فيها » .

أكثر من سنة ونصف قضاها، رئيس الحكومة الأسبق، في هذا الموقع
(جانفي 96)، إلى غاية جوان 97، والذي كان في حقيقة الأمر « من دون
صلاحيات فعلية » . في سنة 1997، يترشح سيفي للانتخابات التشريعية،
ضمن قوائم التجمع الوطني الديمقراطي، بولاية تبسة . علما بأن سيفي كان
من الوجوه البارزة التي ساهمت في إنشاء الحزب، ثلاثة أشهر قبل دخوله
الانتخابات، التي فاز بأغلبية مقاعدها في نفس السنة 1997، في جو تميز بعدم
شفافية، وشكوك كثيرة .

رغم الصعوبة التي وجدها ابن النمامشة، في الفوز بمقعد النيابة بولاية تبسة، فإنه لم يستمر طويلا، ليغادر قيادة حزب التجمع الوطني الديمقراطي، التي سيطرت عليها، عصب سياسية أخرى منافسة. حظ مقدار سيفي، لم يكن أحسن، بمناسبة ترشحه للانتخابات الرئاسية 1999. فانسحب مع المرشحين الخمسة الآخرين احتجاجا على... عدم مصداقيتها، رغم أنه كان من أقل المرشحين قبولا بفكرة الانسحاب، والأقل حظوظا في الفوز بها ربما. الانسحاب الذي تكرر مع سيفي في فيفري 2004، بمناسبة الانتخابات الرئاسية، التي فشل في الترشح الرسمي لها، بالحصول على الإمضاءات القانونية المطلوبة. عبر مقدار سيفي، عن طريق وسائل الإعلام الوطنية، بعد هذه التجربة السياسية الأخيرة، عن مواقف نقدية واضحة، حول آليات تسيير النظام السياسي الجزائري.

سوفي لحسن

وزير العدل 1980/1979

كونت قرية مسيردة بأقصى الغرب الجزائري، ظاهرة متميزة في التاريخ الاجتماعي والثقافي للجزائر، فقد استفادت هذه القرية الجبلية الفقيرة بقربها من الحدود المغربية، لتتحول إلى بؤرة ثقافية فعلية، ساهمت في إنتاج جزء هام من النخبة الفكرية، الثقافية والسياسية للبلاد.

فقد استفاد سكان هذه المناطق من المنظومة التعليمية المغربية، كما كان حال الشاب، لحسن سوفي وزير عدل أول حكومة للرئيس الشاذلي بن جديد مارس 1979 / جويلية 1980، الذي ولد سنة 1931 بمسيردة، دائرة الغزوات، ولاية تلمسان. القرية التي لم يغادرها إلا سنة 1949 وعمره يقارب العشرين سنة، بعد دراسات قرآنية تقليدية، قام بها كلها، بالقرب من عائلته.

كان الطفل لحسن، أصغر عائلة سوفي، المكونة من تسعة إخوة وأخوات. عائلة تنتمي اجتماعيا إلى الفئات الريفية الفلاحية المتوسطة المالكة، فقد كان الأب فلاحا متوسطا، مثل الجدين. هذه الوسطية الاقتصادية التي يقابلها فقر ثقافي واضح، فقد كان الجدان أميان، حالهما مثل حال الأب و الأم بالطبع. يغادر الشاب سوفي، في سن كبيرة نسبيا قريته، متجها نحو فاس المغربية، حيث سيلتحق بجامعة القرويين للدراسة 1953/ 1949 والحصول على شهادة

علمية تعادل الأهلية. مكوث الطالب الجزائري في المغرب، توقف فجأة، نظرا لقرار الإبعاد الذي صدر ضده، من قبل الشرطة الفرنسية، التي اتهمته بالضلوع، في أعمال منوثة لها، نتيجة مواقفه الوطنية المعادية، وهو ما حدا به للتوجه نحو قسنطينة، للالتحاق بمعهد عبد الحميد بن باديس، لمدة سنة فقط 1954 / 1955 لكي لا تكون قسنطينة في نهاية الأمر إلا محطة أخرى، في الرحلة نحو المشرق والقاهرة بالذات، التي التحق فيها الطالب سوفي بالأزهر لمدة سنة، هذه المرة كذلك .

فقد جند طالب الأزهر داخل صفوف جيش التحرير سنة 1956، ليتحصل بسرعة على تدريب عسكري قصير، لمدة ثلاثة أشهر ويتم توجيهه نحو تونس، التي عاد إليها هذه المرة كجندي في جيش التحرير وليس للدراسة في الزيتونة، كما كان يمكن أن يكون منطقيا، بالنسبة لمسار تعليمي تقليدي، مثل مسار لحسن سوفي .

لم يبق سوفي في باجة التونسية، داخل صفوف جيش التحرير، إلا سنة واحدة فقط كما جرت العادة عنده . فقد سمع كلاما غريبا من فم الرائد مولود إيدر، بعد إخباره باختطاف طائرة قيادة الثورة في خريف سنة 1956 « و ظهرت علامات الموافقة على الاختطاف و ضد بن بلة على وجه الخصوص » .

ما أخاف لحسن سوفي أكثر خلال هذه المرحلة، هي تلك الشائعات التي كانت متداولة بقوة، حول تصفيات وإعدامات على الحدود الجزائرية -التونسية، تكون قد حصلت داخل بعض الولايات، مما جعله يرفض الالتحاق بمكان تعيينه داخل التراب الوطني، في سدراتة بولاية سوق اهراس الحالية .

لكن ما حز في نفس طالب الأزهر فعلا، هو ما سمعه من أحمد مهساس، مسؤول الجبهة في تونس، عندما حاول إقناعه بتغيير موقع التعيين، من سدراتة إلى الولاية الخامسة التي يعرفها باعتباره ابن المنطقة، « لإظهار حسن نيتي أكثر أمام تحفظ مسؤول الجبهة، ذكرته، إنني تركت دراستي في الأزهر طواعية للالتحاق بالثورة » .

رد المسؤول كان قاسيا جدا، على الطالب، العسكري الجديد « ماذا تظن نفسك، الناس تركت الدراسة في أكبر الجامعات الغربية، في أحسن التخصصات، مثل الطب والحقوق وأنت تتكلم عن دراسة في الأزهر. والأهم من ذلك، أن تكلفة النقل من الحدود الشرقية، نحو الولاية الخامسة بالطائرة، ستكون مكلفة ماليا، بالنسبة لميزانية الثورة ». فما كان من سوفي، إلا اقتراح أن يتكفل هو شخصيا بذلك، وهو ما حصل فعلا، فاختار الطالب أقصر وأرخص طريق جوي، كان من سوء حظّه يمر عبر الجزائر، رغم خطورة ذلك عليه، فقد فضل المغامرة، بالمرور على الجزائر، على الذهاب إلى سدراتة.

تقلد لحسن سوفي في الولاية الخامسة عدة مواقع عسكرية، لدرجة الوصول إلى قيادة منطقة، برتبة نقيب وهي الرتبة العسكرية التي أنهى بها الثورة في 1962، تاريخ زواجه من ابنة عمه، التي أنجب منها سبعة أبناء، أتم ولدان منهم دراساتهم الجامعية، كأطباء بالإضافة إلى إحدى الأخوات التي درست الطب في فرنسا، عكس الأخت الأخرى، التي فضلت تدريس الرياضيات في الجامعة، بالإضافة إلى الأخ الآخر المهندس، وأخيرا التاجر الذي فضل التوقف عن الدراسة في المرحلة الثانوية.

بعد الاستقلال رفض النقيب سوفي مغادرة الجيش، كما فعل الكثيرون، مما فرض عليه القيام بدورات كثيرة، للاحتراف في مهامه الجديدة، بعد الاستقلال، فكان أن قام بدورة تدريبية في سلاح المدفعية 1962 / 1965 وقيادة الأركان 1965 في نفس السلاح وقيادة الفيلق، بكلية شرشال العسكرية 1966 / 1969. وهو ما سمح للرجل باحتلال موقع قيادة القطاع العسكري، لعنابة بين 1969 / 1974 برتبة رائد.

سمحت هذه التجربة المهنية، في أقصى الشرق للرجل، بالتعرف مباشرة على قائد الناحية العسكرية الثانية الشاذلي بن جديد، ابن الجهة، عندما كان يقوم بزياراته لزوجته الأولى، التي كانت تسكن، بالقرب من سكن قائد القطاع العسكري.

يتم توجيه الرائد سوفي، بعد تجربة عنابة نحو تمنراست بأقصى الجنوب، لاحتلال نفس الموقع خلال سنة واحدة فقط 1974/ 1975، ليكون هذا الموقع آخر علاقة له، بالجيش الوطني الشعبي . فقد عين بعدها الرجل واليا على نفس ولاية تمنراست، دون استشارته وضد إرادته وبعد إبعاده من الجيش، رغم احتجاجه . ثلاث سنوات قضاها الوالي سوفي في عاصمة الهقار، قبل الانتقال إلى تيارت، لمدة سنة واحدة فقط، كوالي دائما قبل الالتحاق بمنصبه الجديد بالعاصمة، كوزير للعدل، في أول حكومة للرئيس الجديد الشاذلي بن جديد .

والي تيارت الذي لا يخفي « أنه كان يقوم في ذلك الوقت، بعمل سياسي، لصالح الشاذلي بن جديد، أثناء احتضار الرئيس بومدين، الذي لم ينس له الرجل عملية إبعاده، من الجيش وتعيينه واليا في أقصى الجنوب، دون موافقته ولا علمه » .

هذا العمل السياسي بالتنسيق مع بعض الولاة الآخرين، كمحمد الشريف خروبي، هو الذي يفسر حسب الرجل، تعيينه في لجنة تحضير المؤتمر الرابع لجهة التحرير-جانفي 1979 - والذي شهد ترشيح الشاذلي فيه لرئاسة الجمهورية . هذا الدور السياسي خلال المرحلة الانتقالية الحساسة، هي التي جعلت الرجل، يكون له دور في تعيين أعضاء اللجنة المركزية للحزب وأشغال المؤتمر، كما يقول، ليستدعى في مارس 1979، من قبل الرئيس الشاذلي بن جديد، لاحتلال منصب وزير العدل .

فقد أخبره الرئيس أنه يفكر فيه كوزير للسياسة، لكن رفض الرجل للقطاع « الذي لا ميولي ولا تكويني يسمحان لي بتسييره... عكس قطاع مثل التربية أو العدل » . لا ننسى أن لحسن سوفي قد حصل على شهادة الليسانس، في الحقوق سنة 1973، عندما كان ضابطا في الجيش الوطني الشعبي، على غرار الكثير من أعضاء النخبة الرسمية .

يخرج الرجل بعد مناقشة مع الرئيس الجديد من المقابلة، دون أن يتعرف على القطاع الذي سيسيره، داخل أول حكومة للرئيس الشاذلي بن جديد . لكن في نشرة الثامنة للتلفزيون الجزائري سمع لحسن سوفي، ككل الجزائريين المهتمين بتشكيله الحكومة الجديدة، أنه قد عين وزيرا للعدل .

لم يستمر لحسن سوفي في منصبه الحكومي أكثر من 15 شهرا ليقال، من قبل نفس الرئيس الشاذلي بن جديد، الذي ساءت علاقته معه، خلال هذه المدة القصيرة . فقد أخبره الرئيس عند استقباله، أنه لن يكون ضمن الطاقم الحكومي الجديد المزمع الإعلان عنه في جويلية 1980 . طلب الوزير كان بسيطا وواضحا « هل من حقي معرفة السبب وأن أتناقش معك حوله... رد الرئيس كان واضحا... أن القرار أُنْخِذ وسيعلن عنه قريبا، فما كان من الوزير، إلا طلب مغادرة المكتب الرئاسي، لأن... لا مناقشة حول قرار أُنْخِذ فعلا » .

أسباب الإبعاد يختصرها لحسن سوفي في الكثير من القضايا التي أكدت لي « أن الرئيس كان يملك تصورا غريبا، عن العدالة... فقد كانت علاقتي حسنة جدا مع الرئيس الشاذلي، لغاية صدامي معه، عندما طلب مني إطلاق سراح مواطنين سويسريين، كانوا في السجن، بتهمة المتاجرة غير المشروعة بالذهب، تحت إلهام سفير الجزائر بسويسرا « صالح فيسبا » في ذلك الوقت، وبطلب من الحكومة السويسرية نفسها .

رفضت بالطبع هذا الاقتراح وقلت له... أنه يمكنك كرئيس جمهورية، العفو عنهم، إذا أردت ذلك . نفس التدخل تقريبا تكرر بعد ذلك فقد طلب مني الرئيس أن تمتنع الشرطة عن إلقاء القبض على بعض المطلوبين للعدالة، عند دخولهم التراب الوطني . لكن الذي أفاض الكأس فعلا... كان قراره بتوقيف حوالي أربعين قاضيا، عن مهامهم، كان من بينهم أحد أقرباء زوجة الرئيس الثانية، ابنة مزونة، فتم إبعادي في أول تعديل للحكومة » .

اقترح على حسن سوفي، بعد الخروج من الحكومة، سفارة الجزائر في صنعاء باليمن، التي رفض التوجه لها، ليتقاعد نهائيا عن العمل الرسمي. حسن سوفي الذي لا يخفي علاقاته مع التيار الإسلامي في الجزائر. قرب من الحركة الإسلامية هو الذي يفسر إصرار الجبهة الإسلامية المحظورة على ترشيحه للانتخابات التشريعية في 1991 لولا رفضه «لأن الإعلان عن تكوين الحزب (الجبهة الإسلامية)... قد تم دون أخذ رأينا... زيادة على أنني... غير موافق على ما تتخذونه من قرارات، قلت لهم أكثر من مرة».

رغم هذه التحفظات، حافظ حسن سوفي على الكثير من العلاقات، مع شخصيات بارزة داخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة، كعلي بلحاج وعباسي مدني و عزوز زبده. زيادة على بعض العلاقات الدولية، مع قيادات النهضة التونسية، بما فيهم الغنوشي شخصا «الذي كان يزورني كلما مر من وهران».

عاد حسن سوفي للظهور إعلاميا، بداية من النصف الثاني من التسعينيات 1996، بعد الإعلان عن تكوين حزب الفجر، من قبل بعض الوجوه السياسية العسكرية بمدينة وهران، والذي لم يتم الاعتراف به من قبل الإدارة الجزائرية بحجة دعوته الصريحة إلى نوع من الجهوية régionalisation في التسيير الاقتصادي والسياسي، يمكن أن تصل إلى انتخاب الولاية. رغم استمرار الرجل في الإيمان أن «الجهوية هي السائدة لصالح منطقة صغيرة –الشاوية – فكل المؤسسات، تشكو اختلالا جهويا، لصالح منطقة محدودة وهو أمر، لم يعد مقبولا... يقول الرجل بكل حزم»، قبل وصول الرئيس بوتفليقة بثلاث سنوات، إلى رئاسة الجمهورية وتغير المعادلة الجهوية في الجزائر.

بثينة شريط

الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة
2003/2002

ضمت الحكومة التي أعلن عن تشكيلها علي بن فليس، الأمين العام لجهة التحرير، في جوان 2002، بعد فوز حزبه بالانتخابات التشريعية، ولأول مرة في تاريخ الجزائر، خمس نساء دفعة واحدة. من ميزات أغلبيتهم، زيادة على تأهيلهن الجامعي العالي، انتمأؤهن لعائلات جزائرية معروفة. فقد تم تعيين الأستاذة ليلي حمو بوتليليس، أستاذة طب أمراض القلب، ابنة حمو بوتليليس، أحد وجوه الحركة الوطنية المعروفين بمدينة وهران، كما تم تعيين الدكتورة فتيحة منتوري، ابنة عائلة منتوري، المشهورة بالشرق الجزائري وزميلتها خليدة تومي العاصمية، وأخيرا الأستاذة بثينة شريط، ابنة عبد الله شريط، أستاذ الفلسفة المعروف... «بنات حسب ونسب»، كما وصفتهم أستاذة التربية المقارنة، خريجة جامعة لندن الدكتورة، بثينة شريط..

علما بأن عائلة شريط، التي اشتهرت كعائلة تبسية، تعود في أصولها إلى مسكيانة، بأم البواقي، التي هاجر منها الجد، من أبناء عرش أولاد سيدي يحيى، نحو تبسة التي اشترى بها أراضي زراعية، بالقرب من منطقة حلوفة، بضواحي تبسة، ليمتحن التجارة كمصدر رزق ثانٍ، زيادة على العمل الزراعي. في

حين أن أصل العائلة من جهة الأم، المتحصلة على مستوى تعليمي متوسط، باللغتين، يعود إلى خنقة سيدي ناجي، بولاية بسكرة، التي هاجر منها الجد، محمد المكي، نحو تبسة هو الآخر، أين عرف كصاحب ورشة للنجارة، رغم مستواه التعليمي المعقول باللغتين العربية والفرنسية. عائلة المكي التي اشتهر منها العم الشاذلي المكي¹، أحد وجوه الحركة الوطنية، المعروفين.

هجرة ثانية، ستقوم بها عائلة شريط، هذه المرة خارج حدود الجزائر، نحو تونس القريبة، التي كان قد درس بها الأب الزيتوني و حيث ستولد بها البنت بثينة، سنة 1955، مما جعلها تزاوّل سنتها التعليمية الأولى في تونس، هي بكرة العائلة المكونة من أخت وأخ أصغر سنا، قبل عودة العائلة إلى الجزائر العاصمة من تونس، بعد الاستقلال مباشرة، على عادة الكثير من العائلات الجزائرية، التي فرضت عليها الحالة الاستعمارية، هجرة قسرية مؤقتة، نحو تونس والمغرب. بحي الأبيار الذي سكنته العائلة، ستزاوّل البنت بثينة، كل دراستها الابتدائية والمتوسطة، قبل الانتقال إلى ثانوية المقراني، بابن عكنون، للحصول على شهادة البكالوريا / آداب في سنة 1974.

جامعة الجزائر ومعهد الترجمة بالضبط، سيكون وجهة الطالبة بثينة، للحصول على شهادة الليسانس في آداب اللغة الانجليزية 1977، للتوجه إلى العمل، لمدة سنتين كصحفية بالإذاعة الجزائرية، بالقناة الدولية 1977 / 1979، مباشرة بعد تخرجها. مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التي كان على رأسها، كمدير عام، العم عبد الرحمان شريط.

تتوجه بثينة شريط، بعد هذه التجربة المهنية القصيرة، نحو جامعة لندن، لدراسة علوم التربية والحصول على الدكتوراه، في التربية المقارنة، عن أطروحتها، التي خصصتها لموضوع محو الأمية، في كل من تنزانيا والجزائر

1 – انظر التقديم الذي يقوم به عاشور شرفي للشاذلي المكي

Achour Cheurfi, *La classe politique algérienne de 1900 à nos jours*, dictionnaire

biographique, Casbah éditions, Alger, 2001, p262.

وعلاقاته بموقع المرأة في المجتمعين 1987. بعد نيل شهادة الدكتوراه، عادت بشينة إلى جامعة الجزائر، للتدريس بمعهد علم النفس وعلوم التربية، قبل انتقالها إلى مدينة تبسة للقيام بنفس المهام، بعد زواجها من طبيب صاحب عيادة خاصة، من أبناء المدينة 1993 / 1999.

حتى هذه المرحلة من حياتها، لم يعرف عن الطالبة والأستاذة بشينة شريط، نشاط سياسي معين، إذا استثنينا التطوع الطلابي، لصالح الثورة الزراعية، الذي قامت به وهي طالبة أو المشاركة في النشاطات التي قام بها الوسط الجامعي، بعد أحداث أكتوبر 1988 كأستاذة. تنظيميا ورغم أنه لم يعرف عن بشينة أي انخراط حزبي لغاية هذه الفترة، إلا أنها انضمت إلى جمعية المطالبة بالمساواة بين المرأة والرجل 1985، كمناضلة قاعدية.

في المقابل، طورت الأستاذة بشينة الكثير من العلاقات مع المؤسسات العلمية في الخارج، مستغلة في ذلك تمكنها من اللغات الأجنبية، خاصة الانجليزية منها. فقد كانت من الجامعيات الجزائريات القلائل اللائي تحصلن على منحة من Brookings Institution الأمريكية، للقيام بدراسة مقارنة، بين الأصولية الإسلامية ومثيلاتها في الولايات المتحدة « خلال هذه الفترة 1995 / 1999... يكون بوتفليقة وحتى قبل وصوله إلى الرئاسة، أثناء إحدى زيارته إلى الولايات المتحدة، قد سمع بوجودي في هذه المؤسسة الأكاديمية الأمريكية ».

تطورت علاقات بشينة شريط مع رئاسة الجمهورية أكثر، بعد انتخاب بوتفليقة في ابريل 1999، فقد ظهرت إلى جانب عقيلات، الكثير من الشخصيات السياسية التي زارت الجزائر، كالرئيس الفرنسي جاك شيراك والرئيسة الاندونيسية ميكاواتي بوتري «علاقاتي الأولى مع الرئاسة، كانت من خلال محمد عبو، وزير الإعلام والثقافة، فيما بعد الذي... تعرفت عليه في إطار النشاط الأكاديمي، هنا في الجزائر وفي الخارج».

لم تنخرط بشينة شريط في حزب جبهة التحرير، بقسمة الأبيار بالعاصمة، إلا في أواخر سنة 2001، بطلب من علي بن فليس، الأمين العام للحزب شخصيا « الذي تعرفت عليه أكثر، عندما كان، مسؤولا بالرئاسة بالقرب من رئيس الجمهورية، الذي قيل لي فيما بعد أنه رد على معاونيه... لا اطلب منكم أي معلومات، عن بنت عبد الله شريط، فاسم الأب والعائلة، كافيان كضمانة بالنسبة لي » .

علي بن فليس الأمين العام لحزب جبهة التحرير الذي لم يستطع فقط أن يفرض هذه المناضلة الجديدة على قيادة الجبهة، التي رشحتها للانتخابات التشريعية بالعاصمة (جوان 2002)، بل تمكن من فرضها كعضو باللجنة المركزية للحزب . عمل قام به الأمين العام عن وعي، في إطار مسعى الانفتاح على فئة النساء والشباب والجامعيين، الذي أنجزه الأمين العام، وهو على رأس الحزب، في مواجهة الكثير من القوى المسيطرة على الجبهة .

على العكس، فإن بوتفليقة يكون قد أحس، بنوع من « الخيانة »، بعد المواقف المؤيدة لعللي بن فليس، التي اتخذتها الوزيرة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، بمناسبة الانتخابات الرئاسية 2004 « أحمد أويحيى حاول استمالتى للبقاء في الحكومة، لكن جو العمل كان « عكر » . لم استطع الاستمرار، فغادرت الحكومة في أكتوبر 2003، مع آخر مجموعة من وزراء رئيس الحكومة والأمين العام للحزب بن فليس . رغم انه لم تكن لي مشاكل مع أحمد أويحيى كرئيس حكومة » .

بعد هذه التجربة الحكومية والعطلة الخاصة، تعود الأستاذة شريط إلى جامعة الجزائر، للتدريس بمعهد الترجمة، لتعاود الاتصال بمؤسسات البحث والجامعات الغربية كباحثة ومحاضرة .

شريف بلقاسم

وزير التوجيه 1962 / 1965

وزير التربية 1965

وزير دولة مكلف بالمالية والتخطيط 1968

وزير دولة / من دون حقيبة 1974 /

لا تعكس المناصب الوزارية التي احتلها شريف بلقاسم، على أهميتها، حقيقة النفوذ السياسي الذي كان يتمتع به «سي جمال»، بعد «تصحيح» 19 جوان خاصة. فالرجل، كان من مهندسي الحركة ومنفذيها الأساسيين، وعلى رأس المقربين إلى قائدها، العقيد هواري بومدين، قبل أن تسوء العلاقات بين الرجلين وابتعد شريف بلقاسم عن كل نشاط سياسي، لغاية ما بعد حوادث أكتوبر 1988 ومجيء التعددية التي لم تسمح له بالتموقع من جديد، رغم حضوره الإعلامي الذي أراده أن يكون قويا، دون نجاح كبير.

فقد لازمت مسحة من الغموض شخصية الرجل ونشاطاته داخل وخارج الساحة السياسية. هذا الغموض الذي يبدأ بمكان الازدياد، فنعكس كل المعلومات الرسمية المتداولة، شريف بلقاسم لم يولد في عين البيضاء بولاية أم البواقي، بل في المغرب سنة 1933، بعد أن هاجر الأب الشاوي «الحركاتي» صغيرا، من أم البواقي، بالشرق الجزائري، إلى المغرب، حيث تزوج هناك من إحدى بنات البلد،

لإنجاب ثلاثة أولاد، كان الولد بلقاسم الثاني في ترتيبهم .

الأب الشريف، الذي هاجر وحيدا ومن دون بقية العائلة، كان قد وصل إلى المرحلة المتوسطة من تعليمه المزدوج، مما سمح له بالعمل في الإدارة المغربية، كمساعد مترجم commis d'interprète، ليس بين اللغتين العربية والفرنسية فقط، بل حتى عندما يتعلق الأمر بالترجمة من و إلى اللغة الأمازيغية، بكل لهجاتها المعروفة في شمال إفريقيا. تكفلت الأم وعائلتها، بعد وفاة الأب المبكرة بتربية الأبناء الثلاثة « عند وفاة الوالد الذي هاجر إلى المغرب وحيدا كان عمري 11 سنة فقط... كنا نزور الجزائر في كل سنة بمناسبة العطلة عند العائلة التي كانت تملك أراضى زراعية متوسطة المساحة في تراب ولاية أم البواقي » .

قضى شريف بلقاسم، بالمغرب، كل مرحلة الدراسة الابتدائية والثانوية، أين تحصل على البكالوريا عصرية، قبل الحصول، على ثانية في الفلسفة، للتسجيل في كلية الحقوق بالدار البيضاء... كلية الحقوق بالعاصمة الاقتصادية للمغرب التي لم يكمل فيها إلا السنة الأولى، كانت تابعة لجامعة غرونوبل الفرنسية، من حيث البرامج و التأطير البيداغوجي. خلال هذه المرحلة 1949 / 1950 نشط الشباب بلقاسم داخل الشبيبة الاستقلالية، التابعة لحزب الاستقلال المغربي، مما جعل ملك المغرب فيما بعد يقلده، وسام الاستحقاق، عن هذه النشاطات السياسية داخل الحركة الوطنية المغربية .

كان الاهتمام السياسي هو الغالب، بالنسبة للشباب بلقاسم، من خلال الحركة الطلابية الجزائرية التي احتل فيها مسؤوليات، عضو المكتب التنفيذي الموسع للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA، كممثل للطلبة الجزائريين بالمغرب. كما نشط الطالب بلقاسم الشريف ضمن لجنة الإعلام والتوجيه داخل هياكل جبهة التحرير بالمغرب دائما .

مهدت كل هذه النشاطات السياسية، الطريق للشباب بلقاسم الالتحاق بجيش التحرير بالمغرب سنة 1957، بعد التكوين الذي استفاد منه على غرار

الكثير من الطلبة والثانويين في مدارس جيش التحرير بالولاية الخامسة، التي تم فتحها بالمغرب .

فقد كان أول منصب عسكري للملازم أول شريف بلقاسم، عضوية قيادة ناحية صبرا، بالقرب من تلمسان، ليتولى بعد ذلك قيادة الناحية كلها، قبل الانتقال إلى قيادة المنطقة، بعد الترقية العسكرية التي تحصل عليها (ملازم) . لتكون أعلى رتبة عسكرية لشريف بلقاسم قبيل الاستقلال 1962، رائدا بجيش التحرير، ملحقا بقيادة الأركان التي كان يرأسها العقيد هواري بومدين، الذي كون معه، بالإضافة إلى بعض الأسماء الأخرى التي كانت قريبة من نفس المسار، النواة الصلبة للمجموعة التي ستحكم الجزائر باسم مجموعة وحدة .

« كنت مسؤولا عند الاستقلال عن الوحدات العسكرية التي دخلت إلى الجزائر من الغرب، في حين كان بومدين، مسؤولا عن تلك الوحدات التي قدمت من الشرق » . يقولها الرجل للتأكيد على أهمية المواقع التي كان يحتلها . ليكون أول منصب للرائد « سي جمال »، نائب منطقة تلمسان، في المجلس التأسيسي، مسؤولية تسيير ميزانية المجلس . ينضم شريف بلقاسم، بعد هذه التجربة النيابية القصيرة، إلى حكومة بن بلة، في أول تعديل لها في سبتمبر 1963 لاحتلال منصب وزير التوجيه الوطني، بعد أن تمكن صديقه وزير الدفاع العقيد هواري بومدين من الوصول إلى نيابة مجلس الوزراء . وزارة التوجيه التي كانت تضم عدة قطاعات، مثل الإعلام والثقافة و التربية . أخذت المواجهات بين مجموعة وحدة والرئيس بن بلة خلال هذه الفترة عدة أشكال، كان على رأسها إقالة أعضاء المجموعة من مناصبهم السياسية أو التقليل من صلاحياتهم، كما حصل مع شريف بلقاسم الذي اكتفى بوزارة التربية بدل وزارة التوجيه .

لم ينضم عضو مجلس الثورة « سي جمال » الذي يصف نفسه بأنه « وحش سياسي »، إلى حكومة ما بعد الانقلاب مباشرة، مفضلا عنها مسؤوليات،

على رأس الحزب، الذي كان من بين أعضاء لجنته المركزية، بعد مؤتمره الأخير 1964. الدور الضعيف الممنوح لحزب جبهة التحرير في إستراتيجية القيادة الجديدة، وعلى رأسها بومدين نفسه، هي التي تكون قد أقنعت الرجل بمغادرة قيادة الجهاز في نهاية 1967، نحو وزارة التخطيط والمالية التي عين على رأسها «سي جمال» كوزير للدولة، في بداية السنة الموالية. هذه الصفة (وزير دولة)، التي لم يكن يحتلها معه داخل حكومات بومدين إلا رابع بيطاط، عضو مجموعة الستة التاريخية. فالرجل كان له الرأي المحدد مع عدد قليل جدا، بعد بومدين في تشكيل الحكومات التي «كنا نفرق فيها بين الدائمين وغير الدائمين les permanents et les passagers من الوزراء».

يبقى «سي جمال» بعد تجربة وزارة المالية والتخطيط، في عضوية الحكومة كوزير دولة، دون حقبة محددة، لرأس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بعد تكوينه، في بداية السبعينيات. فشریف بلقاسم، يعرف أكثر من غيره أن السلطة الفعلية في الجزائر... بعيدة عن الواجهة السياسية مهما كانت. سيبقى سي جمال لغاية نهاية 1974، الرجل الثاني داخل نظام بومدين الذي «كانت تربطني به علاقة أخوة، فكان ينادي الوالدة أمي، وهو ما كنت أقوم به إزاء والدته.. كان بومدين يحبني أكثر من الآخرين.. كنا صغارا في السن و أنقياء». يتذكر الرجل، بتأثر واضح.

تعرضت مجموعة وجدة الحاكمة إلى هزة أكيدة، بعد موت وزير الداخلية، أحمد مدغري، المشبوهة وإبعاد شريف بلقاسم الذي غادر الساحة السياسية الرسمية وحتى البلاد، منذ بداية النصف الثاني للسبعينيات، في جو مزدحم، من الشائعات التي تشابكت فيها خيوط الحياة الخاصة بالعمل السياسي الرسمي للمجموعة، التي فرضت تكتما كبيرا على خلافاتها. في هذه الأجواء يقول سي جمال... انه بعث باستقالته مكتوبة للسي بومدين،

مع محمود قنز وزير المجاهدين، لتكون آخر علاقة رسمية له مع صديقه ورفيق دربه، حتى وفاة هذا الأخير، في نهاية 1978.

كان أول ظهور لشريف بلقاسم مع مجموعة من الشخصيات السياسية بمناسبة أحداث أكتوبر، عن طريق رسالة مفتوحة لرئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد (مجموعة الثمانية عشر). كما حاول العودة، أكثر من مرة، للحياة السياسية الرسمية دون نجاح يذكر. فقد أبدى نيته في الترشح للانتخابات الرئاسية، من دون نجاح 1999، في مواجهة عبد العزيز بوتفليقة الذي عبر أكثر من مرة على سوء العلاقات التي تربطه به. باستثناء بعض التصريحات الإعلامية، اكتفى الرجل الذي حافظ على حيوية أكيدة، رغم مرضه، بالاستقبالات التي يقوم بها للكثير من الوجوه السياسية والإعلامية في منزله المتواضع بحي المرادية، بالقرب من رئاسة الجمهورية.

شريف بلقاسم أب لطفلين وبنت من طليقته الثانية الطيبية العاصمية، بنت منطقة القبائل التي تزوجها في 1975، بعد انفصاليه الأول عن زوجته السويدية الأصل، التي ظهرت إشاعات كثيرة حول كتاب تكون قد ألفته، للحديث عن السلوكيات الشخصية، لمحيطها السياسي الرسمي. كتاب قد يكون أحد أسباب الشرخ، داخل مجموعة وجدة الحاكمة.

توفي شريف بلقاسم بأحد مستشفيات باريس في 23 جوان 2009، بعد معاناة طويلة مع المرض.

شريف مصطفى

وزير التعليم العالي والبحث العلمي جويلية 1990 / جوان 1991

كانت تجربة جامعة التكوين المتواصل، هي الفرصة التي سمحت للدكتور مصطفى شريف، بالبروز على المستوى الإعلامي والسياسي في الجزائر، فقد تعرف، على رئيس الحكومة مولود حمروش مباشرة بمناسبة، تدشين معرض الجزائر الدولي، الذي أصر مصطفى شريف على تواجد جامعة التكوين المتواصل ضمن فعاليته الاقتصادية، وهو ما يكون... قد أعجب رئيس الحكومة الإصلاحي، الذي رأى في التجربة، تجسيدا لما ينادي به من تقارب بين الجامعة، عالم الشغل والحياة الاقتصادية، بصفة عامة.

رغم أهمية هذه التجربة المهنية، في حياة مصطفى شريف، وما سمحت به، من لقاء مباشر مع رئيس الحكومة، إلا أن محطات أخرى في حياة الرجل، وحتى بعض خصائص شخصيته، قد تفسر هي الأخرى، هذه المواقع الذي احتلها ضمن طاقم حكومة مولود حمروش، وحتى التفكير جديا لاحقا في تقديم نفسه للانتخابات الرئاسية في 2009... بعد تجربة العمل الدبلوماسي، بالقاهرة كسفير للجزائر...

فمصطفى شريف، من مواليد جندل، بالقرب من مليانة، ولاية عين الدفلى (1950)، من عائلة تعود في أصولها إلى منطقة بوقادير، بولاية

الشلف القريبة. كان الجد فيها، مفتيا معروفا، في حين عرف الأب فيها فيما بعد، كإمام بزواية سيدي أحمد بن يوسف، المشهورة بمدينة مليانة المجاورة. الأب الذي كان يحسن اللغتين العربية والفرنسية. في حين كانت زوجته ابنة الباشاغا والفلاح المالك الكبير، من نفس الجهة، تحسن اللغة الفرنسية.

كان ترتيب الطفل مصطفى، الثالث، ضمن إخوانه وأخواته العشر. لم يغادر الطفل قرية عين لشيخ، القريبة من مليانة (25 كلم)، أين كان الأب المفتي، يملك أراض زراعية واسعة، إلا بعد الانتهاء من مرحلة التعليم الابتدائي، متوجها نحو مليانة القريبة، لإتمام مرحلة التعليم الثانوي بثانوية مصطفى فروخي. بعد الانتهاء من مرحلة لتعليم الثانوي، وجهة الشاب مصطفى، كانت مدينة تولوز الفرنسية، أين انطلق في القيام بدراسات متعددة، في العلوم الإنسانية والاجتماعية، فحصل على ليسانس في الفلسفة (1974) ودبلوم دراسات معمقة في الحقوق، ودبلوم آخر في التاريخ، للحصول على شهادة دكتوراه الحلقة الثالثة من جامعة السوربون الباريسية، تحت إشراف المستشرق المعروف، جاك بيرك، وهو نفس المشرف الذي حصل معه على شهادة الدكتوراه سنة 1988، من جامعة تولوز هذه المرة.

كان أول موقع مهني لمصطفى شريف في الجزائر، بعد حصوله على شهادة الدكتوراه، الحلقة الثالثة في 1978، العمل كمستشار بوزارة الدفاع الوطني لغاية 1982. في نفس الوقت الذي كان يقوم فيه بالتدريس بمعهد الإعلام والاتصال ولغاية 1989. المعهد الذي قام بتسييره لبعض الوقت، خلال هذه الفترة، ولغاية تعيينه على رأس جامعة التكوين المتواصل 1989/1990 التي كان أول مسير—مؤسس لها، كتجربة تعليم في الجزائر. قبل الانضمام لحكومة حمروش، كوزير للتعليم العالي والبحث العلمي جويلية 1990 / جوان 1991 «حمروش لم أكن أعرفه من قبل، كل ما في الأمر أنه زار معرض الجزائر، وشاهد جناح جامعة التكوين المتواصل، فأعجب بالمعرض، وخاصة بفكرة

تواجد جامعة في معرض اقتصادي، فطلب مني الاتصال به، علما بأن هذا اللقاء قد حصل بعد الانتخابات المحلية، التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ. سنة 1990... مجموعة حمروش اشتغلت معها بطريقة عادية، رغم بعض المشاكل مع عضو أو اثنين،... لأنني كنت موافقا على الإصلاحات، وكانت لي صلاحيات كبيرة داخل القطاع، فيما يخص التعيينات ووتيرة العمل».

ترشح مصطفى شريف، بعد هذه التجربة للانتخابات التشريعية في دائرة مليانة، ضمن قوائم جبهة التحرير «رغم عدم فوزي في الدور الأول إلا أنني كنت أملك حظوظا كبيرة في الدور الثاني، في مواجهة مرشح الجبهة الإسلامية للإنقاذ». علاقة الرجل لم تكن واضحة دائما مع جبهة التحرير التي لم ينخرط فيها كحزب «أنا أعتبر نفسي مناضل رسالة نوفمبر، رغم حضوري المؤتمر السادس 1989، وحتى المؤتمر الثامن 2003، المنظم من قبل الأمين العام علي بن فليس... المؤتمر الذي ترك انطبعا سيئا لدي، من حيث تركيبته الإنسانية، وعدم وضوح الاستراتيجية، وغياب المنهج الديمقراطي.. فهو كمؤتمر لا يعكس المجتمع الجزائري».

مصطفى شريف الذي يعتقد جازما أنه من صنف «المفكرين وليس المثقفين فقط، من الذين يؤمنون بأمة الوسط، والذين يمثلون الشعب العميق، والأغلبية الصامتة. دون أن يمنعه هذا ليضيف... أن منطقة الوسط -الغربي الجغرافية، التي ولد فيها، لم تكن ممثلة، على مستوى الحكومة، منذ الاستقلال حتى سنة 1990، تاريخ دخوله إلى حكومة حمروش، إذا استثنينا الصادق بتال وزير الشباب والرياضة في بداية الاستقلال... منطقة الوسط الغربي الفقيرة والمهمشة، نتيجة انهزام الولاية الرابعة، في صراعها ضد قيادة الأركان وجيش الحدود في بداية الاستقلال... حتى بعض الوزراء من شرشال كبن حمودة وكمال بوشامة، يمثلون المنطقة الساحلية وليس الداخل بالنسبة لأبناء الوسط».

يعود الرجل بعد تجربة الحكومة، والعطلة الخاصة، إلى تولوز وجامعتها بالضبط، للتدريس كأستاذ زائر لغاية 1994، تاريخ تعيينه كسفير للجزائر بالقاهرة والجامعة العربية، لمدة ثماني سنوات كاملة 2002. أنهاها الرجل على وقع قضية إعلامية، بعد أن اتهمه طباخ السفارة على صفحات الجرائد الوطنية بمحاولة ابتزازه المالي .

مصطفى شريف متزوج منذ سنة 1979 من سيدة بليدية، ابنة مفتي مثله، تعرف عليها عن طريق العائلة، متخرجة من معهد اللغة والأدب العربي، بجامعة الجزائر، أنجب منها بنتين وولدين، تمكن بكر العائلة من القيام بدراسات عليا بمعهد التجارة لجامعة الجزائر .

شيبان سعيد

وزير الشؤون الدينية 1989 / 1991

منحت منطقة القبائل الصغرى للجزائر أكثر من وزير للشؤون الدينية، فزيادة على مولود قاسم و الإخوة شيبان، عبد الرحمان وسعيد، كان عبد الحفيظ أمقران فيما بعد، مما جعل بيروقراطية الوزارة الدينية، تنهل من خصائص أبناء المنطقة، الذين يغلب عليهم التكوين التقليدي المرتبط بالزوايا التي تنشط بقوة في هذه المنطقة المتأثرة في نفس الوقت، بالعمل الإصلاحي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

لم يكن السعيد شيبان، « مؤهلا » لاحتلال منصب وزير الشؤون الدينية، نظرا لتكوينه الطبي، لكن قد نغير هذا الحكم، إذا راعينا خصائص الوسط الاجتماعي والثقافي، الذي عاش وترعرع فيه الطفل شيبان، فجده الأول علي شيبان، كان من المعلمين و الأئمة المشهورين في منطقة الشرفة، القريبة من مشداللة، بولاية البويرة، التي عرفت مولد السعيد سنة 1925، لعائلة شيبان المتكونة من 13 فردا، لأب كان فلاحا ميسورا، مثله مثل أبيه. رغم ريفية العائلة، فقد تمكن الأب شيبان من الحصول على الحد الأدنى من التعليم باللغتين العربية والفرنسية، في ذلك الوقت.

انتقل الشاب سعيد، بعد الانتهاء من مرحلة الدراسة الابتدائية في أولاد

إبراهيم خلال السنوات الأولى من الثلاثينيات 1931/ 1937. إلى ثانوية بن عكنون، لإتمام تعليمه في العاصمة التي انقطع عنها بعض الوقت بسبب أهوال الحرب العالمية الثانية 1937/ 1946. الفترة التي لم ينقطع فيها مثل الكثير من الجزائريين عن مزاوله دراسات قرآنية في الكتاتيب التقليدية، مما جعله لا يقطع الصلة باللغة العربية. كانت ثانوية بن عكنون التي يدرس بها الشاب شيبان، تغلي من الناحية السياسية، بفعل النشاطات الكثيرة التي كان يقوم بها الطلبة الشباب من أصول قبائلية، القريبون منها و من الحركة الوطنية ذات الاتجاه البربري، في بعض الأحيان ...

فضل شيبان الابن، عكس بعض رفاقه الذين تقربوا أكثر من الحركة الوطنية والعمل السياسي، الذهاب إلى ستراسبورغ الفرنسية، للتسجيل في دراسة الطب « بعد أن رفض تسجيلي في السنة التمهيدية في العاصمة لميولي السياسية الوطنية ». تمكن الطالب شيبان من الألمانية التي درسها كلغة أجنبية أثناء المرحلة الثانوية (زيادة على اللاتينية)، هو الذي برر لديه في ذلك الوقت، التوجه إلى ستراسبورغ، التي يحمد الله على تيسيره له، « لأن المدينة، كانت هادئة ولم تعرف الصراعات السياسية الكثيرة التي عاشتها الحركة الوطنية، كالأزمة البربرية في 1949 أو الصراع بين الحركة الوطنية MNA وجبهة التحرير ».

مدينة ستراسبورغ الفرنسية، التي انطلق فيها الطالب مباشرة في دراسته الطبية، بعد الحصول على شهادة البكالوريا سنة 1946. السنة ذاتها التي شارك فيها في مؤتمر للطلبة العرب.

عاصمة الألزاس التي سيمكث فيها وقتا طويلا، يقارب الخمس عشرة سنة، بحيث لم يغادرها الطبيب شيبان إلا في سنة 1961، بعد حصوله على شهادة الدكتوراه سنة 1958 للتوجه إلى « غارديماو »، بتونس، على الحدود الجزائرية، حيث اشتغل لمدة قصيرة مع مجموعة الطبيب محمد الصغير نقاش. يقرر

جيش التحرير، بعد إمضاء اتفاقية إيفيان، وفي شهر ماي 62 بالضبط، دخول الطبيب شيبان، إلى الجزائر، للتكفل بالقضايا الصحية، فيختار ابن الشرفة، تيزي وزو، القريبة من العائلة، وهي المدينة التي سيبقى في مستشفياتها حتى سنة 1968، رئيساً لمصلحة طب العيون، مجال تخصصه الطبي .

لم يبق الطبيب، سعيد شيبان، في ستراسبورغ، للدراسة فقط، فقد استقر عائلياً كذلك، بعد الزواج من إحدى بنات المدينة في سنة 1955، لينجب منها ثلاثة أطباء وطبيبات، منهم من تخصص في طب العيون كالأب، و منهم أستاذة في الفيزياء. شيبان الذي كان قد تزوج، خمس سنوات قبل زواجه الثاني، من إحدى قريباته، كما جرت العادة، لينفصل عنها بسرعة، بسبب مرض ألم بها « هذه الحادثة هي التي جعلتني ربما، اختار فرنسية للزواج منها، خوفاً من إحراج العائلة، التي بقيت مرتبطة بها كثيراً، نظراً لتربيتي الدينية التقليدية » .

سافر الأستاذ شيبان، بعد النجاح في شهادة التبريز في الطب سنة 1968، مع فرقة طبية جزائرية إلى بيافرا، بالكونغو (1969)، في إطار تعاون الجزائر مع قضايا القارة السمراء . الاهتمامات المهنية لابن الشرفة لم تجعله ينعزل عن النشاطات الاجتماعية الأخرى والاهتمام بقضايا الشأن العام . فقد أستمّر في العمل الكشفي، الذي ارتبط به منذ مرحلة الشباب، لينتخب أميناً عاماً للكشافة الإسلامية بعد المؤتمر الأول في 1970 / 1977، ويستمر كأمين وطني حتى 1981 .

ليبقى النشاط داخل الحقل الديني، هو الأساس، بعد المهنة في حياة الأستاذ شيبان . فزيادة على الممارسة الطبية في المستشفى بشقيها التعليمي والتطبيقي، وحتى التسيير في بعض المراحل (معهد الطب)، عمل الأستاذ شيبان خبيراً، في المجلس الإسلامي الأعلى، ليتحول إلى عضو دائم في هذه الهيئة الاستشارية الدينية ابتداء من 1986 حتى 1989 . علماً أن العلاقات مع

هذه المؤسسات الدينية الرسمية، قد انطلقت قبل هذا التاريخ، مع صديقه الوزير، مولود قاسم، ثم الأخ البكر عبد الرحمان الذي وصل إلى رأس وزارة الشؤون الدينية قبله .

كانت قمة هذه المناصب الدينية الرسمية وزارة الشؤون الدينية التي وصلها مع حكومة حمروش الإصلاحية 1989 / 1991 والتي قال بصدها الوزير شيبان أنها... لم تأت لإصلاح الدين الإسلامي . حمروش الذي لم تكن للأستاذ شيبان علاقات خاصة معه، باستثناء المناسبات القليلة التي كان يلتقي به فيها، كعمليات توزيع جائزة الرئيس الشاذلي بن جديد للعلوم الطبية، أو بعض ملتقيات الفكر الإسلامي . الأستاذ شيبان توقف عن ممارسة الطب سنة 1993، دون أن يتقاعد عن العمل الفكري والديني . فلا زال، وهو في هذه السن، ينشط على المستوى الإعلامي في التلفزيون، من خلال تنشيط حصص دينية بالفرنسية هذه المرة، موجهة للجمهور الجزائري في ديار الهجرة .

شيبان عبد الرحمان

وزير الشؤون الدينية 1986/ 1980

يرن الهاتف في جويلية من سنة 1980 في بيت شيبان عبد الرحمن، المفتش العام للغة العربية. الرجل الذي على الخط يقدم نفسه، على أنه سي الهادي لخضيري، مدير الأمن الوطني... جماعة الرئاسة في انتظارك... فأنت على موعد هناك، تعجب الرجل من هذا الخبر وقال لمحدثه «الأكد أن خطأ قد حصل، فأنا لا علاقة لي بالرئاسة ولا موعد لي فيها». أعاد لخضيري، الاتصال لإقناع المفتش العام للغة العربية «يا سي شيبان، أنت المطلوب». ولتأكيد عدم وجود خطأ، ذكر مدير الأمن محدثه، برقم هاتفه وعنوان منزله. فما كان من مفتش اللغة العربية إلا الذهاب ولو متأخرا لرئاسة الجمهورية ليخبر هناك... أنه قد عين وزيرا للشؤون الدينية.

عبد الرحمان شيبان، الذي عين وزيرا بهذه الطريقة، مولود في 1918، ببلدية الشرفة، دائرة مشداللة، ولاية البويرة، بالقبائل الصغرى، كان أكبر الذكور لعائلة تتكون من 13 فردا أنجبها الأب شيبان الفلاح الميسور، كما وصف حالته الاقتصادية الابن عبد الرحمان. زيادة على اليسر المادي للعائلة ذات الأصول الفلاحية— الجد من الأم كذلك، كان فلاحا من بني منصور القريبة —، فإنها كانت مشهورة بتفقه أبنائها في أمور الدين الإسلامي، فالجد

علي شيبان، كان إماما ومعلما مشهورا في كل منطقة القبائل الصغرى .
انتقل الطفل عبد الرحمان، بعد تعليم قرآني تقليدي، حفظ من خلاله
نصف القرآن، إلى تيقزيرت أمقران ببجاية لمتابعة دراساته القرآنية بالمعهد
السحنوني، التابع للزاوية السحنونية، لينتقل بعد ذلك إلى لربعاء ناث إيراثن،
للغرض نفسه . يواصل الشاب عبد الرحمان، وهو في سن العشرين (1938)،
رحلته العلمية نحو تونس، كما جرت العادة في الجزائر، بالنسبة لطلبة التعليم
التقليدي، الذين يقومون بمواصلة تعليمهم العالي بالزيتونة، بعد أن تزوج من
إحدى بنات المنطقة، التي سرعان ما تتوفى . تونس التي لن يغادرها ابن الشرفه
إلا في سنة 1947، بعد الظفر بشهادة التحصيل وليس العالمية، كما كان ينوي
الشباب عندما غادر منطقته .

عودة شيبان إلى الجزائر تمت بطلب من جمعية العلماء، التي كانت في
حاجة إلى معلمين للتدريس في مدارسها . وهو ما قام به الأستاذ الشاب في
مدينة قسنطينة، التي تزوج من إحدى بناتها، بعد وفاة الزوجة الأولى في سنة
1953، كانت قد أنهت تعليمها الابتدائي . سيدة سينجب معها الزيتوني،
معلم جمعية العلماء، أربعة ذكور وبنيتين . على عكس البكر من البنات التي
لم تحصل إلا على الشهادة الابتدائية، من جمعية العلماء وأحد الإخوة الذي
تحول إلى العمل التجاري الحر، كعادة عائلات جمعية العلماء، التي تحاول
من خلال هذا التوجيه لأبنائها المحافظة على الاستقلالية المادية للعائلة، فان
الإخوة والأخوات من أبناء شيبان كلهم (خمسة)، تخرجوا كأطباء كان حظ
الصغيرة منهم، التخصص بعد الحصول على الدكتوراه .

الأم القسنطينية، أثرت على تربية الأولاد، فلم يتعلموا القبائلية التي
لا يتحدث بها الأستاذ شيبان، إلا مع أفراد العائلة الكبار في السن . وهو ما
يأسف له الرجل كثيرا، كأحد أبناء منطقة القبائل من « المرابطين »، خاصة
وهو، يتذكر رد ابنته البكر على الأديب رضا حوحو، عندما سألها ذات يوم

في قسنطينة... وهي لازالت صغيرة في السن... هل أنت قبائلية فأجابت لا، هل أنت عربية، فكان جوابها كذلك لا، فاستغرب الأديب الجزائري متسائلا، أنت منين إذن، كان جواب بنت العشر سنوات... أنا «مرابطة».

التحق الأستاذ شيبان بتونس 1956، سنتين إثر الإعلان، عن الثورة، بعد الإعلان عن الانضمام الرسمي لقيادات جمعية العلماء المسلمين بجهة التحرير، خاصة بعد المضايقات التي بدأ يتعرض لها في قسنطينة من قبل الشرطة الفرنسية. في تونس التحق أستاذ اللغة العربية عبد الرحمان شيبان، بهيئة تحرير «المقاومة»، زيادة على العمل السياسي في فيدرالية جبهة التحرير لتونس، التي غادرها في سنة 1960، نحو طرابلس التي عين فيها نائب رئيس بعثة جبهة التحرير لغاية الاستقلال.

أول عمل سياسي قام به الأستاذ شيبان في الجزائر بعد الاستقلال، هو الترشح للمجلس التأسيسي، عن منطقة سطيف 1962/1964 التي انتخب منسقا لمجموع نوابها في المجلس. أما عن الأعمال التي يفتخر بها النائب شيبان، أكثر من غيرها خلال هذه الفترة، فهو العمل -المعجزة، كما وصفه، الذي قام به لإدماج المعلمين الأحرار داخل أسلاك التربية والتعليم، بمساعدة وزير التربية في ذلك الوقت شريف بلقاسم «الذي ساعد على نجاح المسعى». بعد هذه التجربة السياسية القصيرة، عاد الأستاذ شيبان إلى مهنته الأصلية، التعليم، كمفتش للغة العربية حتى جويلية 1980، تاريخ تعيينه وزيرا للشؤون الدينية.

وزارة الشؤون الدينية التي سببها، الأخ الأصغر، أستاذ الطب بعد ذلك (سعيد شيبان). يذكر الأستاذ عبد الرحمان من الأعمال التي قام بها، إعادة الحياة لمجلة «العصر» والاستمرار في ملتقيات الفكر الإسلامي بمواضيع جديدة، اختارها هو دون تدخل، كالقرآن والسنة، الإسلام والعلوم الإنسانية. لكن الشيء الذي يفتخر به أكثر الوزير شيبان، هو إصراره على دعوة الشيخ

محمد الغزالي، للتدريس في الجزائر ومنحه تلك المكانة الخاصة التي احتلها خلال فترة الثمانينات. هذه الدعوة التي يبررها الأستاذ شيبان بالتقارب الكبير بين فكر جمعية العلماء وحركة الإخوان المسلمين في مصر، التي يمثلها أحسن تمثيل الشيخ الغزالي. عكس «إسلام الزوي وأصحاب العمام الذي فرضه الوزير الذي سيخلفه (بوعلام باقي) من خلال الجمعية الوطنية لائمة الزوايا» وكأن التاريخ يعيد نفسه إلى الوراء، نصف قرن، لتعيش وزارة الشؤون الدينية، حلقة من حلقات المواجهة بين الإسلام الطريقي والعمل الإصلاحية لجمعية العلماء «السلطة التي خافت من الإسلام الواقف الذي يمثله الوزير عبد الرحمان شيبان، حسب رأيه، هي التي فضلت عنه إسلام «راقد» ابتليت بهذه البلوة (يقصد عشيرة الإرهاب)، التي لا يمكن النظر إليها، إلا كعقاب من الله، فقد قضوا على التعليم الأصلي و همشوا الإسلام الواعي، فكان ما كان».

الأستاذ شيبان يعتقد أن عمله كمفتش عام في وزارة التربية لمدة 16 سنة «ساعده في النجاح، عندما استدعي للعمل كوزير، فالناس الذين وجدتهم في الحكومة، جربت مثلهم في وزارة التربية، أعني قوم الفرنكفون والاغتراب». غادر الأستاذ شيبان، بعد الابعاد من الحكومة في 1986، كل الأعمال الرسمية للاهتمام بقيادة جمعية العلماء، التي عادت للنشاط، بعد الاعتراف بالتعددية، لتتخذ مواقف قريبة من التيار الإسلامي في الكثير من القضايا. فاحتل رئاستها بعد وفاة الشيخ حماني، الذي يرى أن ممارساته ومواقفه على رأس الجمعية قد «أخضت الجميع».

توفي عبد الرحمن شيبان في بداية رمضان 2011 عن عمر يناهز 93 سنة و دفن في مسقط رأسه بالشرفة ولاية البويرة.

شيبوط إبراهيم

وزير المجاهدين 1991/ 1994

من التقاليد السياسية التي ترسخت بعد الاستقلال، و مع الوقت، أن يكون الرأي الأخير في اقتراح وزير المجاهدين من اختصاص قيادة المنظمة الوطنية للمجاهدين. الوزير، الذي يعكس تعيينه في الغالب ميزان القوى بين الولايات التاريخية، داخل المنظمة نفسها، التي تقوم بشبه تداول على قيادة المنظمة. ليس من الغريب والحال على ما هو عليه، أن يتم تعيين إبراهيم شيبوط، ابن الولاية الثانية، في منصب وزير المجاهدين سنة 1991 وقيادة المنظمة، في يد قائد الولاية الثانية السابق، العقيد على كافي، ابن الحروش بولاية سكيكدة.

فإبراهيم شيبوط من مواليد 1927 بالحروش ولاية سكيكدة، من عائلة فلاحية ميسورة، كان الأب فيها، على غرار الجد، يقوم باستئجار الكثير من الأراضي، لفلاحتها، زيادة على الأراضي المملوكة للعائلة. في حين كان الجد من الأم، الذي ينتمي لنفس العائلة، مدرسا للقرآن في هذا الوسط الاجتماعي الفقير ثقافيا. فالسائد لدى عائلة شيبوط، كان التعليم القرآني البسيط، مما حدا بأصغر الأبناء الخمسة إبراهيم، التوجه نحو تونس، للدراسة هناك عند الأخ الأكبر، المقيم في هذا البلد الجار.

سافر الطفل إبراهيم إلى تونس وعمره لا يتجاوز الإحدى عشرة سنة، لكي

لا يعود إلى الجزائر إلا في سنة 1954، للاشتغال كأجير بسيط في مكتب محام فرنسي بسكيكدة.

بدأت اتصالات ابن الحروش الأولى مع جيش التحرير بعد استشهاد أحد أفراد العائلة (ابن عم)، الذي كان من المجاهدين الأوائل في المنطقة، ليلتحق إبراهيم شيبوط عمليا، بجيش التحرير في ابريل 1955، بالولاية الثانية بالضبط التي احتل فيها، النقيب إبراهيم شيبوط، عدة مهام، من بينها مسؤول منطقة لغاية 1962، تاريخ الاستقلال.

لم يغادر إبراهيم شيبوط منطقة الشمال القسنطيني بعد الاستقلال، فقد عين الرجل رئيس دائرة في أكثر من مدينة (سكيكدة - القالة - عنابة - تبسة)، بين 1962/1965. ليترقى إلى والي بعنابة، بعد التغيير الذي طرأ على رأس السلطة السياسية 1965/1970. خلال هذه لمرحلة، عاود شيبوط الزواج مرة ثانية، بعد وفاة الزوجة الأولى، دون التمكن من إنجاب أطفال، مما جعله يتكفل ببنت وولد، نجحا في القيام بدراسات جامعية في الحقوق والصيدلة.

توجه إبراهيم شيبوط، بعد الإبعاد من منصبه، على رأس ولاية عنابة، نحو العاصمة للقيام بدراسات قانونية في كلية الحقوق. هذه الدراسة التي دامت خمس سنوات، و تكفلت بها ماليا مؤسسة صناعية عمومية، لغاية بداية عمله، كمحام، بالعاصمة سنة 1976.

ترشح المحامي إبراهيم شيبوط لمنصب النيابة في دائرة سكيكدة، بمناسبة ثاني تجربة للمجلس الشعبي الوطني الأحادي في 1982. ينجح ضابط جيش التحرير والوالي السابق في هذه الانتخابات، دون مفاجأة، ويستمر كنائب في المجلس الشعبي الوطني في الفترة الثانية كذلك 1982/1987 من خلال الترشح في دائرة فليفلة بسكيكدة دائما. عند تشكيل الحكومة الأولى للسيد أحمد غزالي في جوان 1991، اتجه تفكير رئيس الحكومة الجديد، نحو السيدة بلميهوب زرداني، لتولي هذا المنصب، لكن أمام تحفظ منظمة المجاهدين

واقترحها لإبراهيم شيبوط، اقتنع غزالي بالاقترح الذي أيده فيما بعد رؤساء حكومتين آخرين.. عبد السلام بلعيد ورضا مالك، اللذين استمر معهما شيبوط في نفس المنصب الوزاري.

لم يحصل التغيير على رأس وزارة المجاهدين، إلا مع حكومة مقدار سيفي، بعد تنصيب اليامين زر وال رئيسا للدولة، بدل على كافي، رئيس المجلس الأعلى للدولة. سيفي الذي عين في هذا المنصب السعيد عبادو، ابن الولاية السادسة التاريخية، التي أبعدت من هذا المنصب، مع مغادرة محمد جغابة، وزير المجاهدين الأسبق. يعين إبراهيم شيبوط، بعد حوالي شهر من الإبعاد من الحكومة، عضوا بالمجلس الوطني الانتقالي، رغم مقاطعة حزبه جبهة التحرير لهذه الهيئة الاستشارية المؤقتة. إبراهيم شيبوط الذي كان عضوا في اللجنة المركزية للحزب خلال وجوده في المجلس الشعبي الوطني كنائب، هو عضو كذلك في المجلس الوطني للمجاهدين.

طالب أحمد الإبراهيمي

وزير التربية الوطنية 1965

وزير الإعلام والثقافة 1970 / 1977

وزير مستشار لدى رئيس الجمهورية 1977 / 1982

وزير الخارجية 1982 / 1988

حوالي ربع قرن في عضوية الحكومة. رقم قياسي، ليس في تناول، أي سياسي جزائري، حطمه أحمد طالب الإبراهيمي. قوة حضور لا يمكن فهمها وتفسيرها، دون الرجوع إلى مكانة الشخص داخل النظام السياسي الجزائري وتمثيلته السياسية والأيدولوجية، لإحدى العائلات السياسية الكبرى (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين).

فأحمد طالب الإبراهيمي، هو ابن الشيخ البشير الإبراهيمي، رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بعد وفاة الشيخ عبد الحميد بن باديس، من مواليد مدينة سطيف سنة 1932 التي غادرها وعمره لا يتجاوز سنة واحدة، متوجها إلى تلمسان، التي استقر فيها الأب، المكلف بالمنطقة الغربية، في إطار تقسيم المهام، بين قيادات جمعية العلماء.

زاول الطفل أحمد، كل دراسته الابتدائية وجزء كبيرا من المرحلة الثانوية، في مدينة تلمسان، قبل الانتقال إلى العاصمة، للحصول، على شهادة

البكالوريا، من ثانوية الأمير عبد القادر – Bugeaud سابقا. أحمد طالب، الذي لم يمنعه تعليمه العصري من الانضمام في نفس الوقت إلى دار الحديث بتلمسان، التي كان يدرس بها الأب والتابعة لجمعية العلماء، للاستفادة من تعليمها العربي التقليدي. ازدواجية تعليمية انعكست فيما بعد، على ثقافة الرجل وتمكنه الواضح، من اللغتين العربية والفرنسية.

حافظ طالب على لهجته السطايفية، رغم المدة القصيرة التي قضاها، في الجهة ولم يتمكن منه لهجة مدينة التبني تلمسان¹، هو الابن الثاني للشيخ الإبراهيمي، الذي رزق ببنيتين وولدين، من زواجه من إحدى بنات العائلات التونسية، ذات الأصول التركية، التي اقترن بها، في دمشق، عندما كان مقيما في مدينة بني أمية، يدرس العربية في المدرسة السلطانية. علما بأن مهنة التدريس لدى آل الإبراهيمي، لم تمنعهم من الاهتمام، بالعمل التجاري وتوجيه بعض أبنائهم نحوها، حفاظا على الاستقلالية الاقتصادية للعائلة، في هذا الوضع الاستعماري الصعب، الذي كانت تعيشه الجزائر.

التحق أحمد طالب، بعد الحصول على البكالوريا، سنة 1949 بكلية العلوم بجامعة الجزائر، لغاية 1954، ليتوجه عند اندلاع ثورة التحرير، نحو باريس، للتسجيل في جامعتها، في نفس الدراسات الطبية، التي لم ينته منها في حقيقة الأمر، إلا بعد الاستقلال، بمناقشة أطروحة الدكتوراه في الطب 1962/1963، كالكثير من الشخصيات السياسية، التي عجزت عن الاستمرار، في تعليمها أثناء الفترة الاستعمارية، نظرا للمهام السياسية الملقة على عاتقها والسجن الذي تعرضت له.

بدأت نشاطات أحمد طالب السياسية، داخل الحركة الطلابية، أثناء مرحلة دراسته الجامعية بالجزائر التي أنشأ فيها سنتي 1952/1954 مجلة «الشباب

1 – انظر كيف يفسر أحمد طالب هذا التعليق بلهجة سطيف رغم ابتعاده عنها في مذكراته ص 20

Ahmed Taleb Ibrahimi, *Mémoires d'un Algérien, tome 1* (1932/65), Casbah éditions,

Alger, 2006.

المسلم» التابعة لجمعية العلماء، دون أن ينظم لأي حزب سياسي، عكس بعض الكتابات التي تكلمت عن انخراطه في حزب البيان لعباس فرحات. فرحات عباس الذي كانت تجمععه، رغم ذلك عدة مواقف مشتركة مع جمعية العلماء، لتشابه المنحدرات الاجتماعية للقيادات، ربما بالمقارنة مع التيارات السياسية الفاعلة الأخرى.

كان أحمد طالب من الوجوه الطلابية التي ميزت بحضورها، المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA، بدفاعه عن «الميم» المشهور، في وجه تيارات سياسية أخرى أكثر اندماجية، ولينتخب كأول رئيس للاتحاد في جويلية 1955، قبل أن يطلب منه عبان رمضان الانتقال إلى قيادة فيدرالية فرنسا، لجهة التحرير وترك رئاسة الاتحاد الطلابي، إلى مولود بلهوان ومسعود آيت شعلال فيما بعد.

فترة النشاط على رأس قيادة فيدرالية فرنسا لجهة التحرير، لازال طالب و بعد عدة عقود، من التجارب الأخرى

يعدها «من أخصب فترات حياته السياسية، و أكثرها نشاطا وحيوية». بعد مرحلة العمل السياسي، في الهجرة، بكل خصائصها السوسولوجية والسياسية، تأتي مرحلة السجن، بعد إلقاء القبض عليه، في فبراير 1957، لغاية إطلاق سراحه، قبيل الاستقلال لأسباب صحية. فترة السجن التي سمحت لطالب بالتعرف مباشرة، على قيادات الجبهة المسجونة، التي خرج بموقف سلبي عموما عنها، خاصة عندما يتعلق الأمر بأحمد بن بلة «الذي ألفت مصالحه الأمنية القبض علي، سنة 1964 وعذبتني كثيرا مما... حز في نفسي كثيرا». يقول الرجل بكثير من التأثر، أكثر من ثلاثين سنة، بعد هذه التجربة.

يتوجه طالب، بعد الاستقلال، صوب مستشفى مصطفى باشا بالعاصمة، للعمل كطبيب وإتمام دراساته المتخصصة، في Hématologie، دون أن يعني هذا ابتعاده الكلي، عن العمل السياسي، فقد تكلف مع مجموعة من الوجوه

السياسية المثقفة، كرضا مالك ومحمد الصديق بن يحيى بالتوفيق بين الأطراف المتصارعة أثناء أزمة 62 وتداعياتها، دون نجاح. مما جعله يفضل التريث والانتظار، رغم الوعود التي قدمها له الرئيس بن بلة فيما بعد -عضوية المكتب السياسي - والتي رفضها، مما جعل رئيس الجمهورية، يعامله منذ ذلك الوقت، كمعارض للنظام ويسجنه، كالكثير من الوجوه السياسية. الانقلاب في جوان 65 الذي أصبح ضرورة « كان لابد من القيام بشيء ما، ضد نظام بن بلة، الذي حاد عن الطريق الصواب... فقد بات القمع والسجن والنفي، قاعدة التعامل مع المعارضة وحتى مع الأصدقاء والرفاق ».

اتصل بومدين شخصيا، عند تشكيل أول حكومة للنظام الجديد، بأحمد طالب لإقناعه بقبول منصب وزير التربية، « فقد عرف بومدين كيف يبذل مخاوفه الأولى... هل ترفض أن تكمل ما قام به الوالد... ألا تريد أن تسمع من الناس، يقولون لك وأنت تدشن مدرسة أو ثانوية أن الوالد كان قد بنى مدرسة هنا ». بعد تجربة التربية التي دامت خمس سنوات 1965/1970، يتوجه أحمد طالب، نحو قطاع سياسي إيديولوجي آخر (الإعلام والثقافة)، للمكوث فيه، لمدة سبع سنوات 1970/1977، قبل الانتقال إلى رئاسة الجمهورية كوزير-مستشار وهو المنصب الذي استمر فيه مع الرئيس الجديد الشاذلي بن جديد، حتى تعيينه وزيرا للخارجية، بعد موت محمد الصديق بن يحيى سنة 1982 لغاية استقالة حكومة عبد الحميد الإبراهيمي الأخيرة، بعد أحداث أكتوبر في 1988.

سمحت هذه الاستمرارية الطويلة للرجل، بالتعرف على الكثير من السياسيين في مرحلتي الثورة والاستقلال، فمقابل الإعجاب الكبير بعبان رمضان والعربي بن مهيدي والوالد بالطبع، دائم الحضور في كلام الابن. عكس هؤلاء، فإن أحمد طالب السياسي يملك عموما موقفا نقديا من النخبة السياسية الرسمية، باستثناء الرئيس بومدين الذي يرى أن « معدل ذكائه وحنكته أعلى من المتوسط، بل يقترب من العبقرية، في بعض الأمور،

رغم ضعفه أمام الأصدقاء وثقته الكبرى في الوقت والأبعاد الاستراتيجية بدل التكتيكية... الوقت الذي لم يكن دائما معه، كما بينت الأحداث».

رغم سفرياته الكثيرة للخارج وابتعاده عن جبهة التحرير التي احتل فيها مواقع سياسية هامة كعضوية اللجنة المركزية والمكتب السياسي، إلا أن أحمد طالب، كان دائم الحضور، في الحياة السياسية الوطنية، فقد تكلمت عنه الشائعات أكثر من مرة، لاحتلال مناصب سياسية كبرى، في بداية التسعينيات والجزائر، تمر بمحنة الإرهاب. كما ترشح للانتخابات الرئاسية في سنة 1999، قبل الانسحاب، مع باقي المترشحين ومحاولة التنسيق السياسي، مع البعض من أطراف المعارضة، كجبهة القوى الاشتراكية، خاصة بعد رفض الاعتراف بالحزب السياسي-حركة الوفاء - الذي أعلن عن تأسيسه 1999، خلال فترة حكم الرئيس بوتفليقة، الذي أعلن عن مواقف معارضة، منه أكثر من مرة. مواقف ازدادت حدة، بعد عدم التمكن من الوصول إلى مرحلة الترشح الرسمي للانتخابات أفريل 2004 وهو ينطلق في العقد السابع من عمره. ابتعد أحمد طالب عن كل نشاط سياسي سنة 2010.

أحمد طالب متزوج من سيدة لبنانية الأصول -1966- أنجب منها ولدان تخرجا من المدرسة العسكرية لتكوين المهندسين ENITA قبل أن يكمل الابن الأصغر دراسته في الولايات المتحدة الأمريكية.

طبال فاروق

وزير السكن فيفري / جويلية 1992

وزير السكن جويلية 1992 / 1993

خرجت الكثير من الوجوه الجديدة، ذات التأهيل العلمي العالي، التي استعان بها، سيد أحمد غزالي وحتى عبد السلام بلعيد، كوزراء خلال هذه الفترة المضطربة من حياة الجزائر، خرجت بمواقف سلبية عن مشاركتها القصيرة، لأول مرة في الحكومة، لدرجة المطالبة بالاستقالة من الحكومة والابتعاد الكلي، بعد هذه التجربة عن كل نشاط سياسي رسمي. فاروق طبال وزير السكن في حكومة غزالي الثانية وحكومة عبد السلام، كان من بين هؤلاء.

ينتمي فاروق طبال المولود بتلمسان سنة 1946 إلى تلك الفئات الميسورة والثقفة التي امتازت بإنتاجها مدينة تلمسان. فقد كان الأب طبيبا، أنجب أربع بنات وذكور، كان الطفل فاروق ثالثهم في الترتيب. عكس الأب، فإن الجد من الأب الذي لم يتجاوز المرحلة الابتدائية من دراسته، كان بشاغا. أما الجد من الأم، فقد كان قاضيا بنفس المدينة.

بعد الانتهاء من المرحلتين الابتدائية والثانوية في مدينة تلمسان والحصول على البكالوريا سنة 1964 يتوجه الشاب فاروق نحو فرنسا للتسجيل في مدرسة Ponts et Chaussées الفرنسية المشهورة للحصول على شهادة مهندس

« فقد كان الأب الطبيب الذي نفى إلى المغرب لقربه من الحركة الوطنية، ضد تسجيلي لدراسة الطب، كان يذكرنا دائما... سجلوا في دراسات، مثل الهندسة، تنفع البلد ».

هذه الدراسات العلمية التي أكملها الشاب المهندس، بعد تخرجه من مدرسة باريس العليا 1964 / 1970، في كاليفورنيا الامريكية، بجامعة بيركلي بالذات التي انتزع من جامعتها شهادة ماجستير في الهندسة المدنية 1970 / 1972، مما سمح له بالتحكم في الإنجليزية، بالإضافة إلى الإسبانية والروسية التي نسي التعامل بها، مع الوقت، جراء عدم الاستعمال. خلال هذه الفترة نشط الطالب فاروق سياسيا، بالاضافة إلى دراسته العلمية بأمريكا وفرنسا، داخل المنظمات الطلابية المؤيدة للشعب الفلسطيني والفيتنامي... فقد كانت باريس وبيركلي، من بؤر الحركة الطلابية التقدمية، في العالم، خلال مرحلة دراسته.

كان قطاع البناء بمختلف مؤسساته ونشاطاته، مجال التجربة الوحيد لفاروق طبال، فقد انطلق في هذا القطاع وهو يؤدي فترة الخدمة الوطنية، من داخل مؤسسة التعاونيات الوطنية للجيش DNC ANP.

المديرية التقنية لمكتب دراسات Bereg، كانت أول موقع مهني للرجل، بعد انتهائه من أداء مدة الخدمة الوطنية لغاية 1977. السنة التي سيعين فيها لمدة قصيرة، مستشارا لوزير البناء، عبد المجيد أوشيش. يعين الرجل بعد هذه التجربة الاستشارية القصيرة، مديرا عاما للمركز الوطني لمراقبة البناء CTC، الذي سيستمر على رأس مديريته، لمدة عشر سنوات تقريبا 1978 / 1987.

خلال فترة الاستقرار المهني هذه، يقرر فاروق طبال الزواج، مع طيبة أسنان، من نفس المدينة - تلمسان، تنتمي إلى عائلة زرهوني المعروفة بانتاجيتها الكبيرة للنخبة المدنية والعسكرية والعلمية. توج هذا الزواج، الذي أراده الرجل تقليديا ومن خلال العائلة بمولودين فقط، فالرجل مصر على تنظيم النسل، لنتائجه السلبية، على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد

وهو ما عبر عنه من خلال الانخراط، في جمعية وطنية لتنظيم النسل .
مهنيًا وبعد تجربة مديرية المركز الوطني لمراقبة البناء، يتوجه طبال، إلى المقر المركزي، لوزارة البناء، ليعين مديرا مركزيا، لمدة سنة واحدة 1987 / 1988، قبل انتقاله إلى منصب عضوية أحد صناديق المساهمة، التي تم استحداثها، كتجربة تسيير، في هذه الفترة . مع تنصيب حكومة مولود حمروش، يقترب هذا التقني المتخصص في ميدان البناء من المستويات السياسية أكثر فأكثر، ليعين مديرا، لديوان وزير السكن ومستشارا لغاية إقالة الحكومة في جوان 1990 .

كان لابد من وصول أحمد غزالي إلى رئاسة الحكومة ليتجسد اقتراب الرجل أكثر، من هذه المستويات السياسية، بتعيينه وزيرا للسكن في فيفري 1992، بعد تنصيب المجلس الأعلى للدولة . رغم أن اتصالات غزالي مع طبال لإقناعه بقبول منصب الوزارة، كانت قبل هذه الفترة . فالرجلان يلتقيان في عدة نقاط مشتركة . فهما من نفس المنطقة الجغرافية وينتميان لنفس الأوساط الاجتماعية تقريبا ومتخرجان من نفس المدرسة العليا، لتكوين المهندسين بباريس، رغم الاختلاف في السن، وبالتالي سنوات الدراسة والتخرج « اتصل بي في المرة الأولى كيرمان، لكنني رفضت الاقتراح، وفضلت الذهاب في رحلة إلى المغرب، مع ودادية خريجي المدرسة Ponts et Chaussées التي نظمت لقاء هناك ... عاود غزالي في المرة الثانية الاتصال بي مباشرة .. قائلا لي لاحق لك في الرفض هذه المرة » . علما بأن فاروق طبال، كان قد اقترح عليه قاصدي مباح نفس المنصب في نهاية 1988 لكنه اعتذر « كنت دائما اعتقد أنني لا أصلح لمنصب وزير، فأنا لست رجلا سياسيا .. Je suis plus intéressé par le para sismique que par le politique » .

بعد إقالة حكومة غزالي، في تلك الظروف الصعبة وتكليف عبد السلام بلعيد، بتكوين الحكومة، « استقبلني الرجل .. ومن دون أن يفسح لي المجال للكلام بادرني قائلا ... أنا لا أعرفك، لكنهم في المجلس الأعلى للدولة، طلبوا

مني أن أبقىك، في منصبك . أظن أنه رضا مالك، عضو المجلس، الذي يكون قد تدخل لصالحه، فقد عرفته بمناسبة مسابقة كنت أترأسها، بمدرسة تكوين المهندسين بالحرش، أين كان ابنه من المتسابقين الناجحين فيها» .

رغم الكثير من الملاحظات، حول تسيير حكومة غزالي التي كان « يحتكر فيها القرار السياسي مجموعة من الوزراء المقربين فقط » . ، فقد استطاع طبال الاستمرار معه، لمدة بضعة أشهر، وهو ما لم يستطع أن يقوم به مع عبد السلام بلعيد، الذي قدم له استقالة مكتوبة، لكنه رفض استقباله « تركت الاستقالة المكتوبة عند مدير ديوانه، محمد الياسين، بعد أن رفض استقبالي... ردي على موقف رئيس الحكومة، ... كان أنني اعتبر نفسي مستقيلا، من اليوم وسأذهب في عطلة لمدة 15 يوما ولن أعود للحكومة .. الياسين رفض حديثي عن الاستقالة، طالبا مني باقتراح من عبد السلام الذهاب في عطلة سنوية، وهو ما رفضته بإصراري على الاستقالة . المواجهة انتهت بسرعة بعد ذلك، فقد أقيمت حكومة عبد السلام، بعد عشرين يوم، من تقديم استقالتي وتخلصت من عبء البقاء فيها . فقد كان عبد السلام بلعيد، لا يسمع للآخرين لكنه، يقرر في حين كان غزالي يسمع كثيرا، لكنه لا يقرر في نهاية الامر» .

« كانت تجربة الحكومة بالنسبة لي سيئة للغاية، فقد دخلت في مواجهات جدية، مع النقابة وأنا وزير، فقد كان الأمين العام للمركزية النقابية يرفض حل المؤسسات المفلسة، تحت تأثير النقابيين الذي كان في حاجة لدعمهم... كما لم أكن راضيا، عن تسيير المسألة العقارية، التي استفحلت أثناء فترة الفوضى هذه .. فقد كان هناك انتقال فجائي، من القمع، نحو اللامبالاة الكلية والإهمال، رغم أنني كنت أملك الكثير، من الصلاحيات على مستوى القطاع . كما كانت لي علاقات جيدة مع الوزراء الجامعيين، عكس السياسيين من قدماء النظام الذي كانت العلاقات معهم صعبة للغاية » .

« عكس بوضياف الذي كان يريد التعرف مباشرة، على الوزراء والحديث معهم والذي ذكرني بالوالد رحمه الله، عندما كنت معه أثناء زيارة عين تموشنت التي قام بها، في أول خروج رسمي له، علي كافي رئيس مجلس الدولة، كان لا يعرف الوزراء ولا حتى أسماءهم التي كان يقرأها خاطئة عند اجتماعات مجلس الوزراء... الوحيد الذي يناقش كافي، كان إبراهيم شيبوط وزير المجاهدين ». .
بعد الابتعاد عن الحكومة وكالكثير من الوزراء المؤهلين، التحق فاروق طبال بالبنك الدولي، كخبير في ميدان تخصصه .

عباد عبد الحميد

وزير التكوين والتعليم المهنيين 2002/2003

رغم أن حي الحراش الشعبي بالعاصمة، ليس حيا معروفا بهجرة أبناء منطقة القبائل نحوه، إلا أن الأب عباد مدير المدرسة الابتدائية، ابن قرية شميني بولاية بجاية، قد اختاره لإقامة العائلة، بعد مرور قصير بسطيف، كحال الموظفين الذين كانت تفرض عليهم التزاماتهم المهنية الكثير من الحراك الجغرافي. في الحراش بالذات، سيكبر الابن عبد الحميد ويتخرج من الجامعة، كطبيب مختص. وفي الحراش دائما، سيقوم الطبيب عيادته المشهورة، بين أبناء الحي، الذين عرف بينهم بممارسته لرياضة كرة القدم. شهرة لم توصله فقط إلى رئاسة فريق الحي، اتحاد الحراش، بل إلى الترشح لمقعد النيابة بالمجلس الوطني الشعبي في انتخابات 2002 التشريعية تحت راية حزب جبهة التحرير.

ولادة الابن عبد الحميد عباد كانت سنة 1950 بقرية شميني التابعة لدائرة سيدي عيش، بولاية بجاية، قبل انتقال العائلة إلى سطيف و الحراش فيما بعد، حيث ولد بعض الاخوة والأخوات الأصغر سنا. هذا ما جعل الطفل عبد الحميد يزاول المرحلة الابتدائية من تعليمه بسطيف، قبل التحول إلى ثانويتي عبان رمضان بالحراش و المقراني بابن عكنون، للإلتحاق بجامعة الجزائر التي تحصل منها على شهادة الدكتوراه في الطب سنة 1980، كمختص في طب

الأذن، و الأنف والحنجرة.

نجاح الابن عبد الحميد العلمي كان شيئا عاديا بين أبناء عباد مدير المدرسة ومعلم الفرنسية و ابن الحرفي الصغير -خياط - الأمي . فتاريخ العائلة الثقافي يخبرنا أن الجد من الأم، ابن قرية الشميني هو الآخر، كان معلما ومدير مدرسة بعد تخرجه من مدرسة بوزريعة المشهورة، في تكوين المعلمين باللغة الفرنسية من أبناء «الأهالي» . كما كانت الأم نفسها معلمة باللغة الفرنسية، مثل زوجها الذي أنجب منه 11 بنتا وولدا، تخرج من بينهم خمسة أطباء كالأخت الكبرى، أستاذة الطب وثلاثة مهندسين بمن فيهم الأخ الأكبر العقيد في سلاح البحرية . رأسمال علمي ستحافظ عليه العائلة للجيل الرابع من خلال أبناء عبد الحميد الثلاثة الذين سيزاولون دراستهم الجامعية، بالهندسة والبيولوجيا .

عبد الحميد، الذي قرر الزواج من إحدى بنات حيه الحراش، المتحصلة على شهادة ليسانس في اللغة الإنجليزية عام 1979، سنة قبل تخرجه من الجامعة والعمل كأستاذ مساعد بجامعة الجزائر. لن يكون قرار زواج عبد الحميد، القرار الوحيد المرتبط بحي الحراش، فقد ارتبط بنشاط سياسي داخل شبيبة جبهة التحرير JFLN وهو لا يزال طالبا في ثانوية عبان رمضان بالحراش . كما مارس نشاطه الرياضي منذ صغره داخل صفوف فريق الحي، اتحاد الحراش .

عندما فكر طالب الطب بالعمل الحزبي، التحق بقسمة جبهة التحرير بالحراش في سنة 1984 «في بداية الثمانينيات قدمت ترشيحي للانتخابات المحلية، لكن ملفي لم يمر . . قالوا لي فيما بعد انه ضاع . . عرفت من خلال هذه التجربة أن الكثير، داخل جبهة التحرير، كان يخاف من الجامعيين والمثقفين . . جبهة التحرير التي سيطر عليها كحزب وتنظيم المعلمون» .

رغم هذه التجربة الفاشلة للترشح في صفوف جبهة التحرير، لم يفكر عباد في مغادرتها، بعد الاعتراف بالتعددية السياسية، على غرار البعض . اقترح

للترشح للانتخابات البلدية جاء للطبيب هذه المرة، من الجبهة الاسلامية للإنقاذ -1990- التي طلبت منه الترشح في قوائمها، لترأس المجلس الشعبي البلدي للحراش، إقتراح لن يقبله الرجل، لكنه سيقبل أن يكون على رأس نفس البلدية كرئيس مندوبية تنفيذية DEC، بعد حل المجالس الشعبية البلدية، بما فيها مجلس الحراش الذي فازت به قائمة الجبهة الاسلامية 1992 «لم استمر على رأس المندوبية، إلا ستة أشهر، بعد انتشار ظاهرة العنف غادرت الموقع».

انتخابات تشريعية هذه المرة، سيدخلها ويفوز بها الطبيب في 2002، في ظرف سياسي وامني مختلف و بعد حملة انتخابية ناجحة، ستفتح له الكثير من الأبواب ويلتقي أثناءها بالكثير من المسؤولين الحزبيين على المستوى الوطني، مثل كريم يونس، ابن ولاية بجاية مثله، الذي سيعوضه لاحقا على رأس وزارة التعليم والتكوين المهنيين «تعرفت على كريم يونس وغيره من القيادات الحزبية على المستوى الوطني لأول مرة أثناء الحملة الانتخابية... في البداية حاولوا وضعي في المواقع الأخيرة من القائمة التي تحتوي على 35 مرشحا، لكن تحت ضغط مناضلي الحراش استقرت في المرتبة الثانية عشرة».

«استقبلني علي بن فليس، رئيس الحكومة و الأمين العام للحزب الذي كنت قد تعرفت عليه لأول مرة أثناء الحملة الانتخابية، بعد إعلان النتائج وفوز القائمة بالعاصمة.. فقد أعجب الرجل بمستوى أدائنا أثناء الحملة... كلمني كثيرا عن عائلتي وعن مساري المهني، ليهنئني بالمنصب داخل الحكومة، كوزير للتكوين والتعليم المهنيين... سمعت فيما بعد أن الرئيس بوتفليقة، قد طلب من كريم يونس الذي كان على رأس القطاع قبلي، أن يختار أحدا في مكانه، قبل أن يغادر إلى رئاسة المجلس الشعبي الوطني، بعد فوز حزب جبهة التحرير بالأغلبية النيابية».

استقال الرجل من وزارة التكوين والتعليم المهنيين في 4 أكتوبر 2003، بطلب من حزب جبهة التحرير، مع سبعة وزراء آخرين تابعين للجبهة، بعد اندلاع الصراع بين الأمين العام للحزب، علي بن فليس والرئيس بوتفليقة بمناسبة الانتخابات الرئاسية «رئيس الحكومة الجديد أحمد أويحي طلب مني البقاء في الوزارة.. لم يفهم أننا غادرنا الحكومة احتراماً للانضباط الحزبي، بعد أن طلب منا الأمين العام الاستقالة من الحكومة، التي دخلت في صراع حاد مع الأمين العام والحزب، وصل إلى إعادة النظر في المؤتمر الثامن وتجميد مالية الحزب».

عاد الطبيب المختص بعد انتهاء العطلة الخاصة -سنتين- إلى العمل بعيادته الطبية بحي الحراش و إنجاز عمله الحزبي كمشرف عام على محافظة الحراش لجبهة التحرير، وهي تعيش مرحلة إعادة هيكلة بعد العاصفة التي عرفها الحزب نتيجة الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 وإلغاء نتائج المؤتمر الثامن.

عبد اللاوي عيسى

نائب وزير الغابات والبيئة 1988/ 1984

وزير الأشغال العمومية 1989/ 1988

وزير الري والغابات 2002/ 2001

لا يمكن فهم الكثير من المتغيرات المرتبطة بحياة عائلة عبد اللاوي، دون العودة لدور الغابة.. نعم الغابة، و في منطقة الجلفة، شبه الصحراوية. فقد ولد الطفل عيسى عبد اللاوي سنة 1941 بالشارف، القرية الجبلية الغابية بولاية الجلفة، التي كان الجد من الأب يشتغل فيها كحارس للغابات، بعد حصوله على الشهادة الابتدائية. وهو ما يؤكد المكانة الهامة لهذه المهنة في تلك الفترة. في حين كان الجد من الأم «طالب» معلم قرآن -، مما يعني أننا أمام أصول عائلية متعلمة نسبيا، بمقاييس تلك الفترة الاستعمارية التي عرفت تعميما للأمية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمناطق الصحراوية كالجلفة التي لازالت تعاني من أزمة تدرس، نصف قرن بعد الاستقلال.

علاقة عائلة عبد اللاوي، مع الإدارة الفرنسية، ستدعم أكثر على مستوى الجيل الثاني، فقد تحصل ابن حارس الغابات على ترقية هامة من خلال الجيش الفرنسي الذي احتل فيه رتبة ملازم ليتحول إلى «قائد» في منطقتة الأصلية. العلاقات بين الضابط -القائد والإدارة الفرنسية ساءت قبيل تاريخ اندلاع

الثورة لدرجة وضعه في الإقامة الجبرية، حسب شهادة الابن عيسى .
على العكس، فإن العلاقة مع الغابة بالنسبة لعائلة عبد اللاوي الصحراوية
لم تتوقف عند هذا الجيل، فقد تخصص الابن عيسى في هندسة الغابات، بعد
تخرجه من مدرسة الغابات والمياه العليا لمدينة نانسي الفرنسية 1964 / 1966 .
المدرسة العليا التي ذهب للدراسة فيها، بعد أن قضى أربع سنوات كاملة
في معهد الحراش الفلاحي 1960 / 1964، بمجرد حصوله على البكالوريا من
ثانوية المدية سنة 1959 . مثل الكثير من الطلبة الجزائريين، توقف عيسى عن
الدراسة لمدة سنة، تطبيقا لتعليمات جبهة التحرير، التي أعلنت عن إضراب
عام للطلبة في تلك السنة 1956 .

جبهة التحرير التي يقول الطالب عبد اللاوي أنه ابتعد عنها احتجاجا
على انقلاب 1965 عن طريق برقية -تليغرام بعث به إلى الجزائر، عندما كان
عضوا في لجنة طلابية، في نانسي الفرنسية، حيث كان يتابع دراسته الجامعية
المتخصصة .

من غرائب الوضع السياسي في الجزائر، تلك العودة التي سجلها هذه المرة،
الإطار عيسى عبد اللاوي إلى جبهة التحرير في 1979 لمدة خمسة عشر يوما
فقط، حين عين في اللجنة المركزية للحزب، ضمن قائمة ممثلي ولاية الجلفة،
دون أن يكون حاضرا في المؤتمر، ليلغى اسمه من القائمة الرسمية لأعضاء
اللجنة المركزية، بعد أن تم اكتشاف أنه كان غائبا أصلا عن المؤتمر، ولم يحضر
أشغاله، فتمت عملية شطب الاسم، بعد ظهور القائمة الرسمية لأعضاء
اللجنة المركزية التي أعلنت عنها وسائل الإعلام الرسمية .

عيسى عبد اللاوي الذي لازال مقتنعا ان منطقة الجنوب التي ينتمي
إليها، قد خسرت كثيرا على المستوى السياسي، بعد فشل تمرد العقيد محمد
شعباني، قائد الولاية السادسة، خلال النصف الأول من الستينيات . العقيد
شعباني الذي لازال يتذكر انه كان قد طلب موافقته، قبل أن يغادر الجزائر نحو

فرنسا للدراسة في سنة 1964، مما يؤكد الاحترام الكبير الذي يكنه الطالب للعقيد الشاب، زعيم المنطقة.

المهندس الزراعي المتخصص في المياه والغابات، عيسى عبد اللاوي، الذي سيكون أول منصب له في الجزائر المستقلة، مدير الفلاحة في المنطقة الغربية من البلاد ابتداء من 1966 «تحت إلحاح وزير الفلاحة في ذلك الوقت، علي يحي عبد النور شخصيا»، بعد أن أبدى المهندس الشاب تخوفه من قلة تجربته المهنية. الجهة الغربية من البلاد التي لم يغادرها لمدة طويلة. فقد عين بعد ذلك كمحافظ للغابات لكل المنطقة، مما منحه فرصة التعرف على العقيد الشاذلي بن جديد، قائد الناحية العسكرية الثانية والرئيس المقبل للبلاد.

يستمر المهندس عبد اللاوي في نفس المنطقة، ليعين هذه المرة، مديرا للمعهد التكنولوجي للفلاحة بمستغانم 1969. المعهد الذي ظهر كقطب جديد، ضمن الخريطة الجامعية الجديدة. بعد سنة واحدة فقط على رأس المعهد، ينتقل عيس عبد اللاوي إلى مديرية الديوان الوطني للغابات، التي استمر فيها لمدة سبع سنوات كاملة، ابتداء من سنة 1970.

خلال هذه الفترة تعرف فيها الرجل، على تقنية سامية في الفلاحة، تشتغل كموثقة في القطاع ليتزوج منها في سنة 1972 وتنجب معه ثلاثة أطفال وبنات تخصص الكبير منهم في الإعلام الآلي، في حين تخصصت البنت الوحيدة في مهنة العائلة... الغابات احتراما لهذا الإرث العائلي.

بعد هذه التجربة خارج مقر الوزارة، يعود المهندس عبد اللاوي إلى وزارة الفلاحة، ليتولى فيها منصب مدير مركزي للغابات، لمدة ثلاث سنوات، بحيث لن يغادر هذا المنصب إلا بعد تكوين كتابة الدولة للغابات التي يحتل فيها منصب مفتش عام، لدى كاتب الدولة إبراهيم إبراهيمي، ابن المسيلة القريبة...

في نفس الهيكل - كتابة الدولة - يرقى المفتش عبد اللاوي إلى منصب

أمين عام، بعد تعيين زميله المهندس الفلاحي محمد رويغي، ابن الأغواط الصحراوية، على رأس كتابة الدولة لغاية سنة 1984 .

استمر المهندس عبد اللاوي في نفس القطاع مع حكومة عبد الحميد الإبراهيمي كنائب وزير مكلف بالغابات حتى سنة 1988 . تجربة نيابة الوزارة التي لازال الرجل حتى الآن، يقوم بتقييم سلبى لها، على غرار الكثير من أعضاء حكومة الإبراهيمي، الذي يرى بصده، ان مجيئه للحكومة كان بهدف الانتقام من التجربة البومدينية التي يحقد عليها «الإبراهيمي الذي كان يستغل معلومات اقتصادية صحيحة، للوصول إلى نتائج سياسية خاطئة» .

بعد هذه التجربة، يغادر الرجل القطاع الفلاحي ليحتل منصب وزير الأشغال العمومية، القريب من اهتمامات مهندس الري . وهو نفس المنصب الذي استمر مع حكومة مرباح التي ظهرت في وقت أزمة، بعد أحداث أكتوبر 1988 . المهندس عيسى عبد اللاوي الذي اشتغل بعد ذلك كخبير لدى الكثير من المنظمات والهيئات الدولية، مثل الكثير من الوزراء، ذوي التأهيل العلمي والتجربة المهنية المتخصصة .

عاد عيسى عبد اللاوي، من بعيد للحكومة، بعد أكثر من عشر سنوات من الغياب، كوزير للري والغابات في سنة 2001، ضمن طاقم حكومة علي بن فليس الأولى، بعد انتخاب بوتفليقة رئيسا للجمهورية . موقع غادره ابن الجلفة، بعد إجراء الانتخابات التشريعية التي نجح في كسبها حزب جبهة التحرير الوطني ماي 2002 . بعد هذه التجربة الوزارية، عاد المهندس عيسى عبد اللاوي إلى العمل كمدير تنفيذي لدى البنك الإسلامي للتنمية .

عبو محمد

وزير الاتصال والثقافة جوان 2001 / مايو 2002

سيتحول موقع رئاسة جامعة وهران- السانية، الذي احتله محمد عبو، لمدة عشر سنوات، إلى محطة مهمة في حياة الرجل، ليس المهنية منها فقط، بل السياسية كذلك. فقد حول ابن غليزان الفقير، هذا الموقع على رأس جامعة ثاني أكبر مدينة جزائرية، إلى أحد أعيان مدينة وهران وكل الجهة الغربية من الجزائر، التي استطاع أن ينسج فيها شبكة من العلاقات مع أكثر من مركز قرار مدني وعسكري « كانت لي علاقات عمل وصداقة مع كل الولاة الذين مروا على ولايات الغرب الجزائري وكل مسؤولي الناحية العسكرية بالجهة ». بالفعل، فقد ساهمت جامعة وهران التي ترأسها محمد عبو، لمدة عقد كامل 1979/ 1989 في تمكين الكثير من المراكز الجامعية والجامعات الجديدة بالمنطقة الغربية من التحول إلى أقطاب علمية مستقلة، مما جعل الرجل يدخل في علاقات عمل يومية، ليس مع الولاة ومراكز القرار، بالعديد من مدن الغرب الجزائري فقط، بل حتى منظمات المجاهدين وأبناء الشهداء « الذين كانوا يتصلون بي لحل الكثير من المشاكل، كتلك المتعلقة بالتكوين المهني والتسجيلات ».

محمد عبو من مواليد غليزان سنة 1949 لعائلة تعود في أصولها إلى مدينة «القلعة» القريبة التي قرر الأب، عامل البناء، مغادرتها في السنوات الأولى لثورة التحرير، كالكثير من أبناء المناطق الريفية الفقيرة «أقامت العائلة في «فيلاج الرق» بغليزان التي ولدت فيها، قبل الإقامة النهائية للعائلة بهذا الحي الشعبي الفقير... على غرار أبناء «زمورة» وسيدي لزرق وسيدي يحيى، الذين أقاموا بحي «القراية»، الفقير بنفس المدينة».

الأب عبو، عامل البناء، ابن الفلاح الصغير، الأمي الذي قرر الزواج من ابنة خالته، ابنة الفلاح الصغير والأمي هي الأخرى، بعد وفاة زوجته الأولى، لتنجب منه ثلاثة عشر بنتا وولدا، كان أربعة ذكور منهم وبناتان صم/بكم، مما حمل الابن محمد، بكر العائلة كبيرة الحجم، الكثير من المسؤوليات، جعلته يقرر إنجاب بنت واحدة وولد، عندما قرر الزواج في فرنسا، من سيدة جزائرية مهاجرة، تعرف عليها أثناء مرحلة الدراسة الجامعية «البنت درست التجارة بكندا والولد قانون النقل بفرنسا... لم يدخلوا معي إلى الجزائر... قررروا البقاء مع أمهم بفرنسا، بعد عودتي أنا إلى الجزائر».

الجد من الأب، الذي تحول للعمل في مسلخ مدينة غليزان. زوجة الجد الثانية، بعد وفاة الجدة، كان لهما التأثير الكبير على تربية الطفل محمد «زوجة الجد التي كانت رغم أميتها... تحفظ البردة وأشعار لخضر بن خلوف.. هي التي ساعدت الأم في تربيته وتعليمنا في هذا الوسط الفقير وظروفه الصعبة، في «فيلاج الرق»... كنت اقطع الجزء الكبير من الطريق إلى المدرسة الابتدائية حافيا، حتى لا تلتطخ التربة حذائي الوحيد، الذي كنت أضعه في «قلمونة» القشائية، بدل لبسه في رجلي».

ينتقل الشاب محمد عبو إلى مدينة مستغانم كطالب داخلي لإتمام دراسته بثانوية زروقي، بعد مرحلة الدراسة الابتدائية، في مدينة غليزان والحصول على شهادة البكالوريا، بفرعيها الفرنسي والجزائري في سنة 1969...

كانت عاصمة الغرب الجزائري وهران، وجهة الشاب محمد هذه المرة بعد مدينتي غليزان ومستغانم، لمتابعة دراسات جامعية، بمعهد الاقتصاد الذي تخرج منه محمد بشهادة ليسانس في سنة 1973، للانتقال بعدها إلى فرنسا ومدينة مونبيلي بالذات، للحصول بجامعتها على شهادة الدراسات المعمقة DEA في اقتصاد التنمية سنة 1975. و التخرج من نفس الجامعة بعد الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد خمس سنوات بعد 1980. المدينة التي تعرف فيها على زوجته ابنة مدينة قوراية -تيبازا-، صاحبة التعليم المتوسط و التي اشتغلت كبائعة في مركز تجاري، قبل أن تلتحق للعمل كمذيعة في حصص إذاعية مخصصة للأطفال.

لم ينتظر محمد عبو نهاية مشواره العلمي والحصول على شهادة الدكتوراه للعمل كمعيد بجامعة منبولي 1975 / 1977 « خلال هذه الفترة تمكنت من جمع بعض الأموال، ساعدت بها العائلة لبناء منزل لائق ».

ستنطلق الحياة المهنية لمحمد عبو بالجزائر، فعليا، بعد عودته إلى الجزائر في سنة 1977، للعمل كأستاذ مساعد، بمعهد الاقتصاد بجامعة وهران التي سيتسلى بها الكثير من مواقع المسؤولية، بدءا من دائرة الاقتصاد 1977 / 1980 إلى نيابة مديرية معهد الحقوق 1980 / 1983، فمديرية معهد الاقتصاد 1983 / 1989، وأخيرا رئاسة جامعة وهران- السانية 1989 / 1999.

تمكن الطالب محمد عبو وبالموازاة، مع دراسة الاقتصاد في جامعة مونبيلي، من التسجيل لدراسة الحقوق في جامعة برينيان Perpignan والحصول على الماجستير... شهادة سمحت له بالعمل كمحام لأكثر من خمس سنوات 1985 / 1990 ولغاية تعيينه على رأس جامعة وهران.

رغم أن أستاذ الاقتصاد، محمد عبو، كان قد انخرط في حزب جبهة التحرير، منذ سنة 1979، إلا أن نشاطه السياسي الرسمي على المستوى الوطني لم ينطلق فعليا إلا في سنة 1992، عندما عينه وزير العدل آنذاك، عبد الحميد

ماحي باحي، ابن مدينة وهران، مستشارا بالوزارة لمدة قصيرة، نظرا لمغادرة الوزير موقعه، لسوء التفاهم الذي حصل بينه وبين رئيس حكومته عبد السلام بلعيد في تلك الفترة.

كان لابد من انتظار وصول الرئيس بوتفليقة لرئاسة الجمهورية لكي يعين السيد عبو محمد مستشارا بالرئاسة، مكلفاً بقضايا التعليم العالي والبحث العلمي في أوت 2000. زيادة على تتبع بعض الملفات الأخرى «بالإضافة إلى مشواري العلمي والتسييري، يمكن أن تكون المقالات التي نشرتها في يومية Le Quotidien d'Oran هي التي أثارت اهتمام الرئاسة بي».

يلتحق محمد عبو بعد تجربة الرئاسة القصيرة بحكومة علي بن فليس، كوزير للاتصال والثقافة -جوان -2001 لمدة سنة فقط « كانت فترة صعبة، لأنها تميزت بانطلاق أحداث منطقة القبائل وما عرفته من سوء علاقة بين أبناء المنطقة والتلفزيون، خاصة بعد أحداث مظاهرة 14 جوان 2001 بالعاصمة... للحق أقول أن نيتنا كانت حسنة، لكن انزلاقات حصلت في شكل التغطية التلفزيونية».

« بعد إعلان نتائج الانتخابات التشريعية (2002)، ترشحت فيها بغليزان، ضمن قوائم جبهة التحرير لأبعد من الحكومة الجديدة، التي ترأسها الأمين العام لجبهة التحرير علي بن فليس، مباشرة بعد هذا الاستحقاق.. بن فليس الذي تعرفت عليه عندما كنت برئاسة الجمهورية.. ابن عائلة وإنسان متخلق.. رغم الخطأ الذي ارتكبه بالترشح ضد بوتفليقة، الذي كان يثق فيه كثيرا واعتبر فعلته هذه خيانة له... لكن البعض على مستوى الرئاسة يكون قد تدخل ضدي حتى لا أعود إلى الحكومة مرة ثانية».

يلتحق محمد عبو، بعد تجربة الحكومة القصيرة، بالمجلس الشعبي الوطني، كنائب، عن ولاية الأصلية غليزان وليس وهران... لترأس لجنة التربية، التعليم العالي والشؤون الدينية، لمدة سنة فقط 2002 / 2003.

ليكون بقاء الرجل أطول، على رأس لجنة الصداقة البرلمانية الجزائرية-الفرنسية، التي عادت رئاستها إلى جبهة التحرير، التي التحق محمد عبو بهيئتها التنفيذية، بعد المؤتمر الثامن الجامع الذي أطاح بعلي بن فليس. محمد عبو، عاد مرة ثانية إلى أروقة المجلس الشعبي الوطني، بعد فوزه في انتخابات 2007 التشريعية بغليزان، التي كان على رأس قائمتها. عين محمد عبو كممثل للمجلس الوطني الشعبي عضوا بالمجلس الدستوري 2008.

عرباوي عبد الله

كاتب دولة للري 1970/1977

نهاية حزينه أنتهاها عبدا لله عرباوي، المدعو محمود. فقد توفي الرجل بعد مرض عضال في العاصمة، بعد طرده من منزله الذي كان يسكنه مع عائلته، ليجد نفسه يحتل غرفة واحدة عند خالته، التي ساعدها ذات يوم في الحصول على هذا السكن، بعد مغادرة زوجته التتارية، مع أبنائه الجزائر في التسعينيات ليجد نفسه وحيدا ومن دون أدنى رعاية اجتماعية أو نفسية أو مادية. حالة فرضت على الرجل بيع أثاث منزله السابق لشراء تذاكر سفر للعائلة للسفر إلى موسكو. بالطبع لا يمكن فهم نهاية الرجل الحزينة هذه دون العودة إلى المغامرات الكثيرة التي ميزت مساره السياسي والعسكري، أثناء ثورة التحرير وحتى قبلها.

ولد عبدا لله عرباوي سنة 1928 لكنه سجل رسميا في 1931، بتيارت لأب كان يشتغل عاملا يدويا «حمالا» بميناء وهران لإعالة عائلته المكونة من ستة أبناء. كان الطفل محمود الثاني في ترتيبهم. على عكس الأب العامل اليدوي، فإن الجد «كان يملك أراضي ومواشي بمنطقة الهضاب العليا الغربية»، سمح له بها موقع العائلة «الشرفاء»، في هذا الوسط الاجتماعي، شبه البدوي. فعائلة عرباوي تنتمي لعرش سيدي عطا لله من جهة الجد من

الأب، و نفس الشيء بالنسبة للجد من الأم الذي كان هو الآخر، من عائلة شرفة (سيدي بوعبد الله)، بنفس المنطقة (تيارت).

بعد تدهور الوضعية الاقتصادية للعائلة، لم يكن في مقدور الأب، العامل اليدوي، أن يضمن تعليم أبنائه. وهو ما حدا، بالابن عبدا لله إلى دخول الحياة المهنية صغيرا والعمل، بعد الانتهاء من المرحلة الابتدائية من التعليم في تيارت. مدينته التي غادرها للالتحاق بمدرسة تكوين ضباط الصف بشر شال وعمره لا يتجاوز سبعة عشر عاما.

سيتخرج عبدا لله عرباوي سنة 1950، من مدرسة شر شال العسكرية، على رأس دفعته برتبة عريف sergent ليتخصص في تدريب... العناصر المغربية في الجيش الفرنسي. نفس القوات المغربية التي يتوجه بها لميدان الحرب في الهند الصينية لغاية 1954، تاريخ اندلاع ثورة التحرير بالجزائر. في هذه السنة بالذات، يلقي القبض على عرباوي ويرحل نحو المغرب، بعد اكتشاف الجيش الفرنسي لعمله التحريضي الوطني، مع عناصر جزائرية منضمة مثله للجيش الفرنسي، متواجدة بالهند الصينية.

في سنة 1955 يقوم عرباوي بتنظيم هروب حوالي 470 مجند جزائري في الجيش الفرنسي والالتحاق معهم، بجيش التحرير على الحدود المغربية- الجزائرية بالولاية الخامسة، التي سيعرف فيها الرجل محناً كثيرة، ليس مع الجيش الفرنسي هذه المرة، ولكن مع جيش التحرير الذي التحق به طواعية «فقد أعجبنا كثيرا بالدور الذي قام به الضباط الأحرار، بمصر، بقيادة جمال عبد الناصر... من هنا قررت الفرار، رغم النجاح كضابط صف في الجيش الفرنسي... الذي تحصلت فيه على سبع إشارات... citations».

في أكتوبر من سنة 1955 التجأ عرباوي إلى منطقة صبرا الحدودية بالجزائر، بعد أن قامت العناصر الجزائرية التي هرب معها بالاشتباك مع الجيش الفرنسي، داخل التراب المغربي «فقد طلبت مني قيادة الولاية الخامسة الدخول إلى الجزائر...»

تعرفت خلال هذه المرحلة على بومدين وعبد الحفيظ بوصوف والعربي بن مهيدي وحتى بوضياف، قبل الفرار من الجيش الفرنسي... بوضياف الذي رد علي عندما طلبت منه مساعدتنا على تنظيم الهروب.. لكم ربي».

مشاكل عبد الله عرباوي انطلقت جديدا في سنة 1960 عندما أمضى مع مجموعة من الضباط والجنود الجزائريين عريضة للتنديد، ببعض السلوكات التي كانت سائدة داخل مواقع جيش التحرير بالمغرب، الذي عاد إليه عرباوي كمدرّب ومسؤول عن مدارس العسكرية التابعة لجيش التحرير في 1957، مما جعل علاقاته تسوء كثيرا، مع قيادة الولاية الخامسة ومع بوصوف وبومدين تحديدا¹.

لكن الأسوء هو ما حصل بعد ذلك للرجل، فقد تدخل الجيش المغربي، في النزاع لصالح المحتجين، بطلب من عرباوي نفسه، الذي حافظ على علاقات شخصية وطيدة، مع الكثير من العسكريين المغاربة الذين عمل معهم ودربهم، عندما كان في الجيش الفرنسي. بعد التحقيق الذي قام به عبد الله بن طوبال، بطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ، تم إلقاء القبض على محمود عرباوي ومجموعة من المشاركين معه في عملية الاحتجاج، والذين كان من بينهم بعض العناصر الشيوعية والبربرية المعروفة، مثل الاخوة إينال وبسعود أعراب.

سيتمكن عرباوي، بعد قضاء مدة سنة تقريبا في السجن، من «الهروب» والتوجه نحو الاتحاد السوفيتي الذي حصل فيه على منحة دراسية، بدعم من الحزب الشيوعي الجزائري. الحزب الذي انخرط فيه بموسكو، لمدة قصيرة، دون قناعة واضحة، ليطرد من صفوفه بعد أن قام «بتوجيه النقد علنا إلى التجربة السوفيتية، في إحدى الاجتماعات الحزبية، بحضور العربي بوهالي الأمين العام للحزب».

ينطلق عرباوي في موسكو، منذ السنة الأولى لدخوله التراب السوفيتي، في

1 - انظر ما كتبه محمد حربي حول هذه القضية في كتابه المشهور ص 209

Le FLN. Mirage et réalité. Des origines à la prise du pouvoir (1945/1962). Ed.

NAQD/ENAL, Alger, 1993.

دراسات جامعية تقنية، للحصول على ما يعادل الماجستير في تسيير السدود التي انتهى منها في سنة 1968. خلال نفس الفترة يتعرف الرجل في موسكو على سيدة تنارية مسلمة من منطقة القرم، لم تنه دراستها الطبية، ليتزوجها وتنجب منه ولدين، لم يتمكن من الحصول على أي شهادة جامعية... فقد فشلا في متابعة دراستهما بعد العودة إلى الجزائر، بسبب الصعوبات اللغوية وعدم التكيف المدرسي... ليغادر الشابان الجزائر مع الأم، أثناء فترة العنف التي شهدتها البلاد، بداية التسعينيات وانهايار الاتحاد السوفيتي في نفس الوقت، مما زاد في محنة العائلة.

بعد التغيير الذي طرأ على رأس السلطة في 19 جوان 1965، وفي أول زيارة لرئيس مجلس الثورة، العقيد هواري بومدين، إلى موسكو، يتصل عرباوي بصديقه، عضو مجلس الثورة القوي، شريف بلقاسم، الذي كان قد عرفه في المغرب، عندما كان مسؤولا على تدريب الملتحقين الجدد بجيش التحرير. شريف بلقاسم هو الذي قدم عرباوي للرئيس بومدين أثناء هذه الزيارة، ليعينه مسؤولا، على رأس مكتب شركة الخطوط الجوية الجزائرية، بموسكو. علما أن الرجل كان قد بادر ببعث رسالة تهنئة من العاصمة السوفيتية، بعد نجاح الانقلاب مباشرة في جوان 1965. استمر عرباوي في موقعه الجديد بموسكو لغاية 1968، تاريخ دخوله للجزائر واحتلال منصب مدير الهندسة الريفية، بوزارة الفلاحة.

في جويلية 1970 تكتشف السيدة عرباوي، وهي تستمع إلى نشرة الثامنة بالتلفزيون الجزائري أن زوجها، قد عين كاتب دولة مكلّفًا بالري، في الحكومة الجديدة المعلن عنها. الموقع الوزاري الذي سيستمر فيه الرجل لغاية 1977، مما يجعله يؤثر على خيارات ومشاريع القطاع لمدة طويلة «فقد بعثت بأكثر من 2000 طالب للتكوين في البلدان الاشتراكية خاصة.. كما قمت بإنشاء المدارس المتخصصة والكثير من الهياكل القاعدية.. مشاريع أغضبت البعض، خاصة المرتبطين بفرنسا، الذين فرحوا كثيرا عند إبعادي من القطاع».

بعد الأبعاد من عضوية الحكومة التي كان يملك فيها صلاحيات الوزير، مثل حضور اجتماعات مجلس الوزراء، لم يتمكن عرباوي من الحصول على أي منصب آخر «بومدين لم يكن يحترمني ورماني... فقد استمع إلى الكثير من الكلام حولي وحول تسيير القطاع، من قبل أعداء لي».

في بداية الثمانينات ساءت وضعية عرباوي أكثر، فقد طرد تحت تهديد القوة العمومية، من السكن الذي كان يحتله من مدة طويلة، بحجة أنه، في الأصل، ملكية مصالح وزارة التربية الفرنسية بالجزائر، كما رفضت وزارة المجاهدين «الاعتراف بي كمجاهد، جراء مشاكلي القديمة مع قيادة الولاية الخامسة التاريخية... الأكثر من هذا لم استفد من حق التقاعد كإطار سام، لأنني لم أعين المدة المطلوبة (10 سنوات)، بمرسوم». هذا الوضع جعل الرجل يستنجد بأحد الأصدقاء الذي منحه، مؤقتا، سكنا بالقرب من شاطئ تنس بولاية الشلف «سكن كان من دون مياه ولا أدنى شروط الإقامة الأخرى كالتدفئة... ومع ذلك قبلت الإقامة به، تحت ضغط الحاجة».

لكن تدهور الوضع الأمني في هذه المنطقة، التي عرفت الكثير من العمليات الإرهابية، جعل أفراد العائلة يغادرون الجزائر نهائيا، بعد الهروب من تنس. الرجل المنهك، الذي تطوعت إحدى خالاته بإسكانه في شقتها لغاية وفاته في خريف 2001، بعد معاناة نفسية وجسمية رهيبة «حقروني... لو حرقت لعلام، لما حصل لي كل هذا».

عزوز عمار

نائب وزير مكلف بالعمل 1983/1986

ترقية اجتماعية أكيدة استفاد منها هؤلاء المهاجرون القبائل الذين تحولوا، بعد عدة سنوات من العمل المتعب والدءوب كبائعين متجولين، في الكثير من مناطق التراب الوطني، وحتى بالمهجر (فرنسا)، إلى تجار صغار، بعد استقرارهم في الكثير من المدن البعيدة، عن منطقتهم الأصلية.

كان هذا حال الأب عزوز، الذي استقر بمنطقة الدويرة قرب العاصمة، كتاجر صغير، حيث ولد الطفل عمار سنة 1934، و الذي لم يسجل في الحالة المدنية إلا في سنة 1947، بقرية ايشراظن بالأربعاء ناث إيراثن بولاية تيزي وزو، موطن العائلة الأصلي..

الأب الذي لم يكن ملما إلا بالعمليات الحسابية البسيطة، عاود الزواج مرة ثانية، بعد إنجاب 14 مولودا. كان عمار البكر بالنسبة للذكور من زوجة الأب الأولى، مما جعل الطفل يغادر المنزل العائلي في الدويرة مبكرا، قبل الانتهاء من دراسته الابتدائية التي أكملها في الأربعاء ناث إيراثن نظرا لقسوة زوجة الأب في معاملته هو وإخوته الصغار.

جرب الشاب عمار، بداية الخمسينيات حظه في العاصمة، كالكثير من أبناء المنطقة، فبدأ العمل في مهن بسيطة – plongeur – كتنظيف الصحون في المطاعم

والمقاهي. في نفس الوقت الذي شرع بصقل مواهبه الفنية عن طريق التسجيل لحضور بعض الدروس في الموسيقى، كما شارك في بعض حصص الأطفال التي أنتجتها الإذاعة والتلفزيون الفرنسي RTF خلال الفترة 1950 / 1952.

أتجه عمار إلى فرنسا بعد ذلك. و كما جرت العادة، عند الكثير من أبناء منطقة القبائل، إستقبله خاله في مدينة باريس. المدينة التي لم يغادرها حتى الاستقلال. فقد قام بعدة نشاطات سياسية و نقابية ومهنية. كما أدى خلال هذه الفترة، الشاب عمار، الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي 1952 / 1954. الأهم من ذلك، انه انطلق مهنيا خلال هذه الفترة في ميدان الموسيقى الذي ارتبط به منذ صغره وأوصله إلى السجن، بعد أن ترجم إلى القبائلية أغنية أم كلثوم « على بلدي المحبوب » التي نال بها الجائزة الأولى في مسابقة إذاعية. الأغنية التي حملتها الشرطة الفرنسية أبعادا وطنية مرتبطة بالجزائر.

لا يستسيغ عمار عزوز أم كلثوم حتى الآن، عكس محمد عبد الوهاب وسعاد محمد « فأم كلثوم تبقى صعبة وغير مفهومة لدي، مثلها مثل كتب كارل ماركس، التي حاولت قراءتها أكثر من مرة دون التمكن من استيعابها دائما ».

نشط عمار عزوز في فرنسا، وكالعديد من الجزائريين، في هياكل اتحادية فرنسا لجبهة التحرير إلى جانب الكثير من أبناء منطقته. فنظم ملتقيات نقابية مع الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة CISP، لصالح الجبهة. هذه التجربة النقابية في المهجر هي التي جعلت بعضا من مؤسسي الاتحاد العام للعمال الجزائريين، من أمثال بوعلام بورويبة وعلي هارون، اللذين تعرف عليهما في فرنسا، يطلبان منه، بعد الاستقلال، رئاسة تحرير جريدة العامل الجزائري، اللسان المركزي للاتحاد العام للعمال الجزائريين.

كانت هذه التجربة قصيرة، لأنه، ومباشرة بعد المؤتمر الأول للنقابة 1963، الذي قرر تغيير اسم الجريدة إلى « الثورة والعمل »، أبعاد عمار عزوز، من رئاسة التحرير،

بعد أن عبر عن رفضه لهذا التغيير الذي يعكس توجهًا سياسيًا حسب وجهة نظره . ولم يثن الفشل في هذه التجربة النقابية عمار ، من العودة للنشاط الاجتماعي ، من خلال تسيير مركز لأبناء الشهداء ، خلال نفس السنة تقريبًا 1963 .

هذه السنة التي قرر فيها عمار الزواج مع إحدى بنات القصبة -التي لم تتمكن من القيام إلا بدراسات قرآنية في حيها العتيق- من عائلة ياسف التي تعود في أصولها إلى منطقة القبائل مثله . فقد تعرف الأب عزوز على ياسف الأب في السجن ، مما جعله يربط علاقة صداقة قوية معه ، استمرت بعد الخروج من السجن ، وعبرت عن نفسها من خلال هذا الزواج الذي لم يرزق منه الزوجان بأطفال ، عوضاه بتبني أبناء الإخوة والأخوات .

الزواج هو الذي قد يكون وراء قرار عمار عزوز بالتفكير في استقرار مهني أكثر ، فكان أن تحول الرجل إلى سونلغاز (الشركة الوطنية للكهرباء والغاز) ، لكي يحتل منصب رئيس مصلحة ، مكلف بالمستخدمين Chef de service du personnel . لكن الحنين للعمل السياسي كان أقوى ، من رغبة الاستقرار الوظيفي ، ليرتك الرجل منصبه التسييري بسرعة ، لتولي منصب أمين عام إداري للجنة الفرعية للتنظيم للحزب ، بعد المؤتمر الرابع في 1964 .

لكن ، وبسرعة دائمة ، يعكسها تطور الأحداث في الجزائر ، ما بعد الاستقلال ، نجد أن الرياح قد جرت بما لا تشتهي سفن عمار عزوز . فقد حصل تغيير 19 جوان 1965 ، الذي يرفض المعني تسميته بالانقلاب عقودا بعد حصوله . فالرجل رغم معارضته لما حصل ، لازال ينظر بإيجابية واضحة لبومدين الذي مازال يصر على وضع صورته -دون الرؤساء الآخرين - في مكتبه الشخصي في مؤسسة الإنتاج الفني التي يملكها .

فقد اكتشفت عمار عزوز بنزعه النقابية بومدين بعد 1965 « قبل ذلك كنا ضده . وهو ما جعلني انخرط في حركة المقاومة الشعبية ORP ، وابتعد عن العمل الحزبي الرسمي » . فكان أن عاد الرجل إلى مؤسسة سونلغاز ، لمدة سنتين ، قبل أن

ينتقل إلى ولاية تيزي وزو، كمنتدب لتسيير البرنامج الخاص للولاية مع الأب الروحي، محمد السعيد معزوزي، الذي عينه بومدين، واليا على رأس الولاية. محمد السعيد معزوزي؛ الذي كانت له معرفة سابقة به، منذ إطلاق سراحه من السجن في 1962، سيكون له دور خاص في توجيه المسار المهني لعمار عزوز. فبعد تجربة تيزي وزو، سيتوجه معه إلى وزارة العمل التي سيقودها كوزير فترة طويلة، وتتحول إلى مكان تجمع للكثير من الوجوه اليسارية والمحسوبة على التيار التقدمي في النظام، كما كان يصنف بلغة المرحلة، أو... مدرسة معزوزي، كما يقول الرجل، ثلاثين سنة بعد توقف التجربة.

احتل عمار عزوز منصب مدير النشاط الاجتماعي l'action sociale ومدير الديوان الوطني لليد العاملة والشغل.. الخ، بين الفترة الواقعة بين 1968/1976. خلال هذه السنة يسافر عزوز إلى القاهرة في إطار بحث حول العمالة في العالم العربي، فيستغل وجوده في العاصمة المصرية لتعلم العربية التي لازال يجد صعوبة كبيرة في الحديث بها حتى الآن.

هذه الصعوبات في استعمال العربية، التي أدت به إلى التقليل من عهده ككاتب منتخب في المجلس الشعبي الوطني في سنة 1977/1981 « لأنني رفضت أن يتم التعامل معي داخل الهيئة التشريعية، كمتعاون تقني coopérant technique؛ وهو ما أحسست به فعلا، داخل لجان وعمل المجلس الشعبي الوطني ».

عودة أخرى قام بها عمار عزوز نحو قطاع عمله المفضل (الشغل)، لاحتلال منصب أمين عام مع الوزير الجديد-مولود أمزيان - الذي كان ذات يوم أمينا عاما للمركزية النقابية للاتحاد العام للعمال الجزائريين. الأمانة العامة التي سيحتلها لمدة سنتين 1981/1983، قبل تعيينه مباشرة، بعد ذلك، ككاتب وزير مكلف بالعمل، بعد التعديل الوزاري الذي جاء بمحمد نابي وزيرا للقطاع في حكومة عبد الحميد إبراهيمي، التي تبنت هذه التجربة (نيابة الوزارة) « والتي كان النظام يريد من ورائها تحسين صورته، بالاعتماد على

وجوه جديدة معروف عنها الخبرة والتأهيل في القطاعات التي عينت فيها... لكن في الميدان فشلت هذه التجربة، نتيجة الصراعات الكبيرة التي ظهرت في تحديد الصلاحيات والإمكانيات بين الوزير ونائبه».

ألغيت نيابة الوزارة، في أول تعديل للحكومة، بعد أسبوع من تعيين الوزير الجديد، أبو بكر بلقايد، ومغادرة عمار عزوز القطاع برمته. مغادرة عمار عزوز وزارة العمل لم تتساو مع التقاعد، فالرجل عاد أخيرا لحبه الأول... الموسيقى والفن اللذين لم يغادرهما في الواقع. فقد استمر في كتابة الكلمات بالقبائلية للكثير من المطربين، كما استمر في العمل الاجتماعي التطوعي من خلال نيابة الفيدرالية الجزائرية لكرة القدم ورئاسة لجنة التنظيم للألعاب الأفريقية، بالإضافة للعمل في هياكل الديوان الوطني لحقوق التأليف. السياسة لم تكن غائبة عن اهتمامات الرجل الذي قرر الانخراط كمناضل في حزب التحالف الوطني الجمهوري، لرئيس الحكومة الأسبق، رضا مالك، الذي لا ينشط فيه عمليا إلا بمناسبة الانتخابات والاستحقاقات الكبرى، لأن مجال اهتمام الرجل الأساسي بقي الثقافة والفن.

ليلى عسلاوي

وزيرة الشباب والرياضة 1991/ 1992

كاتبة الدولة للتضامن الوطني 1994

صرامة كبيرة تميز شخصية السيدة ليلى عسلاوي، المولودة حمادي . صرامة لا تظهر على ملامح وجه هذه السيدة فقط، بل في سلوكياتها، علاقاتها، ومواقفها السياسية التي دفعتها، لتكون أول امرأة وزيرة تستقيل من منصبها ككاتبة دولة للتضامن الوطني ومتحدثة رسمية باسم الحكومة، احتجاجا منها على انطلاق « نوع » من الاتصالات بين رئاسة الجمهورية وقيادة الجبهة الإسلامية المحظورة / 17 سبتمبر 1994 . مواقف دفعت هذه السيدة ثمنها غالبا، حتى على المستوى العائلي، فقد اغتيل زوجها، طبيب الأسنان، في عيادته بوسط العاصمة، بعد شهر من تقديم استقالتها المكتوبة في 17 أكتوبر 1994 . الصرامة التي تكون قد ورثتها البنت من الوسط العائلي وتربية الأب العسكرية، الضابط برتبة نقيب « استقال من الجيش الفرنسي رفضا منه للتجنيس الذي طلب منه، كشرط للترقية إلى رتبة رائد »، لتتكفل الأم بتربية بنتيها وولديها الاثنين، بعد وفاة الأب المبكرة 1952، وعمر البنت ليلى لا يتجاوز الست سنوات ...

مهنة الأب، النقيب بالجيش الفرنسي، التي تحاشت البنت ذكرها في الكتاب¹، المخصص، في جزء منه للحديث عن أصل العائلة، لتتعرف في سياق هذا الكتاب أن الجد من الأم، كان صاحب تعليم ابتدائي «سي يحي المولود في 1887، كان موظفا في مؤسسة للأشغال العمومية بالعاصمة، التي دخلها وعمره لا يتجاوز الثلاث سنوات، قادما من الغرب الجزائري (ولاية غليزان)، بعد مصادرة أراضي القبيلة سنة 1868²... في حين كان الجد من الأب صاحب الورشة في حرفة «المجبود» بالعاصمة، من أصول ندرومية (تلمسان)».

وفاة الجد من الأب المبكرة 1914، هي التي جعلت الأب يتوقف عن دراسته للتكفل بعائلته، من خلال التنقل عبر العديد من المهن، رغم مستواه التعليمي المعقول (المرحلة الثانوية)، في تلك الفترة... وهو نفس حال الأم الحاصلة على الشهادة الابتدائية والتي أنجبت من زواجها منه، زيادة على البنت ليلى الحاصلة على شهادة اليسانس في الحقوق والعلوم السياسية 1968، بنتا تخصصت كقابلة واخوين آخرين، تخرج البكر منهما كمهندس في الري والثاني في السوسيولوجيا، قبل الانخراط في صفوف الجيش الوطني الشعبي، للوصول إلى رتبة عقيد.

وظيفة الأب الضابط بالجيش الفرنسي هي التي تفسر انتقال العائلة إلى مدينة الاغواط، حيث زاولت البنت ليلى دراستها الابتدائية، قبل العودة إلى العاصمة، بعد وفاة الأب لتنتهي تعليمها الثانوي (بثانوية فرانس فانون بباب الوادي)، قبل الالتحاق بالجامعة مباشرة، لدراسة الحقوق باللغة الفرنسية.

مهنيا عرفت السيدة عسلاوي كقاضية ورئيسة غرفة الجنح، قبل العمل كمستشارة في ديوان وزير العدل علي بن فليس، مكلفة بالعلاقات العامة

1 - Leila Aslaoui, *Les années rouges*, Casbah éditions, Alger, 2000. —

2 - نفس المرجع ص 25.

والإعلام، قبل تعيينها كوزيرة للشباب والرياضة في حكومة أحمد غزالي / جوان 1991 ولغاية استقالتها، بعد اغتيال الرئيس محمد بوضياف « غزالي قال لي عندما استقبلني ». كنت اسمع عنك كثيرا من بعيد، مشيرا ربما إلى الموقف الذي اتخذته القاضية عسلاوي، عند تعرض صهره إلى الطرد من فيلته في الثمانينيات بطريقة مشبوهة³

بعد هذه التجربة الحكومية الأولى، عادت السيدة عسلاوي للعمل، كمكلفة بمهمة لدى رئيس الحكومة رضا مالك، قبل العودة ككاتبة دولة مكلفة بالتضامن الوطني ومتحدثة رسمية باسم حكومة مقداد سيفي، لغاية استقالتها من منصبها (سبتمبر 1994)، بعد سماعها عن الاتصالات الأولى بين رئاسة الجمهورية وقيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

لم تعد السيدة عسلاوي إلى احتلال أي مواقع رسمية، بعد هذه التجربة الحكومية. وهو ما لم يمنعها من الاستمرار في اتخاذ مواقف سياسية علنية، كما كان الشأن بمناسبة الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 التي اتخذت فيها مواقف مؤيدة للمرشح علي بن فليس، الذي كانت قد اشتغلت معه، في ديوان وزارة العدل كمكلفة بالعلاقات العامة والإعلام 1990 / 1991 .

عودة ثانية ستقوم بها السيدة عسلاوي للإعلام هذه المرة ككاتبة عمود أسبوعي بجريدة «لوسوار دالجيري» اتخذت عبره العديد من المواقف من القضايا السياسية والاجتماعية المطروحة، كما استمرت في التأليف والكتابة، إذ صدر لها أكثر من كتاب حول تجربتها السياسية والإنسانية بالجزائر وباريس، على شكل، روايات وتحاليل سياسية .

3 - تفاصيل الحادثة ضمن المرجع السابق ص 148/149.

عطار عبد المجيد

وزير المياه والموارد المائية 2002/2003

لم يكن عبد المجيد عطار، وزير المياه و الموارد المائية، ضمن طاقم حكومة علي بن فليس، الوزير الوحيد الذي أنتجته مؤسسة سوناطراك، فقد سبق لهذه المؤسسة البترولية العملاقة أن أنتجت أكثر من وزير ورئيس حكومة من بين إطاراتها ومسيريها.

بالفعل فعبد المجيد عطار لم يعرف من الناحية المهنية، إلا مؤسسة سوناطراك، التي التحق بها في سنة 1971 مباشرة، بعد تخرجه من معهد البترول لتكوين المهندسين ببومدراس. مؤسسة سوناطراك التي سيتسلق فيها الكثير من المناصب وصولا إلى موقع الرئيس المدير العام للمؤسسة في 1997. عبد المجيد عطار المولود سنة 1946 بقرية تيتست، دائرة بوقاعة شمالي ولاية سطيف. القرية الجبلية الفقيرة التي قرر الأب العامل المهاجر، أن يغادرها، بعد عودته من فرنسا، للإقامة في مدينة بوقاعة القريبة والعمل كسائق لسيارة التاكسي التي يملكها، بعد تمكنه من الحصول على رخصة قيادة السيارات في فرنسا، جراء عمله كسائق عربية في إحدى المحاجر.

أنجب الأب عطار، إثني عشر بنتا وولدا من زواجه الأخير مع زوجته الثالثة، بنت بوقاعة والتي كان الابن عبد المجيد الثاني في ترتيبهم. زواج تم بعد وفاة

الزوجة الأولى التي تركت له بنتا واحدة وتطليق الثانية ببنتين. مما جعل الأب مسؤولا عن عائلة كبيرة الحجم، كما جرت العادة لدى هذه الأوساط الريفية بهذه المنطقة من القبائل الصغرى، ذات الكثافة السكانية العالية.

كل المرحلة الابتدائية من الدراسة، قام بها الطفل عبد المجيد في بوقاعة، قبل الانتقال إلى مدينة سطيف، بعد نجاحه في امتحان السنة السادسة، خلال أقسى سنوات حرب التحرير 1958 « تدخل الخال لدى الأب هو الذي أنقذني... فقد كان خالي حاصلا على الشهادة الابتدائية في تلك الفترة، رغم أن جدي من الأم، كان أميا مثل الجد من الأب، على عكس الأم، التي كانت تعرف تقرأ وتكتب وهي بنت الفلاح الأمي ». الأم الحاصلة على المستوى الابتدائي تقريبا، كانت تنتمي لوسط يتحدث بالعربية، عكس الأب الأمي الأمازيغي اللسان، مما لم يسمح للأبناء بتعلم لغة الأب، في هذا الوسط المختلط لغويا بمنطقة القبائل الصغرى.

أنهى الشاب عبد المجيد كل مرحلة الدراسة الثانوية، وقبلها التكميلية بمدينة سطيف بثانوية ألبرتيني Albertini، (القيرواني حاليا)، للحصول على شهادة البكالوريا / علوم في سنة 1966. الالتحاق بجامعة الجزائر كان مباشرة بعد هذا النجاح لإبن سائق التاكسي، المؤمن بقيم العمل العضلي، ودخول مجال النشاط المهني لأبنائه الكثر، حتى وهم صغار « قمت بكل أنواع النشاط المعروفة، خاصة خلال عطلة الصيف، فقد عملت في الزراعة ونادل مقهى شعبي وموظف في البريد حيث كان يشتغل خالي... الخ ».

الأب الذي تعلم الدرس، نتيجة الإفقار الذي لحق بالعائلة، جراء التكاثر الديموغرافي الكبير، لدى هذه الفئات المالكة الصغيرة و المتوسطة، بهذه المنطقة الجبلية الفقيرة والمكتظة سكانيا.

فضل الطالب الشاب، بعد التخرج، بشهادة الليسانس، في الجيولوجيا من جامعة الجزائر 1969، الالتحاق بمعهد تكوين مهندسي البترول ببومرداس،

ليتخرج سنة بعد ذلك، مهندسا متخصصا في الاستكشاف، ويلتحق مباشرة للعمل في مؤسسة سوناطراك، بعد أدائه للخدمة الوطنية.

سوناطراك التي سيصل إلى قمة هرم المسؤوليات فيها، بعد سبع عشرة سنة 1997، كرئيس مدير عام، بعد المرور على العديد من المناصب بدءا بموقع مهندس، إلى رئيس دائرة الاستكشاف 1981، فمدير لنفس القطاع 1986، وأخيرا رئيسا مديرا عاما للمؤسسة 1997/2000. لتكون التجربة المهنية الوحيدة التي قام بها عبد المجيد عطار خارج سوناطراك، رئاسة الشركة القابضة للكيميا، الصيدلة والخدمات، لمدة قصيرة بين جوان 2000 وسبتمبر 2001، بطلب من رئيس الحكومة الجديد، أحمد بن بيتور.

«تعرفت خلال هذه التجربة على علي بن فليس، الذي استقبلني كرئيس شركة قابضة... اعتقد أن تدخلني أثناء اللقاء الذي كان نقديا وصريحا هو الذي استرعى انتباهه». نقدية لم تكن بعيدة عن مسار الرجل، فقد كانت له تجربة نقابية داخل مؤسسة سوناطراك، في بداية حياته المهنية، استمرت معه بعد تجربته النقابية، داخل الجامعة مع الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين «قمت بالمشاركة في إضراب 1968، حيث نلت حقي من ضرب الشرطة، وما قيل عنهم أنهم عمال الميناء في ذلك الوقت، المجندين من قبل قايد أحمد، مسؤول الحزب لإفشال إضراب الطلبة».

بن فليس الأمين العام لحزب جبهة التحرير، هو الذي سيطلب من عبد المجيد عطار، مناضل الحزب منذ 1978، الترشح للانتخابات التشريعية «رفضت، لأنني لا أريد أن أترشح في قريتي التي قطعت معها علاقاتي الفعلية، منذ مرحلة الدراسة، كما يفعل بعض السياسيين parachuté، كما أنني لم أكن معروفا في العاصمة وحي الأبيار تحديدا الذي سكنت فيه، زيادة على أن قسمة الحزب لحي الأبيار، كان بها الكثير من الشخصيات المنافسة والقوية حزبيا، كمحمد الشريف مساعدي وبوعلام بن حمودة، رابح بيطاط،

محمد لياسين... الخ» .

« كانت أول علاقة سياسية لي مع بن فليس، عندما طلب مني تحرير ورقة حول البترول، تحضيراً لحملة التشريعات 2000، التي فاز بها حزب جبهة التحرير». بعد هذا النجاح، يقرر رئيس الحكومة الجديد أن يكلف المختص بالجيولوجيا بقطاع الماء والموارد المائية كوزير من جوان 2002 / سبتمبر 2003. العلاقة السياسية مع بن فليس الأمين العام للحزب، ستتطور خلال هذه الفترة المضطربة، لينضم عطار للجنة المركزية للحزب بعد المؤتمر الثامن، ويكلفه المرشح للانتخابات الرئاسية، الأمين العام للحزب، بقيادة لجان التأييد والمساندة له، قبل أن يعوضه على رأسها زميله السابق في الحكومة، يوبي زين الدين. خرج عطار ابن مؤسسة سوناطراك، بنظرة أكثر سلبية للعمل داخل الحزب وقياداته بعد هذه التجربة « تصور، عندما طلب من الحزب ترشيح وزراء، بعد تعيين أحمد أويحي على رأس الحكومة، وإقالة بن فليس، لم يكن موجوداً على مستوى قيادة الحزب، قائمة بأسماء الإطارات التي يمكن أن ترشح لهذه المناصب.. اجتمعنا مع بن فليس وكريم يونس في لقاء مفتوح وبدأنا في الاتصال بالهاتف بالناس، من استطعنا الاتصال به اقترحناه وزيراً، رغم أهمية هذه الفترة وحساسيتها السياسية البالغة بالنسبة لنا كمجموعة سياسية وحزب». تجربة الحكومة والعمل السياسي التي خرج منها هذا التكنوقراطي المسيس، بنظرة يغلب عليها التشاؤم « نحن، مجموعة بن فليس، كنا ضحية شائعات، لقد تم إفهامنا أننا في مواجهة عصبة الرئيس الذي قيل لنا أنه يضعنا أمام عينيه تحت المراقبة، فتعاملنا على هذا الأساس.. انطباع ترسخ لدينا، بعد الإقالة من الحكومة وما تبعها بعد حملة الانتخابات الرئاسية وكل ما عرفه الحزب وقياداته المنبثقة عن المؤتمر الثامن» .

لم تعجب الرئيس بوتفليقة كثيراً تدخلات وزير الموارد المائية في أكثر من مناسبة داخل مجلس الوزراء وأثناء انعقاد اجتماع إطارات الأمة « رغم أنني لم

أقل إلا الأشياء التي أوّمن بها والمرتبطة بسوء التسيير وعدم وضوح الإستراتيجية وظروف عمل الإطارات العليا على مستوى الإدارة المركزية... الكل كان مقتنعا أنه، وبعد هذه التدخلات، أن أيامي في الحكومة أصبحت معدودة». وهو ما حصل فعلا، بعد مدة قصيرة، من إقالة حكومة علي بن فليس.

لازال الرجل مقتنعا حتى الآن، و رغم الوفاء له «أن علي بن فليس قد ارتكب أخطاء إستراتيجية وتكتيكية كثيرة داخل الحزب والحملة الانتخابية نحو الرئاسيات». على عكس ما كان ينتظر منه، فالرجل يملك نظرة ايجابية فيها الكثير من الإعجاب لأحمد أويحي الذي عرفه بمناسبة اجتماعات عمل، عندما كان الرجل مديرا عاما لسوناطراك، أثناء أزمة أسعار البترول «فأحمد أويحي يملك قدرة كبيرة على الاستماع والتلخيص».

عطار عبد المجيد الذي التحق بالعمل الحر كالكثير من الوزراء المؤهلين، بعد تجربة الحكومة والعمل الحزبي من خلال مكتب دراسات، يسيره مع أحد أبنائه السبعة، الذين أنجبهم، بعد زيجتين اثنتين، انتهت الأولى منهما بالانفصال.

عقبي عبد الغني

وزير السياحة 1977/1979

وزير التجارة 1979/1980

كانت مدينة تلمسان بفئاتها الحرفية الصغيرة المالكة، من أكثر المناطق والفئات الاجتماعية، إنتاجا للنخبة السياسية في الجزائر. فقد احتكرت تلمسان المدينة وفئاتها الوسطى الحرفية، تمثيل كل الجهة الغربية من الوطن، التي أصبحت هذه النخبة ممثلا لها، على مستوى النظام السياسي الوطني المركزي، بالجزائر العاصمة.

عبد الغني عقبي الذي احتل موقع الوالي، الأمين العام للوزارة و الوزارة والسفير، يمكن عده، ممثلا لهذه النخبة السياسية، ذات الأصول التلمسانية، بكل خصائصها الاجتماعية و مسارها المهني وعلاقاتها السياسية.

ولد عقبي عبد الغني (1933)، لأب حرفي في دباغة الجلود، يملك ورشة صغيرة بتلمسان. الطفل عبد الغني أصغر إخوته الأربعة، لم يغادر مسقط رأسه تلمسان، إلا وهو في العشرين من عمره 1952، نحو المغرب كعادة الكثير، من سكان تلمسان الحدودية.

عكس الجد من الأب، الذي ورث عنه الأب ورشة الدباغة فيما بعد، فإن الجد من ألام كان تاجرا صغيرا، ومعلما للقرآن، مثل الكثير من الجزائريين،

الذين كانوا في حاجة إلى امتهان عدة حرف، للتغلب على صعوبات الحياة، والخروج من دائرة الفقر. عائلة عقبي التي تزوج فيها الأب من ابنة عمته، كما هو شائع لدى الكثير من العائلات الجزائرية.

رغم ماضي العائلة التاريخي-الجد حمادوش، كان وزير حربية الأمير عبد القادر-، إلا أنها لم تتميز، من الناحية الثقافية والعلمية، فقد اكتفى أفراد العائلة، بالتعليم القرآني التقليدي، لعدة أجيال، لدرجة أنه حتى الابن عبد الغني، الذي كان أصغر إخوته، لم يتجاوز المرحلة الثانوية من التعليم، الذي زاوله كله، في مدينته تلمسان .

ذهب عبد الغني إلى المغرب، للعمل كمعلم، في المرحلة الابتدائية. وفي المغرب بالذات، بدأت اهتمامات المعلم عبد الغني، بالعمل السياسي الوطني، فانتخب نائب رئيس، لودادية الجزائريين بالمغرب، قبل الانضمام إلى جيش التحرير في سنة 1956 بالولاية الخامسة -المنطقة الجنوبية، التي سيتعرف فيها على الكثير من الوجوه السياسية، لمرحلة ما بعد الاستقلال، كأحمد بن أحمد عبد الغني، الذي اشتغل معه كأمين عام لوزارة الداخلية، عندما عين عبد الغني في هذا المنصب بعد وفاة أحمد مدغري. عبد الغني الذي يقول عنه الرجل «أنه انضم لحركة الانتصار، قبل بن بلة نفسه».

تعرف عبد الغني عقبي في الولاية الخامسة، على العقيد لطفي، الذي سيدخل معه في علاقة مصاهرة بالزواج من أخته (1959). زواج أنجب منه عبد الغني عقبي، ثلاثة ذكور وبنتا. الابن البكر فيهم، لم ينجح في دراساته، مما جعل الأب يساعده فيما بعد على فتح محل تجاري، داخل إحدى غرف الفيلا التي تسكنها العائلة في وهران. علما بأن هذا التذبذب في الدراسة، قد لازم الكثير من أبناء السلك الدبلوماسي الجزائري، الذين فشلوا في الاهتمام بدراسة أبنائهم، جراء تنقلاتهم الكثيرة، بين عدة عواصم. عكس الأخت الوحيدة التي نجحت في دراستها في العلوم البيولوجية.

لم تمنع كل الفترة الواقعة بين 1956/1960، التي أمضاها عقبي ضمن قوات الولاية الخامسة، في واقع الأمر من الزواج، وتكوين أسرة، للانتقال، بعد ذلك إلي «غارديماو»، على الحدود التونسية، للعمل كمسؤول عن المحافظة السياسية، لدى قيادة الأركان، التي سيتعرف جيدا على رئيسها العقيد هوارى بومدين، قائد ولايته الخامسة سابقا.

توجه الصاغ أول، عبد الغني عقبي، مباشرة بعد الإعلان عن اتفاقية إيفيان، بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية، للإشراف على لجنة وقف إطلاق النار، بتراب ولايته الأصلية.

كان أول منصب رسمي في الجزائر المستقلة لعبد الغني عقبي الملقب بسي عمار، العمل كوال بسعيدة، بعد أن قرر مغادرة الجيش، برتبة رائد، كالكثير من إطارات الولاية الخامسة، الذين فضلوا العمل الإداري، في هياكل الدولة الشاغرة، عن الجيش الذي يقول عنه عقبي «إنه يتذكر دائما بصدده، ما كان يقوله له أستاذه، في الثانوية، .. تحت قبعة العسكري غالبا ما نجد إلا الفراغ».

يتوجه «سي عمار»، بعد ولاية سعيدة، إلى سطيف كوالي دائما، رغم أن بن بلة اتصل به في هذه الأثناء لإقناعه بقبول منصب وزير، لكن، بعد التشاور مع بومدين، فضل منصب الولاية، كما نصحه بذلك بومدين نفسه «بن بلة اقترح علي المنصب قائلا لي ... أنت بن بلادي».

يتعرض الرجل أثناء تأدية مهامه في سطيف إلى حادث سيارة، يفرض عليه التوقف عن النشاط، لمدة قصيرة، قبل الانتقال إلى باتنة كوال للأوراس خلال سنة واحدة 1964/1965. إنتقل الرجل بعد ذلك إلى وهران، التي تبنته كحال الكثير من أبناء تلمسان، والتي سيمكث فيها أكثر من خمس سنوات كوال لها 1965/1970.

ينتقل عبد الغني عقبي، بعد تجربة الولاية التي دامت ثماني سنوات، نحو

العمل الدبلوماسي، ليتوجه إلى روما تحديداً، كسفير للجزائر في العاصمة الإيطالية، ولدى المنظمة الدولية للتغذية FAO. خلال الفترة الواقعة بين 1970/1974. المنصب الذي ستركه الرجل تحت وطء شائعات كثيرة، ترددت في ذلك الوقت، حول ظروف مغادرته العاصمة الإيطالية.

عاد عبد الغني عقبي، بعد هذه التجربة الدبلوماسية إلى منصب الولاية ثانية، لكن في قسنطينة هذه المرة، التي لن يبقى، فيها إلا سنة واحدة 1975/1976 قبل الانتقال إلى وزارة الداخلية، كأمين عام، مع رفيقه القديم عبد الغني - أحمد بن أحمد -، الذي نصب في هذا الموقع الهام، بعد وفاة أحمد مدغري الغامضة. وزير الداخلية الجديد الذي تربطه بالرجل علاقات متينة وتاريخية.

سيعين عبد الغني عقبي في آخر حكومة للرئيس بومدين وزيرا للسياحة، ليستمر بعد ذلك لفترة قصيرة، مع الشاذلي بن جديد، كوزير للتجارة 1979/1980، ليغادر الحكومة نهائيا، بعد بروز ميزان قوى سياسي جديد، لم يكن مطلوباً فيه من الرئيس الجديد الحفاظ على الوجوه القديمة، التي برزت مع بومدين، في مراحلها الأخيرة، كما هو حال عقبي الذي كان يعرف الرئيس الجديد عندما كان مسؤولاً عن الناحية العسكرية الثانية، وكان هو واليا عن وهران « كانت هناك خلافات بيني وبينه .. لأنني لم أمش دائما معه، كما كان يريد ».

يعود عقبي، بعد سنتين من العطلة الخاصة 1980/1982، للعمل الدبلوماسي كسفير، في أكثر من بلد، بدءاً من تونس 1982/1984 مثل فيها الجزائر في الجامعة العربية، بعد تحويل مقر الجامعة ليتوجه منها إلى بكين 1984/1986، وأخيراً المالي 1986/1990، ليتقاعد الرجل من حينه. هذه التجربة المهنية التي سمحت للسي عمار بتحسين لغته الإنجليزية والإيطالية، زيادة على العربية والفرنسية بالطبع.

محاولة محتشمة قام بها عبد الغني عقبي، مع تجربة حزب « فجر » الذي ظهر إلى الوجود في مدينة وهران (1996)، بعد الإعلان عن التعددية، وهي المحاولة التي لم يكتب لها النجاح. فقد كذب الرجل عن طريق الصحافة أن يكون من مؤسسي الحزب، الذي ينادي بأفكار وصفت في حينها، بأنها جهوية « فكل ما قمت به هو مساعدة « الجماعة » على إدارة المقر، في جانب الإعلام الآلي ». دون أن يعني هذا أن الرجل كالكثير، من أعضاء النخبة السياسية من أبناء المنطقة الغربية، لا يشعر بغبن ذو محتوى جهوي، منذ مدة طويلة. فوالي وهران الأسبق، لازال يتذكر ممارسات والي وهران الذي خلفه، في بداية السبعينات، عندما قرر جلب مستفيدين من جهته (الشرق الجزائري)، للسكن في قرية بوسفر الزراعية، مدعيا أنه لا يوجد مستفيدون في المنطقة الغربية، وكيف . . . أنه وحاشيته استغل قرار تأميم المدارس الخاصة، في النصف الثاني للسبعينيات، للاستيلاء، على عقارات كثيرة.

والي وهران في ذلك الوقت « الذي يكون قد استغل الأزمة السياسية، مع المغرب، للاستيلاء على أملاك مواطنين قليل . . . إنهم مغاربة، تبين فيما بعد، أنهم جزائريين منذ عدة أجيال . . . فقد طلب مني بومدين، يقول الرجل، التوجه إلى وهران للتحقق من الأمر، بعد مظاهرات، قالت تقارير الأمن إنها من تنظيم جاسوس مغربي. فتبينت أمور أخرى، كلها مرتبطة بسلوكيات الوالي وحاشيته ».

تهمة « الجهوية » لم يفلت منها عبد الغني عقبي نفسه « فقد أوعز البعض لبومدين بأن تسييري للولاية، كان مبنيًا على منطق جهوي، ففاتحني بومدين في الموضوع، قائلاً يا سي عمار إنك متهم بالجهوية . . . لكن بومدين كان يعرف الرجال . . . فقد جاء إلى وهران في أول زيارة له، بعد الانقلاب (نعم انقلاب يقول الرجل)، فقلت له سأكلمك عن الأشياء التي لا تسير جيدا ce qui ne va pas، لكنه في ثاني زيارة، طلب مني الكلام بحرية عن

الأوضاع، فقد كنت أقول له.. « أعطيني خمس دقائق تشارك فم » وهو ما يفهم منه الرئيس، أنني أريد الكلام، بحرية في أمور الولاية. وحتى عندما كنت استعمل معه vous، لمخاطبته بعد انتهاء الاجتماعات، كان يضحك ويرد علي vous toi même، لكي يدلل على العلاقات الخاصة التي تربطني معه منذ أيام الثورة... بعد طول فترة الابتعاد عن المواقع الرسمية، عاد عبد الغني عقبي إلى مجلس الأمة، كعضو معين، بعد وصول عبد العزيز بوتفليقة ابن تلمسان إلى رئاسة الجمهورية.

علاّب - ياكر مليكة

كاتبة الدولة للبحث العلمي 1992 / 1993

كان عمر السيدة علاّب مليكة خمسين سنة، من مواليد سبتمبر 1942 تماما، عندما تم تعيينها كاتبة دولة للبحث العلمي، ضمن طاقم حكومة عبد السلام بلعيد (أكتوبر 1992). خمسون سنة من عمر هذه السيدة عرف فيها المجتمع الجزائري العديد من التحولات المتفاوتة العمق، وفي جل المجالات. تحولات كانت المدرسة قبل وبعد الاستقلال، وراء العديد منها وأكثرها تأثيرا، كما يبين مسار عائلة ياكر القبائلية التي منحت الجزائر، بعد الاستقلال، وزيرين أثنين، في فترات تاريخية متباعدة نسبيا.

بالفعل، فقد ولدت البنت علاّب - ياكر، بقرية «ثامزيرت» بالقرب من بلدية لربعاء ناث ايراثن، بولاية تيزي وزو لأب دركي، تمكن من الحصول على الشهادة الابتدائية في تلك الفترة، بعد دراسة زاولها بمنطقته التي كانت مشهورة، بانتشار التعليم الفرنسي فيها. العائلة التي عرفت بوضع اقتصادي جيد، خاصة من جهة، الجد من الأم، من عائلة فرنان، بقرية «القنطرة» القريبة، الذي كان مالكا زراعيّا كبيرا، عكس الجد من الأب، المرابط، صاحب الملكية الزراعية المتوسطة، الأمي مثله مثل الجد من الأم، والقريب من زاوية سيدي «اعمر اوبراهم». الأمية التي لم تسمح للجدين، إلا بحفظ ما تيسر من القرآن لأداء الصلاة اليومية.

عائلتا ياك ر وفرنان اللتان مدتا، وفي نفس اللحظة التاريخية تقريبا، الإدارة الفرنسية والحركة الوطنية وثورة التحرير، بقطادات سياسية وعسكرية وموظفين، فالعم ياك ر كان قايد، لدى الإدارة الفرنسية، قبل الاب الدركي، في الوقت الذي كان فيه الخال « حنفي فرنان » اسما مشهورا داخل الحركة الوطنية الاستقلالية، في هذه المنطقة التي عرفت بدورها العسكري والسياسي، وبقوة تجنيدها السياسي وإنتاجيتها النخبوية مختلفة الأشكال، قبل وبعد الاستقلال .

الالتزامات الوظيفية للأب ياك ر هي التي فرضت عليه، التنقل بين عدة مدن ومناطق جزائرية، قبل الاستقرار، في مدينة الجزائر العاصمة سنة 1947 بحي المدنية تحديدا، لتربية بناته الست والأولاد الخمسة الذين استفادوا كلهم من تعليم عال « رغم تحفظات أفراد عائلة الأم، من الذكور على تعليم البنات، مما فرض على الأم القيام بمراقبة متشدة، لسلوكيات بناتها طول فترة الدراسة بالعاصمة... كان علينا أن نحصل على نتائج جيدة، حتى نستم ر في دراستنا، نحن البنات خاصة » .

عائلة طورت استفادتها من هذا القرب بالمدرسة، قبل وبعد الاستقلال، فتخرج منها أستاذ الطب، كالأخ المتخصص في مرض القلب، صاحب العيادة المشهور والأخت أستاذة أمراض العيون، صاحبة العيادة المتخصصة، بالشراكة مع زوجها الطبيب والضابط السامي المتقاعد... الخ، زيادة بالطبع على الأخ العياشي، الوزير والسفير السابق المعروف كأحد وجوه الحركة الطلابية الوطنية، الممثلين للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري UDMA والمولود بسوق هراس، نتيجة تنقلات الأب المهنية .

قضت البنت ياك ر مليكة، كل المرحلة الابتدائية، من دراستها، بين حي المدنية بالعاصمة، حيث كانت تسكن العائلة وساحة أول ماي، قبل الانتقال إلى ثانوية La Croix بالقرب من البريد المركزي، للانتهاء من المرحلة الثانوية،

من تعليمها والحصول على شهادة البكالوريا (رياضيات)، سنة قبل استقلال الجزائر 1961.

بدل الدراسة الجامعية التقليدية، اختارت الطالبة علاب في أول الأمر، المرور عبر قناة دراسات التحضير للمدارس الكبرى التي كانت تحتضنها ثانوية «بيجو» (الأمير عبد القادر)، لمدة سنتين 1961/1962، قبل تغيير الاتجاه والعودة إلى جامعة الجزائر، للحصول على شهادة الليسانس في جوان 1964. المؤسسة الجامعية التي سترتبط بها السيدة علاب، طوال حياتها المهنية. فقد تحصلت هذه الطالبة المجتهدة في سنة 1966 على شهادة الدكتوراه (الحلقة الثالثة)، قبل الانتهاء من دراستها الجامعية بالحصول على شهادة دكتوراه الدولة في سنة 1974، بعد عدة تربصات بمعهد الدراسات الذرية بغرونوبل الفرنسية... كأول افريقية، تحصل على هذه الشهادة في هذا التخصص العلمي الدقيق، الفيزياء النووية «للأسف لابد من القول أننا كنا نملك في الجزائر، معدات وتجهيزات علمية، لم تكن موجودة في فرنسا في تلك الفترة، يأتي إليها الفرنسيون من بلدهم، للتدريب عليها هنا، عندنا».

لم تنتظر السيدة علاب المولودة ياكز، الحصول على هذه الشهادات للعمل كمعيدة بجامعة الجزائر، بدءا من سنة 1964، وصولا إلى موقع الأستاذية، عشر سنوات بعد 1976. احتلت السيدة علاب خلال هذه الفترة من حياتها المهنية عدة مسؤوليات بيداغوجية وإدارية، كمسؤولة عن دراسات، ما بعد التدرج في تخصصها، الفيزياء الذرية 1976/1982 ورئيسة للمجلس العلمي لمعهد الفيزياء 1989/1992 بجامعة باب الزوار. زيادة على تجربة دولية ستقوم بها الدكتورة علاب كخبيرة لدى الوكالة الدولية للطاقة النووية بفيينا 1983/1986، بقسم المعطيات النووية.

رئاسة المجلس العلمي لمعهد الفيزياء بجامعة باب الزوار، كان آخر موقع مهني للدكتورة علاب، قبل الانتقال لمدة قصيرة إلى عضوية الحكومة «أحمد

جبار وزير التربية الوطنية والتعليم العالي، هو الذي طلب منّي تحضير سيرة ذاتية وإرسالها له وهو ما قمت به، مع استمراري في تحضير الدخول الجامعي في خريف 1992 بشكل عادي، لغاية أكتوبر من نفس السنة. وبعد ثلاثة أشهر من تنصيب حكومة عبد السلام بلعيد... فوجئت بتعييني ككاتبة دولة للبحث العلمي، لدى وزير التربية أحمد جبار... فأنا لم أكن في أي حزب ولا جمعية باستثناء، تلك الجمعيات العلمية المتخصصة في ميدان الفيزياء».

لم يستمر وجود الدكتورّة علاّب داخل هذه الحكومة طويلا (أكتوبر 92/ أوت 93) بعد إقالة رئيسها عبد السلام بلعيد وتعويضه برضا مالك الذي بادر جميع الوزراء بالقول «انه لا يريد نساء داخل حكومته». نظرا للظرف الصعب الذي ميز هذه الفترة من حياة الجزائر أمنيا وسياسيا، أكثر من أي شيء.

الدكتورّة علاّب استمرت بشكل عادي في حياتها اليومية، رغم اضطراب الظرف وصعوبته على أكثر من صعيد «لم اطلب مثلا سكنا وظيفيا أمنيا، لأن سكني العائلي كان محميا بشكل عادي، لوجوده بالقرب من مؤسسات سيادية... كما لم أكن أحضر اجتماعات، مجلس الحكومة والوزراء، فوزير التربية الوطنية أحمد جبار هو الذي كان يتكفل بذلك... كنت اشتغل على الملفات، بالتعاون مباشرة مع الوزير، الذي طلب منّي العناية بقضايا البيئة التي لم تخصص لها الحكومة، حتى تلك الفترة، هياكل للتكفل بها».

بعد هذه التجربة السياسية القصيرة، عادت السيدة علاّب إلى مواقعها المهنية المعروفة، كأستاذة ومديرة للبحث العلمي، بجامعة باب الزوار ورئيسة لمجلس إدارة المحافظة الوطنية للطاقة الذرية، زيادة على رئاستها لجمعية «افكار» للنساء الاطارات 1998/ 2006 التي تعد النشاط الجمعوي الأساسي لها، خارج اهتماماتها العلمية والمهنية.

المجال المهني الذي سيبقى مصب اهتمامها الأساسي، هو الذي تعرفت فيه على زوجها الأستاذ الجامعي، المتخصص، في الفيزياء مثلها، الذي ارتبطت به منذ النصف الثاني للستينيات في بداية حياتها المهنية « زوجي من مدينة معسكر، كان مديرا لمركز الدراسات والبحوث النووية وعميدا لكلية العلوم... عندما جاء لخطبتي من الوالد لم يعترض لأنه ليس قبائلي، لاعتقاده ربما، أن كل العرب « مرابطين » مثله هو ابن لربعاء ناث ايراثن... زياراتي العديدة أثناء العطل مع الأولاد والزيارات العائلية، هي التي جعلتني أتكلم العربية بلهجة معسكرية واضحة، رغم أننا في الصغر تعودنا في المنزل العائلي، على الحديث بالقبائلية أساسا » .

علاهم عبد المجيد

وزير السياحة 1979/1984

الأکید أن الكثير من الجزائريين والجزائريات لا يتذكرون عبد المجيد علاهم وزير السياحة 1979/1984 بالقدر الكافي، في حين تجدهم يتذكرون، وبقوة، سي عبد المجيد، الأمين العام للرئاسة 1977/1979 ومدير التشریفات بالرئاسة 1966/1977. فقد استمد الرجل بمناصبه الحساسة، بالقرب من صاحب القرار بالرئاسة (الرئيس هواري بومدين)، قوة لم يعد يملكها، وهو وزيرا للسياحة، بعد موت الرئيس المفاجئ وتشكيل أول حكومة للرئيس الجديد، الشاذلي بن جديد، الذي حاول من خلالها، المحافظة على الكثير من التوازنات القديمة، قبل الانطلاق في التغيير.

عبد المجيد علاهم من مواليد مدينة المسيلة 1934، لعائلة كان الأب فيها قايد، تنتمي لعرش أولاد ماضي... نفس عرش الرئيس محمد بوضیاف، يقول الرجل. رغم هذا المنصب الإداري الهام للأب في تلك الفترة، إلا أن الابن عبد المجيد لازال يصر أن العائلة كانت فقيرة، فالأب لم تعرف عنه ملكية عقارية «لا يملك لا دار ولا دوار». فكل ما كان يملكه الأب القايد، دخله الشهري لإعالة أبنائه وبناته الخمس، التي كان الطفل عبد المجيد ثالثهم في الترتيب.

أنهى الطفل عبد المجيد دراسته الابتدائية بالمسيلة، لكن سرعان ما توجه إلى مدرسة مليانة العسكرية، تحت تأثير، العم العسكري «هذه المدرسة

التي كانت تستقبل الأيتام و أبناء الفقراء، كانت حقا مدرسة للوطنية... فقد تخرج منها العديد من المجاهدين والشهداء». يقول الرجل بتأثر، وهو يتحدث، عن هذه الفترة من حياته.

أنهى الشاب عبد المجيد تعليمه العسكري القاعدي بمليانة سنة 1953، مما سمح له بدخول السنتين التحضيريتين 1954 / 1956 اللتين تؤهلانه لدخول كلية سان سير الفرنسية المشهورة. وهو ما قام به فعلا، لمدة سنتين، تخرج بعدهما ملازما أول في سلاح المشاة infanterie . .

يذكر عبد المجيد علاهم أن الاتصالات الأولى مع جبهة التحرير، قد بدأت بالنسبة له خلال هذه الفترة 1956 / 1957 بالذات، إلا أنه لم يلتحق فعلا بجيش التحرير على الحدود التونسية إلا في سنة 1958 «استقبالنا، نحن الفارين من الجيش الفرنسي في الأول كان متحفظا نوعا ما لولا علي منجلي الذي قال لنا عند استقبالنا.. كلنا جزائريون ولا يوجد أحد منا أكثر وطنية من الآخر.. خلال هذه الفترة تعرفت على العقيد هواري بومدين.. وبقيت في جيش الحدود لغاية الاستقلال».

التحق النقيب علاهم بوزارة الدفاع عند الاستقلال، كمدير مركزي لمدة سنتين 1962 / 1964 قبل الذهاب إلى موسكو، لفترة تدريبية بكلية قيادة الأركان 1965، دامت سنة. بعد فترة التكوين بموسكو وحصول التغيير على مستوى هرم السلطة بعد 19 جوان 65، التحق علاهم بالرئاسة مباشرة، كمدير للتشريقات، لمدة أكثر من عشر سنوات 1966 / 1977، كان فيها الرجل على علاقة مباشرة بالرئيس هواري بومدين، مما منحه قوة سياسية لا علاقة لها بالتسمية الرسمية للمهمة المكلف بها، مدير التشريقات.

تأكدت هذه المكانة الخاصة، التي احتلها الرجل طوال هذه الفترة من حكم الرئيس بومدين أكثر، من خلال منصبه الجديد الذي احتله ابتداء من 1977 لغاية وفاة الرئيس بومدين.. أمين عام رئاسة الجمهورية.

حافظ الرئيس الشاذلي بن جديد، رغم التجديد الجزئي، على الكثير من الوجوه البومدينية على الأقل، في المرحلة الأولى، من حكمه. في هذا الإطار عين عبد المجيد علاهم وزيرا للسياسة في أول حكومة للرئيس الجديد. منصب سيستمر فيه الرجل، طوال فترة بقاء عبد الغني وزيرا أول، قبل تعيين عبد الحميد الإبراهيمي على رأس الحكومة 1979/1984. خلال هذه الفترة كذلك سيعين فيها الرجل عضوا باللجنة المركزية للحزب ولغاية أحداث أكتوبر 1988.

قبل هذه التجربة الحكومية مع الرئيس الشاذلي، كان علاهم قد تحفظ أكثر من مرة، عندما اقترح عليه الرئيس بومدين منصب الوزارة، في أكثر من مناسبة، قبل أن يعود ويطلب منه البقاء بالرئاسة جنبه... قائلا له أنت أخي.. مكانك بالقرب مني، على الرغم أن من بين الاقتراحات المقدمة من قبل بومدين، كان منصب الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية. الرجل هذه المرة لم يرفض كما كان يفعل في السابق، عندما عينه الرئيس الجديد وزيرا للسياسة، قائلا له «لابد من التغيير... أنت تعرف هناك الكثير من الحساسيات». كما لم يرفض عندما طلب منه نفس الرئيس مغادرة الحكومة، في إطار تغيير حكومي «ليست قضية ثقة، لكن لابد من التغيير في كل مرحلة».

سيعيش عبد المجيد علاهم، بعد الإبعاد من الحكومة، تجربة جديدة. ويتعلق الأمر بالديبلوماسية، من خلال احتلاله للكثير من المناصب الهامة. قد عين الرجل لمدة سنتين 1984/1986 لتمثيل مصالح الجزائر بموسكو كسفير قبل الانتقال إلى بيرن، العاصمة الاتحادية السويسرية 1986/1988 ومن هناك إلى نوا قشط عاصمة موريتانيا 1988/1990 ليختم الرجل هذه المسيرة الدبلوماسية بالرباط عاصمة المملكة العلوية حيث سيعيش إحدى المحطات الهامة من حياته السياسية. فقد كان علاهم سفيرا بالرباط، عندما تمت الاتصالات بين بعض الشخصيات السياسية الجزائرية و محمد بوضياف، ابن المسيلة وعرش أولاد

ماضي مثل علاهم، لكي يعين على رأس المجلس الأعلى للدولة، بعد استقالة الشاذلي بن جديد 1992 وتوقيف المسار الانتخابي التعددي.

عبد المجيد علاهم متزوج منذ 1960 من ابنة يونس منتوري، اخت محمد الصالح وفتيحة منتوري، والتي لم تتجاوز المرحلة الثانوية من تعليمها، أنجبت منه ثلاث بنات وولدا واحدا، درس العلوم الاقتصادية والقانون مثل إحدى الأختين. في حين فضلت الأخت البكر دراسة العلوم السياسية مثل الأب الذي عاد للدراسة على غرار الكثير من المسؤولين السياسيين الجزائريين، بعد الاستقلال. فقد تمكن عبد المجيد علاهم من الحصول على ليسانس في العلوم السياسية من جامعة الجزائر 1971 بموضوع مذكرة للتخرج، حول لجنة التنسيق من أجل تحرير إفريقيا.

توفي عبد المجيد علاهم في سبتمبر 1996.

غريب محمد

وزير الصناعات الثقيلة 1988/ 1989

وزير العمل والشؤون الاجتماعية 1989/ 1991

كان مركب الصناعات الإلكترونية بسيدي بلعباس، الذي كلف المهندس محمد غريب بتسييره، كمشروع قبل إنجازه (1973)، وبعد الانتهاء منه (1981 / 1983)، من رموز نجاح التجربة التنموية الجزائرية، بكل ما حملته من تغييرات على مستوى السلوكيات والقيم. لدرجة أصبحت فيها صور عاملات المركب وهن خارجات من عملهن، من كليشيهات الخطاب الرسمي وجناحه التقدمي، الذي أشتهر مدير المركب في ذلك الوقت، بالقرب منه. هذا الشاب طويل القامة الذي مارس لعدة سنوات، رياضة الكرة الطائرة، والذي لم يتعرف على الجزائر، إلا في سنة 1968، وعمره سبعة وعشرون سنة.

ولد الطفل محمد غريب، في قرية أحفير الحدودية، بالمغرب الأقصى في 1941، لأب ندر ومي، زواج بين مهنة الفلاحة والتجارة الصغيرة (يقال)، لإعالة أسرته الكبيرة، المكونة من تسعة أطفال. المرحلة المغربية من حياة الطفل محمد، انتهت بعد إتمام الدراسة الابتدائية بأحفير والثانوية بوجدة المغربية (ثانوية عبد المؤمن)، بالحصول على شهادة البكالوريا، فرع رياضيات، في نفس

سنة استقلال الجزائر. سنة جامعية واحدة قضاها الطالب محمد في كلية العلوم بإحدى الجامعات الفرنسية، قبل الانتقال إلى موسكو، حيث سيقضي خمس سنوات 1963 / 1968، للحصول على شهادة مهندس في الإلكترونيك. نَوَّع المهندس غريب، بعد هذه التجربة السوفيتية، في دراسته العلمية بمتابعة تعليمه في أمريكا هذه المرة، في مجال التسيير للحصول، فيما بعد، على شهادة دبلوم دراسات معمقة في فيزياء المواد الصلبة، من جامعة الجزائر سنة 1969. التدريس في الجامعة والبحث في مركز الأبحاث النووية، كانت الوجهة المنطقية، لمحمد غريب، لكن حصل ما كان شائعا في ذلك الوقت بالنسبة للكثير من الطلبة المتخرجين الجدد... مغادرة الجامعة نحو عالم التصنيع والتسيير الذي كان أكثر تحفيزا وعلى مختلف الأصعدة بالنسبة لهذا الجيل، الذي كانت كل الأبواب مفتوحة له للحصول على تعليم عال متخصص وتعلم أكثر من لغة أجنبية، كما فعل محمد غريب في روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

كانت الوجهة التي اتجه صوبها المهندس غريب، بعد انتهاء مرحلة الدراسة، مؤسسة «سونليك» المتخصصة في مجال الإلكترونيات، ليلتحق، بعد سنة قضاها في العاصمة، كمكلف بمشروع المركبات بسيدي بلعباس، التي قام فيها بتسيير مشروع مركب الصناعات الإلكترونية. فترة الانطلاقة المهنية هذه، لم تجعله يهمل حياته الخاصة، فقد استقر رأي المهندس والمدير لاحقا، على الزواج فاختر موظفة (موثقة)، تشتغل معه، من مدينة البليدة، لينجب منها ثلاث بنات وولدا واحدا، لم يتمكن من دخول الجامعة، فاكتمل بشهادة تقني سامي في تخصصات تقنية قريبة من تخصص الأب (الإعلام الآلي والإلكترونيك).

مدينة بلعباس التي لم يغادرها الرجل، حتى تعيينه في حكومة مرباح في خريف 1988، ليكون آخر منصب له، قبل دخول الحكومة، مدير عام المؤسسة

التي ارتبط معها مهنيا، منذ عقدين . خلال فترة عمله الأخيرة بالمركب تعرف غريب على قاصدي مرباح، الذي زار مركب بلعباس، للتشاور في إمكانيات مساهمة المؤسسة، في المجهود الصناعي العسكري .

عبد الله خالف، المدعو قاصدي مرباح، الذي كانت له فرصة « نظرية »، للتعرف على محمد غريب في المغرب، باعتبارهما، من المهاجرين الجزائريين إلى هذا البلد، لولا الاختلاف في السن والمسار . مرباح اقترح على المدير العام منصب وزير الصناعات الثقيلة، الذي قبله، بعد تردد كبير، جعل ضابط المخابرات المعين حديثا، كرئيس حكومة يعاتبه قائلا له، بلهجة مغربية « لماذا « تتقلش » أنت هكذا، في حين أن الناس تتسارع للدخول للحكومة » .

لم تدم طويلا هذه التجربة، لتقال هذه الحكومة، التي لازالت النظرة السلبية، هي السائدة لها عند محمد غريب، الذي كان يتمنى أن يستمر سنة أو سنتين آخرين في منصبه، كمدير عام، للانتهاء من المهام التي لازال يعتقد، أنها ضرورية، داخل المؤسسة والمركب، بدل هذه التجربة الحكومية السلبية . لم تمنع هذه المدة القصيرة ضمن الطاقم الحكومي محمد غريب، من التفكير في الاستقالة، من منصبه كوزير، لولا إلحاح رئيس الحكومة، الذي طلب منه البقاء مع المجموعة، خاصة بعد شائعات عن إمكانية اندلاع أحداث مماثلة لما حصل في أكتوبر 1988، بمناسبة الذكرى الأولى للأحداث .

مرباح الذي يرى بصده وزير الصناعات الثقيلة، « أنه كان يفكر في المقام الأول، كعسكري محترم للهرمية ويتعامل مع قطاعات مختلفة داخل حكومته وليس كمجموعة متجانسة، كما هو الحال مع مولود حمروش »، الذي عين محمد غريب على رأس وزارة العمل والشؤون الاجتماعية . المنصب الهام، الذي مررت من خلاله الحكومة الإصلاحية الكثير من النصوص القانونية المتعلقة بعالم الشغل والإعلام، مما منح هذا القطاع أهمية كبيرة، سمحت لصاحبه بالعمل مباشرة مع رئيس حكومته، الذي كان قد تعرف عليه في

1986، بمناسبة عمل لجان الإصلاحات والعمل الذي أنجز، في الرئاسة خلال هذه المدة.

«عكس مرباح، فإن حمروش، كان يتعامل مع مجموعة متجانسة تشتغل ككتلة واحدة، ذات أهداف واضحة. وهو ما كان يعوز مجموعة مرباح». الذي لازال يتساءل وزير صناعاتها الثقيلة عن المعنى من وجود بعض الوجوه داخلها «فقد كانوا من دون اهتمامات سياسية». وهو ما جعل الرجل يطلب الإعفاء من منصبه قبل إقالة الحكومة.

محمد غريب، الذي كون مع محمدي محمد الصالح وغازي حيدوسي، ثلاثيا، كان له دور محدد داخل طاقم حكومة حمروش الإصلاحية، التي أقيمت في ظروف صعبة عاشتها الجزائر. رغم هذه الإقالة، فإن العلاقات لم تنقطع مع رئيس حكومته الذي أقنعه ذات يوم من سنة 1988 بالانضمام لجهة التحرير، التي لم يكن معروفا عنها، كحزب أحادي، قوة جذب كبرى للفتات الوسطى المسيرة. فقد استمرت علاقة الصداقة والاحترام، رغم الاهتمامات الجديدة، للرجل الذي عاد للتدريس الجامعي مؤقتا في ميدان التسيير وليس الإلكترونيك، ميدان تخصصه العلمي الأساسي. في المقابل جل وقت محمد غريب، خصصه للإشراف على تسيير المؤسسة الخاصة التي أنشأها في ميدان الدراسات الصناعية.

غزالي سيد أحمد

كاتب دولة للأشغال العمومية 1964

وزير الري 1979

وزير المالية 1990/1989

وزير الخارجية 1991

رئيس الحكومة 1992/1991

يمثل المسار المهني للسيد أحمد غزالي نموذجا مثاليا، معبرا عن المسارات المهنية لجيل الإطارات الجزائرية، التي صادف تخرجها فترة ما بعد استقلال البلاد مباشرة. فقد سمحت ظروف بناء الدولة الوطنية ومؤسساتها لهذا الجيل بالحصول على مواقع مسؤوليات عالية وكثير، مباشرة بعد تخرجه من الجامعة وهو من دون تجربة مهنية وصغير في السن.

فقد عين سيد أحمد غزالي مباشرة بعد الاستقلال، كخبير بوزارة الاقتصاد وعضو بمجلس إدارة الشركات البترولية التي سیرت مرحلة، ما بعد اتفاقية إيفيان، في الميدان الاقتصادي، قبل أن يعين ككاتب دولة مكلف بالأشغال العمومية في آخر حكومة للرئيس أحمد بن بلة 1964. بعد فترة، يتحول هذا المهندس الشاب إلى سوناطراك ليعين مديرا عاما 1965 لهذه الشركة العملاقة، بعد الانقلاب على الرئيس بن بلة مباشرة، لغاية سنة 79. الموقع على رأس

شركة البترول العمومية الجزائرية، الذي خلف فيه صديقه عبد السلام بلعيد، الرجل القوي في النظام الجديد .

رغم أن عائلة غزالي تعود في أصولها، إلى مدينة ندرومة بولاية تلمسان، إلا أن الطفل سيد أحمد، ولد في تيغنيف، بولاية معسكر، بمناسبة ذهاب الأم لزيارة عائلتها العسكرية « فقد كانت العادة عند الكثير من العائلات الجزائرية أن تضع الأم حملها بالقرب من عائلتها... وهذا ما كان بالنسبة لي في سنة 1937 » .

عائلة غزالي التي تنتمي اجتماعيا إلى تلك العائلات الندرومية المرتبطة بمهن النسيج والحياكة، التي اشتهرت بها المدينة تقليديا، فالجد من الأب كان « دراز »، في حين كان الجد من الأم المعسكري، معاون طبيب auxilliaire de la santé publique، ما يعني أننا أمام وسط متعلم تعليما معقولا جدا، بالنسبة لهذا الجيل من أبناء الفئات الوسطى الجزائرية، التي تنتمي إليها عائلة غزالي، من جهتي الأب والأم .

هذه المواقع الاجتماعية المتوسطة، التي أعادت إنتاجها عائلة غزالي على مستوى جيل الأب، المعلم، خريج « مدرسة تلمسان »، مزدوج اللغة، في حين كانت الأم العسكرية التي أنجب منها الأب الندرومي، سبع أبناء وبنات – كان الطفل سيد أحمد الثاني في ترتيبهم –، تملك مستوى تعليميا متميزا (الشهادة الابتدائية)، بالمقارنة مع نساء هذا الجيل، من الجزائريات . الأم التي تعود في أصولها إلى عائلة الأمير عبد القادر، ابن سهل غريس، بولاية معسكر¹ الطفل سيد أحمد، الذي استفاد من موقع الأب المدرس للدخول مبكرا، للمدرسة الفرنسية، التي لم تمنعه من مواصلة تعليم تقليدي مواز، على عادة هذا الجيل من الجزائريين . الشاب غزالي الذي سيحصل على شهادة البكالوريا

1 – هذا ما يذكره سيد أحمد غزالي في الكتاب –المقابلة ص 37
Sid Ahmed Ghazali, *Question d'Etat. Entretien avec Mohamed Chafik Mesbah*,
Casbah éditions, Alger, 2009.

من ثانوية وهران، التي استقرت فيها العائلة نهائيا، بعد مغادرة ندرومة... خوفا من البطش الاستعماري².

سيد أحمد غزالي الذي سيتخرج كمهندس (1961)، بعد دراسات جامعية ناجحة، في مدرسة الأشغال العمومية الفرنسية، المشهورة : Ecole Ponts et Chaussées، لاحتلال مواقع مهنية متميزة أوصلته إلى رئاسة الحكومة في سنة 1991، والجزائر تعيش أحلك ظروفها السياسية والأمنية. موقع رئاسة الحكومة الذي غادره الرجل، بعد معاشته لعدة أحداث سياسية وأمنية كبرى، كإلغاء نتائج أول انتخابات تشريعية (جانفي 92) اغتيال رئيس مجلس الدولة، محمد بوضياف في جوان 1992.

قبل هذه التجربة الطويلة على رأس سوناطراك، عين سيد أحمد غزالي وزيرا للري لمدة قصيرة، في أول حكومة للرئيس الشاذلي بن جديد، الذي سيعيش خلال المرحلة الأولى من حكمه الكثير من المصاعب السياسية والإبعاد، لغاية تعيينه كسفير للجزائر ببروكسيل 1984 / 1988. إبعاد تم في إطار ما سمي في تلك الفترة بالتخلص من الإرث البومديني، بما يمثله من مشاريع ورجال، كان من بينهم سيد أحمد غزالي وصديقه عبد السلام بلعيد.

كان لابد من انتظار أحداث أكتوبر 1988 وتداعياتها السياسية، ليعين سيد أحمد غزالي وزيرا للمالية، في حكومة قاصدي مرباح، التي دشنت مرحلة ما بعد التعددية.

الحكومة التي سيستمر فيها، هذه المرة، بقرار من رئيس الجمهورية، كوزير للخارجية ضمن طاقم حكومة مولود حمروش، الذي تربطه به، علاقات سياسية، وحتى شخصية متشنجة، والذي سيخلفه على رئاسة الحكومة. سيد أحمد غزالي الذي ساءت علاقاته أكثر من مرة مع جبهة التحرير ورجالها قبل أن يقرر الاستقالة من لجنتها المركزية والشروع في تكوين حزب سياسي

(الجبهة الديمقراطية)، لم تسمح وزارة الداخلية بمنحه الاعتماد القانوني حتى الآن (2011) .

رجع سيد أحمد غزالي، إلى النشاط السياسي خلال هذه الفترة، بمواقف معارضة. معبراً عن نيته في الترشح للرئاسيات 1999، ضد الرئيس بوتفليقة، لكنه لم يتمكن من جمع التوقيعات القانونية التي يفرضها قانون الانتخابات (75000 توقيع). فترة عبّرفيها عن مواقف نقدية واضحة إزاء النظام السياسي الجزائري، وصلت إلى حد تشبيه الإطارات مثله بالحركى... الذين خدموا النظام دون أن تمنح لهم أي صلاحيات فعلية، حتى ولو كانوا على رأس الحكومة مثله.

سيد أحمد غزالي متزوج من إحدى بنات عائلة مصطفى المشهورة، بمنطقة قنرات، اشتغل والدها كطبيب مشهور في هذه الجهة. التي أنتجت الكثير من النخب الدينية و السياسية و العسكرية. زواج أنجب منه الرجل ولدين و بنتا، درسوا الرياضيات والاقتصاد ببباريس.

قارة عمار

وزير التشغيل 1989 / 1991

لا يختلف مسار عمار قارة، وزير التشغيل، كثيرا عن مسار وزراء حكومة مولود حمروش الإصلاحية، التي ينتمي أغلبية أعضائها لنفس الجيل تقريبا. فالرجل عمل طوال حياته المهنية في مؤسسة سونلغاز-الكهرباء والغاز - العامة، قبل الالتحاق بالرئاسة، للانخراط ضمن مجموعات التفكير حول الإصلاحات، التي نصبت تحت قيادة مولود حمروش. الانخراط في حزب جبهة التحرير ضمن التيار الإصلاحي، يؤكد نفس المسار السياسي الذي عبرت عنه مجموعة مولود حمروش، التي اختفت معه، منذ ابتعاده عن الحكومة وفشل ترشحه للانتخابات الرئاسية، مرتين 1999 / 2004.

عمار قارة من مواليد الطاهير بولاية جيجل سنة 1940. رغم أن أصول العائلة تعود إلى المليية القريبة، التي هاجرت منها العائلة للاستقرار في الطاهير. عائلة قارة، التي تعبر أحسن تعبير عن تلك الفئات الوسطى الريفية الجزائرية، فالجد من الأب كان تاجرا صغيرا، في حين كان الجد من الأم حلاقا، أما الأب المتخرج من ثانوية قسنطينة Franco-musulman مزدوجة التعليم، فقد اشتغل بسلك العدالة كـ oukil judiciaire لإعالة أسرته المكونة من تسعة ذكور وإناث، أنجبهم، بعد الزواج من ابنة خاله.

كان على الطفل عمار، الرابع في ترتيب إخوته، مغادرة الطاهير صغيرا، ابتداء من سنة 1953، لالتحاق بمدينة سكيكدة، التي كانت تتوفر على ثانوية في تلك الفترة. كما كان لزاما على الطالب الثانوي عمار قارة، بعد الإضراب الذي دعت إليه جبهة التحرير 1956، توقيف دراسته، وحتى مغادرة الجزائر، نحو فرنسا لمدة سنة كاملة، كالكثير من أبناء منطقة الشمال القسنطيني الفقيرة والمكتظة ديموغرافيا. هذه الفترة التي انضم فيها الشاب عمار قارة، إلى جبهة التحرير بفرنسا، ليحتل موقع مسؤول فرقة باريس السادسة chef de section « كنت المتعلم الوحيد بين أبناء الجهة، من المهاجرين الذين تكفلوا بي، و الذين كانوا خليطا من العمال والتجار والبطالين ».

عاد الطالب - المناضل في سنة 1958، إلى نفس ثانوية سكيكدة، لإكمال تعليمه الثانوي والحصول على شهادة البكالوريا. سنة الاستقلال كانت سنة الدخول إلى الجامعة، بالنسبة للطالب عمار قارة، الذي سجل في كلية الحقوق، للحصول على ليسانس في نفس التخصص، والتوجه نحو سونلغاز للعمل كإطار في مصلحة تسيير الموارد البشرية، ابتداء من سنة 1965.

زاد الرجل على هذا الاختيار الوظيفي داخل سونلغاز المعروفة باستقرارها، بالزواج في سنة 1966، من إحدى الجامعيات من بنات باتنة، اشتغلت إطارا بقطاع الضمان الاجتماعي. نتيجة الزواج كانت بنتين وذكرا واحدا، تخرج من مدرسة المهندسين العليا المتعددة التخصصات بالحراش. في حين فضلت الأختان الجغرافية، بجامعة باب الزوار و الفنون الجميلة.

سيقضي عمار قارة بسونلغاز كل حياته المهنية، منتقلا من إطار بسيط في مصلحة تسيير الموارد البشرية 1965، إلى نائب مدير عام المؤسسة 1984، مروراً بالكثير من المسؤوليات والمهام « كانت سونلغاز مدرسة بالنسبة لنا، فقد كانت تتميز بثقافتها الخاصة وجدية إطاراتها ونوعية علاقات العمل فيها ».

تقرر رئاسة الجمهورية سنة 1984، تدعيم هياكلها، فيكون من حظ عمار قارة الالتحاق بهذه المؤسسة السياسية المركزية، كمدير دراسات، ليتعرف بها، مباشرة على مولود حمروش، ابن منطقته الذي سيضمه إلى فوج علاقات العمل الإصلاحي كرئيس له. كانت هذه المحطة المهمة في حياة الرجل، التي تفسر وجوده كوزير للتشغيل طوال مدة بقاء حكومة مولود حمروش 1989/1991.

ترشح عمار قارة للانتخابات التشريعية 1991، بعد حصوله على التقاعد رسميا، في هذه المنافسة التي وصل إلى دورها الثاني الملغى. فالرجل كان قد قرر قبل ذلك، الاستمرار في الحزب - جبهة التحرير « عندما غادره الانتهازيون ولم يعد مصدر ريع ». لازال عمار قارة يقوم بتقييم إيجابي لتجربة الانضمام لحكومة حمروش « كنا نمثل مجموعة متجانسة ونعمل كثيرا، ضد الكثير من مراكز القرار، التي لم يعجبها الدور الذي كنا نقوم به.. فأرادوا تكسيرنا.. حتى الرئيس الشاذلي، الذي قال عنا أننا أحسن حكومة منذ استقلال الجزائر، سرعان ما تخلى عنا، ولم نلاحظ أي دعم من قبله في الفترات الصعبة التي مرت بها الحكومة ».

قرطبي محمد

وزير الأشغال العمومية 1984/ 1980

يمكن اعتبار محمد قرطبي عينة ممثلة للتكنوقراطية الجزائرية، التي اعتمدت على تأهيلها العلمي في الوصول إلى عضوية الحكومة، التي احتلت فيها مناصب تقنية. فالانتماء السياسي لجهة التحرير، بعد الاستقلال، أو حتى المشاركة في الثورة، يبدو أنها بدأت في الاختفاء كشروط ضرورية لأبد منها، لتبوء مناصب حكومية، خلال الفترة التي وصل فيها الرجل إلى الحكومة 1980 .

حكومات الشاذلي الأولى التي ضمت قيادات عسكرية قديمة، من جيش التحرير، كعبد الرزاق بوحارة، صالح قوجيل، لحسن صوفي، و حتى آيت مسعودان سعيد، الذي تميز مساره العسكري، بتجربة داخل الجيش الفرنسي . هذه الحكومة بالذات هي التي عين فيها محمد قرطبي بالاعتماد أساسا على تأهيله العلمي، دون ادعاءات سياسية أخرى، مرتبطة بالمشاركة في الثورة أو حتى الانخراط في جبهة التحرير . .

ولد محمد قرطبي بمدينة المدية في 1932، لأب تاجر صغير، متجول، لا يحسن إلا بعض المبادئ البسيطة بالعربية، استقر مهنيا أكثر، بعد شراء دكان صغير بنفس المدينة . التجارة التي كانت هي الأخرى، مهنة الجد من الأب . في حين كان الجد من الأم حرفيا صغيرا، في صناعة السروج .

محمد قرطبي كبير إخوته وأخواته الست، لم يغادر مدينة المدية إلا بعد الانتهاء من دراسته الابتدائية والمتوسطة 1943 / 1946، ليتوجه بعد ذلك نحو العاصمة، للقيام بدراسات في المدرسة الثعالبية 1956 / 1942 التي كانت تتميز ببرامجها التعليمية، بازدواجية لغوية وثقافية، تؤهل طلبتها نحو المهن القانونية الوسيطة بين الإدارة الفرنسية و«مجتمع الأهالي». بعد العاصمة توجه الشاب محمد قرطبي إلى قسنطينة، للانتهاء أخيرا من دراسته الثانوية في الجزائر العاصمة، بالحصول على شهادة البكالوريا رياضيات، كمر شح حر 1953.

سجل الطالب محمد قرطبي، في العاصمة دائما، للقيام بدراسات عليا في الرياضيات خلال فترة 1953 / 1954 وهي الدراسات التي انبهاها قرطبي بباريس، بالحصول على شهادة مهندس من إحدى المدارس الفرنسية الكبرى سنة 1956 Ecole Supérieure des Ponts Et Chaussées، التي تخرج منها مهندسون مشهورون سياسيا، مثل سيد أحمد غزالي ومحمد الياسين، اللذين سيلتحق للعمل معهما، في أكثر من قطاع صناعي، بما فيها شركة سوناطراك نفسها.

عمل المهندس قرطبي بعد التخرج، لمدة سنة في فرنسا، لدى أحد المكاتب الخاصة التي تشتغل في ميدان تسيير وبناء المطارات. بعد تجربة فرنسا المهنية، يتوجه قرطبي نحو المغرب، للعمل هناك في ميدان تخصصه، الأشغال العمومية، لغاية الاستقلال 1962. علما بأن المغرب كانت وجهة الكثير من الجزائريين المؤهلين أثناء ثورة التحرير، كميدان عمل أساسا كان من بينهم على سبيل المثال، وزير قطاع المحروقات في حكومات الشاذلي 1979 / 1988، المهندس بلقاسم نابي.

يعود محمد قرطبي، بعد الاستقلال مباشرة إلى الجزائر، للعمل في ميدان الأشغال العمومية، ضمن هيئة الجنوب المشتركة الفرنسية - الجزائرية، لغاية سنة 1965. لينتقل إلى وزارة الأشغال العمومية، كمدير مكلف بالمطارات بين

1965 / 1973 .

سيستقر المهندس محمد قرطبي في هذه الفترة عائليا، بالزواج من طبيبة أسنان عاصمية، و ينجب منها بنتا تخرجت كطبيبة أسنان مثل الأم، في حين أنهى الابن دراسات هندسية مثل الأب، كتأكيد لعملية إعادة الإنتاج العلمي والمهني الذي جسده عائلة قرطبي، على غرار الكثير من عائلات النخبة الوزارية. زواج ثان من طبيبة كذلك سيقوم به محمد قرطبي، بعد طلاقه من زوجته الأولى سنة 1990 .

يتوجه محمد قرطبي، بعد تجربة الوظيف العمومي في وزارة الأشغال العمومية، نحو القطاع الصناعي لإدارة مؤسسة SAPTA الفرنسية للأشغال العمومية، قبل أن تتحول إلى مؤسسة مشتركة فرنسية -جزائرية، لتتم عملية جزأرتها النهائية في 1975 .

لم يغير محمد قرطبي في نفس السنة القطاع المهني فقط بالتوجه نحو قطاع المحروقات، بل اتجه نحو هولندا، للعمل كممثل لسوناطراك هناك، وهو المنصب الذي بقي فيه لغاية 1979، للدخول إلى العاصمة على رأس الإدارة العامة لسوناطراك دائما لغاية 1980 . وهي السنة التي تمكن فيها محمد قرطبي من الانضمام للحكومة، كوزير للأشغال العمومية لمدة أربع سنوات 1980 / 1984 خلال تولي أحمد عبد الغني لمنصب وزير أول. قرطبي الذي لا يضيف أي دور سياسي على حضوره داخل الحكومة مكتفيا بالدور التقني المسند له « فقد طلب مني الرئيس الشاذلي أن أكون في الحكومة فوافقت .. بعد يومين، سمعت في التلفزيون أنني عينت وزيرا للأشغال العمومية » .

يكلف محمد قرطبي، بعد الإبعاد في سنة 1984 من الحكومة الجزائرية والتقاعد الرسمي، بمتابعة ملف نزاع بالمحكمة العربية بالكويت، كانت الجزائر طرفا فيه، وهي العملية التي استغرقت حوالي أربع سنوات 1984 / 1989، قضاها المهندس ذو التكوين القانوني في السفر بين الجزائر والكويت، ليجمد نشاطه

بعد ذلك، حتى على مستوى خلية الحزب التي كان منتميا لها في حي حيدرة
الراقي بأعالي العاصمة. الحي الذي يسكن به، على غرار الكثير من أعضاء
النخبة السياسية الرسمية.

قنز محمود

وزير المجاهدين 1970 / 1977

رغم الخدمات الكبيرة التي قدمها محمود قنز، لمجموعة وجدة، في التحضير لعملية الانقلاب و إنجاحها، من موقعه كمسؤول، عن الميليشيات المسلحة التي كونها بن بلة، إلا أن الحذر وسوء العلاقات كانت، دائما، هي الحاضرة بين الرجل والمجموعة، وعلى رأسها بومدين، الذي أبعد قنز إلى فرنسا، مباشرة بعد نجاح التغيير، كما تخلى عنه في أول تغيير حكومي .. ليقصى من اللجنة المركزية ويستقيل من نيابة رئاسة المجلس الشعبي الوطني، في بداية عهد الرئيس الشاذلي .

محمود قنز من مواليد " مرصت " ، بلدية العوينات بولاية تبسة، بأقصى الشرق الجزائري سنة 1934، من عائلة فلاحية ميسورة، زوجت دائما في نشاطاتها، بين الزراعة وتربية المواشي، في هذه المنطقة من الهضاب العليا الشرقية. حتى ولو كان الجد من ألام -من بوشبكة -أكثر يسرا، من الناحية الاقتصادية، فإن الأمية، كانت هي المسيطرة، على هذا الوسط الريفي . أوساط اجتماعية عرفت بتعدد الزوجات التي كانت من القيم السائدة اجتماعيا، مما جعل الأب قنز، وبعده الابن محمود، يتزوجان أكثر من مرة .

اكتفى الطفل محمود بالمرحلة الابتدائية من التعليم، التي قام بها في تبسة، قبل الانضمام إلى الكشفة الإسلامية، التي سمحت له بالتنقل إلى الكثير

من مناطق الشرق الجزائري «فالعائلة كانت تملك امتدادات لها في التراب التونسي، وظفتها في تخزين الأسلحة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. سلاح استفاد منه المجاهدون في تونس والجزائر، فيما بعد».

الشاب قنز، الذي ابتعد عن العائلة في مرحلة مبكرة «لدرجة أنني عندما أعود إلى المنزل، أكون كالضيف. فقد تربيت بعيدا عن سلطة العائلة والأب». في السنة الأولى للثورة، يقرر الشاب قنز الالتحاق بالولاية الأولى (الأوراس)، التي سيبقى على ترابها لغاية 1958، قبل التوجه إلى الحدود التونسية الجزائرية، للعمل، في مجال التسليح والتموين، برتبة رائد في جيش التحرير «كنت في قاعدة بن غازي بليبيا، حيث كانت تخطط طائرات كاملة من العراق لتزويد الثورة بالسلاح». يتذكر المجاهد محمود قنز، وهو يسمع عن أحداث العراق.

بعد الاضطرابات الأمنية التي عاشتها وحدات جيش التحرير المرابطة على الحدود التونسية الجزائرية وانفجار قضية العموري «رجعت إلى الحدود التونسية، بطلب من كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة نفسه، لتهدئة الأوضاع هناك، حيث عينت مسؤول منطقة chef de zone، برتبة نقيب هذه المرة، قبل التوجه في 1960 نحو أقصى الجنوب على الحدود التونسية، مع محمد جغابة، لغاية الاستقلال، لآترك جيش التحرير برتبة رائد».

رغم أن كل الشروط كانت متوفرة لاستمرار الرائد قنز، في أداء مهامه العسكرية، داخل الجيش الوطني الشعبي، إلا أنه فضل مغادرة الجيش والانطلاق في العمل السياسي الحزبي، الذي بدأ فيه من داخل أروقة المجلس التأسيسي، الذي انتخب فيه كعضو في لجنة الشؤون الداخلية والجيش 1963. هذه التجربة قربت الرجل من بن بلة و صديقه الحاج بن علة، اللذين منحاه قيادة الميليشيات الشعبية المسلحة، بمرتبة محافظ وطني للحزب. الميليشيات التي أعلن عن تأسيسها بن بلة، خلال هذه السنة 1964.

تكوين هذه الميليشيات التي فجرت المواجهة بين الرئيس أحمد بن بلة وقيادة الجيش، التي توجست شرا، من هذه التجربة التي كان محمود قنز على رأسها «لكنني في الواقع لم أكن اعمل مع جماعة بن بلة، كنت malhonnête، غير صادق معه عن قصد، في الوقت الذي كنت على علاقة مباشرة مع بومدين والطاهر زبيري... فبن بلة لا يملك الحد الأدنى من حس المسؤولية. وهو أبعد إنسان عن الرئاسة ومسؤولياتها... كمسؤول عن الميليشيات، كنت بعيدا عن الكثير من الأمور التي تحصل في ذلك الوقت، فبن بلة كان تحت تأثير الشيوعيين والأجانب، مثل رئيس مكتبته Hervé Bourges و التروتسكي رابتيس Raptis».

لم يبق محمود قنز في الجزائر، بعد 19 جوان 65 ونجاح الانقلاب، فقد عينته القيادة الجديدة، مسؤولا عن ودادية الجزائريين بأوروبا، في مقرها بباريس حتى 1967، تاريخ عودته للجزائر، للعمل كنائب لمسؤول جهاز الحزب، كما كان يسمى في حينها حتى سنة 1970. هذه التجربة الحزبية التي توقفت في حقيقة الأمر في 1969، بعد الأزمة التي نشبت بين قايد أحمد و بومدين «فقد رفض بومدين تعييني على جهاز الحزب، مما جعلني ارفض البقاء في مناصبي، كنائب دون تعيين intérimaire.. بومدين الذي اتصل بي في صيف 1970 ليعلمني أنه قرر تعييني وزيرا للمجاهدين بعد أن لاحظ عدم رضاي عن مناصبي في الحزب ومقاطعتي الاجتماعات وعدم الذهاب إلى مكنتي في مقر الحزب».

العلاقات مع بومدين لم تكن دائما على ما يرام، رغم الصورة الإيجابية الذي لازال يحتفظ بها قنز، للرئيس بومدين، الذي لازال يعتبره «رجل دولة كبيرا». من أهم محطات الخلاف بين الرجلين، كانت تلك التي حصلت في 1977 وعجلت بذهاب قنز عن الوزارة «فقد وصلت شائعات لبومدين، تقول أنني بنيت مسبحا بفيلتي كلفني 200 مليون سنتيم... وجدت بومدين

غاضبا وكلمني بحدّة... كيف سيتكلم عنا الناس ياسي محمود ؟. القضية الثانية، انفجرت عندما طلبت الرئاسة من الوزراء، ملء استمارات مفصلة حول سيرهم الذاتية... رفضت القيام بذلك، وعندما كلمني بومدين في الموضوع، قلت له ما كنت أؤمن به... اطلب هذه المعلومات، من الناس الذين لا تعرفهم أو غير معروفين، أما أنا فتعرفني».

الانتخابات التشريعية التي نظمت بعد الانتخابات الرئاسية والاستفتاء حول الدستور والميثاق الوطني، كانت فرصة لبومدين، لتوجيه الكثير من الوجوه السياسية، نحو مقاعد النيابة في المجلس. وهو ما كان عليه حال محمود قنر، الذي انتخب نائبا لرئيس المجلس الوطني الشعبي.

هذه التجربة لم تدم طويلا فقد شعر الرجل بالكثير من التهميش. مما جعله يغادر الجزائر... نحو لندن للقيام بالدراسة... لكن حتى هذه الإقامة في مدينة الضباب، لم تدم طويلا هي الأخرى، «فقد توفي بومدين، بعد أربعة أشهر، مما جعلني أعود إلى الجزائر لاستقيل بعد مدة، من مناصبي في المجلس الشعبي الوطني، بعد تعليق عضويتي باللجنة المركزية التي انتخبت فيها بعد المؤتمر الرابع 1979. لم أتفاهم مع نظام الشاذلي، منذ اليوم الأول، مما جعلني أقدم استقالتي من اللجنة المركزية أسبوعا قبل تعليق عضويتي». يقول الرجل الذي تكلمت شائعات كثيرة في ذلك الوقت عن تسييره المالي عندما كان على رأس وزارة المجاهدين.

محمود قنر أب لأربع بنات وولد واحد، متزوج أكثر من مرة، بعد وفاة الزوجة الأولى التي عقد قرانه عليها في 1950، ليعاود الزواج مرتين بعد ذلك. توفي محمود قنر في شتاء 2005 عن عمر يناهز الإحدى والسبعين سنة.

كحلوش حسن

وزير الصناعة 1989 / 1990

وزير النقل 1990 / 1991

كان مولود حمروش الوحيد من رؤساء الحكومات التي تعاقبت على الجزائر، بعد الإعلان عن التعددية، الذي كان يعرف مسبقا، أنه سيصبح رئيسا للحكومة. وهو ما جعله يحضر مجموعات العمل التي اشتغلت معه حول الكثير من الملفات، منذ كان في رئاسة الجمهورية. مجموعات تفكير كان على رأسها العديد من الإطارات التي كانت موجهة، بعد هذه التجربة، للوصول إلى عضوية الحكومة.

لا تنطبق تماما هذه الصورة التي يروج لها بعض من وزراء غزالي، على حسن كحلوش الذي لم يكن ينتمي لهذه المجموعات، رغم بقائه طوال فترة الحكومة المعين فيها، فقد كان للرجل مسار آخر يصفه المعني بأنه *atypique*، غير نموذجي. فلنتعرف على الرجل الذي يعتقد أنه كان دائما يمثل الأقلية *minoritaire*، جراء خصوصيات الأفكار التي يدافع عنها، وشخصيته، وحتى مساره الاجتماعي والشخصي..

حسن كحلوش مولود في 1941 ببولوجين بالجزائر العاصمة، لعائلة مهاجرة في الأصل، من الجهة السفلى للقبائل الكبرى (ذراع الميزان). ستعرف هذه

العائلة المهاجرة في سنة 1949، تحولاً مهماً، في مسارها. فقد أفلس الأب الذي كان يملك شركة صغيرة للنقل، مما جعله يجد صعوبات كبيرة، حتى في إعالة عائلته الصغيرة، المكونة من أربعة أبناء.

الطفل حسن، بكر العائلة، كان إحساسه بهذا التحول، أعمق من الإخوة الصغار، الذين تربوا كلهم في حي بولوغين العاصمي، لدرجة عدم تمكنهم من الحديث باللغة الأمازيغية «علاقتنا بمنطقة ذراع الميزان، كانت بمناسبة العطل فقط، حيث كنا نذهب عند الجد من الأم، الذي كان يملك وضعاً اقتصادياً مريحاً، باعتباره تاجراً وصناعياً، صاحب ملكية عقارية كبيرة».

أنهى الطفل كحلوش، كل دراسته الابتدائية والثانوية في العاصمة بثنوية Bugeaud – الأمير عبد القادر حالياً. لكنه لم يتمكن من الحصول على البكالوريا، إلا خلال السنة الدراسية 1961 / 1962 بالصادقية بتونس. فقد توقف الشاب حسن عن الدراسة في 1956، تلبية لنداء جبهة التحرير، التي أعلنت عن إضراب عام للطلبة، من خلال الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين.

يحصل الشاب حسن، قبل الاستقلال ببضعة أشهر، على منحة جامعية لدراسة الهندسة البترولية، في الولايات المتحدة الأمريكية، من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وفي سنة 1965 مباشرة بعد الانتهاء من الدراسة، يتوجه كحلوش للعمل في سوناطراك، التي سيحتل فيها عدة مسؤوليات، كرئيس دائرة ومستشاراً وحتى نائب رئيس المؤسسة. فالرجل قضى حوالي عقدين من حياته المهنية 1965 / 1982، داخل هذه المؤسسة العملاقة، التي أنتجت أكثر من وزير، تميزوا بحضور قوي في حكومات غزالي، على وجه الخصوص.

«اهتممت خلال هذه المرحلة أكثر بالعمل ونسيت حتى حياتي الخاصة... فلم أتزوج إلا في 1977، من أستاذة جامعية وعمرى 36 سنة.. ولم أنجب إلا بنتاً وولداً واحداً»، يقول الرجل.

يترشح حسن كحلوش، بعد هذه التجربة المهنية داخل سوناطراك، لانتخابات المجلس الشعبي الوطني 1982/1987، عن دائرة باب الواد بالعاصمة، التي ولد على ترابها. داخل المجلس، يصل حسن كحلوش إلى منصب رئيس لجنة الاقتصاد و التخطيط والتنمية، التي تعتبر من أقوى لجان المجلس التشريعي، مما يسمح له بالعمل مع كل رؤساء حكومات ووزراء هذه المرحلة، الذين كان من بينهم مولود حمروش الذي «تعرفت عليه أكثر في اللجنة الوطنية لتحضير دستور 1989 وبمناسبة انعقاد دورات اللجنة المركزية للحزب وكأمين عام للحكومة، قبل هذه الفترة».

اختار حمروش، رئيس اللجنة الاقتصادية ووزير للصناعة في حكومته، لغاية أول تعديل وزاري لها، ومغادرة الهادي لخضيرى قطاع النقل، ليحتله كحلوش لغاية إقالة الحكومة في جوان 1991. هذه الحكومة التي تميزت بسيطرة بعض الوزراء، مثل غازي حيدوسي الذي «لم أكن متفاهما معه بشكل واضح، فلم اکتف بدور الموظف الكبير، داخل هذه الحكومة، كما كان مقررا لي، بل بدور الوزير، الذي يملك وجهة نظر سياسية، يدافع عنها».

ابتعد حسن كحلوش نهائيا عن الساحة السياسية، منذ هذه التجربة الحكومية، باستثناء الاهتمام ببعض النشاطات التطوعية، داخل جمعية تهتم بالبيئة في العاصمة. فالرجل لازال مصرا بهذا الصدد، «أن النخبة السياسية في الجزائر، سيطر عليها الريف، على حساب العاصمة التي كانت تملك نخبة برجوازية، لكن ما اتخذ من خيارات بعد الاستقلال، زاد في تعميق تهميشها.. فقد لاحظت هذه السيطرة الريفية، منذ وجودي في تونس، أثناء الثورة، حيث ناداني أحدهم ذات يوم بـ.. «ابن ديغول لأنني كنت لا أحسن الكلام بالعربية جيدا... فضربته».

«فالعاصمة لا تملك تلك العصبية القوية التي نجدها، عند أبناء الريف، وخاصة الشباب الذين هم أكثر جهوية، من الأجيال الكبيرة في السن..»

هذا ما لاحظته على مستوى المجلس الشعبي الوطني على الأقل... منذ
الاستقلال وحتى قبله، الجزائر يسيطر عليها ما يمكن تسميته بالحزب الزراعي
« Le Parti Agrarien ». يقول الرجل كخلاصة لحديثه.

لاليام-حمود نفيسة

وزيرة الصحة / جوان / أكتوبر 1991

المسار السياسي لنفيسة حمود، أثناء الحركة الوطنية وثورة التحرير، يعيد النظر في الكثير من التصورات المتعلقة بالتاريخ السياسي للجزائر، خاصة فيما يتعلق بدور البرجوازية الجزائرية والمرأة. فنفيسة حمود المولودة في سنة 1924، هي ابنة المفتي حمدان حمود، أستاذ المدرسة الثعالبية بالعاصمة، مزدوج اللغة والثقافة، ابن العائلة الأندلسية التي عادت إلى الجزائر، قبيل احتلالها من قبل الفرنسيين، بعد إقامة طويلة في تركيا التي اختارها جزء من العائلة كبلد إقامة، تحت اسم عائلة «القاوقجي».

العائلة التي طردت من الأندلس، من قبل «الفرنجة»، بعد القضاء على الإمارة التي أسستها هناك تحت اسم «الحموديين»، لتقرر العودة النهائية للجزائر، تحت اسم عائلة حمود التي اشتهر من بينها العم بوعلام حمود، صاحب مصنع المشروبات الغازية. علما بأن جزءا آخر من العائلة قد فضل البقاء في مصر والإسكندرية تحديدا، تحت اسمي جزائري و فهمي.

لا تكتف البنت نفيسة بالالتحاق بصفوف جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين وهي طالبة¹ تدرس الطب بجامعة الجزائر، واحتلال موقع نيابة الرئيس

1 - اعتمدنا في وضع هذا البورتري على مقابلة مع السيدة ليلي لاليام، ابنة نفيسة لاليام. مقابلة أخرى مع السيدة مامية شنتوف صديقة نفيسة ورفيقة دربها في الكثير من المحطات، بدءا من مرحلة الدراسة. مامية شنتوف التي أمدتنا بمحاضرة مكتوبة ألقيتها بمناسبة إحياء ذكرى وفاة نفيسة لاليام بمقر جريدة المجاهد اليومي - ديسمبر 2006.

1948/1949، بل قادت مظاهرات نسائية، باسم جمعية النساء المسلمات الجزائريات، بدءا من سنة 1945، لتصل أخيرا إلى الأمانة العامة، لهذا التنظيم النسائي التابع لحزب الشعب - حركة الانتصار 1947، الذي تفضل الانخراط فيه ابنة البرجوازية الجزائرية، بدل التنظيمات السياسية، الأخرى التي كانت أكثر قربا سوسيولوجيا، من هذه البرجوازية الناشئة و فئاتها المثقفة.

نفيسة حمود التي ستعيش مأساة عائلية حقيقية وهي طالبة بجامعة الجزائر، بعد أن فقدت كل أفراد عائلتها، في وقت قصير، بدءا من الأب فالأم، ليلتحق بهما الإخوة، لتبقى وحيدة مع أختها الكبرى، التي وافتها المنية هي الأخرى، بعد الحمل مباشرة ويتوفى مولودها الجديد... وضع مأساوي مفاجئ، جعل البنت تلتحق بعائلة العم بوعلام، لبعض الوقت، قبل أن تقرر العودة إلى فيلا العائلة بحي «سانت أوجان»، قبل بيعها والاستقرار بالقرب من حي القصبة الشعبي.

التوجه نحو الفكر الوطني الاستقلالي الذي تؤكده ابنة عائلة حمود، بانخراطها المبكر في جبهة التحرير بالعاصمة والاتحاق بالولاية الثالثة، بعد أن أغلقت عيادتها الطبية الخاصة في سنة 1953، المفتوحة منذ تخرجها، كطبيبة عامة. التحقت نفيسة حمود بجيش التحرير لأول مرة في سنة 1955 لمدة قصيرة، قبل العودة إلى العاصمة، للعمل في مجال التدريب الصحي، لصالح جيش التحرير «كانت تقوم بنقل بن يوسف بن خدة وعبان رمضان، بسيارتها للاستفادة من شكلها، القريب من الأوروبيات، البعيد عن الشبهة»².

بعد إلقاء القبض على مجاهدين كانوا يجتمعون في منزلها بالعاصمة، وخوفا من الاعتقال، التحقت نفيسة حمود بالولاية الثالثة، وهي تحت قيادة العقيد محمدي سعيد (سي ناصر). مرة ثانية وبعد دخولها السرية لبعض الوقت، يلقي القبض على نفيسة حمود، بعد عملية تمشيط قام بها الجيش الفرنسي «اعتدى

2 - انظر الشهادة التي يقدمها عبد العليم مجاوي، حول نفيسة لاليام المولودة حمود، والمهام التي قامت بها خلال هذه الفترة من تاريخ ثورة التحرير بالعاصمة وقبل التحاقها بجيش التحرير. Abdelalim Medjaoui, *Ce pays est le nôtre*, Casbah éditions, Alger, 2000. pp181/189.

عليها جندي فرنسي، بالضرب على الوجه وهي واقفة متخفية بين نساء القرية، رغم ادعائها عدم معرفة اللغة الفرنسية، إلا أن الجنود تنبهوا إلى شعرها القصير، بعد سقوط اللحاف الذي كانت تضعه فوق رأسها، للتشبه بالقرويات» .

ستعيش نفيسة لاليام، بعد التعرف عليها من قبل الجنود الفرنسيين، أوقاتا صعبة وهي تحت رحمة جندي سنغالي، طلب منه قائد الفرنسي الاعتداء عليها. الجندي السنغالي الذي غير رأيه مباشرة، بعد أن سمع نفيسة حمود وهي تذكر الشهادة... لا إله إلا الله محمد رسول الله، فما كان منه إلا أن طلب منها ألا تخاف منه لأنه... هو كذلك مسلم مثلها ولن يعتدي عليها، كما طلب منه ضابطه الفرنسي، تقول رفيقة دربها السيدة مامية شنتوف .

سيفرج مؤقتا عن نفيسة لاليام، بعد تجربة الاعتقال هذه، لتعود من جديد للولاية الثالثة، التي كانت تحت قيادة الرائد عميروش هذه المرة، ويلقى عليها القبض مرة أخرى، بعد اشتباك مع الجيش الفرنسي وهي مع مجموعة عسكرية تابعة للولاية الثالثة متجهة شرقا 1957... بعد قرار عميروش بإبعاد مناضلتين شيوعيتين فرنسيتين - ريموند بيشار ودانيال مين - كانتا قد التحقتا بجيش التحرير، في الولاية الثالثة، لتستشهد ريموند، إثر معركة مع الجيش الفرنسي، وهي متجهة نحو الشرق، مما ورط الحزب الشيوعي الفرنسي، مع السلطات الرسمية الفرنسية، التي اتهمته بمساعدة « الفلاقة » .

ستبقى نفيسة لاليام ضابطة جيش التحرير، في السجون الفرنسية، بين الجزائر وفرنسا لغاية نهاية 1959، تاريخ الإفراج عنها ووضعها تحت الإقامة الجبرية، بدير بمدينة نانت الفرنسية، بعد اتفاق تبادل الأسرى بين الجيش الفرنسي والحكومة المؤقتة. تمكنت ضابطة جيش التحرير من الفرار، بعد أن أخبرت مسئولة الدير عن قرارها بالهروب، من إقامتها الجبرية، في أول فرصة تتاح لها، لتتوجه نحو سويسرا المتابعة دراستها المتخصصة في الطب. استمرت نفيسة حمود، بعد هذا الهروب الذي نجح بمساعدة تنظيم جبهة التحرير بفرنسا في العمل السياسي،

وتمثيل جبهة التحرير في عدة مؤتمرات دولية للنساء، تحت غطاء الهلال الأحمر الجزائري، زيادة على الدراسة الجامعية، المتخصصة في التوليد وأمراض النساء. في أكتوبر 1961 تتزوج نفيسة حمود في تونس، من زميلها الطبيب مصطفى لاليام، ابن قرية بني يني القبائلية، الذي اشتغل معها كطبيب بالولاية الثالثة. الزوج الذي أنجبت معه ولدا، وبنتا، أتمت دراستها كطبيبة مختصة، في مرض العيون كالأب.

بعد الاستقلال، عاودت نفيسة حمود لاليام الاهتمام بقضايا المرأة بعدة أشكال، كان من بينها ترأس الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، بعد المؤتمر الأول في سنة 1966. الاتحاد الذي ستغادره في سنة 1969، قبل المؤتمر الثاني، احتجاجا منها على محاولات الهيمنة التي بدأ حزب جبهة التحرير، بقيادة قايد أحمد في فرضها على الاتحاد «بومدين هو الذي اقترحها لتكون عضوا بالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، بمعية قيادة الاتحاد المستقلة، لغاية حل المجلس، تعويضا لهن عن مواقعهن المفقودة. حتى بومدين لم يتمكن من فرضهن على رأس الاتحاد، في مواجهة قايد أحمد، الرجل القوي، على رأس جهاز الحزب».

بعد هذه التجربة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تفرغت نفيسة لاليام نهائيا لنشاطها المهني بالقطاع الصحي العمومي، لغاية تقاعدها في سنة 1997 عن عمر يناهز الخامسة والخمسين سنة.

فعلا، فقد تفرغت السيدة لاليام حمود لعملها كأستاذة للطب في مستشفى بارني بحسين داي، الذي عرفت به كرئيسة مصلحة متخصصة في التوليد، تمكنت من القيام بعملية تخصيب fécondation in vitro في النصف الثاني من الثمانينيات -1985-، كما كانت وراء الكثير من المبادرات في ميدان حماية الأمومة والطفولة، وإنشاء مراكز تحديد النسل، لغاية تعيينها كوزيرة للصحة، لمدة قصيرة جدا جوان / أكتوبر 1991 ضمن طاقم حكومة سيد أحمد غزالي. الوزارة التي يقول زوجها الدكتور مصطفى لاليام.. أنها

هي التي طلبت الإعفاء منها ولم تقل كما جاء في بعض الشهادات³.
مستشفى بارني الذي يحمل اسم نفيسة لاليام -حمود الآن، عاشت فيه
أستاذة الطب ورئيسة مصلحة التوليد عدة صراعات، خلال فترة الجنون التي
عاشتها الجزائر، مع ممثلي «بعض التيارات الإسلامية المتشددة» وصلت إلى
تهديدها بالقتل، عن طريق رسائل ومكالمات تلفونية مجهولة، بعد اتهامها
في المساجد القريبة من المستشفى بأنها... «قاورية» و ضد الإسلام... هي
بنت المفتي خريج الثعالبية وضابطة جيش التحرير. اتهام جاء بعد قرارها
منع النساء العاملات، من دخول غرفة العمليات الجراحية، دون نزع الحجاب
واستبداله بغطاء للرأس.. معقم وضع تحت تصرفهن، كبديل عن الحجاب،
داخل غرفة العمليات.

3 - هذا ما جاء على لسان السيد مصطفى لاليام بمناسبة اللقاء الذي نظمته جريدة المجاهد اليومي
حول نفيسة لاليام بمناسبة ذكرى وفاتها (9 ديسمبر 2006).

لخضيري الهادي

وزير الداخلية 1988/1987

وزير النقل 1989/1988

وزير النقل 1990/1989

بومدين كشخص ونظام حكم، كان على رأس المستفيدين من حملات الاعتقالات التي دشن بها نظام بن بلة، مرحلة ما بعد الاستقلال، والتي مست الكثير من الوجوه السياسية، حتى التاريخية والمعروفة. رغم أن بومدين كان في قلب السلطة-نائب رئيس الحكومة ووزير الدفاع - فإنه قد أقنع الجميع شكليا على الأقل، أن لا علاقة له بهذه الاعتقالات، مما جعله ينجح في توظيف كل الغاضبين على « النظام » لصالحه و التخلص من بن بلة في 19 جوان 1965 .

تنطبق هذه الصورة تماما على المسار السياسي والمهني للهادي لخضيري، الذي انتقل من وزارة الخارجية، التي كان يحتل فيها منصب مدير الإدارة العامة بعيد الاستقلال، إلى السجن مباشرة بدار النخلة ولا ميمز -تازولت، بسرعة فائقة لا تضاهيها إلا سرعة التحولات السياسية لجزائر ما بعد الاستقلال .

ولد الهادي لخضيري سنة 1934 بتبسة المدينة، بعد أن هاجرت العائلة إليها من « دكان »، بالقرب من « الماء لبيض » . فقد كان الأب لخضيري يشتغل

موظفا بسيطا، في السكك الحديدية التي تنقل داخلها، بين عدة مهن متواضعة، كساعي بريد و agent d'exploitation، رغم مستواه الابتدائي في اللغة الفرنسية. بعد أن أن هاجرت العائلة من قريتها بالقرب من الماء لبيض إلى حي الزاوية الشعبي بمدينة تبسة، الذي لازال يتذكر الهادي لخضيري أن «الكهرباء مثل الماء الشروب لم يدخله، إلا عندما قاربت العشرينات من العمر».

التوليف بين الحرف الصغيرة، كالخياطة والتجارة الصغيرة والتدريس التقليدي في الكتاتيب القرآنية، كانت هي الحرف السائدة لدى الجدين من الأب و الأم اللذين ينحدران من نفس القبيلة والعرش النمامشة (أولاد خليفة). العائلة التي، ورغم ذلك، تمكنت من إنتاج قيّادا معروفين لدى عرش النمامشة الكبير والمسيطر، في أقصى الشرق الجزائري.

المدرسة الابتدائية الخاصة بالأهالي بتبسة كانت الوجهة الأولى في رحلة الطفل الهادي العلمية، الذي لازال يتذكر ما أصر الجد، مدرس القرآن، على تذكيره به أكثر من مرة، بأن «الفرنسية هي لغة الخبز، عكس اللغة العربية العاجزة عن ضمانه». بعد الحصول على شهادة الأهلية في مدينته 1951، يتوجه الهادي إلى قسنطينة، للدراسة في ثانويتها، حيث يتحصل على البكالوريا رياضيات في السنة الأولى من عمر ثورة التحرير 1955، بتقدير مشرف.

بعد حصوله على منحة دراسية، ينتقل الطالب الهادي إلى العاصمة، لدراسة الرياضيات في جامعتها، لكن الإضراب الذي دعت إليه جبهة التحرير في ماي 1956، يمنع الطالب من الاستمرار في الدراسة، فيغادر الطالب الشاب مدينة الجزائر للعودة إلى عاصمة النمامشة، تبسة، لبعض الوقت، ليقرر في نهاية الأمر السفر إلى مرسيليا، للتسجيل في جامعتها، لمتابعة دراسة الرياضيات. غادر الطالب الهادي لخضيري مرسيليا في بداية الستينيات، دون التمكن

من الحصول على شهادة الليسانس، التي سجل للحصول عليها، بعد أن تعرف على بعض الوجوه من الحركة الطلابية كمولود الإبراهيمي، الذي سيلتقي به ثلاثين سنة بعد ذلك، كمحام مشهور، للقيام بتجربة الانفتاح الديمقراطي في جزائر الحزب الواحد في نهاية الثمانينيات، رغم عدم موافقة الرجل على كلمة انفتاح، التي تذكر—من وجهة نظره — الجزائريين بالتجربة المصرية السلبية... الوجهة، هذه المرة، كانت تونس، حيث تعرف الملازم أول الهادي لخضيري، على العقيد هواري بومدين، الذي طلب منه البقاء في الجيش «في الوقت الذي كانت فيه، بعض الأطراف تصر على توجيه الطلبة خارج الجيش، لإضعافه وإضعاف الرجل ربما».

أول قطاع عمل فيه الهادي لخضيري، بعد الاستقلال، كان البريد والمواصلات، الذي شغل فيه منصب مسؤول وكالة محاسبة chef d'agence comptable، ليستقيل ويلتحق بعدها مباشرة بوزارة الخارجية، كمدير عام للإدارة العامة في عهد الوزير محمد خميسي، القريب من الرئيس أحمد بن بلة. إثر اغتيال أول وزير خارجية بعد الاستقلال محمد خميسي، يعين لخضيري كمدير ديوان chef de cabinet، الوزير الجديد عبد العزيز بوتفليقة، سنة 1964. هذا الأخير الذي سيستقر في المنصب لمدة طويلة، عكس رئيس ديوانه.

بالفعل فالوجهة بعد هذا المنصب السياسي الهام كانت مختلفة تماما، فقد انتقل الرجل إلى دار النخلة بالجزائر العاصمة —سجن للمخابرات ومكان للتعذيب — قبل معتقل لامبيز —تازولت، ، بعد أن اتهمته مليشيات فتال — بن بلة، بحضور إحدى اجتماعات C.N.D.R.A — اللجنة الوطنية للدفاع عن الثورة الجزائرية المعارضة— في وهران « لكن ورغم تأكيد بن بلة، من عدم صحة هذه المعلومات، إلا أنه استمر في سجنني لمدة تقارب السنة... فتعرفت على أحمد طالب الإبراهيمي، في السجن». يقول الرجل والدموع تكاد تخرجه، بعد أكثر من ثلاثين سنة من هذه التجربة «إن ما حز في نفسي أنني وجدت

نفسى مع الحركى، فى نفس الزنزانة فى الجزائر المستقلة» .

أطلق سراح الهادى لخضيرى، شهرا واحدا قبل انقلاب 65، ليقنعه أحمد دراية ابن سوق اهراس، بالعمل معه، فى مديرية الأمن الوطنى، التى ستتحول إلى أهم تجربة مهنية للرجل و سيعرف بها، فقد عين الرجل كنائب مدير عام لهذه المؤسسة الهامة 1965 / 1977، قبل أن يصل إلى هرم السلطة فيها، كمدير عام لمدة عشر سنوات كاملة 1977 / 1987 .

الهادى لخضيرى الذى ترك الكثير من بصماته على هذه المؤسسة التى سيرها، لمدة طويلة، قبل الانتقال إلى منصب وزير الداخلية فى آخر تعديل 1987 لآخر حكومة فى عهد عبد الحميد الإبراهيمى، التى غادرت الساحة، بعد أحداث أكتوبر، و التى كثرت الشائعات، حول دور الشرطة فيها، خاصة إذا عرفنا الميول الإصلاحية لوزير الداخلية فى ذلك الوقت، و دخوله فى صراعات كثيرة مع قوى محافظة داخل السلطة، بما فيها قيادة الحزب التى كانت « تنوى جديا تكوين لجان أحياء للسيطرة على المواطنين أكثر... كانت ستكون كارثة، لو مر هذا الاقتراح فى تلك الفترة» .

قاصدي مباح زميله ومنافسه القديم على رأس المخابرات العسكرية، بعد أن منح منصب الداخلية إلى صديقه بوبكر بلقايد، يوجه الهادى لخضيرى نحو وزارة النقل، الأقل أهمية. الوزارة التى سيستمر فيها مدة بقاء حكومة مباح نوفمبر 1988 / 1989. نفس القطاع يستمر فيه الرجل مع حكومة حمروش إلى غاية جويلية 1990، تاريخ أول تعديل كبير يدخل على حكومة الإصلاحيين .

الهادى لخضيرى مازال مصرا على أنه أبعد من مديرية الأمن فى 1987 لأنه بدأ يخيف البعض «فأنا لم أخلق لأكون وزيرا، فقد كنت أكثر إفادة فى مديرية الأمن من أي وزارة». لخضيرى الذى كان فى مركز قوة فعلى كمدير عام للأمن، يعترف أن السياسيين هم الذين ورتطوا الأجهزة الأمنية فى

قضايا لا تخصهم » يمسخوا في الأمن « الموس » لأن السياسيين لا يريدون تحمل مسؤوليات تبعات قراراتهم في التعيينات مثلا... فيطلبون منا البطاقة الزرقاء la fiche bleue و قد وصلت الأمور إلى أخطر من هذا عندما فرضوا وجود الأجهزة الأمنية في لجان إبرام الصفقات... مع أن الشرطي لا يعرف أي شيء عن المواضيع الاقتصادية والتجارية... فعندما أرادوا أن يسرقوا ويرتشوا، طالبوا بضم رجال الشرطة لهذه اللجان ».

رغم هذا يرى سي الهادي - كما يناديه الكثير من المحيطين به ومعارفه - أن الأمور تطورت نحو الأحسن، عندما كان على رأس مديرية الأمن « فقد رفضنا مثلا، أن نقوم بتقييم الأشخاص، عندما يطلب رأينا، اعتمادا على مقاييس ذاتية، كتناول الخمر أو العلاقة مع الجنس اللطيف... فقد قلنا أن هذه الأمور تدخل في صميم الحياة الخاصة للناس. الأهم من كل هذا، أن هذا الجهاز قد حافظ على تجانسه العام في مواجهة الإرهاب، اعتمادا على ثقافة المؤسسة السائدة التي ارتكزت على التكوين والصرامة في تطبيق القوانين، مما جنب كل تصدع داخل جهاز الشرطة، الذي تعرض إلى امتحان رهيب في تسعينيات القرن الماضي ».

الهادي لخضيري بعد هذا الإبعاد من الحكومة الإصلاحية، ساءت علاقاته أكثر مع حمروش والكثير من أعضاء « شلته » داخل حزب جبهة التحرير، الذين وقفوا له بالمرصاد، عندما حاول الترشح للانتخابات التشريعية أكثر من مرة، مما جعله يتقدم للانتخابات كمرشح حر ويفشل كما حدث في 1991. حزب جبهة التحرير، الذي احتل فيه لعدة سنوات، عضوية اللجنة المركزية و حاول تمرير الكثير من الإصلاحات داخله، عندما عين على رأس لجنة تحضير مؤتمره في 1984، لكن مقاومة المحافظين الذين كانوا في مواقع قوية يعترف الرجل « أنها أجهضت كل هذه المحاولات ».

الهادي لخضيرى جرب لمدة قصيرة العمل الدبلوماسي كسفير في تونس 1991/ 1992 ليستدعى بسرعة ويتقاعد عن كل عمل رسمي وهو في سن 58 سنة. شائعات متواترة تحدثت في سنة 2001 عن تعيينه من قبل الرئيس بوتفليقة سفيرا في أثينا باليونان، لكن الرجل يكون قد رفض هذه الوجهة، التي كان يفضل عليها باريس أو عاصمة مغربية كتونس أو الرباط، حسب نفس الشائعات التي رددتها الصحافة الجزائرية في حينه. تونس التي درس فيها الابن الأصغر للهادي لخضيرى للتخصص في الصيدلة، عكس الأخ الأكبر الذي أنهى دراساته في الإعلام الآلي بلندن. الهادي لخضيرى متزوج من إحدى بنات عين الدفلى، منذ سنة 1970.

لشرف مصطفى

وزير التربية 1977/1979

حملت آخر حكومة للرئيس هواري بومدين في 1977، الكثير من المفاجآت، كتعبير عن ميزان قوى سياسي جديد غير قار و هش، وهو ما عبر عن نفسه من خلال عدم الإعلان في وقت واحد، كما جرت العادة، عن الطاقم الحكومي الذي استبدل بإعلانات متتالية، دامت قرابة الأسبوع. عين مصطفى لشرف، ضمن هذه الحكومة، وزيرا للتربية الوطنية لأول مرة في حياته السياسية الطويلة التي انطلق فيها مع الحركة الوطنية.

مصطفى لشرف من مواليد 1917 بقرية «بوزيان» بالقرب من شلالة العذاورة وسيدي عيسى بولاية المسيلة بالحضنة، لأب كان قاضيا يتحكم في اللغتين العربية والفرنسية. في الوقت الذي كانت فيه الأم العاصمة، بنت مالك عقاري، من أصول جيجلية، أندلسية، من قصبة الجزائر العاصمة، أمية.

فقد كان من تقاليد بعض العائلات الغنية و الميسورة أن تختار لأبنائها بنات من المدن، حتى وإن كانوا هم من سكان الريف والبوادي، كما هو حال الجد لشرف، الذي كان موالا كبيرا يتاجر بالبقر و الإبل، المنتشرة بكثرة، في ربوع الحضنة.

أنجب الأب لشرف من هذه العلاقة الزوجية، ثلاثة ذكور وثلاث بنات، كان الطفل مصطفى رابعهم في الترتيب. لم يغادر الطفل مصطفى قريته الصغيرة إلا بعد الانتهاء من كل المرحلة الابتدائية التي زواج فيها بين المدرسة الفرنسية والتعليم القرآني التقليدي، ليتوجه نحو العاصمة للدراسة في مدرسة الثعالبية¹. فالعائلة كلها كانت قد غادرت القرية في سنة 1935، بعد أن عين الأب كـ «باش عادل» في محكمة قصر البخاري.

لكن قبل الدراسة في هذه المدرسة العليا (الثعالبية)، التي لازال مصطفى لشرف معجبا بنوعية تعليمها وازدواجيته اللغوية والثقافية، كان الشاب لشرف قد زاول دراسته الثانوية بين 1930 / 1934 في ثانوية بيجو – الأمير عبد القادر وإبن عكنون، قبل أن يختمها في السوربون بباريس، بالحصول على شهادة اليسانس في الآداب، بعد دراسات في معهد اللغات الشرقية.

بدأت علاقات الشاب مصطفى لشرف بالحركة الوطنية، ابتداء من سنة 1939، على منوال الأخ الأكبر الدكتور محمد لشرف. أثناء إقامته الباريسية تخصص لشرف في الكتابة الصحفية لصالح جرائد الحركة الوطنية الاستقلالية، حزب الشعب – حركة الانتصار LE PARLEMENT ALGERIEN و L'ACTION ALGERIENNE وحتى رئاسة تحرير L'ETOILE ALGERIENNE، بعد سجن رئيس تحريرها الأول، محمد يزيد.

تحول لشرف، بموازاة مع هذه التجربة الصحفية، نحو الاحتراف السياسي في اللجنة الفيدرالية لحزب الشعب بفرنسا، وبعد ذلك حركة الانتصار حتى سنة 1949 / 1950. دائما في إطار مهامه السياسية، عمل لشرف، على تسيير أمانة وفد نواب حركة الانتصار في البرلمان الفرنسي خلال سنة 1946 / 1947، مما جعله يدخل في علاقات مباشرة مع الكثير من القيادات الوطنية، كمصالي

1 – انظر لمزيد من التفاصيل كتاب مصطفى لشرف الذي يسرد فيه بالتفصيل حياته العائلية

Mostefa Lacheraf. *Des noms et des lieux. Mémoires d'une Algérie oubliée*, Casbah

éditions, Alger, 1998.

الحاج وغيره من وجوه الحركة، رغم عدم موافقته، كالكثير من الجزائريين، على المشاركة في هذه الانتخابات المزورة، سلفا.

لم يتخذ لشرف موقفا واضحا، أثناء الأزمة التي مرت بها الحركة الوطنية 1950/1954، مع أي طرف من طرفي الصراع، مصاليين ومركزيين، مع استمراره في النشاط، كمناضل قاعدي.

كان لابد من انتظار اندلاع ثورة التحرير، ليعود مصطفى لشرف لعمله السياسي- الفكري، الذي زاوله بين 1954/1956، لغاية تاريخ إلقاء القبض عليه في الطائرة المختطفة، مع جزء من قيادة الثورة، التي كانت متوجهة من المغرب نحو تونس. بعد إقامة في أكثر من سجن، وبعد إضرابات متعددة عن الطعام داخل السجون الفرنسية، أثرت كثيرا على صحته، يسرح لشرف، 1961 ليوضع تحت الإقامة الجبرية، نظرا لحالته الصحية السيئة.

يستغل الرجل هذه الأوضاع الجديدة المتأثرة بالمفاوضات بين جبهة التحرير والحكومة الفرنسية ليلتحق بالقاهرة، علما أنه وأثناء سجنه، كان مصطفى لشرف قد عين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

تعرف لشرف مباشرة على بن بلة أثناء فترة السجن بين 1956/1961، ليأخذ فكرة واضحة عن الرجل جعلته يرفض العمل معه بعد الاستقلال. هذا الموقف المعارض الذي كانت نتائجه التهديد بالسجن، من قبل رئيس الجمهورية الجديد، مما جعله يفضل مغادرة الجزائر نحو فرنسا، للاهتمام بنشر كتابه المشهور «الجزائر أمة ومجتمع».

اتصلت المجموعة الحاكمة الجديدة، بعد الانقلاب على بن بلة، بمصطفى لشرف، لإقناعه بالعمل معها... الاتصال الذي دام أكثر من سنة، ليلتحق مصطفى لشرف أخيرا بأول منصب سياسي، كسفير في الأرجنتين 1970/1966.

استغل لشرف هذه الفترة في تعلم اللغة الإسبانية والزواج- وهو في الخمسين من العمر- من إحدى بنات الجالية العربية الشامية المهاجرة إلى

الأرجنتين، والتي «استمرت أمها في الحديث بالعربية حتى وفاتها». زواج أنجب منه الرجل ثلاث بنات تزوجن وهن صغيرات، بعد دراسات صعبة، جراء عمل الأب الدبلوماسي، فتخصصت إحداهن في العمل الصحفي، مثل الأب، بعد دراسات حقوقية، في حين توجهت الصغيرة إلى الهندسة المعمارية، أما البكر فقد حصلت على شهادات أرجنتينية، للزواج بعد ذلك. عاد لشرف إلى الجزائر، بعد هذه التجربة الدبلوماسية في أمريكا اللاتينية، بطلب من الرئيس بومدين، للعمل كمستشار ثقافي بالرئاسة.

الرئيس بومدين الذي يكون قد أعجب بمقالة للأستاذ لشرف حول جذور الثقافة الجزائرية، كان قد تدخل بها في إحدى الملتقيات المنظمة في الجزائر -ماي 1968. بومدين الذي يكن له لشرف إعجابا واضحا، عكس الرئيس بن بلة، وحتى الرئيس الشاذلي فيما بعد «فقد كان بومدين يشغل مدة أربعة عشر ساعة.. تطور فكريا كثيرا، لدرجة أن جماعته المحيطة به خافت من هذا التطور الفكري».

بعد تجربة الدبلوماسية في الأرجنتين، يعود لشرف هذه المرة إلى المكسيك، لفتح السفارة الجزائرية لأول مرة، والبقاء على رأسها لغاية تعيينه وزيرا للتربية 1974/1977. أثناء عمله الدبلوماسي شارك لشرف في لجنة تحرير الميثاق الوطني 1976، مع مجموعة أحمد طالب الإبراهيمي وعبد السلام بلعيد ورضا مالك، الذي كان قد شارك معه في السابق، في تحرير ميثاق طرابلس، بعد خروجه من السجن الفرنسي.

لم تمر تجربة وزارة التربية القصيرة بسلام، أبريل 1977 / مارس 1979، فقد دخل الرجل في صراعات كثيرة مع الأوساط المعربة المحافظة، المسيطرة على حزب جبهة التحرير و بعض القطاعات الإيديولوجية والتعليم، والتي يملك لشرف منها موقفا معاديا واضحا واصفا إياها بـ.. البعثية. فقد شنت حملة إعلامية ضد الرجل، واتهم بجهله للعربية و حتى معاداتها، بعد أن قام بزيارة

إلى نصف ولايات القطر وتفقد مدارسها، وانطلق في نشر مقالات صحفية...
لتنبه الرأي العام حول الأوضاع المأساوية، التي تعيشها المدرسة الجزائرية...
كما اشترط ذلك، قبل التعيين على بومدين نفسه.

ألبت هذه المقالات ضده الكثير من القوى السياسية المحافظة، مما جعل
الرجل وهو في منصبه الوزاري، يتعرض إلى حملة قادتها بعض الشخصيات
المحسوبة على هذا التيار، مثل محمد الصالح يحياوي، عضو مجلس الثورة
السابق، ومسؤول الحزب في آخر سنوات حكم بومدين.

كان من المنطقي أن يغادر لشرف وزارة التربية، بعد وفاة بومدين، الذي
دعمه في الكثير من المواقف، وهو ما حصل فعلا في أول حكومة يعلن عنها
الرئيس الجديد. كالكثير من وزراء بومدين التحق لشرف بالعمل الديبلوماسية،
في نفس منصبه القديم المكسيك بين 1979 / 1982. لشرف الذي توجه كذلك
نحو باريس، كسفير للجزائر في اليونسكو UNESCO، لمدة عام تقريبا ليغادر
العاصمة الفرنسية، بسرعة لعدم ارتياحه فيها هو و أفراد عائلته، للتجارب
القاسية التي عاشها في هذه المدينة أثناء المرحلة الاستعمارية. يعين لشرف
في سنة 1984 / 1986 سفيرا من جديد للجزائر في ليما عاصمة البيرو، وهي
التجربة التي ستكون آخر منصب ديبلوماسية للرجل، قبل التقاعد الرسمي
في عمر 69 سنة.

يعين لشرف بعد مغادرة الشاذلي بن جديد السلطة، وتعيين المجلس الأعلى
للدولة في 1992، عضوا بالمجلس الوطني الاستشاري CCN، مع مجموعة من
الوجوه السياسية القديمة، كرضا مالك ومحمد السعيد معزوزي، ليكون هذا
الموقع آخر منصب سياسي رسمي له. توفي مصطفى لشرف بالجزائر العاصمة
يوم 13 جانفي 2007.

لوناوسي حميد

وزير النقل 2000 / 2001

يعد شارع «لارودوت» La Redoute، بالمرادية، من الأحياء المختلطة القليلة بالعاصمة، أثناء الفترة الاستعمارية، فقد كانت تسكن هذا الحي بعض العائلات الجزائرية، زيادة على أغلبية سكانه من الأوروبيين. على عكس حي المدنية، الذي تميز بهجرة أبناء منطقة القبائل الصغرى الكبيرة إليه فإن حي المرادية بجواره عرف في المقابل، بهجرة أبناء منطقة القبائل الكبرى.

هنا، في هذا الحي المختلط، قرر الأب لوناوسي، الإقامة، بعد الحرب العالمية الثانية، كتاجر صغير، مختص في البقالة الرفيعة Epicerie fine، بعد مغادرته فرنسا التي عمل في الكثير من فنادقها الراقية. عكس الجد الأمي، الذي لم يظفر بالعمل إلا في المناجم الفرنسية، مما جعله يصاب بمرض مهني خطير، توفي على أثره، في سن التاسعة عشر من عمره، تاركا ابنه الوحيد الذي حصل، رغم يتمه المبكر، على مستوى الشهادة الابتدائية باللغة الفرنسية. التحصيل الذي سمح له بإنهاء حياته المهنية، بعد الاستقلال، موظفا صغيرا بوزارة المجاهدين. هذا الانتقال من العمل الحر كتاجر إلى الوظيف العمومي كأجير، الذي يفسر بآثار حرب التحرير السلبية على العائلات الجزائرية «فقد فجر الجيش الفرنسي متجر الأب، لتبقى العائلة (خمس ذكور وبنيتين)، من

دون مصدر رزق».

عكس الجد من الأب الأمي وعامل المناجم، فإن الجد من الأم كان معلما بالفرنسية (خريج مدرسة المعلمين ببوزريعة)، تحول إلى العمل التجاري، بالدويرة، قرب العاصمة بدوره بعد « أن رفضت زوجته، بأمر من أبيها، الالتحاق به في تنقلاته المتعددة، مما جعله يفضل الاستقرار أخيرا، كتاجر صغير، بدل مهنة التعليم الابتدائي التي تعلم من أجل القيام بها في الأصل ».

في هذا الوسط العائلي ولد الطفل حميد لوناوسي بقرية آيت أو مالو، سنة بعد اندلاع ثورة التحرير 1955. القرية الجبلية الفقيرة التي غادرتها العائلة للالتحاق بالأب في عز معارك حرب التحرير 1957، مما سمح للطفل حميد وبقيّة إخوته وأخواته السبع القيام بدراساتهم الابتدائية، بحي لارودوت بالذات.

الشاب حميد لوناوسي الذي أنهى تعليمه الثانوي بثانوية الإدريسي بالعاصمة 1974، انتقل مباشرة إلى معهد مستغانم للتخرج كمهندس زراعي 1978. الدراسة التي أنهاها بالحصول على شهادة ماستر من جامعة مدريد الإسبانية، سنة 1991، مما سمح له بتطوير تمكنه من اللغة الإسبانية، زيادة على الفرنسية والعربية و الأمازيغية بالطبع.

انطلق فعليا الاهتمام بالعمل السياسي، بالنسبة لحميد لوناوسي، خلال مرحلة الدراسة الجامعية بمدينة مستغانم « لم يكن من السهل على أي إنسان، غير موافق على ما كان يحصل، خلال تلك الفترة، أن ينشط سياسيا ويعبر عن رأيه... خلال هذه الفترة، تقربت لمدة بعض الأشهر من حزب الطليعة (الشيوعي)، لكن مواقفهم المؤيدة للأوضاع القائمة، جعلتني انفصل عنهم بسرعة ». التجربة السياسية الأساسية للشاب لوناوسي، ستكون ضمن صفوف الحركة الثقافية، ومن ورائها حزب جبهة القوى الاشتراكية، الذي كان قد التحق به الأخ الأكبر الطبيب مولود. حزب آيت أحمد الذي سيصل حميد لوناوسي إلى قيادته كأمين عام، في أصعب الظروف التي مرت بها

الحياة السياسية في الجزائر 1994 .

سوء التفاهم مع آيت أحمد حول المسار الانتخابي والعلاقات مع الإسلاميين، كانت وراء استقالة حميد لوناوسي، من حزب جبهة القوى الاشتراكية، خاصة بعد لقاء « سانت ايجديو » الأول بروما . استقالة مهدت لعودة الاتصال مع سعيد سعدي، والانخراط في حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، بمناسبة الانتخابات الرئاسية التي ترشح لها الدكتور سعدي 1995 .

لم يعرف مهنيا حميد لوناوسي حتى الآن، إلا قطاع الزراعة، الذي التحق به مباشرة بعد انتهائه من تأدية الخدمة الوطنية 1981، كمهندس في البداية و مدير تقني بمديرية الولاية، بمدينة تيزي وزو، بعد ذلك، إذا استثنيا عمله، كمعيد متعاون، بجامعة تيزي وزو، بمناسبة استعمال الجامعة لإحدى مزارع قطاع الزراعة، لانجاز تجارب طلابها بذرار بن خدة « خلال هذه الفترة تعرفت على زوجتي، طالبة البيولوجيا التي ارتبطت بها في سنة 1991 » .

كان شرط حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية للمشاركة في الحكومة أن « يعلن رئيس الجمهورية، عن برنامجه السياسي علانية في خطاب للأمة، بعد الاتصالات العديدة بينه وبين الدكتور سعدي ... وهو ما تم فعلا، مما جعلنا نقبل الالتحاق بالحكومة، ما دمنا موافقين على البرنامج السياسي للرئيس بوتفليقة، والإصلاحات التي وعد بها، في ميدان المدرسة والعدالة والأسرة ... الخ » .

عن مشاركته في العمل الحكومي يقول وزير النقل « كنت أسمع حكايات كثيرة عن تدخلات وضغوط على الوزير الجزائري، وعدم قدرته على اتخاذ القرار ... في الحقيقة طول مدة بقائي في الحكومة، لم أتعرض لأي تدخل في مهام كوزير، لا من قبل رئيس الحكومة ولا من قبل رئيس الجمهورية أو أي جهات أخرى .. رئيس الجمهورية الذي كان يكلمني لساعات في التلفون، حول العديد من الملفات » .

عن استقالته من الحكومة في بداية مايو 2001 لازل لوناوسي يتذكر « كان علي السفر إلى القاهرة لحضور اجتماعات رسمية .. اضطرت لتقليص الزيارة والعودة للجزائر، للالتحاق مباشرة، من المطار بمقر الحزب، أين قررنا الإعلان عن استقالتنا من الحكومة .. لأنه لم يعد ممكنا البقاء في حكومة تطلق الرصاص على الأطفال ».

قبل الإعلان عن الاستقالة « كان قد اتصل بي مناضلو الحزب في منطقة القبائل، في الساعات الأولى مباشرة، بعد وفاة الشاب ما سينيسا ببني دواله ... أخبرت الدكتور سعدي فطلب مني الاتصال برئيس الحكومة علي بن فليس، الذي طلب مني .. أن أمهله بعض الوقت، للقيام بالاتصالات الضرورية، ليخبرني بعد مدة، أنه سيكلم الرئيس بوتفليقة غدا بمناسبة اجتماع مجلس الوزراء ... بعد أن فشل في الحديث معه قبل ».

« فشل للمرة الثانية رئيس الحكومة في الحديث مع الرئيس، قبيل الدخول إلى قاعة اجتماعات مجلس الوزراء، كما وعدني، ما حصل ... جعل الدكتور سعدي يبادر بالاتصال تلفونيا بالرئيس بوتفليقة مباشرة، بعد تدهور الأوضاع في منطقة القبائل وازدياد عدد القتلى .. الرئيس الذي اكتفى بالاستماع إلى محدثه دون تعليق، ليرفض بعد مكالمة ثانية من الدكتور، رفع سماعة التلفون، للحديث معه، بعد تطور الأوضاع الأمنية أكثر في المنطقة ».

عاد حميد لوناوسي إلى قبة البرلمان عشر سوات، بعد التجربة النيابية الأولى له في 1997 بمناسبة الانتخابات التشريعية 2007 التي قاطعتها جبهة القوى الاشتراكية، حزبه القديم وشارك فيها حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية . كما جرى بالنسبة للكثير من إطارات أبناء منطقة القبائل التي التحقت بصفوف التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، في أوقات مختلفة، ابتعد حميد لوناوسي عن التجمع في سنة 2010، بعد ظهور الكثير من نقاط الخلاف، مع زعيم الحزب سعيد سعدي .

لياسين محمد

وزير الصناعات الثقيلة 1977 / 1982

« لا أعتقد إنني كنت أحس يوما ما، بأنني منخرط في حزب جبهة التحرير، رغم تعييني عضوا باللجنة المركزية، للحزب، في سنة 1979 بحكم المنصب . . . الوزير الجزائري -أنا على الأقل- ليس له صلاحيات سياسية فأنا خادم serviteur يقولون له أبقى أو اذهب . . . وبالتالي أرفض أن أتحمل النتائج السياسية، لأي قرار، فأنا لم أشارك في اتخاذ قرار سياسي . . . في سنة 1982 الشاذلي هو الذي قال لي أن « وضعيتك » انتهت، لم أطلب توضيحات، لأنني، لم أ تدخل في التعيين، فالسلطة سيدة في الحالتين le pouvoir est souverain ». آراء توضح بدقة العلاقة التي أقامها التقني أو التكنوقراطي مع السياسي، داخل التجربة الجزائرية، كما عاشها محمد لياسن وزير الصناعة الثقيلة 1982 / 1977. هذه التجربة التي تحول إلى أحد وجوهها المعروفين، حتى بداية التسعينيات و في الكثير من المواقع.

ولد محمد لياسين في مدينة دلس بولاية بومرداس سنة 1934، لأب معلم باللغة الفرنسية، تخرج من معهد بوزريعة للمعلمين، أنجب بنتين بالإضافة إلى محمد الذي كان أصغرهم و وحيد العائلة الصغيرة من الذكور. اختار هذا المعلم المفرنس للزواج امرأة أمية، تأكيدا، ربما لتأثير الوسط الريفي، الذي كان

فيه الجد فلاحا متوسط الملكية. وسط ريفي، محافظ، كانت ولا زالت تتميز به دلس، التي يتذكر الطفل محمد، كيف كانت الموسيقى فيها « خارجة عن القانون la musique était hors la loi باستثناء بعض المقاطع من « الزرنة »، في بعض المناسبات الاجتماعية المحدودة ».

غادر الطفل محمد، دلس، قبل الانتهاء من المرحلة الابتدائية من التعليم، نحو خميس مليانة، ثم العاصمة للدراسة، فمهنة الأب، المعلم، كانت تتطلب في ذلك الوقت، التنقل، بين الكثير، من الجهات، خاصة وأن هذه المرحلة، قد تزامنت، مع مجريات الحرب العالمية الثانية.

نهاية الحرب الكونية الثانية التي عرفت التحاق الشاب لياسين بثنائية بن عكنون، ليحصل على البكالوريا بقسميها في سنة 1952. شهادة البكالوريا، فرع رياضيات، التي مكنت الطالب لياسين بالتسجيل 1952/1955، في دراسة رياضيات معمقة، سمحت له بالدخول إلى المدارس العليا المتخصصة في تكوين المهندسين وهو ما فعله الطالب محمد، لكن في باريس هذه المرة، التي انتقل إليها ابتداء من السنة الدراسية 1954 / 1955.

يحصل الطالب محمد لياسين في نهاية سنة 1957، على شهادة مهندس، من المدرسة العليا المتعددة التقنيات Ecole Polytechnique de Paris. ليسجل مباشرة للحصول على شهادة مهندس أخرى، من مدرسة عليا، لا تقل شهرة في باريس دائما (المدرسة الوطنية للجسور والطرق Ecole Nationale des Ponts et Chaussées de Paris).

طول الفترة الممتدة، بين 1958/1960، لم يعرف خلال هذه المرحلة الحساسة من تاريخ الجزائر، عن الطالب محمد الياسين، أي نشاط سياسي، لا داخل الحركة الوطنية السياسية، بمختلف ألوان طيفها، ولا حتى داخل الحركة الطلابية، رغم دراساته الجامعية الطويلة بالعاصمة الفرنسية باريس التي كانت المدينة الثانية للحركة الطلابية الجزائرية، بعد الجزائر العاصمة.

كان لابد من انتظار سنة 1961 لكي يلتحق المهندس محمد لياسين بجيش التحرير، على الحدود التونسية، لغاية أكتوبر 1962، تاريخ التحاقه بمنصبه الجديد، كمدير للتصنيع في وزارة الصناعة، قبل ذلك يتزوج الياسين، من أستاذة فرنسية، مدرسة فلسفة، في 1960، لينجب منها ثلاث بنات، أنهين كلهن دراستهن العليا في فرنسا في الطب، الرياضيات و الديموغرافيا.

لن يغادر محمد لياسين منصب مدير التصنيع، إلا في سنة 1964. تاريخ التحاقه بمكتب دراسات، تابع لقطاع التصنيع، كمدير عام لمدة سنة واحدة 1965/64. قبل مغادرته منصبه على رأس مكتب الدراسات، يعين في نفس الوقت محمد لياسين مديرا عاما للمؤسسة الوطنية للحديد والصلب SNS. التي سيبقى على رأسها لمدة ثلاثة عشرة سنة، أي لغاية تعيينه كوزير للصناعة الثقيلة، في آخر حكومة لبومدين أبريل 1977، و ليستمر في هذا المنصب الوزاري مع الرئيس الجديد الشاذلي، لغاية 1982.

بومدين الذي لم يكن يعرفه مباشرة محمد لياسين، رغم بقاءه في منصبه، على رأس مؤسسة هامة، مثل الشركة الوطنية للحديد والصلب SNS لمدة طويلة، لم يستقبله رئيس مجلس الثورة ولو مرة واحدة «المدير العام الوحيد الذي كان يستقبله بومدين، هو غزالي، مدير عام سوناطراك، ماعدا ذلك لم يستقبل أحدا... وحتى عندما كنت مع الرئيس في زيارات ميدانية كانت هناك مسافة كبيرة beaucoup de distance، بيني وبين الرؤساء، بومدين أو حتى الشاذلي».

أبعد لياسين، بعد انطلاق الحملة السياسية ضد التجربة البومدينية، لقربه من بعض الوجوه كسيد أحمد غزالي و عبد السلام، المحسوبة على التجربة « خاصة بعد الموقف الذي اتخذته في إحدى الاجتماعات الرسمية، ضد سجن كيرمان، مدير مؤسسة سونلغاز، في حضور الوزير الأول، عبد الغني».

يقبل الوزير السابق، بعد الإبعاد من الحكومة، بمنصب مدير مؤسسة النقل البحري، لمدة قصيرة 1982 / 1983 « فأنا أعرف أن البعض، بمن فيهم أصدقائي، ضحكوا علي، عندما قبلت بهذا المنصب بعد الخروج من الحكومة... لكن رغم ذلك قبلت به، فأنا موظف، خادم للدولة، تعينني في المكان الذي تريد ». في سنة 1984 يعود محمد لياسين، بعد تجربة قطاع النقل البحري إلى مديرية تسيير المعهد العالي للتسيير والتخطيط ISGP الذي سيبقى على رأسه لمدة أربع سنوات كاملة 1984 / 1988، قبل الاكتفاء بمنصب مدرس-خبير، في نفس المعهد، طول فترة 1988 / 1991.

عودة قوية، لكنها مؤقتة، لمحمد لياسين سجلها بين 1991 / 1993، كمدير مكتب سيد أحمد غزالي، مهندس مدرسة الجسور في باريس مثله وعبد السلام بلعيد، عندما عينا، لرئاسة الحكومة، خلال هذه الفترة المضطربة من تاريخ الجزائر السياسي 1991 / 1993، والتي عرفت حملات إعلامية مركزة ضد هذه المجموعة التي عادت للسلطة، في وقت سياسي صعب، اتسم بالتعددية السياسية والإعلامية. فأطلقت الصحافة اسم « راسبوتين » على لياسين الذي قالت عنه « إنه يملك كلبا أطلق عليه اسم محمد... وإن أغلبية أعضاء الحكومة متزوجون بفرنسيات وأجنبيات عموما... كنت أنا المقصود بهذه الحملة الكاذبة ». يقول الرجل.

مالك رضا

وزير الإعلام والثقافة 1977/ 1979

رئيس المجلس الوطني الانتقالي 1992/ 1993

وزير الخارجية 1993

رئيس الحكومة 1993/ 1994

عضو المجلس الأعلى للدولة 1992/ 1994

ارتبط اسم رضا مالك، بالكثير، من مراحل بناء الدولة الوطنية المستقلة، قبل وبعد الاستقلال، فقد كان، من مؤسسي الحركة الطلابية، قبل الاستقلال، ليتحول إلى العمل الإعلامي والسياسي أثناء ثورة التحرير، مما أهله للعب دور هام، أثناء المفاوضات الجزائرية - الفرنسية، التي أفضت إلى الاستقلال، في 1962. كما احتل عدة مواقع سياسية هامة، بعد الاستقلال، في رئاسة الحكومة والدولة، ناهيك عن العمل الدبلوماسي، الذي عرفه في الكثير من العواصم الدولية الكبرى.

تتميز عائلة مالك، بأصولها الحضرية الواضحة، فقد كان الأب قاضيا، مارس مهامه، في الكثير من المدن الجزائرية، بعد أن تخرج من مدرسة الجزائر العليا لتكوين القضاة. قبله كان الجد كذلك في سلك المحاماة والقضاء oukil judiciaire، مما أهله ليكون أحد محامي الشيخ الحداد، بعد فشل ثورته

الشعبية التي مست منطقة القبائل الصغرى، التي تعود إليها في الأصل، عائلة مالك. نفس الفئات الوسطى الميسورة، تعود إليها الأم من حيث أصولها، فقد كان الجد من الأم تاجرا ميسورا هو الآخر.

ولد الطفل رضا، في هذا الوسط الحضري، الميسور، بمدينة باتنة (1931)، التي مارس فيها الأب مهامه بالقضاء، كالكثير من المدن الأخرى، مثل عين البيضاء بالشرق الجزائري، التي ولد فيها الأخ بكر العائلة، المكونة، من ولدين وبنت. علما بأن العائلة تعود في أصولها إلى مدينة بجاية الساحلية، التي حافظت، على الكثير، من العلاقات والأواصر معها.

الترحال المهني للأب، هو الذي يفسر تنقل الطفل رضا، بين عين البيضاء و بجاية، لإتمام دراسته الابتدائية، ليتوجه نحو العاصمة بعد ذلك، التي تحصل بثانويتها على الجزء الثاني من البكالوريا، خلال السنة الدراسية 1948 / 1949، بعد أن تحصل على الجزء الأول منها، بثانوية مدينة بجاية، التي كانت لا تتوفر إلا على هذا المستوى من التعليم، حتى ذلك الوقت.

كانت السنة الجامعية 1949 / 1950، أول سنة بالنسبة للطلاب رضا مالك، في جامعة الجزائر، التي سجل في كلية الآداب بها، لدراسة الفلسفة. هذه الفترة التي تدعمت فيها قناعات الرجل السياسية، من خلال انخراطه بالحركة الطلابية، التي أصبح من وجوهها المعروفين على المستوى الفكري والتنظيمي « كنت من القيادات الطلابية التي دافعت عن الإسلام... في مواجهة التيارات الأخرى والشيوعيين خاصة، دون أن يعني هذا أننا كنا مع دولة إسلامية... ببساطة لأن الإسلام جزء هام من شخصيتنا ».

يلتحق الطالب-المناضل، بعد جامعة الجزائر، بجامعة باريس 1953، للاستمرار بعمله السياسي الطلابي، الذي أهله ليكون على رأس اتحاد طلبة باريس، وعضوية القيادة الوطنية للاتحاد لغاية 1956، تاريخ مغادرته فرنسا، بطلب من بن خدة بن يوسف، للالتحاق بالمغرب، لاحتلال موقع مدير جريدة المجاهد، لغاية الاستقلال 1956 / 1962.

تسوء علاقات رضا مالك، مع رئيس الحكومة المؤقتة، بن يوسف بن خدة ونائبه أحمد بن بلة، قبيل الاستقلال، فيستقيل من منصبه على رأس جريدة المجاهد. دون أن تمنعه هذه الاستقالة، من المشاركة في مفاوضات إيفيان، والمساهمة في تحرير ميثاق طرابلس، الذي « كان تحت رئاسة بن بلة شخصيا... و الذي أصر أكثر من مرة، على إضافة، مفهوم الاشتراكية، بدل الديمقراطية، داخل النص، عند الكلام عن مستقبل الجزائر ».

يستقيل رضا مالك، من منصبه، على رأس مديرية المجاهد، بعد رفض ترشيحه للمجلس التأسيسي، من قبل بن بلة، الذي ساءت عمليا العلاقات معه، قبل ذلك « قدمت الاستقالة لمحمد خيضر وابتعدت لمدة، عن كل نشاط رسمي.. ماعدا البيان الذي أمضيناه، أنا وعبد السلام ولشرف، ضد حرب الولايات في 1962 ».

بعد مرور أكثر من سنة (1963)، على سوء التفاهم هذا، بين الرئيس الجديد ورضا مالك، تعود الاتصالات بين الرجلين، بواسطة محمد خميسي وزير الخارجية « الذي طلب مني، هو وبن بلة، تمثيل الجزائر في يوغسلافيا ». رغم الأهمية السياسية لبلغراد في تلك الفترة، ودور الرئيس تيتو الشخصي، إلا أن وجهة الرجل التالية كانت أهم، فقد تم تعيينه سفيراً للجزائر، بباريس العاصمة الفرنسية... 1965 / 1970، بعد التغيير الذي حصل في الجزائر، « قدمت أوراق اعتمادتي، باسم مجلس الثورة الجديد، بعد الإطاحة ببن بلة ».

معرفة الرجل بالنخبة السياسية الفرنسية الحاكمة، التي تفاوض معها من أجل استقلال الجزائر، ودور ديغول الشخصي، جعلت العلاقات الجزائرية الفرنسية، في مأمن، من الكثير، من الأزمات خلال هذه الفترة، التي حاول فيها الزعيم الفرنسي منح فرنسا دورا دوليا مستقلا « خلال هذه الفترة سيرنا بهدوء، أزمة التأمينات... وكل المسائل المرتبطة بالشق الاقتصادي لاتفاقية إيفيان، وحرب الأيام الستة، بين العرب وإسرائيل.. الخ ».

بعد الخمس سنوات التي قضاها رضا مالك، سفيراً للجزائر، بباريس، يطلب منه الرئيس بومدين، التوجه نحو موسكو العاصمة السوفيتية، لتمثيل المصالح الجزائرية هناك، لمدة سبع سنوات أخرى 1970 / 1977. خلال الإقامة بالعاصمة السوفيتية الطويلة، زار رضا مالك، عدة مرات الجزائر العاصمة، للقيام بعدة مهام، من بينها المساهمة في تحرير الميثاق الوطني (1976)، فقد عرف عن الرجل مثل هذه الأدوار الاستشارية والفكرية، منذ مرحلة النشاط الطلابي، مروراً بتجربة جريدة المجاهد، ومفاوضات ايفيان، وميثاق طرابلس.

كانت وزارة الإعلام والثقافة، من نصيب رضا مالك، ضمن آخر طاقم حكومي، يعينه الرئيس هواري بومدين 1977 / 1979، الذي جدد كثيراً بمناسبة تعيين هذه الحكومة، التي أرادها أن تكون حكومة بداية القطيعة مع الأوضاع القائمة. لكن موت الرجل المفاجئ أخلط الكثير من الأوراق، فكان نصيب رضا مالك، والكثير من الوجوه المحسوبة على التجربة البومدينية الإبعاد، الذي كان في الغالب مؤقتاً، بالنسبة للأغلبية.

فعلاً، فعملية الإبعاد لم تدم طويلاً لكي « يطلب مني الذهاب إلى واشنطن، لتمثيل المصالح الجزائرية 1979 / 1982، قبل التوجه للقيام بنفس المهام، بلندن، العاصمة البريطانية 1982 / 1984 ». خلال المرحلة الأمريكية، طفت صورة الرجل على السطح بقوة، بعد الدور الذي أداه خلال أزمة الرهائن الأمريكيين، المحتجزين بإيران، التي كانت الجزائر ترعى مصالحها بالولايات المتحدة الأمريكية، بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. كما سمحت هذه الأزمة للرجل بتمتين الكثير من العلاقات الشخصية، مع جزء كبير، من النخبة السياسية الأمريكية. رغم عدم تمكنه الكبير من اللغة الإنجليزية.

انطلقت مرحلة الإبعاد الحقيقية بالنسبة لرضا مالك، بعد النصف الثاني من الثمانينيات، وعودته من العاصمة البريطانية، بعد تعيين عبد الحميد الإبراهيمي وزيراً أول 1984 « فقد اتخذت مواقف، مع عبد السلام بلعيد، فتم

إبعادنا من مؤتمر جبهة التحرير». خلال هذه المدة من حكم الرئيس الشاذلي، كرس الرجل الكثير من جهده للكتابة السياسية والتاريخية، حول الكثير من المواضيع، صدرت على شكل كتب ومقالات.

كان لابد من انتظار إبعاد الرئيس الشاذلي بن جديد (بداية 1992)، لكي يظهر من جديد رضا مالك، على الساحة السياسية الوطنية، لاحتلال مواقع رئيسية. فعين رئيسا للمجلس الوطني الانتقالي CCN، بعد تنصيب المجلس الأعلى للدولة، برئاسة محمد بوضياف 1992. المجلس الأعلى للدولة، الذي سيلتحق به كعضو، بعد اغتيال رئيسه في جوان 1992. خلال هذه الفترة الحرجة من تاريخ الجزائر، عين الرجل وزيرا للخارجية، بحكومة صديقه عبد السلام بلعيد 1993، قبل أن يخلفه شخصيا على رأس الحكومة 1993/ 1994. عرف رضا مالك خلال هذه المرحلة بمواقفه المعادية للإسلام السياسي، الذي دخل في مواجهة مسلحة، مع الدولة والمجتمع.

كون رضا مالك، بعد الابتعاد عن النشاط الرسمي، مع مجموعة من الوجوه المعروفة، حزب التحالف الوطني الجمهوري 1995 الذي لم يستطع تسجيل أي نتائج تذكر، بمناسبة كل الاستحقاقات التي عرفتها الجزائر، بعد الدخول في المنافسة الانتخابية التي قاطع بعضها -الانتخابات التشريعية 2002. كما فشل رئيس التحالف الوطني الجمهوري، رغم مشاركة حزبه في حكومتي أحمد بن بيتور، وعلي بن فليس الأولى، في الترشح الرسمي للانتخابات الرئاسية المسبقة 1999. استقال رضا مالك من رئاسة التحالف الوطني الجمهوري -2009- لأسباب قال عنها الإعلام بأنها صحية.

محمدي محمد الصالح وزير الداخلية 1989 / 1991

كان القضاء، المهنة التقليدية لدى عائلة محمدي، فالجد من الأب كان قاضيا، وهي نفس مهنة الجد من الأم والأب بعد ذلك، لتكون نفس المهنة من نصيب الابن محمد الصالح المولود سنة 1939 بعين البيضاء بولاية أم البواقي، عاصمة عرش الحراكية. فقد اختارت العائلة لمدة ثلاثة أجيال، نفس المهنة والاستقرار الوظيفي، في الجزائر التي عرفت كبلد ومجتمع بكثرة التحولات. المهنة التي تتطلب تحكما في اللغتين العربية والفرنسية، لدرجة أن الأب محمدي كان ترجمانا في ميدان العدالة، قبل أن يتحول إلى القضاء، بعد الانتهاء من تعليمه كمدرسي Medersien .

كانت العادة لدى الأسر الميسورة في عين البيضاء، بما فيها مسكينة موطن أصل العائلة، هي الزواج من بنات قسنطينة، وهو ما فعله الأب محمدي، الذي تزوج من ابنة قاضي مثله، بعد أن أنهت تعليمها الثانوي، لينجب منها ست أطفال، كان محمد الصالح ثانيهم في الترتيب، الذي كان من حظه أن يقضي شبابه في بوسعادة، مكان عمل الأب، القاضي .

التحق محمد الصالح، بعد الانتهاء من المرحلة الثانوية بالعاصمة (الحراش)، أين تحصل على البكالوريا، للتسجيل، بكلية الحقوق، التي تحصل فيها على

شهادة الليسانس، ليكمل مشواره التعليمي الواضح والمستقيم، بالحصول على شهادة معهد القضاء الفرنسي، بباريس، في سنة 1961.

كان أول منصب في سلك العدالة بالنسبة للقاضي الشاب، في تيارت، مباشرة بعد الاستقلال، كوكيل جمهورية. العدالة التي لن يغادرها مطلقا القاضي محمد الصالح، ليصل إلى أعلى المواقع فيها، فاحتل منصب أمين عام وزارة العدل سنة 1978 ورئيس أول محكمة عليا خلال الفترة 1981/ 1986، ليلتحق بعد ذلك بأمانة الحكومة، كأمين عام، وهو آخر منصب له، قبل الالتحاق بوزارة الداخلية، كوزير طول فترة حكومة حمروش 1989/ 1991.

مولود حمروش الذي كان قد تعرف عليه الرجل خلال عمله داخل مؤسسات الدولة المختلفة، سيتحول إلى أحد وزرائه الفاعلين، خلال هذه الفترة الصعبة، التي عرفت فيها الجزائر عدة أحداث هامة. كان من بينها إجراء الانتخابات المحلية التي فازت بها الجبهة الإسلامية جوان 1990، وتأجيل الانتخابات التشريعية، التي كانت مقررة في جوان 1991، بعد اندلاع أعمال العنف، كنتيجة للإضراب العام الذي نفذته الجبهة الإسلامية، وكان من أهم تداعياته استقالة حكومة الإصلاحيين، برئاسة مولود حمروش.

رغم الانتقادات الكثيرة والمتنوعة الذي تعرض لها محمدي، في تسييره، لهذه الأزمات، والأحداث، فقد استمر في منصبه، لغاية استقالة الحكومة، بل حافظ على علاقات شخصية و مباشرة مع «سي مولود»، حتى بعد استقالة الحكومة و لمدة سنوات، في نوع من الوفاء، قل وجوده، في هذه الجزائر المضطربة.

على عكس الأب الذي اتجه صوب قسنطينة للزواج، فقد اختار محمدي إحدى بنات «البيضاء» للزواج سنة 1967 وإنجاب ثلاثة أطفال، توجهوا كلهم نحو الدراسات العلمية -المدرسة العليا المتعددة التخصصات، جامعة باب الزوار. تقليدا ربما للمسار التعليمي للأُم طبيبة الأسنان، وكسرا للتقليد السائد لدى أبناء عائلة محمدي، المرتبط بالدراسات القانونية.

مدلسي مراد

وزير التجارة 1988/1989

وزير منتدب للمالية 1992

وزير التجارة 1999

وزير المالية 2001

وزير المالية 2006

وزير الخارجية 2007¹

ضمت حكومة قاصدي مرباح، التي ظهرت، بعد أحداث أكتوبر مباشرة، بين صفوفها الكثير من الأمناء العامين للوزارات. الحكومة التي حاول رئيسها العسكري، مدير المخابرات السابق، أن يقدم من خلالها وجوها جديدة للمواطن الجزائري، كان من بينهم مراد مدلسي، الذي اشتغل لمدة تزيد عن الثماني سنوات، كأمين عام لوزارة التجارة، مع عدة وزراء. وهو نفس القطاع الذي عاد إلى تسييره كوزير، بعد الانفتاح والقضاء على احتكار الدولة للتجارة الخارجية. هذا الاحتكار الذي سيره مدلسي خلال الفترة الواقعة بين 1980/1988، كأمين عام للوزارة.

مراد مدلسي الذي كانت له تجارب مهنية أخرى في القطاع الصناعي والتسيير، من ومواليد 1943 بتلمسان، من عائلة مكونة، من خمسة إخوة

1- لزال مدلسي مراد وزيرا للخارجية، لغاية صدور الكتاب في خريف 2011

وأخوات، كان الأب يشتغل فيها، موظفا صغيرا، في قطاع الصحة، ثم البلدية، بعد أن تمكن من الحصول على الشهادة الابتدائية، ربما لمولده، في تلمسان، التي كان فيها الأب يسير فندقا صغيرا. فقد كان معروفا في الجزائر أن المدرسة الاستعمارية، كانت أكثر انتشارا في المدن والحوضر الكبرى، في بداية القرن على وجه الخصوص، قبل أن يزيد انتشارها في بعض الأرياف..

الجد مدلسي الذي قرر أن يزوج ابنه الموظف الصغير، مع ابنة أخيه، الذي كان يشتغل لدى موثق، كعامل بسيط هو الآخر. مهنة الأب مدلسي كموظف صغير هي التي فرضت عليه التنقل إلى عدة مدن من التراب الوطني، مما جعل الابن مراد يقوم بدراساته الابتدائية في مدينة سوق أهراس البعيدة بين 1949 / 1951، لتنتقل العائلة بعد ذلك إلى مليانة و ندرومة التي زاول فيها الشاب مراد جزءا من دراسته الثانوية بين 1955 / 1959. لتعود العائلة في الأخير إلى تلمسان، التي حصل في ثانويتها، الطالب مدلسي، على شهادة البكالوريا - فرع رياضيات في سنة 1962.

كانت جامعة غرونوبل Grenoble الفرنسية، الوجهة التي اختارها الطالب مدلسي، للتخصص في الرياضيات -فيزياء، بعد الحصول على شهادة البكالوريا، لكن بعد مدة قصيرة، يعود إلى الجزائر، مع مجموعة كبيرة من الطلبة الجزائريين، تلبية لنداء الرئيس أحمد بن بلة الذي طلب من الطلبة الدخول للجزائر للمساهمة... في معركة البناء، كما كان شائعا، في تلك الفترة.

توجه الطالب مدلسي، بدل العلوم الدقيقة في فرنسا، نحو دراسة الاقتصاد في جامعة الجزائر، والعمل في نفس الوقت، بل وحتى الزواج 1965، الذي ارتبط فيه مع مفتشة للتعليم، من مدينة وهران، أنجب منها أربعة ذكور وبنت، تخرج البكر فهم مهندسا معماريا، تمكن من فتح مكتب خدمات في الميدان، اشتغل فيه الأب مدلسي، بعد إبعاده من الحكومة، أكثر من مرة، في حين درس الأخون الآخرون، الطب البيطري وهندسة البارد.

كانت مؤسسة سونلغاز، أول وجهة مهنية لمراد مدلسي، كملحق إداري، بعد الحصول على الليسانس في الاقتصاد سنة 1966، لينتقل بعد ذلك إلى ديوان التعاون الصناعي - مكتب دراسات مشترك جزائري - فرنسي - OCI كنائب لمديره العام لمين خان. مدة عشر سنوات تقريبا 1966 / 1977، قضاها مدلسي، في تسيير مكاتب دراسات عمومية مثل SNERI - الشركة الوطنية للدراسات والإنجازات الصناعية، التي طور فيها مكتب وهران في إطار التعاون مع سويسريين.

كما ساهم أثناء عمله داخل المؤسسة الوطنية لأنظمة الإعلام الآلي ENSI في إنجاز نظام جديد لإدخال الإعلام الآلي على تسيير الأجور. خلال هذه الفترة لم يهمل مراد مدلسي تعليمه الجامعي، ف سجل في جامعة الجزائر، للحصول على دبلوم الدراسات المتخصصة في الاقتصاد 1968. كما قام بالتسجيل في السبعينيات، في مدرسة فرنسية متخصصة في الإعلام الآلي ENSI.

يعين مراد مدلسي، بعد تقسيم قطاع الصناعة إلى أكثر من وزارة سنة 1977، مديرا عاما للمؤسسة الوطنية للتبغ والكبريت لمدة سنتين 1977 / 1979، قبل العودة إلى مديرية SNERI لسنة واحدة فقط. في سنة 1980 / 1989 يحتل مراد مدلسي، منصب أمين عام لوزارة التجارة، المنصب الذي سيبقى فيه طول مدة ما سمي بالعرشية السوداء بعد ذلك، فاشتغل مع أكثر من وزير، كعبد العزيز خلاف و علي اوبوزار ومصطفى بن عمر وشريفي محند.

في سنة 1988 يعين مدلسي رئيسا لشركة قابضة لمدة قصيرة - أربعة أشهر فقط - ليستدعيه رئيس الحكومة الجديد، قاصدي مباح، طالبا منه العودة إلى وزارة التجارة التي يعرفها جيدا، كوزير هذه المرة، وهو المنصب الذي سيبقى فيه مدة بقاء حكومة مباح نوفمبر 1988 / سبتمبر 1989. الحكومة التي يقول بصدها وزير تجارتها أن رئيس حكومتها، مدير المخابرات القديم « كان » مشكاك » أكثر من اللزوم.. بالمقارنة مع غزالي الأكثر جماعية في العمل»، والذي اشتغل معه بعد ذلك، كوزير منتدب للمالية، في ثاني عودة للحكومة 1992.

بعد التجربة الأولى مع مرباح، عين مدلسي وزيرا منتدبا للميزانية، مع حسين بن يسعد وزير الاقتصاد، الذي أقيّل بسرعة، بعد ذلك، ليأخذ رئيس الحكومة أحمد غزالي نفسه حقيبة الاقتصاد في أكتوبر 1991. هذه التجربة التي يقول عنها مراد مدلسي أنها من أسوء التجارب المهنية - السياسية، « فقد كانت هناك حراسة متبادلة بين الطرفين الوزير ونائبه، أدت إلى شلل فعلي للحكومة ». هذا التعيين في منصب وزير منتدب الذي يرى فيه مدلسي جهوية معكوسة régionalisme à rebours. حكومة غزالي التي وصفت بأنها « سلطنة تلمسان »، تعرف مدلسي على رئيسها عندما كان وزيرا للخارجية معه، في حكومة مرباح، رغم صداقته الأقدم، مع إخوانه الأصغر منه، بحكم القرب الجهوي.

هذا التكنوقراطي الذي تخصص في تسيير قطاعي التجارة والمالية حتى قبل الوزارة، عاد كعضو حكومة أحمد بن بيتور، بعد عودة ابن تلمسان عبد العزيز بوتفليقة، كوزير للتجارة 1999 ليتحول إلى تسيير المالية، بعد استقالة عبد اللطيف بن اشنهو ابن تلمسان، هو الآخر، داخل حكومة علي بن فليس. ليتم الاستغناء عن خدمات الرجل، بعد انتخابات 2002 التشريعية وفوز جبهة التحرير. مما يجبر ابن تلمسان على الالتحاق بالرئاسة للعمل كمستشار، كما جرت العادة، مع الوزراء المقربين من الرئيس بوتفليقة، من أبناء جهته. ليكون ابتعاد مؤقت، فقد عاد الرجل إلى منصب وزارة المالية، بعد مغادرة بن اشنهو الوزارة، ضمن طاقم حكومة أحمد أويحي وعبد العزيز بلخادم 2006. وزارة الخارجية ستكون، بعد المالية الموقع الثاني للرجل في جوان 2007، بعد الانتخابات التشريعية التي لم يشارك فيها كعادة وزراء الرئيس. مدلسي في هذا الموقع الهام بالخارجية، كذلك عوض محمد بجاوي، ابن تلمسان، مثله الذي تقول معلومات كثيرة إنه طلب الإعفاء من منصبه بسبب تقدم السن.

مساعدة محمد الشريف

وزير المجاهدين 1979/1980

رئيس مجلس الأمة 2001/2002

قد لا يكون الإنسان في حاجة إلى ذكاء كبير، لاكتشاف أن عائلة مساعدة، تنتمي إلى منطقة أقصى الشرق الجزائري، التي تسود فيها الألقاب العائلية على وزن «فواعلية». رغم أن بعض المصادر العائلية تذكر، أن أصل العائلة، قد يعود، إلى منطقة الجنوب الشرقي، ومنطقة الطيبات، بولاية الواد على وجه التحديد. هذا الاحتمال غير المستبعد، نظرا للهجرة الواسعة، التي ميزت سكان هذه المنطقة الصحراوية الفقيرة، نحو منطقة الشمال الغنية بسهولة، كالسيبوس والمدن المحيطة به.

ولد الطفل محمد الشريف سنة 1924 ببلدية تيفاش¹، القريبة من سوق أهراس، لعائلة ريفية فقيرة، لم تكن معروفة بملكيتها الكبيرة على مستوى جيل الجدين على الأقل، فالجد من الأب كان فلاحا صغيرا، بمنظار الملكية الزراعية، رغم تمكن الأب، فيما بعد، من توسيع الملكية العائلية في حدود

1 - عن مسقط رأسه يقول محمد الشريف مساعدة :

مسقط رأسي تيفاش المعلم، سومه غالي على السوام

عربي يتكرم، نسبها لأولاد الهدام

منا العالم ومنا المفتي ومنا الإمام

ومنا تحدثوا ما يفهم، مثله مثل الأنعام

معقولة وكراء الكثير منها، مما جعله يستطيع الاعتناء بأبنائه وبناته الخمس .
الأب مساعدية الذي « كان يحفظ القرآن و الألفية وسيدي خليل، كعادة
الكثير من الريفيين من جيله » .

سوء العلاقات التي ميزت الأب مساعدية والإدارة الفرنسية المحلية، لم
تسمح له بإرسال أبنائه نحو المدارس الفرنسية، التي ظهرت بالجهة، أو المكوث
بها طويلا، حتى وإن تمكنوا من دخولها، مما جعل الطفل محمد شريف،
يفضل الالتحاق بمدارس جمعية العلماء، التي كانت ذات حضور خاص بهذه
المنطقة من الشرق الجزائري .

القرب الجغرافي من تونس، وحتى الأصول الاجتماعية الريفية، معطيات
تجعل التوجه للإلتحاق بالجامع العتيق (الزيتونة)، من شبه الحتميات التاريخية،
بالنسبة لأبناء هذا الجيل . هذا ما قام به فعلا، محمد الشريف، حتى وهو كبير
السن نسبيا، وبعد تجاوز العشرين (1947) . لكن وقبل الالتحاق بالزيتونة، غير
الشاب محمد الشريف مساعدية وجهته مفضلا التسجيل بمعهد « طلبات »
للممثل، الذي زاول به سنة كاملة من الدراسة، قبل التوقف عنها، تحت
ضغط العائلة، غير الراضية، عن خيارات الابن الفنية .

خيارات كان يمكن أن تؤدي بالابن محمد الشريف إلى احتراف التمثيل
بدل السياسة، رغم نقاط الالتقاء والتشابه الموجودة فعلا، بين العالمين . مساعدية
الذي لم يخطر في أي حزب خلال مرحلة ما قبل ثورة التحرير « تعاطفت مع
كل التيارات . . بحكم تعليمي، تعاطفت مع جمعية العلماء، لكنني فضلت
الحركة الوطنية الاستقلالية . . في العائلة كنا وطنيين » .

التحق محمد شريف مساعدية، بعد الانتهاء من مرحلة الدراسة بالزيتونة
بالقاعدة الشرقية لجيش التحرير، مارس 1955؛ حيث تعرف على الكثير من الوجوه
السياسية والعسكرية التي سيرتبط بها فيما سمي بقضية العموري، كالعقيدين
أحمد دراية وعبد الله بلهوشات، وحتى هوارى بومدين الذي كان في الجهة

المقابلة للمتهمين بالتمرد، كرئيس للمحكمة التي أمرت بنزع رتبته العسكرية (نقيب)، في ديسمبر 1959، وحبسه لمدة سنتين²، ليتم العفو عنه في 1960. بومدين الذي كان الرجل قد تعرف عليه سنة 1957 « كنت مرافقا له في زيارة للحدود الشرقية.. التيار، مربسهوة بيني وبينه... كنا نتكلم بالعربية ».

تم توجيه مساعدية، بعد هذه التجربة القاسية، إلى أقصى الجنوب الجزائري، الذي أنهى فيه مرحلة الثورة. الرجل بقي بعد الاستقلال في نفس المنطقة، بعد انتخابه نائبا، عن ولاية الساورة، لمدة سنتين كاملتين وترؤس لجنة الدفاع والأمن في المجلس التشريعي « خلال هذه الفترة توطدت علاقاتي أكثر، مع وزير الدفاع، هواري بومدين ».

عين مساعدية، بعد تجربة المجلس التشريعي، على رأس محافظة ولاية قسنطينة، لمدة سنتين 1965 / 1967، الولاية التي خرجت مقسمة، من الناحية السياسية، بعد أزمة صيف 62، بين أنصار الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان، لتشهد بعد ذلك تكوين مجموعات مسلحة معارضة، قيل عنها، أنها قريبة من حزب محمد بوضياف الجديد، حزب الثورة الاشتراكية.

بعد إبعاد شريف بلقاسم، العضو القوي، ضمن مجموعة وجدة، من على رأس حزب جبهة التحرير، وتعيين قايد أحمد مكانه، عين مساعدية مسؤولا عن قسم التوجيه والإعلام لغاية 1972. تاريخ إبعاد قايد أحمد، ودخوله صفوف المعارضة السياسية، لرفيق دربه القديم، قائد الأركان ورئيس مجلس الثورة، هواري بومدين. مساعدية الذي سير « جهاز الحزب »، كما كان يطلق عليه طول فترة 1972 / 1977، و التي يقول عنها « إن بومدين وضع فيها الحزب en veilleuse ».

هذه الفترة التي عرفت خلافات بين الرجلين الأول والثاني في الحزب - قايد أحمد ومساعدية - وصلت، إلى حد كتابة استقالة والذهاب بها إلى بومدين، الذي مزق الطلب ضاحكا وقائلا لمساعدية « عندما أريد أنا أن أستقيل أبعث

2 - انظر ما جاء في حيثيات القضية حسب ما يورده محمد حربي ضمن مقالة له مترجمة بمجلة نقد لسنة 2001.

لمن يمثل هذه الورقة... واصفا ما بينه وبين مساعدية بأنه أكبر من ورقة، إنه «contrat moral». قايد أحمد، الذي يقول عنه مساعدية «أهانني رجل خشين، لكنه حزبي».

ستعرف مسيرة مساعدية، السياسية إبعادا مؤقتا، عن مراكز القرار الأولى، داخل الحزب، وحتى الابتعاد كلية عنه، ابتداء من 1977. تاريخ وصول العقيد محمد الصالح يحيائي، إلى الأمانة العامة لحزب جبهة التحرير، وانطلاق محاولات التجديد، داخل النظام السياسي الجزائري، بعد المصادقة على الميثاق الوطني، وانتخاب رئيس الجمهورية والمجلس الشعبي الوطني (البرلمان).

إبعاد سيتأكد أكثر، بعد مؤتمر الحزب، وتعيين محمد شريف مساعدية، وزيرا للمجاهدين، لمدة سنتين تقريبا، في أول حكومة للرئيس الجديد، العقيد الشاذلي بن جديد. بومدين الذي لازال الرجل يملك موقفا إيجابيا منه، عكس الرئيس الشاذلي، رغم كل المسار المضطرب الذي كان مع بومدين، بدءا من رئاسته للمحكمة في قضية العموري «التي سال فيها الدم... بومدين كان وطنيا شوفينيا، وصفته بأنه... كان أرق من الورد وأقسى من الحديد... رغم بعض هفواته السياسية، كتحالفة التكتيكي، الذي تحول إلى تحالف استراتيجي، مع جماعة الفارين من الجيش الفرنسي».

عاد مساعدية، بعد إبعاد محمد الصالح يحيائي، عن قيادة الحزب، إلى لعب الدور الأول على مستوى هذا التنظيم السياسي الأحادي، بدءا من سنة 1981، بعد مغادرة منصب وزير المجاهدين. فقد احتل الرجل منصب مسؤول الأمانة الدائمة وعضوية المكتب السياسي، لغاية أكتوبر 1988. تاريخ إبعاده من كل المسؤوليات الحزبية، وتعويضه بعبد الحميد مهري، في هذا الجو السياسي المضطرب، الذي دشنته الجزائر بعد الإعلان عن التعددية السياسية. مساعدية الذي كان دائما مقتنعا «أن الرئيس الفرنسي فرانسوا ميران من خلال مستشاره «أتالي»، هو الذي أقنع الرئيس بن جديد، بتعطيم حزب جبهة

التحرير، باعتباره المعارض الرئيسي للإصلاحات الاقتصادية السياسية...
فأتالي كان يقوم بزيارات مكوكية كثيرة، والإقامة المطولة في إقامة الدولة
بزرالدة... المؤامرة التي شارك فيها أكثر من طرف أجنبي كأمریکا، فرنسا
وحتى الاتحاد السوفيتي، يقول مساعدة، عشر سنوات، بعد الأحداث».

عاد مساعدة للعمل السياسي الرسمي، بعد مرحلة الإبعاد الطويلة مع
الرئيس بوتفليقة، الذي عينه رئيسا لمجلس الأمة، بعد إبعاد رئيسه الأول بشير
بومعزة في بداية 2001. مرحلة سياسية، تميزت بالنسبة للرجل، بقلة الظهور
والمرض لغاية وفاته في أول جوان 2002.

رغم الصورة السلبية والمحافظة التي حاول إلصاقها به خصومه السياسيين
من اليسار خاصة، محمد شريف مساعدة متزوج من سيدة جزائرية، ابنة
عائلة سوقهراسية مقيمة في قسنطينة، وأب لأربع بنات، وولد واحد اهتم
بالعمل التجاري والأعمال الحرة بعد تقاعده المبكر كضابط من الجيش الوطني
الشعبي. الأربع بنات اللاتي تمكن من القيام بدراسات جامعية ناجحة...
في الجزائر يصير الأب على التذكير، فقد تخرج ثلاث منهن من كلية الطب،
بعد القيام بتخصصات في طب الأطفال والطب العسكري، في حين فضلت
الرابعة التدريس بالتعليم الثانوي.

مشرنن ربيعة

وزيرة منتدبة للتضامن الوطني والأسرة 1996

وزيرة التضامن الوطني والأسرة 1997/1999

« من داخل السور ومن خارج السور » صورة متداولة، في مدينة تلمسان، للتمييز، بين أبناء البلد و«العروبية». الصفة التي كانت تطلق على سكان ريف تلمسان، صورة ذكرت بها ربيعة مشرنن، أكثر من مرة، أثناء اللقاء معها، وهي تتحدث عن زواجها فقد « اخترت زوجا من خارج السور، عكس ما هو شائع لدى بنات الأوساط الحضرية في تلمسان ». نفس الصورة ذكرت بها السيدة مشرنن المرشح للرئاسيات، ورئيس الدولة ليامين زروال في سنة 1995 وهي تستقبله ضمن لجنة مساندته في مدينة تلمسان « أنت الآن داخل السور، سيدي الرئيس ».

بالفعل فإن ربيعة مشرنن المولودة كرزابي، من مواليد مدينة تلمسان (1954)، لأب فلاح صغير، أمي، مثل الجد الذي ورث عنه قطعة أرض صغيرة بمنطقة «أغادير» بالقرب من تلمسان المدينة، فقد كانت الملكية الزراعية الصغيرة والأمية القاسم المشترك، بين الجدين من الأب و الأم أبناء العم. في هذا الوسط الحضري وبين أحضان أم أمية هي الأخرى، تربت البنت ربيعة، التي قامت بكل دراستها بمدينة تلمسان، لغاية المرحلة الثانوية التي

أنهتھا بثانوية « مليحة حميدو »، لتختم تعليمھا، بمدرسة تكوين المعلمين، بنفس المدينة 1972 .

كان على المعلمة ربيعة كرزابي الانتقال إلى مدينة وهران، على عادة الكثير من أبناء وبنات تلمسان، بعد زواجها من أحد أبناء الرمشي في نفس سنة انتهائها من تعليمها بمدرسة المعلمين... زواج من « خارج السور » كما تصفه، رغم قرب بلدة الزوج، الرمشي، من تلمسان. في وهران ستعرف حياة السيدة التلمسانية، تحولا جديرا بالملاحظة، فقد التحقت بصفوف جبهة التحرير، كحال الكثير من المعلمين (1976). وهي نفس السنة التي حصلت فيها على عضوية المكتب الولائي للاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، بمدينة وهران دائما، لتنتخب بالمجلس الشعبي الولائي، لنفس المدينة، وتحتل نيابة المجلس ورئاسة لجنة الشؤون الاجتماعية، التربية والصحة على عادة تقسيم المهام حسب النوع، داخل صفوف جبهة التحرير والمؤسسات التابعة لها.

الموقع السياسي الهام الذي سيفتح أبواب الجزائر العاصمة، أمام بنت تلمسان، هو حصولها على الأمانة الولائية، للاتحاد الوطني للنساء الجزائريات بوههران التي أصبح فيها من السائد أن يسيطر أبناء، وحتى بنات تلمسان سياسيا، على المواقع الهامة فيها، لعزوف أهل مدينة وهران عن العمل السياسي، كاتجاه سائد.

ستدخل ربيعة مشرنن العاصمة، من موقعها، كأمنية وطنية للاتحاد الوطني للنساء الجزائريات 1987، مكلفة بالإعلام. الموقع الذي سمح لها بالحصول على مديرية أسبوعية « الجزائرية »، في نفس الوقت، كما جرت العادة داخل الاتحاد.

موقع لن تستمر فيه طويلا، فقدت اندلعت أحداث أكتوبر 1988، ليكون الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، وحتى حزب جبهة التحرير، على رأس ضحايا الأحداث. استقالت السيدة مشرنن، من الاتحاد، بعد، صراع مع تيار

الأمينة الوطنية السيدة فاطمة العوفي، على غرار الكثير من القيادات النسائية النشطة.

مهنيا ستلتحق السيدة مشرن، بقطاع التكوين المهني والتشغيل، كمستشارة لرفيقة دربها، الأمينة الوطنية المكلفة بالعلاقات الخارجية، المستقبلة هي الأخرى من الاتحاد، آنسة بن عامر، وزيرة التكوين المهني والتشغيل الجديدة، ضمن طاقم حكومة سيد أحمد غزالي. نفس الموقع الذي استمرت فيه حتى بعد التغيير السريع لصديقتها الوزيرة، لغاية تعيينها كوزيرة منتدبة للتضامن الوطني والعائلة، ضمن حكومة أحمد أويحي الأولى 1996.

أحمد أويحي الذي تصفه بأنه «بيلدوزر في العمل، يتضامن مع وزرائه، في أصعب الظروف. أويحي رجل دولة، رغم أنه غير سياسي...»، عكس إسماعيل حمداني الذي عملت معه في نفس الموقع... كانت فترة ركود وعدم اتخاذ أي قرار... هنيئي نهنيك،... حمداني يستطيع أن يعمل كأستاذ في الجامعة، أو دبلوماسي ربما، لكنه لا يصلح لمواقع اتخاذ القرار كرئاسة الحكومة». كان ذلك حكم الوزيرة مشرن، على الرجل.

ستعمل السيدة مشرن، خلال هذه الفترة الصعبة، من حياة الجزائر، مع رئيس الجمهورية ليامين زروال، الذي ساهمت في حملته الانتخابية للرئاسيات 1995 «رجل يستمع، أنيق galant، يترك الوزراء والمؤسسات تشتغل، عكس بوتفليقة الذي يتدخل كثيرا ومباشرة في عمل الوزير... بوتفليقة الذي تربطني معه علاقة قرابة بعيدة، من خلال والدته التلمسانية»، تقول ابنة تلمسان.

من خلال موقعها كوزيرة منتدبة للتضامن والأسرة، ستشارك السيدة مشرن، في تكوين حزب التجمع الوطني الديمقراطي، الذي ستدخل الانتخابات التشريعية 1997 تحت رايته، في تلمسان وليس وهران «القيادة هي التي قررت ذلك، رغم أنني معروفة بعملي السياسي في وهران أكثر».

حصلت النائبة البرلمانية على ترقية أكيدة، مباشرة، بعد ظهور نتائج الانتخابات التي حامت حولها الكثير من الشكوك، بحصولها على موقع وزيرة للتضامن الوطني والعائلة وليس وزيرة منتدبة، كما كان الحال في التجربة الحكومية الأولى. الموقع الذي ستغادره، بعد استقالة حكومة إسماعيل حمداني 1999، وتكليف أحمد بن بيتور، برئاسة الحكومة، التي خلت كليا من العنصر النسوي.

ستنطلق السيدة مشرنن مباشرة، بعد إبعادها من الحكومة في تجربة خاصة «اتصلت بي سفارة قطر، لتخبرني أن الشيخة «موزة» حرم أمير قطر، تريد مني، أن أشتغل معها، كمستشارة في القضايا الاجتماعية والمرأة. الشيخة «موزة» التي كنت قد تعرفت عليها خلال زيارة رسمية لقطر، عندما كنت على رأس الوزارة... انتقلت إلى قطر، بعد موافقة رئيس الحكومة، وحتى رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة، اللذان أذنا لي بالعمل في قطر، بعد تدخل أمير قطر شخصيا لدى رئيس الجمهورية، فقد كنت مرتبطة بالعطلة الخاصة التي تمنح للوزراء، بعد انتهاء العمل بالحكومة».

«كانت تجربة ثرية في قطر بالديوان الأميري، زرت فيها الكثير من مدن العالم، لكنني فضلت العودة إلى الجزائر، بعد خمس سنوات من العمل في ميدان العمل الاجتماعي والمرأة». من زواجها الأول ستنجب السيدة مشرنن بنتا واحدة وأربع ذكور، قاموا كلهم بدراسات جامعية متخصصة في فرنسا والجزائر. لتعاود الزواج مرة ثانية من «خارج السور» البعيد هذه المرة، باقترانها، بمدير ديوان برئاسة الحكومة، خريج المدرسة الوطنية للإدارة، من أبناء منطقة القبائل.

معاوي عبد العزيز

وزير السياحة 1965/1977

عندما استقبله بومدين في ربيع 1977 ليخبره بنهاية مهمته على رأس وزارة السياحة قال له « هل تتذكر لقاءنا في 1965، عندما عينتك على رأس وزارة السياحة .. لقد طلبت مني بدل ذلك الذهاب إلى الخارج .. اليوم يمكنني أن أحقق لك طلبك .. اذهب إلى واشنطن، فأنت معين هناك كسفير للجزائر» . بومدين لم يكن يدري، ربما وهو ابن الوسط الريفي الفقير، أن الكثير من أبناء العائلات الجزائرية الميسورة، كانت لا تقبل بأي مستقبل مهني لأبنائها إلا خارج الجزائر، وبالضبط في المناصب الدبلوماسية والهيئات الدولية. مقابل ذلك فقد تأكد السفير الجديد من إحدى نقاط قوة شخصية الرئيس بومدين .. الذاكرة القوية .

بالفعل فعكس نوعية الهجرة الأكثر شعبية إلى تونس، فإن العائلات الجزائرية التي هاجرت إلى المغرب، كانت تتميز نسبيا، بوضعية اقتصادية، أكثر يسرا على العموم، وهو ما تؤكدته حالة عائلة معاوي، التي كان يشتغل فيها الأب موظفا ساميا، بالقصر الملكي بالرباط، بعد أن نجح في القيام بدراسات عليا في الزيتونة بتونس .

الجد معاوي نفسه، كان معلما ومدير مدرسة بتلمسان التي غادرتها

العائلة، نحو المغرب للإقامة هناك، هروبا من حالة الاستعمار في الجزائر. في حين كان الجد من الأم فلاحا ميسورا يعود في أصوله، إلى عزابة بولاية سكيكدة، بالشرق الجزائري.

التمكن من الفرنسية، بالإضافة إلى العربية، هي التي سمحت للجد من الأب، والأب بعد ذلك، باحتلال هذه المواقع المهنية الهامة، في القصر الملكي، العلوي، بالرباط، على غرار بعض العائلات التلمسانية المعروفة¹، التي قامت في بعض الأحيان بدور الوسيط، بين الإدارة الاستعمارية في المغرب وبقيّة الشعب المغربي، وهو ما قد يفسر بروز صفة «دوزيام فرنسيس»-الفرنسيين الثانيين- التي أطلقتها الأوساط الشعبية المغربية، على هذه العائلات الجزائرية، الميسورة والمتعلمة، المقيمة في المغرب. هذه الأوساط التي جسدت جزئيا من خلال الأدوار التي قامت بها، بعض النظريات الاستعمارية، التي طالبت بوجود نوع من الوسيط الاجتماعي النخبوي، بين الاستعمار و مجتمع الأهالي.

لم يغادر عبد العزيز معاوي المغرب، إلا عندما تخطى الثلاثين من عمره ببضعة أشهر (مواليد 1929)، لالتحاق مباشرة بالحكومة المؤقتة، كإطار في وزارة الاتصالات العامة والتسليح التي كان يقودها سي مبروك (عبد الحفيظ بوصوف)، الذي كان الطالب معاوي قد تعرف عليه في الولاية الخامسة، عندما قرر الالتحاق بجيش التحرير، سنتين قبل ذلك في وجدة المغربية 1957.

فقد قضى الطفل عبد العزيز كل طفولته، بالرباط، في أحضان عائلته المتكونة من ست إخوة وأخوات، كان هو أصغرهم. كل الأولاد في هذه العائلة تمكنوا من الدخول إلى الجامعة، في حين اكتفت البنات بالمستوى الثانوي،

1 - زيادة على التلمسانيين اشتهر بعض أبناء منطقة القبائل في الحصول على مواقع داخل القصر الملكي، كما هو حال محمد المعمري الزواوي. انظر في هذا الصدد لمعرفة نوعية الهجرة الجزائرية إلى المغرب. الدكتور محمد أمطاط. الجزائريون في المغرب، ما بين 1930 / 1962، مساهمة في تاريخ المغرب الكبير المعاصر، دار أبي رقرق للطباعة والنشر 2008.

كعادة الكثير من العائلات التي تفضل تزويج بناتها، عند هذا الحد من التعليم، كتعبير عن الجانب المحافظ، لدى هذه الأوساط الاجتماعية الميسورة .

تحصل معاوي بعد الانتهاء من الدراسات الابتدائية على شهادة البكالوريا، التي سمحت له بالتسجيل في كلية الحقوق، بالرباط دائما، وهي الدراسات التي لم ينهها، كالكثير من الطلبة الجزائريين، إلا بعد الاستقلال، بعد التحول العميق في المواقع الاجتماعية، الذي طرأ على هذه النخبة والمجتمع ككل .

كان أول منصب يتحصل عليه معاوي في الجزائر المستقلة، هو مدير ديوان وزير الداخلية، أحمد مدغري، أحد أعضاء مجموعة وجدة الفاعلين، الذي كان قد تعرف عليه الرجل في المغرب .

كانت 1964 سنة اضطراب بالنسبة لمجموعة وجدة، التي دخلت في مواجهة مع الرئيس بن بلة، فقد استقال وزير الداخلية أحمد مدغري، مما جعل مدير ديوانه، يبتعد مؤقتا، كدليل على التحالف الذي كان موجودا، بين مجموعة وجدة وأغلبية قدماء « المالح » الذين كانوا في صف وزير الدفاع، في مواجهة، رئيس الجمهورية، أحمد بن بلة .

بعد مقتل وزير الخارجية محمد خميستي في أبريل 1963، وتعيين وزير الشباب و الرياضة، عبد العزيز بوتفليقة في مكانه سنة 1964، التحق عبد العزيز معاوي بهذه الوزارة، كأمين عام . وهو المنصب الذي غادره بعد وقت قصير . فقد حصل الانقلاب المنتظر، وعين معاوي عبد العزيز، في أول حكومة يرأسها بومدين وزيرا للسياحة، ليبقى في هذا المنصب حتى سنة 1977 .

مدة كانت أكثر من كافية للاستقرار العائلي والزواج، وهو ما قام به الوزير الجديد في سنة 1966 من سيدة (قابلة) ، أنجب منها بنتين وولدا ذكرا، تمكنوا كلهم من الانتهاء من دراساتهم الجامعية بين باريس والجزائر، فكان حظ الولد القيام بدراسات قانونية، في حين تخصصت البنتان في اللغات -الإنجليزية - والطب .

بعد سفارة الجزائر في واشنطن التي قضى فيها سنتين، غادر معاوي الولايات المتحدة، نحو مدريد ليبقى هناك حوالي ثلاث سنوات 1979 / 1982، مما سمح له بتطوير لغته الإسبانية، زيادة على الفرنسية والإنجليزية اللتين يحسنهما، بالإضافة إلى العربية بالطبع.

كالكثير من قدماء « المالتق » Boussouf's Boy الذين رجعوا لاحتلال مناصب في الخارجية، وهم في سن متقدمة، بعد عودة بوتفليقة إلى السلطة، خاصة إذا كانوا من أبناء تلمسان، عين معاوي سفيراً للجزائر في تونس سنة 2001، بعد حوالي عقدين من الإعلان عن تقاعده الرسمي، وبعد تجاوزه السبعين من عمره.

معزوزي محمد السعيد

وزير العمل 1977/1968

وزير المجاهدين 1978/1977

رغم الأبعاد « اليسارية » التي تلونت بها شخصية محمد السعيد معزوزي بعد الاستقلال ، أثناء تجربة وزارة العمل على وجه الخصوص ، فإن الرجل استطاع أن يكون محل إجماع في الكثير من المخطات السياسية التي مر بها النظام السياسي الجزائري . تجربة السجن الطويلة 1962/1945 التي أبعدت الرجل عن كل الصراعات المتولدة ، داخل الحركة الوطنية والثورة ، بالإضافة إلى الخصائص الفردية المرتبطة بشخصية الرجل كالعهدء الذي يميزها ، قد لا تكون بعيدة عن هذه المكانة التي احتلها ، والأدوار التي قام بها محمد السعيد معزوزي بعد الاستقلال ، على الساحة السياسية .

ولد سعيد معزوزي في 1924 بالجزائر العاصمة ، لعائلة في الأصل من منطقة تقزيرت بالساحل القبائلي بقرية « تصدارت » . العاصمة التي انتقل للإقامة فيها عند أخواله وجده من الأم ، المفتي الميسور جدا « فقد خاف الأب الذي كان يشتغل موظفا متوسطا في مصلحة الضرائب بتزي وزو على ابنه أن يصبح ، « قايد » مثل الجد من الأب ، فما كان منه إلا إرساله للدراسة بالعاصمة التي ولد فيها أصلا . خوف الأب ازداد حدة بعد وفاة الابن البكر للعائلة » .

الأب معزوزي ابن القايد، الذي أنجب أربعة ذكور وبنيتين، تمكن من الوصول إلى السنة الأولى من المرحلة الثانوية في تعليمه، لاحتلال منصبه في مصلحة الضرائب، وهو نفس المستوى التعليمي تقريبا للابن محمد السعيد الذي أنهى مرحلة الدراسة الابتدائية العليا التي كان يدرس فيها العربية كلغة أجنبية، مما جعل الأب يبعث به للدراسة في دلس، داخل مدارس جمعية العلماء المسلمين لبعض الوقت، حتى يتسنى له الإلمام ببعض قواعد هذه اللغة.

النشاط السياسي للشاب محمد السعيد الذي كان يقوم به بـ «مكودة» بالقرب من تيقزيرت، داخل هياكل حزب الشعب، توقف فجأة وبسرعة، فقد اتهم الرجل بمحاولة اغتيال بشاغا المنطقة سنة 1945، بأمر من الحزب الذي، تأثر بجو العنف الذي تعرض له بعد أحداث 8 ماي 1945. بعد أربع محاكمات، يسجن الشاب محمد السعيد، مع مجموعة من المناضلين لغاية الاستقلال في 1962.

تعرف محمد السعيد معزوزي، في السجون الكثيرة التي زارها طوال هذه المدة الطويلة، على الكثير من قيادات الثورة التي زارت السجن، الذي عايش من داخله كل مراحل الثورة والحركة الوطنية «تعرفت على جماعة البليدة، مع بن بلة ويزيد وحتى عبان رمضان، كما زرت الكثير من سجون فرنسا، بعد نقلنا هناك، أين عايشت أحداث الثورة في فرنسا، من خلال المساجين الذين كانوا يلتحقون بالسجون الفرنسية بانتظام».

بعد الاستقلال والإفراج عنه، عاد محمد السعيد معزوزي إلى تيزي وزو، كمنسق لجبهة التحرير، وهو المنصب الذي سمح له بحضور المؤتمر الرابع للحزب 1964. العلاقات الحسنة التي لازال يقيمها الرجل مع كل الأطراف المتصارعة خلال هذه الفترة سمحت له باعتلاء موقع بمكتب المؤتمر، والخروج منه بعضوية اللجنة المركزية. عضوية هذه الهيئة الوطنية هي التي مهدت

الطريق لمحمد السعيد، بترؤس لجنة المنظمات الجماهيرية، التي انطلقت في تحضير مؤتمرات المنظمات الجماهيرية، وعلى رأسها الاتحاد العام للعمال الجزائريين... زيادة على هذا الحضور الحزبي، انتخب محمد السعيد معزوزي خلال نفس السنة، نائبا عن ولاية تيزي وزو في المجلس التشريعي الذي ترأس لجنته المكلفة بالحصانة البرلمانية.

كان لابد من انتظار سنة تقريبا بعد التغيير على هرم السلطة، لكي يتصل بومدين شخصيا بمحمد السعيد معزوزي و يطلب منه تولي مسؤوليات على رأس ولاية تيزي وزو التي يعرفها جيدا «فعلا قمنا بأعمال جيدة هناك في هذا الظرف الصعب 1966/ 1968 المتولد عن حرب التحرير و معارضة الألفاس- جبهة القوى الاشتراكية - المسلحة».

تجربة وزارة العمل، ستكون أطول بالنسبة لمحمد السعيد معزوزي 1968/ 1977 و الذي سيظهر من خلالها كرجل إجماع بين الكثير من القوى السياسية، خاصة تلك اليسارية منها، التي كانت ذات حضور أكيد داخل عالم الشغل ومؤسساته، الذي كلف الرجل بتسييره خلال فترة التجربة البومدينية.

«بومدين كذلك هو الذي اتصل بي تلفونيا في مكنتي بتيزي وزو ليطلب مني قبول منصب وزير العمل... بعد ذلك اتصلت به مباشرة عن طريق شريف بلقاسم».

بومدين الذي كان حسب تقييم الرجل «وطنيا مخلصا يعمل أكثر منا جميعا، رغم ذلك، فقد اختلفت معه في بعض الأحيان، لكنه كان متسامحا و يعترف بخطئه، مثلما حصل مع الثورة الزراعية، فقد كنت ضد التقليص الكبير في المساحات القابلة للتأميم وقد تفهم ذلك».

بعد تجربة وزارة العمل، ومع الجديد الذي جاءت به حكومة 1977، توجه محمد السعيد معزوزي إلى وزارة المجاهدين، التي لم يبق فيها أكثر من سنة

واحدة 1977/1978، ليغادر الجهاز التنفيذي، نحو مسؤوليات حزبية خلال هذه الفترة التي عرفت انتعاشا في عمل الحزب. مرحلة حزبية لن تدوم طويلا لتظهر خلافات بين محمد السعيد معزوزي وتوجهات النظام الجديد الذي أصبح على رأسه الشاذلي بن جديد، فقد عين محمد السعيد معزوزي عضوا بالمكتب السياسي واللجنة المركزية لجبهة التحرير، مسؤولا عن لجنة التنظيم العام 1979، قبل الانتقال إلى رئاسة لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية 1980/1983 لتكون آخر منصب سياسي له في نظام الشاذلي بن جديد.

حوالي عشر سنوات قضاها محمد السعيد معزوزي، بعيدا عن واجهة السلطة ليعود إليها بعد 1992 «فقد اقترح علي بوضياف عضوية المجلس الأعلى للدولة، لكنني اعتذرت له، لأقبل بعضوية المجلس الاستشاري الوطني فقط 1992، والذي اقترح علي بوضياف رئاسته في الأصل، لكنني اعتذرت له كذلك».

ظروف السجن جعلت محمد السعيد معزوزي يتزوج متأخرا من إحدى بنات منطقة القبائل في سنة 1963، لم تنهه دراستها الابتدائية، لينجب معها ثلاث ذكور وبنيتين، لازال الأب يتأسف عن عدم تمكنهم من اللغة القبائلية، رغم نجاحهم كلهم في دراساتهم الجامعية، في تخصصات علمية وهندسية في الجزائر وفرنسا.

مغلاوي محمد

وزير منتدب للسكن 1991

وزير السكن 1992

وزير البريد والمواصلات 2000

وزير النقل 2004

وزير النقل 2007

عرفت مدينة عنابة، ثلاث هجرات جماعية اليها، من مناطق مختلفة، منحتها خصائصها السكانية الحالية، هجرات أكدت فيه المدينة، طابعها المتفتح وثقافة التبنى للوافدين الجدد التي تميزها. فبالإضافة إلى أبناء وادي سوف الجنوبيين والشاوية من مختلف مناطقهم المحيطة بالمدينة، كونت هجرة أبناء منطقة القل الجبلية وولاية سكيكدة المجاورة، رافدا مهما، تميز بحضور أكيد، داخل المدينة ومؤسساتها المختلفة .

قد لا يكون هذا الحضور البشري لأبناء منطقتة الأصلية داخل المدينة، هو المفسر الوحيد، لدخول محمد مغلاوي معترك الحياة السياسية، لتمثيل مدينة عنابة، في المجلس الوطني الشعبي (1987) . بالفعل، فقد حاول حزب جبهة التحرير، خلال هذه الفترة، الانفتاح على الفئات الوسطى المؤهلة، كإطارات الصناعة التي يمكن اعتبار محمد مغلاوي رئيس مدير عام مؤسسة REAL

SIDER منذ 1980، عينة ممثلة لهم في هذه المدينة - القطب الصناعي .
كان محمد مغلاوي، قبل محطة عنابة هذه المهنية - السياسية، قد مر
بعده محطات مهنية وتعليمية ومدن، منها ما هو داخل الوطن ومنها ما هو في
الخارج. فقد ولد محمد مغلاوي في قرية فلفلة بالقرب، من مدينة سكيكدة
الساحلية في سنة 1944، في عائلية زاوجت، بين العمل المأجور في هذه
المنطقة المعروفة بمناجمها وفلاحتها المتميزة. فقد كان الجد من الأب عاملا
بالمناجم، تخصص في مهنة مسح الأراضي topographe، يحسن العربية
والفرنسية، قريبا من الحركة الوطنية الاستقلالية - حزب الشعب، في حين
كان ابن عمه الجد من ألام، المتخرج من الزيتونة، فلاحا ميسورا. « كانت
عائلة غنية بمقاييس القرية، فقد كانت تملك بصفة جماعية أكثر من 150
هكتار ... العائلة التي استقرت بهذه المنطقة، بعد هجرة جد الوالد، من القل
القرية إلى فلفلة، التي عرف فيها، كمقدم زاوية » .

أنجب الأب مغلاوي، الفلاح الميسور، الذي كان يحسن العربية والفرنسية،
ثمانى بنات وأولاد، في الوقت الذي كانت فيه زوجته وأبنه عمه، ابنة
الزيتوني، تحسن العربية. التحق الشاب محمد بالجزائر العاصمة، في أول سنة
للاستقلال، بعد الانتهاء، من الدراسة الابتدائية والثانوية في مدينة سكيكدة
والحصول على شهادة البكالوريا-رياضيات -1963 لمتابعة الدراسة بمعهد
التخطيط والتسيير الذي « كان متواجد في حي تليملي، قبل الانتقال إلى مقر
مدرسة التجارة الحالي، باقرب من ميناء العاصمة » .

يتخرج الطالب محمد مغلاوي في سنة 1967، بعد أربع سنوات من
الدراسة، للتوجه مباشرة، نحو المؤسسة الوطنية للحديد والصلب S N S
للعمل فيها كإطار. المؤسسة التي ستكون التجربة المهنية الأساسية للرجل،
لمدة عشرين سنة. كانت مصلحة التجارة داخل المؤسسة هي الموقع المهني
الأساسي ل محمد مغلاوي، قبل سفره إلى منتريال الكندية، للحصول، على

شهادة ماجستير في التسيير 1972 / 1975 . سفر قام به الرجل، بعد زواج أول (1970)، وإنجاب ثلاثة أبناء، قبل وفاة الزوجة، ليقوم بارتباط ثاني، عشر سنوات بعد ذلك، مع طبيبة متخصصة وإنجاب طفلين معها .

سيحتل محمد مغلاوي، بعد العودة من كندا، منصب مدير الإدارة العامة بنفس المؤسسة لغاية 1980، ليغادر بعدها العاصمة، نحو عنابة للقيام بمهمة مستشار للرئيس المدير العام، لمركب الحجار لفترة قصيرة، « فقد كانت فترة إعادة هيكلة وتفكيك للكثير من المؤسسات الصناعية الكبرى، قام بها وزير التخطيط ورئيس الوزراء عبد الحميد الإبراهيمي » . خلال هذه الفترة، التي لم تطل بالنسبة لمحمد مغلاوي، فقد عين الرجل في نفس السنة 1980، رئيسا مديرا عاما لمؤسسة الإنجاز، في ميدان الحديد والصلب دائما REAL SIDER، لمدة سبع سنوات كاملة 1980 / 1987 .

خلال هذه الفترة التي عرفت محاولة محتشمة للانفتاح، قام بها النظام السياسي الجزائري وحزب جبهة التحرير، كان من مؤشراتنا الأساسية، الحث، على تكوين جمعيات، للدفاع عن حقوق الإنسان واقتراح ثلاث مرشحين، بدل إثنين، للانتخابات التشريعية . خلال هذه الفترة ترشح الرئيس المدير العام، لتمثيل سكان مدينة عنابة، داخل المجلس الوطني الشعبي . وهي المهمة التي قام بها الرجل لغاية سنة 1991، تاريخ تعيينه كوزير منتدب للسكن، في حكومة غزالي التي سيغادرها في أول تعديل كبير لها في فيفري 1992، بعد تنصيب المجلس الأعلى للدولة . تجربة لازال يتذكرها الرجل بسلبياتها الكثيرة « فلم يكن يملك الوزير المنتدب إدارة أو قنوات اتصال خاصة به، حتى الموظفين كانوا يتخوفون من تعليماته ولا يطبقونها بسهولة... كاتب الدولة، كان أحسن حالا من الوزير المنتدب » .

بعض الأشهر فقط قضاها الرجل في أعالي بوزريعة، كرئيس لمجلس إدارة معهد التسيير E.N.S.A.G ، قبل أن يتصل به رئيس الحكومة الجديد، عبد

السلام بلعيد 1992 ليقتراح عليه منصب واليا للعاصمة، بصلاحيات واسعة، بالتعاون مع واليين بالنيابة، أحدهما كان مكلف بالأمن، خلال هذه المرحلة التي استفحلت فيها الأزمة الأمنية والسياسية.

« كان من الصعب، رفض اقتراح عبد السلام، الذي كنا نملك له نظرة خاصة، نحن جماعة التصنيع ». التجربة على رأس ولاية العاصمة، لم تدم طويلا، ليتم تعيين الرجل وزيرا للسكن، هذه المرة، ضمن طاقم حكومة رضا مالك 1992، بعد استقالة عبد السلام في أوت 93، وهو المنصب الذي استمر فيه مع رئيس الحكومة الجديد، مقداد سيفي .

رغم أن محمد مغلاوي، لم يكن من مؤسسي ، حزب التجمع الوطني الديموقراطي، RND . إلا انه ترشح ضمن قوائم حزب السلطة الجديد، لتمثيل ولايته الأصلية سكيكدة، هذه المرة - 1997 وليترأس المجموعة البرلمانية للحزب داخل المجلس الوطني الشعبي وهو الموقع الذي سمح له برئاسة، لجنة الدفاع، لمدة سنة، داخل الهيئة التشريعية .

قد لا يكون الموقف المؤيد، لترشح الرئيس، عبد العزيز بوتفليقة لرئاسيات 1999، الذي اتخذته داخل قيادة التجمع الوطني الديموقراطي، هو السبب الوحيد الذي يفسر وجود محمد مغلاوي في حكومة بن بيتور التي تم تشكيلها في نهاية نفس السنة. فقد تعرف مغلاوي على رئيس الحكومة المعين، في كندا وهو يقوم بدراسته هناك في سبعينيات القرن الماضي .

لم يكن قطاع السكن هو الذي توجه له محمد مغلاوي هذه المرة، بل البريد والمواصلات، المنصب الذي سيستمر فيه ضمن طاقم حكومة، علي بن فليس، لغاية الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية 2002 التي ترشح فيها محمد مغلاوي في ولاية سكيكدة، في عودة ثالثة إلى مقر المجلس التشريعي بزيروت يوسف .

تكفل محمد مغلاوي منذ ابتعاده عن عضوية حكومة بن فليس وانتخابه بالمجلس الوطني الشعبي، بالعلاقات مع المنتخبين، داخل قيادة المجلس الوطني

للتجمع الوطني الديمقراطي، تحت قيادة أحمد أو يحيى الذي لم يشتغل معه كوزير طول رئاسته للحكومة لغاية افريل 2004 حين عين مغلاوي، وزير للنقل، ضمن طاقم حكومة امينه العام لحزب التجمع الديمقراطي الوطني ورئيس الحكومة أحمد اويحيى، بعد فوز الرئيس بوتفليقة، بعهدة ثانية بعد انتخابات افريل 2004. المنصب الذي استمر فيه الرجل داخل حكومة عبد العزيز بلخادم الاولى 2006 والثانية 2007، رغم الانتقادات العلنية والحادة التي وجهها له رئيس الجمهورية، على شاشة التلفزيون الرسمي، بمناسبة زيارة مشروع بناء مطار الجزائر الدولي الجديد. يبتعد محمد مغلاوي عن الحكومة، بعد العودة الثالثة لأحمد أويحيى على رأس الحكومة 2008، خلفا لعبد العزيز بلخادم، لأسباب صحية هذه المرة، ليتوفى في 7 ماي 2009.

مصلي محمد الياس

وزير الفلاحة 1991/ 1992

وزير الفلاحة 1992/ 1993

رغم الاضطراب الكبير، الذي ميز حكومات سيد أحمد غزالي، في بداية التسعينيات، من القرن الماضي، فإنّ محمد الياس مصلي، كان من الوزراء الذين استمروا طول فترة بقاء سيد أحمد غزالي على رأس الحكومة، ليكمل المشوار، مع عديله ورئيس الحكومة الجديد، عبد السلام بلعيد، في نفس القطاع، دون تغيير. فمن يكون هذا المهندس الزراعي، الذي يرتبط عائليا بزعيم الحركة الوطنية الاستقلالية، مصالي الحاج ؟

بالفعل فمحمد الياس مصلي، من مواليد تلمسان، سنة 1942، لأب حرفي ميسور الحال نسيبا، كالكثير من أبناء الفئات الوسطى التلمسانية، المالكة والمتعلمة، فقد أنجب الأب الحاصل على شهادة الأهلية والتمكن من اللغتين، من زواجه، من إحدى بنات تلمسان الحاصلات على الشهادة الابتدائية، خمسة مواليد من البنات والذكور، كان الطفل محمد الياس أصغرهم سنا. عائلة مصلي التي عرف فيها أن الجدين من الأب و الأم كانا معلمين، بالإضافة إلى ملكيتهم الحرفية، كما هو شائع لدى هذه الأوساط الحضرية. الأب مصلي الذي عرف الكثير من الصعوبات، جراء التزامه السياسي مع الحركة الوطنية الاستقلالية،

فتوقف عن نشاطاته المهنية أكثر من مرة، نتيجة السجن والتوقيف .

توجه الابن الياس مصلي، بدل التعليم، الذي كان مهنة أكثر من جيل في عائلته وداخل وسطه الاجتماعي، إلى الهندسة الزراعية كتخصص، بعد حصوله على شهادة البكالوريا في تلمسان، سنة 1963 .

كان من نصيب المهندس الياس مصلي، بعد التخرج مباشرة، من معهد الحراش بالعاصمة 1966، العمل في مديرية الفلاحة بالعاصمة، التي سرعان ما وصل إلى رأسها سنة 1969 . لم يغادر مصلي مديرية الفلاحة للعاصمة، إلا للتوجه إلى نفس المهمة على رأس ولاية مستغانم، في سنة 1974 .

عامين فقط قضاهما المهندس الزراعي الياس مصلي، على رأس مديرية الفلاحة بمستغانم، قبل العودة مرة ثانية لمنصبه بالعاصمة لغاية 1976، ليتحول إلى الإدارة المركزية، بوزارة الفلاحة كمدير عام لغاية 1984 . ترقية أكيدة تلك التي حصل عليها المهندس مصلي بالانتقال هذه المرة إلى الوزارة الأولى، كمدير للدراسات، لمدة أربع سنوات، ولغاية أحداث أكتوبر، واستقالة الوزير الأول، عبد الحميد الإبراهيمي .

ينتقل الياس مصلي، بعد هذه التجربة على مستوى الوزارة الأولى كمدير للدراسات إلى صناديق المساهمة، كمسير لصندوق الصناعات الغذائية، ضمن هذه التجربة الجديدة، في تسيير القطاع الصناعي العمومي .

كان أول منصب سياسي هام يحصل عليه ابن تلمسان، المهندس، واليا، في عاصمة المتيجة، البليدة، وهو المنصب الذي لم يبق فيه إلا سنة واحدة 1990/1991 للانتقال إلى عضوية الحكومة، بعد تعيين غزالي، ابن تلمسان رئيسا للحكومة، بدل مولود حمروش المستقيل . المنصب الذي سيستمر فيه مع عديله عبد السلام بلعيد، لغاية استقالة الرجل في أوت 1993 . ليكون آخر عمل يقوم به كتابة رسالة وداع للإطارات الذين اشتغل معهم، يخبرهم فيها أنه لن يبق في منصبه . . رسالة يقول الرجل أنه فكر في تحريرها، منذ الأيام الأولى، لتنصيبه

داخل حكومة غزالي التي عينت كما يقول لمدة محددة، للقيام بوظيفة محددة (تنظيم الانتخابات التشريعية المؤجلة). منصب الوزير في النظام السياسي الذي يصفه الرجل بأنه «لا يعدو أن يكون موظفا كبيرا».

إلياس مصلي الذي استمر في منصب الوزير، أكثر من المدة المقررة في الأصل، للعمل مع رئيسي حكومتين مختلفين كثيرا، من حيث شخصيتيهما. رئيسا الحكومتان اللذان كانت له معرفة مسبقة بهما، قبل تجربة الحكومة «فقد تعرف على غزالي الذي تربطه به علاقات الجهة، كموظف كبير، في أكثر من موقع. أما رئيسه الثاني عبد السلام بلعيد، فمعرفته به أكثر شخصية وذات طابع عائلي، زيادة على جانبها الوظيفي، بعد أن اشتغل معه أثناء عملية الإبعاد التي تعرض لها، بعد موت الرئيس هواري بومدين، كمسؤول عن اللجنة الاقتصادية للحزب.

السيد الياس مصلي متزوج من مهندسة زراعية عاصمية وأب لثلاث بنات درسن كلهن الطب.

مناصرة عبد المجيد
وزير الصناعة و إعادة الهيكلة
جوان 1997 / 2002

تجربة التحالف السياسي التي دخلتها حركة مجتمع السلم، منذ النصف الثاني، من تسعينيات القرن الماضي، من خلال مشاركتها في مؤسسات الدولة الجزائرية، كالمجلس الوطني الانتقالي والحكومة، قامت بها لاعتبارات كثيرة، في الغالب، من خلال وجوه غير قيادية، في حين اختارت تقديم وجوه قيادية في أحيان قليلة أخرى. هذا الاستثناء الأخير، ينطبق، على عبد المجيد مناصرة، الذي مثل الحركة في المجلس الوطني الانتقالي 1994، والحكومة بعد ذلك لمدة خمس سنوات 1997 / 2002، كوزير للصناعة و إعادة الهيكلة، ، من دون انقطاع. فمن يكون هذا الوزير الشاب الذي احتل منصب نائب رئيس المجلس الوطني الانتقالي وعمره لا يتجاوز الثلاثين سنة ؟.

بالفعل، فعبد المجيد مناصرة من مواليد أريس بولاية باتنة 1964، كبير إخوته الذكور، من مجموع عشر إخوة وأخوات، أنجبهم الأب ضابط حراس السجون، من زوجته، بنت عرش بني بوسليمان مثله. الأب الذي لم يحصل إلا على تعليم قرآني بسيط، في هذا الوسط الجبلي الشاوي المحروم، الذي كان فيه الجد من الأب معلما قرآنيا. في الوقت الذي يمكن فيه عدّ الجد من الأم الأمي،

فلاحا متوسطا، بمقاييس هذا الوسط الطبيعي والجغرافي، الصعب والفقير. استفاد الطفل عبد المجيد وكالكثير من أبناء المناطق المحرومة، من انتشار التعليم العمومي، بعد الاستقلال، فكان أن قضى كل تعليمه الابتدائي في قرية تازولت، قرب باتنة، أين كان يشتغل الأب ضابط السجون، مجاهد جيش التحرير، في حراسة السجن لامبيز/ تازولت المشهور، إذا استثنينا سنتين دراسيتين، قضاها التلميذ عبد المجيد، في مدارس الجنوب الجزائري (ورقلة)، لأسباب تتعلق بتنقل الأب كعادة أبناء الموظفين وأعوان الدولة. مرحلة التعليم الثانوي هي الأخرى قضاها الطالب عبد المجيد في باتنة، بثانوية صلاح الدين الأيوبي، التي كانت معروفة كمعهد إسلامي، قبل تفكيك قطاع التعليم الأصلي.

بدأت النشاطات السياسية الأولى، للشاب عبد المجيد مناصرة، خلال مرحلة التعليم الثانوي، التي صادفت نهاية السبعينيات. فترة عرفت بروز البوادر الأولى للتيار الإسلامي في الجزائر وحركته الطلابية تحديدا، من خلال النشاط داخل ثانوية صلاح الدين الأيوبي ومساجد المدينة وثانوياتها. نشاطات ظهرت أساسا على شكل مجالات حائطية ومحاضرات، خلال هذه الفترة التي بدأ فيها النظام البومديني، يعرف الكثير من الصعوبات، ومن كل نوع.

توجه الشاب الشاوي، بعد النجاح في الحصول على شهادة البكالوريا سنة 1982، نحو مدينة بومرداس مباشرة، لدراسة الهندسة الميكانيكية في معاهدها، لغاية حصوله على شهادة مهندس دولة سنة 1987. ستترسخ أكثر، خلال فترة الدراسة الجامعية ببومرداس، القناعات الإسلامية لطالب الهندسة الميكانيكية، ليكون على رأس تجربة تكوين الاتحاد الطلابي الحر، مع بعض زملائه من جامعة الجزائر. هذه التجربة التي عرفت، قبل الإعلان عن التعددية في سنة 1989 مرحلة سرية، لم تكن فيها الانتماءات السياسية الحزبية والعقائدية داخل التيار الإسلامي واضحة المعالم، «فالحديث كان عن حركة إسلامية فقط، دون تفصيل».

هذا الدور القيادي للطالب الشاوي، على مستوى الحركة الطلابية الإسلامية، يؤكد الاتصال المبكر مع الشيخ محفوظ نحناح في سنة 1982 «وهي السنة الأولى لي في جامعة بومرداس.. خلال هذه المرحلة، التيار الوحيد الذي كان ينشط بين الطلبة، هو التيار الإخواني».

يلتحق المهندس مناصرة، بالتعليم الثانوي، وليس بالعمل الصناعي، كما كان يفترض بالنسبة لخريج معهد تكوين مهندسين. بعد التخرج مباشرة و في الآجال، عكس الطلبة القياديين والمهتمين بالشأن السياسي، الذين عادة ما يطول بهم المقام داخل الحرم الجامعي، «بعد سنة ونصف تدريس في إحدى ثانويات العاصمة، غادرت نهائيا التعليم، وتوجهت إلى رئاسة تحرير جريدة النبأ، لسان حال الحركة 1991». بعد التحولات السياسية العميقة التي حصلت في الجزائر، خلال هذه الفترة، التي اعترف فيها بالتعددية الإعلامية والسياسية، فقد تم الاعتراف بالاتحاد الطلابي الحر في مارس 1989، كما تم فيه الاعتراف بحركة الإصلاح والإرشاد في نفس السنة، وهي الحركة التي ستتحول إلى حزب سياسي، تحت تسمية حركة المجتمع الإسلامي «حماس». الحركة التي انضم مناصرة إلى مكتبها الوطني، للتكفل بالقضايا السياسية والإعلام فيما بعد.

سيكون أول منصب سياسي خارج هياكل ومؤسسات الحركة لمناصرة هو عضوية المجلس الوطني الانتقالي، في عز الأزمة السياسية والأمنية 1994. المجلس الذي سيحتل منصب نائب رئيسه، عبد القادر بن صالح، ممثلا لحركة المجتمع الإسلامي، التي صارحت بمستوى وشكل هذه المشاركة بمواقفها المؤيدة للخيارات الرسمية، في هذا الظرف السياسي الصعب.

يعين مناصرة، بعد العودة للمسار الانتخابي في الجزائر، وزيرا للصناعة وإعادة الهيكلة، في حكومة أحمد أويحيى الثانية، بعد أن فاز حزبه الجديد التجمع الوطني الديمقراطي، بالانتخابات التشريعية، في جو من التشكيك والمعارضة «هذه التجربة يمكن عدها التجربة الأولى الفعلية في التحالف

الحكومي، فقد شاركت الحركة في حكومة أويحي الأولى (جانفي 1996) لكنها كانت مشاركة ضعيفة بوزيرين فقط... وقبل تكوين البرلمان.. في حين مشاركة 1997 كانت أقوى، بعد ظهور نتائج الانتخابات ».

بالفعل، فقد شاركت حركة مجتمع السلم بسبعة أعضاء، بين وزراء ونواب وزراء، لكن ورغم هذه المشاركة العددية القوية، فإن تقييم الرجل لها كان أكثر من متحفظ « فالوزارات الممنوحة للحركة، كانت تقنية وبعيدة عن المواطنين. زيادة على مشاكل القطاعات المرتبطة بها. ناهيك عن تقليص صلاحيات وزراء حمس.. فقد كانت ترفض لنا التعيينات التي نقتربها داخل القطاع، كما جردت كوزير للصناعة من الكثير من الصلاحيات، فيما يخص مؤسسات القطاع والشركات القابضة Holding ».

بعد خمس سنوات قضاها مناصرة كوزير للصناعة وإعادة الهيكلة داخل طاقم حكومات أحمد أويحي، وإسماعيل حمداني وأحمد بن بيتور، وأخيرا علي بن فليس، يتوجه الرجل بعد الانتخابات، نحو الاهتمام أكثر بالعمل الحزبي والترشح للانتخابات التشريعية، التي قاد فيها قائمة ولاية باتنة. الحركة التي سيعين نائبا لرئيسها للشؤون السياسية، بعد مؤتمر 2003 وناطقا رسميا، بعد مغادرة الحكومة. هي نفس الحركة التي سيكون من القياديين القلائل للترشح باسمها على رأس قائمة ولاية باتنة في تشريعات 2007، بعد الإبعاد شبه الكلي الذي تعرض له قيادي الحزب ونواب العهدة السابقة. حصل هذا في الوقت الذي كانت فيه حركة مجتمع السلم تحضر لمؤتمرها الرابع الذي اتخذ فيه الرجل مواقف معارضة، من رئاسة أبو جرة سلطاني.

صراع سيتطور لاحقا 2009 للوصول إلى مرحلة الانشقاق، مع مجموعة من القيادات والمنتخبين بما فيهم نواب البرلمان، والإعلان عن تكوين حركة الدعوة و التغيير. عبد المجيد مناصرة متزوج منذ 1986 من سيدة متحصلة على شهادة الدراسات المعمقة في التجارة.

منتوري فتيحة

وزيرة منتدبة للإصلاح المالي جوان 2002 / أبريل 2004

وزيرة منتدبة للإصلاح المالي جوان 2006 / 2008

كانت المنتورية الثالثة التي تصل إلى عضوية الحكومة، بعد الأخ محمد الصالح، الوزير أكثر من مرة، ورئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وابنة العم زهية، وزيرة الصحة والشؤون الاجتماعية. فتيحة منتوري التي أكدت بهذا الحضور داخل الهيئة التنفيذية، القدرة الكبيرة التي تمتلكها عائلة منتوري، في إنتاج النخبة قبل وبعد استقلال الجزائر، وهو ما تم تجسيده على المستوى الرمزي بمنح اسم «الإخوة منتوري» على جامعة قسنطينة، وعلى ثانوية بابن عكنون بالجزائر العاصمة، التي أطلق عليها اسم الأخ ضابط جيش التحرير حمود منتوري.

كما أكدت نوعية هذا الحضور داخل الهيئة التنفيذية الذي ميز بنات منتوري، بالاعتماد على تأهيلهن المهني والعلمي أساسا، مما جعل فتيحة منتوري، تحتل موقعا وزاريا لأول مرة في تاريخ المرأة الجزائرية، بعيدا عن النمطية التي ميزت حضور المرأة الجزائرية، كوزيرة منتدبة مكلفة بالإصلاح المالي 2002.

البت فتيحة منتوري، من مواليد 1947 بقسنطينة، هي أصغر بنات يونس منتوري، موظف البريد، الذي أنجب من زواجه من إحدى بنات فرجوة، من

عائلة طرشي، أربعة ذكور وأربع بنات، كان من بينهم الوزير، كالابن محمد صالح ورائد جيش التحرير الشهيد، محمود منتوري، والنائب وأستاذ الطب بكر العائلة، بشير منتوري. علما بأن الارتباط بالمواقع الوظيفية الرسمية قد بدأ لدى هذه العائلة مبكرا، على مستوى جيل الجد من الأب المتوفى في بداية القرن الماضي 1910، الذي احتل موقع «خوجة». زيادة بالطبع على ملكيته الزراعية المتوسطة، التي أصبحت عاجزة عن تلبية حاجيات عائلته الكبيرة، خاصة بعد زواجه مرة ثانية وإنجابه أربعة عشر بنتا وولدا من زيجتيه.

فتيحة منتوري التي بدأت دراساتها الابتدائية بقسنطينة، قبل قرار الهجرة إلى تونس 1956، الذي اتخذه الأب «بعد أن اتصل به محافظ شرطة جزائري وإعلامه بخطورة بقاءه هو وبناته وأولاده الصغار، في قسنطينة، بعد تأكد الإدارة الفرنسية من التحاق الأخوين بشير ومحمود بجيش التحرير... الوالد الذي توفي، في تونس سنتين، بعد هجرة العائلة القسرية، كنا نحس وهو يغادر قسنطينة مكرها أنه يودع الجزائر التي لن يراها مرة أخرى». في مدينة تونس أنجزت البنت فتيحة، جزءا من دراستها التكميلية، قبل عودة العائلة للجزائر مباشرة إثر الاستقلال. العائلة التي قررت الانتقال إلى الجزائر العاصمة، سنة بعد دخولها من تونس، مما سمح للبنت فتيحة بالانتهاء من دراستها الثانوية، ولغاية الحصول على شهادة البكالوريا الفرنسية والجزائرية، علوم دقيقة وفلسفة، بثانوية فيكتور هيقو - عمر راسم الحالية 1966-.

على عكس رغبة العائلة والأخ بشير أستاذ الطب خاصة، انتسبت البنت فتيحة إلى كلية الاقتصاد بجامعة الجزائر، للتخرج بعد حصولها على شهادة الليسانس 1971، والتوجه مباشرة للعمل في مؤسسة الحديد والصلب SNS كرئيسة مشروع لمدة ثماني سنوات 1972/ 1978. سيكون هذا المنصب في القطاع الصناعي، والذي اهتمت فيه فتيحة منتوري بالجوانب المالية على وجه الخصوص، آخر موقع لها في هذا القطاع، قبل الانتقال نهائيا إلى قطاع المالية والبنوك، الذي سترتبط به مهنيا.

القطاع المالي الذي ستحتل فيه موقع رئيسة دائرة بالبنك الوطني الجزائري 1979 / 1980، لتنتقل إلى باريس في الوقت الذي كان فيه ابن جيجل، بن يحيى محمد الصديق وزيرا للخارجية، لاحتلال موقع مكلفة بمهمة في سفارة الجزائر 1981 / 1983 وهي الفترة التي استغلتها للحصول على شهادة الدكتوراه الحلقة الثالثة، حول موضوع الاتحاد المصرفي العربي 1983. كما استغلت وجودها قبل ذلك، في بنك الجزائر للاستفادة من تربص ببنك باريس، للحصول على شهادة الدراسات المعمقة 1979.

مديرية الدراسات بالبنك المركزي 1983 / 1996 سيكون الموقع الذي احتلته منتوري فتيحة، بعد عودتها من باريس، في هذا القطاع المالي الذي « يشكو من نقص حاد في التأهيل، عكس الهالة التي قد تبدو عليه ». للانتقال إلى وزارة المالية، كمديرة مركزية للمديونية، مما جعلها تكون في اتصال مباشر، بملف تسيير المديونية الجزائرية، التي تحولت إلى هاجس يومي، لدى صاحب القرار، خلال هذه الفترة الصعبة، من تاريخ الجزائر. تمكنها من اللغة الانجليزية والفرنسية وحتى جزء يسير من الايطالية، يكون قد ساعد بنت منتورة على القيام بالاتصالات والمفاوضات، التي يتطلبها تسيير هذا الملف، على المستوى الدولي.

بالفعل فقد حصل أول اتصال لفتيحة منتوري برئاسة الجمهورية خلال فترة ليامين زروال، الذي طلب منها التفكير في دراسة تبعات استعمال الأورو على الاقتصاد الجزائري، والعلاقات مع أوروبا، وهو ما قامت به كبحت في مركز الدراسات الإستراتيجية « هذه العلاقة المباشرة والشخصية مع الرئاسة، التي لم تعجب المسؤولين في القطاع المالي، وعلى رأسهم مدير البنك المركزي ».

علاقة ثانية لفتيحة منتوري بالرئاسة ستكون أوثق هذه المرة، انطلقت في 1998، عندما اتصل بها المرشح لرئاسة الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، لتساعده، في تحرير الشق المالي والاقتصادي المتعلق بالبرنامج الانتخابي « وهو

ما قبلت به بشرط ألا أكون مجبرة على الذهاب إلى مقر قيادة الحملة». .
الرئاسة التي ستلتحق بها منتوري فتيحة كمستشارة 1999 / 2002، بعد مغادرتها لموقعها الأخير في قطاع البنوك كنائبة محافظ بنك الجزائر. «الرئيس بوتفليقة هو الذي طلب مني، الالتحاق بالرئاسة، كمستشارة، بعد أن سمع أن محافظ البنك يريد أن يعينني بواشنطن، كممثلة لدى صندوق النقد الدولي... المرادية أقرب من واشنطن، قال لي الرئيس، وهو يخبرني بموضوع التعيين بالرئاسة» .

بعد الانتخابات التشريعية لسنة 2002 التي فاز بها حزب جبهة التحرير، يتم اقتراح منصب وزيرة منتدبة للإصلاح المالي على فتيحة منتوري، ضمن طاقم حكومة علي بن فليس الأمين العام لجبهة التحرير، التي ضمت خمس نساء دفعة واحدة، من بينهن ثلاث ممثلات لجبهة التحرير، فزن في الانتخابات التشريعية، زيادة على خليفة تومي كوزيرة للإعلام والاتصال، ومتحدث رسمي باسم الحكومة، وفتيحة منتوري «الكل كان يعرف أن الرئيس بوتفليقة هو الذي فرضنا في الحكومة على الأقل أنا وخليفة». الحكومة التي ستغادرها بنت منتورة في أبريل 2004، لتقوم بعودة ثانية للرئاسة كمستشارة للرئيس في الجوانب المالية والاقتصادية «يبدو أن أويحي هو الذي أصر على ذهابي من الحكومة، بعدما اشتغلت مع وزيرين محمد تريباش و عبد اللطيف بن اشنهو، كوزيرة منتدبة للإصلاح المالي.. صعوبات كثيرة وجدتتها أمامي أثناء هذه التجربة، مرتبطة بموقع الوزارة المنتدبة نفسها وصلاحياتها غير المحددة، وبكوني امرأة لا تعتمد إلا على تأهيلها في وسط وزارة المالية، ضعيف التأهيل والذكوري» .

عادت فتيحة منتوري في جوان 2007 بعد الانتخابات التشريعية مع حكومة عبد العزيز بلخادم الثانية لاحتلال نفس الموقع القديم، كوزيرة منتدبة

الوزير الجزائري، أصول و مسارات

للإصلاح المالي . الموقع الذي تغادره بعد عودة أحمد أويحي 2008 لرئاسة الحكومة، للتوجه مرة أخرى، نحو موقع الاستشارة، برئاسة الجمهورية .

منتوري محمد الصالح

نائب وزير مكلف بالرياضة 1986/1984

نائب وزير مكلف بالسياحة 1987/1986

وزير العمل والشؤون الاجتماعية 1991

وزير الصحة والشؤون الاجتماعية 1992/1991

رغم المناصب السياسية والإدارية العليا والكثيرة، التي تحصل عليها محمد الصالح منتوري، فإنه لم يتمكن من دخول اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، في عز فترة قوة التنظيم الحزبي الأحادي، في الثمانينات، فقد اقترح اسمه أكثر من مرة داخل هذه الهيئة، بحكم المنصب على الأقل، لكنه كان يشطب في آخر دقيقة كل مرة، رغم كونه من الإطارات العليا القليلة التي داومت على علاقاتها مع القاعدة الحزبية، إلى غاية 1989.

فهل تم هذا الإبعاد ؛ لأن الرجل رفض الدور التقني الممنوح له، كما كان الحال مع الإطارات التكنوقراطية دائما، وتخطاه نحو مواقف أكثر سياسية ؟ أم أنه أخاف الكثير، جراء المواقف السياسية المعروفة عنه وعلاقاته الفاعلة التي سمحت له بالعودة أكثر من مرة للحكومة التي كان مرشحا جديا في بداية التسعينيات لرئاستها، بعد تنصيب بوضياف على رأس المجلس الأعلى للدولة في سنة 1992 ؟ أم ان عدم الاستقرار هذا له علاقة بشخصية الرجل

التي يبدوا عليها نوع من القوة والتمرد، نجدها في بعض الأحيان لدى صغار العائلة « المازوزي »، المدلل، ربما ؟ سيرة الرجل، قد تفيدنا، في إيجاد أجوبة، لهذه التساؤلات الكثيرة .

ولد محمد الصالح منتوري، في الحامة بوزيان، بالقرب من قسنطينة، في سنة، 1940 لعائلة نزحت، في الأصل من منتورة القريبة من فرجيو - فج مزالة بولاية ميله، التي هاجرت منها العائلة. عائلة كانت تتميز بوضع اقتصادي واجتماعي معقول جدا، فالجد الفلاح متوسط الملكية، كان « خوجة » في فرجيو، في حين تحول الأب، نحو الوظيفة العمومي، من خلال منصبه، في البريد والمواصلات كساعي بريد، نتيجة تمكنه، من القراءة والكتابة، باللغتين (العربية و الفرنسية)، خلال الفترة الاستعمارية التي تم فيها تعميم الأمية، على أبناء الشعب الجزائري.

أنجب الأب منتوري، أسرة من ثمانية أبناء وبنات، منحت الكثير من الوجوه السياسية المعروفة. فقد كان الابن البكر بشير أستاذا في الطب ومجاهدا معروفا، تولى عدة مناصب تسييرية ونيابية بالمجلس الوطني الشعبي في الجزائر العاصمة، بعد الاستقلال. كما احتلت الأخت الصغرى، منصب وزيرة منتدبة للمالية ومستشارة برئاسة الجمهورية، في حين استشهد محمود أثناء الثورة التي كان رائدا بولايتها الأولى، « فقد كانت قيم الوطنية الممزوجة، ببعدها العربي الإسلامي، من القيم المركزية »، لدى هذا الأب الموظف الصغير الذي كان يصر على تعليم أبنائه وبناته تعليما مزدوجا، فالنجاح في المدرسة الفرنسية، كان لا يعني الانقطاع عن المنظومة التعليمية التقليدية ومدارس جمعية العلماء، ذات الحضور القوي، في هذه المنطقة من الشرق الجزائري .

المرحلة الابتدائية وجزء من الثانوي قضاها كمال - الاسم المستعمل داخل العائلة - في قسنطينة، ليتوقف عن الدراسة، بعد مشاركته في إضراب الطلبة 1956 و ينتقل إلى تونس، التي حصل فيها على شهادة البكالوريا في سنة

1959. تونس التي اشتغل فيها لبعض الوقت، داخل هياكل الحكومة المؤقتة، في قطاع الشؤون الاجتماعية، مع عبد الحميد مهري وعبد السلام بلعيد. ستعرف هذه التجربة الأولى والقصيرة، التي قام بها الرجل في قطاع الشؤون الاجتماعية، عمقا أكثر، بعد الاستقلال، سمحت له، بأخذ فكرة، عن هياكل ومؤسسات الحكومة المؤقتة، كانت كافية لكي يتخذ مواقف معادية لها، في صراعها، مع قيادة الأركان لجيش التحرير، بعد ذلك. نفس الحكومة المؤقتة التي استفاد الطالب منتوري، من إحدى بعثاتها إلى لوزان السويسرية للدراسة في جامعاتها -تجارة وحقوق - وهي دراسة لم يكملها إلا بعد الاستقلال 1963، فقد دخل إلى الجزائر، بعد الاستقلال، للعمل، بعضة أشهر في البنك المركزي الجزائري، لكنه سرعان ما غادر إلى لوزان، لإتمام دراسته الجامعية التي انقطع عنها.

لم يدخل الشاب منتوري إلى الجزائر نهائيا إلا في سنة 1964، ليلتحق، بقطاع البترول كمسؤول مصلحة بشركة SN REPAL / chef de service. المنصب الذي استمر فيه حتى سنة 1967. تاريخ إضراب شارك فيه، كان من نتائجه، تدخل وزير القطاع عبد السلام بلعيد الذي قام بفصل الكثير من «المشاغبين» كان منهم منتوري نفسه، فعبد السلام كان معروفا عنه من ذلك الوقت، عدم تسامحه، مع أشكال المقاومة، التي بدأ يعرفها عالم الشغل

مسؤول دائرة الدراسات في الحزب، كان المخرج الذي فرض على منتوري، بعد إبعاده من مؤسسة «سان ربال» لكنه لم يبق في هذا المنصب إلا ثلاثة أشهر، للعودة مرة أخرى إلى قطاع الشؤون الاجتماعية، الذي سيرتبط به مهنيا، لمدة طويلة فيما بعد. فقد كلف منتوري، بعد هذه التجربة، في قطاع البترول، بمنصب نائب مدير مكلف بالتكوين المهني في سنة 1969، لبعض الأشهر فقط، كما جرت العادة عند الرجل، الذي فضل التسجيل في جامعة الجزائر، للحصول على دبلوم الدراسات المتخصصة في العلوم الاقتصادية DES

لينتقل في نفس السنة إلى صندوق الضمان الاجتماعي، كمدير مركزي، ثم رئيس مدير عام للصندوق طول الفترة بين 1969 / 1980 .

الرجل الذي يقول أن، المديرية العامة لسوناطراك، قد عرضت عليه خلال هذه الفترة، لكنه رفض العرض . كثرة العروض على الرجل التي يفسرها البعض، بعلاقة المصاهرة المباشرة التي تربطه بأحد رجال يومدين الأقوياء (عبد المجيد علاهم)، زيادة على المكانة الخاصة التي تحتلها العائلة . هذه الفترة التي استقر فيها منتوري مهنيًا اختار مضاعفته باستقرار عائلي، بزواجه من طبيبة أسنان من جيجل، أنجب منها ثلاث ذكور، عاشوا كأطفال، بعض منغصات عدم الاستقرار الوظيفي للأب، « فقد اشتكى الأولاد أكثر من مرة، من كلام المعلمين وتلميحاتهم عن إبعاد الأب، من الحكومة أكثر من مرة » .

عين منتوري، بعد هذه التجربة الطويلة، رئيس مدير عام لصندوق الضمان الاجتماعي، أمينًا عامًا لوزارة التكوين المهني 1980 / 1984، خلال فترة وجود محمد نابي، على رأس الوزارة، وهو المنصب الذي سيغادره الرجل، نحو قطاع الرياضة كنائب وزير 1984 / 1986 . القطاع الذي حافظ فيه على الكثير من العلاقات، لدرجة أنه كان أول رئيس منتخب للجنة الأولمبية الجزائرية 1989 / 1992 .

يعين محمد الصالح، بعد تجربة الرياضة، نائب وزير لقطاع السياحة 1986 / 1987 ، لمدة ثمانية أشهر فقط . فقد اتصل به مولود حمروش – الذي لم يكن من المقربين منه، رغم علاقة الجهة – ليخبره أن الرئيس يريد « دخلت على الرئيس الشاذلي بن جديد، لمدة دقيقتين أو ثلاثة أخبرني فيها أنه قد عينني وزيرًا للسياحة، قبلت المنصب وخرجت .. كان ذلك حوالي الثانية عشر ظهرًا . في حوالي السادسة مساءً، اتصلوا بي من الرئاسة ثانية، للقول إنهم انتبهوا وهم يحرمون البلاغ الرسمي للإعلان عن الحكومة، أن السياحة كقطاع، ضمت للثقافة التي عين على رأسها بوعلام بسايح وبالتالي فما عليك

إلا الاكتفاء بمنصب نائب وزير، فكان الأمر على هذا النحو» .

« تجربة نيابة الوزارة التي تعبر، عن توازنات بين العصب، كان من نتائجها الشلل الفعلي للحكومة... فكل مجموعة كانت تريد تنصيب رجالها، في مراكز السلطة». هي الخلاصة التي توصل لها الرجل، بعد تجربتين كنائب وزير. الرئيس الشاذلي هو الذي تدخل لإبعاد منتوري من قطاع السياحة، بعد رفضه « خوصصة القطاع بطريقة غير قانونية، وضد إرادة المجلس الشعبي الوطني». بعد تجربة اللجنة الأولمبية، في نهاية الثمانينيات، عاد منتوري إلى الحكومة هذه المرة، كوزير في حكومة سيد أحمد غزالي لقطاع يعرفه جيدا -الشؤون الاجتماعية- لينتقل إلى الصحة كوزير مع نفس رئيس الحكومة دائما في أكتوبر 91، حتى آخر تعديل في حكومة غزالي، بعد تنصيب المجلس الأعلى للدولة.

موقف الرفض قابل به الرجل كل الاقتراحات، التي قدمت له، بعد ذلك، من قبل عبد السلام، بلعيد رضا مالك، وحتى رئيس المجلس الأعلى للدولة، الذي قال عنه أنه كحل وهيئة « لا يعمر العين». رغم كل ذلك فقد قبل أخيرا محمد الصالح منتوري، منصب رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، خلال عهدة الرئيس زر وال، التي تميزت بعودة الكثير من المؤسسات إلى الواجهة كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي كان محمد الصالح منتوري من أعضائه في سنة 1976. المجلس الذي اتخذ الكثير من المواقف ونشر العديد من التقارير التي لم ترض دائما المؤسسات السياسية الأخرى، بما فيها رئاسة الجمهورية، خاصة بعد التغيير الذي طرأ عليها بعد الإنتخابات الرئاسية سنة 1999 وعودة عبد العزيز بوتفليقة الذي « كان قد اقترح عليه أكثر من منصب، بما فيها رئاسة الحكومة». سوء العلاقة بينه وبين رجال هذه المرحلة، كأحمد أويحيى، رئيس الحكومة، ستفاقم مع الوقت، ليعلن محمد الصالح منتوري عن استقالته من رئاسة المجلس الوطني

الاقتصادي والاجتماعي في الأسبوع الأول من مايو 2005، ليخلفه على رأس المجلس محمد صغير باباس الذي كان قد صادفه أكثر من مرة خلال مشواره المهني في قطاع الشؤون الاجتماعية والصحة وخلفه أكثر من مرة وفي أكثر من موقع، جعله يذكره مازحا وهو يقوم باستلام المهام معه، عند مغادرته رئاسة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي : « لا يجب أن تخاف أنت على مصيرك المهني، انتظر كل مرة أغادر فيها موقعا ما، لأنك ستخلفني فيه حتما... ».

توفي محمد الصالح منتوري عن عمر السبعين في 5 سبتمبر 2010، بعد تعرضه إلى أزمة قلبية.

منتوري - شنتوف زهية

وزيرة الصحة والشؤون الاجتماعية 1992 / فيفري إلى جويلية.

ليست أول منتورية تدخل الحكومة، فابن عمها محمد الصالح، كان وزيرا أكثر من مرة، وفي نفس القطاع، بل سنة قبلها مع نفس رئيس الحكومة. نفس الشيء بالنسبة لأخته فتيحة منتوري التي عينت وزيرة منتدبة للمالية والإصلاح المالي 2002. أستاذة الطب التي كانت كثيرة التحفظ والشروط، قبل قبولها المنصب الذي اقترحه عليها رئيس الحكومة، سيد أحمد غزالي، في فيفري 1992، بعد تنصيب المجلس الأعلى للدولة. ضرب سيد أحمد غزالي بهذا التعيين عصفورين بحجر واحد، تعويض ابن العم، محمد الصالح المستقيل وأستاذة الطب نفيسة لاليام التي عوضتها في منصبها على رأس وزارة الصحة وكأن تهمة العمل مع المنشقين التي وصمت بها حكومات غزالي، قد تأكدت هذه المرة كذلك، ليس مع الأحزاب فقط، بل حتى داخل نفس العائلات و الوسط المهني .

زهية منتوري مولودة بسطيف سنة 1947، رغم أن أصول العائلة تعود إلى منتورة بالقرب من فرجيوة، ولاية ميله الحالية. في حين أن جزءاً كبيراً من العائلة، قد استقر في قسنطينة وضواحيها. هذا التنقل نحو الكثير من المدن الذي يمكن تفسيره، إذا عرفنا، مهنة الأب الموظف في العدالة.

الأب منتوري الذي أختار ابنة عمه كزوجة، كما كان حال الكثير من العائلات الجزائرية الغنية التي لا تشجع منح بناتها، للزواج خارج الإطار العائلي. فقد كان الجدان من الفلاحين المالكين الميسورين في منطقة فرجوة -فج مزالة. أنتجت عائلة منتوري التي كان الجد «خوجة»، الكثير من الموظفين الصغار، على مستوى الجيل الثاني، عند انتقال العائلة إلى قسنطينة.

في حين، كان الجيل الثالث من عائلة منتوري، الأعلى تعليما، أقرب للفكر الوطني الثوري، كما كان الحال مع أبناء العم الذين عرف منهم محمود منتوري، الضابط المتوفى أثناء الثورة، وبشير أستاذ الطب المعروف. على عكس إخوانه، لم ينجب الأب أحمد منتوري، من هذا الزواج العائلي، إلا البنت زهية التي أنهت تعليمها الابتدائي في مدينة سطيف، قبل الانتقال إلى ثانوية الحرية، بقسنطينة التي حصلت فيها على البكالوريا في سنة 1966.

مدينة قسنطينة، التي ستسجل فيها ابتداء من السنة الدراسية 1967 / 1968 لمزاولة تعليمها الطبي، ليكون من المفروض عليها التنقل للدراسة في الجامعات الفرنسية لانتهاء من أطروحتها، نظرا لقلة الأساتذة المشرفين في جامعة قسنطينة حتى فترة نهاية السبعينيات. كان لابد من حوالي عشر سنوات دراسة لكي تبدأ بعدها الأنسة منتوري العمل، كأستاذة مساعدة في الطب 1976.

لم تزاوّل الطيبة منتوري مهنة الإنعاش الطبي التي اختارتها كتخصص في مدينة قسنطينة، بل في عناية الأكثر تفتحا من مدينتها المحافظة. مدينة عناية التي اختارتها ابتداء من 1980 ولغاية انتقالها إلى الوزارة كوزيرة 1992، لتحتل فيها منصب مديرة معهد العلوم الطبية في البداية، قبل الوصول إلى رئاسة الجامعة، لتكون أول امرأة في الجزائر، تحتل هذا المنصب العلمي والإداري الهام 1985. رئيسة الجامعة التي لازالت تبتسم حتى الآن، وهي تتذكر كيف أن الناس، في عناية، كانوا يقولون «فضوا الرجال في عناية جابوا امرأة من قسنطينة تحكم».

قدمت رئيسة الجامعة، بعد الانتهاء من ترتيبات الدخول الجامعي 1990/1991، في أكتوبر، استقالتها من منصبها للوزير الجديد، مصطفى شريف في حكومة حمروش. لكن جامعة عنابة ستعرف ابتداء من هذه الفترة أحداثا خطيرة، تميزت بالعنف في بعض الأحيان، كالكثير من جامعات الشرق الجزائري التي كانت تسيطر فيها الكثير من التيارات الإسلامية، ليس بين الطلبة فقط، بل «حتى بين الأساتذة، بمن فيهم الذين كانوا على رأس إدارة المؤسسات الجامعية... هذه المناصب، التي سهلت ترشح الكثير منهم في قوائم التيار الإسلامي بمناسبة الانتخابات التشريعية والمحلية التي عرفتها الجزائر في بداية التسعينيات».

ممارسات كثيرة من هذا النوع سادت خلال تلك الفترة، عكس الصورة التي تحملها رئيسة الجامعة عن الدور التربوي للأستاذ والجامعة. مما جعلها ترفض مرارا اقتراحات محافظ جبهة التحرير لولاية عنابة، قبل التعددية للانخراط في الحزب «فقد أرجعت له بطاقات الانخراط التي كان يبعث بها لي كل مرة، لأنني أؤمن أن الجامعة لا يجب أن تنحزب».

أوصل استفحال الأمور في جوان 1991، بعد الإضراب الذي دعت إليه الجبهة الإسلامية للإنقاذ، جامعة عنابة إلى حالة متقدمة من التعفن، لدرجة احتلال الجامعة لمدة طويلة من قبل الطلبة والأساتذة. فما كان من وزير التعليم العالي، في ذلك الوقت، الأستاذ جيلالي اليابس، إلا أن يطلب من الأنسة منتوري العودة لتسيير الجامعة، خاصة وأنها «قد حافظت على سمعة إيجابية، لدى الأوساط الجامعية، في مدينة عنابة بثقافة أهلها المتفتحة التي تتبنى بسهولة الإطارات التي هاجرت إليها من مختلف مناطق التراب الوطني».

مهمة صعبة قبلتها أستاذة الطب ابنة منتورة التي تربت في عائلة تحتل «فيها الوطنية والواجب مركز الصدارة». لم تكن أستاذة الطب، التي استمرت في مزاوله مهنتها، بطريقة عادية حتى، بعد حصولها على الأستاذية (1990)،

تنوي الاستمرار في مهمتها التسييرية، على رأس جامعة عنابة، إلا أن إلحاح الوزير جعلها تمدد في هذه المهمة الخطيرة، إلى حين زيارة رئيس الحكومة إلى عنابة الذي تعرفت عليه، بمناسبة هذه الزيارة.

غزالي الذي فكر في الأنسة منتوري للعمل معه في الوزارة كوزيرة للصحة والشؤون الاجتماعية، اقترح عليها الأمر بمناسبة التعديل، الذي أجراه على الحكومة، بعد تعيين المجلس الأعلى للدولة، فكان أن التقت برئيس الحكومة ثلاث مرات للقبول في نهاية الأمر. فقد أصرت على التعيين في قطاع تعرفه، كالصحة والتعليم العالي، لأنها ترفض أن تقوم بـ *la figuration*، داخل الحكومة التي لم تطل الإقامة فيها كثيرا. فقد أقيمت الحكومة كلها بعد عملية الاغتيال التي تعرض لها رئيس المجلس الأعلى للدولة، الرئيس محمد بوضياف. رغم صعوبة المرحلة التي عينت فيها الأستاذة منتوري في الحكومة، فهي لازالت مصرة على القول أنها اقل خطورة من الوضعية التي كانت عليها جامعة عنابة، في ذلك الوقت الذي تتذكر كيف خرجت منها، بصعوبة، وهي محتلة من قبل الطلبة، للتوجه للمطار، لمقابلة رئيس الحكومة.

بعد استقالة الحكومة في صيف 92، تزوجت أستاذة الطب من زميل لها، يشتغل كأستاذ وباحث في حقل العلوم الاجتماعية بجامعة وهران، حيث تقيم الآن وتشتغل كرئيسة قسم إنعاش الأطفال في مستشفى المدينة.

مهري عبد الحميد

وزير الإعلام والثقافة 1980/ 1979

لم يعين عبد الحميد مهري، وزيرا للإعلام والثقافة إلا في 1979، بعد وفاة هواري بومدين، ليغادر الحكومة، بعد عام ونصف فقط من التجربة. الرجل يملك تفسيراً لهذه الحالة، فقد كان هناك «نص» غير مكتوب، في عهد الرئيس بومدين، يقضي بإبعاد أعضاء الحكومة المؤقتة، من المناصب السياسية الهامة، «نتيجة لحساسيات قديمة لم يتخلص منها الكثير».

في مواجهة سياسة الإبعاد وحتى الإقصاء، من مراكز القرار السياسي، أصر عبد الحميد مهري على التواجد داخل فضاءات العمل التربوي والثقافي، بمختلف أشكاله ومستوياته، قبل وبعد الاستقلال. عبد الحميد مهري الذي يعد من السياسيين الجزائريين، الذين تميزوا بحضور سياسي طويل، استمر، منذ بداية الخمسينيات، بما فيها هذا المرور السريع، على المنصب الحكومي.

ولد عبد الحميد مهري في 1926 بالخروب قرب قسنطينة، ينتمي إلى عائلة تعود في أصولها إلى جهة القل (أولاد عطية)، هاجرت إلى الحروش، بعد فشل ثورة 1871، قبل أن تستقر لمدة طويلة في واد زناتي بولاية قالمة، أين عمل الأب إماماً في السلك الرسمي، بعد الانتقال من الخروب، حيث كان يقوم بنفس المهمة بطريقة غير رسمية.

الأب مهري الذي كان قد زاول تعليمه في زاوية شلاطة و قسنطينة، عند الشيخ حمدان لونيسي، عكس الجد الفلاح الصغير الذي لم يتمكن إلا من تعليم قرآني تقليدي. في حين كان الجد من الأم تاجرا ميسورا، من مدينة ميله. الأب الإمام الذي كان على اتصال بالكثير من الوجوه السياسية المعروفة في ذلك الوقت، كعبد الحميد بن باديس والأمير خالد، كما كان يساهم، بكتاباته في جريدتي «الإقدام» و«الصاديق».

تزوج الأب مهري، ثلاث مرات، أنجب ولدين من طليقته الأولى، ابنة عمه التي انفصلت عنه، بعد رفضه العودة إلى المنزل العائلي وترك الدراسة في زاوية شلاطة. أما الزوجة الثانية فقد توفيت، بعد أن أنجب منها الأب مهري، خمسة أبناء. في حين أنجب أربعة آخرين، من زوجته الثالثة، أم عبد الحميد ابنة تاجر ميله «التي احتضنت الجميع بعد وفاة الوالد – والطفل عبد الحميد لم يتجاوز الخامسة من العمر بعد – فقد تحمل مسؤولية العائلة الأخ الأكبر، إلى درجة لا يكاد يكتشف المرء، من بعيد، أننا لسنا من أم واحدة... فقد تحول الأخ الأكبر مولود، إلى معلم، مع عبد الرحمن بلعقون، بعد وفاة الوالد. تلقيت دراساتي القرآنية التقليدية، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، في هذه المدرسة القرآنية في واد زناتي، لأتحول إلى معلم فيها بعد ذلك...».

يغادر الشاب عبد الحميد الجزائر في سنة 1946، للالتحاق بجامعة الزيتونة بتونس للدراسة «فالعائلة حتى ذلك الوقت كانت ترفض إرسال أبنائها للتعليم في المدارس الفرنسية»، مما جعل الابن مهري، ينطلق في تعلم الفرنسية وهو كبير في السن و بعد تجاوز العشرين من عمره. كان الشاب عبد الحميد وقبل الذهاب إلى تونس، قد انخرط، في حزب الشعب، بمدينة واد زناتي، ليصبح مسؤولا عن خلية كان من بين أعضائها صالح بوبنيدر، صوت العرب، ابن المدينة. حزب الشعب الذي كان قد سبقه إليه الأخ الأكبر، رغم أن واد زناتي كانت قريبة جدا كوسط اجتماعي و ثقافي من جمعية العلماء المسلمين، إلا

أن « الجمعية فشلت في تكوين فرع لها في المدينة، جراء قوة حضور حزب الشعب ومناضليه، من أبناء المدينة ».

استمر عبد الحميد مهري، في تونس، زيادة على الدراسة بالزيتونة، في نشاطه السياسي، داخل الحركة الطلابية وبين أعضاء الجالية الجزائرية المقيمة في تونس، خاصة وأن الدراسة الحرة التي كان يزاولها الشاب عبد الحميد، كانت تسهل مهمته كطالب -مناضل، في الانقطاع عن الدراسة والعودة إلى الجزائر، للقيام، بنشاطاته السياسية، داخل هياكل الحركة الوطنية ومؤسساتها، وهو ما قام به خلال سنة 1948، عندما عاد للجزائر، لتحمل مسؤوليات دائرة الحزب، في سطيف و قسنطينة. الفترة التي تعرف فيها على عبان رمضان الذي كان ينشط سياسيا في هذه الجهة، خلال هذه الفترة التاريخية بالذات .

لم يسمح هذا الانقطاع المتكرر عن الدراسة، والاهتمامات السياسية المبكرة، للطالب عبد الحميد مهري، من الحصول على أي شهادة تعليمية، فاكتمى بالتسجيل كطالب حر، كل مرة، كانت تسمح بها ظروفه . عودة ثانية لتونس في بداية 1951 لم تدم طويلا هذه المرة، فقد أُلقي القبض على عبد الحميد مهري، مع مجموعة، من المناضلين، ليطرد من تونس، بعد الاعتقالات، التي مست مناضلي الحركة الوطنية التونسية والتي طالت بورقيبة نفسه وبعض الجزائريين الذين كانوا قريبين من الحركة الوطنية .

يلتحق عبد الحميد مهري، في سنة 1952، بمدينة الجزائر، بعد أن كلفته قيادة الحزب، بعضوية لجنة الشؤون الثقافية، مع الشيخ بوزوزو، لتكوين و تسيير مجلة « المنار » والمساهمة في تحرير مادتها، لغاية مؤتمر ابريل 1953 . التاريخ الذي سيعين فيه مهري، عضوا للجنة المركزية، على غرار الكثير، من المتعلمين والوجوه الجديدة التي ظهرت للسطح، خلال هذه الفترة الصعبة من عمر الحركة الوطنية الاستقلالية . نفس المنصب الذي سيبقى فيه، بعد مؤتمر آوت 1954 الذي استفحلت معه الأزمة، داخل الحركة، لينشط الحزب إلى عدة تيارات، متصارعة .

يتعرض مهري بعد الإعلان عن الثورة، للاعتقال من ديسمبر 54 لغاية ماي 1955، كالكثير من أعضاء اللجنة المركزية، لحزب حركة الانتصار، بعد الشكوك التي راودت السلطات الفرنسية في دور محتمل لهم في « الأحداث » التي هزت الجزائر في أول نوفمبر 1954، خاصة بعد اكتشاف الشرطة لعلاقة الرجل القديمة، مع عبان رمضان. سيستفيد مهري كالكثير من القيادات الوطنية التي اعتقلت مباشرة، بعد نوفمبر 54، من الإفراج المؤقت، ليغادر التراب الوطني، نحو فرنسا و من هناك إلى القاهرة مباشرة، لالتحاق بالثورة، التي عينته ممثلا لها، في الشام والعراق .

يعين عبد الحميد مهري، في سنة 1956، عضوا إضافيا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ليستمر بعد ذلك، كعضو كامل الحقوق في نفس المجلس، ولجنة التنسيق والتنفيذ، سنة بعد ذلك 1957. سيعين عبد الحميد مهري، منذ الإعلان عن الحكومة المؤقتة في 1959 وزيرا مكلفا بالشؤون المغاربية، ثم وزيرا للشؤون الاجتماعية والثقافية، في الحكومة الثانية والثالثة، ليغادر الحكومة المؤقتة، مع رئيسها عباس فرحات و تعيين بن يوسف بن خدة، رئيسا للحكومة في 1961.

اكتفى عبد الحميد مهري، بعد سنوات الاستقلال الأولى وحتى سنة 1970، بالعمل التربوي القاعدي، فقد رفض الرجل بهدوئه المعهود، اتخاذ موقف، مع أي طرف أثناء أزمة 1962 « التي لم يكن لها مبرر، فهي أزمة مفتعلة وتحالفاتها مصطنعة وغير طبيعية ... لم أفهم مثلا، موقف عباس فرحات المؤيد لبن بلة ». لهذا فقد عمل الرجل كمدرس مؤقت للغة العربية، في ثانوية عمارة رشيد بالعاصمة، بين سنتي 1963/1964، ثم مديرا لدار المعلمين ببوزريعة ومفتشا للطور الابتدائي، لنفس المنطقة لغاية 1970.

اقترن عبد الحميد مهري خلال هذه الفترة (1967)، مع إحدى الملمات السوريات العاملات في الجزائر، لينجب منها ولدا واحدا تخصص في الهندسة

المعمارية فيما بعد، وبنيتين تخرجت إحداهما من مدرسة العلوم التجارية للعمل في سوناطراك، وتزوج فيما بعد، من أحد أبناء الرئيس الشاذلي بن جديد .

يكلف مهري في سنة 1970، بعد تعيين عبد الكريم بن محمود وزيرا للتربية، بالأمانة العامة للوزارة لغاية 1977، تاريخ مغادرة عبد الكريم بن محمود لمنصبه الوزاري. سيستقيل مهري من منصبه كأمين عام للوزارة، مباشرة، بعد تعيين مصطفى لشرف وزيرا للتربية، للعودة لبعض الأشهر لمديرية دار المعلمين ببوزريعة، قبل تعيينه عضوا بلجنة التربية لحزب جبهة التحرير التي كان يرأسها في تلك الفترة، ابن جمعية العلماء، محمد الميلي . يعين عبد الحميد مهري، عضوا للجنة المركزية، في أول مؤتمر لحزب جبهة التحرير، بعد وفاة الرئيس هواري بومدين 1979 (المؤتمر الرابع)، ويحتل منصب وزير الإعلام والثقافة في أول حكومة للرئيس الجديد الشاذلي بن جديد . عودة أخرى للحزب قوية هذه المرة، ستميز مسار مهري، في بداية الثمانينيات، كرئيس للجنة التربية والتكوين مدة طويلة نسبيا 1981/ 1984 . فترة تميزت بمحاولة أخرى لإعادة الحزب إلى مركز القرار السياسي، بعد الإبعاد المقصود الذي تعرض له طول فترة حكم الرئيس بومدين .

يعين عبد الحميد مهري، سفيرا للجزائر في باريس، بعد هذه التجربة الحزبية، لمدة أربع سنوات 1984/ 1988 . لكن في جوان من سنة 1988 يغادر هذا المنصب، في باريس، لتمثيل الجزائر في العاصمة المغربية، بعد التحسن المؤقت الذي طرأ على العلاقات الجزائرية - المغربية، لتسوء الأوضاع فجأة، في الجزائر، بعد أحداث أكتوبر 88 ويستدعى مهري من قبل صهره الجديد الرئيس الشاذلي بن جديد، ليعين على رأس حزب جبهة التحرير، كمسؤول عن الأمانة الدائمة، بدل المغضوب عنه محمد الشريف مساعدي، الذي كان من ضحايا الأحداث الأوائل، ولينتخب عبد الحميد مهري أمينا عاما للحزب

من قبل لجنته المركزية، لغاية جانفي 1996، تاريخ الإطاحة به وتعيين بوعلام بن حمودة مكانه .

حاول مهري أثناء وجوده على رأس هرم الحزب أن يغير في مواقع ومواقف حزب جبهة التحرير المعروفة، كالاتعاد، عن المواقف السياسية الرسمية واتخاذ مواقف مستقلة، حول الكثير من القضايا، دون نجاح كبير خلال هذه الفترة المضطربة سياسيا وأمنيا التي عرفت تنظيم انتخابات رئاسية واستفحال الأزمة السياسية والأمنية . بعد مغادرة قيادة الحزب، ابتعد عبد الحميد مهري عن كل نشاط سياسي رسمي، باستثناء، بعض التدخلات الإعلامية . انتخب عبد الحميد مهري في سنة 1996 أمينا عاما للمؤتمر القومي العربي .

مهساس أحمد

وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي 1963/ 1966

تقديم أحمد مهساس كوزير للفلاحة والإصلاح الزراعي فقط، يعد بكل تأكيد، تقليصا مخلا بالمشوار السياسي الطويل والمتشعب لهذا الرجل الذي ارتبط اسمه، بالكثير، من مراحل الحياة السياسية الوطنية، قبل وبعد الاستقلال.

فأحمد مهساس كان من قيادات حزب الشعب وحركة الانتصار (عضو اللجنة المركزية)، كما كان من وجوه ثورة التحرير، رغم المشاكل الكثيرة التي اعترت مسيرته، أثناء هذه الفترة من تاريخ الجزائر. استمر أحمد مهساس سياسيا، بعد الاستقلال، فكان عضوا بالمكتب السياسي ووزيرا قبل وبعد 19 جوان 65 وعضوا بمجلس الثورة، بعد الإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة، ليعيش مرحلة المنفى وتكوين أحزاب المعارضة، في الخارج والداخل.

أحمد المدعو علي مهساس المولود في سنة 1923 ببودواو، ولاية بومرداس، كان كبير إخوته الأربع، لأب فلاح صغير، كان يقوم، باستئجار الأراضي الفلاحية، للزيادة، في دخل العائلة التي كانت تلجأ بالإضافة إلى ذلك، لتربية الحيوانات، في هذه المنطقة الفلاحية التي عرفت أساليب العمل والاستغلال الرأسماليين مبكرا، بفعل التواجد القوي للمعمرين، الذين استولوا على

أراضي الجزائريين. فقد صودرت أراضي القبيلة التي ينتمي إليها مهساس، عقابا لها، عن مشاركتها، في ثورة 1871.

مهساس الطفل، الذي حصل على الشهادة الابتدائية المخصصة للأهالي، بعد الانتهاء من المرحلة الابتدائية التي زاولها كلها ببودواو، أين تربى ضمن هذا الوسط الريفي الشعبي، الذي كانت تتجاذبه التيارات السياسية الفاعلة في ذلك الوقت مثل، حزب الشعب وجمعية العلماء « كنت قريب جدا، في كل جدال من أطروحات حزب الشعب، نتيجة مطالعتي لجريدة الأمة، لسان حال الحزب ».

في سنة 1939، غادر الشاب أحمد مهساس بودواو نهائيا، بعد أن ضرب أحد رجال الدرك وعمره لا يتجاوز 16 سنة، متوجها نحو حي بلكور الشعبي بالعاصمة، الذي سيتعرف فيه على، مجموعة، من المناضلين، كان على رأسهم محمد بلوزداد، للقيام بنشاطاته السياسية مع شباب الحزب الذي انخرط فيه، منذ هذه السنة.

مشاكل أحمد مهساس مع الإدارة الاستعمارية، لم تتوقف عند مغادرته بودواو، فقد أُلقت عليه الشرطة القبض سنة 1940، ليغادر السجن الذي سيعود إليه مرة ثانية في 1945، لغاية إعلان العفو العام، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. فالسجن سيتحول إلى قدر شبه دائم بالنسبة لهذا المناضل السياسي المحترف، الذي ارتبط منذ الصغر بالتيار الثوري داخل الحزب، فزار سجن البرواقية والبليدة والكثير من السجون الأخرى، حتى تلك التابعة لهياكل الثورة والحكومة المؤقتة في تونس، نهاية الخمسينيات.

مباشرة بعد مغادرة السجن، تطلب قيادة الحزب من مهساس، التوجه إلى جهة سطيف، لإعادة تكوين الولاية، بعد أحداث ماي 1945، فيتعرف هناك، على الكثير، من الوجوه السياسية التي ستلعب دورا سياسيا كبيرا، مثل محمد بوضياف وبشير بومعزة وعبد الحميد بن زين، الذي التحق بالحزب

الشيوعي بعد ذلك . حزب الشعب - حركة الانتصار التي طلبت من مهساس أخذ مكانة محمد بلوزداد بمدينة قسنطينة على رأس التنظيم، بعد علمها بمرضه . المهمة التي يقوم بها الرجل إلى غاية 1948 .

أثناء إقامته في قسنطينة، وتحمله مسؤوليات التنظيم على مستوى الشرق الجزائري، الذي كان يتميز الحزب فيه بقوة حضور أكيدة، يشارك أحمد مهساس، في مؤتمر الحزب، في سنة 1947، لينتخب عضوا بلجنته المركزية . لكن تدهور صحته، تحت تأثير العمل شبه السري وصعوبات النضال، خلال هذه الفترة العويصة، من حياة الحركة الوطنية، جعلته يغادر الشرق الجزائري، للتوجه نحو العاصمة، لتولي نفس المسؤوليات، في منطقته الأصلية هذه المرة .

عند تكوين المنظمة الخاصة O.S، كان مهساس، ضمن قيادة أركانها الأولى، ليعين على منطقة الجنوب¹ . قرار تعيين يحتج عليه الرجل مما سبب له مشاكل، مع قيادة الحزب والمنظمة الخاصة التي كان على رأسها حسين آيت أحمد، الذي تتدهور علاقاته مع الرجل، منذ ذلك الوقت، ليس هو كشخص فقط، بل مع الكثير، من أبناء منطقة القبائل، القريين من الأطروحات البربرية، الذين فجروا الأزمة داخل الحزب، خلال هذه المرحلة، التي عرفت الكثير من الصراعات مع التيار العربي-الإسلامي الذي كان مهساس، من المدافعين الرئيسيين عنه .

بعد اكتشاف السلطات الفرنسية، لوجود المنظمة الخاصة، يلقي القبض على أحمد مهساس، بمعية صديقه أحمد بن بلة، ليسجنا في البليدة لمدة سنتين 1950/1952 . بعد هروبه من السجن، غادر مهساس الجزائر متجها نحو فرنسا ليعيش في ظل السرية، أزمة الحزب التي كانت في أوجها . رغم توجهات مهساس الثورية التي تقربه من المجموعة الداعية إلى الإعلان عن

Mohamed Harbi, *Le FLN. Mirage et réalité. Des origines à la prise du pouvoir* - 1 (1945/1962). Ed. NAQD/ENAL, Alger, 1993. p73.

الثورة، إلا أنه كان دائم الاعتقاد، في إمكانية التوفيق بين التيارات الأخرى، مما جعل البعض، أثناء الثورة، يتهمه، بالقرب من المصاليين الذين احتفظ بالكثير من علاقات الصداقة معهم والأمل في اكتسابهم، لصالح جبهة التحرير الوطني، فيما بعد .

الإقامة في فرنسا، دامت بالنسبة لمهساس حتى 1955، أين عاش، البدايات الصعبة لاندلاع الثورة والانشقاق الذي تعرض له الحزب وهياكله، ليغادرها، نحو القاهرة، «للتكفل بالتموين و مراقبة العناصر المعتدلة المتسللة لقيادة الثورة، كما يقول les modérés»، ومن هناك نحو تونس التي كلف فيها، بتمثيل جيش وجبهة التحرير الوطني، لدى الحكومة التونسية .

ابتداء من 1956، تبدأ مشاكل أحمد مهساس الجديدة، مع قيادة الثورة في تونس، فقد اتخذ الرجل مواقف معارضة، من مؤتمر الصومام والقرارات الصادرة عنه، كما كان حال صديقه أحمد بن بلة ، مما جعله يدخل، في صراعات، مع عبان رمضان والكثير من قيادات التي برزت بعد المؤتمر. قيادات استعملت ضده تهمة المصالية، التي كانت تؤدي بصاحبها إلى الموت لولا العلاقات الحسنة مع السلطات التونسية التي سمحت لمهساس، بالهروب من تونس، بعد شعوره بالتهديد الجدي الذي كان يحوم حول حياته، بعد إلقاء القبض عليه، من قبل مصالح العقيد أو عمران ² .

كان ذلك في سنة 1957. غادر مهساس تونس متوجها، إلى ألمانيا، للعيش متنقلا، بين الكثير من المدن الأوروبية، لغاية الاستقلال. أثناء هذه الفترة 1958 تزوج أحمد مهساس من سيدة سويدية، من عائلة مقيمة في باريس، أنجب منها بنت اواحدة، درست اللغات، في الجامعات الفرنسية، بعد ذلك . بعد الاستقلال مباشرة 1962، يقول « دخلت العاصمة لأجد نفسي مهمشا

2 - انظر شهادة محمد حربي حول الموضوع في مذكراته ص 235

Mohamed Harbi, *Une vie debout. Mémoires politiques, tome 1* (1945/62), Casbah éditions, Alger, 2001.

وفي الشارع... عمليا لم يتصل بي أحدا». سياسيا اتخذ أحمد مهساس، مواقف مؤيدة، لقيادة الأركان، ضد الحكومة المؤقتة، فزار تلمسان، أثناء هذه الفترة السياسية الصعبة، التي تعرض فيها إلى حادث مرور خطير.

مدير الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، كان أول منصب لأحمد مهساس، بعد الاستقلال 1963 وصفه الرجل بأنه un poste de survie. في نهاية نفس السنة «يعينني بن بلة وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي، مكان عمر أوزقان، دون علمي، ودون أن يتصل بي حتى ليخبرني بالقرار.. فعلاقتي مع بن بلة منذ مدة طويلة كانت أكثر من علاقة صداقة، في حين كانت علاقتي مع جماعة الجيش.. بومدين والآخرين حيادية و courtoise، في نفس الوقت الذي كنت فيه قريبا منهم، فيما يتعلق بالكثير من الأمور، كما بينت الأحداث فيما بعد، فأنا مثل جيل ثوري وطني».

هذا القرب من أطروحات... جماعة الجيش، كما يسميهم مهساس، هو الذي جعله يقبل بعضوية مجلس الثورة، بعد الانقلاب على صديقه بن بلة، «الذي اختلفت معه حول الكثير من الأمور أثناء تجربة الحكومة... بن بلة الذي كان تحت تأثير جماعات كثيرة، من بينها، جماعة حربي ورابتيس التروتسكي، الذين كانوا يريدون تسيير القطاع الزراعي، حسب توجهاتهم، وهو الشيء الذي رفضته، مما جعلهم يقومون بحملات صحفية ضدي، في ذلك الوقت».

نفس القطاع الزراعي، والمواقف المختلفة منه، سيكون مرة أخرى، هو موضوع الاختلاف الأساسي، مع المجموعة الحاكمة الجديدة، بعد 19 جوان 1965 التي استمر معها مهساس في منصبه الوزاري «لقد كان المطلوب مني أن أقوم، بنقد سياسة بن بلة، في القطاع الزراعي بإيجابياتها وسلبياتها.. كان ردي إنني أنا المسؤول وأن هناك إيجابيات كثيرة، لا بد من الحفاظ عليها.. موقف بالطبع لم يعجبهم فقالوا عني أنني un ben belliste camouflé من

أنصار بن بلة المختبئين، داخل مجلس الثورة».

بعد بداية ظهور الاختلافات، داخل مجلس الثورة والحكومة «غادرت الجزائر، نحو فرنسا في 1966، بأمر مهمة، ممضي، من قبل بومدين شخصيا، دون أن أقدم استقالتي، لا من الحكومة ولا من مجلس الثورة، لكن فجأة بدأت حملة صحفية ضدي وأنا في فرنسا، فذهبت إلى السفارة لأحتج ثم عندما تيقنت من الموضوع، قمت بتصريحات للجرائد، عبرت فيها بصراحة، عن معارضتي وبقيت في أوروبا».

استمر مهساس في المنفى لغاية 1981. تاريخ دخوله إلى الجزائر، مثل بعض الشخصيات السياسية، بعد وفاة الرئيس هواري بومدين وتعيين خليفته الشاذلي بن جديد. شخصيات كان من بينها العقيد الطاهر زبيري و بشير بومعزة. أثناء فترة المعارضة في الخارج نشط الرجل و أسس الكثير من أحزاب المعارضة من بينها R.U.R. التجمع الوحدوي الثوري، مع محمد بن منصور ومحمد بودية 1967/ 1968 و R.N.D.R. التجمع الوطني من أجل الديمقراطية والثورة مع قايد أحمد والطاهر زبيري. فترة المنفى والمعارضة التي استغلها مهساس للعودة إلى مقاعد الدراسة الجامعية، للحصول على الدكتوراه في علم الاجتماع، وإصدار بعض المؤلفات، حول المسألة الزراعية والوضع في الجزائر.

بعد الإعلان عن التعددية في سنة 1989 أعلن أحمد مهساس، عن تكوين حزب سياسي –اتحاد القوى الديمقراطية – UFD.، فشل في اكتساب حضور شعبي فعلي. عين السيد مهساس عضوا بمجلس الأمة (2002)، من قبل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

نابي بلقاسم

وزير الصناعة والطاقة 1979/ 1980

وزير الطاقة والصناعات البتروكيماوية 1980/ 1988

لم يكن من السهل تعويض عبد السلام بلعيد، في وزارة الصناعة والطاقة، بعد أكثر من عقد على رأس هذا القطاع الحيوي، نتيجة الخيارات التي تم تبنيها والتحالفات التي أقيمت في حينها، داخل وحول هذا القطاع الحيوي. تعويض لم يكن سهلاً، رغم معرفة بلقاسم نابي بقطاع النفط، الذي كان قد تخصص فيه، الحصول على شهادة مهندس، من مدرسة الحراش العليا المتعددة التقنيات، سنة 1954. المعرفة التي عمقها هذا المهندس المسيلي، بتجربة مهنية خارج وداخل قطاع المحروقات نفسه، قبل وبعد الاستقلال.

ولد بلقاسم نابي سنة 1929 بمدينة المسيلة، من أب كان يمتحن التجارة، يحسن العربية والفرنسية كتابة وقراءة، وجد احترف طول حياته الطب الشعبي، على عكس الجد من الأم، اللذي كان يزواج بين الفلاحة والتجارة. الطفل بلقاسم كان الثالث في ترتيبه، بين الإخوة والأخوات الست، أنجبهم الأب المسيلي.

غادر الطفل بلقاسم العائلة بعد الانتهاء، من الدراسة الابتدائية في المسيلة، نحو ثانوية دلس التقنية، لمزاولة تعليمه الثانوي، والحصول، على شهادة

البكالوريا (فرع رياضيات تقنية)، التي كان أول جزائري تحصل عليها، من هذه الثانوية التقنية العصرية . بعد ثانوية دلس، يتوجه بلقاسم نابي هذه المرة للحراش، للدراسة في المدرسة العليا المتعددة التقنيات للتخرج كمهندس سنة 1954 . المهندس بلقاسم نابي يتخصص السنة الموالية في البترول 1955، بعد الإعلان عن الاكتشافات الكبرى للنفط في الجنوب الجزائري .

رغم بعض الاتصالات غير الناجحة مع مجموعات تابعة لجبهة التحرير، بنية القيام بعمليات عسكرية، ضد بعض المنشآت البترولية الفرنسية سنة 1957، إلا أن المهندس نابي يفضل مغادرة الجزائر، نحو المغرب، للعمل في شركة بترولية فرنسية، بين 1957 / 1962 .

عاد الرجل كالكثير من الموظفين الجزائريين، الذين فضلوا العمل في المغرب، أثناء ثورة التحرير، بعد الاستقلال مباشرة إلى الجزائر، ليعين مديرا للطاقة في وزارة الصناعة والطاقة، التي قادها بعد الاستقلال خليفة لعروسي 1962 / 1964 . في نفس السنة التي يعين فيها عبد السلام بلعيد وزيرا للطاقة بعد انقلاب 1965، يغادر نابي الوزارة نحو مؤسسة S.N.R.E.P.A.L البترولية، كرئيس مدير عام لمدة سنتين فقط 1965 / 1967 .

فقد غادر الرجل كل قطاع البترول، بعد استفحال خلافاته مع وزير القطاع القوي، عبد السلام بلعيد، ليتوجه نحو قطاع المالية والتخطيط، للعمل كمستشار للوزير إسماعيل محروق، الذي كان يشغل مثله في المغرب، أثناء سنوات الثورة .

كان لابد من انتظار سنة 1971، ليعين بلقاسم نابي واليا لتلمسان، التي عرفت خلال هذه الفترة انطلاق مشاريع تنمية كبيرة، لغاية سنة 1974، حين قرر فيها الرئيس بومدين، ضم بعض الوجوه للعمل معه في الرئاسة، فاختار المهندس بلقاسم نابي كمستشار في قضايا البترول . المنصب الأطول في حياة المهندس نابي، بعد تجربة العمل في شركة فرنسية بالمغرب . فقد استمر في

الرئاسة لغاية 1979، تاريخ تنصيبه كوزير للصناعة والطاقة، في أول حكومة للرئيس الشاذلي بن جديد، مكان سيد أحمد غزالي الذي انطلقت الكثير من مصاعبه، مع النظام الجديد، مثله مثل وزيره السابق عبد السلام بلعيد، بسبب بعض العقود البترولية والغازية التي تم التفاهم حولها في الأسواق الدولية، و أمريكا خصوصا.

استمر بلقاسم نابي في منصبه الجديد أكثر من ثمان سنوات، سيطر خلالها، على تسيير قطاع البترول والصناعات الكيماوية، باستثناء فترة 1984/1988، التي عين فيها عبد الحميد الإبراهيمي رئيس الحكومة، نائبي وزير، مكلفين، بمساعدته في تسيير الصناعات البتروكيماوية، حاج حاوسين وياسين فرقاني . تجربة نيابة الوزارة هذه التي كان موقف الكثير منها موقفا نقديا واضحا، خاصة من وجهة نظر نواب الوزير الذين رأوا فيها، تفتيتا للسلطة، مع كل ما لازمها، من عدم وضوح في الصلاحيات، ونقص في الوسائل . خلال فترة الوزارة وبحكم المنصب، عين بلقاسم نابي، عضوا في اللجنة المركزية للحزب 1979/1989 .

يعود بلقاسم نابي بعد الإبعاد من الحكومة للعمل كخبير دولي، كما جرت العادة مع الوزراء المؤهلين تأهيلا عاليا . عرف عن الرجل طول الفترة التي أعقبت أحداث أكتوبر ومغادرته السلطة، عدم اتخاذ موقف، حتى عندما تعلق الأمر بمرحلة تسييره لقطاع البترول، خلال ما سمي فيما بعد بالعشرية السوداء، باستثناء إصدار كتاب حول الموضوع، يغلب عليه الطابع التقني¹ . . .

بلقاسم نابي متزوج من أستاذة في التعليم الثانوي من منطقة الأوراس، أنجب منها ولدين وبناتا درست الحقوق، في حين درس بكر العائلة بفرنسا في إحدى المدارس الكبرى، عكس الأخ الأصغر الذي أنهى دراسته، في الجزائر، بالمدرسة العليا للتجارة .

نابي محمد

كاتب دولة للتكوين المهني 1984/1980

وزير العمل والتكوين المهني 1986 / 1984

وزير الحماية الاجتماعية 1988/1986

وزير العمل والشؤون الاجتماعية 1989/1988

قامت قصبة العاصمة، كفضاء اجتماعي وثقافي، بدور معقول نسبيا، في إنتاج بعض الوجوه السياسية، رغم الهزيمة التي منيت بها مدينة العاصمة كفضاء حضري، بالمقارنة مع الفضاءات الحضرية والريفية الأخرى، التي كانت أكثر حضورا، في ميدان إنتاج النخبة، بمختلف مواقعها.

ميزة هذه النخبة القصبائية، أنها جاءت من مختلف مناطق البلاد، فالعبور على القصبة، كان شبه حتمي، بالنسبة للكثير من العائلات الجزائرية، التي دخلت العاصمة، قبل الاستقلال، فهذا الحي الشعبي، كان الوحيد القادر على استيعاب هذه العائلات الريفية، في مدينة كولونيالية، مثل الجزائر العاصمة. كان هذا حال عائلة محمد نابي، التي تنتمي في أصولها إلى البرواقية بولاية المدية، التي هاجر منها الجد الموال -الفلاح الغني، الذي أفلس قبيل دخول العائلة إلى العاصمة، في بداية القرن الماضي. رغم هذا الإفلاس، حافظ الأب نابي على نوع من الاستقلالية المادية، نتيجة اشتغاله في بعض

المهن الحرة، بعد أن استطاع التشبث ببعض ما تبقى من ثقافة اليسر، التي ميزت العائلة. مما جعله يحصل على الأهلية العليا Brevet supérieur في ذلك الوقت. للزواج اختار الأب نابي بنت أجير يدوي، في ميناء العاصمة docker، أنجب منها أربعة أبناء، كان الابن محمد على رأسهم (من مواليد القصبة في سنة 1935).

انتهى محمد نابي من دراسته الابتدائية في سنة 1948، بالنجاح في امتحان السنة السادسة، التي مكنته من الانتقال إلى المرحلة الثانوية، فحصل على شهادة البكالوريا، في طورها الأول في سنة اندلاع ثورة التحرير 1954، والثاني سنة بعد ذلك. كان النجاح في شهادة البكالوريا قضية حياة أو موت بالنسبة لمحمد الذي رفض على وجه الإطلاق نوعية الحياة التي كان يقترحها النظام الاستعماري على الجزائريين. مما جعله ينغمس في القراءة كوسيلة هروب، سمحت له بخلق عالم خاص به، المطالعات الكثيرة التي وصلت لحد إخافة الأب، عندما رأى بعض الكتب التي يقوم ابنه محمد بالتهاهما، خاصة بعد أن انتقل إلى الثانوية كطالب داخلي، بعيدا عن سلطة العائلة.

حصل فعلا ما كان متخوفا منه الأب في أكتوبر 54، ومحمد لازال طالبا في الثانوية، فقد اتصل به زميله في الدراسة، عمارة رشيد، الذي كان على علاقة مع المنطقة الثالثة -القبائل، وعبان رمضان شخصا فيما بعد. تنبّهت الشرطة الفرنسية لهذه العلاقة مع ثورة التحرير، فألقت القبض على محمد نابي في سنة 1957، ليبقى سجيناً مدة سنتين، زار خلالهما، عدة مراكز اعتقال، كسجن الأصنام -الشلف وسركاجي، بعد الإقامة و التعرض للتعذيب، في فيلا « سو زيني » سيئة السمعة.

كَيْفَ المحكمة العسكرية قضية محمد باعتبارها قضية تكوين جمعية أشرار، لتأمر بإطلاق سراحه في نهاية سنة 1959. عند خروجه وجد السجين العاصمة تحت سيطرة المخابرات العسكرية الفرنسية، بعد انهيار شبه كلي

لتنظيمات الجبهة داخلها، فلم يبق فيها إلا أربعة أشهر، غادرها، نحو باريس، للقيام بالدراسات الجامعية، التي لم يستطع مزاولتها بالجزائر، بعد الحصول على البكالوريا نتيجة الاعتقال والسجن. تعرف محمد نابي طالب السوربون، أثناء دراسته في باريس، على محمد خميستي، الذي شجعه على الاتصال بأحمد بن بلة، لكنه رفض الاقتراح، رغم استمرار العلاقة مع خميستي الذي ساعده في الحصول على غرفة بالإقامة الجامعية بحي « انطوني » الباريسي . Antony.

دخل محمد نابي إلى الجزائر، مباشرة بعد الاستقلال، بعد الحصول على شهادة الليسانس في الآداب، كالكثير من الطلبة... في شهر جويلية بالضبط. في خريف نفس السنة، التقى محمد نابي، صدفة، بساحة حيدرة، مع صديقه القديم، محمد خميستي في سيارة، فخمة وهو متوجه إلى وزارة الخارجية (مقر وزارة الشؤون الدينية الحالي)، التي عين وزيرا عليها، في أول حكومة بعد الاستقلال.

سيقترح وزير الخارجية الشاب، بمناسبة هذا اللقاء، على صديقه محمد نابي منصب مدير آسيا / إفريقيا / وأمريكا بالخارجية الذي لن يشغله الرجل، إلا لمدة شهرين فقط، مدة كانت كافية ليلاحظ... أنه لم يقم بأي عمل طول هذه المدة. حرر نابي استقالة وتركها، في مكتب صديقه الوزير، ليغادر وزارة الخارجية، دون رجعة. محمد نابي الذي يصف نفسه بأن « طموحاته لم تكن كبيرة، نتيجة لتربيته الشعبية، فالأب توفي وهو فقير، رغم ذلك، رفض أن يقتحم شقة أو فيلا، كما فعل الكثير من الجزائريين بعد الاستقلال، رغم أزمة السكن التي كانت تتخبط فيها العائلة ».

يتجه محمد نابي، بعد تجربة وزارة الخارجية القصيرة، نحو البترول، للعمل كإطار في شركة «بريتش بتروليوم BP» 1962 / 1963، بعد أن استفاد من تكوين، في بريطانيا لمدة تسعة أشهر، سمح له بتطوير لغته الإنجليزية، زيادة

على الفرنسية والإسبانية التي تعلمها كلغة ثانية في الثانوية، بعد أن رفض التلميذ محمد نابي، أن يتعلم العربية، كلغة ثانية، كما كانت تنص على ذلك القوانين الفرنسية، مما جعله، لا يتمكن من التحكم فيها جيدا كلغة.

جرب محمد نابي خلال هذه التجربة في الشركة البترولية البريطانية، العمل النقابي داخل هياكل الاتحاد العام للعمال الجزائريين، فتعرف كمسؤول نقابي على الكثير من المسؤولين السياسيين، منهم رئيس الجمهورية، أحمد بن بلة، عبد السلام بلعيد، وإسماعيل محروق. لم تدم تجربة العمل في قطاع النفط كثيرا لعدة أسباب منها ما هو متعلق بخصائص شخصية الرجل، الذي لم يقبل في الكثير من المرات المهادنة مع الأوضاع الشاذة التي بدأت في البروز، ومنها ما هو متعلق بالعلاقات مع المحيط العام.

تعرف نابي خلال سنة 1964 على محمد الصغير نقاش وزير الصحة والشؤون الاجتماعية، عن طريق طبيبة فرنسية (صديقة مشتركة)، فكلفه الوزير بقطاع التكوين المهني الذي سيتحول مع الوقت، إلى مهنة دائمة للرجل... وعن قناعة تامة. فمحمد نابي كان يعتقد ولازال، أنه يستطيع من خلال هذا القطاع «مساعدة الكثير من أبناء الشعب مثله، الذين لم تسعفهم ظروفهم للقيام بدراسات منتظمة وطويلة».

سيستقيل محمد نابي من منصبه، بعد تعيين صافي بوديسة وزيرا للعمل في القطاع، ليبقى دون شغل عدة شهور. الوجهة بعد هذه التجربة كانت وزارة الفلاحة، التي كان على رأسها أحمد مهساس، الذي طلب منه التكفل بميدان التكوين المهني في القطاع، كمدير مركزي. المنصب الذي استمر فيه بين 1965 / 1967، ليتصل بسيد أحمد غزالي مدير سوناطراك - الذي كان قد تعرف عليه مع محمد خميسي - ليطلب منه الذهاب كممثل لسوناطراك في الولايات المتحدة، هذه المرة 1967 / 1969.

استغل محمد نابي هذه الفترة في الحصول على شهادة ماستر Master، من جامعة كولومبيا الأمريكية. كان لابد من هذا المنصب خارج الجزائر ليستقر الرجل عائليا، فتزوج مع إحدى بنات سطيف، اشتغلت سكرتيرة موثقة، أنجب معها ولدين وبناتا درست الطب فيما بعد، في حين توجه الأخوان، نحو المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بالجزائر، للحصول على شهادة مهندس، ودكتوراه بالنسبة للبكر.

عاد محمد نابي مرة أخرى، بعد هذه التجربة في الخارج، إلى قطاع العمل كمدير مركزي للأجور والتشغيل 1969/ 1972، ليستقيل مرة أخرى، بعد خلاف مع الوزير محمد السعيد معزوزي، حول قضية فتح مكتب تابع للوزارة، في بروكسيل بلجيكا.

بعد حوالي عام من البطالة 1973، يتلقى الرجل مكالمة من الرئاسة، هو ومجموعة من الوجوه المعروفة، كأبوبكر بلقايد ومحمد أمير، ليعين مديرا مركزيا، لمدة أربع سنوات، لازل يعتبرها الرجل من أسوء فترات حياته المهنية. لأنه ببساطة لم يقيم بأي نشاط يذكر، زيادة على المعاملة السيئة التي كان يعامل بها المديرون في هذه المؤسسة السيادية « فقد كان الرئيس بومدين يمر علينا في أروقة المقر، فلا يحرك حتى رأسه للتحية أو الابتسام، عندما يصادفك، وكأنك جزء من الديكور واللوحات التي تزين الأروقة ».

يترشح محمد نابي بمناسبة أول انتخابات تشريعية، في باب الواد بالعاصمة، بعد المصادقة، على دستور 1976، و بعد تدخل محمد الصديق بن يحيى لصالحه، رغم شعوره « أن القاعدة الحزبية، لم تكن راضية، عن قرار فرضه من فوق، كما كان الحال مع الكثير من الإطارات، التي وجهت نحو المجلس الشعبي الوطني، بعد إبعادها من مناصبها الأصلية ».

انتخب نائب باب الواد، ضمن هياكل المجلس الشعبي الوطني، نائبا لرئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس، ثم رئيسا لنفس اللجنة، بعد مغادرة رئيسها

العياشي يكرر المجلس . قبل انتهاء عهدة المجلس التشريعي بسنتين وفي جويلية 1980، يطلب محمد نابي للقاء في الرئاسة، حيث استقبله الرئيس الشاذلي بن جديد، لمدة دقيقتين أو ثلاثة قال له فيها « أنا لا أعرفك، لكنني لم أسمع عليك إلا الخير، فقد تم تعيينك، كاتب دولة للتكوين المهني » .

لم يغادر محمد نابي الحكومة منذ هذا الاستقبال القصير، التي عين فيها على رأس قطاع التكوين المهني لأول مرة . فقد عين مرة ثانية وثالثة، ورابعة، كوزير لقطاع التكوين المهني والشغل والشؤون الاجتماعية، الذي تحول إلى أحد المتخصصين في تسييره . غادر محمد نابي الهيئة التنفيذية، بعد استقالة حكومة مرباح في 1989 . لم يرجع محمد نابي إلى الواجهة السياسية، بعد تجربة الحكومات المتتالية التي عين فيها، باستثناء بعض المقالات الصحفية التي نشرها بالجرائد الوطنية من دون انتظام .

هارون علي

وزير حقوق الإنسان 1991

عضو المجلس الأعلى للدولة 1992

كانت القصبة بالعاصمة الحي المفضل، الذي تهاجر إليه الأغلبية الساحقة من أبناء منطقة القبائل، الذين كانوا من أكثر الجزائريين الريفيين هجرة إليه، قبل الاستقلال. هذا بالضبط ما فعلته عائلة هارون التي غادرت منطقة قلعة بني عباس، بولاية بجاية (القبائل الصغرى)، نحو العاصمة، في بداية القرن الماضي. المهن اليدوية والحرفية الصغرى، كانت هي أحسن الفرص المتاحة التي يمكن أن يحصل عليها هؤلاء المهاجرون، من الحضر الجدد، في العاصمة. وهو ما قام به الجد هارون الذي كان خياطا للبرانس، في حين احترف الأب هارون، مهنة ميكانيكي سيارات، في ذلك الوقت الصعب لإعالة عائلته الكبيرة، المكونة من تسعة أبناء. مهنة، كانت تصنف العائلة، خارج دائرة الفقر، الذي كان هو السائد بالنسبة لأغلبية الجزائريين الذين كانت، بالنسبة لهم، المهنة الدائمة ومهما كان دخلها، حلما صعب التحقيق.

الابن الثالث علي، الذي ولد في 1927 بالعاصمة، كان من الجزائريين المحظوظين القلائل الذين استفادوا من النظام التعليمي الفرنسي، بحكم تواجدهم في المدن الكبرى. وهي الفرصة التي استغلها الطفل للانطلاق في دراسته الابتدائية في

المراية Le Golf ابتداء من سنة 1933، بعد أن غادرت العائلة سكنها المتكون من غرفة واحدة، بحي القصبة، للإقامة في هذا الحي المختلط الذي كان مع حي المدينة القريب Clos – Salembier في وسط المدينة الأوروبية، من الأحياء الشعبية المختلطة نسبيا في العاصمة، التي تميزت باستقبالها للكثير من العائلات الريفية المهاجرة، من منطقة القبائل بجزأيا الكبرى والصغرى.

الأب هارون، الميكانيكي، الذي لم تسعفه ظروفه الاجتماعية وحالة الاستعمار للاستفادة من المدرسة مثل ابنه، كان أميا مثله مثل الجد الذي ترك منطقته الريفية الفقيرة للاستفادة من الحد الأدنى من الخدمات المتوفرة، في المدن على غرار الكثير من الجزائريين.

رغم عودة العائلة للقصبة ثانية، لم يسمح الأب هارون، لابن علي بالانقطاع عن الدراسة، كما كان الشائع لدى أغلبية الأطفال في الجزائر فبعد الانتهاء من المرحلة الابتدائية واصل تعليمه في ثانوية... عقبة بن نافع الحالية بأعالي القصبة، ليظفر بشهادة البكالوريا في 1946. كعادة الكثير من الطلبة الجزائريين، فقد فضل على هارون القيام بدراسته في باريس، بعد أن قضى سنتين في كلية الحقوق بالجزائر.

انتهى الطالب علي هارون، من الطور الدراسي الأول في 1948، بالحصول على شهادة الليسانس، في الحقوق بباريس التي ستكون مدينته المفضلة، ليس للعمل كمحام ابتداء من 1950 فقط، بعد أن حصل على شهادة ثانية في الحقوق، خلال السنة الجامعية 1949/ 1950 – وشهادة الدراسات المتخصصة في القانون الخاص DES –، بل كذلك، كميدان عمل سياسي ونضالي داخل الحركة الوطنية وثورة التحرير.

الاتصالات الأولى لعلي هارون مع الحركة الوطنية، كانت من خلال مجموعة طلبة حزب الشعب خلال السنة الجامعية 1948/ 1949، وهي الفترة التي تعرف فيها على، محمد يزيد والكثير من الوجوه السياسية، داخل

الحركة الوطنية الاستقلالية، التي يقول بصدها علي هارون انه « كان يعبد فيها مصالي... رغم ذلك لم يتخذ موقفا لصالحه »، أثناء أزمة الحركة الوطنية بين 1950 / 1953 التي فضل فيها التوقف نهائيا عن النشاط السياسي وعدم اتخاذ موقف مع طرف ضد آخر، بحيث كان آخر عمل سياسي قام به المحامي علي هارون، هو المساعدة في الاتصالات التي قامت بها الحركة الوطنية بالأمم المتحدة، في مقرها القديم، بالعاصمة الفرنسية.

كان لابد من انتظار سنة 1955، ليعاود علي هارون الاتصال بثورة التحرير في المغرب، حيث كان يقيم هناك مثل الكثير من المتعلمين الجزائريين وهو ما جعله يحتفظ بلهجة مغربية لم تغادره حتى الآن، عندما يتكلم بالعربية التي لا يحسنها كثيرا، مفضلا عنها الفرنسية، كلغة تعامل وعمل.

المغرب الذي سيتعرف فيه على الكثير من قيادات جبهة التحرير، على غرار محمد بوضياف، الذي سيكون هو قناة الاتصال به، لدعوته لترأس المجلس الأعلى للدولة في جانفي 1992، بعد استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد وتوقيف المسار الانتخابي. أثناء ثورة التحرير قام علي هارون بعدة مهام في المغرب، أثناء ثورة التحرير، بطلب من جبهة التحرير، كتكوين مركز إعلام بتيطوان بين سنتي 1956 / 1957 أين تم إنجاز أول عدد من جريدة المجاهد، قبل أن يغادر المغرب، نحو تونس، بطلب من عبان رمضان.

المكوث في تونس لم يدم طويلا بالنسبة لعلي هارون، فقد غادرها نحو مدريد وأخيرا باريس، التي كلف فيها بمهام كثيرة، داخل هياكل فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير التي احتل فيها منصب مسؤول فيدرالي، مكلف بالإعلام. وهي المهمة التي قام بها حتى الاستقلال وسمحت له بعضوية المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو و أربعة مناضلين آخرين، كممثلين لفيدرالية جبهة التحرير بفرنسا.

الفيدرالية كانت أهم تجربة سياسية للرجل، سمحت له هذه التجربة الباريسية داخل هياكل الحركة الوطنية وثورة التحرير، بكسب صداقات

عميقة، مع الكثير من قياداتها كأبوبكر بلقايد الذي ستجمعه معه عضوية حكومة سيد أحمد غزالي في 1991 كوزير لحقوق الإنسان. المنصب الذي لم يقبله الرجل «إلا تحت إلحاح رئيس الحكومة الذي أقنعه بأنها التجربة الأولى في العالم العربي والإسلامي التي تنشأ فيه مثل هذه الوزارة، للتكفل بقضايا حقوق الإنسان».

مع ذلك فقد خرج الرجل بصورة سيئة، عن هذه التجربة القصيرة كعضو في الحكومة -جوان 1991 / جانفي 1992، رغم الاحترام الكبير الذي يقول أنه قد «لقيه من قبل الكثير من زملائه، داخل الهيئة التنفيذية، الذين تعاملوا مع وزارته... كوزارة أخلاقية». الحكومة التي كان من مهامها تنظيم انتخابات «نظيفة ونزيهة» تحت رئاسة سيد أحمد غزالي، الذي ازداد احترامه له، بعد أن تعرف عليه أكثر، أثناء هذه الفترة الحرجة من تاريخ الجزائر. عكس الرئيس الشاذلي بن جديد، الذي، ورغم وصفه بأنه «شخص مؤدب poli، إلا أن طريقة عمله وتعامله مع المحيطين به أثناء تأدية مهامه الرسمية... كانت غير جادة.. فالرجل يصفه علي هارون بأنه... غير مهم». علما أن العلاقات بين الرجلين، كانت محدودة للغاية، فخارج اجتماعات مجلس الوزراء، لم يتم اللقاء مباشرة، إلا مرة واحدة، اقترح فيها علي هارون على الشاذلي، إنشاء المرصد الوطني لحقوق الإنسان، الذي أمضى النص القانوني المنشئ له محمد بوضياف، بعد ملاحظة الشاذلي في القيام بذلك، رغم عدم رفضه للفكرة في حد ذاتها والوعد،.. بعمل المطلوب..

ثورة التحرير، كانت محطة خاصة بالنسبة لهذا الجيل في كسب صداقات دامت، كما هو الحال مع بوضياف وعداوات استمرت هي الأخرى، كما هو الوضع مع الرئيس بن بلة، الذي قرر سجن علي هارون في 1964 عندما كان نائبا في المجلس التأسيسي، مما جعله يقرر مغادرة الجزائر، خوفا على حريته، كما فعلت الكثير من الوجوه السياسية في تلك الفترة من حكم الرئيس بن بلة.

الموقف من نظام بن بلة وحتى بومدين الذي يقول بصدده وفي لغة قانونية انه « كان على رأس نظام منقوص الشرعية، جراء الانقلاب الذي قاموا به، كمجموعة في 62 وليس في 65 ». الانقلاب على بن بلة الذي لم يغير موقفه من الرجل ثلاثين سنة بعد ذلك، فيصفه بأنه ... وجوده على رأس السلطة كان un accident de l'histoire .

أوقف علي هارون نشاطاته السياسية العلنية، بعد الاستقلال حتى نهاية الثمانينات، باستثناء النيابة في المجلس التأسيسي، في بداية الستينيات التي كادت تؤدي به إلى السجن على غرار الكثير من الشخصيات السياسية، بعد المواقف المعارضة التي عبر عنها إزاء نظام بن بلة / بومدين القائم و الذي يصفهم بأنهم كانوا... des usurpateurs... فقد ماتت جبهة التحرير في طرابلس 1962، حسب وجهة نظر علي هارون، التي يشترك فيها مع الكثير من القيادات التاريخية كمحمد بوضياف .

اكتفى الرجل طول هذه المدة بالحمامة، بعد أن تحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة باريس بأطروحة في سنة 1974، حول حماية الملكية في بلدان المغرب العربي، بعد أن كان قد دعم سجله العلمي بدبلوم الدراسات المتخصصة D.E.S في القانون العام، في 1972، من جامعة باريسية دائما .

المحامي علي هارون، الذي كان قد تزوج قبل الاستقلال (1958)، من « قابلة » سمحت لها الحالة المادية الميسورة للزوج من التوقف عن العمل خارج المنزل، للعناية بالعائلة الصغيرة التي كانت على رأسها بنت مولودة في بداية الستينيات، لتكون هي اتصالها الذي لم ينقطع مع عالم المستشفيات والطب الذي انقطعت عنه بعد الزواج. فقد تخصصت البنت في طب النساء، بعد دراسات في جامعة باريسية، كما كان الحال بين الأب والأخ الأصغر، الذي حافظ هو على تواصل العائلة المهني، من جهة الأب هذه المرة، بالتخصص في الحقوق بعد حصوله على الدكتوراه من نفس الجامعات الفرنسية . على

العكس فقد كان حظ الأخ الأكبر، الدراسة في شيكاغو الأمريكية، للحصول على شهادة دكتوراه Phd، في العلوم المالية.

ترقية اجتماعية أكيدة تعكس مسار هذا القبائلي، العاصمي، ابن القصبة، الذي لم يتمكن من تعليم أبنائه لغة جدهم، الأمازيغية، رغم تمكنه هو من أكثر من لغة، كالإنجليزية وحتى مستوى بسيط من الإسبانية والألمانية، زيادة على لغة العمل الفرنسية. الرجل الذي لا يحسن من اللغة العربية إلا الدارجة البسيطة و الأمازيغية بالطبع. رغم هذه الترقية الواضحة التي يعكسها تطور العائلة متواضعة المنشأ، عبر هذه الأجيال الثلاثة لازالت تظهر على الرجل الكثير من خصال وميزات وسطه الشعبي الذي استمر في التواصل معه، رغم السنين والحل والترحال و المناصب السياسية العليا التي تحصل عليها، بالوصول إلى هرم السلطة (عضو المجلس الأعلى للدولة 1992 / 1994).

هذه التجربة التي تركت لديه ذكريات قاسية وحزينة، فقد اغتيل صديقه رئيس المجلس الأعلى للدولة، محمد بوضياف، الذي كان هو أول من اتصل به في المغرب، وقاد المفاوضات معه لإقناعه بتحمل هذه المسؤولية الخطيرة، ليكتشف بعد موته، أن «أحد أعضاء المجلس الأعلى كان ينوي الترشح للانتخابات الرئاسية، بعد اغتيال بوضياف، رغم القسم الذي قام به أعضاء المجلس حين تعيينهم، بعدم البقاء في السلطة، بعد انتهاء عهدة المجلس المساوية لمدة ما تبقى من عهدة الرئيس المقال الشاذلي بن جديد، بعد انتخابات نهاية 1988». هذا السلوك الذي جعله يعبر عن رفضه من خلال تصريحات للصحافة، للتذكير بهذا العهد، كوسيلة ضغط ضد هذه الطموحات التي تم التعبير عنها علانية، بين أعضاء المجلس في أكثر من لقاء.

علي هارون ذهب أبعد من ذلك، فقد هدد بالاستقالة مباشرة، بعد اغتيال محمد بوضياف و بروز هذه الانحرافات، لكن تدخل خالد نزار الذي يقول عنه أنه هو «الذي كان الرئيس الفعلي للمجلس، بعد موت بوضياف»، أثناه

عن القرار، بعد أن نبهه، بأن هذه الاستقالة قد تكون لها نتائج خطيرة، خاصة بعد أن تبين أن القاتل، ضابط في الجيش .

قبل هذه الفترة، وفي ميدان حقوق الإنسان، كان التعذيب الذي ظهر كممارسة سياسية بقوة، بمناسبة أحداث أكتوبر 88، فرصة لعلي هارون المحامي، للتنديد به واتخاذ موقف علني مع مجموعة من الزملاء . استمر هذا النشاط بشكل أكثر استمرارية بعد ذلك، بالمشاركة في الندوة الوطنية للديمقراطيين و تكوين حزب التحالف الوطني الجمهوري مع رضا مالك في 1995 . علما أن علي هارون، يعد من السياسيين الجزائريين الذين يملكون علاقات دولية واسعة، مع الكثير من الأوساط في أوروبا، أهله للقيام بالكثير من الاتصالات وربط الصلات التي حاول استعمالها في صراعه ضد الحركات الإسلامية المتطرفة، في بداية الأزمة الجزائرية . الحركة الإسلامية التي يقول بصدها انه اختار مواجهتها حتى آخر يوم في حياته لأنها « ضد الجزائر وتريد تخريبها » .

هوارى بومدين

وزير الدفاع 1962

وزير الدفاع نائب رئيس الحكومة 1963

رئيس مجلس الثورة والحكومة 1965/ 1978

رئيس الجمهورية 1976/ 1978

لم يعرف الجزائريون الاسم الحقيقي لرئيسهم الثاني بعد الاستقلال، إلا بعد وفاته (محمد بوخروبة¹)، الذي لازالت شكوك كثيرة تحوم حول تاريخ ميلاده الحقيقي. نفس الغموض عندما يتعلق الأمر بمساره التعليمي وحتى السياسي، قبل اندلاع ثورة التحرير. ناهيك عن حياته الخاصة التي لم يستطع الإفلات داخلها، من ضغوط السياسة. غموض لا يرتبط عادة إلا بالشخصيات السياسية الهامة. ألا تفترض الزعامة، نوعا من الغموض، الحقيقي أو المفتعل؟.

محمد بوخروبة، يكون قد ولد - على الأقل سجل في الحالة المدنية في آوت من سنة 1932 - برج الأسد -، ببني عدي، بلدية عين حساينية بولاية قالمة، بأقصى الشرق الجزائري. الجهة التي تكون قد نزلت إليها العائلة من منطقة جيجل الجبلية - بني خطاب أو بني عافر، حسب بعض الشهادات

1 - انجز هذا التقديم اعتمادا على مقابلات كثيرة مع وجوه عرفت الرئيس بومدين مباشرة كزوجته ومحمد الشريف مساعدية ومحي الدين عميمور واسماعيل حمداني والطاهر زبيري.

الآخري، مما يقرب الرجل جهويا من الكثير من قيادات الثورة من أمثال، عبد الحفيظ بوصوف، حسب شهادة محمد شريف مساعديّة. هذه المنطقة الجبلية التي عرفت هجرة واسعة منها، فقد هاجرت على سبيل المثال عائلات بوبنيدر ومهري من نفس المناطق تقريبا إلى سهول قالة الغنية.

الأب بوخروبة إبراهيم، الفلاح الصغير، اختار للزواج إحدى بنات جهته الأصلية، التي لم تفارقها لهجتها «الجيجلية»، طوال حياتها، رغم إقامتها الطويلة بمنطقة قالة. أنجب الأب بوخروبة، سبعة أولاد وبنات. كان الطفل محمد بكر الذكور فيهم، والثاني في الترتيب ضمن العائلة. الأم ابنة جبال الشمال القسنطيني الفقيرة، تكون قد أثرت كثيرا على بكرها محمد، في علاقاته بالمادة «فقد كان غير مهتم بالجانب المالي، مثل أمه تماما». تقول عنه زوجته انيسة مصلي.

الوسط الريفي الذي عاش فيه الطفل بوخروبة، لم يسمح له بالانتظام في الدراسة، مما جعله يغادر عين حساينية إلى مدينة قالة، للدراسة الابتدائية، عند الكثير من العائلات القلمية. إقامة لم تكن دائما مريحة، لاماديا ولا من حيث العلاقات، مع أفراد العائلات المستقبلية للطفل الصغير، مما فرض على الأب التدخل كل مرة، لتغيير محل إقامة ابنه البكر.

بعد قالة كانت تجربة قسنطينة بمدرسة الكتانية، والتي يقول بصدها علي كافي بمذكراته² «كنت من بين المكلفين بتوعية الطلبة الجدد وإقناعهم بالالتحاق بالحزب، يقصد حزب الشعب، وكنت لا أجد صعوبة في ذلك، خاصة وأنا في السنة الثالثة من الدراسة. في وسط عام 1948 قدم إلى المعهد، طالب تبدو عليه وجهه مسحة البداوة وكأنه خائف من المدينة. كان يلبس برونسا وكان لباسه رثا ووجد صعوبة في الالتحاق بالمعهد وتدخلنا لتسجيله. وكان من نصيبي وحاولت مرارا إقناعه بالانضمام إلى حركتنا، إلا أنه كان يمانع

2 - مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1962/1946 دار القصة للنشر 1999 ص 23.

في كل مرة. وذات مرة صارحني بالسبب قائلا.. والدي أرسلني إلى الدراسة وليس لممارسة السياسة.. كان هذا الشاب اسمه، محمد بوخروبة وكان علينا أن نتركه لحاله».

عدم الانخراط في أي حزب أثناء الحركة الوطنية التي تؤكدتها الكثير من الشهادات، ليس بالنسبة لهذه المرحلة فقط، بل حتى بالنسبة للمحطات التي تليها كالقاهرة، التي يكون محمد بوخروبة، قد وصلها مشيا على الأقدام في 1951.

عكس ما هو شائع، فإن محمد بوخروبة لم يدرس بجامع الزيتونة بتونس، التي مربها أثناء رحلته نحو القاهرة، لكنه سجل بجامعة الأزهر للدراسة التي أنجز جزءا منها في ظروف صعبة جدا «دائما كان يتذكر، كيف سرق منه كتاب الإنجليزية، وهو في الحافلة، كان قد اشتراه لتعلم هذه اللغة» تقول زوجته. فالشاب بوخروبة الذي سجل كطالب حر، لم يكن يملك منحة دراسية. في نفس الوقت الذي لم تكن تسمح فيه وضعية العائلة بانتظار مساعدة مالية من قبلها. هوارى بومدين سيقوم بمجهود كبير لتحسين لغته الفرنسية، بل وحتى الانجليزية، وهو في مواقع السلطة لاحقا، حسب بعض الشهادات.

صادف وجود الطالب بوخروبة بالقاهرة الكثير من التحولات، ليس على مستوى العالم العربي ومصر - ثورة الضباط الأحرار 1952 - بل جزائريا كذلك. وهو ما جعله يقترب من مكتب المغرب العربي بالعاصمة المصرية، ليستفيد من تدريب عسكري قصير، حسب بعض الروايات. سياسيا اختار محمد بوخروبة الفكر الوطني، في القاهرة، التي كانت عاصمة لكل أنواع الطيف السياسي الديني؛ الناصري والقومي وكل التوليفات اليسارية الأخرى، خلال هذه المرحلة التاريخية المفصلية، في التاريخ السياسي العربي.

لم يمض على اندلاع الثورة أكثر من أربعة أشهر - ربيع 55 - حتى عاد الطالب الأزهري الحر إلى الجزائر، على ظهر اليخت دينا، محملا بالأسلحة

للثورة. اليخت الذي افرغ شحنته بالساحل المغربي للمتوسط القريب من الحدود الجزائرية والتابع تنظيميا للولاية الخامسة التي سيقودها، بعد مدة قليلة... هذا الشاب الأشقر الآتي من بعيد .

هواري بومدين -وهو الاسم الذي سيعرف به منذ تلك الفترة-، سيتقلد الكثير من المناصب العسكرية والسياسية، منها عقيد بجيش التحرير، قائد ولاية 1957، فقيادة الأركان لجيش التحرير 1960. وهي المناصب التي أهله لاحتلال مواقع القوة والتأثير، لكي يحسم الكثير من الصراعات مع الأشخاص والمؤسسات، كالنزاع مع الحكومة المؤقتة، في السنوات الأخيرة، من الثورة لصالحه في نهاية المطاف، اعتمادا على قوة جيش الحدود الذي اعتمد في بنائه « على العناصر الفارة، من الجيش الفرنسي، والكثير من الطلبة والمتعلمين الذين التحقوا بالثورة على الحدود في السنوات الأخيرة من الثورة. بومدين كان يخاف من ضباط جيش التحرير في الداخل، مفضلا عليهم العناصر الفارة من الجيش الفرنسي، الذين لا ينافسونه ويسمعون كلامه ». يقول عنه احد السياسيين الجزائريين القريبين منه .

في الصراع ضد الحكومة المؤقتة التي كانت « تملك الحق دون أن تملك القوة. لم يهمل قائد الأركان مشكل الشرعية، فكانت اتصالاته مع الزعماء المسجونين.. بومدين كان يميل نحو بوضياف، لكن بوتفليقة، هو الذي وجهه نحو بن بلة، لاعتبارات جهوية وأخرى تتعلق بشخصية الرجلين. فقد تم اختيار الأضعف، فكان أحمد بن بلة، لتمثيل هذه الشرعية التاريخية المطلوبة مؤقتا على الأقل ». كما جاء على لسان احد المقربين منه .

لم يدم شهر العسل طويلا، بين الرئيس بن بلة ومجموعة وجدة، التي كان يقودها وزير الدفاع ونائب رئيس الحكومة هواري بومدين، بعد ان باشر الرئيس بن بلة، في ابعاد العناصر المكونة للمجموعة، من مناصبها المهمة، التي سيطرت عليها، منذ بداية الاستقلال، ليكون الموقف من إقالة وزير

الخارجية، عبد العزيز بوتفليقة، من منصبه التي كان يعتزم الرئيس القيام بها، هي المخططة التي عجلت بالانقلاب على الرجل، والجزائر تحضر لاستقبال مؤتمر دولي هام.

ضم مجلس الثورة الكثير من الوجوه التي لا يجمع بينها الا الموقف المعارض من التسيير السياسي للرئيس بن بلة، الذي غادر السلطة، و هو يتمتع بالكثير من الصلاحيات والمناصب، التي لم تفده في شىء، عندما دقت ساعة الحسم. مجلس الثورة الذي كان يعتمد رئيسه الجديد في تسييره على مجموعة صغيرة من المقربين منه، الذين مكنهم من احتلال مناصب هامة داخل دواليب السلطة (جيش، درك وزارة الداخلية، الخارجية... الخ). قبل أن تسوء العلاقات، حتى مع افراد هذه النواة، كما حصل، مع شريف بلقاسم (سي جمال).

نواة كانت تعتمد على علاقات شخصية قديمة مع رئيس مجلس الثورة، الذي بدأ في الابتعاد عما تعودت عليه هذه المجموعة الشابة، غير المرتبطة عائليا، من حياة، على غرار السهرات الليلية، التي كانت المجال الرئيسي للتشاور وأخذ القرار، داخل هذه المجموعة التي توجست شرا، بعد قرار الرئيس بومدين، الزواج والابتعاد عن هذا التسيير الشللي للسلطة الذي يتم ليلا في سهرات خاصة مغلقة. لم يكن زواج بومدين وحده الذي فجر خلافات هذه المجموعة، بل بداية بروزه كشخصية سياسية وطنية ودوليا وامكانية أن يؤثر ذلك، على تحالفاته السياسية واستراتيجية تسييره للشأن الداخلي. فعلا، فقد بدأ الرئيس بومدين بعد الانتخابات الرئاسية (1976)، في وضع ملامح استراتيجية جديدة، من سماتها التفكير، في منح صلاحيات أوسع للمؤسسات، والاعتماد على وجوه سياسية جديدة، رغم الصعوبات التي لاقاها في تحقيق ذلك، كما ظهر مع آخر حكومة له (1977) والتي تم الاعلان عنها على ثلاث فترات متعاقبة، عكست صعوبات الرجل في الافلات

الوزير الجزائري، أصول و مسارات

من تحالفاته القديمة التي ركز فيها على العلاقات الشخصية الذاتية، حتى على حساب الابعاد السياسية والفكرية.

لم يمهّل المرض الرئيس بومدين لتحقيق مشاريعه السياسية ليتوفى في 28 ديسمبر 1978، عن عمر لم يتجاوز الستّ وأربعين سنة.

ونيسي زهور

كاتبة دولة للشؤون الاجتماعية 1984/1982

وزيرة التربية الوطنية 1986/1984

إذا كان دخول السيدة زهور ونيسي للحكومة ككاتبة دولة في سنة 1982، يعد انتصارا كبيرا لقضية المرأة في الجزائر والعالم العربي، فإن المنصب الممنوح لها داخل الطاقم الحكومي، يؤكد تلك النظرة التقليدية للمرأة، التي لا يمكن لها أن تهتم من وجهة النظر المحافظة هذه، إلا بالمسائل الاجتماعية، الطفولة والتربية بالضرورة. فقد منحت السيدة ونيسي، منصب كاتبة دولة للشؤون الاجتماعية، خلال الفترة الممتدة بين 1982/1984 (حكومة عبد الغني)، لتتولى بعد ذلك منصب وزيرة التربية الوطنية لمدة سنتين، ضمن طاقم حكومة عبد الحميد الإبراهيمي، ابن جهتها والقريب منها فكريا، باعتبارها من بنات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، التي كان والد رئيس الحكومة، مبارك الملي، من شخصياتها البارزة، قبل وفاته المبكرة.

ولدت زهور ونيسي في قسنطينة سنة 1936، من عائلة تعود في أصولها، إلى مدينة ميله، كالكثير، من العائلات القسنطينية، حتى تلك التي تدعي العراقة في مدينة الصخور. الأب ونيسي كان يشتغل حرفيا في ميدان البناء، وهي المهنة التي تعلمها، بل أتقنها، من خلال احتكاكه مع بعض الحرفيين الإيطاليين، الذين كانوا يشتغلون في المدينة. بموازاة ذلك فإن الاحتكاك

بجمعية العلماء، شجع الأب ونيسي، على حفظ القرآن والإصرار على تعليم بناته الخمس، زيادة على الولدين اللذين رزق بهما، بعد زواجه من قريبته (ابنة خالته)، التي كانت تقرأ القرآن وتحفظ، بعض الشعر، بالعربية بالطبع. البنات اللاتي تخرج منهن أكثر من معلمة، وهي المهنة التي زاولتها الطفلة زهور في العاصمة، في حي المدنية بالذات، التي كانت تشتغل فيه كمعلمة، الأخت الكبرى هي وزوجها، والتي تعد... من أوائل معلمات جمعية العلماء على المستوى الوطني. عائلة ونيسي التي كان الجد من الأب، يزواج فيها، بين الفلاحة وبعض الحرف الأخرى، بعد انتقال العائلة إلى قسنطينة. في حين كان الجد من الأم، قيّما، في مساجد قسنطينة، التي كان من عادة الأب، فيما بعد، التطوع لترميم مساجد المدينة التابعة لجمعية العلماء،... كعربون وفاء، لهذه الجمعية الإصلاحية، التي ارتبطت بقوة بيوميات المدينة والعائلة. توقف الطفلة زهور عن الدراسة الابتدائية التي بدأتها في قسنطينة سنة 1940، لم يكن بسبب الحرب العالمية الثانية، ولكن كنتيجة للمرض الذي أصابها في عينيها سنة 1945. هذه الحادثة التي فرضت عليها التوجه نحو التعليم الحر، لتحصل على الشهادة الابتدائية متأخرة - في سنة 1955، ولتتزوج في نفس السنة، من معلم زميل لها. زواج لم يدم طويلا، ليتم الطلاق، بعد إنجاب ابنها الوحيد، الذي تخرج فيما بعد، من الولايات المتحدة الأمريكية، بعد دراسات علمية دقيقة، عكس الميول الأدبية للأم، التي تفتقت بقوة، في سن مبكرة.

تلتحق زهور ونيسي سنة بعد هذا الزواج القصير «بالثورة، في جبل بوطالب بالأوراس، و بأولاد ناصر بالضبط... لأستمر في العمل النضالي داخل خلية تابعة للولاية الأولى، لكن هذه المرة في العاصمة، وحي المدنية تحديدا، الذي يسكنه جزء من العائلة». في السنتين الأخيرتين من حرب التحرير، التحقت زهور ونيسي بخلية تابعة للولاية الرابعة، التي سيطرت على

العاصمة تنظيميا .

تمكن زهور ونيسي مباشرة بعد الاستقلال، من الانتساب لجامعة الجزائر، بعد نجاحها، في مسابقة الدخول، للحصول على شهادة الليسانس، في الأدب العربي . في نفس الوقت الذي اشتغلت فيه ككاتبة، لدى وزير الحبوس (كما كان يسمى)، السيد توفيق المدني، الذي كان يمثل تيار جمعية العلماء، في أول حكومة للجزائر المستقلة . بعد الأدب العربي، تسجل هذه المرة السيدة زهور ونيسي، للحصول على ليسانس في الفلسفة، التي تحصلت عليها خلال السنة الجامعية 1969 / 1970، وهو ما سمح لها بعد ذلك، بالتسجيل، للحصول على شهادة دبلوم الدراسات المعمقة، في علم الاجتماع، بجامعة الجزائر دائما .

بدل الجامعة التي كانت مؤهلة للتدريس فيها، فإن السيدة زهور ونيسي قد اختارت الصحافة والكتابة كمهنة فعلية . بعد تجربة العمل الجامعي كمعيدة، لبعض الوقت فقط . فقد كانت زهور ونيسي، من مؤسسي جريدة الجماهير، مع الطاهر وطار، والعفيف الأخضر « اليساريان »، كما كانت مع المجموعة المؤسسة لصحيفة الثورة والعمل، اللسان المركزي للاتحاد العام للعمال الجزائريين، ومجلة الجزائرية، اللسان المركزي لاتحاد النساء الجزائريات، وهي المجلة التي استمرت على رأسها لعدة سنوات، إلى غاية تعيينها كاتبة دولة . بالإضافة لمساهماتها الكثيرة في مجلة الجيش التابعة للمحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، التي كانت فرصتها، للتعرف مباشرة على الرئيس هواري بومدين الذي تقول إنه كان معجبا كثيرا بكتاباتها الصحفية .

تعرفت السيدة زهور ونيسي، أثناء عملها الصحفي بمجلة الجيش، على زوجها الثاني، الضابط في الجيش الوطني الشعبي، بنفس المحافظة السياسية، قبل أن يتقاعد كمحام بعد ذلك . الكتابة في القصة والأدب عموما، التي اشتهرت بهما السيدة ونيسي، لم يمنعاها من العمل السياسي، فقد رشحها

حزب جبهة التحرير الوطني، دون علمها في الأول، كما تقول، للمجلس الشعبي الوطني عن دائرة حسين داي، التي تسكن فيها السيدة ونيسي، والتي تعرضت فيلتها، في هذا الحي، إلى محاولة اعتداء و حرق أثناء أحداث أكتوبر 1988، التي تزامنت مع بروز الكثير من الشائعات حول الوزيرة زهور ونيسي ودورها المفترض « السلبي » في القطاعات التي مرت بها، كتلك القوانين المتعلقة بمعاقة التغيب عن العمل، أو تلك المتعلقة بملكياتها العقارية « الكثيرة » التي تكلمت عنها هذه الشائعات، التي ميزت أحداث أكتوبر 1988. زيادة على المناصب الإدارية و التسييرية، انضمت زهور ونيسي إلى اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني خلال المدة الممتدة بين 1985 / 1989.

لا تملك بالضرورة زهور ونيسي، كأول وزيرة في الجزائر، إلا الذكريات الجميلة، حول هذه التجربة. فقد كان اندماجها ككاتبة دولة، من الأمور... غير الميسرة، خاصة وأن تجربة هذا الهيكل (كتابة الدولة)، داخل الحكومة، كانت حديثة. نفس الشيء تشعر به أكثر حيال تجربة وزارة التربية، التي قالت عنها إنها كانت سلبية لأكثر من سبب، « فقد كانت تسيطر على الوزارة العناصر المتخرجة من نظام التعليم franco-musulman، الذين لم يتقبلوا بسهولة وجود وزيرة على رأس القطاع، من بنات جمعية العلماء، زيادة على الدور السلبي الذي أدته كاتبة الدولة للتعليم الثانوي، التي فرضت، علي نتيجة علاقاتها مع زوجة الرئيس الشاذلي بن جديد و التي كانت تقوم بتبليغها، بكل صغيرة وكبيرة، تحصل في الوزارة ». في هذه الفترة التي كانت فيها علاقات الرئيس العائلية في قوة عنفوانها، من جهة زوجته، التي بدت أكثر حضورا على المستوى السياسي، لأول مرة، في تاريخ الجزائر السياسي. رغم تقاعدها المبكر وهي في الخمسين من عمرها، فإن ذلك لم يمنع السيدة زهور ونيسي من العودة للنشاط السياسي، بعد أن تم تعيينها ضمن الثلث الرئاسي كعضو في مجلس الأمة في 1999.

يوبي زين الدين

وزير البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال 2002/2003

اعتمدت محاولات التجديد في تركيبة جبهة التحرير وقيادته الوطنية، التي قام بها الأمين العام لجبهة التحرير الأسبق ورئيس الحكومة، علي بن فليس، على جيل من الشباب المتعلم، حديث العهد، بالعمل الحزبي والسياسي، يمكن أن يعبر عنه أستاذ علوم الطيران ورئيس جامعة البليدة، يوبي زين الدين، الذي كان على رأس لجان التأييد الوطنية للمرشح للرئاسيات، علي بن فليس، في ربيع 2004، رغم صغر سنه وقلة تجربته الحزبية والسياسية.

فعلا، فزين الدين يوبي، من مواليد مدينة مستغانم 1961، لأب ضابط، في الشرطة، يعود في أصوله إلى قرية عمي موسى، التابعة حاليا لولاية غليزان. عائلة يوبي التي استقرت منذ مدة طويلة نسبيا بفرندة بولاية تيارت، أين كان يشغل الجد من الأب موظفا صغيرا، بدائرة فرندة. في فرندة بالذات، سترتبط عائلة يوبي بمصاهرات كثيرة، وعلى مستوى أكثر من جيل. فقد تزوج الأب يوبي ضابط الشرطة والمجاهد وابن الموظف الصغير، المتعلم، بمقاييس هذه الفترة التاريخية (مستوى الابتدائية باللغتين)، من ابنة أحد أغنياء مدينة فرندة (بلدية عين حديد بالضبط)، مالك الأراضي الذي لم تسعفه ملكيته في الحصول على مستوى تعليمي، مهما كان مستواه. مصاهرة أخرى ستقوم

بها عائلة يوبي، في فرنده بالذات، فقد تزوج الابن زين الدين من بنت قاض بالمدينة، كان قد قام بالدراسة مع أخيها في كل من فرنده، وهران، وحتى تولوز الفرنسية، خلال الدراسة الجامعية.

قام الطفل زين الدين بكل دراسته الابتدائية في فرنده، التي عادت العائلة للإقامة فيها، بسبب عمل الأب، ليحول إلى ثانوية وهران التقنية، بعد حصوله على نتائج جيدة في نهاية مرحلة التعليم التكميلي. في وهران وبتانويتها التقنية التي كانت لا تستقبل إلا التلاميذ المتفوقين في الرياضيات، حصل الشاب على شهادة البكالوريا شعبة تقني -رياضيات سنة 1979.

رفض الطالب زين الدين، رغم حصوله على منحة للدراسة الجامعية في بريطانيا مباشرة، بعد حصوله على البكالوريا، التوجه إلى بريطانيا، بعد نصيحة قدمها له أحد جيرانه، كان قد درس ببريطانيا، من الذين كانوا على علم بتفوقه العلمي «إذا ذهبت بعد البكالوريا مباشرة، فلن تحصل إلا على شهادة مهندس وربما أقل... أدرس هنا في الجزائر للحصول على شهادة جامعية، وسافر بعد ذلك للقيام بدراسات ما بعد التدرج، في إحدى الدول الغربية».

هذا بالضبط، ما قام به ابن ضابط الشرطة المنضبط، بعد حصوله على شهادة مهندس، في الهندسة الميكانيكية في سنة 1984 بالجزائر، ليتوجه إلى مدينة تولوز الفرنسية، للدراسة في إحدى أكبر مدارسها العلمية ENSAE، المتخصصة في مجال الفضاء والطيران، والتخرج منها بشهادة دكتوراه سنة 1988. زين الدين الذي فضل الزواج وهو لا زال يدرس في السنة الثانية في المدرسة العليا لعلوم الفضاء بتولوز، تحت ضغط العائلة، التي خافت من غربة الابن، وما كان يمكن أن ينتج عنها، من علاقات غير مضمونة.

كانت وجهة الدكتور يوبي، جامعة البليدة ومعهد الطيران بها، على وجه التحديد، مباشرة بعد الانتهاء من الدراسة الجامعية بفرنسا، للتدريس به

والعمل على رأس مديرية الدراسات. معهد الطيران الذي سبقى الدكتور يوبي حوالي عشر سنوات على رأسه 1989/1998، بعد سنة فقط، كنائب للمدير. ليتحول إلى رئاسة جامعة البليدة، ورئيس الندوة الجهوية الجامعية للوسط.

عرفت جامعة البليدة خلال هذه الفترة، وضعاً أمنياً صعباً، جراء ما عاشته الولاية، ومنطقة المتيجة ككل، من أعمال إرهابية... أحداث لم تمنع في نهاية الأمر جامعة البليدة، من التحول إلى قطب جامعي كبير. جامعة البليدة التي سيزورها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في فيفري 2001، ليكون رئيسها من رؤساء الجامعات القلائل، الذين سيقون في منصبهم، بعد تغييرات واسعة أعلن عنها الرئيس، خلال نفس الفترة. طور رئيس الجامعة الشاب، في هذه الفترة من خلال عمله على رأس معهد الطيران، العديد من العلاقات مع القيادات العسكرية الكثيرة بالمنطقة، التي كانت تبعث ببعض طلبتها للدراسة بالمعهد.

«أعتقد أن بن فليس قد دافع عني خلال هذا الفترة، بعد أن أعجب بمفلي الإداري، دون معرفة شخصية... علما بأنني قد انخرطت في جبهة التحرير، وأنا طالب بجامعة وهران سنة 1983». العلاقات بين رئيس جامعة البليدة التي ستتطور لاحقا مع بن فليس، هي التي جعلت الأمين لحزب جبهة التحرير، يصر على أن يكون الأستاذ يوبي على رأس قائمة ولاية البليدة للانتخابات التشريعية. انتخابات تشريعية، أفرزت أغلبية لصالح جبهة التحرير، التي كان أمينها العام، على رأس الحكومة، خلال فترة إجراء الانتخابات، التي لم تعرف تشكيكا في نتائجها رغم ذلك، كما حصل في انتخابات 1997.

بعض مسؤولي الحزب بالولاية، بما فيهم حتى وزير سابق، حاولوا ثني بن فليس، على قراره بوضعي على رأس قائمة الترشيحات «يروح يترشح في فرندة انتاعو، قالوا له... لكن الأمين العام أصر على رأيه... هذا الموقف من

رجل لم أكن أعرفه مسبقا، جعلني أحترمه، فالرجل احترم مؤهلاتي العلمية وتجربتي، دون اعتبارات أخرى، جهوية أو شللية».

عين رئيس الحكومة علي بن فليس، مباشرة، بعد إعلان نتائج الانتخابات، وتنصيب المجلس الشعبي الوطني، الأستاذ يوبي، وزيرا للبريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وهي التسمية الجديدة التي اقترحها الوزير الشاب على رئيس حكومته، كبديل عن التسمية القديمة، وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية «أثناء مروري على رأس الوزارة، قمت بعمل كبير، داخل القطاع، وإعادة هيكلته العصرية هي التي لازالت سارية لحد الساعة».

سيكون الشاب الوزير، أستاذ علوم الطيران، ضمن المجموعة الأولى من وزراء بن فليس، الذين سيقيلهم الرئيس بوتفليقة، في 3 نوفمبر 2003 باعتبارهم «الحلقة الأولى المحيطة ببن فليس، كما قيل للرئيس... فقد اعتذرنا لرئيس الحكومة الجديد، أحمد أويحي، لمغادرة اجتماع مجلس الحكومة، لحضور اجتماع اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير، بطلب من أمينه العام، علي بن فليس يوم الخميس 3 سبتمبر... هذا الاعتذار لحضور الاجتماع، الذي وصف فيما بعد، بأنه إهانة للحكومة ولرئيسها وعدم احترام للمؤسسات، في حين أن رئيس الحكومة نفسه، لم ير مانعا، عندما طلبنا منه مغادرة اجتماع الحكومة، للذهاب لحضور اجتماع اللجنة المركزية للحزب».

طلب زين الدين يوبي، بعد انتهاء العطلة الخاصة إحالته على التقاعد، للتفرغ للعمل الجامعي، والعمل الحر، دون الانقطاع عن النشاط القاعدي للحزب كمناضل بسيط، في انتظار أيام أخرى، ربما بعد هدوء العاصفة التي خلفتها انتخابات 2004 الرئاسية، التي كادت أن تعصف بحزب جبهة التحرير.

الفهرس

I - مفاتيح للقراءة	7
المقابلات	9
الوزير و أسئلة المقابلة	19
الوزراء الذين رفضوا إجراء المقابلة	21
كيف جرت الاتصالات الأولى مع الوزراء ؟	23
الوزير الناجح و زميله الذي ... « فشل »	28
عندما يبكي ... الوزير	30
أسئلة المقابلة : في بعض الاعتبارات المنهجية	33
المنحدرات الاجتماعية والجغرافية للوزير الجزائري	39
أبناء المدينة و أبناء الريف	42
أبناء الشرق والغرب والقبائل	44
التعليم ... الوزير المدرسي و المفرنس والمغرب	49
الوزير الجزائري ... مهن متعددة ومصير واحد	54
في الديمغرافيا السياسية : مصاهرات واستراتيجيات	58
« طقوس » الدخول والخروج من الحكومة	61
شكر	65
II - أوصول و مسارات	67
أبركان عبد الحميد	69
الشيخ سليمان	73
الطيب ليلي	77
الميلي محمد	81
أمزيان عبد المجيد	87
أوشيش عبد المجيد	91
أمزيان مولود	95

99.....	أويحي أحمد
103.....	آيت مسعودان مسعود
107.....	إيسلي محمد أرزقي
111.....	باباس محمد الصغير
116.....	بايو لخضر
119.....	باقي بوعلام
123.....	بحبوح نور الدين
127.....	برارحي عبد الحق
131.....	بسايح بوعلام
135.....	بكة عبد النور
139.....	بكلي عبد الوهاب
144.....	بلخير العربي
149.....	بلعيد عبد السلام
153.....	بلعياط عبد الرحمان
157.....	بلقايد أبو بكر
162.....	بلميهوب زرداني مريم
167.....	بتال الصادق
171.....	بن بيتور أحمد
178.....	بن تومي عمار
184.....	بن جاب الله سعاد
187.....	بن حبيلس / كتو سعيدة
192.....	بن حمودة بوعلام
195.....	بن حميدة عبد الرحمان
199.....	بن داكير سعيد
204.....	بن داود عبد القادر
208.....	بن رضوان محمد
212.....	بن شريف أحمد

216.....	بن عمر أنيسة
220.....	بن عروس زهية
226.....	بن فريحة أحمد
230.....	بن فليس علي
236.....	بن قرية معمر
241.....	بن قرينة عبد القادر
246.....	بن هني علي
249.....	بن يسعد حسين
253.....	بن يلس رشيد
257.....	بن يونس عمارة
262.....	بوجلاب عمر
266.....	عبد القادر بوجمعة
270.....	صافي بوديسة
276.....	بوشملة فاطمة الزهراء
281.....	بوعمران الشيخ
285.....	بوليل سيد أحمد
290.....	بومعزة بشير
296.....	بومنجل أحمد
300.....	بونكراف عبد القادر
305.....	بيطاط رابح
311.....	تومي خليفة
315.....	جعفر-بوقطوشة نواره سعدية
319.....	حاجيات كميل
322.....	حراشي مصطفى
326.....	حربي نور الدين
330.....	حكيمي كمال
333.....	حمروش مولود

338.....	حوحات أحمد
342.....	خان عبد الرحمان
348.....	خلادي مراد
351.....	درواز عزيز
356.....	دماغ العتروس العربي
361.....	دلسي نور الدين
365.....	دين إسماعيل
369.....	راشدي علي
374.....	رحابي عبد العزيز
379.....	رحماني شريف
384.....	رويس بشير
388.....	زرداني عبد العزيز
392.....	زرقيني محمد
399.....	زياري عبد العزيز
403.....	زيتوني مسعود
406.....	سراج محمد
411.....	سعدي سليم
416.....	سقفالي زين الدين
420.....	سلوقي محمد
423.....	سماري عبد القادر
427.....	سيدي سعيد عبد الحميد
430.....	مقداد سيفي
435.....	سوفي لحسن
441.....	بثينة شريط
455.....	شريف بلقاسم
450.....	شريف مصطفى
454.....	شيبان سعيد

458.....	شيبان عبد الرحمان
462.....	شيبوط إبراهيم
465.....	طالب أحمد الإبراهيمي
470.....	طبال فاروق
475.....	عباد عبد الحميد
479.....	عبد اللاوي عيسى
483.....	عبو محمد
488.....	عرباوي عبد الله
493.....	عزوز عمار
498.....	ليلي عسلاوي
501.....	عطار عبد المجيد
506.....	عقبي عبد الغني
512.....	علاب - ياكر مليكة
517.....	علاهم عبد المجيد
521.....	غريب محمد
525.....	غزالي سيد أحمد
529.....	قارة عمار
532.....	قرطبي محمد
536.....	قنز محمود
540.....	كحلوش حسن
544.....	لاليام-حمود نفيسة
549.....	لخضيري الهادي
555.....	لشرف مصطفى
560.....	لوناوسي حميد
564.....	لياسين محمد
568.....	مالك رضا
573.....	محمدي محمد الصالح

575.....	مدلسي مراد
579.....	مساعدية محمد الشريف
584.....	مشرنن ريعة
588.....	معاوي عبد العزيز
592.....	معزوزي محمد السعيد
596.....	مغلاوي محمد
601.....	مصلي محمد الياس
604.....	مناصرة عبد المجيد
608.....	منتوري فتحة
613.....	منتوري محمد الصالح
619.....	منتوري - شنتوف زهية
623.....	مهري عبد الحميد
629.....	مهساس أحمد
635.....	نابي بلقاسم
638.....	نابي محمد
644.....	هارون علي
651.....	هوارى بومدين
657.....	ونيسى زهور
661.....	يوبي زين الدين
666.....	الفهرس

